

دكتور السيد محمد المولى  
كلية الحنفى - جامعة القاهرة

# أصول الاقتصاد

مكتبة الطبع والنشر  
دار الفكر العزنى





دكتور السيد عبد المولى  
كلية الحقوق - جامعة القاهرة

# أصول الاقتصاد

ملئزم الطبع والنشر  
دار الفكر العربي

مطبعة جامعة القاهرة  
والكتاب الجامعي  
١٩٧٧





## تقديم

لا ينكر احد في عالم اليوم أهمية الدراسة الاقتصادية لفهم الأوضاع الاجتماعية والسياسية والقانونية والفكرية التي تسود في وقت ومكان معينين . فالأوضاع الاقتصادية ، خاصة تلك المتعلقة بالقوى المادية للإنتاج وما يستتبعها من علاقات اجتماعية ، التي تقوم أثناء عملية الإنتاج ، تحدد مجرى التطور في المجتمع ، وبخاصة المعدات والأفكار والقيم والنظم السائدة . ويرجع الفضل الى كارل ماركس - عند بيان نظريته في التطور ومفهومه عن النظام الاقتصادي - في بيان علاقة السببية بين الأوضاع الاقتصادية ، وخاصة قوى وعلاقات الإنتاج والتي اطلق عليها « البنيان الاساسي » للمجتمع in fra-structure ، وبين كافة الأوضاع الأخرى الاجتماعية والسياسية والقانونية والفكرية ، والتي اطلق عليها « البنيان العلوي » للمجتمع supra-structure واعتبارها نتيجة للاولى وإذا كانت نظرية ماركس في التطور قد تعرضت الى انتقادات ترجع الى اهمالها قيمة « الوعي الإنساني » وما يستتبعه من قيم روحية ، والذي يمكن ان يشكل في ، كثير من الحالات ، التغير المستقل في عملية التطور . هذا فضلا عن ان الأوضاع الأخرى التي يشملها « البنيان العلوي » يمكن ان تمنح تأثيراتها على الأوضاع الاقتصادية ، وان علاقة السببية متبادلة بين الأوضاع الاقتصادية وغيرها من الأوضاع الأخرى ، التي تتعلق بالمعدات والأفكار والقيم والنظم السائدة في المجتمع . وإيا كانت صحة هذه الانتقادات ، فإنه مما لا شك فيه أنه لا يمكن فهم أى ظاهرة اجتماعية الا بدراسة الظاهرة الاقتصادية التي تنطوي عليها ، والعكس صحيح . وبعبارة أخرى ، فإن تحليل المجتمع لا يكون تاما اذا استبعدنا التحليل الاقتصادي ، كما ان التحليل الاقتصادي لا يمكن ان يكون تاما اذا ما استبعدنا تحليل الجوانب الأخرى للمجتمع من سياسية ، وقانونية ، واجتماعية ، وفكرية .

ونظرا للأهمية السابقة لدراسة علم الاقتصاد ، فإننا نجد افرعه قد تشعبت وتعددت ، بظهور انواع جديدة من المشكلات الاقتصادية التي يعرفها العالم كل فترة زمنية محدودة .

وتنقسم دراستنا في هذا الكتاب - بعد مقدمة نبين فيها موضوع علم الاقتصاد ، وباب تمهيدى نعرض فيه لطرق التحليل الاقتصادي - الى ثلاثة اقسام :

القسم الأول : المذاهب والنظم الاقتصادية .

القسم الثاني : نظرية الإنتاج .

القسم الثالث : نظرية الأمان والتوزيع .

وقد راعينا عند اعداد هذا الكتاب ، الاقتصاد على بيان بعض الأسس والمبادئ العامة بأسلوب مبسط يمكن من التدرج من موضوع الى آخر ، دون صعوبة كبيرة .

هذا وإذا كنا نرجو ان يكون الكتاب في صورته الحالية خطوة للإمام ، الا أننا نعترف ان بينه وبين الاتماتل مدى واسع . فهناك نقاط في مواضيع المذاهب والنظم ، والإنتاج ، والأمان ، والتوزيع ، لم يتسع المجال للإشارة إليها . والله نسأل التوفيق والسداد .

المؤلف

القاهرة - يناير ١٩٧٨



## مقدمة

### طبيعة علم الاقتصاد

١ - تقوم كل حياة انسانية ، ايا كان نوعها ، على الوجود المتلازم للانسان والاشياء . فالانسان يحس حاجات متعددة يجد اشباعها في الاشياء التي تقدمها له الطبيعة .

اشباع هذه الحاجات ميسر ، لان الطبيعة قد قدمت وسائل اشباعها بكثرة بحيث يمكن للأفراد ، بدون بذل مجهود ، الحصول منها ، على ما يشبع حاجاتهم اشباعا كاملا . ومثل ذلك الهواء . ويلاحظ أن هذا النوع من الوسائل المادية التي تعطيها الطبيعة ، وتكفل اشباع الحاجات الانسانية ، لا تكون محلا للملكية ، ولا تثير أية مشكلة اقتصادية .

ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للجزء الأكبر من الحاجات ، لان الوسائل المادية التي تقدمها الطبيعة لاشباع الحاجات ، غالبا ما لا تصلح في صورتها الأولى ، لاشباع هذه الحاجات ، بل وغالبا ما لا تكفى ، بالإضافة الى ذلك ، لهذا الاشباع . ومن هذا الوضع تنشأ نوعان من المشاكل :

(١) النوع الأول من المشاكل ، يظهر بسبب كون الجزء الأكبر من الوسائل المادية التي تعطيها الطبيعة للانسان ( الموارد ) لا يصلح ، في شكله الأولى ، لاشباع الحاجات الانسانية . لذلك لزم تدخل الانسان عن طريق بذل الجهد الانساني ( العمل ) ليحور من تلك الموارد الطبيعية ، وليجعلها في شكل صالح لاشباع الحاجات الانسانية . وتقضى عملية التحوير هذه صراعا بين الانسان والطبيعة ، صراعا تحكمه قوانين طبيعية ثابتة وعامة ، وأوضاعا فنية تختلف تبعا للزمان والمكان . كما تقتضى عملية التحوير أيضا دخول الانسان ، في سبيل القيام بها : في علاقات مع غيره مما يخلق على عمله ( الانتاج ) الصفة الاجتماعية .

(٢) النوع الثاني من المشاكل ، يظهر بسبب كون الحاجات الانسانية كثيرة ، ومتنوعة ، ومتزايدة ، وبالتالي غير محدودة في حين أن الموارد التي تعطيها الطبيعة ، هي بطبيعتها محدودة ، فالطبيعة كم ثابت لا يفنى . ومن هذا الوضع لابد وأن تقوم مشكلة توزيع الموارد المحدودة على الحاجات الانسانية غير المحدودة . وهو أمر يقتضى ، بصرف النظر عن نوع النظام الاقتصادي ، الى تحديد الحاجات التي تشبع والقدر

الذى يتم اشباعها بمقتضاه ، وتلك التى تحرم من الاشباع ، وبمعنى آخر فان التقابل بين الحاجات الانسانية غير المحدودة والموارد الطبيعية المحدودة يقتضى تدخل الانسان لتحديد اولوية لاشباع الحاجات .

تحديد هذه الاولوية تتطلب القيام بنوعين من التوزيع ، اى توزيع الموارد المحدودة على الحاجات الانسانية غير المحدودة .

( ا ) توزيع الموارد على فروع الانتاج المختلفة . ولما كانت الموارد لا تكفى الا لبعض الحاجات ، وكان تعدد الحاجات يؤدى الى ضرورة تعدد فروع الانتاج ، فان الموارد تقتصر ، بالضرورة ، على بعض الفروع ، دون البعض الآخر . ومن هذا يبدو ان مشكلة توزيع الموارد على فروع الانتاج تنصرف الى تحديد حجم كل فرع من فروع الانتاج ، وتنصرف كذلك الى تحديد الموارد التى تستغل ، وتلك التى لا تستغل .

( ب ) توزيع الموارد « المنتجة » من كافة فروع الانتاج ، على كافة عوامل الانتاج ، التى ساهمت فى العملية الانتاجية ( العمل ، ورأس المال ، والطبيعة ) ، اى توزيع الموارد المحدودة على المستهلكين . وهذا يقتضى ان يدخل الانسان فى صراع مع الانسان ، موضوعه تحديد اختصاص كل منهم بجزء من الاموال .

### تعريف علم الاقتصاد :

٢ - وبلاحظ ان هذين النوعين من المشاكل السابقة واحدة فى كل مجتمع فى كل زمان وفى كل مكان ، لانها تعود الى اوضاع طبيعية ، ولا تتوقف على نوع النظم الاقتصادية والاجتماعية التى عرفتھا المجتمعات البشرية عبر تاريخ تطورها الكبير . ويهتم علم الاقتصاد بايجاد الحلول الملائمة لهذه المشاكل .

وعلى ذلك يمكن تعريف علم الاقتصاد بأنه العلم الذى يعنى بدراسة القوانين الاجتماعية التى تحكم انتاج وتوزيع الوسائل المادية التى تستخدم فى اشباع الحاجات الانسانية . ولكى نتبين ابعاد هذا التعريف لعلم الاقتصاد ، والقاء الضوء على طبيعة هذا العلم سوف نتعرف على الامور التالية :

- ١ - الحاجات الانسانية .
- ٢ - الاموال الاقتصادية .
- ٣ - الانتاج .
- ٤ - التوزيع .
- ٥ - القوانين الاقتصادية .

## الحاجات الإنسانية

### ١ - تقسيم الحاجات :

#### ١ - الحاجات المادية والحاجات المعنوية :

٣ - للانسان حاجات متعددة ، لا يحيط بها حصر ، مثل الماكل ، الملبس ، المسكن ، التعليم ، الصحة ، المواصلات ... الخ . من هذه الحاجات ما هو ضرورى للمحافظة على حياته ، كالفداء ، والملبس والمسكن ... الخ ، ومنها ما هو ضرورى لجعل هذه الحياة أكثر يسرا ورفاهية ، كالحاجات الى التعليم ، والحاجة الى المعرفة ... الخ .

ومن هذه الحاجات ما يعتمد فى اشباعه على حصول الانسان على وسائل مادية تستخدم فى هذا الاشباع ، ومنها ما لا يعتمد على ذلك . فالطعام لازم للتغذية ، والمسكن لازم للايواء ، ولكن الصداقة لا تعتمد على وسائل مادية لاشباع الانسان اليها .

والترفة بين الحاجات الإنسانية التى تعتمد على وسائل مادية لاشباعها ، وتلك التى لا تتطلب ذلك ، تفرقة دقيقة ، وهى فى احوال كثيرة تفرقة مصطنعة . فمثلا الحاجة الى الصحة ، انها تعتمد على حصول الانسان على كميات كافية من الطعام ، وبدرجة كافية من التنوع ، كما تتطلب الحصول على الأدوية المناسبة عند المرض . ولكن الصحة أيضا تتوقف على اتباع عادات معينة مثل ممارسة الالعب الرياضية ، وتجنب السهر الطويل بصفة دائمة .

الترفة بين الحاجات وفقا لمدى ارتباطها بوسائل مادية للاشباع ، أو كما يقال أحيانا ، وفقا لما اذا كانت من قبيل الحاجات المادية ، أو من قبيل الحاجات المعنوية ، ليست اذن بالامر الميسور فى كثير من الأحيان . الحاجات المادية كثيرا ما ترتبط بقيم أو معان معنوية ، والحاجات المعنوية كثيرا ما يستعان على اشباعها بوسائل مادية . فالحاجات الى الثقافة تحتاج الى الكتب ، والحاجة الى المعرفة تحتاج الى المعامل وأدوات البحث العلمى . والحاجة الى الملبس ، وهى حاجة مادية ، قد تحتاج ، فضلا عن الأنواع المختلفة من المنسوجات ، الى اتباع مناسيب جمالية معينة عند صنع الملابس .

ومن حسن الحظ ، فان التفرقة بين الحاجات ، الى حاجات مادية وإلى حاجات معنوية ، ليست تفرقة لازمة لعلم الاقتصاد . فهذا العلم يعنى بالحاجات جميعا ، مادية كانت أو معنوية ، ولكن يعنى بها من ناحية

معينة ، هي ناحية ارتباط اشباعها بالحصول على الوسائل المادية اللازمة لهذا الاشباع ، او التي تستخدم في هذا الاشباع .

وانشغال علم الاقتصاد بالوسائل المادية ، التي تستخدم في اشباع الحاجات الانسانية ، لا يعنى اى انحياز من هذا العلم الى حاجات الانسان المادية دون المعنوية . فوفرة الوسائل المادية ، والتي يهتم بها علم الاقتصاد ، تمكن الانسان من اشباع حاجاته المادية وحاجته المعنوية على السواء .

### ب - الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية :

٤ - والحاجات الانسانية لا تقف جميعها على قدم المساواة من حيث ضرورة اشباعها ، بل تتفاوت اهميتها من شخص الى آخر ، ومن زمان الى زمان ومن مكان الى مكان .

فحاجة الانسان للطعام تتقدم على حاجته الى الثقافة ، وهذه الأخيرة تتقدم على الحاجة الى التسلية وهكذا ! كذلك فان الحاجات تختلف ، من حيث اهميتها ، عند الشخص الفقير عنها عند الشخص الغنى .

ومن هنا تقسم الحاجات الانسانية ، من وجهة النظر الاقتصادية ، الى حاجات ضرورية واخرى كمالية . والحاجات الضرورية هي التي تتوقف حياة الانسان او صحته على اشباعها ، اما الحاجات الكمالية فهي التي يسهم اشباعها في اثراء حياته او تمتعه بها .

وتقسيم الحاجات هذا ، حاجات ضرورية وحاجات كمالية ، تقسيم نسبي ، يختلف كما قلنا من شخص الى آخر . فالطعام مثلا يشبع حاجة فردية لدى الانسان ، ولكن الشخص الغنى قد يشبع هذه الحاجة من خلال استخدام انواع من الطعام تعتبر جميعا من قبيل الكماليات . وهو تقسيم نسبي ايضا لانه يتوقف على المكان الذي يعيش فيه الانسان ، فحاجة الانسان ، الذي يعيش في المناطق الباردة ، الى التدفئة هي حاجة ضرورية ، ولكن تعتبر حاجة كمالية للانسان الذي يعيش في المناطق المعتدلة المناخ وهو اخيرا ، تقسيم نسبي لانه يتوقف على الزمان الذي يعيش فيه الانسان ، فالحاجة الى اقتناء كثير من الأجهزة الكهربائية تعتبر في الوقت الحاضر ، من الحاجات الضرورية ، وكانت تمتد منذ فترة من الوقت ، حاجة كمالية .

والفرقة بين الحاجات الى ضرورية وكمالية اهمية يراعيها علم الاقتصاد من ناحية ترتيبه لاولوية الاشباع للحاجات ، ومن ناحية

صياغة - كثير من القواعد والقوانين الاقتصادية ( تدخل الدولة ، قوانين  
الائمان ، فرض الضرائب .. الخ ) .

### ج - الاشباع الفردى والاشباع الجماعى للحاجات :

٥ - كذلك من الحاجات ما يمكن اشباعه بشكل فردى ، كالمأكول  
 والملبس ، ومنها ما يشبع بشكل جماعى . ومن قبيل الحاجات التى  
لا تشبع الا بشكل جماعى الحاجة الى الامن والحاجة الى العدل والحاجة  
الى التعليم .. الخ .

وهذا التقسيم هو أيضا تقسيم نسبي ، فبعض الحاجات كالتعليم  
مثلا ، قد يشبع في ظروف معينة اشباعا فرديا ، عندما يكتفى الفرد  
بالدراسة في منزله ، وقد يشبع اشباعا جماعيا ، عندما يتردد على المدارس  
التى تقيمها الدولة . وقد تشبع الحاجة فرديا في مجتمع ، كالعلاج  
عندما يترك الامر للعبادات الخاصة ، وتشبع جماعيا في مجتمع آخر ، عندما  
ينظم العلاج بواسطة الدولة .

والعبرة في فردية اشباع الحاجات أو جماعية هذا الاشباع ليست  
بانفراد شخص أو اشتراك جماعة في عملية الاشباع ، ولكن بتنظيم الدولة  
لهذا الاشباع أو عدم تنظيمها له .

وأهمية التفرقة بين الحاجات من ناحية الاشباع الى حاجات جماعية  
وحاجات فردية ، تظهر أساسا في وجوب تدخل الدولة ، وبالتالي في تحديد  
الأنشطة الاقتصادية التى يترك امرها لنشاط الدولة ( النشاط العام ) ،  
وتلك التى يترك امرها لنشاط الأفراد ( النشاط الخاص ) .

### ٢ - خصائص الحاجات :

٦ - الحاجة الإنسانية تتميز بمدة خصائص ، تترتب عليها بعض  
النتائج الاقتصادية ، وأهم هذه الخصائص هى كالاتى :

#### ١ - الحاجات الإنسانية متزايدة :

الحاجات الإنسانية متعددة كما رأينا ، وهى أيضا متزايدة على مر  
الزمن . ويتضح ذلك ، مثلا ، اذا قارنا بين حاجات الانسان الأول وحاجات  
الانسان في الوقت الحديث ، فقد كانت حاجات الانسان الأول قليلة ،  
كما كانت وسائله الى اشباعها محدودة . أما الآن فقد تغير الوضع ،  
اذ تعددت الحاجات بدرجة كبيرة ، فمن الحاجات الاصلية ما تشبع الى  
حاجات فردية فالحاجة الى المأكول لم يعد امرها قاصر على الوان قليلة

من الطعام ، بل أصبحت الأطعمة تمد بالملئات . وكذلك فقد أصبح الانسان يحس برغبات جديدة لم يكن يعرفها من قبل كالرغبة الى اقتناء سيارة ، او اقتناء كثير من الاجهزة الكهربائية المعروفة في الوقت الحاضر .

وتزايد الحاجات الانسانية مع مر الزمن تحدث تحت تأثير العوامل التالية :

الاول : الزيادة السكانية السريعة التي يعرفها سكان العالم . فالسكان يميلون الى الزيادة السنوية بنسب مختلفة تتراوح بين ١.٥٪ بالنسبة للمجتمعات المتقدمة اقتصاديا ، الى ٣٪ بالنسبة للمجتمعات المتخلفة اقتصاديا . ونتيجة لهذه الزيادة السنوية فان هناك ميلا لتضاعف سكان العالم كل فترة زمنية تتراوح بين ٢٥ - ٣٠ سنة .

والزيادة السكانية تؤدي ، مع افتراض ثبات انواع الحاجات على حالها ، الى زيادة في كمية الحاجات المطلوب اشباعها .

الثاني : سرعة التقدم التكنولوجي الذي تعرفه البشرية ، خاصة منذ بداية القرن العشرين . هذه السرعة في معدل التقدم التكنولوجي خلقت كثيرا من الحاجات التي لم تكن معروفة من قبل ، ومثل ذلك الحاجة للأنواع المختلفة من المنتجات البترولية ، أو الكهربائية .. الخ .

وسرعة التقدم التكنولوجي والتي تسمى بالثورة التكنولوجية ، لا تؤدي فقط الى ظهور حاجات جديدة ، وانما تؤدي احيانا الى جعل كثير من الحاجات ، التي كانت تعتبر في وقت كمالية ، ضرورية ، اي يجب اشباعها بالنسبة لعدد أكبر من الأشخاص عن ذي قبل .

وظاهرة تزايد الحاجات تؤدي الى تعقيد مهمة المجتمعات في حل المشكلات الناجمة عن التقابل بين الحاجات المتزايدة والموارد الطبيعية المحدودة ، اي تزيد من تعقيد ما يسمى « بالمشكلة الاقتصادية » والتي يهدف أساسا علم الاقتصاد الى تقديم الحلول لها .

الثالث : قابلية الحاجات الانسانية للتكرار مع مرور الزمن ، فالحاجة الواحدة اذا ماتم اشباعها في وقت معين ، تاتي وتفرض نفسها ، وتتطلب اشباعا دوريا بعد فترة ، قصيرة أو طويلة ، من الزمن . ولتوضيح ذلك نأخذ مثلا الحاجة الى الطعام ، فهي تتطلب الاشباع ثلاث مرات يوميا . الحاجة الى اللبس تتطلب الاشباع المستمر ، ونظرا لان الوسائل المادية التي تشبع هذه الحاجة ( الملابس ) تستهلك بعد فترة زمنية ، فان ذلك



يتطلب القيام بأشباع هذه الحاجة ، من جديد ، بعد مرور هذه المدة الزمنية .

#### ب - الحاجات الإنسانية قابلة للاحلال :

٧ - يمكن أن تحل حاجة إنسانية محل أخرى ، وتتوقف قابلية الاحلال على مقدار التقارب بين الحاجتين وعلى وسيلة الاشباع . ولتوضيح ذلك ، نقول أن الحاجة الواحدة قد تنقسم ، لظهور وسيلة للاشباع ، الى حاجتين . ومثل هذا الوضع يسمح بحلول حاجة منهما محل الأخرى . فقد يكون الفرد في حاجة الى أن يدخل سيجارة ، ويحل محلها حاجته الى تناول القهوة أو الشاي . وهذا الاحلال يتوقف طبعا على مقدار ما يخلعه الفرد من خصائص متميزة على كل من الحاجتين مما يدخل في النطاق النفسى .

وقد يكون الاحلال ناقصا ، وقد يقترب من الكمال ويتوقف ذلك على معيار شخصى .

ولظاهرة الاحلال هذه أهميتها في حل « المشكلة الاقتصادية » ، وايضا في صياغة بعض القواعد الاقتصادية كما هو الحال - كما سنرى في نظرية الثمن - اذ ان التمكن من الاحلال ( أى قيام البديل ) يعطى المشتري فرصة التحول من سلعة الى أخرى ، وهو امر يجب ان يدخله المنتج في حسابه عند تحديد الثمن لأن هذا التحول يؤثر في ايراده .

#### ج - الحاجات الإنسانية قابلة للانقسام :

٨ - كل حاجة قابلة للاشباع ، وهذه قاعدة عامة . ومعنى أن الحاجة قابلة للاشباع هو أن قدرا محددا من الموارد ( الأموال ) يكفى لأشباعها ، وأنها تقل حدة كلما تلقت قدرا من الاشباع .

بل ان الاستمرار في استهلاك الموارد ، يسبب بعد وقت معين ، ضررا لانعا ، لما لا لذة فالتقابلية للاشباع لابد أن تظهر في لحظة أو في أخرى . وميل حدة الحاجة الى التناقص ، كلما تلقت قدرا من الاشباع ، يفترض قابلية الحاجة الى الانقسام . فقد يشبع قدر من الحاجة ويظل قدر دون اشباع .

وترد قابلية الحاجة للاشباع الى طبيعة الانسان النسبية ، فالانسان محدود القدرة حتى في دائرة الاشباع .

ولقابلية الحاجة للانقسام أهمية كبيرة في الدراسة الاقتصادية وخاصة

في قيام التحليل الحدى ، وفي نظرية العلب ونظرية الائتمان ، كما سنرى فيما بعد .

## ثانيا - الاموال الاقتصادية

### الاموال الاقتصادية :

٩ - الوسائل أو الأشياء المادية التى تستخدم فى اشباع الحاجات الانسانية تعرف بالاموال . ولكن ليست كل الاموال هو ما يعنى به علم الاقتصاد . فمثلا ، لكى يعيش الانسان يلزمه ان يتنفس ، ولكى يتنفس يلزمه الهواء . الهواء اذن من تلك الوسائل المادية التى تستخدم فى اشباع حاجات الانسان .

ولكن علم الاقتصاد لا يعنى بهذا النوع من المال ، ويطلق عليه اسم المال الحر أو المال غير الاقتصادى ، لان الهواء ، فى ظرف الحياة العادية متوافر لمن يشاء ، يحصل كل انسان على حاجته منه دون حاجة الى جهد بدله فى الحصول عليه .

والعبرة لكى يصبح المال مالا اقتصاديا هو بضرورة بذل جهد فى الحصول عليه .

### اموال الانتاج واموال الاستهلاك :

١٠ - والوسائل المادية التى يقطعها الانسان من الطبيعة لا يلزم ان تكون صالحة مباشرة لاشباع حاجاته لكى تسمى اموالا ، وانما يكفى ان تساعد على هذا الاشباع او تؤدى اليه ، ولو بطريق غير مباشر . فمبانى المصانع والآلات التى تحتويها ، لا تصلح للاستهلاك المباشر . وهذا النوع من الاموال يسمى اموال انتاج أو وسائل انتاج ( اموال غير مباشرة ) .

اما النوع الثانى من الاموال وهو ذلك الذى يصلح للاشباع المباشر لحاجات الانسان فيسمى اموال استهلاك ، أو وسائل الاستهلاك ( اموال مباشرة ) .

هذا التقسيم ، مثل العديد من التقسيمات الاقتصادية الاخرى ، تقسيم نسبى . فهناك من الاموال ما لا يمكن ان يكون الا من اموال الانتاج كالآلات والمعادن الخام ، ومنها ما لا يمكن ان يكون الا من اموال الاستهلاك مثل الطعام ، والشراب ، والملابس .

ولكن منها ما يصلح أن يكون هذا وذلك وفقا للاستعمال الذى يستخدم فيه المال بالفعل . فالكيروسين عندما تستخدم ربه البيت فى الاضاءة يعتبر مال استهلاك ، ومال انتاج عندما يستخدم فى ادارة آلات المصانع .

ولتقسيم الاموال الاقتصادية الى اموال الاستهلاك ( الاموال المباشرة ) والى اموال الانتاج ( الاموال غير المباشرة ) ، اهمية كبيرة فى الدراسات الاقتصادية سواء فى نظرية رأس المال (١) ، أو فى نظرية القيمة (٢) ، أو فى التفرقة بين النظم الاقتصادية (٣) ، على نحو سنراه فيما بعد .

### بعض تقسيمات الاموال :

#### ١ - اموال الاستهلاك المعمرة ، و اموال الاستهلاك غير المعمرة :

١١ - استخدام الانسان للاموال الاقتصادية فى اشباع حاجاته يسمى استهلاكاً ، ، يستوى فى ذلك أن يحدث الاستهلاك دفعة واحدة ( الاستهلاك الفوري ) ، أو أن يمتد الاستهلاك عبر فترة من الزمن ( الاستهلاك المستمر ) . والاموال التى يمتد استخدامها فترة طويلة نسبياً من الزمن كالمنازل ، والسيارات ، والثلاجات ، تسمى اموالاً معمرة . ولكن الاموال التى ينتهى الانتفاع بها باستخدامها مرة واحدة أو لا يمتد هذا الاستخدام فترة طويلة من الزمن ، تسمى اموالاً غير معمرة .

#### ٢ - الاموال القابلة للاستبدال والاموال غير القابلة للاستبدال :

١٢ - يقصد بالاموال القابلة للاستبدال تلك الاموال التى لها بديل ، ويتوقف كون المال بديلاً عن آخر على قدرته على تقديم نفس الاشباع للانسان . ومن هنا يتضح أن كون المال بديلاً عن آخر مسألة تخضع للمعيار الشخصى ، أى تخضع لتقدير المستهلك الذى يتلقى الاشباع . وقد يكون

---

(١) بالنسبة لنظرية رأس المال ، يرى كثير من الكتاب ، أن رأس المال المعنى ( الفنى ) هو مجموعة من الاموال غير المباشرة أى من اموال الانتاج ، أى هى مجموعة من الاموال الوسيطة التى تزيد من ناتجية العمل .

(٢) بالنسبة لنظرية القيمة ، ترى نظرية المنفعة ' ، وهى تفسر قيمة المبادلة بالمنفعة - أن قيمة اموال الاستهلاك تتوقف على المنفعة التى يحصل عليها المستهلك منها ، بينما تتحدد قيمة اموال الانتاج من قيمة اموال الاستهلاك التى تستخدم الاولى فى الحصول عليها .

(٣) تعتبر التفرقة بين اموال الاستهلاك و اموال الانتاج اساسية فى التفرقة بين النظم الاقتصادية . فالنظام الرأسمالى يعترف للأفراد بحق تملك اموال الاستهلاك و اموال الانتاج . بينما لا يعترف النظام الاشتراكي للأفراد بأن يملكوا اموال الاستهلاك دون اموال الانتاج .

البديل كاملا حينما يقدم نفس الاشباع ، وقد يكون غير كامل حينما يقدم اشباعا اقل . وتتوقف درجة كمال البديل على تقدير المستهلك .

### ٣ - الاموال المتكاملة والاموال غير المتكاملة :

١٣ - يعتبر المالان متكاملين اذا كان لابد ان يستخدموا معا في اشباع نفس الحاجة . وتعتبر الانواع المختلفة من اموال الانتاج التي تستخدم في انتاج سلعة واحدة متكاملة . والتكامل بالنسبة لاموال الاستهلاك قد يكون ، في بعض الاحيان مسألة شخصية ، فالشاي والسكر متكاملان في كثير من البلاد ، مثل مصر ، ولكنها ليسا كذلك في البلاد الشمالية . الا انه في غالب الاحيان ما يكون التكامل مسألة موضوعية حينما لا تشيع حاجة واحدة الا باستخدام نوعين من الاموال ( السيارة والبنزين مثلا ) .

### ثالثا - الانتاج والتوزيع

#### تعريف الانتاج :

١٤ - رايانا ان الاموال الاقتصادية هي تلك الوسائل المادية التي تستخدم في اشباع الحاجات الانسانية ، والتي يستلزم الحصول عليها بذل جهد انساني .

والنشاط الذي يبذله الانسان لكي يحصل من الطبيعة على الوسائل المادية التي يستخدمها في اشباع حاجاته يسمى انتاجا .

الانتاج اذن ، هو نشاط يقوم به الانسان ويطوع به الموارد الطبيعية لخدمة حاجاته ، اى يحولها الى اموال صالحة لاشباع هذه الحاجات ، اما من خلال تغيير خصائصها ، او من خلال نقلها من مكان الى مكان آخر تكون فيه الحاجة اشد ، او من خلال نقلها من زمان الى زمان آخر ، تكون فيه الحاجة اليها اشد ، اى من طريق تخزينها .

والانتاج هو تفاعل يحدث بين الطبيعة وبين الانسان ، يحصل من خلاله الانسان على الوسائل المادية ، اى الاموال التي يستخدمها في اشباع حاجاته . هذا التفاعل ، اذا نظر اليه من زاوية النشاط الذي يقوم به الانسان ، والجهد الذي يبذله فيه ، يسمى عملا .

#### عناصر الانتاج :

١٥ - فالمعمل اذن هو جهد واع وهادف ، يسلطه الانسان على الطبيعة من اجل تطويرها لخدمة حاجاته ، وينبغي ان يكون هذا الجهد على شيء من الرقابة والانظام والامتداد الزمني لكي يسمى عملا .

والعمل هو العنصر الإيجابي في عملية الإنتاج ، فالطبيعة من وجهة نظر علم الاقتصاد ، كم ثابت لا يفتى ، هو أمر معطى ، موضوع يسلط عليه الجهد البشرى ، وليست عاملا مستقلا في عملية الإنتاج . والمقصود بالعمل كمعصر من عناصر الإنتاج ، قوة الانسان سواء كانت ذهنية أو عضلية .

والموضوع الذى يسلط عليه الانسان مجهوده هو الموارد الطبيعية واهم هذه الموارد الطبيعية ، التى لا يكون للانسان دخل في وجودها الاراضى الزراعية ، والغابات ، والانهار ، وما تحتوى الارض في باطنها من معادن . . الخ .

وترجع أهمية الموارد الطبيعية كمعصر من عناصر الإنتاج الى انها تعتبر المنبع لكل السلع التى ينتجها الانسان .

كذلك يحتاج العمل لكي يباشر مهمته الى أدوات للإنتاج يطلق عليها رأس المال . والمقصود برأس المال كمعصر من عناصر الإنتاج ، السلع الناتجة عن تضافر العمل والطبيعة ، والتى تستخدم لاشباع الحاجات الانسانية عن طريق غير مباشر ، كالآلات ومباني المصانع والسلع غير تامة الصنع ، والمواد الأولية ما دامت قد تجاوزت صورتها الطبيعية .

العمل ، والطبيعة ، ورأس المال يكونون اذن عناصر الإنتاج ومن تضافرهم يخلق الإنتاج ، الا ان العمل هو العنصر الاصيل من بين عناصر الإنتاج .

### الإنتاج الطبى والإنتاج السلمى :

١٦ - الانسان قد ينتج المال لكي يستهلكه هو وأسرته ، وذلك كما يفعل الفلاح حينما يأكل الخضروات التى زرعها في حقله . وفي هذه الحالة تجتمع في الشخص الواحد صفتى المنتج والمستهلك . فهو ينتج من أجل استهلاكه ، وهو يستهلك ما ينتج . والاقتصاد الذى يسود فيه هذا النوع من الإنتاج يعرف بالاقتصاد الطبى .

على ان الأغلب الأعم ، هو أن ينتج الانسان لكي يبيع المال الذى ينتجه في السوق ، ويحصل على ثمن في مقابله ، ويشتري بهذا الثمن او ببعضه الاموال الاخرى التى يرغب في شرائها . وهذا النوع من الإنتاج يسمى الإنتاج السلمى . والاقتصاد الذى يسود فيه هذا النوع من الإنتاج يعرف بالاقتصاد السلمى او الاقتصاد النقدي .

### الطابع الاجتماعي للإنتاج :

١٧ - والإنتاج السلمي بالضرورة له طابع اجتماعي ، ذلك انه يحدث في جماعة وبواسطة جماعة ، وهو يكتسب هذا الطابع نتيجة للطابع الاجتماعي للعمل .

والإنتاج في عصرنا الحديث عملية اجتماعية بالغة التعقيد ، فعملية مثل إنتاج رغيف الخبز يشارك فيها بطريق مباشر عدة آلاف بل عشرات الآلاف من العمال ( من استصلاح للأراضي ، لزراعة القمح ، لنقله الى المطاحن ، ثم الى المخازن ، وأخيرا الى المستهلكين ) .

ولما كان الإنتاج يهدف الى اشباع الحاجات ، فانه يتحدد بما يهدف اليه ، وعلى ذلك فان الحاجات هي التي تحدد الإنتاج . ولكن الحاجات متعددة ، والموارد محدودة ، لذلك فمن غير المتصور مع هذا الوضع أن يقابل كل حاجة الإنتاج اللازم لاشباعها . ومن هنا تصبح المشكلة هي مشكلة تحديد الحاجات التي تحدد دون غيرها الإنتاج . وإذا أمكن تحديد نوع الإنتاج فما هي الوسائل التي يمكن اتباعها للتحقق من أن الموارد الاقتصادية الموجودة تحت تصرف الجماعة سوف توجه لإنتاج ذلك النوع . وما هي العلاقة القائمة بين حجم ونوع الموارد الموجودة تحت تصرف الجماعة وبين نوع الإنتاج الذي يحقق القدر الاعظم من المنفعة . وهذه الاسئلة وما يتفرع عنها من اسئلة أخرى تبين الى أي مدى يكون الإنتاج ظاهرة اجتماعية واقتصادية معقدة .

### رابعاً - التوزيع

١٨ - المقصود بالتوزيع الكيفية التي يقتسم بها ثمن السلعة بين من شاركوا بشكل أو آخر في إنتاج هذه السلعة .

وهذه الانسبة يمكن أن تكون أجراً للعمال ، أو فائدة لاصحاب رؤوس الاموال ، أو ربحاً للملاك الاراضي ، أو ربحاً لمن يقومون بإدارة عملية الإنتاج لصاحبهم .

والدخل الذي يحصل عليه الفرد يتوقف بالدرجة الاولى ، لا على نوع وأهمية السلعة التي ينتجها ( أو الخدمة التي يؤديها ) ، ولكن يتوقف على دورة في العملية الانتاجية هل هو عامل ، وبأي درجة من المهارة أو التخصص الفني ، أو رأسمالي أو صاحب ارض . ودراسة كيفية توزيع ثمن سلعة ما ، تهدف الى معرفة كيفية توزيع الدخل القومي في مجموعة بين المواطنين .

والدخل القومي هو مجموع السلع والخدمات التي تنتج في بلد معين في خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة .

فاذا عرفنا كيف يوزع ثمن سلعة ما ، استطيعنا ان نعرف كيف يوزع مجموع الثمن البائع والخدمات التي تنتج في خلال العام بين العمال ، والراسماليين ، واصحاب الاراضي ، وبعبارة اخرى ، استطيعنا ان نعرف كيف تتحدد بناء على دورها في عملية الانتاج الدخل التي تحصل عليها كل مجموعة من هذه المجموعات من المواطنين ، وهذا هو المعنى الاعم لكلمة التوزيع الاقتصادي .

وغنى عن الذكر ان القواعد التي تحكم هذا التوزيع ، تختلف باختلاف النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد . ففي النظام الاقطاعي حيث يحتل ملاك الاراضي مكان الصدارة ، ويعتمد الانتاج اكثر ما يعتمد على الزراعة ، يحصل هؤلاء الملاك على القدر الاعظم من الدخل القومي وفي النظام الرأسمالي ، حيث يقوم الراسماليون بتوجيه الانتاج ويكون رأس المال المستخدم فيه ، يحتفظ الراسماليون لانفسهم بالقدر الاعظم من الدخل القومي . وفي النظام الاشتراكي يحصل المنتجون الفعليون وهم العمال والفلاحون على الثمار الكاملة لسلعهم .

### دور الائمان كرابطة بين الانتاج والتوزيع :

١٩ = عندما يذهب المشتري الى السوق ليشتري سلعة ما ، يدفع ثمناً معيناً لهذه السلعة ، يبدو انه يتعامل مع شيء ما ، هو السلعة التي يشتريها ، ولكن ، في حقيقة الامر ، انه يتعامل مع كل ما شاركوا في انتاج السلعة ، لان الثمن الذي يدفعه في السلعة هو المقابل الذي يؤديه لهؤلاء المنتجين نظير مشاركتهم في انتاج السلعة ، كذلك عندما يقبل المنتجون على انتاج سلعة ما ، يبدو انهم يتعاملون مع اشياء هي السلعة التي يطرحونها في نهاية الامر في السوق .

وفي الحقيقة فانهم يتعاملون مع المستهلكين الذين يشترون منهم هذه السلعة . اذن هو تعبير عن رابطة اجتماعية تقوم بين المتعاملين في السوق مشترين كانوا ام بائعين .

والائمان هي المصلحة النهائية لتصيارع قوى مختلفة في السوق . نسميها قوى العرض والطلب على سلعة معينة . وبعبارة اخرى ، تعبر الائمان على توازن القوى السابقة في لحظة معينة ، فاذا ما غيرت هذه القوى من اوضاعها ونجم عن ذلك توازن جديد ، تغيرت الائمان لتعبر عن هذ التوازن الجديد .

والتغيرات التي تحدث في الأمان تؤثر في الملتحقين المختلفة لعوامل الإنتاج التي شاولت في إنتاج السلعة ، نظرا لأن هذه التغيرات سوف تؤدي إلى تغيرات مماثلة في المبالغ الموزعة على كل من هذه العوامل نظرا اشتراكهم في عملية الإنتاج .

كذلك فإنه عن طريق الأمان نستطيع الحكم على مدى كفاءة عملية الإنتاج بالنسبة للشروط المختلفة . وبيان ذلك نفترض أننا بصدد مصنعين ينتجان سلعة واحدة ، ولكن أحدهما يطلب فيها ثمنًا أقل من الثمن الذي يطلبه المصنع الآخر ، ليس لأنه يقنع بربح أقل ، ولكن لأنه يستطيع إنتاج السلعة بتكاليف أقل ، أي بكفاءة إنتاجية أكبر .

وموضوع الكفاءة في الإنتاج لا يقل في أهميته عن موضوع الكيفية التي يتوزع بها ثمن السلعة المنتجة على الأشخاص الذين ساهموا في إنتاجها ، فكلما زادت الكفاءة الانتاجية في مجتمع من المجتمعات ، وكلما انتشرت هذه الكفاءة الانتاجية على مختلف القطاعات الانتاجية التي يتكون منها الاقتصاد القومي ، كلما زاد حجم الدخل القومي الذي يمكن توزيعه .

هذه الكفاءة في الإنتاج ، تتوقف على أشياء عديدة منها مستوى المعرفة التكنولوجية السائدة ، والأساليب التكنولوجية المطبقة بالفعل في الإنتاج ، والكيفية التي تتوطن بها الصناعات .. الخ .

### الظواهر الاقتصادية ظواهر اجتماعية معقدة ومتشابكة :

٢٠ - لقد استعرضنا - فيما تقدم - عدداً من أهم المشكلات التي يطرحها ويبحثها علم الاقتصاد ، ولو دققنا النظر في هذه المشكلات نخرج بالملاحظات الآتية :

( ١ ) الظواهر الاقتصادية على درجة كبيرة من التعقيد . فالحل الذي يبدو - للوهلة الأولى - أنه الحل الصحيح قد لا يكون كذلك ، وغالباً ما يكون كذلك .

ويرجع هذا التعقيد إلى تعدد العوامل التي تحكم وضع أية مشكلة أو الإشارة إلى الحل السليم لها .

( ٢ ) الظواهر الاقتصادية مرتبطة كل الارتباط بعقدها بالعقود الأخرى ، فالكيفية التي يجري بها ، التوزيع مرتبطة أشد الارتباط بالكيفية التي يجري بها الإنتاج .



فالتوزيع هو الوجه الآخر للإنتاج . وهما معا مرتبطان بمشكلة الأمان ، ومستوى الدخل القومي يتوقف الى حد كبير على مستوى الكفاءة في الإنتاج .

( ٣ ) الظواهر الاقتصادية تعبر عن مشاكل على درجة كبيرة من الأهمية ، اذ يتوقف على حلها مستوى معيشة الانسان ، وقدرة الانسان على الحياة والاستمرار على ظهر الارض .

( ٤ ) المشكلات الاقتصادية التي يطرحها ويبحثها علم الاقتصاد تختلف أهميتها وطبيعتها باختلاف نوع النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد ، هل هو نظام رأسمالي ، أم نظام اشتراكي .

### خامسا - القوانين الاقتصادية

٢١ - يهدف كل علم الى اقامة قوانين تحكم الظواهر موضوع دراسته ، ونحن نعرف ان العلوم الطبيعية تعلم الطبيعة ، او علم الاحياء ، او علم الكيمياء ، تعرف فكرة القانون العلمي . والقانون العلمي يعبر عن ارتباط عام وضروري وثابت بين الظواهر الطبيعية . مثل ذلك ، قانون غليان الماء عند ارتفاع درجة الحرارة الى مائة درجة مئوية ، يعبر عن ظاهرة طبيعية جديدة هي غليان الماء اذا توافرت ظروف معينة ، وهي ارتفاع درجة الحرارة الى مائة درجة مئوية . هذا الارتباط بين ظاهرة غليان الماء وارتفاع درجة الحرارة الى مائة درجة مئوية ، ارتباط عام بمعنى انه يحدث للماء ايا كان مصدر الطاقة ، وايا كان مصدر الماء . وهو ارتباط ضروري وحتمي ، لا يقبل الاستثناء . وهو ارتباط ثابت يحدث في كل فصول السنة . هذا الارتباط العام ، الضروري ، الثابت يعبر عنه في شكل قانون علمي .

القانون العلمي اذن يتضمن فكرة انتظام وتجدد بمضى الظواهر عند تحقيق ظروف معينة . فاذا قامت بين ظواهر مختلفة علاقات دائمة وواحدة أطلق على هذه العلاقات في كل مرة تتوافر فيها ظروف معينة لفظ القوانين العلمية .

والمجتمع الانساني ، مثله مثل الطبيعة ، التي تحيط به ويفش عليها يخضع بدوره لانواع مختلفة من الارتباطات العامة والضرورية والمستقرة بين مختلف الظواهر الاجتماعية . والقوانين التي تخضع لها الحياة الاجتماعية للانسان تسمى القوانين الاجتماعية . مثل ذلك ، قانون الترابط

الضرورى بين الحياة الاقتصادية السائدة وبين السلطة السياسية السائدة .

والقوانين الاقتصادية هى نوع من أنواع القوانين الاجتماعية يعنى بدراسة جانب معين من جوانب الحياة الاجتماعية ، وهى الجانب المتصل بانتاج وتوزيع الاموال . وهى ، مثل سائر القوانين الاجتماعية يصدق عليها ما يصدق على قوانين الطبيعة من كونها تعبرا عن ارتباطات عامة ، ضرورية ومستقرة ، تنشأ وتسرى مستقلة عن وعى الانسان وعن ارادته وعن امكان اكتشافها واستخدامها فيما ينفع الانسان .

والقوانين الاقتصادية التى يكشف عنها علم الاقتصاد ، لا تعتبر ذات قيمة نظرية محضة بل لها فوائد عملية محققة . فهى تستخدم كأداة للتنبؤ لما يحتمل حدوثه فى المستقبل من الوقائع الاقتصادية . فقانون العرض والطلب يمكننا من التنبؤ بحصول انخفاض فى ثمن السلعة اذا ما ارتفع ثمنها . كذلك ترسم لنا هذه القوانين الحلول الملائمة للمشاكل الاقتصادية . مثل ذلك اذا كانت الدولة تشكو من الفلاء ، ومصائب التضخم النقدي ، يمكن لنا ايجاد حل لهذه المشكلة باستخدام قانون اقتصادى يقيم علاقة بين التضخم النمدى ( اى زيادة النقد المتداول مع بقاء الانتاج على حاله ) وارتفاع الائتمان ، وذلك بامتصاص النقد المتداول الزائد عن طريق الضرائب او عقد القروض العامة ، او بزيادة الانتاج .

### التفاوت فى الاهمية بين القوانين الاقتصادية :

٢٢ - وليست كل القوانين الاقتصادية على نفس الدرجة من الاهمية وبصفة عامة كلما كان القانون اكثر عمومية ، اى كلما كن يسرى على مختلف النظم الاجتماعية والاقتصادية ، او على عدد كبير منها ، كلما كان اكثر اهمية ، لانه عندئذ يقدم تفسيراً لعدد اكبر من الظواهر الاجتماعية ويعبر عن علاقات تتميز بانها علاقات جوهرية .

ومن جهة اخرى ، قد يكون لقانون اهمية كبرى فى نظام اقتصادى معين ويفتقد جزءا كبيرا من اهميته فى نظام اقتصادى آخر .

وفى حدود النظام الاقتصادى الواحد - كالنظام الرأسمالى مثلا - تتفاوت القوانين الاقتصادية ، ايضا ، فى اهميتها . فمنها ما هو رئيسى ومنها ما هو ثانوى . فالقانون الرئيسى هو الذى يتصدى لتفسير العلاقات الرئيسية او الاساسية التى تبرز جوهر هذا النظام وتميزه عن غيره . اما القانون الثانوى فهو الذى يفسر جانبا محدودا او جزءا من جوانبه العلاقات الاقتصادية التى يتكون منها هذا النظام .

والتمييز بين القوانين الرئيسية أو الأساسية والقوانين الفرعية أو الثانوية أمر بالغ الأهمية ، بل أنه جوهر البحث العلمى ، كما أن الخلط بينهما أو احلال أحدهما محل الآخر هو المصدر الرئيسى للأخطاء الكبرى التى ترتكب فى فهم وتفسير الظواهر الاقتصادية .

### خصائص القوانين الاقتصادية :

٢٢ - والقوانين الاقتصادية تختلف عن القوانين الطبيعية بعدة أمور ، جعلت البعض يتشكك فى معرفة الحياة الاقتصادية لعلاقات تنسم بالعمومية وبالاحتمية وبالأستقرار ، وهى الصفات اللازمة لقيام أى قانون طبيعى .

والواقع أن هناك فارقا أساسيا بين القوانين الطبيعية والقوانين الاجتماعية والاقتصادية ، فبينما تمكس القوانين الطبيعية مفعول قوى تلقائية ، فإن القوانين الاجتماعية تظهر من خلال تصرفات أفراد عاقلين ، يتحركون بوعى لتحقيق أهداف يضعونها نصب أعينهم .

ولكن هذا الفارق لا ينفى ، مع ذلك ، أن المجتمع الذى يتكون من هؤلاء الأفراد العاقلين يخضع ، فى مجموعه ، لقوانين موضوعية مستقلة عن وعى الإنسان وأرادته . والسبب فى ذلك هو أن الإنسان الفرد مهما ارتفع بوعيه ، لا يستطيع أن يحدد لنفسه نوع المجتمع الذى يعيش فيه ، ولا أن يرسمه وفق هواه ، وإنما يعيش فى مجتمع حددت ملامحه قرون طويلة من التطور التاريخى .

والفارق ، السابق ذكره ، بين القوانين الاجتماعية والقوانين الاقتصادية ، وإن كان لا ينفى قيام قوانين فى النطاق الاجتماعى والاقتصادى ، إلا أنه من ناحية أخرى يضى على القوانين الاقتصادية عدة خصائص ، أهمها ما يلى :

١ - القوانين الاقتصادية نسبة التطبيق أو أقل عمومية ، بمعنى أنها تتغير بتغير الزمان والمكان . فالحياة الاقتصادية فى المجتمعات البدائية ، لا تشبه الحياة الاقتصادية فى المجتمعات المعاصرة . وينبى على ذلك أن القوانين الاقتصادية التى كانت تنطبق على المجتمعات الأولى قد لا تنطبق ، على نفس النحو ، فى المجتمعات الأخيرة . كذلك فإن ظروف الحياة الاقتصادية فى بعض المجتمعات المعاصرة تختلف عن الظروف السائدة فى البعض الآخر من هذه المجتمعات . فظروف الحياة الاقتصادية فى البلد

الراسمالى تختلف عن ظروف الحياة الاقتصادية فى البلد الاشتراكى . ونفس القول يصدق أيضا على اختلاف الظروف الاقتصادية بين البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة . ويترتب على ذلك ، أن القوانين الاقتصادية التى تنطبق فى بلد متقدم ، قد لا تنطبق فى بلد متخلف ، وأن تلك التى تنطبق فى بلد راسمالى قد لا تنطبق فى بلد اشتراكى .

نخلص من ذلك ، الى أن الثبات والاستقرار اللذان يتصف بهما القانون الطبيعى ، هما ثبات واستقرار نسبىان بالنسبة للقانون الاقتصادى .

وتفسر ذلك يرجع الى أن المجتمع الانسانى قصير العمر ، بالمقارنة مع عمر الظواهر الطبيعية ، وإلى أن هذا المجتمع يتغير - وتغير معه القوانين التى تحكمه - بسرعة أكبر من السرعة التى تتغير بها الظواهر الطبيعية .

٢ - القوانين الاقتصادية تعبر عن ارتباطات بين الظواهر الاقتصادية أقل حتمية فى حدوثها عن الارتباطات التى تعبر عنها القوانين الطبيعية .

وبعبارة أخرى ، فإن القوانين الطبيعية منضبطة الانطباق ، على عكس القوانين الاجتماعية فهى أقل انضباطا ، بمعنى أنها تقبل الاستثناءات .

وتفسر ذلك أن الظروف اللازمة لقيام العلاقات بين الظواهر الاقتصادية هى أكثر عددا ، وأكثر تشابكا ، عن تلك اللازمة لقيام العلاقات بين الظواهر الطبيعية . ولذا فإن القوانين الاقتصادية قد تكون أقل انضباطا ، لا لعدم صحة الارتباطات التى تقيمها بين الظواهر الاقتصادية المختلفة ، ولكن لعدم توافر الظروف الكثيرة اللازمة لقيام هذه الارتباطات .

٣ - ويترتب على كون القوانين الاقتصادية أنها أقل حتمية ، أنها تتميز أيضا بعددتها الحسابية . فالقوانين الاقتصادية لا يمكن الاعتماد عليها للحصول على نتائج دقيقة محددة ، وإنما تعبر فقط عن مجرد ميل أو اتجاه معين . فلا يمكن أن نقرر ، مقدما ، وعلى سبيل المثال ، أن ارتفاع ثمن سلعة معينة بنسبة ١٠٪ ، يؤدي الى قلة الطلب عليها بنسبة ١٥٪ ، ولكن يمكن القول فقط بأن هذا الارتفاع فى الثمن سيؤدى

الى قلة الطلب عليها يتسبب اكبر او اقل من نسبة الزيادة في الثمن .

ويرجع السبب في هذا الاختلاف بين القوانين الاقتصادية - وبين القوانين الطبيعية الى أن العوامل المؤثرة في الأحوال الاقتصادية كثيرة متشابهة ، في كثير من الأحوال ، ويكفى أن يتغير عامل واحد من بين هذه العوامل الكثيرة حتى لا ينطبق القانون بحذافيره .

استعرضنا في الصفحات السابقة ، تعريفا لعلم الاقتصاد والعناصر الداخلة في هذا التعريف يهدف بيان طبيعة ونطاق هذا العلم .

وبعد باب تمهيدى ندرس فيه المشكلة الاقتصادية والحساب الاقتصادي ، سوف تنقسم دراستنا لهذا العلم الى ثلاثة اقسام :

القسم الأول - النظم الاقتصادية .

القسم الثانى - نظرية الإنتاج .

القسم الثالث - الائتمان والتوزيع .



## **الباب التمهيدي**

### **المشكلة الاقتصادية والحساب الاقتصادي**

---

تتقسم دراستنا في هذا الباب الى فصلين :

- ١- الفصل الأول : المشكلة الاقتصادية .
- ٢- الفصل الثاني : الحساب الاقتصادي .





## الفصل الأول

### المشكلة الاقتصادية

٢٤ - سوف تنقسم دراستنا للمشكلة الاقتصادية الى قسمين .  
فى القسم الاول ، نتناول الجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصادية . وفى القسم  
الثانى ندرس التصور العام لحل المشكلة الاقتصادية فى الأنظمة الاقتصادية  
المختلفة . ولذا فإننا نتناول دراسة المشكلة فى مبحثين :

المبحث الاول : الجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصادية .

المبحث الثانى : التصور العام لحل المشكلة الاقتصادية فى الأنظمة  
الاقتصادية المختلفة .

### المبحث الأول

#### الجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصادية

##### عناصر المشكلة الاقتصادية :

٢٥ - مما سبق نستطيع أن نتبين كيف يرتبط علم الاقتصاد ارتباطا  
وثيقا بوجود الانسان وتفاعله مع البيئة والظروف المحيطة به ، اينما  
وجد . وبصرف النظر عما يكون قد بلغه من تطور اجتماعى . والحاجة الى  
هذا العلم ترجع الى حتمية مواجهة الانسان لما اصطلح على تسميته  
« بالمشكلة الاقتصادية » تلك المشكلة التى يمكن تحليلها الى عنصرين  
اساسيين :

##### ١ - تعدد الحاجات الانسانية :

وقد عرفنا أن هذه الحاجات فضلا عن انها كثيرة ، فهى ايضا متنوعة  
وتختلف باختلاف الزمان والمكان . واخيرا فهى فى تجدد وتزايد ، على  
مدى الزمن ، ومع تطور المدنية ، وتغير العادات الاجتماعية . والاسباب  
التي تفسر هذا التزايد ترجع الى الزيادة المطردة فى السكان ، من ناحية  
وترجع ايضا الى التقدم الحضارى بوجه عام ، والتقدم التكنولوجى  
بوجه خاص ، من ناحية اخرى .

## ٢ - الندرة « النسبية » للموارد الاقتصادية :

والموارد الاقتصادية ، أى الأموال الاقتصادية محدودة ، أو كما يقال انها نادرة بمعنى نسبي ، أى بالمقارنة بالاستخدامات التى يمكن ان تستخدم فيها . فلو ان مجتمعا ما استخدم كل ما لديه من موارده فى انتاج السلع الاستهلاكية التى يرغب فيها ، لبقى هناك من الحاجات ، مع ذلك ، دون اشباع ، ذلك ان الحاجات الإنسانية لا نهائية ، كلما اشبع الانسان جانبه منها برز من وراء الأفق جانب آخر لم يخطر له من قبل على بال .

وعلى ضوء الحقيقتين السابقتين ( تعدد الحاجات الإنسانية والندرة النسبية للموارد الاقتصادية ) ، يصبح من غير المعقول أن نتصور استطاعة المجتمع اشباع كل الحاجات التى يحس بها أفرادها . بل يتعين عليه القيام بعملية مفاضلة بين المطالب المتعددة من حيث أهميتها والحاجا ، بفرض اتخاذ قرار بأولوية بعضها فى الاشباع على البعض الآخر .

وعملية المفاضلة هذه بين الحاجات التى تشبع وتلك التى لا تشبع ، تعرف فى علم الاقتصاد بمشكلة الاختيار . وليس يكفى أن يحدث هذا الاختيار . وانما ينبغى أن توجد الوسيلة التى تكفل توجيه الموارد بالفعل الى الاستخدامات التى تتفق مع هذا الاختيار ، وتسمى عملية الاختيار والتوجيه معا . أى الاستخدام الفعلى للموارد الاقتصادية فى انتاج السلع اللازمة لاشباع الحاجات الأولى بالاشباع ، وبالكمية الملائمة من كل سلعة يقع الاختيار عليها بمشكلة التخصيص أو تخصيص الموارد .

## مشكلة التخصيص ونوعية الموارد :

٢٦ - ومشكلة التخصيص لا تنشأ ، فقط من ندرة الموارد الاقتصادية بالمقارنة مع الحاجات التى تستخدم فى اشباعها . فلو ان كل مورد من الموارد الاقتصادية لم يكن يصلح الا لاشباع حاجة معينة بذاتها لقيت مشكلة الندرة ، وانتفت مشكلتا الاختيار والتخصيص .

ولكن مشكلتى الاختيار والتخصيص تنشآن لأن الموارد الاقتصادية ليست موارد « نوعية » أى لا تصلح الا لاستخدام واحد معين ، ولكنها متعددة الاستخدامات . فقطعة الأرض الواحدة تصلح لزراعة محاصيل عديدة . أو البناء عليها ، أو إقامة طرق عليها .. الخ . كذلك فان العامل

الكهربائي يستطيع ان يعمل في عدة صناعات كهربائية - تنتج سلعا مختلفة - ولكن تتطلب خبرته .

وقابلية الموارد لتعدد الاستخدامات تتوقف على عاملين :

١ - طبيعة المورد الاقتصادى ، قطعة الأرض ، التى ذكرناها فى المثل السابق ، تصلح لاستخدامات عديدة دون حاجة الى احداث تغيير فى طبيعتها .

ب - المدى الزمنى الذى ندخله فى حسابنا ، فالعامل الزراعى الذى لا يصلح الآن للعمل فى الزراعة ، قد يصبح بعد عامين عاملا صناعيا ممتازا ، وقد يصبح بعد عشر سنوات او اكثر مهندسا كفا . كذلك فان آلة النسيج لا تصلح الا للنسيج ، الا ان الاحتياطى النقدى ، الذى يرصد فى ميزانية مصنع النسيج لاستبدالها بعد استهلاكها ، يمكن ان يستخدم لا فى شراء آلة نسيج اخرى بل فى شراء سيارة او آلة حاسبة .

نخلص ، انه فى المدى القصير ، تكاد تكون الغالبية العظمى من الموارد « نوعية » اى صالحة لاستخدام واحد دون غيره هو الذى اعدت له ، ولكن فى المدى الطويل ، تكاد تكون الغالبية العظمى ، بل كل الموارد متعددة الاستخدام ، اى صالحة للنقل من استخدام الى آخر . لذلك فان عنصر الزمن يزيد مشكلتى الاختيار والتخصيص صعوبة ولذلك يجب ان يؤخذ فى الاعتبار عند اجراء الحسابات والتحليلات الاقتصادية .

### مشكلة اختيار اساليب الانتاج :

٢٧ - بعد تحديد الحاجات الانسانية ، التى استقر الرأى على اشباعها اولا ( اى بعد حل مشكلة التخصيص والتوجيه ) ، يأتى دور البحث عن كيفية استغلال الموارد الاقتصادية ، اى الطريقة التى سوف يتم بها الانتاج . وتعرف هذه المشكلة ، فى علم الاقتصاد ، بمشكلة اختيار اساليب الانتاج .

ومشكلة اختيار اساليب الانتاج الملائمة لا تنشأ ، فقط من الندرة النسبية للموارد ، وانما تنشأ لأن الموارد الاقتصادية قابلة للاحلال اى يمكن ان تكون بديلة بعضها عن البعض الآخر فى الاستخدام الواحد ، مثل ذلك ، قطعة الأرض التى يزرعها ١٠ افراد لكى تنتج ١٠٠ اردب

من القمح ، يمكن ان يزرعها عامل واحد ، اذا استخدم لمعاونته في زراعة قطعة الأرض هذه جرارا وآلة حصاد . فهنا يمكن للآتين ان يحلا محل تسعة عمال . وبمعنى آخر يمكن لعنصر رأس المال ان يحل محل عنصر العمل في زراعة قطعة الأرض والحصول على نفس الانتاج . وهناك امثلة كثيرة لامكانية احلال الموارد بعضها للبعض الآخر .

وقابلية الموارد للاحلال ، تزيد موضوع الاختيار تعقيدا وصعوبة . فلو لم تكن الموارد قابلة للاحلال ، لما كانت هناك الا طريقة واحدة لانتاج السلعة الواحدة . ولكن قابلية الموارد للاحلال ، هي التي تمكن استخدام هذه الموارد ، ولكن بنسب مختلفة ، من انتاج نفس القدر من السلعة وبمعنى آخر فان قابلية الموارد للاحلال تؤدي الى تعدد طرق الانتاج ، او الاساليب الفنية للانتاج .

واختيار طريقة معينة للانتاج دون غيرها ليس اختيارا تكنولوجيا بحثا ، اى يقوم به الغنيون وحدهم ، ولكنه اختيار اقتصادي ، لانه عندما نزيد من الكمية المستخدمة من مورد ما لانتاج سلعة معينة ، فان ذلك يكون على حساب سلعة اخرى كان يمكن ان يستخدم هذا المورد في انتاجها . وبالعكس حينما ننقص من الكمية التى تستخدم من مورد آخر فاننا نطلق هذا المورد لكى يستخدم فى انتاج سلعة اخرى .

ومدى سلامة اتباع هذا الطريق او عدم سلامته تتوقف ، ضمن ما تتوقف عليه ، على قيمة السلعة التى حرم منها المورد الاول ومدى مساهمته فى انتاجها ، وعلى قيمة السلعة التى اضيف اليها المورد الثانى ومدى مساهمته فى انتاجها .

### الجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصادية :

٢٨ - مما سبق يتضح ان المشكلة الاقتصادية تتلخص فى نهاية الامر الى مشكلة اختيار . هذا الاختيار الذى يكون ، اساسا اهتمامات النظرية الاقتصادية ، يشمل على عدة جوانب اهمها كالآتى :

اولا : على المجتمع ان يقرر - بطريقة او بأخرى - كمية الانتاج ، ونوعية الانتاج من السلع والخدمات المختلفة التى تشبع الحاجات الانسانية .

وهذا يعنى ان المشكلة هنا هي اتخاذ القرارات بكيفية توزيع الموارد

المحدودة لإنتاج السلع والخدمات المختلفة . وتختلف وسيلة اتخاذ هذه القرارات باختلاف النظام الاقتصادي . فمثلا في اقتصاد السوق الحر ، يتم ذلك بواسطة ما يسمى « جهاز الثمن » ، ومن هنا تأتي دراسة نظرية الثمن Price Theory ، التي تحتل مكان الصدارة بين النظريات الاقتصادية .

ثانيا : على المجتمع أن يقرر ثانيا تحديد « الكيفية » التي سيتم بها إنتاج هذه السلع ، أي لابد من اتخاذ قرار بشأن أنسب الطرق لإنتاج ما استقر الرأي عليه من السلع والخدمات . وتظهر هذه المشكلة ، كما سبق أن أشرنا ، من تعدد أساليب الإنتاج . ومعالجة هذه المشكلة يدخل في نطاق الدراسات الخاصة « بنظرية الإنتاج » . Production Theory

ثالثا : على المجتمع أن يعمل على زيادة مقدراته على الإنتاج في المستقبل . ويتطلب ذلك أن يقرر إلى أي حد يجب الحد من الاستهلاك الحاضر ، وتوفير قدر من الإنتاج لغرض استعماله في إقامة مشروعات جديدة قادرة على إنتاج قدر اضافي من السلع في المستقبل . وفي هذا المجال تبرر الدراسات العديدة التي تشتمل عليها نظريات التنمية والنمو الاقتصادي Economic Development and Economic Growth

رابعا : على المجتمع أن يحدد الوسيلة التي تحقق له الاستغلال الأقصى لامكانياته الإنتاجية . وتبرز أهمية هذا الجانب إذا تذكرنا أن المجتمعات المختلفة تتباين من حيث مدى توافر الموارد والامكانيات الإنتاجية المختلفة فيها ، كما رنوعا . فقد يكون مجتمعا غنيا بالموارد البشرية ، وآخر بالموارد الزراعية ، وثالث بالامكانيات المنجمية ، ... الخ . ولذا يجب أن يأخذ كل مجتمع في اعتباره عند اختياره نوع وكمية وطرق الإنتاج ، ما يتمتع به من مزايا نسبية في الموارد والامكانيات الإنتاجية ، حتى يضمن عدم بقاء جزء منها عاطلا دون استغلال . ونظرية « التوظيف Theory of Employment » يختص بالبحث عن حلول مناسبة في هذا الشأن .

خامسا : على المجتمع أن يقرر كيفية توزيع الإنتاج على الذين شاركوا في العملية الإنتاجية . وفي هذا المجال يأتي دور نظرية التوزيع Distribution Theory التي تختص ببحث وتحليل العوامل المختلفة التي تحكم الفئات الاقتصادية المتباينة مثل العمال ، والرأسماليين وملأه للأراضي .. الخ .

الجوانب السابقة تكون أساس الاختيار الذي يجب أن يقوم به المجتمع ، وهي تمثل أيضا الجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصادية كما يواجهها أى مجتمع من المجتمعات . ولكن طرق التقرير أو الحل للمشكلات التى تتناولها هذه الجوانب المختلفة تختلف باختلاف طبيعة النظام السياسى والاقتصادى .

وفى البحث الثانى من هذا الفصل سوف نعرض الى التصور العام لحل الجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصادية فى كل من النظامين السائدين فى عالم اليوم ، النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى .

## البحث الثانى

### التصور العام . لحل المشكلة الاقتصادية

#### فى الأنظمة الاقتصادية المختلفة

٢٩ - لقد عرفت المجتمعات الانسانية ، فى مراحل تطورها المختلفة هذه أنظمة اقتصادية واجتماعية تتباين فى طبيعتها ، هى على التوالى : النظام البدائى ، النظام الزراعى البدائى ( الذى تسود فيه ما يسمى بطريقة الانتاج الاسيوى كالنظام الاقتصادى الذى كان سائدا فى مصر الفرعونية وفى أرض ما بين النهرين ) ، والنظام الإقطاعى ، والنظام الرأسمالى وأخيرا النظام الاشتراكى .

وسوف تقتصر فى دراستنا ، فى هذا البحث ، على كل من النظامين الرأسمالى والاشتراكى باعتبارهما النظامين السائدين فى عالمنا اليوم .

#### ١ - النظام الرأسمالى والمشكلة الاقتصادية

##### السلوك الرشيد والمشكلة الاقتصادية :

٣٠ - يجد النظام الرأسمالى أساس تصوره فى حل المشكلة الاقتصادية فى فكرة السلوك الرشيد . وهى فكرة فلسفية استمدتها أساسا من المذهب الحر . وتتلخص هذه الفكرة ، فى أن اذا ترك الشخص حرا فى تصرفاته فإنه يسعى الى تحقيق مصلحته الشخصية . وهى تتمثل فى تحقيق القدر الأعظم من شئ ما ، قد يكون منفعة ، أم فائدة أم ربحا ... الخ ، بحسب صفته فى التصرف الاقتصادى مستهلكا كان ، أم راسماليا ، أم منظما ... الخ .

وبعبارة أخرى فإن كل فرد اذا ترك حرا فانه يسعى ، وبشكل غريزي ، الى تحقيق فكرة التعظيم ، اى تحقيق اكبر قدر من مصلحته الشخصية . ولما كان المجتمع يتكون من مجموعة افراد فان المصلحة العامة سوف تتحقق من مجموع المصالح الفردية ( الخاصة ) . ويتربط على ذلك ضرورة تحقيق الحرية التامة للفرد في تملك الاموال والتصرف فيها ، وفي عمله . وفي الميدان الاقتصادي ، ضرورة فرض الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة ، وترك كل شيء يتقرر عن طريق السوق . وبذلك يمتنع على الدولة التدخل في الحياة الاقتصادية ، وعدم قيام احتكارات Monopoly او اشتباه احتكارات Oligopoly .

والسلوك الرشيد ، بالمعنى السابق ، يفترض الاختيار ، اختيار طريق معين يحقق القدر الاعظم من شيء معين ، دون طرق أخرى لا تحقق هذا القدر الاعظم . وعندما يصل الانسان الى الوضع الذى يحقق له اقدر الاعظم من شيء معين ، يقال انه في حالة توازن ، بمعنى انه استقر على وضع ليس هناك ما يدفعه الى تغييره . فالمستهلك يكون في حالة توازن عندما يستقر على اختيار تلك السلع التى ينفق عليها دخله واكميات التى يشتريها من كل سلعة ، بحيث يمكن ان يحقق اكبر قدر ممكن من المنفعة من هذا الدخل . والمنتج يكون ، مثلا ، في حاله توازن عندما يستقر على تحديد تلك الكمية التى ينتجها من السلعة بحيث تحقق له اكبر قدر من الربح .

والتوازن يتحقق نتيجة للتوفيق بين قوى متعارضة ، تدفع في اتجاهات مختلفة ، فالمستهلك الذى يقسم دخله المحدود على سلع مختلفة ، تتجاذبه هذه السلع ، كل منها يشده في اتجاه الانعاف عنها ، ووضع التوازن الذى يستقر عليه ، والذي يحقق له القدر الاكبر من المنفعة ، هو المحصلة النهائية لهذه القوى المختلفة .

ودراسة السلوك الرشيد في منهج الفكر الاقتصادي الراسمالي ، تعنى دراسة كيفية الوصول الى القدر الاعظم من هذا الشيء او ذاك ( المنفعة - الربح - الفائدة .. الخ ) . وهذه بدورها تعنى دراسة كيفية الوصول الى اوضاع التوازن ، وتلك بدورها تعنى بدراسة القوى المختلفة التى تؤثر على اوضاع التوازن .

والتوازن الذى يركز الفكر الراسمالي البحث فيه وفي التغيرات التى تطرأ عليه هو التوازن الذى يحققه كل من شارك في الحياة الاقتصادية سواء بصفته مستهلكا ، او عاملا من عوامل الانتاج ، او مالكا لوسائل ( م ٣ اقتصاد )

الانتاج في ضوء الظروف الاقتصادية التي تحيط به . هذه الظروف يحددها له السوق ، وهو يتعرف عليها من خلال تعرفه على السوق ، وهو الوسط الذي تجرى فيه كافة العمليات الاقتصادية في النظام الرأسمالي ، وهو الرباط الذي يربط بين كافة الأطراف الداخلة في هذا النظام والمؤثر الذي يحدد لها اتجاه حركتها .

### السلوك الرشيد ومظاهر الحرية الاقتصادية في النظام الرأسمالي :

مما سبق ، يتضح ، أن فكرة السلوك الرشيد تؤدي الى ضرورة تحقيق الحرية التامة للفرد ، وفي الميدان الاقتصادي ضرورة فرض الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة ، وترك كل شيء يتقرر عن طريق السوق ، لأنه يحقق فكرة التوازن التي تؤدي بدورها الى تحقيق فكرة التشغيل .

ومظاهر الحرية الاقتصادية تتجلى في المجالات التالية :

١ - حرية الملكية الفردية : ويشمل ذلك كل أنواع الثروة المادية كالأرض ، والمباني والآلات .. الخ . ويتبع هذه الملكية حرية الفرد في التصرف في ممتلكاته واستغلالها كيفما يشاء .

### ٢ - سيادة المستهلك Consumer's sovereignty :

والمقصود بسيادة المستهلك هو أن « حريته » في اختيار ما يروقه من سلع وخدمات ، تمثل العامل الأساسي في تحديد نوع ، وكمية ما ينتجه المجتمع من السلع والخدمات المختلفة . وهي التي تحدد في النهاية شكل التوزيع النهائي لعوامل الانتاج بين الاستخدامات المختلفة ، ودوره هنا له النطاق الواسع الذي يبرر القول بأن المستهلك « ذو سيادة » .

٣ - حرية العمل والانتاج : أي أن لكل فرد الحرية في اختيار المهنة التي يريد بها ، ويوجه إليها امكانياته الذهنية أو الجسمية . كذلك فإن لصاحب رأس المال حرية استثماره في أي نوع من النشاط الاقتصادي .

في ظل هذه المبادئ التي يأخذ بها النظام الرأسمالي ، يتم اتخاذ القرارات الخاصة بنوع الانتاج وكميته ، وكذلك طريقة الانتاج ( أسلوب الانتاج ) ، على أساس تفاعل القرارات والتفضيلات الشخصية التي يقوم بها الأفراد ، وعلى أساس الموازنة بين « الجهد » المبذول والعائد . وكلا الأمرين تتوافر في السوق عناصر تقديره .



### اهمية السوق للنظام الراسمالي :

٣١ - السوق ، في علم الاقتصاد ، يقصد به أى ترتيب يمكن بمقتضاه البائعون والمشترون من الاتصال بعضهم مع البعض الآخر ، يقصد التعامل على نطاق واسع في سلعة معينة ويكون فيها الثمن هو العنصر الاساسى الذى يحكم الموقف .

وبتميز النظام الراسمالي بأنه جعل كل شىء سلعة ، أى شيئا قابلا للبيع والشراء ، ويجرى التعامل فيه من خلال البيع والشراء . فالأرض مثلا أصبحت سلعة تباع وتشترى في السوق ولها ثمن ( الربح ) . ورأس المال أصبح سلعة ( سعر الفائدة التى تحصلها البنوك على القروض ) . والعمل أصبح سلعة وله ثمن هو الأجر . وهكذا ، فالسوق كلمة يتسع معناها لتبسيط كل شىء يجرى التعامل فيه بالنقد .

ومن ثم فقد أصبحت دراسة الحياة الاقتصادية في النظام الراسمالي تتمثل في دراسة السوق والعوامل التى تؤثر فيه ، هو المدخل الى دراسة النظام الراسمالي ، والمنتهى الذى تنتهى اليه هذه الدراسة .

ودراسة السوق في النظام الراسمالي تعنى دراسة كيفية تكوين الائتمان في هذا النظام ، كيف يتكون ثمن سلعة على حدة ، وكيف يتأثر ثمن كل سلعة بالتغيرات التى تحدث على ائتمان السلع الأخرى ، سواء كانت هذه السلعة سلعا بديلة للسلعة الأولى ( اللحوم والطيور ) او كانت سلعا مكملة لها ( السيارات والبنزين ) او كانت سلعا لازمة لانتاجها ( القطن و ثمن المبيدات والأسمدة وأجور العمال الزراعيين ) .

ويقوم السوق - في النظام الراسمالي - بتحقيق التناسق بين قرارات الأفراد كمستهلكين ، وقرارات الأفراد كمنتجين ، بحيث يصبح الانتاج النهائى محققا لرغبات الاستهلاك . فاذا أقبل المستهلكون اقبالا كبيرا على سلعة ما أدى ذلك الى ارتفاع ثمنها ، و يترتب على ذلك زيادة كبيرة في ارباح المنتجين ، الأمر الذى يجذب كثير منهم الى هذا الفرع من الانتاج ، مما يؤدي الى زيادة العرض الإجمالى لهذه السلعة ، فينخفض ثمنها حتى يصل الى الحد الذى يحقق للمنتج « ربحا عاديا » فقط ( أى يصل الى الحد الذى يغطى بالكاد نفقات الانتاج ) . والعكس يحدث في حالة انصراف المستهلكين عن سلعة ما ، اذ يؤدي هذا الى انخفاض ثمنها و يترتب على ذلك الحاق خسارة بالمنتجين ، الأمر الذى يؤدي الى نقص العرض الإجمالى لهذه السلعة فيرتفع ثمنها حتى يصل الى الحد الذى

يحقق المنتج « ربحا عاديا » . والى هنا يكون قد تحقق في سوق السلعة نوع من « التوازن » عند سعر لا يدعو الى المزيد من التغيرات .

كذلك فان قوى السوق هي التي تحدد توزيع الناتج الكلى بين القائمين بالعملية الانتاجية ، ذلك ان هذه القوى هي التي تحدد المقابل الذى يأخذه كل عنصر لقاء مساهمته فى الانتاج . فاصحاب عنصر العمل تتحدد اجورهم ، فى ظل هذا النظام ، نتيجة للتنافس بين العمال واصحاب المشروعات من جهة اخرى . كذلك فان سعر الفائدة ، وهو العائد الذى يحصل عليه راس المال المستخدم فى المشروع يتحدد على اساس التنافس بين اصحاب رؤوس الاموال من جهة والمنتجين من جهة اخرى . ونفس المبدأ نجده بالنسبة لعنصر الأرض . ولما كانت هذه العناصر مملوكة للأفراد ، فان توزيع ملكية هذه العناصر ، والاسعار التى تدفع لخدماتها ، يحددان سويا دخول الأفراد ؛ أى يحددان توزيع الناتج الكلى .

ولما كان للأفراد فى هذا النظام مطلق الحرية ، فى حدود دخولهم ، فى شراء ما يريدونه من السلع والخدمات ، فانهم بقراراتهم فى هذا الشأن يحددون القدر الذى ينفق على السلع الاستهلاكية ، والقدر الذى يدخر بغرض الاستثمار فى عمليات انتاجية . وبذلك فان مدى تزايد طاقات المجتمع الانتاجية فى المستقبل - أو معدل « النمو الاقتصادى »  $\text{Rate of economic growth}$  - يتوقف فى النهاية على تفضيلات الافراد بين الاستهلاك والادخار .

واخيرا ، وفى ظل هذا النظام ، تقوم الدوافع الانتاجية على اساس رغبة الفرد الفعورية فى تحسين مركزه المادى ورفاهته الشخصية ، وهو ما يعبر عنه بدافع الربح  $\text{Profit motif}$  ، أو بمعنى أوسع « المصلحة الشخصية » .

وعلى ذلك فهنا نجد الفكر الاقتصادى الراسمالى ، يركز على دراسة السوق ليعرف ، أولا ، كيف تتكون اثمان كل سلعة على حدة ، ويعرف ذلك بالتحليل الجزئى أو التوازن الجزئى . ويعرف ثانيا ، كيف تتأثر اثمان السلع بعضها ببعض الآخر ، ويؤثر عليها ، ويعرف ذلك بالتحليل الكلى أو التوازن العام . يدرس ذلك ، ليس فقط لكى يصدر تقييمه له من ناحية قدرته على حل المشاكل التى يرى أنها تكون جوهر المشكلة الاقتصادية ، وهى مشاكل التخصيص واختيار أسلوب الانتاج ، والتوزيع والنمو الاقتصادى ، والكفاءة فى الانتاج وهى المشاكل السالفة الإشارة إليها .

وبناء عليه ، يترك أمر حل المشكلة الاقتصادية الى أسلوب السوق ، الذى تحدد قواه توزيع الموارد المحدودة على الحاجات المتعددة وما يستلزم ذلك من اقامة التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، وبين العرض والطلب . ففى هذا النظام تتم الملاءمة بين العرض والطلب بفعل قوى السوق ، أى بفعل تقلبات الائتمان ، وبفعل المنافسة بين المنتجين ( أى بفعل تفسيرات الطلب وتغيرات العرض ) . وهذه القوى تضمن الملاءمة بين العرض والطلب ، واستخدام عوامل الانتاج ، وتضمن من ناحية أخرى الانسجام بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة ، فالمنتجات التى تحقق الربح للمنتجين ، هى تلك التى ترغب فيها الجماعة .

### عيوب أسلوب السوق :

٣٢ - يؤخذ على أسلوب السوق عدة مآخذ تعود الى أن هذا الأسلوب يهدف الى تحقيق أكبر ربح ممكن ، وأهم هذه المآخذ هى :

( ١ ) أن قوى السوق تهدف الى تحقيق أكبر ربح ممكن ، وأنها تعمل لذلك على اشباع القدر من الحاجات الذى يحقق أكبر ربح ممكن ، لا على اشباع أكثر الحاجات عدداً وأكثرها أهمية . ولذلك فهو لا يضمن تحقيق التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، أى بين العرض والطلب الكلى ، وإنما يهدف فقط الى اقامة التوازن بين العرض ( الانتاج ) وبين الطلب عند المستوى الذى يحقق أكبر ربح ممكن ( الطلب الفعلى ) .

(ب) أن قوى السوق فقدت ، حتى فى النطاق الضيق الذى رسمته طبيعتها للتوازن الاقتصادى ، وهو التوازن بين العرض والطلب الفعلى ، كثيراً من قدرتها على اشباع الحاجات ، بسبب انتشار الاحتكارات الفعلية او القانونية ، واشباه الاحتكارات مما أدى الى ضعف المنافسة ، وهو الشرط الجوهري لتفاعل قوى السوق والتى تحدد - كما رأينا - حل الجوانب المختلفة التى تثيرها المشكلة الاقتصادية . فالنظم الاحتكارية وشبه الاحتكارية تهدف أساساً الى تحقيق أكبر ربح ممكن عن طريق التحكم فى الانتاج ورفع الائتمان بقدر يفوق مقدرة المشروعات الانتاجية ، فى ظل المنافسة الحرة . ويؤدى ذلك الوضع ، قلة الانتاج من ناحية ، وإلى رفع الائتمان من ناحية أخرى ، الى قلة الحاجات التى تشبع .

(ج) أن قوى السوق ، وهى تهدف الى اشباع الجزء من الطلب الذى يحقق أكبر ربح ممكن ، تحدد الانتاج والعمالة عند مستوى هذا الطلب ، وقد لا يكون هذا المستوى كافياً لتحقيق التشغيل الكامل للموارد المنتجة

وليد العاملة . وقد ترتب على ذلك معرفة النظام الرأسمالى الى ازमत اقتصادية ، اى الى كساد فى الحياة الاقتصادية وظهور بطالة فى اليد العاملة .

( د ) ان قوى السوق كثيرا ما تؤدي ، قبل اقامة الملاءمة بين العرض والطلب ، الى بئثرة كثير من الموارد ، ذلك ان هذه الملاءمة تقتضى انتقال الموارد من استعمال الى استعمال آخر يحقق لها قدرا اكبر من الربح . وانتقال الموارد من استعمال الى استعمال آخر ليس بالامر السهل عملا ، ذلك كله يحتاج الى نفقات كثيرة ، والى مدة زمنية كى يتحقق هذا الانتقال . ومعنى ذلك ان الجماعة تكون عرضة ، قبل ان تتمكن من الوصول الى الملاءمة التلقائية بين العرض والطلب ، الى فقدان جزءا من مواردها ، نظرا لما قد يحدث من خطأ فى استخدامها نتيجة لخطأ فى تقدير حاجة السوق .

وعلى ذلك فان قوى السوق ، وهى تهدف الى اقامة التوازن بين العرض والطلب ، لا تتمتع ، فى اتمام هذا الهدف ، بكفاءة كبيرة . وسبب ذلك ان التناسق بين مختلف القرارات الاقتصادية ، اذ امكن له ان يتم فى نطاق السوق ، فانه لا يتم الا بصورة لاحقة وبعد بئثرة كثير من الموارد ، اما التناسق فى نظام التخطيط - الذى يأخذ به النظام الاشتراكى - فيتم بصورة سابقة .

## ٢ - النظام الاشتراكى والمشكلة الاقتصادية

٣٣ - تميز النصف الاول من القرن التاسع عشر بازدهار الرأسمالية الصناعية ، التى احدثت انقلابا خطيرا من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية . ويرجع هذا الازدهار الى التوسع فى استخدام الآلات ، فتطور قوام الصناعة بظهور المصانع الكبرى التى تضم الآلاف من العمال ، من ناحية ، وتدهور الصناعات الحرفية الصغيرة ، من ناحية اخرى . ويرجع هذا الازدهار ، كذلك ، الى الاخذ بسياسة الحرية الاقتصادية التى أدت الى الغاء نظام الطوائف الحرفية ، من ناحية ، والى رفع الحواجز الجمركية الداخلية ، من ناحية اخرى . وقد ترتبت على ازدهار الرأسمالية الصناعية ، آثار هامة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

من الناحية الاقتصادية ، ادى هذا التطور فى النظام الرأسمالى ، الى زيادة الثروة والرخاء بشكل لم يسبق له مثيل ، غير انها تسببت ، من ناحية اخرى ، فى وقوع ازमत افراط فى الانتاج ذات صفة دورية ، فبدلا من تحقق

التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ، كما كان متوقعا وفقا لنظام السوق ، أصبح يعرف هذا النظام ، كل سبع أو عشر سنوات ، كسادا عاما في الأسواق ، وتدهورا شديدا في الأسهم تعقبه حركة افلاس وانتشار البطالة بين العمال .

اما من الناحية الاجتماعية ، فان الرأسمالية الصناعية خلقت طبقتين اجتماعيتين متضادتين : طبقة أصحاب الأعمال أو الطبقة الرأسمالية ، وطبقة العمال والأجراء . واحست كل طبقة بتعارض مصالحها ، فتجمعوا في منظمات دفاعية : اتحادات أصحاب الأعمال من ناحية ، ونقابات العمل من ناحية أخرى .

وكانت ظروف العمل القاسية التي يفرضها أصحاب الأعمال على العمال ، وعدم تناسب الأجور التي يتقاضاها العمال مع ما يبذلونه من عمل ، سببا في انتشار اليأس والظلم ، مما ادى الى نشأة الأفكار الاشتراكية . والأفكار الاشتراكية ، السابقة على كارل ماركس كثيرة (١) ومتنوعة أغلبها يتصف بالنزعات الإصلاحية للمساويء الناجمة عن النظام الرأسمالي

---

(١) جرى الاقتصاديون على التمييز بين ثلاثة انواع من الأفكار الاشتراكية :

١ - الأفكار الاشتراكية النظرية أو الخيالية ، ومن أهم مفكريها الإنجليزي توماس مور الذي نشر مؤلفا في سنة ١٥١٦ ميلادية عن جزيرة *utopie* أو جزيرة الخيال ، ويعتبر الاشتراكيون هذا الكتاب السفر الاول للاشتراكية الحديثة . والكتاب يصور مزاجا المساواة النامة المطبقة في الجزيرة المذكورة .

٢ - الأفكار الاشتراكية الإصلاحية ، وهي تضمن كثيرا من الأفكار الاشتراكية المعاصرة ومن أهم مفكريها الفرنسي سان سيمون وللاميه ، وتذهب هذه المدرسة الى القول بأن عيب النظام الرأسمالي يوجد في نظام الميراث الذي يؤدي الى انتقال الثروة لجرد صلة الدم ويعبرف النظر من الكفاية . وقد اقترحت هذه المدرسة ألا يكون انتقال الثروة هائليا ، وانما الى الدولة بصفتها ممثلة للمجموع ، وعلى الدولة أن تنظم الانتاج والتوزيع وفق مبدأ « أن يمد الى كل شخص بالعمل يناسب مع كفايته » وأن تعطى الكفاءات بقدر أعمالها » .

كذلك يعتبر الإنجليزي روبرت أوبن من أهم المفكرين وهو اول من استعمل كلمة اشتراكية ، وتدمو مدرسته الى إلغاء ربح النظم الرأسمالي لان السلع لا يجوز أن تباع بأكثر من نفقة نتاجها . واعتبر الربح خطرا دائما لانه السبب الحقيقي لازمات افراط الانتاج وقنع الاستهلاك ، لان هذا الربح يجعل من المستحيل على العامل أن يشتري السلعة التي انتجها . وفكرة إلغاء الربح هذه ، أدت الى قيام الحركة التأمونية .

والسالف الإشارة إليها . وأهمها أفكار الفرنسي سان سيمون (١) ،  
والانجليزي روبرت أوين (٢) .

والواقع ان افكار الاشتراكية قبل كارل ماركس لم ترق الى مرتبة  
تكوين مذاهب اشتراكية بالمعنى المعروف في الوقت الحاضر ، لانها لم تتضمن  
جميع خصائص الاشتراكية كما هي معروفة حاليا . لذلك تعتبر أفكار كارل  
ماركس (٣) ، والتطبيقات التي حصلت لهذه الافكار في روسيا السوفيتية  
على اثر وقوع الثورة البلشفية في مارس ١٩١٧ المكونان للاطار المتكامل للنظام  
الاشتراكي كما هو معروف في الوقت الحاضر .

ويرى كارل ماركس ان النظام الرأسمالي القائم ينطوي على مساوئ  
ومتناقضات ستؤدي الى ان يهدم نفسه بنفسه . وفي مقدمة هذه  
المتناقضات ، ذلك التناقض الموجود بين نظامي الانتاج والملكية . فقد كانت  
ملكية وسائل الانتاج في القديم ملكية فردية في الوقت الذي كان فيه  
الانتاج انتاجا فرديا . ولما تغير نظام الانتاج بحيث أصبح جماعيا ، أى يشترك  
فيه عدد كبير من الافراد ، لم يتغير نظام ملكية اموال الانتاج ، اذ ظل  
فرديا . وقد كان من نتيجة ذلك ان طبقة العمال تشترك في الانتاج ولا تشترك  
في ملكية رأس المال ، في حين ان أصحاب رؤوس الاموال يملكون رأس  
المال ولكنهم لا يشتركون بأنفسهم في الانتاج . وبذلك أصبح العمال تحت  
رحمة أصحاب رؤوس الاموال الذين يستغلونهم اسوأ استغلال . ولا بد  
ان يستمر الصراع بين العمال وأصحاب رؤوس الاموال حتى يتلاءم نظام  
الملكية مع نظام الانتاج فتصبح الملكية جماعية .

وقد بين ماركس كيفية استغلال الطبقة العاملة عن طريق نظريته في  
القيمة وفائض القيمة .

---

(١) كان سان سيمون ( ١٧٦٠ - ١٨٢٥ ) من نبل فرنسا ، وكان زعيما للمدرسة  
السان سيمونية التي اشرنا الى افكارها في الهامش السابق .

(٢) كان الانجليزي روبرت أوين ( ١٧٧١ - ١٨٥٨ ) من أصحاب الاعمال ، ويعتبر  
مدرسته رائدة الحركة التعاونية ، وهو كان من رجال الاعمال ، وعمل على تطبيق آرائه  
ذات النزعة الاشتراكية في مصنعته لفزل القطن ، فاستخدم أرباح مشروعه في زيادة الأجور ،  
واقام ساعات العمل ، وتصبح مساكن العمال ودفع مستواهم المادي والمعنوي .

(٣) يعتبر كارل ماركس ( ولد في ألمانيا ١٨١٨ - ١٨٨٣ ) الفيلسوف الذي أعطى  
المدعالم النظرية للاشتراكية العلمية ، وهي تقوم على أساس فلسفي يعرف باسم « المادية  
التاريخية » وأساس اجتماعي هو الصراع بين الطبقات . ومن أهم كتاباته « رأس المال »  
وهو مؤلف من ثلاثة أجزاء ، صدر أولها سنة ١٨٦٧ في حياة ماركس ، وأصدر صديقه  
أنجيلو جوليكن الثاني والثالث في سنتي ١٨٨٥ و ١٨٩٤ بعد مماته .

وتتلخص النظرية الاولى ، ان العمل هو اساس القيمة ، ومعنى ذلك ان قيمة السلعة تتحدد بساعات العمل التي ينفقها عامل متوسط المهارة في انتاجها .

وعلى اساس نظرية القيمة التي تتحدد بالعمل ، بنى ماركس نظريته الخاصة بفائض القيمة ، وتتلخص في ان صاحب العمل لا يدفع للعمال الاجور التي يستحقونها بالفعل ، والتي تتحدد بساعات العمل المبذولة لانتاج السلع ، وهي التي تحدد في نفس الوقت قيمة المنتجات . وبذا تكون القيمة التي يخلقها العامل ، اى قيمة المنتجات اكبر من الاجر الذى يحصل عليه . وهذا الفارق هو الذى يكون فائض القيمة اى ربح المنظم الرأسمالى . هذا هو جوهر النظام الرأسمالى ، وهو ما سيؤدى في نفس الوقت الى القضاء عليه .

وتفسر ذلك ، ان ازدياد استخدام عدد العمال سوف يؤدى الى زيادة فائض القيمة التي يحصل عليها اصحاب الاعمال ( الارباح ) . وهذا يمكنهم من زيادة رؤوس اموالهم المستقلة ، مما يترتب عليه استخدام عدد اكبر من العمال ، فازدياد لفائض القيمة عن ذى قبل ، مما يؤدى الى زيادة رؤوس الاموال من جديد . . وهكذا ، مما يؤدى الى ظاهرة التركيز الرأسمالى . ثم ياتى دور المنافسة فتؤدى الى اختفاء المشروعات الصغيرة امام ضغط المشروعات الكبيرة ، مما يؤدى الى دخول عدد من صغار اصحاب رؤوس الاموال في زمرة العمال . فيتزايد عدد العمال باستمرار بينما يتناقص عدد اصحاب رؤوس الاموال ، وفي ذلك ما يزيد التناقض في النظام الرأسمالى .

وسوف يؤدى هذا التركيز وتلك المنافسة الى الافراط في الانتاج ، افراطا لا تقابله زيادة في الاستهلاك ( اذ ان قوة شراء العامل ضعيفة نتيجة لعدم حصوله على قيمة العمل ) ، مما يؤدى الى اختلال التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، فتحدث الازمة . وتتوالى الازمات ويكثر افراق الطبقة العاملة حتى تقع « الكارثة النهائية » فتتقوض اركان النظام الرأسمالى وتصبح رؤوس الاموال الانتاجية ملكا للمجموع .

وتختفى المشروعات الخاصة ، ويتحدد ثمن السلعة بحسب ساعات العمل التي بذلت في صنع السلعة ، وبذا يتم التوازن بين الانتاج والاستهلاك .

وقد جاءت الثورة الروسية لتضع افكار ماركس محل التطبيق . فجعلت ملكية وسائل الانتاج ملكية جماعية ، وقررت بذلك ان الدولة

وكافة الهيئات العامة هي التي تقوم - اساسا - بالانتاج والتوزيع ،  
اي بالنشاط الاقتصادي . ويتم ذلك وفقا لخطة قومية شاملة ذات طابع  
أمر ، تحدد اهم القرارات الاقتصادية التي تهم الجماعة ، والتي يقوم  
بها نظام السوق في النظام الرأسمالي .

### الخصائص العامة للنظام الاشتراكي :

٣٤ - يتضح ، مما سبق ، أن النظام الاشتراكي يقوم على مذهب  
فلسفي هو المذهب الجماعي - وذلك على عكس النظام الرأسمالي الذي  
يقوم على المذهب الفردي - والذي يقول بإمكان حدوث التناقض بين  
مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ، وأنه يجب إعلاء المجتمع على الفرد ،  
وعلى ذلك يجب إخضاع المصالح الذاتية ( الفردية لدوافع الحاجات  
الجماعية . ولذا فإن محور الأفكار في النظام الاشتراكي تتمثل في مصلحة  
الجماعة ، وذلك على العكس في النظام الرأسمالي فإن محور الأفكار هناك  
تتمثل في مصلحة الفرد . وهي تلخص في الآتي :

( أ ) الملكية العامة أو الجماعية لوسائل الانتاج : وذلك لالغاء  
التناقض بين نظام الملكية ونظام الانتاج الحديث والذي أدى - كما رأينا -  
الى استغلال الطبقة العاملة . وسوف يترتب على ذلك الغاء الفوارق  
بين الطبقات الاجتماعية . ولا يقصد من الغاء الفوارق تحقيق المساواة  
التامة بين الأفراد ، وإنما الغاء الفوارق التي لا يكون مردها الكفاية في  
الانتاج ، أو العلم ، أو العمل لصالح الجماعة . ومن ناحية أخرى سوف  
تؤدي الملكية الجماعية لوسائل الانتاج الى القضاء على المشروعات الخاصة  
مما يستتبع الغاء نظام المنافسة . وأخيرا سوف يؤدي الى توزيع الناتج  
القومي ( الدخل القومي ) بحسب كمية وطبيعة العمل الذي يبذله كل  
فرد في العمليات الانتاجية ، على أن تراعى الظروف الشخصية للعمل  
( بحسب ما اذا كان العامل أعزب أم متزوج ، يعول أولادا أو لا  
يعول ... الخ ) .

(ب) الدولة ، باعتبارها هيئة دائمة ، هي المثلة للمجتمع ، وبهذا  
الوصف تقوم بإدارة الحياة الاقتصادية ، وعلى وجه الخصوص ، تقوم  
بعمليات الانتاج والتوزيع ، وذلك بهدف تحقيق صالح الجماعة في أحداث  
نمو اجتماعي تستفيد منه - ويقدر الانتاج على نحو متكافئ - كافة الفئات  
الاجتماعية .

(ج) إدارة الاقتصاد - حل المشكلة الاقتصادية - تتم وفقا لخطة  
شاملة عامة ، تحدد وفقا لها نوع وكمية الانتاج ، واختيار أسلوبه



الانتاج ، وتوزيع الدخل القومي ، ومقدار الاستهلاك وبالتالي مقدار الادخار والاستثمار ... الخ .

### نظام الخطة وحل المشكلة الاقتصادية :

٣٥ - يقصد بنظام الخطة أن يسير نشاط الجماعة وفقا لخطة تهدف الى تنميتها اقتصاديا واجتماعيا خلال مدة معينة من الزمان . والهدف الاقتصادي الاول الذى يصبو نظام التخطيط الى تحقيقه هو اشباع اكبر قدر ممكن من الحاجات مع تفضيل الحاجات الاكثر اهمية ، وبفرض استبعاد الخطأ فى توجيه الموارد حتى يضمن تحقيق اكبر منفعة جماعية ممكنة . أى أن الفرض الاساسى لنظام التخطيط هو الملائمة بين الانتاج القومى والاستهلاك القومى ، مع المحافظة على تكوين رؤوس الاموال اللازمة لعملية الانتاج . ولا يكفى لتحقيق هذا الفرض وضع خطة للانتاج القومى على أساس توقعات الاستهلاك ، اذ لا يمكن ان نضمن مع هذا الوضع تحقيق هذا القدر اللازم من الاستهلاك لاتمام التوازن الاقتصادى . ولذا يجب ، بالإضافة الى خطة الانتاج القومى ، وضع خطة لتوزيع الناتج القومى ، وذلك بفرض التحكم فى الطلب على اموال الاستهلاك . وخطة توزيع الناتج القومى تستلزم تحديد الاجور والائمان . وعلى ذلك ، فان نظام الخطة الشاملة يحدد الانتاج والاستثمار ( تكوين رؤوس الاموال الجديدة ) والتوزيع ، والاستهلاك والاجور والائمان . ويتطلب وضع الخطة تقديرا للموارد الاقتصادية المتاحة للجماعة ، ثم تحديدا للأهداف القومية الموضوعية وذلك خلال مدى زمنى محدد .

ونتيجة فاننا نجد الخطة تقوم اساسا بتقديم الحلول للجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصادية وعلى وجه الخصوص :

١ - عن طريق تحديدها ما يجب أن ينتج وكمية ما ينتج ، ومتى ينتج ، تعطى حلا لمشكلة التخصيص السالف ذكرها .

٢ - عن طريق تحديدها لطريقة الانتاج ، تعطى حلا لمشكلة اختيار اسلوب الانتاج الملائم .

٣ - عن طريق تحديدها للاجور والائمان فانها تعطى حلا لمشكلة التوزيع .

٤ - عن طريق تحديدها للجزء من الناتج القومى الذى يذهب للاستهلاك ، وذلك الجزء الذى يذهب للادخار والاستثمار ، تعطى حلا لمشكلة النمو .

وهكذا فان الخطة في النظام الاشتراكي هي البديل عن السوق في النظام الرأسمالي ، في التنسيق بين مختلف القرارات الاقتصادية التي تعطي حولا للجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصادية .

بعد هذا العرض لطريقة حل المشكلة الاقتصادية في كل من النظامين الرأسمالي والاشتراكي ، من الضروري أن نشير الى أن كلا النظامين قد عرفا تطورا هاما عن ذلك الاطار النظري الذي اعطيت فكرته العامة . فالنظام الرأسمالي ، الذي يقوم على مبدأ حرية الملكية الفردية والإنتاج والاستهلاك ، لا يترك هذه الحريات دون قيود . وهذه القيود هي ، في حقيقة الامر ، مبادئ ذات « صبغة اشتراكية » تتدخل بها الدولة في مجالات النشاط الاقتصادي ، لتخفف من المساوئ والمعيوب التي تترتب على إطلاق الحريات الفردية ، وترك قوى السوق بدون رقابة . مثال ذلك قيام الدولة في كل من الدول الرأسمالية المعاصرة بالتدخل في الحياة الاقتصادية من أجل العمل على تحقيق التوازن الاقتصادي ( معالجة التقلبات الاقتصادية ) والتوازن الاجتماعي ( التقليل من مساوئ توزيع الدخل والثروة باعطاء اعانات ومساعدات لكثير من الفئات الاجتماعية بهدف زيادة دخلها ) ، وكذلك من أجل ضمان استخدام كفاء للموارد الاقتصادية عن طريق قيامها بالإنتاج . بل أن كثيرا من الدول الرأسمالية تأخذ في سبيل تحقيق الاهداف السابقة ، ومن أجل معالجة عيوب نظام السوق ، بنظام الخطة . ولكن الخطة في البلاد الرأسمالية هي خطة جزئية تقتصر على بعض الأنشطة الاقتصادية ، التي تحتاج الى تدخل الدولة بغرض تحقيق بعض الاهداف ، فضلا عن أنها خطة غير ملزمة الا بالنسبة للوحدات الإنتاجية المملوكة للدولة ( القطاع العام ) . وهذا بعكس الحال في النظام الاشتراكي ، فالخطة عامة شاملة فضلا عن أن قراراتها ملزمة .

كذلك فان كثيرا من الدول الاشتراكية المعاصرة تفسح المجال لبعض المبادئ الرأسمالية التي من شأنها أن تزيد من فاعلية المعايير الاشتراكية . مثال ذلك السماح - في حدود - بالملكية الفردية ، ومنح المستهلك مجالا للاختيار بين عدد من السلع الاستهلاكية عن طريق التعامل في السوق .

وبرغم هذا التطور وتأثير كل من النظامين على الآخر ، من المفيد أن ننبه الى أن المفاهيم الأساسية لكل من النظامين ما زالت باقية .

## الفصل الثاني

### الحساب الاقتصادي

#### مضمون الحساب الاقتصادي :

٣٦ - عرفنا أن الجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصادية تقتضى القيام بعملية اختيار ، أى عملية مفاضلة سواء بين الاستعمالات العديدة التى يمكن أن يستخدم فيها المورد الاقتصادى ، أو بين طرق الإنتاج المختلفة ، ... الخ وغيرها من عمليات الاختيار التى عرفناها عند بحثنا للجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصادية . وتقتضى عملية الاختيار هذه عمل نوع من الحساب عن طريق استخدام أدوات تحليل اقتصادية لترشيد الشخص الى اتمام عملية الاختيار . فاذا تمت عملية الاختيار والمفاضلة واستقر الشخص على قرار معين فانه يكون قد قام بالموازنة بين امور عديدة تطلبت قيام الشخص بعمل ما يسمى « بالحساب الاقتصادى » .

ولكن من هم الاشخاص الذين يقومون بالحساب الاقتصادى ؟  
جرى الاقتصاديون على التفرقة بين طائفتين من الاشخاص الذين يقومون بالحساب الاقتصادى :

١ - الاشخاص الاقتصاديون الذين يدبرون وحدات اقتصادية بسيطة وهم الافراد ، العائلات ، والمشروعات الانتاجية البسيطة . هذه الوحدات الثلاث تسيطر على بعض الموارد الاقتصادية ، وتتولى عمل حسابا اقتصاديا من أجل الاستخدام الكفء لهذه الموارد . وبعبارة اخرى ، كل وحدة من الوحدات الاقتصادية السابقة يكون لها سلطة تتمثل فى اصدار كثير من القرارات الاقتصادية المتعلقة بالاستخدامات المختلفة لما تملك من موارد اقتصادية ، وتقوم بعمل « حساب اقتصادى » . والطابع المميز لهذه الوحدات انها بسيطة Micro-units بمعنى أن سلطة اصدار القرار تتركز فى مركز واحد هو الفرد ، أو رئيس العائلة ، أو مدير المشروع الانتاجى ، ولذلك فان قراراتها الاقتصادية تعتبر قرارات بسيطة .

٢ - الاشخاص الاقتصاديون الذين يدبرون وحدات اقتصادية مركبة ، كقطاع صناعى يشتمل على عدة مشروعات صناعية ( كل مشروع يكون وحدة

اقتصادية بسيطة ) أو كمناسبة عمال صناعة النسيج تشرف على العديد من النقابات المحلية التي تتكون في كل مصنع نسيج ، كل نقابة عمال مصنع تكون وحدة اقتصادية بسيطة ) ، أو الدولة التي تشرف على العديد من المشروعات التابعة لها ( كل مشروع يعتبر وحدة اقتصادية بسيطة ) . والوحدات الاقتصادية المركبة Micro-units ، شأنها شأن الوحدات الاقتصادية البسيطة ، تسيطر على بعض الموارد الاقتصادية ، وتولي عمل نوع من « الحساب الاقتصادي » من أجل الاستخدام الكفء لهذه الموارد . إلا أن هناك فارقاً بين القرارات الاقتصادية ونوع « الحساب الاقتصادي » عن ذلك الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية البسيطة . وسبب هذا الفارق يرجع إلى الاختلاف في الطبيعة بين الوحدات الاقتصادية البسيطة والوحدات الاقتصادية المركبة . فالوحدة الاقتصادية البسيطة لها مركز وحيد لعمل « الحساب الاقتصادي » واتخاذ القرارات الاقتصادية التي يتطلبها هذا الحساب . وعلى العكس ، من ذلك تعدد مراكز إصدار القرارات و « الحسابات الاقتصادية » بالنسبة للوحدة الاقتصادية المركبة ، ولذلك يجب التنسيق بين هذه « الحسابات الاقتصادية » والقرارات الاقتصادية . السلطة التي تملك التنسيق هو الشخص الاقتصادي الذي يتولى الإشراف على الوحدة الاقتصادية المركبة ، والتي تتبعها الوحدات الاقتصادية البسيطة . هذه السلطة التي تقوم بعمل التنسيق تحتاج إلى عمل نوع آخر من « الحساب الاقتصادي » يختلف في طبيعته عن ذلك الذي قامت به الوحدة الاقتصادية البسيطة ، وتمم ، وفقاً له ، اتخاذ قرارات اقتصادية من نوع آخر نسميها قرارات اقتصادية مركبة Macro-decisions

### القرارات الاقتصادية البسيطة والمركبة :

٣٧ - تعدد الوحدات الاقتصادية ، وإمكان التمييز بين الوحدات الاقتصادية البسيطة والوحدات الاقتصادية المركبة ، يؤدي إلى اختلاف نوع « الحساب الاقتصادي » الذي تلجأ إليه كل وحدة ، بحيث يمكن التمييز بين نوعين من « الحساب الاقتصادي » ، ونوعين من القرارات الاقتصادية : القرارات الاقتصادية البسيطة ، والقرارات الاقتصادية المركبة .

واختلاف « الحساب الاقتصادي » لكل نوع من الوحدات الاقتصادية يرجع إلى الآتي :

- اختلاف « المجال الاقتصادي » فالوحدة الاقتصادية البسيطة لا يهتمها إلا في اعتبارها عند عمل حسابها الإجمالي قليل من العوامل ،

هى التى تهمها مباشرة وتتأثر بها . وعلى العكس من ذلك يجب على الوحدة الاقتصادية المركبة مراعاة عدد اكبر من العوامل التى تهم كل وحدة اقتصادية تتبع لها ، وتأثير حساب كل وحدة بسيطة على حساب وحدة أخرى تتبع نفس الوحدة المركبة . ونتيجة فأننا نجد :

- اختلاف القوة والتأثير الاقتصادى لكل وحدة ، فالوحدة الاقتصادية البسيطة يحكم تواضع مواردها الاقتصادية أو انتاجها ( حجمها الاقتصادى ) لا تستطيع أن تفرض رأيها بالنسبة لكثير من الامور التى تهمها . على العكس من ذلك ، فان الحجم الاقتصادى للوحدة المركبة كبير نسبيا بحيث يسمح بفرض رأيها على الوحدات الاقتصادية البسيطة ، او الوحدات الاقتصادية المركبة الاقل حجما منها .

ونتيجة لاختلاف « الحساب الاقتصادى » لكل الطائفتين للوحدات الاقتصادية فان « المفاهيم الاقتصادية » Economic concepts التى تستخدمها كل وحدة ، للاستعانة فى عمل حسابها ، لابد وأن تختلف بالنسبة لكل طائفة . هذه « المفاهيم » الاقتصادية هى التى تكون طرق التحليل الاقتصادى . ولذا يفرق الاقتصاديون بين نوعين من التحليل الاقتصادى ، التحليل الجزئى الذى تسلكه الوحدات الاقتصادية البسيطة لعمل حسابها الاقتصادى ، والتحليل الكلى الذى تلجأ اليه الوحدات الاقتصادية المركبة فى اتخاذ قراراتها الاقتصادية .

وعلى ذلك سوف تنقسم دراستنا فى هذا الفصل الى مبحثين ؛ المبحث الاول سوف يتناول التحليل الاقتصادى الجزئى ، والمبحث الثانى يتناول التحليل الاقتصادى الكلى .

## المبحث الاول .

### التحليل الاقتصادى الجزئى

٣٨ - كل تصرف اقتصادى يحتاج الى اجراء نوع من « الحساب الاقتصادى » بهدف اتخاذ قرار اقتصادى . وهناك نوعان من القرارات الاقتصادية ، القرارات الاقتصادية البسيطة ، والقرارات الاقتصادية المركبة . القرارات الاقتصادية البسيطة تتخذها الوحدات الاقتصادية البسيطة ( الفرد - العائلة - المشروع ) سواء كانت هذه الوحدات وحدات انتاج أو وحدات استهلاك ، وتتعلق بالكميات الاقتصادية التى تكون تحت سيطرتها . اما القرارات الاقتصادية المركبة فتصدرها الوحدات

الاقتصادية المركبة التى تضم عديدا من الوحدات الاقتصادية البسيطة  
( الدولة - قطاع صناعى - قطاع زراعى - مجموعة من المشروعات تتبع  
شركة كبيرة ... الخ ) .

والتحليل الاقتصادى للقرارات الاقتصادية البسيطة ، احتل مكانا  
بارزا من تطور الفكر الاقتصادى خلال القرن التاسع عشر ، ليقدم لنا  
تفسيرا للقرارات المختلفة التى تتخذها الوحدات الاقتصادية البسيطة ،  
والتي تتعلق بالانتاج والاستهلاك ، والاستعمالات المختلفة للدخل ، وقدم  
الينا الفكر الاقتصادى عدة « مفاهيم » اقتصادية اهمها فكرة « المنفعة  
الحدية » وفكرة « منحنيات السواء » و « فكرة المرونة » . وسوف  
نتناول الفكرتين الاولتين فى هذا المبحث ، تاركين الاخيرة لدراستها فى القسم  
الثانى من هذه الدراسة ، والتى تتناول « نظرية الثمن » .

### اولا - المنفعة والحساب الاقتصادى

#### فكرة المنفعة :

٣٩ - المنفعة هى خاصة فى المال ، تولد الاحساس بالالم ، او تولد  
الاحساس باللذة ، او تخلق ظروفا لازمة لحدوث هذه النتائج . وهى ،  
فى تعبير آخر ، قدرة الشئ على اشباع الحاجة . فهى اذن علاقة بين المال  
والحاجة التى يشبعها ، تولد مع الحاجة وتنتفى بانتفائها . ويكفى قيام  
المنفعة ان يكون المال مرغوبا فيه ، بصرف النظر عن كونها متفقة او غير  
متفقة مع الاخلاق او الصحة . وقد تكون المنفعة مباشرة ، وهى تلك التى  
نحصل عليها من سلع الاستهلاك ( الاموال الباشرة ) ، كما قد تكون غير  
مباشرة ، وهى تلك التى نحصل عليها من سلع الانتاج ( الاموال غير  
الباشرة ) .

وتقدير المنفعة متروك للشخص الذى يدرك رغبته فى الحصول على  
المال لاشباع حاجة ، ومن هنا فان تقدير المنفعة متروك للشخص . وهى  
تتوقف على درجة حرمان الشخص من المال وقت بداية الاستعمال ، فتزداد  
بازدياد الحرمان ، وتنقص بنقصانه ، اى انها تتوقف على اهمية الحاجة .  
لكن تقدير الحاجة يختلف من شخص الى آخر تبعا للظروف الاجتماعية  
والعادات والثقافة . ولذا فانه ، وان كان تقدير المنفعة يعتبر تقديرا  
شخصيا ، الا انه هذا لا ينفى اثر المجتمع فى تكوين تصورات الفرد للمنفعة .  
ومن هنا يتضح ، ان تقدير الفرد للمنفعة يتوقف ، بالإضافة الى ظروفه

الشخصية ، على تقدير المجتمع لها . الا ان تقدير المجتمع للمنفعة يتم من خلال ادراك الفرد . ومن هنا يتضح ان المنفعة حقيقة شخصية .

### نظرية المنفعة :

٤ - ولما كانت الاموال الاقتصادية والحاجات الانسانية قابلة للانقسام ، فقد استخدمت مدرسة فينا (١) فكرة المنفعة كأداة « للحساب الاقتصادي » الفردي ، في صراع الفرد ضد الندرة النسبية للاموال ، وفي تحقيق هدفه في تحقيق اكبر قدر من مصلحته الشخصية . وبعبارة اخرى ، استخدمت هذه المدرسة فكرة الاشباع ( المنفعة ) القابل للقياس كوسيلة لتحليل سلوك الفرد المستهلك ، وصاغت نظرية المنفعة .

ومقتضى هذه النظرية ان المستهلك يحصل من استهلاكه لسلمة ما على اشباع او منفعة ، وانه يمكنه قياس كمية الاشباع التي يحصل عليها بوحدة تسمى « وحدات المنفعة » .

ولاستخلاص القوانين التي تحكم المنفعة ، نفترض اننا بصلد كمية محدودة من مال من نوع واحد « الخبز مثلاً » ، ونفترض ان هذه الكمية تنقسم الى وحدات متساوية تماماً ، وان هذه الوحدات تستخدم على التوالي في اشباع الحاجة الى الطعام . فلكل وحدة من الخبز منفعة . ولكن الوحدات المختلفة ، حينما تستهلك على التوالي لاشباع الحاجة ، لا تحقق للمستهلك نفس المنفعة ( اى نفس القدر من الاشباع ) . ولتوضيح ذلك ، نفترض ان شخصا استهلك خمس وحدات من الخبز على التوالي ، فتكون المنافع التي حققها من هذا الاستهلاك هي على التوالي ، وعلى سبيل المثال ، كالاتي :  $10 + 8 + 5 + 2 + 1 = 26$  وحدة منفعة

ونلاحظ من ذلك المثال :

( ١ ) زيادة المنفعة الكلية بزيادة الاستهلاك : والمنفعة الكلية هي مجموع المنافع التي يحصل عليها المستهلك من مجموع الوحدات المستهلكة . ومن

(١) نشأت هذه المدرسة الاقتصادية ابتداء من سنة ١٨٧٠ لتطوير فكرة كارل منجر Cal Menger والمتعلقة بالمنفعة الحدية ، ومن أهم اقتصاديين هذه المدرسة .

١ - بوم بافرك Böhm-Bawerk ( ١٨٥١ - ١٩١٤ ) : أهم أعماله « La théorie positive du capital »

والذي ظهر سنة ١٨٨٤ ، و« Capital et intérêt » الذي ظهر سنة ١٨٨٩ .

٢ - فريدريك فون فيسر F.V. Wieser : أهم أعماله

« La valeur naturelle » ، وظهر سنة ١٨٨٩ .

المثال السابق : يتضح انه اذا استهلك الشخص وحدة واحدة كانت المنفعة الكلية المترتبة على ذلك الاشباع ١٠ وحدات ، فاذا اُضيف الى استهلاكه وحدة ثانية ، زادت المنفعة الكلية الى ٨ اوحدة منفعة ( ١٠ + ٨ ) ، ولكن هذه الزيادة في المنفعة الكلية تكون اقل من الزيادة التي سبق تحقيقها من استهلاك الوحدة الثانية ، واذا استهلك الشخص وحدة ثالثة زادت المنفعة الكلية الى ٧٣ وحدة منفعة . . وهكذا نجد ان استهلاك وحدات متتالية من سلعة معينة من شأنه ان يضيف الى المنفعة الكلية زيادات متناقصة .

(ب) انخفاض المنفعة الحدية بزيادة الاستهلاك : لاحظنا من المثال السابق ان المنفعة الكلية تزداد بزيادة الاستهلاك ، ولكن الزيادات المتتالية في المنفعة الكلية ، المترتبة على استهلاك وحدات اضافية ، تكون زيادات متناقصة ، ونسمى الزيادة في المنفعة الكلية المتحققة من زيادة الاستهلاك بمقدار وحدة واحدة بالمنفعة الحدية Marginal utility . فالمنفعة الحدية هي المنفعة التي يحققها المستهلك من الوحدة الأخيرة من الوحدات المستهلكة ، وعلى ذلك اذا اقتصر الاستهلاك في المثال السابق على وحدتين فقط ، كانت المنفعة الحدية لهاتين الوحدتين ٨ وحدات منفعة ( اي الزيادة الحاصلة في المنفعة الكلية على اثر استهلاك الوحدة الثانية ) . واذا استهلك الشخص وحدة ثالثة كانت المنفعة الحدية للوحدات الثلاث ٥ وحدات منفعة ، لان الزيادة الحاصلة في مجموع المنفعة الكلية على اثر استهلاك الوحدة الثالثة تكون ٥ وحدات . . . وهكذا .

ونلاحظ ان المنفعة الحدية تميل الى التناقص مع زيادة الاستهلاك ، وهذه الظاهرة تعرف « بقانون تناقص المنفعة الحدية » او بقانون Gossen ، وهذا القانون ينطبق على المنفعة الحدية لا الكلية . وهو ينطبق على منفعة المال بالنسبة للمستهلك دون ان ينطبق على منفعة المال في ذاته ، فظاهرة تناقص المنفعة الحدية لا تعود الى ذات المال ، لان طبيعة الاشياء تقتضى ان تكون المنفعة الذاتية للوحدات المتشابهة متساوية ، وانما تعود الى ذات المستهلك لان حاجته قابلة للاشباع ، وقابلة للانقسام . فكل وحدة من الاستهلاك تحقق للحاجة قدراً من الاشباع ، مما يقلل حدتها . ولما كانت منفعة المال بالنسبة للمستهلك تقاس بحدّة حاجته ، فانها تقل بقلّة حدة الحاجة ، أي بزيادة الاستهلاك ، فالمنفعة الحدية مفعول عكسي لكمية الاستهلاك .



## قانون تناقص المنفعة الحدية والحساب الاقتصادي

٤١ - استخدمت نظرية تناقص المنفعة الحدية ( نظرية الحد ) لتفسير قيمة الاموال الاقتصادية ، كذلك استخدمت كأداة للحساب والتحليل الاقتصادي لحل كل المشاكل التي تواجه النشاط الاقتصادي للانسان سواء كان مستهلكا او منتجا او فيما يتعلق بالتبادل . بعبارة اخرى استخدمت هذه الفكرة لارشاد الشخص الاقتصادي للوصول الى وضع التوازن الفردي ، وكذلك للوصول الى التوازن الكلى ولكن من خلال التوازن الفردي ( المصلحة العامة هي مجموع من المصالح الفردية ) .

### ١ - المنفعة الحدية وتحديد قيمة الاموال :

٤٢ - تحديد قيمة الاموال في النظرية الاقتصادية يتنازعها طائفتان من النظريات . الطائفة الاولى من النظريات تغلب فكرة المنفعة . فتحدد قيمة المال بالمنفعة التي تعود على الشخص من استهلاكه للمال ، وهنا تركز هذه الطائفة على جانب الطلب على المال . والطائفة الثانية من النظريات تغلب فكرة الندرة لتحديد قيمة المال ، وهنا تركز هذه الطائفة على جانب العرض على المال ، وبالمذاق على فكرة النفقة التي يتكبدها الشخص في الحصول على المال . فقيمة المال تحدد بالتضحية او النفقة التي يتكبدها الشخص في سبيل الحصول على المال .

وحيثما صيغت نظرية المنفعة الحدية ، بدى الامر وكأنها تعطى تفسيراً لقيمة الاموال ، وبذلك فهي تغلب جانب الطلب على المال على حساب جانب العرض .

ولكن في نظر البعض (١) ، تبدو فكرة المنفعة الحدية كتوفيق بين الطائفتين من النظريات ، والمتنازعتين حول اعطاء تفسير لقيمة الاموال . وتفسر ذلك ، أن الشخص حينما يقرر استهلاك مالا معينا ، نظرا لما يقدره من منفعة سوف تعود عليه من جراء هذا الاستهلاك ، فانه في نفس الوقت ، ونظرا لكونه محدود الموارد ، يتنازل عن استهلاك مال آخر . هذا التنازل يتمثل في تضحية او ألم يشعر بها الكائن الاقتصادي في نفس الوقت الذي يتم فيه الاستهلاك ، هذه التضحية او الألم ، الذي يترتب

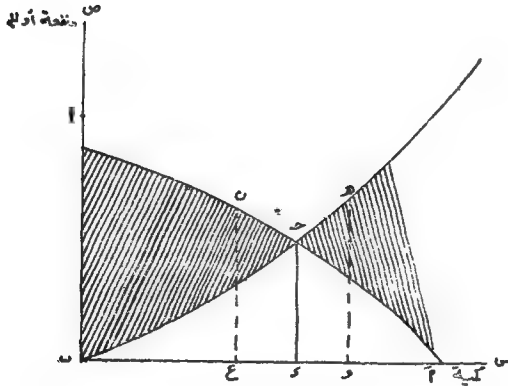
(١) G. Dehove : «Les concepts fondamentaux» dans «Traité d'économie politique», Tome I, Dalloz, Paris, 1955, pp. 132-133.

على تنازله عن استهلاك مال آخر ، يتزايد مع زيادة الوحدات المستهلكة ،  
وهي تمثل النفقة التي يتحملها الشخص من وراء استهلاكه لمال معين .

ولبيان ذلك ، نفترض ان الشخص ذا الموارد المحدودة ، اذا وجه  
كل موارده للحصول على وحدات من البرتقال فانه سوف يحصل على  
منفعة من جراء استهلاكه لوحدات البرتقال . وقد عرفنا ان المنفعة الكلية  
التي يحصل عليها الفرد تتزايد بتزايد وحدات البرتقال المستهلكة ، وان  
المنفعة الحدية للكميات المستهلكة من البرتقال سوف تتناقص بتزايد  
الوحدات المستهلكة . ولكن توجيه كل موارده الى البرتقال سوف يؤدي  
به الى التضحية بالمنفعة التي تعود عليه من عدم توجيه الموارد لاستهلاك  
الموز . التضحية الكلية المترتبة على عدم استهلاكه للموز سوف تزيد  
بزيادة وحدات البرتقال المستهلكة ، والتضحية الحدية سوف تزيد أيضا  
بزيادة الوحدات المستهلكة من الموز .

والشكل رقم ( ١ ) يبين لنا هاتين الظاهرتين :

منفعة أو الم



الشكل رقم ( ١ )

على المحور السيني تقاس الكميات ( من البرتقال والموز ) ، وعلى المحور الصادي تقاس وحدات المنفعة ( من استهلاك البرتقال ) والالم ( من عدم استهلاك الموز ) . المنحنى 'ا' يمثل منحني المنفعة الحدية للوحدات المختلفة المستهلكة من البرتقال ، ونلاحظ انه يبين تناقص هذه المنفعة بتزايد وحدات الاستهلاك من البرتقال . المنحنى 'بب' يمثل منحني الالم الحدى لعدم استهلاك وحدات مختلفة من الموز ويلاحظ انه يبين تزايد الالم الحدى مع تزايد الوحدات المستهلكة من البرتقال .

ونلاحظ أن المنحنيين 'ا' ، 'بب' يتقاطعان في النقطة (ج) ، وهذه النقطة تبين تساوى المنفعة الحدية ( للكميات المستهلكة من البرتقال ) والالم الحدى ( لعدم استهلاك كمية من الموز ) ويمثل المنفعتين الحديتين المستقيم ج د .

عند النقطة (ج) يكون من صالح الشخص استهلاك المقدار ب د من البرتقال لانه سوف يحصل على منفعة كلية يعبر عنها بالمساحة 'ا ج د ب' ، وفي نفس الوقت لن يستهلك المقدار ب د من الموز ، والضرر الكلى ( الالم الكلى ) الذى يترتب على عدم استهلاك هذا المقدار يتمثل بالمساحة ب ج د . وبطرح المساحتين ( ا ج د ب - ب ج د ) ، نحصل على صافي المنفعة الكلية متمثلة في المساحة ا ب ج . وهذه المنفعة تكون اكبر ما يمكن عند تساوى المنفعة الحدية للكمية المستهلكة من البرتقال مع الضرر الحدى للكمية التى لم تستهلك من الموز ( وهى تمثل في الرسم بالمستقيم ج د ) .

ونلاحظ انه ليس من صالح الشخص زيادة استهلاكه من وحدات البرتقال حتى يصل الى المقدار ب و ، لأن ذلك سوف يؤدي الى تنازله عن عدم استهلاك وحدات اكبر من الموز ( هو المقدار ب و أيضا ) . فلو أن الشخص قرر زيادة الاستهلاك من البرتقال الى المقدار ب و فان المنفعة الحدية لهذا المقدار سوف تكون ص و وهى اقل من الالم الحدى لعدم استهلاكه مقدارا اكبر من الموز ، ويتمثل في الرسم بالمستقيم ه و . ويترتب على كبر الالم الحدى عن المنفعة الحدية ، أن المنفعة الكلية التى يحصل عليها الشخص من استهلاك المقدار ب و من البرتقال سوف تنقص عن الوضع السابق ( أى عند تساوى الضرر الحدى مع الالم الحدى ) بالمساحة ج ه ص ، وذلك لزيادة الضرر الكلى عن المنفعة الكلية بهذه المساحة ( ج ه ص ) .

كذلك ، لو قرر الشخص استهلاك مقدار أقل من البرتقال ( الكمية ب ع ) فان المنفعة الحدية لهذه الكمية سوف تكون أكبر من الألم الحدى . لعدم استهلاك وحدات أقل من الموز ( فى الرسم المنفعة الحدية ن ع أكبر من الألم الحدى س ع ) .

وفى تلك الحالة سوف تقل المنفعة الكلية ، وذلك بالمقارنة لوضع التوازن الذى تتساوى عنده المنفعة الحدية مع الضرر الحدى ، بالمساحة . ح د ن س .

وفى الحياة العملية يقارن الشخص بين المنفعة التى تعود عليه من اوحداث المستهلكة من المال مع الضرر الذى يتحملة نتيجة تنازله عن وحدات النقود المنصرفة على السلعة ، ويمكن فى تلك الحالة ، اجراء نفس التبرير السابق مع اخذ المنحنى ب ب' ليمثل الضرر الحدى لوحداث النقود المنصرفة على السلعة ، ونجد ان الشخص من صالحه ان يساوى بين المنفعة الحدية للوحدات المستهلكة من السلعة مع الضرر ( الألم ) الحدى للوحدات المنصرفة من النقود ، كذلك قد تتم المقارنة ، فى الحياة العملية ، بين المنفعة التى يحصل عليها الشخص من استهلاك المال مع الألم الذى يصيبه من جراء اضطراره للقيام بالعمل لانتاج هذا المال . وفى تلك الحالة يمثل منحنى الألم الحدى ( ب ب' ) الألم الذى يشعر به الشخص نتيجة للعمل لفترة من الوقت تقاس بساعات العمل .

والخلاصة ، أن نظرية المنفعة الحدية ، استطاعت التوفيق بين المجموعتين من النظريات التى قبلت فى تفسير قيمة المال لأخذها فى الاعتبار جانب المنفعة ( ناحية الطلب ) وجانب النفقة المتمثلة فى الضرر أو الألم ( ناحية العرض ) وبذا تحدد ، وفقا لها ، قيمة المال بتساوى المنفعة الحدية التى تترتب على استهلاك المال مع المنفعة الحدية التى يذلتها الشخص فى انتاج المال .

## ٢ - المنفعة الحدية وتوازن المستهلك :

٤٣ - فى الحياة العملية ، لا يواجه الشخص كل موارده ( كل دخله النقدى ) لشراء سلعة واحدة . بل يحتاج الشخص الى توزيع هذه الموارد على عديد من السلع . وهو ، فى سبيل اجراء هذا التوزيع ، يهدف الى الحصول على أكبر منفعة كلية من وحدات النقود المنفقة على كميات السلع المختلفة . وللوصول الى هدفه ، وهو تحقيق أكبر منفعة كلية ، يقوم الشخص بالموازنة بين المنافع الحدية للنقود فى استعمالات

الاستهلاك المختلفة . وطبقا للنظرية الحديدية يصل الشخص الى غرضه وهو تحقيق أكبر منفعة كلية من وحدات النقود ( المحدودة ) والمنفعة على السلع المختلفة ، اذا تساوت المنافع الحديدية لوحدات النقود في استعمالها المختلفة .

ولتوضيح ذلك ، نفترض أن شخصا معه مبلغ من النقود قدره ثمانية قروش ، وأنه يريد أن يقسمها بين البرتقال والموز ، وأن ثمن البرتقال قرش واحد ، وثمان الموزة قرشان . وبافتراض أن المنافع الحديدية لكل من وحدات البرتقال ووحدات الموز معلومة ، فإننا يمكن أن نحصل على المنافع الحديدية لوحدات النقود المنفقة على البرتقال ، وتلك المنفقة على وحدات الموز ، وذلك بقسمة المنفعة الحديدية لكل وحدة برتقال أو وحدة موز على ثمنها ، كما هو مبين في الجدول رقم ( ١ ) .

جدول رقم ( ١ )

وحدات من البرتقال أو الموز	المنافع الحديدية لوحة البرتقال	المنفعة الحديدية للقرش الواحد المنفق على البرتقال	المنافع الحديدية لوحة الموز	المنفعة الحديدية للقرش الواحد المنفق على الموز
الأولى	٥	٥	٥	٢ ١/٢
الثانية	٤	٤	٤	٢
الثالثة	٣	٣	٣	١ ١/٢
الرابعة	٢	٢	٢	١
الخامس	١	١	١	١/٢

ونظرا الى أن الفرد معه ثمانية قروش فقط ، وأنه يريد أن يوزع انفاقها على كل من الموز والبرتقال بحيث يحصل على أكبر منفعة ممكنة من الاستعمالات المختلفة للثمانية قروش ، فإنه يقوم بعمل مقارنة بين المنافع الحديدية لكل من وحدات البرتقال ووحدات الموز من ناحية ، وبين أسعار كل من البرتقال والموز من ناحية أخرى . وفي مثالنا ، يصل الشخص الى تحقيق أكبر منفعة كلية من استعمال قروشه الثمانية حينما تتساوى المنفعة الحديدية لوحدات النقود المنفقة على البرتقال مع المنفعة الحديدية لوحدات النقود المنفقة على الموز ، ويتم ذلك حينما يشتري أربعة وحدات من البرتقال ثمنها أربعة قروش ، ووحدتان فقط من الموز ثمنها أربعة قروش ، المنفعة الحديدية للقرش الواحد الأربعة المنصرفة على

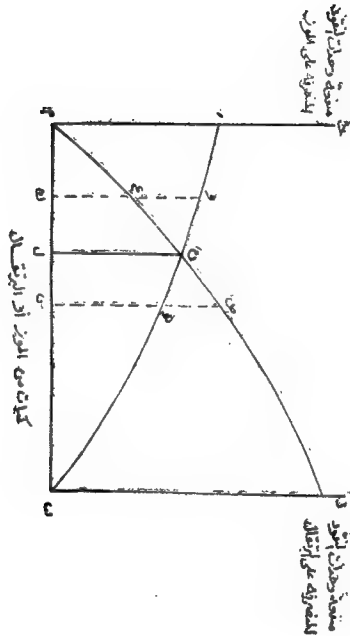
البرتقال هي ٢ ، والمنفعة الحديدية للقروش الاربعة المنصرفة على الموز هي أيضا ٢ ، والمنفعة الكلية التي يحصل عليها الشخص من استهلاك اربعة وحدات من البرتقال هي ١٤ ( ٥ + ٤ + ٣ + ٢ ) والمنفعة الكلية التي يحصل عليها الشخص من استهلاك وحدتين من الموز هي ٩ ( ٥ + ٤ ) . وبذا تكون مجموع المنافع الكلية ، التي يحصل عليها الشخص من انفاق ثمانية قروش على اربع وحدات برتقال ووحدتين من الموز ، هي ٢٣ ( ٩ + ١٤ ) .

ويلاحظ انه عند تساوى المنفعة الحديدية لكل من القروش المنصرفة على البرتقال وذلك على حساب الموز أو العكس ، لأن ذلك لن يضمن تساوى المنفعة الحديدية للقروش المنصرفة على كل من البرتقال والموز ، ونتيجة سوف تنقص المنفعة الكلية عن الوضع السابق .

ويمكن اثبات ذلك بيانيا بالشكل رقم ( ٢ ) .

على المحور الافقى ( ا ب ) تقاس كميات الموز أو البرتقال ، وعلى المحور الرأسى ( ب د ) تقاس المنافع الحديدية لوحدات النقود المنصرفة على البرتقال ، وعلى المحور الرأسى ( ا ج ) تقاس المنافع الحديدية لوحدات النقود المنصرفة على الموز . المنحنى ( ا د ) يمثل منحنى المنفعة الحديدية للنقود المنصرفة على البرتقال ، والمنحنى ( ر ب ) يمثل منحنى المنفعة الحديدية للنقود المنصرفة على الموز . الشخص سوف يقوم بتوزيع دخله على شراء كميات من البرتقال والموز بحيث يحقق اكبر منفعة كلية من وحدات النقود المنصرفة على كل من البرتقال والموز . ويتحقق ذلك عند تساوى المنفعة الحديدية لكميات النقود المنصرفة على البرتقال وتلك المنصرفة على الموز . وفي الشكل ، تتساوى المنافع الحديدية للنقود المنصرفة على البرتقال والموز عند تقاطع منحنى المنفعة ( ا د ) ، ( ر ب ) في النقطة ن . في هذا الوضع سوف يستهلك الشخص المقدار ( ب ل ) من البرتقال والمقدار ( ا ل ) من الموز ، والمنفعة الحديدية لوحدات النقود المنصرفة على الكميتين تتساوى وتمثل في الشكل بالمستقيم ( ن ل ) .

عند تساوى المنفعة الحديدية للنقود ، المنصرفة على المقدار ( ب ل ) من البرتقال وعلى المقدار ( ا ل ) من الموز ، وتكون المنفعة الكلية التي يحصل عليها الشخص من استهلاك المقدارين السابقين اكبر ما يمكن . ذلك ان المنفعة الكلية التي يحصل عليها الشخص من استهلاك المقدار ( ب ل ) من البرتقال ، تتمثل في الشكل بالمساحة ( ب د ن ل ) ، والمنفعة الكلية التي يحصل عليها الشخص من استهلاك المقدار ( ا ل ) من الموز ،



الشكل رقم ( ٢ )

تتمثل في الشكل بالمساحة ( ٢ ر ن ل ) ومجموع المنافع الكلية يتمثل في مجموع المساحتين سالفتي الذكر ، وهي تتمثل في الشكل بالمساحة ( ١ ر ن د ب ) . وهي في هذا الوضع أكبر ما يمكن .

فإذا أراد الشخص زيادة الوحدات المستهلكة من الموز الى المقدار ( ١ س ) ، فان ذلك يؤدي الى انخفاض المنفعة الحدية لوحدة النقود المنصرفة على هذا المقدار وتتمثل في الشكل بالمستقيم ( ه س ) . وفي نفس الوقت فان زيادة وحدات الموز ، يؤدي الى نقص الكميات المشتراه من البرتقال وتصبح في الشكل ( ب س ) ، ونقصان الكمية المستهلكة يؤدي الى زيادة المنفعة الحدية لوحدة النقود المنصرفة على شرائها كما وتتمثل في الشكل بالمستقيم ( ص س ) . عند عدم تساوى المنفعة الحدية لوحدة النقود المنصرفة على البرتقال مع تلك المنصرفة على الموز ، تكون مجموع المنافع الكلية لكميات البرتقال والموز اقل من الوضع السابق ( عند تساوى المنافع الحدية ) . ذلك ان المنفعة الكلية للمقدار ( ١ س ) من الموز ، تمثل في الشكل بالمساحة ( ا ر ه س ) ، والمنفعة الكلية للمقدار ( ن س ) من البرتقال ، تمثل في الشكل بالمساحة ( ب د ص س ) . ومجموع المنافع الكلية للكميتين تنقص في تلك الحالة عن الوضع السابق بمقدار المساحة ( ن ص ه ) ، ونفس الشيء يحدث اذا ما قرر الشخص زيادة وحدات البرتقال المستهلكة ( الى المقدار بك ) وذلك على حساب وحدات الموز المستهلكة ( المقدار ار ) ، فان المنفعة الحدية لوحدة النقود المنفقة على البرتقال سوف تقل عن تلك المنصرفة على الموز ( ع اصغر من وك ) . وفي هذا الوضع تقل المنفعة الكلية للكميتين من البرتقال والموز ، عن وضع التوازن ، بمقدار المساحة ( ن و ع ) .

ومن ذلك نستنتج ، ان المستهلك يكون في حالة توازن اذا قام بتوزيع انفاقه على السلع المختلفة بحيث تكون المنفعة الحدية للنقود على اوجه الانفاق المختلفة متساوية : فاذا ما اخذنا في الاعتبار ان المنفعة الحدية للنقود المنصرفة على أية سلعة من السلع ، انما تساوى المنفعة الحدية للسلعة مقسومة على ثمنها ، لافضح لنا ان الشرط اللازم تحقيقه ليكون المستهلك في حالة توازن هو :

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة ١}}{\text{ثمن ١}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة ٢}}{\text{ثمن ٢}}$$

$$= \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة ج}}{\text{ثمن ج}} = \dots \text{ الخ } ,$$



### ٢ - المنفعة الحدية وتوازن المنتج :

٤٤ - لكي يقوم المنتج بإنتاجه فإنه يلجأ لعناصر الإنتاج ( العمل - راس المال الموارد الطبيعية ) ويدفع ثمنها لها يتمثل في الأجر ، والفائدة ، والربح . وهو يهدف من إنتاجه الى تحقيق أكبر ربح ممكن . وللوصول الى وضع التوازن ، فإن المنتج يقوم بالموازنة بين المنفعة التي تعود عليه من الإنتاج والضرر ( أو النفقة ) الذي يتحملة في سبيل هذا الإنتاج . وتمثل المنفعة بالنسبة للمنتج في الإيراد الذي سوف يحصل عليه من بيع الكميات المنتجة في السوق . ويتمثل الضرر في النفقة التي يتكبدها لإنتاج الكميات المذكورة . والمنتج يحصل على أكبر ربح ممكن اذا حصل من إنتاج كمية معينة من السلعة على أكبر إيراد ممكن بأقل نفقة ممكنة . ونظرية المنفعة الحدية تبين لنا ان المنتج يصل الى هذا الوضع ( وضع التوازن ) حينما يتساوى الإيراد الحدى لحجم معين من الإنتاج مع النفقة الحدية لنفس الحجم . ولذا فإن المنتج يقوم بالموازنة بين الإيراد الحدى والنفقة الحدية المترتبة على كل حجم من أحجام الإنتاج الممكنة ، ليختبر من هذه الأحجام ذلك الحجم الذي يسوى بين الإيراد والنفقة الحديين ، لأن هذا الحجم هو الذي يحقق أكبر ربح ممكن .

وعلى ذلك فإن توازن المنتج يتحقق عند تساوى الإيراد والنفقة الحديين ، لأنه عند هذا الحجم لا تكون له مصلحة في زيادة أو انقاص حجم الإنتاج .

وتنطبق نفس القاعدة للوصول الى التوازن في داخل القطاع الذي يعمل فيه المنتج الفرد ، وذلك اذا تساوى الربح للمنتج الحدى في هذا القطاع ، مع الربح للمنتج الحدى في القطاعات الأخرى بحيث لا يكون هناك مصلحة لأي من المنتجين داخل القطاع أو خارجه في الدخول اليه أو الخروج منه .

### تقد نظرية المنفعة الحدية :

٤٥ - حينما صيغت نظرية المنفعة الحدية بمعرفة مدرسة فيينا ، أصبحت نظرية أساسية للحساب الاقتصادي . وسادت هذه النظرية الفكر الاقتصادي طوال القرن التاسع عشر والثالث الأول من القرن العشرين ، وما زال لها أنصار حتى اليوم . وأهم أوجه الانتقادات التي قيلت ضد هذه النظرية يمكن تلخيصها كالآتي :

(١) من الملاحظ أن نظرية المنفعة الحدية ، وهي تعطي أداة للحساب الاقتصادي ، استندت على فكرة نفسية بسيطة هي فكرة السلوك

الرشيـد للفرد ، ومقتضاها أن الفرد يسعى في تصرفاته الاقتصادية الى تحقيق أكبر قدر من مصلحته الشخصية المتمثلة في المنفعة التي تعود عليه . وتقدير المنفعة متروك أمره للشخص يزاوله دون رقابة عليه . ومعنى ذلك أن التصرف الاقتصادي يعتبر ، وفقا لهذه النظرية ، نتيجة لموازنة منفعية ، يقوم بها الفرد مستقلا عن الوسط الذي يعيش فيه . ويؤخذ على هذه النظرية أنها افترضت انسانا متفعلا وحرًا . وهذا الفرد يبعد عن الواقع (١) ، إذ ليس من الصحيح أن كل فرد يصرف أموره بتفعل شديد فالإنسان يتأثر بالوسط الذي يعيش فيه . كما أنه ليس من الصحيح أن الفرد حر في أن يتحول من استعمال الى آخر ، فقد يكون مقيدا بمقود تحدد الكمية التي يلزم شراؤها مثلا ، أو قد يكون مقيدا ، كما في حالة العامل ، بلوائح تحدد عدد الساعات التي يجب أن يعملها .

ولذا فقد نشأت في الفكر الاقتصادي نظريات ترجع التصرف الاقتصادي الى الوسط الاجتماعي ( المدرسة التاريخية ومدرسة المنظمات ) ، بمعنى أن تصرفات الأفراد تتوقف على الوسط الذي يقيمون فيه بما يتضمنه من منظمات اجتماعية ( نقابات عمال مثلا ) أو اقتصادية ( مشروعات كبيرة احتكارية أو شبه احتكارية ) تباشر ضغطها على الفرد وتستميله الى إصدار قرار اقتصادي معين .

(٢) أن المنفعة التي يحصل عليها الشخص من مال معين غير قابلة للقياس ، لأن تقديرها يختلف من شخص الى آخر ، وبذلك يستحيل إيجاد مقياس موضوعي للمنفعة - ينطبق على تقديرات كل الأشخاص أو الأغلبية منهم . فضلا عن أن الأموال وعناصر الإنتاج لا تقبل الانقسام الى مالا نهاية ، فهناك علاقات التكامل بين الأموال والتي تجبر الأفراد على استهلاك مالتين أو أكثر وبنسب معينة ، تتحدد أساسا طبقا لعوامل تكنولوجية ، حتى يتم الأشباع لحاجة معينة ويحصل من جراء ذلك على منفعة (٣) .

(١) انظر : د. رفعت الحبيب « الاقتصاد السياسي » الجزء الأول . دار النهضة العربية ١٩٧٢ ، ص ٩٩ - ١٠٠ .

R. Barre : «Economie politique», Tome I, Paris, 1960, pp: 154-155

(٢) لتألف هذا النقد أحل' فون فايزر V. Wiesser محل قانون تساوي المنافع الجديدة كأداة للحساب الاقتصادي القانون التالي :

« يستخدم الشخص الأموال ذات المنافع المختلفة بطريقة يمكنه من الحصول من كل استخدام على أصغر منفعة جديدة ممكنة ، دون أن يؤدي ذلك الى فقدان لمنفعة جديدة أكبر في استخدام آخر . وتطبق هذا القانون يؤدي الى حصول الشخص من استخدامه للمال R. Barre : «Economie politique», op. cit., p. 154. »

(٣) أن الصورة ، التي اعطتها المدرسة الحديثة للتصرفات الاقتصادية للشخص الاقتصادي ، صورة رشيدة رشدا كاملا . غير أن هذه الصورة غير واقعية من النواحي التالية :

( أ ) لا يهتم الشخص الاقتصادي العاقل اهتماما حقيقيا بإجراء تعديلات صغيرة أو دقيقة جدا عند الحد . فمن الطبيعي أن معظم البشر لا تتوفر لديهم أدنى رغبة في أن يصبحوا آلات حاسبة . وحتى أكثر ربات المنازل حرصا ، وهى تلك التى تكون أسرته كبيرة ودخلها صغيرا جدا ، لابد لها أن تقف في الحرص عند حد معين . لذا فالمستهلك لا يكون أبدا في توازن كامل ، وذلك حتى لو بقيت حاجاته ، وبقيت الأحوال في السوق ، ثابتة ثابتا كاملا .

(ب) في الحياة العملية تحدث تغيرات صغيرة ومتعددة في الثمن وكذلك في الدخل . فإذا كان الشخص رشيدا حقا ، فإنه سيقوم باستمرار بمراجعة مشترياته وكافة تصرفاته الشخصية ، كي يتأكد من أنه يستخدم نقوده في جميع الأوقات بأحسن طريقة ممكنة . أما من الناحية العملية . يميل المستهلك لأن يكون لديه قائمة بمشترياته المعتادة التى يشتريها كل فترة زمنية ( يوم أو أسبوع مثلا ) ، بحيث لن يغير منها فعلا إلا إذا تغيرت الظروف تغيرا واضحا . لذا فالغالب أن يتم الكثير من المشتريات على أساس المعتادة ، ولن تتغير هذه المشتريات إلا في فترات متباعدة ، وعندئذ يكيف المستهلك نفسه مع التغيرات المهمة نسبيا التى تكون قد حدثت في أحوال السوق .

### ثانيا - منحنيات السواء والحساب الاقتصادي

٤٦ - رغبة في تلاقي الانتقادات التى وجهت الى نظرية المنفعة الحديثة اقترحت فكرة منحنيات السواء ، وهى تمثل في الوقت الحاضر النظرية الحديثة للحساب الاقتصادي البسيط Micro analysis ويرجع أصل هذه الفكرة الى الاقتصادي الإيطالى ف . باريتو (١) الذى

(١) فيلثريدو باريتو V. Pareto ، اقتصادى إيطالى ( ١٨٤٨ - ١٩٢٢ ) ، وأهم أعماله :  
«Manuel d'économie politique», Milan, 1906. traduction française, Paris, 1909.

وترجع أهميته في الفكر الاقتصادي الى فكرة منحنيات السواء التى اقترحها ، والتوازن الاقتصادي الذى يعرف باسمه «Upimum de Pareto»  
أنظر من دور باريتو في الفكر الاقتصادي :  
A. Pietre : «Pensée économique et théories contemporaines», Dalloz, Paris, 1961, pp. 253-254.

قدر ان المنفعة غير قابلة للقياس لانها شخصية . لذا اقترح نوعا آخر من التحليل لا يعتمد على قياس المنافع الحدية بقدر اعتماده على افتراض قابليتها للمقارنة .

وقد تطور هذا النوع من التحليل على يد الاقتصادى الانجليزى هيكس (١) حيث بين اثر كل من علاقة الاحلال بين السلع ، واثر التغير فى الدخل وكذلك اثر التغير فى الثمن على تصرفات الشخص الاقتصادى .

وبلاحظ ان هذا النوع من التحليل ، ان كان مختلفا عن التحليل السابق . من حيث الاسلوب المستخدم ، الا انه يتفق معه من حيث النتيجة .

فاذا افترضنا ان مستهلكا معيننا لديه كمية معينة من البرتقال ولتكن عشر برتقالات ، وكمية معينة من الموز ولتكن موزة واحدة ، هذا المستهلك سوف يحصل على قدر معين من الاشباع . ولكن هذا المستهلك لن يكون فى استطاعته قياس مقدار ما يحصل عليه من هذا الاشباع او المنفعة ، ولكن سيكون قادرا على الشعور بالتغير سواء بالزيادة او بالنقصان فى هذا الاشباع نتيجة للتغير فى الكميات المختلفة من السلع ، التى تعطى له نفس المنفعة . فمثلا قد يجد الشخص ان استهلاكه لسبع برتقالات وموزتين يعطيه من الاشباع نفس القدر الذى كان يحصل عليه من استهلاكه لعشر برتقالات وموزة واحدة . وفى هذه الحالة يمكن القول ان احلال موزة واحدة محل ثلاث برتقالات لن يغير من مستوى الاشباع الذى كان يحصل عليه ، ومن ثم فان المستهلك لن يعارض فى استبدال ثلاث برتقالات بموزة واحدة ، ليصبح لديه ٧ برتقالات وموزتين .

وبلاحظ ان المستهلك فى وضعه الجديد سوف يكون لديه كمية اكبر من الموز وكمية اقل من البرتقال ، أى ان المنفعة الحدية للموز ستكون اقل من ذى قبل ، فى حين ان المنفعة الحدية للبرتقال تكون اعلى . بحيث انه لو طلب منه التضحية بكمية معينة من البرتقال مقابل الحصول على وحدة ثالثة من الموز ، فانه لن يكون على استعداد لان يضحي بثلاث برتقالات كما فعل سابقا ، بل سيكتفى بالتضحية بوحدة

---

J.R.Hicks : «Value and capitals», traduction française. (١) وابع  
Dunod, Paris, 1956, p. 16 et s.

من البرتقال فقط . وتفسير ذلك ان البرتقال اصبح ، بالنسبة له ، أقل وفرة ، في حين ان الموز اصبح أقل ندرة . ومن ثم فان خمسة برتقالات وثلاث وحدات من الموز سيكون لها نفس المنفعة عنده . ومرة أخرى نلاحظ ان النقص في كمية البرتقال سوف يدفع بمنفعته الحدية الى الانخفاض ، بحيث لن يكون المستهلك على استعداد ليمبادل الموزة الرابعة الا بوحدة واحدة من البرتقال ، ليصبح عنده ٤ وحدات برتقال وأربع وحدات موز . وهكذا نجد انه يمكننا ان نتبع الكميات المختلفة من سلعتين ، والتي تعطى اشباعا متساويا لدى مستهلك معين .

والجدول رقم (٢) يعطى نموذجا لمثل هذه الكميات .

الجدول رقم ( ٢ )

وحدات البرتقال	وحدات الموز	معدل الاحلال الحدى
١٠	١	
٧	٢	٣
٥	٣	٢
٤	٤	١
٣	٦	١/٢
٢	٩	١/٣
١	١٤	١/٤

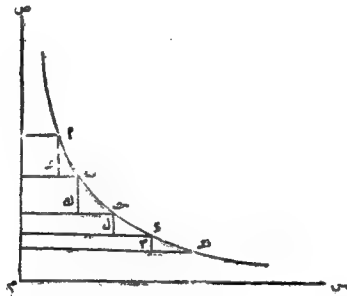
والعمودين الأولين من هذا الجدول يبينان الكميات المختلفة من السلعتين التي تعطى اشباعا متساويا لمستهلك معين ، والعمود الثالث من هذا الجدول يبين الكميات المختلفة من البرتقال التي يكون المستهلك على استعداد للتضحية بها مقابل الحصول على وحدة اضافية واحدة من الموز ، بشرط الاتفر من مستوى الاشباع الكلى الذى يحصل عليه المستهلك . ويعرف ذلك في الاقتصاد باسم معدل الاحلال الحدى

Marginal rate of substitution

فمعدل الاحلال الحدى لسلعة معينة ولكن ا يعرف على انه الكمية التي يكون المستهلك على استعداد للتضحية بها من سلعة أخرى ولكن ب مقابل الحصول على وحدة اضافية من ا ، بحيث لا يؤدي

ذلك الى تغير في مستوى اشباعه . ومن الجدير بالذكر ، ان معدل الإحلال الحدي يكون متناقصا لانه بذلك يعكس مبدأ تناقص المنفعة الحدية .

ويمكن تمثيل الجدول السابق بيانيا بمنحنى محدب نحو نقطة الأصل (م) ويتجه من أعلى اليسار الى أسفل اليمين ، كما هو مبين في الشكل رقم (٣) .



الشكل رقم ( ٣ )

ويسمى هذا المنحنى بمنحنى السواء indifference curve وهو يمرر عن مجموعة من النقاط ، كل نقطة تمثل كميات مختلفة من السلعتين س ، ص ، لها نفس المنفعة . فالنقطة أ مثلا تبين كمية معينة من السلعة س وكمية معينة من السلعة ص . والنقطة ب تبين كمية أكبر من السلعة س وكمية أقل من السلعة ص . ولكن بما ان النقطتين تقعان على منحنى سواء واحد ، لذا فانهما يعطيان نفس الاشباع أي يكون لهما نفس المنفعة ، وهكذا الحال بالنسبة للنقطة ج او النقطة د ، الواقعتين على نفس المنحنى . ويلاحظ أن انتقال المستهلك من النقطة أ ، الى النقطة ب ، انما يعنى أنه يضحي بالكمية أ ومن السلعة ص مقابل الحصول على الكمية ب ومن السلعة س . ومن ثم فإن  $\frac{أ}{ب}$  ، تمثل الكمية التي يضحي بها من السلعة ص مقابل الحصول على وحدة واحدة

من السلعة س ، بحيث لا يتغير بذلك مستوى أشتباعه ، وهذا ما سبق التعبير عنه بمعدل الاحلال الحدي .

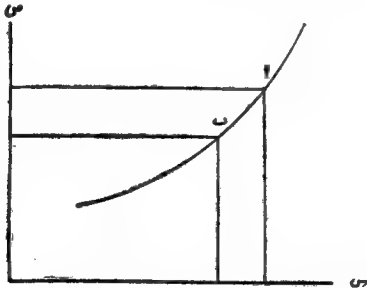
### خصائص منحنيات السواء :

#### ١ - منحنى السواء ينحدر من أعلى اليسار الى أسفل اليمين :

٤٧ - ويبدو هذا الأمر ضروريا للتعبير من فكرة الاحلال بين سلعتين ، والتي تفترض كمية من السلعة س وكمية أخرى من السلعة ص ، وأن الشخص يتنازل عن قدر من السلعة س أو السلعة ص في سبيل الحصول على وحدة واحدة من السلعة ص أو السلعة س ، بحيث يكون عنده مقدارا أقل من السلعة س أو السلعة ص ، مقدارا أكبر من السلعة ص أو السلعة س ، وذلك لتحقيق نفس الاشباع من المقدارين من السلعتين قبل الاحلال .

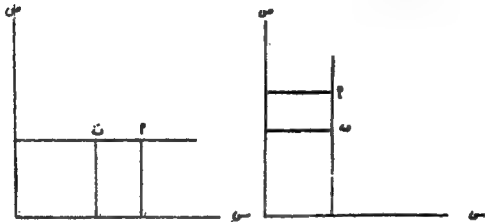
فإذا لم تكن منحنيات السواء منحدرية من أعلى اليسار الى أسفل اليمين ، فإنها ستكون منحدرية من أعلى اليمين الى أسفل اليسار ، وأنها أفقية أو رأسية .

وأفترض منحنى السواء منحدرًا من أعلى اليمين الى أسفل اليسار، كما هو مبين في الشكل رقم (٤) ، يعني أن كميات أقل من كل من السلعتين س ، ص ( النقطة ب ) يحققان نفس الاشباع لكميات أكبر من السلعتين س ، ص ( النقطة أ ) وهو أمر غير ممكن ، فضلا عن أن هذا الوضع لا يتضمن ظاهرة الاحلال .



الشكل رقم (٤)

وافترض منحنى للسواء أفقيا أو رأسيا ، كما هو مبين بالشكل رقم (٥) يؤدي الى أن كميتين معينتين من السلعة س ، ص والتي



الشكل رقم ( ٥ )

تبينهما النقطة ( ١ ) تؤديان الى نفس الاشباع من نفس الكمية من السلعة ص وكمية اقل من السلعة س ( منحنى سواء أفقى ) ، أو تؤديان الى نفس الاشباع من نفس الكمية من السلعة س وكمية اقل من السلعة ص ( منحنى سواء رأسى ) ، وهو أمر لا يجوز ، فضلا عن انه لا يبين ظاهرة الاحلال .

## ٢ - منحنى السواء محدب في اتجاه نقطة الأصل :

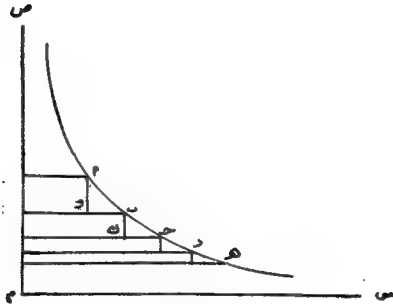
٤٨ - واتخاذ منحنى السواء لهذا الوضع يعبر عن ان نقصان كمية من السلعة ص يقابل بزيادة كمية من السلعة س ، أو ان زيادة كمية من السلعة ص تقابل بنقصان كمية من السلعة س . وهذا الوضع يكون مفهوما مادامنا نعتبر ان جميع النقط الواقعة على المنحنى سواء بالنسبة للمستهلك ، فتغير كمية من احدى السلعتين يجب ان يقابل أو يعوض بتغير عكسى في كمية السلعة الاخرى والا لما كان هناك معنى للكلام عن السواء .

أما من حيث التحديب نحو الأصل فمعناه ان معدل الاحلال الحدى ، وهو الكمية التي يكون المستهلك على استعداد للتضحية بها من السلعة س أو السلعة ص في مقابل الحصول على وحدة اضافية واحدة من السلعة ص أو س ، يتناقص كلما استمرت عملية الاحلال . وتفسير ذلك



يرجع الى أن المستهلك كلما قل ما عنده من السلعة س شعر بأهمية هذه السلعة ، وكلما زاد ما عنده من السلعة ص قلت أهميتها لديه ، لذلك نجده يطلب ، مع استمرار عملية الاحلال ، بكميات متزايدة من السلعة ص لتعويض ما يخسره تباعا من السلعة س . والشكل ( ١٦ ) يبين هذه الظاهرة ، فكلما ارتفعنا على المنحنى ينقص رصيد المستهلك من السلعة س ، ويزيد نصيبه من السلعة ص . وبالعكس ، كلما انحدرنا على المنحنى يزيد رصيد المستهلك من السلعة س ، وينقص رصيد المستهلك من السلعة ص .

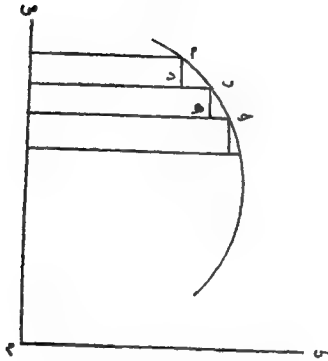
١٥٤



الشكل (١٦)

وبين من الشكل ( ١٦ ) أن معدل الاحلال الحدى يتناقض باستمرار عملية الاحلال ، فإذا انتقل المستهلك من النقاط أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، أى أنه يستمر في عملية احلال السلعة ص بوحدة اضافية من السلعة س فان معدل الاحلال الحدى يكون في تناقص ، ويظهر من الشكل أن

$$\frac{ا و}{ب و} < \frac{ب ك}{ج ك} < \frac{ج د}{د ل} < \frac{د م}{هـ م}$$



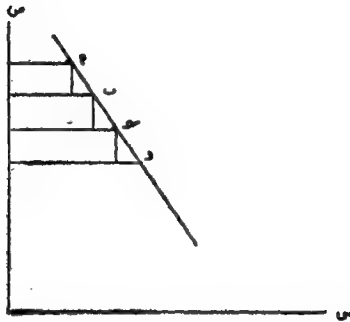
الشكل (٦ ب)

أما إذا افترض أن منحنى السواء مقعرا في اتجاه نقطة الأصل ، كما هو مبين في الشكل ( ٦ ب ) فإن ذلك يفترض أن معدل الاحلال الحدى يزيد باستمرار عملية الاحلال ، أى أن المشتري يزيد في كل مرة الوحدات التى يفقدها من السلعة س في سبيل الحصول على وحدة اضافية من السلعة س ، ويظهر من الشكل أن :

$$\frac{ا}{د} < \frac{ب}{جـ}$$

هل يمكن لمنحنى السواء أن يكون خطا مستقيما :

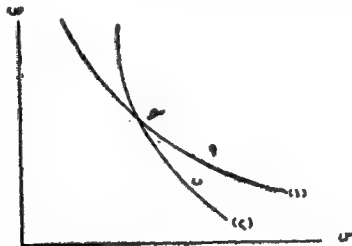
يمكن لمنحنى السواء أن يتخذ شكل الخط المستقيم كما يظهر في الشكل رقم (٧) ، وذلك إذا كان المستهلك لا يهتم بمقدار ما عنده من إحدى السلعتين ، بل يقبل دائما استبدال الوحدة بالآخرى بنسبة ثابتة . ويتحقق مثل هذا الفرض إذا كانت كل سلعة من السلعتين بديلا كاملا عن الأخرى ، أى قابلة لأن تحمل محلها تماما في اشباع نفس السلعة (نوعين قريبين من السجائر مثلا) . ولكن هذه الحالة نادرة عملا ، ومن الأفضل أن نعتبر هذه السلع المتماثلة تماما في نظر المستهلكين سلعة واحدة .



الشكل رقم (٧)

### ٣ - عدم إمكانية تقاطع منحنيات السواء :

٥٧ - لا يمكن لمنحنيات السواء أن تتقاطع لأن كل النقاط الواقعة على نفس منحنى السواء تمثل كميات من السلعتين تحقق نفس الأشباع. وكل منحنى سواء يعبر من مستوى اشباع مختلف من مستوى الأشباع الذي يحققه منحنى سواء آخر . وكلما ابتعد منحنى السواء عن نقطة الأصل كلما كان مستوى الأشباع أكبر . وبما لذلك لا يمكن أن تتقاطع منحنيات السواء كما يظهر في الشكل رقم (٨) .



الشكل (٨)

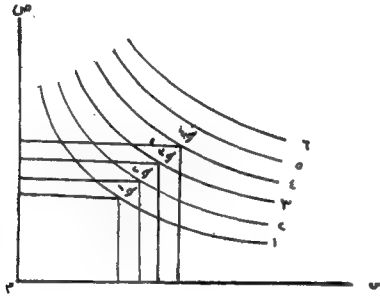
في هذا الشكل ، منحني السواء رقم (١) يمثل مستوى اشباع اكبر من ذلك الذي يمثله منحني السواء رقم (٢) . وعلى ذلك فان النقطة الواقعة على منحني السواء رقم (١) تمثل كميات من السلعتين س ، ص تحقق مستوى اشباع اكبر من الكميات تبينها النقطة ب الواقعة على منحني السواء رقم (٢) . فاذا قلنا بإمكانية تقاطع منحني السواء كما هو ظاهر في النقطة (ج) ، فان ذلك معناه ان مستوى الاشباع الذي تبينه النقطة أ يساوي ذلك الذي تبينه النقطة ج ، باعتبارهما واقعتين على منحني السواء رقم (١) .  
كذلك فان مستوى الاشباع الذي تبينه النقطة ب يساوي ذلك الذي تبينه النقطة ج باعتبارهما واقعتين على نفس منحني السواء رقم (٢) . ومعنى ذلك ان مستوى الاشباع الذي تبينه النقطة أ يساوي ذلك الذي تبينه النقطة ب ، وهذا مالا يجوز لوقوعهما على منحني سواء مختلفين .

### خريطة السواء :

٤٩ - مجموعة منحنيات السواء المعبرة عن اذواق المستهلكين تسمى خريطة السواء . وهذه الخريطة تعبر عن ان المستهلك يستطيع ان يفاضل بين ما قد يحصل عليه من مجموعات سلعية مختلفة ، فيقرر ما اذا كانت مجموعة معينة افضل او اسوأ من مجموعة أخرى ، او يقرر ان مجموعات معينة سواء لديه . هذا كل ما تقررته خريطة السواء باعتبارها اداة علمية لوصف شعور المستهلكين . ولا محل بطبيعة الامر ان نجعل من هذه الاداة حقيقة فعلية لتلازم كل مستهدف عند نزوله الى الاسواق ، فخرطة السواء قائمة بالنسبة لكل واحد منا مادامنا نستطيع ان نميز النافع لنا من الاقل نفعا ، حتى لو لم نسمع بشئنا عن منحنيات السواء او عن معدلات الاحلال الحدية . فخرطة السواء ليست صورة فوتوغرافية للواقع او لنفسية المستهلك بل مجرد اداة علمية نستخدمها لعرض حقائق مقبولة في ذاتها في صورة قالب يهيء لنا المضى في البحث والتحليل .

فاذا كان لدينا خريطة السواء ، والتي تشتمل على عديد من منحنيات السواء ، كما يظهر في الشكل رقم (٩) ، واخذنا منحني سواء وليكن رقم ( ١ ) ، واخذنا أيضا نقطة عليه ولتكن ج لتمثل كمية معينة من السلعة س ومن السلعة ص ، وبالتالي تعبر عن قدر من الاشباع ، فاننا نعرف ان اى نقطة أخرى غير ح على نفس منحني

السواء تعبر عن كميات أخرى من السلعتين يكون لها نفس الاشباع .  
ولكن اذا اخذنا نقطة أخرى الى أعلى وناحية اليمين مثل النقطة ج ٢



الشكل رقم (٩)

والواقعة على منحنى السواء رقم ٢ ، فاننا نلاحظ انها تمثل كمية اكبر من كلتا السلعتين س ، ص ، وبالتالي تعبر عن مستوى اشباع اكبر من ذلك الذي تعبر عنه النقطة ج ١ . وبالمثل نجد أن النقطة ج ٢ ، والتي تقع الى أعلى وناحية اليمين من النقطة ج ١ ، تمثل مستوى اشباع اكبر من ذلك الذي تعبر عنه النقطة ج ٢ . وبما أن ج ٢ تقع على منحنى السواء رقم (٣) ، فاننا نستنتج من ذلك أن أى نقطة على منحنى السواء رقم (٣) تمثل مستوى اشباع اكبر من ذلك الذي تمثله أى نقطة على منحنى السواء رقم (٢) .

وهكذا كلما انتقلنا الى أعلى وناحية اليمين ، كلما انتقلنا الى منحنيات سواء تمثل مستوى أعلى من الاشباع أو من الرفاهية الاقتصادية .

### خط الثمن :

• هـ - عند نزول المستهلك الى السوق ، بأذواق معينة ، يجد نفسه مقيدا بنوعين من القيود .

(١) القيد الأول يرجع الى أن دخل المستهلك بطبيعته محدود ،  
ويترتب على ذلك أن حجم الانفاق الاستهلاكي الذي يستطيع المستهلك  
اختياره محدود أيضا .

(٢) القيد الثاني يرجع الى أن اسعار السلع تتحدد بصرف النظر  
عن ارادة المستهلك الفرد ، ولا يستطيع في الاحوال العادية أن يكتفها  
بما يتفق وروغباته .

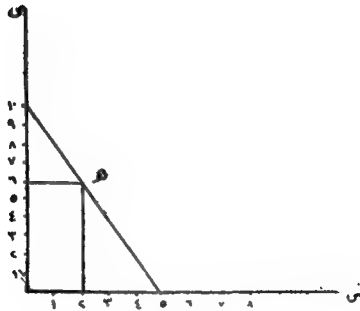
ويمكننا أن نترجم هذه القيود على رسم يماثل الرسومات السابقة .  
إذا ما فرضنا أن عدد السلع التي تواجه المستهلك لا يزال سلعته فقط  
عس ٤ ص .

فلنفرض مثلا أن حجم الانفاق الاستهلاكي الذي يقرره المستهلك  
على أساس ما يحصل عليه من دخل هو ١٠٠ وحدة نقدية ، وأن سعر  
السلعة ص ١٠ وحدات نقدية للوحدة الواحدة ، وأن سعر السلعة س  
٢٠ وحدة نقدية . فإذا خصص المستهلك كل انفاقه للسلعة ص فانه

يستطيع أن يحصل على ١٠ وحدات  $\left( \frac{100}{10} \right)$  . أما إذا اقتصر على شراء  
ص فانه يحصل على ٥ وحدات فقط  $\left( \frac{100}{20} \right)$  .

ويظهر ذلك على الرسم الوارد في الشكل رقم (١٠) ، في النقطتين أ  
على المحور الرأسى ، ب على المحور الأفقى . وإذا ما وصلنا هاتين  
النقطتين بخط مستقيم ، نحصل على ما يسمى « خط الثمن » ، أو  
« خط الميزانية » . ويجمع هذا الخط جميع النقط للتعبير عما يستطيع  
المستهلك شراؤه من السلعة ص والسلعة س على أساس الاسعار  
المذكورة . فالنقطة ه مثلا تبين أن المستهلك يستطيع شراء وحدتين من  
السلعة س ، وست وحدات من السلعة ص . والنقطة ك تبين أن المستهلك  
يستطيع شراء ثلاث وحدات من السلعة س ، وأربع وحدات من  
السلعة ص .

وإذا كان الخط أ ب يعبر عن امكانيات توزيع الانفاق الاستهلاكي  
بين السلعتين س ، ص ، فان هذا يعنى أن كل نقطة في الرسم على يمين  
هذا الخط تعبر عن كميات من س ، ص ، لا يستطيع المستهلك شراؤها



الشكل رقم (١٠)

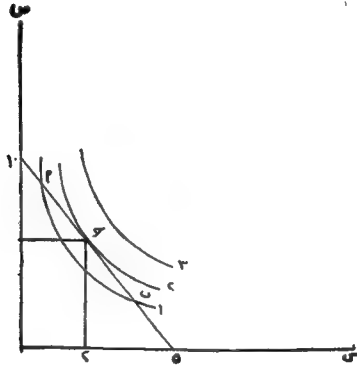
بدخله المحدود . أما كل نقطة في الرسم على يسار الخط أ ب نحو الأصل فتعبر عن كميات يستطيع المستهلك الحصول عليها ، ولكنها أقل مما يتيح له دخله المخصص للاتفاق الاستهلاكي .

وقد سبق أن ذكرنا أن هذا الخط يسمى « خط الميزانية » أو « خط الثمن » . ومن الواضح الآن أن التسمية الأولى مشتقة من أنه يعبر عن توزيع ميزانية المستهلك على السلعتين . أما الوصف الثاني فمصدره أن ميل هذا الخط يساوي النسبة بين ثمن السلعتين . وإذا عرفنا أن ميل الخط أ ب يعبر عن معدل الإحلال الحدي بين السلعتين س ، ص ( عدد الوحدات المتنازل عنها من السلعة ص في سبيل الحصول على وحدة واحدة من السلعة س =  $\frac{\Delta س}{\Delta ص}$  ) ، فإن هذا المعدل يكون ،

كما يبين من مثالنا ، ٢ . ولتفسير ذلك ، لو انتقل المستهلك من النقطة أ (أي أنه يوجه كل دخله لشراء ١٠ وحدات من السلعة ص ) إلى النقطة هـ ( ليحصل على ٦ وحدات من س ووحدين من السلعة ص ) فإن معدل الإحلال الحدي بين ص ، س = ٢ ، وهو في نفس الوقت يساوي العلاقة بين ثمن السلعة س و ثمن السلعة ص .

معامل الأحلال الحدى للسلة ص بالسلة س =  $\frac{\Delta \text{ص}}{\Delta \text{س}}$  =  $\frac{\text{ثمن ص}}{\text{ثمن س}}$   
توازن المستهلك :

٥١ - عرفنا من « خط الثمن » أو « خط الميزانية » الكميات التي يستطيع المستهلك شراؤها على أساس دخل معين وأسعار معينة ، تظهر على خط أب في الرسم السابق . والكميات التي يقرر المستهلك شراؤها فعلا من السلعتين ، على أساس الدخل المذكور والأسعار المذكورة ، تتوقف على أذواق المستهلك . لذا فسوف نظهر في رسم ولنفرض أن هذه الخريطة تتخذ الصورة الظاهرة في الشكل رقم ( ١١ ) التالي ١



الشكل رقم (١١)

ونستطيع أن نلاحظ من هذا الرسم الامور التالية :

( ١ ) أن المستهلك مقيد من حيث امكانيات الشراء « بخط الميزانية » واحد « خط الميزانية » وخريطة السواء الخاصة بهذا المستهلك ، لذا يجب النظر عن منحنيات السواء الخارجة عن هذا الخط ومثلها منحنى السواء رقم (٣) .



(ب) ان خط الميزانية يقطع المنحنى رقم (١) في النقطتين ١ ، ب ، ولكن المستهلك لن يشتري المجموعات المقابلة لهاتين النقطتين ، ذلك ان لديه موقفا افضل هو الانتقال الى مستوى اعلى من الاشباع بمثلته منحنى السواء رقم (٢) ، وهذا الأخير يمس خط الميزانية ١ نقطة واحدة هي النقطة ح . وهذه النقطة تعبر عن افضل الامكانيات المهيئة للمستهلك على اساس دخله والاسعار السائدة وأذواقه . فهي تمثل نقطة التوازن بمعنى أن عندها يحقق المستهلك أقصى قدر من الاشباع في الظروف المحيطة به .

(ج) اذا تأملنا النقطة ج ، نجد ان منحنى السواء رقم (٢) يختلط عندها بخط الميزانية . ومعنى ذلك انه عند هذه النقطة يتساوى ميل خط الميزانية وميل المنحنى . وكما نعلم فان ميل خط الميزانية يمثل النسبة أو العلاقة بين ثمن السلعتين ص ، س . وميل منحنى السواء يمثل المعدل الحدي لاستبدال إحدى السلعتين بالأخرى .

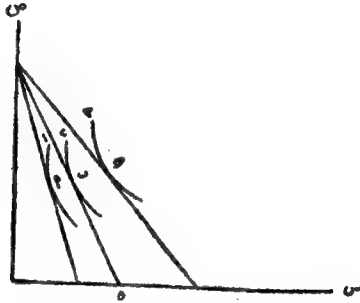
وعلى ذلك نستطيع ان نقرر ان المستهلك يصل الى التوازن أو الى أقصى قدر من الاشباع عندما يكون :

$$\frac{\text{ثمن السلعة س}}{\text{ثمن السلعة ص}} = \text{المعدل الحدي لاحتلال السلعة ص بالسلعة س}$$

أو تغير الدخل على التوازن :

٥٢ - رأينا أن «خط الميزانية» أو «خط الثمن» يعبر عن ظاهرتي الدخل وأسعار السلع في نفس الوقت . فهو يعبر عن الدخل من حيث ارتفاعه ، بمعنى أنه لو حدث أن زاد الدخل التقدي للمستهلك من ١٠٠ وحدة نقدية الى ١٢٠ وحدة نقدية ، فإنه يكون في استطاعة المستهلك أن يشتري كميات أكبر من السلعتين ص ، س ، وذلك بغرض ثبات أسعار السلعتين على ما هو عليه . وهذا يؤدي الى انتقال «خط الثمن» أو خط الميزانية من مكانه الى مكان أعلى . وبالعكس ، اذا انخفض دخل المستهلك الى ٨٠ وحدة نقدية ، فإنه لن يكون في استطاعته الا شراء كميات أقل من السلعتين . وهذا يؤدي الى انتقال «خط الثمن» أو «خط الميزانية» من مكانه الى مكان أسفل .

وبإظهار هذا التغير على خريطة سواء المستهلك ، كما يظهر في الشكل رقم (١٢) ، نجد أن الخطوط ١ ، ٢ ، تمثل دخول مختلفة ، فإذا انتقلنا من الخط (١) الى الخط (٢) أو الى الخط (٣) فمعنى ذلك



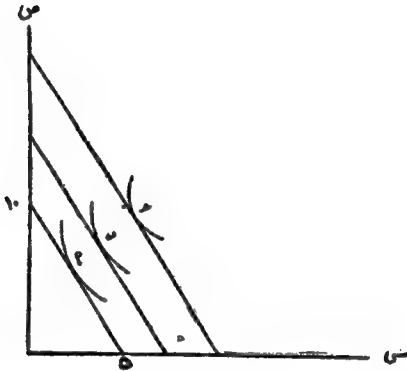
الشكل رقم (١٢)

زيادة الدخل . وإذا انتقلنا من الخط (٣) الى الخط (٢) الى الخط (١) فان ذلك يمثل حالات نقصان الدخل . ويتغير هذه الخطوط نجد أن نقطة التوازن تنتقل من النقطة أ الى النقطة ب الى النقطة ج . وإذا تم ربط هذه النقاط بخط فإنه يسمى بخط الدخل أو خط الانفاق الاستهلاكي .

#### اثر تغير الاسعار على التوازن :

٥٣ - نفرض الآن أن دخل المستهلك ثابت ، ولكن ثمن السلعة س تغير وثمن السلعة ص ظل ثابتا . وعلى ذلك إذا انخفض ثمن س فان المستهلك يستطيع الحصول على كميات أكبر من السلعة س ، وإذا ارتفع ثمن س فان المستهلك لن يستطيع الحصول الا على كميات أقل من السلعة س . وسوف يؤدي التغير الحاصل في ثمن السلعة س الى تغير في « خط الثمن » أو خط الميزانية كما يظهر في الشكل رقم (١٣) ، وهذا بدوره يؤدي الى انتقال نقطة التوازن من أ الى ب الى ج (في حالة انخفاض ثمن س) ، أو من النقاط ج الى ب الى أ (في حالة ارتفاع ثمن س) .

وإذا تم ربط هذه النقاط (أ ، ب ، ج) فاننا نصل الى ما يسمى « خط الطلب » .



الشكل رقم (١٣)

فالمستهلك ينتقل نتيجة لانخفاض الثمن على خطوط ميزانية جديدة، فينتقل بذلك الى منحنيات سواء أعلى تزداد فيها الكميات المشتراة من السلعة س . وانتقال المستهلك الى منحنيات سواء أعلى يعبر عن أن نقصان الثمن يزيد من المنفعة التي يحصل عليها المستهلك بزيادة مشترياته من السلعة س . والعكس صحيح في حالة ارتفاع ثمن السلعة س .

#### توازن المنتج باستخدام منحنيات السواء :

٥٤ - يمكن استخدام منحنيات السواء للوصول الى توازن المنتج. وكما عبرنا عن أذواق المستهلك بمجموعة من منحنيات السواء الاستهلاكية ، كذلك نستطيع التعبير عن الإمكانيات الفنية ( استخدام كميات معينة من عناصر الإنتاج ) المهيئة للمنتج بمجموعة من منحنيات السواء الانتاجية تكون ما نسميه خريطة السواء الانتاجية .

كذلك عند دراستنا لنظرية المستهلك ، انتقلنا من رسم خريطة السواء الى ما يسمى « خط الثمن » أو « خط الميزانية » وهو الخط المبرر عن إمكانيات توزيع الدخل ( الانفاق الاستهلاكي ) على كميات

مختلفة من السلعتين س ، ص . ونستطيع ، بالنسبة للمنتج ، أن نضع خطوطا مقابلة لخطوط الميزانية ، وكل منتج عليه أن يوزع مبلغا من النقود على ما يشتريه من عناصر الانتاج ، وتسمى هذه الخطوط خطوط النفقة .

وبإظهار خط النفقة على خريطة السواء الانتاجية فانه سوف يتماس مع أعلى منحى سواء في نقطة معينة . هذه النقطة تعبر عن الكميات التي يكون من صالح المنتج استخدامها من عنصرى الانتاج لتحقيق حجم معين من الانتاج بأقل نفقة ممكنة . وفي هذه النقطة ينساوى ميل خط النفقة مع ميل منحى السواء عند هذه النقطة .

وعلى ذلك نستطيع أن نقرر أن المنتج يصل الى وضع التوازن عند :

$$\frac{\text{ثمن عنصر الانتاج س}}{\text{ثمن عنصر الانتاج ص}}$$

ويمكن التعبير عن المعادلة السابقة كالآتي :

توازن المنتج : المعدل الحدى للإحلال الفنى = النسبة بين ثمن العنصرين

### ثالثا : تقدير نظرية الحساب الاقتصادى الفردى :

• • - استعرضنا ، حتى الآن ، بعض أدوات التحليل الاقتصادى الفردى ، والتي تكون في نفس الوقت ، أدوات للحساب الاقتصادى الفردى . وقد اقتصرنا دراستنا ، في هذا الفصل ، على نظرية المنفعة الحدية ومنحنيات السواء . ولكن هناك أدوات تحليل أخرى سوف يتم دراستها في مواضع أخرى ، مثل نظرية المرونة ، الطلب الفردى ، العرض الفردى ، الثمن .. الخ .

وتتمثل أهمية نظرية الحساب الاقتصادى في أنها تعطى تفسيراً لبعض الجوانب للتصرفات الاقتصادية للأفراد .

وقد تبدو هذه الأدوات صورا مجردة لاصلة لها بالواقع . فالمستهلك حينما يقوم بانفاق دخله المحدود على مختلف السلع التي يرغب في شرائها فانه لا يقوم في كل مرة بالتأكد من تساوى المنفعة الحدية للنقود المنصرفة على السلع المختلفة . كذلك لا يهتم المستهلك المعادى بأجراء

تعديلات صغيرة أو دقيقة جدا عند الحد ، وانما من الناحية العملية ، يقوم بأجراء هذه التعديلات اذا تغيرت الظروف تغيرا كاملا . لذا فالغالب ان يقوم المستهلك بأجراء مشترياته على أساس العادة ، ولن تتغير مشترياته الا في فترات متباعدة ، وعندئذ يكيف المستهلك نفسه مع التغيرات المهمة نسبيا التي تكون قد حدثت في أحوال السوق .

كذلك فان المستهلك حينما يقوم بتوزيع دخله المحدود على السلع المختلفة فانه لا يتبع في سلوكه اليومي هدف تعادل معادلات الاحلال الحدية مع نسب الاسعار ( وذلك وفقا لنظرية منحنيات السواء ) .

ولكن تحاول هذه الادوات اعطاء تحليلا لسلوك المستهلك وتعتبر ، كل بطريقة ، على انه في سلوكه يهدف الى تحقيق أقصى قدر من المنفعة في الظروف المحيطة به ، واذا فعل فان ذلك يعنى تساوى معدل الاحلال السلمي ونسبة الاسعار ( منحنيات السواء ) أو تساوى المنافع الحدية لوحداث النقود المنصرفة على السلع ( المنفعة الحدية ) .

الا ان نظرية الحساب الاقتصادي الفردي تفترض شخصا حرا تماما في تصرفاته ، والحقيقة غير ذلك ، فالشخص يتأثر بالوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه ويفرض عليه هذا الوسط علاقات اجتماعية معينة تؤدي به الى القيام بأنماط من السلوك قد تتناقى مع منطق الحساب الفردي وهو تحقيق أكبر قدر من مصلحته الشخصية .

كذلك فان الدولة ، وهي الهيئة العامة الممثلة لمصلحة الجماعة ، تتدخل وبشكل متزايد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وتفرض على الأفراد قيودا على تصرفاتهم ( تحديد الاسعار لكثير من السلع - تحديد الاستهلاك - فرض الضرائب .. الخ ) . ويوجد بجانب الدولة وحدات اقتصادية كبيرة ، تتمتع بمراكز احتكارية أو شبه احتكارية سواء في عمليات انتاج السلع أو توزيعها ، تفرض على المستهلك اسعارا بل وأحيانا كميات محددة ، وما على الأفراد الا الرضوخ أمام هذا الواقع .

لذا فان نظرية الحساب الاقتصادي الفردي لا تستطيع اعطاء تفسيراً لكل التصرفات الاقتصادية للفرد ، بل لجزء فقط من هذه التصرفات ، حينما يكون حرا تماما ، ويوجد سوق يخضع فقط لقواعد العرض والطلب ولشروط المنافسة الكاملة .

أما الجزء الآخر من التصرفات الاقتصادية التي تتطلب استخدام سلطة الجبر أو الاكراه ، فتقوم باعطاء تفسير لها نظرية أخرى هي نظرية الحساب الاقتصادي الكلى أو أدوات التحليل الكلى .

## المبحث الثانى

### ادوات التحليل الكلى

**٥٦ -** عرفنا ان نظرية الحساب الاقتصادى الفردى تحاول اعطاء تفسيراً لسلوك الشخص الاقتصادى البسيط ( فرد - عائلة - مشروع ) والذى يكون له مركزاً وحيداً لاتخاذ القرارات . اما نظرية الحساب الاقتصادى الكلى فهى تحاول اعطاء تفسيراً للتصرفات الاقتصادية للوحدات الاقتصادية المركبة ( الدولة قطاع صناعى ، قطاع زراعى ، مؤسسة اقتصادية احتكارية او شبه احتكارية ... الخ ) .

وتتميز الوحدات الاقتصادية المركبة بأنه يتبع لها عديد من الوحدات الاقتصادية البسيطة ولكنها تقوم بالتنسيق بين القرارات الاقتصادية التى تتخذها هذه الوحدات البسيطة ، وتفرض عليها فى النهاية قرارات تعرف بالقرارات الاقتصادية الكلية . ويلزم للوحدات الاقتصادية الكبيرة وهى فى سبيل اتخاذها للقرارات الاقتصادية الكلية الاسترشاد بأدوات حساب اقتصادى او أدوات تحليل اقتصادى تختلف عن تلك التى تسترشد بها الوحدات الاقتصادية البسيطة . ونسمى هذه الادوات بادوات التحليل الاقتصادى الكلى .

وتتميز القرارات الاقتصادية الكلية بالآتى :

( ١ ) تصدر هذه القرارات عا الوحدات الاقتصادية المركبة التى تتبعها وحدات اقتصادية بسيطة . فالوحدة الاقتصادية المركبة تباشر علاقات السيطرة على الوحدات الاقتصادية البسيطة .

(ب) تكون هذه القرارات ملزمة للوحدات الاقتصادية البسيطة . فالوحدات الاقتصادية المركبة تملك من سلطة الجبر والاكراه على الوحدات الاقتصادية البسيطة حيث تستطيع أن تفرض عليها قراراتها الاقتصادية .

(ج) تستند القرارات الاقتصادية الكلية على توقعات كثيرة خاصة بأفعال وردود أفعال مختلف الوحدات الاقتصادية البسيطة التى تتبعها ، وعلى ذلك فهى تأخذ فى الاعتبار ، عند اجراء حسابها ، كميات اقتصادية كلية وكثيرا من العلاقات الاقتصادية المتشابكة والمعقدة .

والقرارات الاقتصادية المركبة قد تتعلق بالامور التنظيمية كتحديد الدولة لساعات العمل ، او لطبيعة العلاقة بين رب العمل والعمال ، أو

لنوعية التعليم في المجتمع ... الخ . وقد تتعلق القرارات الاقتصادية بكميات اقتصادية كحجم الانتاج ، الاستهلاك ، الاستثمار ، الادخار ... الخ . وقد تخص القرارات الاقتصادية الاسعار كتحديد مستوى الاجور ، مستوى ائمان بعض السلع ، حجم النقد المتداول ، سعر الفائدة ، سعر الصرف ... الخ .

### اولا : الكميات الاقتصادية الكلية

**٥٧ -** الدولة هي اهم الوحدات الاقتصادية المركبة . وهي في سبيل اتخاذ قراراتها الاقتصادية الكلية تلجأ الى الكميات الاقتصادية الكلية من اجل التنسيق بينها بهدف احداث التوازن العام او احداث التوازن الاقتصادي الكلى . واهم الكميات الكلية التي تعتبر في نفس الوقت ادوات تحليل وحساب كلى هي الناتج القومي ، الدخل القومي ، الانفاق القومي ... الخ .

### ١ - الناتج القومي

#### تعريف الناتج القومي :

**٥٨ -** يعرف الناتج القومي بأنه مجموع السلع والخدمات المتولدة عن نشاط مجتمع معين ، في فترة معينة .

والمقصود بالسلع والخدمات ، في هذا التعريف ، هو حصة كل نشاط انتاجي . وكل نشاط ينتج عنه خلق منفعة او زيادتها هو انتاج يتعين حسابه في الناتج القومي . ولا يثور عادة شك في ادخال الناتج المادى ضمن الناتج القومي . ولكن يثور الخلاف بالنسبة للخدمات ، كخدمات الاطباء والمدرسين ، والموظفين ، وجنود الجيش ... الخ . وسبب ذلك يرجع الى صعوبة حساب انتاجية ذلك النوع من النشاط الانسانى الذى يهدف الى اشباع حاجة انسانية ، وبالتالي يؤدي الى خلق منفعة . ولكن جرى العمل على حساب الخدمات ، ما دامت تؤدي الى خلق او زيادة منفعة ، في الناتج القومي ، ويقدر أسهامها في الناتج القومي بقيمة المقابل الذى يحصل عليه من قام بأداء الخدمة (١) ( انصاف المحامين والاطباء ، مهابا الموظفين ورجال الجيش ... الخ ) .

ولكن ما المقصود « بالمجتمع » الذى ينسب اليه الناتج القومى ؟

لو اخذنا مجتمعا مثل المجتمع المصرى ، فماذا يقصد بالانتاج القومى المصرى ؟ هل يقصد به كل نشاط انتاجى يمارسه شخص يتمتع بالجنسية المصرية ، ومن ثم تضم نشاط المصريين ولو كانوا مقيمين بالخارج وتستبعد نشاط الاجانب ، ولو كانوا مقيمين بمصر ؟ . ام العبرة بمحل الإقامة ، بحيث تضم النشاط الانتاجى للاجانب الذين يقيمون فى مصر وتستبعد النشاط الانتاجى للمصريين المقيمين فى الخارج ؟ ام العبرة بمكان ممارسة النشاط . فنضم كل نشاط انتاجى يتم داخل حدود الدولة المصرية وتستبعد كل نشاط انتاجى يتم فى الخارج ؟

جرت العادة على عدم الاخذ بالاعتبار الاول ، وهو الجنسية ، بل بالاعتبار الثانى والثالث . فاذا اخذ بالاعتبار الثانى ، وهو الإقامة سُمى الناتج القومى ، واذا اخذ بالاعتبار الثالث ، وهو محل ممارسة النشاط سُمى الناتج المحلى .

يمكن ان نستنتج اذن ان الناتج القومى المصرى يشمل جميع السلع والخدمات الناجمة عن الأنشطة للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين ( الشركات والهيئات والمؤسسات ) « المقيمين عادة » (٢) فى مصر سواء كانوا مصريين ام اجانب . واخيرا لكى نحصل على الناتج القومى فاننا نأخذ فى الاعتبار قيمة السلع والخدمات المتولدة عن نشاط مجتمع معين ، بالتحديد السالف الذكر ، خلال فترة معينة (٢) . وجرت العادة

(١) جرت البلاد الاشتراكية على استخدام اصطلاح الناتج القومى للدلالة على السلع المادية التى يتم انتاجها خلال العام والخدمات التى تربط بهذا الانتاج ، وبذلك لا يدخل فى مدلول هذا الاصطلاح الخدمات التى لا تربط بالانتاج المادى :

(٢) ثلث صعبية عند تحديد متى يعتبر الشخص الطبيعى او الاعتبارى مقيما مصادرة فى مصر . وللتغلب على هذه الصعوبة يؤخذ بمقياس « مركز المصالح الرئيسى » ، فيعتبر الفرد مقيما بمصر متى كانت مصر هى المركز الرئيسى لمصالحه ، ويعتبر الشركة مقيمة بمصر متى كانت مملوكة لافراد يعتبر مصر هى المركز الرئيسى لمصالحه ، ويرد على ذلك استثناء ويتعلق بفروع الشركات المملوكة لغير مقيمين فى مصر ، فيدخل انتاج هذه الفروع ضمن الناتج القومى المصرى ، متى كانت هذه الفروع قائمة بمصر وتتمتع بدرجة من الاستقلال فى حساباتها وادارتها .

(٣) يختلف الناتج القومى ، بالتحديد الوارد فى المتن ، عن الثروة القومية . فالثروة القومية تشمل كل ما يمتلكه المجتمع فى لحظة ما ، ويكون قابلا للتملك وصالحا لاستيعاب



على تحديد هذه الفترة بسنة ، قد تكون السنة الميلادية ، أو السنة المالية التى يستمر خلالها العمل بميزانية الدولة (١) .

### حساب الناتج القومى :

٥٩ - عرفنا أن الناتج القومى يشمل مجموع السلع والخدمات المتولدة عن نشاط مجتمع معين خلال فترة معينة . وإذا كان من السهل علينا معرفة كمية السلع أو الخدمات التى أنتجتها صناعة معينة مثل صناعة الغزل مثلا ، فنقول انها أنتجت عددا معينا من اطنان غزل القطن ، أو غزل الحرير ، أو غزل الكتان ... الخ ، وبذلك نحصل على الناتج الحقيقى لصناعة غزل القطن ، أو لصناعة غزل الحرير ، أو لصناعة غزل الكتان . كذلك ، لو اخذنا صناعة الاحذية يمكن لنا حساب الناتج الحقيقى لصناعة الاحذية بالقول انها أنتجت عددا معينا من الاحذية . ويصدق نفس القول على كافة الصناعات وفروع الانتاج الاخرى . ولكن من الصعب علينا أن نعرف الناتج القومى ، أى كافة السلع والخدمات لكافة الانشطة الاقتصادية ، وذلك لصعوبة جمع اطنان الغزل من القطن ، على عدد الاحذية ، على عدد أرادب القمح المنتجة فى قطاع الزراعة ... الخ . ولذلك يثور التساؤل عن عنصر مشترك فى كل السلع والخدمات التى ينتجها المجتمع ، حتى يمكن تحويل كل منها الى هذا العنصر ، وبالتالي اجراء عملية الجمع .

ومن حسن الحظ فان هناك عنصرا مشتركا فى معظم السلع والخدمات وهو انها يتم تبادلها بالنقود . ومن ثم يمكن حساب الناتج القومى لمجتمع معين عن طريق جمع القيم النقدية لكافة السلع والخدمات التى ينتجها هذا المجتمع ، فنحصل بذلك على الناتج القومى النقدى . ونحصل عليه بضرب كمية كل سلعة أو خدمة فى سعرها ، ثم نجمع حاصل الضرب

---

الحاجات . ومن ثم يدخل ضمن ثروة المجتمع كل ما يمتلكه من سلع ، سواء كانت ملمع استهلاكية أو إنتاجية ، وسواء كانت الأخيرة موارد طبيعية كالارض ، أو تدخل الإنسان فى تشكيلها ، كالآلات والبنائى . كما يدخل فيها أيضا قيمة الحقوق التى قد تكون لهذا المجتمع فى مواجهة مجتمعات أخرى مطروحاتها ما عليه من التزامات قبلها .

ويمكن أن تدخل ضمن الثروة أيضا قوة العمل الإنسانى التى يحوها المجتمع ، ومن ثم يكون التعريف غير قاصر على الثروة المادية بل يشمل الثروة البشرية أيضا .

(١) جرى العمل فى مصر ، حتى وقت قريب جدا ، على حساب الناتج القومى خلال السنة المالية ، التى يستمر خلالها العمل بميزانية الدولة ، والتى تبدأ فى أول شهر يوليو من كل عام وتنتهى فى آخر شهر يونيو من العام التالى .

لجميع السلع والخدمات المنتجة . والناتج القومي النقدي الذي نحصل عليه ، بالكيفية السابقة ، ليس الا الناتج القومي الحقيقي مقوما بالنقد .

ولكن الاعتماد على نظام الاسعار في حساب الناتج القومي يثير بعض الصعاب ترجع الى الامور التالية :

اولا : ان جزءا من السلع والخدمات تستهلك بمعرفة منتجيها ، وبذلك لا تطرح في السوق . ومثل ذلك استهلاك جزء من انتاج الحبوب والخضروات بمعرفة المزارعين ، كذلك استهلاك جزء من انتاج النسيج بمعرفة المنتجين ، سكنى بعض الافراد في المنازل التى يملكونها بدلا من تأجيرها ... الخ . الامثلة السابقة تبين ان هناك استهلاكا ذاتيا لجزء من السلع والخدمات المنتجة ، وبذا لا تطرح في السوق ولا يتم تقويمها بالنقد ، فكيف يتم حساب قيمتها في الناتج القومي ؟

ويلاحظ انه من السهل حل الصعوبة السابقة ، وذلك كلما كانت السلعة أو الخدمة ، التى يتم استهلاكها ذاتيا ، تباع أمثالا في السوق ، ومن ثم تعطى لها قيمة مثلها وتضم هذه القيمة في حساب الناتج القومى . ولكن المشكلة تصبح أصعب حلا اذا كانت السلعة أو الخدمة ليس لها نظير يعرض للبيع في السوق . ومثل ذلك الخدمات التى تقدمها الزوجات في البيوت ، اذ ان بعض هذه الخدمات يشكل جزءا من النشاط الانتاجي للمجتمع ولكنها تعطى مجانا ، كما أن من الصعب تقدير قيمتها النقدية بالرجوع الى قيمة مثيل لها في السوق . لذا جرت العادة على استبعادها عند تقدير الناتج القومي ، على الرغم مما يترتب على هذا السلوك من التضحية بالدقة في الحساب .

### الناتج القومي بأسعار السوق وبتكلفة عوامل الإنتاج :

٦٠ - ثانيا : والصعوبة الثانية تتعلق بالاسعار التى يعتمد عليها في تقييم السلع والخدمات . هل نعتد على الاسعار التى تباع بها السلع والخدمات في السوق أم الاسعار التى يتحملها المشروع مقابل ما احتاجه في الانتاج من مستخدمات ؟

ويلاحظ انه اذا اعتمدنا على النوع الاول من الاسعار ، أى الاسعار التى تباع بها السلع والخدمات ، فاننا نحصل على ما يسمى « بالناتج القومى بأسعار السوق » . ولا تشور صعوبة بالنسبة لهذا التقدير

فكميات السلع والخدمات يمكن أن تضرب في أسعارها المقابلة ، والتي تتحدد في السوق ، حتى نحصل على « الناتج القومى بأسعار السوق » .

أما الاعتماد على النوع الثانى من الاسعار ( أى تكلفة عناصر الإنتاج ) فتشور بشأنه صعوبة من ناحية تحديد أسعار عناصر الإنتاج المختلفة ( العمل ، رأس المال ، الموارد الطبيعية ) . ومن الناحية العملية ، تحل هذه الصعوبة ، ويتم تقدير الناتج القومى بتكلفة عناصر الإنتاج ، وذلك عن طريق الطرح من قيمة « الناتج القومى بأسعار السوق » مقدار الضرائب غير المباشرة ( كالضريبة على الإنتاج أو المبيعات أو الرسوم الجمركية ) المفروضة على مختلف السلع والخدمات ، ثم إضافة إليها مقدار ما تمنحه الحكومة للمنتجين من إعانات . وبذلك نحصل على :  
الناتج القومى بتكلفة عناصر الإنتاج = الناتج القومى بأسعار السوق - الضرائب غير المباشرة + الإعانات .

والطريقة السابقة تمكن من الحصول على الناتج القومى بتكلفة عناصر الإنتاج ، ذلك أن الذى يبقى بعد خصم الضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع والخدمات ، وإضافة قيمة الإعانات ، هو المبالغ الذى يدفع منها المنتجون أجور العمال المشتغلين فى الإنتاج ، والفوائد على ما استخدموه من رأس المال فى الإنتاج ، والربح على ما استأجروه من أرض . والمتبقى من هذه المبالغ يذهب إلى أصحاب المشروعات فى صورة أرباح . وبذا فإن الناتج القومى بتكلفة عناصر الإنتاج ما هو إلا مجموع الأجور ، والفوائد ، والربح والإرباح .

وبذلك نستطيع أن نستنتج أنه يمكن تقدير قيمة الناتج القومى بتكلفة عناصر الإنتاج عن طريقين : ( ١ ) قيمة الناتج القومى بأسعار السوق بعد خصم الضرائب غير المباشرة وإضافة الإعانات . (ب) أن نجمع قيمة الأجور والفوائد والربح والإرباح وهى العناصر التى تكون الدخل القومى . والطريقتان تؤديان إلى نفس النتيجة ولكن من زاويتين مختلفتين ، مرة من زاوية خلق السلع والخدمات ( الناتج القومى ) ، ومرة من زاوية الحصول عليه ( الدخل القومى ) .

وبذا فإن الدخل القومى ليس إلا الناتج القومى مقوماً بتكلفة عناصر الإنتاج .

ويلاحظ أن حساب الناتج القومى بتكلفة عناصر الإنتاج ، يعتبر أكثر دلالة فى الواقع على حجم النشاط الإنتاجى للمجتمع . فالحكومة قد

تفرض ضريبة على منتجى سلعة معينة ، فيرفع المنتجون سعرها ( أى يتم نقل عبئها الى المستهلكين ) أو قد تعطى الحكومة اعانة لمنتجى هذه السلعة ، فيخفض المنتجون سعرها . وبذا فان ارتفاع ثمن السلعة نتيجة فرض الضريبة غير المباشرة ، أو خفض ثمن السلعة نتيجة لاعطاء الاعانة ، لا يعكس أى تغير فى حجم النشاط الانتاجى المبدول فى انتاج السلعة . ولذا فانه اذا أردنا ان تكون قيمة الناتج القومى ممثلة تمثيلا حقيقيا للنشاط الانتاجى للمجتمع تعين خصم قيمة الضرائب غير المباشرة من سعر السوق وأن نضيف اليه قيمة الاعانة .

### ثالثا : خطر تعدد الحساب :

٦١ - والصعوبة الثالثة تتعلق بخطر تعدد الحساب عند جمع قيمة السلع والخدمات ، وبذا نحصل على نتيجة غير معبرة عن حقيقة الناتج القومى ، ومن الاخطاء التى تؤدي الى تقدير قيمة النشاط الاجتماعى بأكثر من قيمته الحقيقية جمع قيمة سلعتين أو خدمتين ، استخدمت احدهما فى انتاج الاخرى . ومثل ذلك حساب قيمة القطن الخام عند تقدير الانتاج الزراعى ، ثم نجمع قيمته على قيمة المنسوجات التى استخدم فى صنعها وذلك عند تقدير قيمة انتاج صناعة النسيج ، كذلك حساب قيمة الخبز على قيمة القمح الذى صنع منه الخبز ... الخ . والامثلة السابقة تبين احتمال ازدواج حساب القطن الخام مرة عند حساب قيمة انتاج القطن ، ومرة عند استخدامه قيمة القمح ، موة عند حساب قيمة انتاج القمح ، ومرة عند حساب قيمة انتاج الخبز . وهذا الازدواج فى الحساب لا يجوز بداهة ، والا قدر الناتج القومى بأكثر من حقيقته . ولتلاقى خطر تعدد الحساب هذا ، يلجأ الاقتصاديون الى طريقتين :

الطريقة الاولى : وتقوم هذه الطريقة على التمييز بين المنتجات النهائية وبين المنتجات الوسيطة . والمقصود بالمنتجات النهائية هى تلك السلع والخدمات التى انتجها المجتمع خلال فترة معينة ، ولكن لم تدخل فى انتاج منتجات أخرى خلال هذه الفترة . اما المنتجات الوسيطة فهى السلع والخدمات التى انتجها المجتمع خلال فترة معينة ، واستخدمت فى انتاج سلع أو خدمات أخرى خلال نفس الفترة .

وبلاحظ أن كل السلع الاستهلاكية منتجات نهائية ، لانه بمقتضى تعريفها لا تدخل فى انتاج سلع أخرى . ولكن ليست كل السلع الانتاجية منتجات نهائية ، اذ قد لا تستخدم فى انتاج سلع أخرى الا فى فترة لاحقة . فالقطن الخام الذى تم انتاجه سنة ١٩٧٣ واستخدم فى صنع الملابس

خلال هذه السنة ، يعتبر منتجا وسيطا ، اما كمية القطن الخام التى انتجت فى نفس السنة ، ولم تستخدم فى انتاج الملابس خلال نفس السنة ، بل اضيفت الى كمية المخزون ، تعتبر منتجا نهائيا . كذلك كل السلع التى بدأ انتاجها خلال سنة ١٩٧٣ ولكن لم يتم صنعها بانتهاء السنة تعتبر منتجات نهائية لهذه السنة . بعبارة اخرى ، بينما تعتبر كل السلع الاستهلاكية المنتجة فى فترة معينة منتجات نهائية لهذه الفترة ، فان بعض السلع الانتاجية المنتجة فى هذه الفترة يعتبر منتجات وسيطة ، وبعضها يعتبر منتجات نهائية ، على حسب ما اذا كانت قد استخدمت أو لم تستخدم فى انتاج سلع أخرى فى هذه الفترة .

وبذا نستنتج أن الناتج القومى = مجموع المنتجات النهائية التى انتجها مجتمع معين - النقص فى المخزون ( او + الزيادة فى المخزون ) ولكن يلاحظ أن كل المنتجات النهائية التى تدخل فى حوزة المجتمع خلال فترة معينة لا تكون من انتاج المجتمع . فبعض من هذه المنتجات النهائية يتم استيراده من الخارج ، وعلى ذلك يجب طرح قيمته من قيمة المنتجات النهائية التى فى حوزة المجتمع .

وبذا نستطيع أن نستنتج أن الناتج القومى = مجموع المنتجات النهائية - النقص فى المخزون - الواردات .

#### تقدير قيمة الناتج القومى بطريقة القيمة المضافة :

٦٢ - والطريقة الثانية : تؤدى الى نفس قيمة الانتاج باستخدام الطريقة الاولى ، وتجنب أيضا احتمال تعدد الحساب . وهذه الطريقة الثانية تسمى طريقة القيمة المضافة .

والقيمة المضافة لاي مشروع فى فترة معينة ، هى قيمة تلك المساهمة الى الناتج القومى التى يمكن نسبتها الى النشاط الانتاجى لهذا المشروع دون غيره ، وفى هذه الفترة دون غيرها . وبعبارة أخرى فان القيمة المضافة لاي مشروع هو عبارة عن قيمة انتاجه مطروحا منه قيمة مشتريات المشروع من المشروعات الاخرى ، ومطروحا منها كذلك ما يستخدمه المشروع من منتجات فى فترة سابقة .

وبذلك نستطيع أن نستنتج بأن الناتج القومى = مجموع المنتجات النهائية - النقص فى المخزون - الواردات = مجموع القيمة المضافة .

وبما أن الناتج القومى ( بتكلفة عوامل الانتاج ) = الاجور + الفوائد + الربح + الارباح = الدخل القومى .

لذا فيمكن أن نستنتج أن الدخل القومى = مجموع القيمة المضافة .

### الناتج القومي الإجمالي والناتج القومي الصافي :

٦٣ - رأينا أنه لتجنب تعدد الحساب وصلنا الى النتيجة التالية :  
الناتج القومي = مجموع المنتجات النهائية - النقص في المخزون -  
الواردات = مجموع القيمة المضافة .

ومع ذلك لم نتجنب كل تعدد في حساب الناتج القومي . فالقيمة السابقة للناتج القومي ما زالت تتضمن عنصرا سبق حسابه ، ومن ثم يتعين خصمه . وتفسير ذلك ان انتاج المنتجات النهائية قد يحتاج الى استخدام سلع انتاجية معمرة ، اى لا نهلك بمجرد استخدامها مرة واحدة ، بل نستخدم في الانتاج فترة من الزمن ، كالآلات والمباني . هذه السلع الانتاجية المعمرة تفقد جزءا من قيمتها كلما استمر استخدامها في العمليات الانتاجية ، وتصبح بعد فترة غير صالحة للاستخدام فالآلة مثلا التى يمكن ان تستخدم في الانتاج عشر سنوات تفقد كل سنة ١/١٠ قيمتها ، ولابد من ادخال عشر هذه القيمة في حساب قيمة المنتجات التى ساهمت في انتاجها ، والا ما استطاع المشروع احلال آلة جديدة محلها بعد عشر سنوات . وبالتالي فان جزءا من قيمة المنتجات النهائية يمثل في الواقع قيمة استهلاك الآلة ، او بعبارة أخرى ، يمثل نشاطا انتاجيا لم يتم به هذا المشروع بل قام به المشروع المنتج للآلات ، وقد تم حسابه بالفعل عند تقدير انتاج هذا المشروع المنتج للآلات ، في الفترة محل البحث او في فترة سابقة .

وقيمة استهلاك الآلة يتعين خصمها من قيمة السلع التى تساهم في انتاجها ، ويشار اليها بقيمة استهلاك الاصول .

اذن يتعين خصم قيمة استهلاك الاصول من قيمة الانتاج القومي في فترة معينة ، وبذلك نحصل على الناتج القومي الصافي خلال هذه الفترة .

اما قيمة الناتج القومي قبل خصم استهلاك الاصول فيسمى الناتج القومي الإجمالي . ويسمى الناتج القومي الصافي ( أى بعد خصم استهلاك الاصول ) بالدخل القومي الصافي أيضا .

وبذا نستطيع استنتاج ما يلى :

الناتج القومي الإجمالي = الدخل القومي الإجمالي = القيمة المضافة قبل خصم الاستهلاكات .

الناتج القومي الصافي = الدخل القومي الصافي = القيمة المضافة  
بعد خصم استهلاكات الأصول .

وتمثل قيمة استهلاكات الأصول ، عادة ، قيمة ثابتة الى حد كبير ،  
لا يلحقها التغير الا كل فترة طويلة . فاذا استعملنا تقديرها في إحدى  
السنوات استعملنا ان نقدر الناتج القومي الصافي لعدة سنوات تالية .  
فاذا عرفنا مثلا ان قيمة استهلاك الأصول هي ١٠٪ من قيمة الناتج  
الاجمالي في سنة ١٩٧٠ ، استعملنا ان نعرف قيمة الناتج الصافي لعدة  
سنوات تالية وذلك بخصم نسبة ١٠٪ مقابل استهلاك الأصول من  
قيمة الناتج القومي الاجمالي لهذه السنوات .

### تقسيمات الناتج القومي :

٦٤ - يمكن تقسيم الناتج القومي ، وفقا للأساس الذي يتخذ  
للتقسيم ، الى عدة تقسيمات :

( ١ ) فمن الممكن ان نقسم الناتج القومي الى سلع وخدمات ،  
بحسب ما اذا كانت المنتجات تتخذ أو لا تتخذ شكلا ماديا . كذلك يمكن  
تقسيم السلع الى زراعية وصناعية ، بحسب ما اذا كانت قد انقضت  
الفترة محل البحث دون أن تغير صورتها الطبيعية أو خضعت ، خلال  
هذه الفترة للتشكيل والتطوير .

وبذا يمكن ان نستنتج ان :

الناتج القومي = منتجات زراعية + منتجات صناعية + خدمات .  
كذلك يمكن ان نميز في داخل المنتجات الصناعية بين المباني غير السكنية  
وبين الكهرباء وبين غيرها من المنتجات الصناعية . كذلك يمكن ان نميز  
في داخل الخدمات بين أنواع مختلفة من الخدمات وتظهر حسابات  
الناتج القومي المصري في جدول يتضمن عادة البنود التالية :

- ١ - الزراعة .
- ٢ - الصناعة .
- ٣ - الكهرباء .
- ٤ - التشييد .
- ٥ - مجموع القطاعات السلعية وتشمل ١ + ٢ + ٣ + ٤ .

- ٦ - النقل والمواصلات .
- ٧ - التجارة والمال .
- ٨ - المباني السكنية .
- ٩ - المرافق العامة .
- ١٠ - الخدمات الأخرى .
- ١١ - مجموع قطاعات الخدمات وتشمل ٦ + ٧ + ٨ + ٩ + ١٠ .
- ١٢ - المجموع الكلى للناتج القومى وتشمل ٥ + ١١ .

(ب) من الممكن أيضا أن نقسم المنتجات النهائية المكونة للناتج القومى بحسب مآلها . ومآل أى منتج نهائى لا يخرج عن أحد أمرين :  
أما أن يتصرف فيه المنتجون بالبيع ، وأما أن يحتفظ به داخل القطاع الانتاجى حتى نهاية الفترة التى يتم خلالها الحساب .

أما المبيعات فيمكن أن تكون مبيعات للأفراد ، ومبيعات للحكومة ومبيعات للخارج . وأما المنتجات التى يحتفظ بها القطاع الانتاجى فهى أما منتجات يضيفها المشروع الى مخزونه ( الزيادة فى المخزون ) ، وأما سلع انتاجية معمرة اشتراها المشروع من آخر لاستخدامها فى انتاجه ومن ثم لم يتصرف فيها فى الفترة محل البحث ، وهذه تسمى زيادة السلع الانتاجية المعمرة وبدا يمكن أن ينقسم الناتج القومى الى :

مبيعات للأفراد + مبيعات للحكومة + الصادرات + زيادة السلع الانتاجية المعمرة + زيادة المخزون .

ولكننا عرفنا ان الناتج القومى الاجمالى = المنتجات النهائية - الواردات - النقص فى المخزون .

وبدا يمكن أن نستنتج أن :

الناتج القومى = مبيعات الافراد + مبيعات الحكومة + الصادرات - الواردات + زيادة السلع الانتاجية المعمرة + الزيادة فى المخزون - النقص فى المخزون (١) .

(١) يلاحظ القارئ اننا لم ندرج المبيعات للمشروعات ضمن بشود المعادلة ، مع ان المشروعات قد تباع منتجاتها أما للأفراد ، أو للحكومة ، أو للمشروعات . وتفسير عدم ادراج المبيعات للمشروعات يتلخص فى ان عبارة الناتج القومى تشير الى المبيعات النهائية وحدها . فيصبح من المنتجات الوسيطة التى يجب حذفها متما لتكرار الحساب ، وقد يضيفه المشروع الأخير الى مخزونه أو الى أصوله من السلع الانتاجية المعمرة ، وفى تلك الحالة تدخل فى الحساب ( ضمن الزيادة فى المخزون أو ضمن زيادة السلع الانتاجية المعمرة ) .



(ج) البنود السابقة التى ينقسم إليها الناتج القومى الإجمالى يمكن إعادة تقسيمها بحسب ما اذا كانت تستهلك خلال نفس الفترة التى أنتجت فيها ، أو لا تستهلك خلال هذه الفترة ، ومن ثم تضاف الى اصول المجتمع أو ثروته فى بداية الفترة اللاحقة . فاذا كانت من الطائفة الأولى سميت استهلاكاً ، واذا كانت من الطائفة الثانية سميت استثماراً ويمكن لنا ان نستنتج أن :

الناتج القومى = الاستهلاك + الاستثمار .

وبما أن الناتج القومى الإجمالى = الناتج القومى الصافى - استهلاكات الاصول .

فاننا يمكن ان نستنتج أن :

الناتج القومى الصافى = الاستهلاك + الاستثمار - استهلاكات الاصول .

ويمكن التعبير عنها كالآتى :

الناتج القومى الصافى = الاستهلاك + الاستثمار الصافى .

أى ان الاستثمار الصافى = الاستثمار الإجمالى - استهلاكات الاصول .

ويلاحظ أن المبيعات للأفراد والمبيعات للحكومة يمكن اعتبارها استهلاكاً .

أما الفرق بين الصادرات والواردات ، والزيادة فى السلع الانتاجية المعمرة ، والفرق بين الزيادة ونقص فى مخزون ، فيمكن أن يعتبر كل منها استثماراً . وتعتبر المبيعات للأفراد استهلاكاً لأنه يقصد بالأفراد فى « المحاسبة القومية » الأشخاص بوصفهم مستهلكين لا منتجين . ويترتب على هذا بالضرورة ، وبمقتضى هذا التعريف نفسه ، أن كل ما يباع الى الأفراد (١) يعتبر استهلاكاً .

(١) قد يلاحظ القارئ أن الفرد الذى يشتري السلعة قد لا يقوم باستهلاكها خلال السنة التى يحسب فيها الناتج القومى ، وإنما يقوم باستهلاكها فى السنة التالية ، وبالتالي لا يعتبر البيع اليه اذن استثماراً لأن ذلك يؤدى الى زيادة اصوله فى بداية السنة التالية قد يكون هذا المسلك الادق . ولكن التمييز فى كل حالة بيع للأفراد بين ما اذا كانت السلعة تستهلك بالفعل فى نفس السنة أو فى السنة التالية هو من الصعوبة بحيث جرى الانسحاق على اعتبار أن الاستهلاك يتم بمجرد دخول السلعة فى حوزة المستهلك ، سواء استهلكها فى هذه الفترة بالفعل أو أجل استهلاكها لفترة لاحقة . ويستثنى من تلك القاعدة المباني السكنية حيث يدخل فى الناتج القومى لكل سنة قيمة خدمة السكن لهذه السنة وحدها .

اما المبيعات للحكومة فيقصد بها تلك السلع والخدمات التي تشتريها للقيام بتسيير المرافق العامة ، مثل الدفاع ، والقضاء ، الأمن ... الخ ، باعتبارها سلطة عامة . وتعتبر المبيعات استهلاكاً لانه من الممكن ان ننظر الى الحكومة هنا كما لو كانت تنوب عن الافراد في استهلاك هذه السلع والخدمات وهم بصدد « استهلاكهم » لخدمات الدفاع او القضاء او الأمن . ويعرف هذا الاستهلاك بأنه استهلاك جماعي لانه يتم لحساب الجماعة . ولكن يلاحظ ان الحكومة تقوم الآن في كافة المجتمعات ، وعلى نحو متزايد ، بانتاج سلع وخدمات من النوع الذي تقوم به المشروعات الخاصة ، فهي تملك مشروعات انتاجية صناعية أو زراعية أو خدمية . ومن وجهة نظر حساب الناتج القومي يعامل هذا النوع من النشاط الانتاجي للحكومة مثل معاملة المشروعات الخاصة . وبهذا يقصد بلفظ « الحكومة » في حساب الناتج القومي على النشاط الأول الذي تقوم به باعتبارها سلطة عامة وهو تسيير المرافق العامة التقليدية اللازمة لقيام الدولة ( الدفاع ، الأمن ، القضاء ، التمثيل الخارجي ) ، وتعتبر من هذه الزاوية مستهلكة . أما ما تقوم به الحكومة من مشروعات مثل تلك التي يقوم بها الافراد فيصنف مع غيرها من مشروعات خاصة .

اما الزيادة في السلع الانتاجية المعمرة ، فالمقصود به ان السنة التي يحسب خلالها الناتج القومي قد انتهت وقد أضاف المجتمع كمية من هذه السلع الى ما كان يحوزه في بداية الفترة ، وهذه الاضافة للثروة تسمى استثماراً .

اما عن الفرق بين الزيادة في المخزون والنقص فيه فهو استثمار . ذلك انه اذا كان الفرق موجبا فهو اضافة الى الثروة أي استثمار ، واذا كان سالبا فهو نقصان في الثروة أي استثمار سلبي .

اما عن الفرق بين الصادرات والواردات فهو أيضا استثمار ، ذلك انه اذا كان المجتمع قد باع للخارج ، من السلع والخدمات ، بأكبر مما اشترى منه خلال فترة حساب الناتج القومي ( سنة ) ، فان هذه لفترة تنتهي وقد زادت حقوق هذا المجتمع قبل الخارج ( أو نقصت التزاماته ) وهذا معناه زيادة في قيمة الاصول أي استثمار . أما اذا كانت قيمة ما باعه المجتمع للخارج اقل من قيمة ما اشتراه منه فان الفترة تنتهي وقد نقصت حقوق هذا المجتمع قبل الخارج ( أو زادت التزاماته ) ، وهذا نقصان في قيمة الاصول أي استثمار سلبي .

## ٢ - الدخل القومي

٦٥ - يمكن أن يعرف الناتج القومي ، بالإضافة الى التعريف السابق ، من واقع توزيعه ، وفي تلك الحالة نحصل على الدخل القومي . فالناتج القومي ليس شيئا مختلفا عن الدخل القومي . ولكننا نعبر عنه ، مرة بوصفه حصيلة النشاط الانتاجي ، ومرة أخرى باعتباره مكسبا أو مكافأة لعوامل الانتاج التي ساهمت في العملية الانتاجية .

فالانتاج يقتضى توزيع دخول على عوامل الانتاج التي شاركت في انتاجه ، وهي العمل ورأس المال والطبيعة والتنظيم (١) . وعوامل الانتاج السابقة تحصل على أجور ، وفوائد ، وريع ، وأرباح ، وهي تكون عناصر الدخل القومي الإجمالي .

الدخل القومي الإجمالي (٢) = الأجور + الفوائد + الربح + الأرباح . ويمكن إعادة تصنيف العناصر الأربعة المكونة للدخل القومي الإجمالي ، بحسب ما إذا كان سبب الحصول على الدخل هو العمل أو ملكية أصل من الأصول . فالأجور ، وما في حكمها مثل المرتبات والمكافآت وما يسهم به أصحاب الأعمال في الضمان الاجتماعى الخاص بالعمال ( على اعتبار أن هذه المساهمة تعتبر جزءا من أجور العمال ) تعتبر عائدا للعمل .

أما الفوائد والريع والأرباح فهي تعتبر عائدا لحقوق التملك ، ويحصل عليها الشخص أما بسبب ملكية لرأس المال ( الفوائد ) أو لقطعة الأرض ( ربح ) أو للمشروع الانتاجى نفسه (الربح) .

### الدخل القومي القابل للتصرف فيه :

٦٦ - مجموع العناصر السابقة المكونة للدخل القومي ( أجور + فوائد + ربح + أرباح ) ليس هو ما يصل بالفعل الى أيدي الافراد ،

(١) التنظيم لا يعتبر عاملا من عوامل الانتاج ، لانه ، كما سوف نرى ، نوع من أعمال العمل . ولكن المنظم الذى لا يقوم بالتأليف بين عناصر الانتاج في العملية الانتاجية ولحسابه ، يحقق ربحا ( أو خسارة ) وهذا الربح هو أحد صور توزيع الدخل القومي .

(٢) يقصد بالدخل القومي ، تبعا لتعريف الأمم المتحدة ، الناتج القومي الصافى بتكلفة عوامل الانتاج . وبغير الاعتماد على ثمن السوق في تقدير قيمة الانتاج ، بالرغبة في عدم انفساد المقارنة الدولية وذلك لاختلاف الضرائب غير المباشرة والإعانات الحكومية من بلد الى آخر .

بحيث تكون لهم حرية التصرف فيه ، بل هو المستحق لهم في مقابل نشاطهم الانتاجى سواء تلقوه بالفعل ، أو تلقوه أقل أو أكثر منه .

وإذا أردنا أن نصل الى قيمة « الدخل القابل للتصرف فيه » علينا أن نطرح من العناصر السابقة مقدار الضرائب المباشرة والأرباح غير الموزعة ونضيف اليه مقدار التحويلات الحكومية .

وبذا نستطيع أن نستنتج :

الدخل القابل للتصرف فيه = الدخل القومى - الضرائب المباشرة - الأرباح غير الموزعة + التحويلات الحكومية .

ولتوضيح المعادلة السابقة ، من المفيد أن نذكر أن القابل الذى يحصل عليه عناصر الانتاج من أجور ، وفوائد ، وريع ، وأرباح ، لا يحصلون عليه بأكمله ، بل تخصم منه قيمة الضرائب المباشرة . كذلك فإن الأرباح التى تستحق للمالكى المشروعات ، لا يحصلون عليها بالكامل ، بل فى الغالب ما تقرر ادارة المشروعات حجز جزء من هذه الأرباح ( الأرباح غير الموزعة ) رغبة فى تكوين احتياطي لمواجهة ظروف غير متوقعة ، أو رغبة فى مواجهة أى توسع للمشروع فى المستقبل ، أو رغبة فى احلال اصول جديدة بدلا من الاصول التى تستهلك فى عملية الانتاج . وبالتالي فإن الذى يصل الى ايدى الافراد بالفعل هو أقل من قيمة الدخل القومى بمقدار الضرائب المباشرة والأرباح غير الموزعة ، ولكنه يزيد عن قيمة الدخل القومى بمقدار ما قد تمنحه الحكومة من تحويلات للأفراد مثل الامانات المباشرة للأسر الكبيرة أو للعاطلين .

### ٣ - الانفاق القومى

٦٧ - رأينا ان النتائج القومى يمكن ان يعرف من واقع توزيعه وفى تلك الحالة نحصل على الدخل القومى . كذلك يمكن ان يعرف الدخل القومى من واقعة استعماله أو تخصيصه ، وفى تلك الحالة نحصل على الانفاق القومى .

فأصحاب الدخول الموزعة ( الأجور ، والفوائد ، والريع ، والأرباح ) يقومون بتخصيصها اما للاستهلاك أو للادخار . وتقصد بالاستهلاك الانفاق على سلع وخدمات للاستهلاك . وتقصد بالادخار الجزء الذى لم يستهلك من الدخل .

وبذلك يكون لدينا :

الناتج القومي = الدخل القومي = الاجور + الفوائد + الربح +  
الارباح = الانفاق القومي = الاستهلاك + الادخار .  
ولما كان الناتج القومي = الاستهلاك + الادخار .  
الاستثمار = الادخار .

### التوازن الكلى للاقتصاد :

٦٨ - وبلاحظ مما سبق ، انه لم تتم دورة الدخل القومي في الاقتصاد ، ويتم التوازن بين الطلب الكلى والعرض الكلى ، يجب أن يكون الانفاق القومي كافيا لمقابلة الناتج القومي . فاذا لم يكن الانفاق القومي كافيا لمقابلة الناتج القومى أدى ذلك الى زيادة العرض الكلى من الطلب الكلى مما يستتبع الانكماش الاقتصادى ( واهم مظاهره انخفاض الائمان وظهور البطالة ) . وعلى العكس اذا كان الانفاق القومي زائدا عن الناتج القومي أدى ذلك الى زيادة الطلب الكلى عن العرض الكلى فى الاقتصاد مما يستتبع التضخم واهم مظاهره ارتفاع اسعار السلع والخدمات .

ويكفى للتعبير عن التوازن الاقتصادى الكلى السابق أن يتساوى كل من الاستثمار القومى مع الادخار القومى .

### ثانيا : التشابك القطاعى فى الاقتصاد القومى

٦٩ - الكميات الكلية ، السابق دراستها ، والتي تعرف فى المحاسبة القومية بحسابات الدخل القومي ، تهدف الى قياس قيمة الناتج القومي ، والى بيان كيفية توزيعه بين عوامل الانتاج ، والى بيان استخداماتها فى الاستعمالات المختلفة . ولكن يؤخذ على هذا النوع من الحسابات انها لا تسجل الا المنتجات النهائية لانها وحدها هى التى تشكل الناتج القومى . وعلى ذلك فانه يعيبها أن تحليلها للانتاج غير كامل لانها تقتصر على حساب الناتج القومى ، دون أن تهدف الى عرض البنيان الفنى للانتاج ( أو الهيكل الانتاجى ) .

ولذلك لابد من أن تطور المحاسبة القومية لتواجه هذا النوع اللازم من الدراسة ، فجاءت حسابات « المستخدم - المنتج » لتبين العلاقات التبادلية القائمة فيما بين القطاعات ، أى لتبين ما يعرف « بالتداخل الصناعى » أو « البنيان الفنى للصناعة » . ويهدف هذا النوع من الحسابات

الى دراسة النشاط الاقتصادى (الانتاجى) من طريق بيان مختلف المشتريات والمبيعات التى تتم بين القطاعات المختلفة .

كذلك ظهر نوع ثالث من الحسابات القومية يهدف الى عرض النشاط الاقتصادى عن طريق عرض التيارات النقدية والمالية التى تربط بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومى ، وهذا النوع من الحسابات يعرف بحسابات التيارات النقدية والمالية . وهذا النوع من الحسابات يهدف الى عرض الجانب النقدى والمالى للنشاط الاقتصادى المقابل للجانب العينى لتيارات السلع والخدمات .

## ١ - حسابات « المستخدم - المنتج »

### Input output system

٧ - يعود هذا النوع من الحسابات الى فاسيلى V. Leontief ، ولكن فكرة هذا النوع من الحسابات تعود الى الاقتصاد القومى فرانسوا كيناي وفالراس (١) .

ووفقا لهذا النوع من الحسابات يتم تقسيم الاقتصاد القومى الى قطاعات ، اى الى صناعات ، وتجميع المعطيات الأولية الخاصة بانتاج هذه الصناعة وتفرغ هذه المعطيات الأولية فى جداول « المستخدم المنتج » .

ويهدف هذا النظام من الحسابات الى اقامة العلاقة الفنية بين ما يدخل فى قطاع ، وهو ما يعرف « بالمستخدم » وما يخرج منه ، وهو ما يعرف « بالمنتج » ، اى بين ما يتلقاه هذا القطاع من القطاعات الأخرى ، وما يقدمه اليها . فالقطاعات المختلفة تدخل فيما بينها فى علاقات ببادلية ، فالقطاع الزراعى مثلا يتلقى من مختلف القطاعات الصناعية آلات واسمدة ، ويتلقى من الأفراد العمل ، وفى مقابل ذلك فانه يقدم الى بعض هذه القطاعات بعض المواد الأولية ، ويقدم الى المستهلكين أموال الاستهلاك الزراعية . ومن هنا فاننا نجد أن نفقات انتاج كل قطاع تشكل مبيعات القطاعات الأخرى ، وعلى ذلك فان نفقة أى قطاع لابد أن تظهر كدخل فى حساب قطاع أو قطاعات أخرى .

---

(١) فى سنة ١٧٩٨ ، أصدر فرنسواى كيناي الجدول الاقتصادى الذى يهدف به الى بيان دورة السلع فى الاقتصاد القومى ، وقد استوحى فكرة جدولته من فكرة الدورة المعوية التى اكتشفها هارت فى القرن السابق . وأعطى هذا الجدول فكرة عن التوازن الاقتصادى العام .

وعلى ذلك فإن جداول « المستخدم - المنتج » هي جداول مربعة تشتمل على نفس الخانات في سطور وفي أعمدة . ويخصص لكل قطاع من القطاعات المقيدة في الجدول سطرا وعمودا . وتفيد في السطور ( القيد الأفقى ) المنتجات وفي الأعمدة ( القيد الرأسى ) المستخدمات .

ويلاحظ أن الأرقام المسجلة في سطر كل قطاع ( أفقيا ) تمثل كيفية توزيع إنتاج كل قطاع على القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها القطاع نفسه ( المنتج ) والأرقام المسجلة في عمود كل قطاع ( رأسيا ) تمثل ما يتلقاه القطاع من القطاعات الأخرى بما فيها القطاع نفسه ( المستخدم ) . وبما أن كل رقم في كل سطر يمثل هو نفسه رقما في كل خانة من عمود ، فإن ذلك يدل على أن منتج القطاع هو نفسه مستخدم للقطاعات الأخرى . وعلى ذلك فإن إنتاج أى قطاع لابد وأن يساوى مشتريات القطاعات الأخرى من هذا الإنتاج بما فيها مشتريات القطاع نفسه من إنتاجه .

ويلاحظ أنه يمكن تقسيم الاقتصاد القومى الى عدد كبير من القطاعات . وقد قام « ليونينيف » بتقسيم الاقتصاد الأمريكى الى ٤٤ قطاعا وهو بصدد وضع جداول « المستخدم - المنتج » لسنة ١٩١٩ ، ١٩٢٩ وإلى ٤٢ قطاعا وهو بصدد وضع جداول سنة ١٩٣٩ .

### جدول المعاملات الفنية :

٧١ - بعد تسجيل الأرقام الخاصة بالمنتج والمستخدم لكل قطاع ، على النحو السابق بيانه وذلك بالقيمة النقدية ، نستطيع أن نحصل على جدول المعاملات الفنية والذي يبين الكميات من السلع المختلفة اللازمة لإنتاج وحدة أو كمية معينة من إنتاج معين . وعلى سبيل المثال لتحديد المعاملات الفنية لقطاع الزراعة فإننا نقسم كل رقم الذى يظهر في خانات عمود الزراعة على رقم الناتج القومى لقطاع الزراعة ( أى برقم آخر خانة في سطر قطاع الزراعة ) .

وجداول المعاملات الفنية للاقتصاد القومى كله يعطى بالتفصيل صورة كمية الهيكل الداخلى للنظام الاقتصادى (أى مكوناته المختلفة) وهذا الجدول يسمح بتحديد ، وبشكل تفصيلى ، النتائج التى تترتب على أى زيادة أو نقصان فى أى من إنتاج القطاعات المختلفة . وهذه المعاملات الفنية تظل فى المدة القصيرة ثابتة ، وتسمح بالتالى معرفة تأثير التغيير فى إنتاج أى قطاع على إنتاج القطاعات الأخرى . وتستخدم المعاملات الفنية فى التحليل النظرى ، وفى التخطيط الاقتصادى نظرا لما تسمح به من التوقعات المختلفة.

المنتج	القطاع					
	(١)	(٢)	(٣)	القطاع الحكومي	القطاع المالي	القطاع الخارجي
الزراعة						
الصناعة						
الخدمات						
↑						
القطاع الحكومي						
القطاع المالي						
العامم الخارجي						
الإنفاق القومي						
الإجمالي						



١ - نعم طريق معاملات المستخدم يمكن أن نعين مستخدمات صناعة ما من مختلف الصناعات اذا عرف المنتج الكلي لهذه الصناعة . ومعنى ذلك أنه من طريق المنتجات الكلية نستطيع أن نعين الطلبات اللازمة لها من المستخدمات الجارية .

٢ - وعن طريق معاملات رأس المال يمكننا أن نعين متطلبات صناعية ما من رأس المال اذا عرف المنتج الكلي لهذه الصناعة . وبعبارة أخرى ، يمكننا من طريقة تحديد ما يلزم من رأس المال الثابت لمستوى معين من الانتاج في صناعة ما . أو تحديد ما تنتجه هذه الصناعة من استخدام مستوى معين من رأس المال الثابت فيها .

٣ - ومن طريق معاملات متطلبات الطلب النهائي الخاصة بصناعة، يمكننا أن نعين منتج صناعة ما اذا عرفت الطلبات النهائية على مختلف السلع . كما يمكننا بالتالي تحديد مستوى التشغيل في هذه الصناعة من هذه الطلبات النهائية .

## ٢ - حسابات التيارات النقدية (١)

٧٢ - عرفنا أن حسابات الدخل القومي تهتم بقياس الناتج القومي، والكميات الكلية المشتقة عنه ، كما تهتم حسابات « المستخدم - المنتج » بقياس تيار المشتريات والمبيعات بين مختلف القطاعات . ومن هنا يتضح أن حسابات الدخل القومي ، وحسابات « المستخدم - المنتج » لا تفيد في التحليل النقدي . وأمام هذا النقص كان لابد من ظهور نوع ثالث من الحسابات القومية يهدف الى عرض النشاط الاقتصادي عن طريق التيارات النقدية والمالية التي تربط بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومي .

وقد ظهر هذا النوع من الحسابات ، وهو ما يعرف بحسابات التيارات النقدية في الولايات المتحدة ، ويرجع ظهوره الى موريس كوبلاند الذي وضع كتابا عن « دراسة تيارات النقد في الولايات المتحدة » .

### خصائص هذا النوع من الحسابات :

٧٣ - ويتميز هذا النوع من الحسابات بالآتي :

أولا : تقوم محاسبة التيارات النقدية على تقسيم الاقتصاد القومي

---

(١) انظر في تفصيل هذا النوع من الحسابات .

R Barre : «Economie politique», op. cit., pp. 25g-259.

الى قطاعات على أساس نوع الوحدات الاقتصادية ، وليس على أساس نوع النشاط الاقتصادي كما هو الحال في حسابات « المستخدم - المنتج » . ولقد قسم كوبلاند اقتصاد الولايات المتحدة الى أحد عشر قطاعا ، واخذت هيئة بنوك الاحتياطي الاتحادية بتقسيم متقارب ، وقسمت اقتصاد الولايات المتحدة الى عشر قطاعات هي كالآتي :

١ - المستهلكين ٢ - الشركات ٣ - المشروعات غير الزراعية التي لا تأخذ شكل الشركات ٤ - المشروعات الزراعية ٥ - الحكومة الاتحادية ٦ - حكومات الولايات والهيئات المحلية ٧ - الجهاز المصرفي ٨ - شركات التأمين ٩ - المستثمرون الآخرون ١٠ - بقية العالم .

ثانيا : لا يسجل الا المعاملات التي تتم بين القطاعات الاقتصادية ، وتعطى محلا لتحويلات نقدية او ائتمانية .

وعلى ذلك هو لا يسجل : ١ - المعاملات التي تتم بين القطاعات ولا تعطى محلا لتدفقات نقدية او ائتمانية ، ومثل ذلك المعاملات التي تتم بين القطاعات على أساس المبادلة أو تتم عن طريق الخصم أو المقاصة .

ب - المعاملات التي تعطى محلا لتدفقات نقدية ، ولكنها تتم داخل القطاع نفسه .

ثالثا : تقيد في جدول التيارات النقدية مختلف القطاعات ، ومختلف مجموعات العمليات ، الأولى في الأعمدة ، والثانية في السطور .

أما من القطاعات فقد عرفنا أنه يتم تحديدها على أساس نوع الوحدات الاقتصادية ، وليس على أساس نوع النشاط الاقتصادي .

وأما عن مجموعات العمليات فتشمل على عديد من المجموعات وفقا لطبيعة المعاملات وأهمها الآتي : بيع وشراء السلع ، الأجور ، الفوائد والأرباح ، أوراق مالية ، التغير الصافي في الأرضة .

والأعمدة تسجل مصادر النقود ( الإيرادات ) واستخدامات النقود ( المدفوعات ) لكل قطاع . أما السطور فتبين توزيع المبالغ على مجموعات العملية المختلفة ، ولكن يتم في داخل كل سطر التفرقة بين البنود الدائنة والبنود المدينة .

وفيما يختص كل قطاع تتساوى ، بالضرورة ، مصادر النقود مع مجموع استخداماتها .

وفيما يخص كل مجموعة من مجموعة العمليات تتساوى الزيادة الكلية في الحقوق والزيادة في الديون .

وبذا فان القيود في هذا النوع من الحسابات على أساس رباعي .

#### اهمية جدول التدفقات النقدية :

٧٤ - لقد سبق أن أشرنا أن هذا النوع من الحسابات جاء ليسد النقص في نظام حساب الدخل القومي (النتائج القومي) وحساب «المستخدم - المنتج » ، لأنه يبين كيفية عمل الجهاز المالي في الاقتصاد وكذلك التشابك المالي والنقدي للقطاعات المختلفة المكونة للاقتصاد القومي . وعلى ذلك فان هذا النوع من الحسابات يمثل أهمية اذ أنه يبين لنا طبيعة العلاقات القائمة بين الجهاز النقدي والمالي والنظام الاقتصادي ، وتأثير كل منهما على الآخر .

كما تظهر في أنه يبين لنا المصادر المالية لكل قطاع ، وبالتالي كيفية تمويل نفقاته ، كما أنه يبين أنواع الانفاق المختلفة لكل قطاع والقطاعات الأخرى المستفيدة من هذا الانفاق .

وأخيرا فان هذا النوع من الحسابات يسمح لنا بتحليل الظواهر النقدية في الاقتصاد مثل التضخم أو الانكماش ، وأثر السياسة النقدية على الاقتصاد القومي .

ومن المفيد أن نشير الى أن هذا النوع من الحسابات يلزم لاعداده تطورا كبيرا في الجهاز الإحصائي ، وهو أمر غير متوافر الا في بعض الدول المتقدمة ، ولذا فان استخدامه غير واسع الانتشار .



القسم الأول

النظم الاقتصادية



## مقدمة

### تطور النظم الاقتصادية (١)

#### اسبقية نشأة النظم الاقتصادية عن نشأة علم الاقتصاد :

٧٥ - منذ وجدت المجتمعات البشرية ، أحست بحقيقتين هامتين ، الأولى تعدد الحاجات وتزايدها مع الوقت ؛ الثانية وهى أن الموارد الموجودة تحت تصرفها ، والقادرة على اشباع هذه الحاجات ، محدودة نسبيا اذا قيست بهذه الحاجات . ومن ارتباط هاتين الحقيقتين تنشأ المشكلات والظواهر الاقتصادية .

(١) داجع :

E. ROLL : «A history of economic thought» London, 1953.

M. BORNCTEIN : Comparative Economic systems, models and cases» Illinois, 1969.

André Garrigou — Lagrange «Systèmes et structures» Paris, Dalloz, 1971.

H. DENIS : «La formation de la science économique» Paris, P.N.F., 1967.

André PIETTRE : Pensée économique et théories contemporaines» Paris, Dalloz, 1961.

وباللفة العربية :

د . محمد لبیب شقر : تاريخ الفكر الاقتصادى : دار نهضة مصر للطبع والنشر ، .

د . زكريا أحمد نصر : تطور النظام الاقتصادى : مطبعة نهضة مصر بالقاهرة ، القاهرة ،

١٩٦٤ .

د . رولت المحبوب : الاشتراكية دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٨ .

د . محمد حلمى مراد : اصول الاقتصاد : الجزء الأول ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ،

١٩٥٢ .

جورج سول : المذاهب الاقتصادية الكبرى : ترجمة الدكتور راشد البراوى ، الطبعة

الرابعة القاهرة ، ١٩٦٥ .

اللجنة الدولية بإشراف منظمة اليونسكو : تاريخ البشرية : المجلد السادس ، الجزء

الثانى ، تطور المجتمعات ، ترجمة عثمان توبة ، د . راشد البراوى ، محمد على أبو درة ،

القاهرة ١٩٧١ الفصل الثانى ص ٤٥ - ١٢٨ .

وقد حاول الانسان دائما أن يفهم ويفسر القوى التي تحكم هذه الظواهر الاقتصادية وتؤثر فيها ، كما كان شأنه دائما في الظواهر الكونية والاجتماعية ، فكانت له من مجهوداته في هذا التفهم والتفسير بعض «الأفكار» المتعلقة بالاقتصاد . وكانت تلك الأفكار تكمن فيما يستقر في أذهان الناس من معتقدات وآراء توجه سلوكهم ، وتشكل الأنظمة القانونية والسياسية والاجتماعية التي يطبقونها . فكل العادات والأنظمة إنما تعكس بصورة ضمنية ، وإلى حد ما ، فكرة اقتصادية معينة . فإذا وجدنا مثلا عادات وتنظيمات متصلة بالمراث ، أباحتها أو حرمتها ، فهي تتضمن بعض الآراء المتعلقة بالملكية الخاصة ، وهو موضوع اقتصادي . كذلك إذا وجدنا في إحدى الحضارات القديمة قانونا يحرم الربا ، فإن هذا القانون إنما يتخذ موقفا معينا من مشكلة مشروعية الفائدة ، وهي مشكلة اقتصادية .

وعلى ذلك فإن الفكر الاقتصادي سابق في وجوده ، من الناحية الزمنية ، لنشأة علم الاقتصاد . فهذا الأخير باعتباره مجموعة مستقلة من المعرفة لها طرق بحثها الخاصة بها ، ولها مجموعة من القوانين العلمية المتميزة التي تبين الخصائص العامة للظواهر الاقتصادية وما بينها من روابط تأثيرية ، لم يظهر إلا بعد القرن السادس عشر الميلادي .

والفكر الاقتصادي ينمكس من مجموعة من الأساليب الاقتصادية التي ابتعتها المجتمعات البشرية لاشباع حاجاتها المتعددة من مواردها المحدودة . وهذه الأساليب ظهرت إلى نطاق الحياة العملية قبل أن تضاع أي نظرية بوقت طويل ، ولكنها تكتشف عن تنظيمات اقتصادية وقانونية واجتماعية (١) .

وقد تطورت هذه الأساليب عبر الزمن ، نحو مزيد من سيطرة الانسان على البيئة المحيطة به وتسخيرها لمصلحته ، وهو ما يكشف أيضا عن تطور النظم الاقتصادية . وبسبب هذا التطور يكمن في حتمية تطور تاريخ الانسان .

### ما المقصود بالنظام الاقتصادي ؟

٧٦ - يعرف أي نظام Système بأنه مجموعة من العناصر والعلاقات . والعناصر هي ببساطة الاجزاء المكونة للنظام . والعلاقات هي التي «تربط» النظام ، وهي التي تجعل كلمة «نظام» ذات معنى مفيد . ومن مجموع الاجزاء والعلاقات تتكون كلية أو شمولية أو وحدة النظام .

(١) انظر جورج سول : المذاهب الاقتصادية الكبرى : المرجع سالف الذكر ، ص ١٥ .



فلو أخذنا ، على سبيل المثال ، النظام الاجتماعى لمجتمع معين ، لوجدنا انه من الكبر والتعقيد ، بحث نجده ينقسم فى الواقع الى عدد هائل من الاجزاء ، ويسوده تشابك ضخم من العلاقات . ولذا فانه يتم تقسيمه عند دراسته الى عدد من التنظيمات *Sous-systèmes* كل منها يشكل نظاما فى حد ذاته مثل : النظام الاقتصادى ، النظام السياسى ، النظام القانونى ... الخ . وكل نظام من هذه الانظمة الاصغر يتسم بدوره الى عدد من التنظيمات تشكل بدورها أنظمة اصغر . فالنظام الاقتصادى ينقسم الى عدد من الأنظمة الاصغر مثل النظام الانتاجى ، نظام الاسعار ، النظام المالى .. الخ .

ولعل تعدد العناصر والعلاقات التى يشملها النظام الاقتصادى هو الذى جعل الاقتصاديين لا يتفقون على تحديد المقصود بالنظام الاقتصادى (١) *Systèmes économiques* واتخاذهم أسسا متباينة للفرقة بين النظم الاقتصادية . وقد اتخذ فريدريك ليست *F. LIST* طبيعة **النشاط الاقتصادى** ، وميز بين عدة أنظمة اقتصادية تمر بها الحياة الاقتصادية للجماعة تبعا للمراحل التى تمر بها هذه الحياة : مرحلة الوحشية ، مرحلة الرعى ، مرحلة الزراعة ، مرحلة الزراعة - الصناعة ، وأخيرا مرحلة الزراعة - الصناعة - التجارة .

بينما اتخذ هيلد براند *HILDEBRAND* وسلية التبادل ، وقسم المراحل الاقتصادية التى عرفتھا النظم المختلفة الى مرحلة الاقتصاد العيى أو الطبيعى ، ثم مرحلة الاقتصاد النقدي ، وأخيرا مرحلة اقتصاد الائتمان .

واتخذ بوشر *Karl. BURHER* درجة اتساع **النشاط الاقتصادى** ، وقسم المراحل الاقتصادية التى عرفتھا النظم المختلفة الى مرحلة الاقتصاد الفردى ، ثم مرحلة الاقتصاد العائلى ، ثم مرحلة الاقتصاد الحضرى ، وأخيرا ، مرحلة الاقتصاد القومى .

واتخذ شمولر *SCHMOLLER* **صور الإنتاج والتوزيع** ، وقسم المراحل الاقتصادية التى عرفتھا النظم المختلفة الى مرحلة الاقتصاد المغلق ، ثم مرحلة الاقتصاد الحرى ، ثم مرحلة لاقتصاد القومى وأخيرا مرحلة الاقتصاد الدولى .

---

(١) انظر بالتفصيل : د . حلمى مراد : اصول الاقتصاد : الجزء الاول ، مطبعة نهضة

واتخذ كارل ماركس K. MARX طبيعة قوى وعلاقات الانتاج ، وقسم المراحل الاقتصادية الى عدة مراحل تستبوع كل مرحلة نظاما اقتصاديا . وهو يميز بين عدة نظم اقتصادية : النظام البدائي ، نظام الرق ، النظام الإقطاعي ، النظام الرأسمالي ، النظام الاشتراكي .

ايا كانت الصعوبة التي تواجهنا من ناحية تعدد النظم الاقتصادية تبعا لتعدد الأسس المتخذة للفرقة بين بينها ، الا انه يمكن تعريف النظام الاقتصادي بأنه مجموعة الاوضاع الخاصة بالنشاط الاقتصادي التي تسود في وقت ومكان معينين .

### كيفية دراسة النظم الاقتصادية :

٧٧ - تثار صعوبة اخرى فيما يتعلق بالطريقة التي تتبع لدراسة النظم الاقتصادية ، اي دراسة الاوضاع الاقتصادية السائدة في وقت ومكان معينين . وتنشأ هذه الصعوبة من امرين : الأول يتعلق بتعدد الوسائل التي يمكن أن تتبع لدراسة النظم الاقتصادية ، والثاني يتعلق بأن دراسة كثير من النظم ، خاصة تلك المعاصرة ، يحيطها كثير من الاحكام التقويمية والادبيولوجيات ، التي تخرج من نطاق البحث الاقتصادي البحث.

### ١ - تعدد طرق دراسة النظم الاقتصادية :

يمكن دراسة النظم الاقتصادية (١) ، عن طريق دراسة الاوضاع الاقتصادية السائدة في الدول المختلفة ، وكيفية عمل مؤسساتها الاقتصادية المختلفة ، والقيم المسيطرة عليها . وتمكننا هذه الطريقة من المعرفة الواقعية للنظم الاقتصادية المختلفة السائدة في وقت معين . ولكن يعيب هذه الطريقة انها تتطلب وقتا وجهدا طويلا وتحتاج الى مجلدات ضخمة ، مما يجعل اتباع هذه الطريقة نوما من انواع الاستحالة . فضلا عن ذلك فان فائدها العملية مشكوك فيها ، ذلك ان الدراسة التفصيلية للمؤسسات المختلفة ، وطريقة ممارستها للنشاط الاقتصادي لا يمكن أن تحقق فائدة دون أن توجد فكرة مسبقة من المنطق العام الذي يحكم كيفية عمل النظام الاقتصادي .

ويمكن ايضا دراسة النظم الاقتصادية عن طريق اختيار بعض المشاكل الاقتصادية المحددة ، مثل الانتاج ، التوزيع ، الثمن .. الخ ، ودراسة كيفية معالجتها في ظل كل نظام اقتصادي . قد تعطى هذه الطريقة فهما اكبر

لدى اختلاف الاساليب المستخدمة في كل نظام لمعالجة نفس المشكلة . ولكن بعينها انها لا تعطى الا معرفة جزئية بالانظمة الاقتصادية ، ولذا يصعب الاكتفاء بها وحدها لدراسة النظم الاقتصادية المختلفة ، دون معرفة مسبقة للاطار العام للنشاط الاقتصادى فى كل نظام .

وتوجد طريقة ثالثة يمكن اتباعها لدراسة النظم الاقتصادية وتقوم على محاولة استخلاص ، نتيجة للتصور والملاحظة ، نماذج نظرية للنظم الاقتصادية . ونتيجة فانها تحاول اقامة بناءا فكريا يقتصر على ابراز العلاقات الاساسية والمنطق الاساسى وراء عمل كل نظام . وبطبيعة الحال فان هذا البناء النظرى لا يعتبر تصورا دقيقا للواقع ، ولكن لا يمكن ان يتم فهم الواقع بصورة كاملة دون الاستناد الى مثل هذا البناء النظرى . والابنية الفكرية التى تصور النظم الاقتصادية المختلفة ، غالبا ما تركز على امور ثلاث تشكل اهم جوانب الأوضاع الاقتصادية ، وهى التى تشكل عناصر النظام الاقتصادى :

(أ) **الأهداف والبواعث** : فكل نظام يهدف الى تحقيق بعض الأهداف . وتعتبر الأهداف والبواعث من العناصر المميزة لكل نظام . وفى هذا الخصوص تعتبر الأهداف المتعلقة بالقائمين بالانتاج من اهم مميزات النظام .

(ب) **الفن الإنتاجى** : ويقصد به مجموعة الطرق والاساليب الخاصة بتحويل الموارد الى سلع نافعة . وتتوقف هذه الطرق على درجة المعرفة الفنية ، وهى تتوقف بدورها على المرحلة التاريخية التى يمر بها المجتمع .

(ج) **التنظيم السياسى والاجتماعى** : فالنظام الاقتصادى يعتمد ككل تنظيم اجتماعى على مجموعة من المؤسسات الاجتماعية والقانونية والسياسية ، تبين شكل العلاقات فيما بين الأفراد وبعضهم ، وبينهم وبين السلطة . ويتميز كل نظام اقتصادى بمجموعة من المؤسسات القانونية والسياسية .

## ٢ - النظم الاقتصادية والادولوجيات :

٧٨ - الصعوبة الثانية تتعلق ، كما قلنا ، بأن دراسة النظم الاقتصادية يحيطها كثير من الاحكام التقويمية من قيم وادولوجيات (١) . ولذا فهى تثير الكثير من المناقشات التى تخرج عن نطاق البحث الاقتصادى

---

(١) انظر د . محمد لبيب شقير : تاريخ الفكر الاقتصادى : المرجع السابق ، ص

البحث ، لأن تفضيل الباحث لنظام اقتصادى لا يبنى على الحجج الاقتصادية المجردة ، بل يدخل فيه تفضيله السياسى ، وأحكامه على القيم المختلفة ، تفضيله لنوع من هذه القيم على النوع الآخر .. وهكذا . ومن ثم فإن أى تفضيل لأى نظام من هذه النظم لا يمكن أن يدعى أنه يستند الى أسباب علمية .

ومما يزيد هذه الصعوبة تعقيدا أن تكون هذه الأهداف غير متناسقة فيما بينها . فتحقيق المزيد من أحد الأهداف يكون عادة على حساب أهداف أخرى ، ولذا فإن أى حكم للتفضيل (١) . لابد وأن يستند الى مجموعة من القيم تحدد سلم الأفضليات وترتيبها .

### النظم الاقتصادية الهامة

٧٩ - أيا كان الأمر من صعوبة تحديد النظم الاقتصادية التى عرفتها البشرية ، فإنه يمكن القول ، واتباعا لمعظم الكتاب ، أن تاريخ الحضارة الإنسانية عرف عدة نظم اقتصادية هى على النحو الآتى : النظام البدائى ، نطاق الرق ، النظام الإقطاعى ، النظام الرأسمالى ، النظام الاشتراكى . ولن تقوم بدراسة كافة هذه النظم ، بل سوف تقتصر دراستنا على النظم الاقتصادية المعاصرة ، وهى النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى ، والنظم الانتقالية مكتفين بإعطاء فكرة موجزة عن النظم الاقتصادية الأخرى.

#### ١ - النظام البدائى :

يعتبر النظام الاقتصادى البدائى أول مرحلة من مراحل تطور النظم الاقتصادية التى عرفتها البشرية . وهذه المرحلة تخص العصور قبل التاريخية ، ولذا فإن معلوماتنا عن هذه المرحلة قليلة و.ير كافية ، وهى تهم بوجه خاص دارسى التاريخ والانتروبولوجيا .

وفى ظل هذا النظام ، كان النشاط الاقتصادى محدودا لاقتصاره على أعمال الصيد والقتنص ، ولبدائية أدوات الإنتاج المستخدمة والتى كانت تصنع فى الغالب من الأحجار والأخشاب . وباكتشاف الزراعة بدأت الجماعات فى الاستقرار ، ومهد ذلك لظهور الحضارات القديمة .

(١) انظر بعض المايرز التى تتخذ للحكم على نجاح النظام الاقتصادى :

B. R. BALASSA «Success criteria for economic system» in «Comparative economic system» op. cit., pp. 5-12.

## ٢ - النظام الاقتصادي للحضارات القديمة ( نظام الري ) :

٨٠ - أدى اكتشاف الزراعة الى ظهور الحضارات القديمة وتركزها بوديان الأنهار الكبيرة . وأهم هذه الحضارات هي حضارة مصر الفرعونية ( نهر النيل ) ، حضارة بابل أو حضارة ميزوبوتاميا (نهرى دجلة والفرات) ، وحضارة الصين القديمة ( النهر الأصفر ) ، وحضارة الهند (نهر الهندوس)، ثم في مرحلة لاحقة الحضارة الأغريقية ، والحضارة الرومانية .

وقد أدى الاستقرار على الأرض مع ظهور الزراعة الى تغيرات كبيرة في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية .

فمن ناحية ظهرت الدولة كتنظيم سياسي ، ويرجع ظهورها في نظر البعض<sup>(١)</sup> الى ظهور ما يسمى بالفائض الاقتصادي Surplus économique وهو زيادة الإنتاج عن الاستهلاك الضروري . ويستدعى ظهور الفائض الاقتصادي ضرورة وجود سلطة عليا تستطيع اخذ هذا الفائض وتوجيهه لصالح الجماعة . كذلك استدعت الأعمال الكبيرة التى تتطلبها أعمال الري والصرف ( اقامة السدود ، قنوات الري والصرف ، وتوزيع المياه بين المناطق المختلفة ) قيام الدولة .

ومن ناحية ثانية ، ظهرت اشكال للملكية الفردية لتشمل العقارات، خاصة الأرض . ولكن لما كانت قوى الإنتاج لاتزال محدودة ، وهى تعتمد أساسا على القوى العضلية للإنسان ، فقد امتدت الملكية لتشمل الإنسان نفسه ، وظهر بالتالى نظام الري . وقد ساعد على انتشار هذا النظام ، كثرة الحروب من ناحية ، وتبرير هذا النظام بمعرفة الفلاسفة ، خاصة الفلاسفة اليونانيين<sup>(٢)</sup> . من ناحية أخرى .

ومن ناحية ثالثة ، تميز التنظيم السياسى بالمركزية الشديدة والتدخل الواسع للدولة فى الحياة الاقتصادية . وقد ساعد على ذلك التدخل ، أن

---

(١) راجع :

C. BETTELHEIM «Planification et croissance accélérée» Paris, 1964, pp. 92-93.

(٢) راجع أرسطو من وجود الرق ويرده على أساس الاختلاف فى المزايا التى تمنحها الطبيعة للأفراد . بل قد ذهب ان هناك أما يتمتع أفرادها بمزايا تجعلهم صالحين ليكونوا أسبادا وحكاما ( كالبونانيين ) ، وهناك أمم لا يصلح أفرادها الا للخضوع لغيرهم ، ومؤلاهم الرقيق .

راجع : د . محمد ليبيب شقير ، المرجع السابق ، ص ٤٢ .

الحضارات القديمة كانت تعتمد على الري في الزراعة وهو ما يحتاج لتنظيم دقيق للري والصرف (١) . ويفسر هذا العامل الأخير عدم نشأة السلطة المركزية القوية في الحضارة اليونانية القديمة ، بالرغم من اعتماد نشاطها الاقتصادي على الزراعة وعلى نظام الرق ، وذلك لاعتماد الزراعة على مياه الأمطار ، وليس على مياه الأنهار الكبيرة ، الأمر الذي أدى الى عدم تجمع السكان في مدن كبيرة ، وانما في مدن صغيرة . اما عن التنظيم الاجتماعي فكان يتميز بالسلطة المطلقة للملك التي كانت ، في الغالب تستند على أسس دينية ، وبظهور طبقة رجال الدين وطبقة المحاربين وكانت تتمتعان بأوضاع خاصة متميزة عن بقية أفراد الشعب . التي تتكون من الفلاحين والرق .

وإذا كانت النظم الاقتصادية السابقة تميزت بسيادة النشاط الزراعي ووجود نظام الرق ، فإنها اختلفت فيما بينها من ناحية مدى اختصار نظام الرق . وبالنسبة للحضارات الشرقية القديمة ، خاصة الحضارة الفرعونية وحضارة ما بين النهرين ، كان دور الرق فيها ثانوى الأهمية ، ويتركز في الخدمات الشخصية . أما الانتاج الزراعي فكان يتولاه في الأصل طبقة الفلاحين الأحرار (قانونا) والخاصين لسلطة الملك . أما بالنسبة للحضارات الغربية فقد كان الانتاج يعتمد على الرق ، ولذا كان دوره في الحياة الاقتصادية كبيرا .

### ٣ - النظام الإقطاعي :

نشأ النظام الإقطاعي في أوروبا على اثر سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية في يد القبائل الجرمانية في القرن الخامس الميلادي . ونشأة النظام الإقطاعي بدأت ما يسميه المؤرخون « العصور الوسطى » (٢) . وقد ترتب على سقوط الإمبراطورية الرومانية ضعف السلطة المركزية وتلاشيها تدريجيا وظهور نوع جديد من الوحدات السياسية شبه المستقلة وهى الإقطاعيات . وقد أكد حكام الإقطاعيات سلطاتهم على الأقاليم التي يحكمونها عن طريق الاستيلاء بكافة الوسائل الممكنة ، من ضغط وأرهاب ، على الأرض من الفلاحين الأحرار الذين كانوا يملكونها عند غزو الجرمان . ولم يحيلوا هؤلاء الفلاحين الى أرقاء بالصورة التي كانت موجودة أثناء الحضارة القديمة ،

(١) راجع : في التنظيم السياسي والقانوني في مصر الفرعونية .

د . محمود السقا : تاريخ القانون المصري : مكتبة القاهرة المدنية ، القاهرة ، ص ٤٢ - ٦٣ .

(٢) يستقر الرأي الآن بين المؤرخين على أن العصور الوسطى بدأت منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي ، وانتهت في فقد صف القرن الخامس عشر الميلادي . وبهذا تكون العصور الوسطى دامت قرابة عشرة قرون .

ولكن طبقوا نظاما آخر هو نظام فن الأرض Le serf . ويقوم هذا النظام على وجود علاقات متبادلة بين السيد والفلاحين . فالأرض من الناحية النظرية تابعة للإمبراطور ، ولكن ملكيتها الحقيقية للأسياذ الإقطاعيين (حكام الإقطاعيات) . وكانت تنقسم أرض كل سيد الى قسمين ، قسم يحتفظ به هو لنفسه ، ويلتزم الفلاحون بزراعته له بدون أجر ، وقسم آخر يوزعه على الفلاحين ويلتزم كل منهم بزراعة حصته والاستفادة منها في نظير أن يقدم للسيد جزءا من المحصول ، ويلتزم بحماية الفلاحين ، وبالقضاء بينهم . ويظل الفلاحون على الأرض ، ينتقلون معها اذا انتقلت ملكيتها من سيد لآخر ، فالفلاحون بهذه الصورة كانوا تابعين للأرض ، أو أرقاء لها يلتزمون نحو مالكيها بالتزامات معينة .

وكان يتميز هذا النظام أيضا بالمركز الخاص للكنيسة الكاثوليكية والتي أصبحت جزءا من النظام تدافع عنه وترتبط مصالحها مع مصالح النظام نفسه . ولئن كان الإمبراطور يمثل السلطة الدنيوية ، فإن الكنيسة كانت تمثل السلطة الدينية أو الروحية ، ومع ذلك كانت الكنيسة هي السلطة العليا ، لأن كل شيء ، بما في ذلك الحكم وما يرتبط به من سلطة دنيوية ، كان يجب أن يكون خاضعا للدين ، والكنيسة هي التي تمثل الدين . وزاد من مركز الكنيسة أنها كانت عمليا تحتكر مهنة التعليم احتكارا كاملا والتي كانت تجد جذوره في الدين واللاهوت والفلسفة اليونانية والقانون الروماني (١) .

### الخصائص الاقتصادية للنظام الإقطاعي :

كانت الزراعة هي كل شيء تقريبا في الاقتصاد الإقطاعي ، ولذا فهو من حيث نوع الانتاج اقتصاد زراعي . وكان الفن الانتاجي هو الفن القديم الذي لم يعرف الا تقدما ضئيلا . أما العلاقة بين السيد مالك الأرض وفن الأرض فكانت قائمة على علاقة التبعية والتي أصبحت جزءا من العرف العام .

وكانت كل إقطاعية وحدة اقتصادية مغلقة ، ولذا سادت قواعد الاقتصاد المغلق والتي تتلخص فيما يلي :

(١) تعتبر الرغبة في الحصول على السلع والخدمات اللازمة للمحافظة على مستوى حياة السيد الإقطاعي وحاشيته ولسد رمق فلاحيه ، هي العامل المسيطر في توجيه الاقتصاد المغلق .

(١) انظر بالتفصيل في التنظيم السياسي والاجتماعي السائد في العصور الوسطى .

E. ROLL «A History of economic thought» op. cit. pp. 40 - 53.

( م ٨ - الاقتصاد )

(ب) تجمع عناصر الانتاج من عمل ( نظرا لخضوع الفلاحين للسيد الاقطاعي ) ورأس مال وموارد طبيعية في يد السيد الاقطاعي .

(ج) توزيع الانتاج على المساهمين فيه لا يتم وفقا لدخل تحدده الائمان في الأسواق ، وإنما يتم بناء على أمر السيد الاقطاعي ، وهو يخضع في ذلك لبعض القواعد العرفية التي نشأت .

( د ) عدم معرفة هذا النظام الأسواق ، اذ ان الجزء الأكبر من حاجات الأفراد الذين يعملون في الاقطاعية تشبع من السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها داخليا . وكانت الحاجات تعرف بالتجربة ، ولا تنفي الا ببطء شديد .

(هـ) الفن الانتاجي كان يتميز ببساطته كما كان الحال في المصور القديمة ، ولم يتقدم الا ببطء شديد نتيجة لاستخدام بعض الأدوات الزراعية الحديدية ( المحراث ) ، والتوسع في استخدام قوى الحيوان في الانتاج ، واستخدم بعض قوى الطبيعة (طواحين الهواء والماء) في الانتاج .

ولكن ظهرَ بعد فترة من حياة النظام الاقطاعي ، وعلى وجه التقريب في غضون القرن التاسع عشر ، نظام المدن المستقلة من نفوذ السادة الاقطاعيين . وقد ساعد على نشأتها الحروب الصليبية وما أستتبها من تشجيع التجارة بين الشرق والغرب . وقد عرفت المدن الإيطالية كالبندقية وفلورنسا وجنوة حركة تجارية وصناعية مزدهرة وزادت ثروتها المتدالة ، واستطاعت أن تكون وحدات سياسية مستقلة عن أمراء الاقطاع . وقد أستتبع تحررها وتحرر سكانها من نظام قن الارض ، وقيام نشاطها الاقتصادي على التجارة وتداول الاموال ، نشأة العديد من المهن والحرف . وقد خضعت هذه الأخيرة الى نظام يسمى **نظام الحرف** ، وهو نظام اقتصادي يتميز في كثير من الأمور من نظام الاقتصاد المفلق .

وأهم خصائص نظام الحرف ما يلي :

( ١ ) تجمع ارباب الحرفة الواحدة ، من صبية وصناع ومعلمين ، في طائفة واحدة مهنية يرأسها شيخ أو رئيس الذي يتم انتخابه . وكانت توجد قواعد لترقى الصبية الى صناع وهؤلاء الى معلمين ، وقواعد أخرى تحدد بدقة طرق صنع المنتجات ، بحيث كان من المستحيل الأخذ باختراع جديد لم توافق عليه الطائفة .

(ب) تجمع عناصر الانتاج من عمل ورأس مال وموارد طبيعية في يد شخص واحد هم ارباب الحرف المستقلين . فالعامل في هذا النظام لم يكن مجرد أجير ، بل كان أقرب الى واحد من أبنائه يعيش معه في منزله ويشاركه



في حياته . وفي بعض الأحيان ، كان الحرفى يقوم فقط بالمصنعية ، على أن تقدم له المادة الخام . وفي أحيان أخرى يساعد الحرفى بعض زملائه من حرفته ونظير أجر ، وهنا يقترب الحرفى من المنظم في النظام الرأسمالى ، مع الفارق أنه كان يقوم بالعمل التنفيذى . وكان الإنتاج لا يتم إلا إذا كان هناك طلب سابق عليه ، فلا ينتج صاحب الحرفة لعملاء مجهولين له بل ينتج لمجموعة من المستهلكين يعرفهم ، وبذا كانت مخاطرة الاقتصادية محدودة .

(ج) تميز الفنى الإنتاج بالبساطة ، لاقتصاره على استخدام الأدوات اليدوية ، مما أدى الى عدم تطوره وبطء التقدم التكنولوجى . وقد ساعد على هذه الظاهرة الأخيرة تدخل الطوائف المهنية لتحديد الكميات المنتجة واساليب الصناعة .

ونشير في النهاية أن النظام الحرفى أخذ يتطور الى نظام المشروع ، إذ أخذ الحرفى يشتغل لحساب الوسيط الذى يقدم له المادة الأولية ، وأدوات العمل . وعندما فقد الحرفى ملكية المواد الأولية والمنتجات التى يصنعها ، أضعاف صفته كمنتج مستقل وأصبح أجيراً يعمل لدى الوسيط الذى أصبح رب عمل ، وتطور بالتالى نظام الحرفة الى نظام المشروع .

وقد ظل هذا النظام سائداً حتى القرن الثامن عشر . وقد عرفته مصر حتى تم الفاءه في يناير سنة ١٨٩٠ بظهور مرسوم قانون ضريبة المهنة (البائنتا) .

### خطة البحث :

٨٩ - بعد هذه الفكرة الموجزة عن تطور النظم الاقتصادية ، ومن خصائص النظم الاقتصادية التى سادت حتى أواخر العصور الوسطى ، سوف ندرس النظم الاقتصادية المعاصرة ، والتى تخصص لها هذا القسم .

#### الباب الأول : الأنظمة الرأسمالية

#### الباب الثانى : النظم الاشتراكية

#### الباب الثالث : النظم الانتقالية

## الباب الأول

### النظم الرأسمالية

#### مقدمة : نشأة النظام الرأسمالي :

٩٠ - لم يستطيع النظام الاقطاعي البقاء ، بل دبت فيه عوامل الانحلال ، والتي هي في نفس الوقت ، عوامل التطور ، مما أدى الى القضاء عليه ونشأة النظام الرأسمالي . وقد استمر هذا التطور فترة طويلة من الوقت استمرت منذ القرن الثاني وحتى القرن الثامن عشر . ولذا لا نستطيع أن نبين تاريخاً محدداً لظهور النظام الرأسمالي بخصائصه الأساسية التي بدأت تتكامل في الدول الأوروبية في منتصف القرن الثامن عشر .

والعوامل التي أدت الى انهيار النظام الاقطاعي ، والتي أخذت تعمل فترة طويلة من الوقت ، يمكن إيجازها في الآتي (١) .

#### ١ - انتشار ظاهرة هروب فن الأراضي من الاقطاعيات نحو المدن التجارية :

كان لازدياد حاجة السادة الاقطاعيين الى المنتجات التي يحصلون عليها لمواجهة زيادة اعبائهم ، الى زيادة استغلالهم لفن الأرض عن طريق فرض قدر أكبر من ذي قبل من المنتجات يلتزمون بتوريدها ، والقيام بقدر أكبر من أعمال السخرة . وبطبيعة الحال لم يستطع فن الأراضي مواجهة هذه الطلبات المرهقة ، ففضل كثير منهم الهجرة وترك الاقطاعيات . ولما كان الإنتاج الزراعي يعتمد ، بصفة أساسية ، على فن الأرض ، فقد ترتب على هروبهم زعزعة النظام الاقطاعي وعدم إمكان استمراره .

وكانت هجرة فن الأرض تتجه نحو المدن التي نشأت بعد مرحلة معينة من تطور النظام الاقطاعي .

(١) انظر في تفصيل ذلك : د. محمد لبيب شقير ، المرجع السابق ، ص ١٠٨ - ١١٨ .

د. زكريا نصر ، المرجع السابق ، ص ١٠٠ - ١١١ .

A. PIETTRE : Pensée économique et theories contemporaines op. cit. pp. 38 - 43.

## ٢ - نشأة المدن التجارية ونجاحها في تقوية استقلالها بعيدا على سلطة امراء الاقطاع :

قلنا انه بعد فترة من حياة النظام الاقطاعي ظهرت المدن المستقلة ، والتي كانت مجالا كبيرا لنشاط طبقة الصناع ، وظهور نظام الحرف . وقد ساعد على نمو هذه المدن ، وبالتالي تقوية مراكزها في مواجهة امراء الاقطاع ، قيامها بالتجارة التي ساعدت على انتشارها الحروب الصليبية ، مما هياته من اتصال الغرب بالشرق ، واكتشاف العالم الجديد ، واكتشاف طرق مواصلات بحرية جديدة .

وقد اثرت هذه المدن ثراعا كبيرا ، وظهرت طبقة التجار الاثرياء . وقد عملت هذه المدن على اخذ حريتها في مواجهة الاقطاعيات ، نظرا لان النظام الاقطاعي بقيوده الثقيلة لا يناسب انتشار التجارة ، وذلك عن طريق شراء حقوق السيد الاقطاعي الذي تدين له بالسيادة ، او شن الحرب عليه . وقد استطاعت هذه المدن الاستقلال شيئا فشيئا عن امراء الاقطاع ، واصبحت تكون وحدات سياسية واقتصادية مستقلة . وكان ذلك سببا في انهيار النظام الاقطاعي .

## ٣ - اتساع نطاق التعامل بالنقود :

نعرف ان الاقتصاد الاقطاعي ، هو بصفة اساسية ، اقتصاد عيني نظرا لان الانتاج يتم بفرض اشباع حاجة القائمين به ، وليس بفرض تبادل في السوق . ولذا فقد كان استخدام النقود في اضييق نطاق .

ولكن نجم عن اكتشاف العالم الجديد تدفق الذهب والفضة على المدن التجارية، وقد استخدمها التجار في دفع قيمة معاملاتهم مع طبقة الحرفيين، وادى التطور ، كما بينا ، الى استخدام الصناع نظير اجور نقدية . ومن ناحية اخرى ، استخدمها امراء الاقطاع في شراء حاجياتهم من المنتجات . وللحصول على النقود التجا الكثير منهم الى بيع حقوقهم العينية على الاقطاعية بما تشملها من قن الارض ، او الى تأجيرها الى الفلاحين « الاحرار » . وهكذا تحطمت رابطة التبعية وما تعرضه من التزامات عينية ، وتحطم معها نظام قن الارض الذي هو عماد النظام الاقطاعي .

## ٤ - تعاون طبقة التجار مع الملوك للقضاء على سلطة امراء الاقطاع، وفي اقامة نظام جديد :

اتفقت مصلحة كل من طبقة التجار والملوك في القضاء على امراء الاقطاع . فمن ناحية ، كانت مصلحة التجار تتمثل في زيادة استقلال

مدنهم ، ومن ناحية أخرى ، كانت مصلحة الملوك تدعيم سلطاتهم المفقودة والتي اغتصبها منهم أمراء الاقطاع . ونتيجة لاتفاق مصلحة الطرفين ، فقد قام التجار بمد الملوك بالمال اللازم لتقوية سلطاتهم ، وبالرجال الكفاء لتصريف شئون الإدارة المركزية ، ولتولى الإدارة المحلية حيث يكون قد قضى على أمراء الاقطاع . وهكذا قضى كل ملك على سلطات أمراء الاقطاع ، وظهرت الدولة بمعناها الحديث لها مصالح مستقلة عن مصالح الدول الأخرى ( إسبانيا ، البرتغال ، فرنسا ، إنجلترا ) . ومما ساعد على ذلك الظهور نمو السكان وإنتاج السلع للبيع والتجارة مع الخارج .

ولما كانت الدول القومية تحتاج لنفقات عامة لتسيير المرافق العامة الحيوية مثل الدفاع والقضاء والتمثيل الخارجى ، فقد نظمت فرض الضرائب لمواجهة هذه النفقات ، وفى سبيل الحصول على حصيله ضريبية مرتفعة شجعت الدولة الأعمال التى تعطى دخولا تشكل أوعية للضرائب ، وهى الأعمال الصناعية والتجارية والمصرفية .

ومن ناحية أخرى ، كانت هناك حاجة التجار والصناع الى رعاية الدولة وتشجيعها ، عن طريق قيامها بمد الطرق الرئيسية ، وإلغاء الرسوم التى كانت تتقاضى عادة للمرور فى بعض الطرق ، وحماية المنتجات الوطنية من المنافسة الأجنبية ، واستيراد المواد الخام اللازمة للأعمال الصناعية ، والتخفيف من غلوة القيود التى يفرضها نظام الحرف .. الخ . وقد قامت الدولة بتهيئة المناخ لنشأة النظام الرأسمالى ، والذي كان فى أول مراحلها رأسمالية تجارية .

### التطور الفكرى ونشأة النظام الرأسمالى :

٩١ - التطور السابق . والذي أدى الى إنبهار النظام الإقطاعى ، نجم عنه ، فى نفس الوقت ، تهيئة المناخ المناسب لنشأة الرأسمالية التجارية ، والتي استمرت فى منتصف القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر .

ولقد صاحب هذا التطور حركة فكرية ساعدت على نشأة النظام الرأسمالى . وتمثل هذه الحركة فى تقويض الدعائم الفكرية التى كان يقوم عليها النظام الإقطاعى . فالفكر الذى كان سائدا فى العصور الوسطى كان فكرا دينيا نظرا لاحتكار الكنيسة الكاثوليكية مهنة التعليم ، ولاتحاد مصالحها مع مصالح طبقة أمراء الاقطاع .

وقد ترتب على هذا العنت الدينى ، والذي لا يتفق مع مصلحة طبقة التجار والملوك ، ظهور عصر النهضة La Renaissance ، ويتمثل فى حركة

فكرية هدفها احياء الفلسفة القديمة، والآداب اليونانية والرومانية ودراستها بعقل متحرر عن المبادئ الدينية . وقد كان من اثر روح النهضة تحرير العقل من سيطرة الكنيسة ، وزعزعة مركزها وسيطرتها ، وتأكيد شخصية الفرد .

ومن أبرز مفكرى هذا العصر السياسى الإيطالى ميكيافلى Machiavelli حيث دعى فى كتابه « الأمير » Le prince الى غلبة الدولة على مصادر السلطة كافة ، بما فيها الكنيسة . وقال أن المستبد العادل يعلو فى أعماله العامة على المثل الأخلاقية ، بشرط أن يستهدف غايات يمكن تبريرها .

ومن المفكرين السياسيين الذين تركوا اثرا كبيرا فى فرنسا جان بودان J. BODIN والذي بين أن للدولة سلطان على المواطنين لأنها فوق القانون . وقد تولى كالفن Calvin تقويض المبدأ الكنسى الذى كان سائدا إبان المصور الوسطى والداعى الى الاعتدال وبعدم المبالغة فى الجرى وراء الثراء ، اذ بين أن النشاط الاقتصادى ليس ذمىما فى ذاته ، وأن تحقيق الأرباح والثروة دليل على رضى الرب عن المرء .

وكان من الضرورى أن يصاحب التطور الفكرى السابق تطور مماثل فى نطاق الفكر الاقتصادى لكى يتلاءم معه ، وكانت الحاجة الى مدرسة جديدة من المفكرين الاقتصاديين توفى بين مصلحة الدولة الناشئة بما تحتاج اليه من قوة ، ومصلحة الطبقة الجديدة وهى طبقة التجار ، ولم تكن تلك المدرسة سوى مدرسة التجاريين .

ولكن اذا كانت بداية النظام الرأسمالى اتخذ شكل الرأسمالية التجارية ، فانه عرف تطورا لياخذ شكل الرأسمالية الصناعية والتي كانت تتميز بتطبيق الحرية الاقتصادية وبعدم تدخل الدولة ، وعرف تطورا آخر فى بداية الثلاثينيات من هذا القرن تطورا انصب على التدخل المتزايد للدولة فى الحياة الاقتصادية .

### خطة البحث :

٩٢ - تنقسم دراستنا للنظم الرأسمالية الى فصلين : الأول ، نتناول فيه المذاهب الاقتصادية الرأسمالية ، والتي يفضلها نشأ علم الاقتصاد وتطور وتأكدت صفة العلم . والثانى ، نتناول فيه الخصائص الرئيسية للنظم الرأسمالية المعاصرة .

## الفصل الاول

### المذاهب الاقتصادية الرأسمالية

٩٣ - عرف تاريخ الفكر الاقتصادي عدة مذاهب اقتصادية كان لها الفضل في ارساء الاسس الاقتصادية للنظم الرأسمالية عند نشأتها ، واثناء تطورها . ولكن فضلها الأكبر يرجع الى مساهمتها في نشأة علم الاقتصاد باعتباره علما متميزا عن العلوم الأخرى لاكتسابه طرق بحث وطرق تحليل خاصة به . وقد عرف تاريخ الفكر الاقتصادي العديد من المذاهب الاقتصادية ، الا أننا سوف نتناول ، ولكن في ايجاز ، أهم هذه المدارس الفكرية : مذهب التجاريين مذهب الطبيعيين ، المدرسة الكلاسيكية ، المدرسة الكينزية .

### المبحث الاول

#### MARCANTILISM (١) مذهب التجاريين

٩٤ - نجم عن التغيرات التي حدثت وأدت الى انهيار النظام الإقطاعي، السابق معرفتها، وخاصة ظهور الدول الحديثة والوحدة القومية وانتشار استخدام النقود (الذهب والفضة) في التعامل ، ظهور مذهب التجاريين في القرنين الخامس عشر والسادس عشر . وكان لهذا المذهب السيادة حتى اوائل القرن الثامن عشر .

وينكر الكثيرون على هذه المدرسة صفة المذهب الاقتصادي للاختلاف الكبير بين كتابة على كثير من الموضوعات ، ولعدم اتساع تحليلهم الاقتصادي ليشمل غالبية المشكلات الاقتصادية . ومع ذلك فان ذلك لا يقلل من أهمية الآراء التي نادوا بها وطبقت بالفعل في بعض المسائل الاقتصادية وأهمها نظريتهم للثروة ، وكيفية توزيعها بين البلاد المختلفة وأسباب ارتفاع أسعار السلع . هذا فضلا عن أننا نجد في الوقت الحاضر . خاصة في البلاد النامية، أحياء لبعض آراء التجاريين (٢) .

---

(١) راجع :

E. ROLL : «A History of economic thoughts» op. cit., ch. II.

A. PIETRE, op. cit., pp. 43 - 53.

(٢) يتمثل هذا الأحياء في الإجراءات الكثيرة التي تتخذ لتحقيق فائض في البوان التجاري،

حتى استخدامه في تمويل التنمية الاقتصادية .

### نظرة التجاريين للثروة :

٩٥ - كان من الطبيعي ان يعتبر اساس الثروة الذهب والفضة ، على اثر تدفقها من بلاد العالم الجديد واستخدامها في التداول . فمقياس ثروة الفرد يجب أن تقاس بما يحوزه من ذهب وفضة لانه عن طريقهما يستطيع شراء ما يريده من المنتجات . وما يصدق على الفرد ، يصدق على الدولة أيضا . ولكي تكون الدولة قوية يجب أن تعمل وأن توجه النشاط الاقتصادي للحصول على أكبر كمية من المعادن النفيسة .

ولما كانت التجارة الخارجية هي الوسيلة لانتقال المعادن النفيسة بين الدول ، لهذا أهتم أصحاب هذا المذهب بالتجارة الخارجية ، وبضرورة تدخل الدولة للعمل على تحقيق ميزان تجارى فائض . ويتم ذلك ، بالعمل على تشجيع الصادرات ، والاقبال من الموارد . واذا ما تحقق فائض في الميزان التجارى سوف تضطر الدول الأخرى لدفع قيمته بالمعادن النفيسة ( وهى العملات المتداولة في ذلك الوقت ) . واذا حدث العكس ، أى ان زادت الواردات عن الصادرات ، وحقق الميزان التجارى عجزا ، فان الدولة سوف تضطر الى دفع قيمة هذا العجز بالمعادن النفيسة .

وقد كان يرى التجاريون للثروة الكلية في العالم ، وهى تتكون من ذهب وفضة ، على انها ثابتة الحجم . ويترتب على ذلك ، أن ما تكسبه أية دولة من الدول من المعادن النفيسة يكون على حساب الدول الأخرى . ومن هنا فقد شجعت هذه النظرة الى زيادة حدة المنافسة ( المشروعة وغير المشروعة ) بين الدول لاكتساب المزيد من المعادن النفيسة . ومن هنا كانت نظريتهم ذات طابع وطنى واعتدائى ، لأن كل دولة يجب أن تنظر لمصلحتها هي ، ولأنها تحقق هذه المصلحة على حساب مصالح الدول الأخرى .

### نظرة التجاريين في ارتفاع الأسعار :

٩٦ - ترتب على تدفق الذهب والفضة بكثرة على الدول الأوروبية ، ظاهرة ارتفاع الأسعار ، وقد بحثوا في أسباب هذه الظاهرة ، وبتأين تفسيراتهم في ذلك . لكن الفرنسي جان بودان (١) J. BODIN بين في سنة ١٥٦٨ ان هذه الظاهرة ترجع لزيادة كمية النقود التى دخلت البلاد الأوروبية . وبالتالي ربط هذا الفكر بين كمية النقود وارتفاع الأسعار ، وقد كان لهذا الربط تأثيره القوي في وضع أسس النظرية الكمية في النقود ، والتي لعبت دورا هاما في الفكر الاقتصادي اللاحق ، وظلت مأخوذا بها حتى منتصف القرن العشرين .

### السياسة الاقتصادية في ظل مذهب التجارين

٩٧ - من العرض السابق يتضح أن مذهب التجارين يتصف بأنه مذهب نقدي لأنه يقوم على أساس أن الذهب والفضة هما عماد الثروة ، وأنه مذهب تدخلي لأنه يرى وجوب تدخل الدولة لتحقيق المصلحة الجماعية والمتحصلة في كسب أكبر قدر من الذهب والفضة عن طريق التجارة الخارجية .

وقد انعكست آراء التجارين بشكل خاص على السياسات الاقتصادية للدول الأوروبية ، والتي كانت غايتها كسب الذهب والفضة . وقد اختلفت السياسات الاقتصادية التي طبقتها ، تبعاً لاختلاف ظروفها وقدراتها في الحصول على المعادن النفيسة فطبقت إسبانيا السياسة المعدنية ، وفرنسا السياسة الصناعية ، وانجلترا السياسة التجارية .

#### السياسة المعدنية :

نظراً لامتلاك إسبانيا لمناجم الذهب والفضة في مستعمراتها في بلاد أمريكا اللاتينية فقد طبقت سياسة اقتصادية للحصول على الذهب والفضة سميت بالسياسات المعدنية . وتتلخص هذه السياسة في الآتي :

- (أ) قيام الدولة باستغلال مناجم الفضة والذهب ، وللحصول على ناتجها . وللاحتفاظ بهذه المعادن النفيسة حرمت الدولة تصديره إلا في أحوال استثنائية وهي دفع ديون الملك ونفقات بعثات الملك الدينية .
- (ب) الزام السفن التي تنقل البضائع من إسبانيا إلى الدول الأخرى برد قيمة المنتجات التي تنقلها بالذهب والفضة .
- (ج) التزام التجار الذين يبيعون سلماً داخل إسبانيا بعدم تحويل أثمانها للخارج ، بل انفاقها في شراء منتجات إسبانية .

#### السياسة الصناعية :

أما فرنسا فقد طبقت آراء التجارين للحصول على الذهب والفضة عن طريق تشجيع الصناعة ، بقصد تصدير منتجاتها إلى الخارج والحصول بالتالي على قيمتها بالذهب والفضة . ويرجع تفضيل تشجيع الصناعة على الزراعة ، أن المنتجات الصناعية غالباً ما تكون مرتفعة القيمة عن المنتجات الزراعية ، فضلاً عن أنها أقل حجماً أو وزناً من المنتجات الزراعية ويؤدي ذلك إلى انخفاض نفقات ، وأخيراً لا يخضع الإنتاج الصناعي للتقلبات التي يخضع لها الإنتاج الزراعي بسبب التقلبات الجوية ، وبالتالي يمكن التحكم في حجم الإنتاج الصناعي .



وكان من نتيجة هذه النظرة أن اتخذت السياسة الاقتصادية الخطوات التي تحقق تنفيذها ، وتنسب هذه الدراسة الى الوزير الفرنسي كولبير COLBERT وتتلخص السمات الغالية على هذه السياسة الصناعية فيما يلي (١) :

- ( أ ) اقامة الدولة بعض المشروعات الصناعية بفرض تحسين الانتاج .
- ( ب ) اتخاذ الاجراءات الحماية للحد من الواردات التي تنافس المنتجات الوطنية .
- ( ج ) العمل على خفض تكلفة انتاج الصناعات الوطنية من طريق توفير المادة الخام والعمالة ، وضمان عدم ارتفاع اسعارها .
- ( د ) خلق الشركات التجارية الكبيرة التي تتولى تصريف المنتجات الوطنية في الخارج .

#### السياسة التجارية :

اما الدول التي تعيش على التجارة مثل إنجلترا وهولندا ، فقد طبقت نظرة التجاريين الى الثروة في شكل سياسة تجارية تهدف للحصول على المعادن النفيسة عن طريق التجارة وأعمال النقل بصفة خاصة . وأصدرت قانون كرومويل في سنة ١٥٦١ الذي يوجب عدم نقل البضائع المتبادلة بين إنجلترا ومستعمراتها الا على مراكب انجليزية ، وأن يكون ثلاثة ارباع المستخدمين على هذه المراكب من الانجليز . كما اوجب عدم نقل البضائع الواردة الى إنجلترا من الدول الأخرى . الا على مراكب انجليزية او على مراكب الدول المنتجة لهذه الواردات (٢) .

#### المهد الاستعماري ( قانون المستعمرات )

ولما كانت غالبية الدول الأوروبية تمتلك مستعمرات ، فقد نظرت هذه الدول الى مستعمراتها وسيلة لكسب الفضة والذهب . وفي ذلك تحددت العلاقة بين الدول ومستعمراتها في بعض القواعد التي عرفت باسم المهد الاستعماري أو قانون المستعمرات وهو يقوم على المبادئ التالية :

A. PIETTRE, op. cit., pp. 49 - 5 .

(٥) انظر :

E. ROLL, op. cit., pp. 182 - 137 . وقد ساهم توماسمان .

خاصة كتابه «England's treasury by foreign trade» الذي صدر في سنة

E. ROLL, op. cit., pp. 76 - 85 .

١٦٣٠ في اتباع هذه السياسة التجارية .

- (١) جميع السلع التي تدخل المستعمرات يجب أن تكون من انتاج الدولة المستعمرة وعلى مراكزها .  
(ب) جميع الحاصلات التي تخرج من المستعمرات يجب أن تكون وجهتها للدولة المستعمرة وعلى مراكزها .  
(ج) يحرم القيام بعمليات صناعية في المستعمرات .  
(د) لا يجوز للدولة المستعمرة أن تشتري منتجات تنتج في مستعمراتها من جهة أخرى .

### تقدير مذهب التجاريين

٩٨ - يرجع الفضل للتجارين في تخلص الأفكار الاقتصادية من الطابع الديني الذي كان سائدا من قبل . كذلك خدم هذا المذهب الامم الرأسمالية المعاصرة اذ دعى الى تقوية الدولة القومية بقصد تجميع الثروة التي كانت تتمثل في الذهب والفضة ، ومن طريق ذلك الى تشجيع التجارة والصناعة .

ولكن يوجه الى هذا المذهب عدة انتقادات تلخص في الآتي (١) :

١ - لقد أخطأ هذا المذهب في معنى الثروة . فالثروة ليست الذهب والفضة ، وانما هي المقدرة الانتاجية للبلد وما يستطيع أن ينتجه من سلع وخدمات .

٢ - كذلك فان نظرتهم الى مبدأ الميزان التجاري الفاضل يكفل استمرار تدفق الذهب والفضة لا يمكن أن يتحقق بصفة مستمرة . اذ ينجم عن تدفق الذهب والفضة زيادة كمية النقود ، فارتفاع للاسعار في الداخل عن مثيلتها في الخارج ، وهو الامر الذي يمكن أن يترتب عليه نقص في الصادرات وزيادة في الواردات ، وبالتالي حدوث عجز في الميزان التجاري.

٣ - أدت السياسات التي طبقت بها اراء التجاريين الى نتائج سيئة . فمن ناحية ، أدت الى زيادة التنافس ذات الطابع العدائي بين الدول ، دون حدوث تعاون دولي يمكن أن تفوق اثاره الايجابية على كافة الدول الاثار التي تنجم عن اتباع سياسة قومية ضيقة . ومن ناحية ثانية ، أدت هذه السياسات في بعض الدول ، كفرنسا التي اتبعت السياسة الصناعية ، الى الإبقاء على اثمان المنتجات الزراعية منخفضا مما استتبع انخفاض دخول المزارعين . واخيرا ، أدت هذه السياسات الى الاضرار بمصالح

(١) انظر : د. محمد لبب شقر ، المرجع السابق ، ص ١٢٨ - ١٢٢ .

المستعمرات ، ويلاحظ ان هذه السياسات التى حددت العلاقة بين البلد المستعمر ومستعمراتها استمرت فيما بعد ونجم عنها التخلف الاقتصادى لأكثر من ثلثى العالم .

## المبحث الثانى

### مذهب الطبيعيين (١) PHISIOCRATES

٩٩ - ظهرت مدرسة الطبيعيين فى منتصف القرن الثامن عشر . ويرجع لهذه المدرسة الفضل فى ابداء بعض الآراء المتسقة التى كانت لها أكبر الأثر فى ظهور بعض الأفكار الرئيسية التى يقوم عليها النظام الرأسمالى ، ولذا فهى توصف بالمذهب . ويرجع الفضل الى كتابات كيناي QUESNAY طبيب لويس الخامس عشر ، والماركيز دى ميرابو وميرسى دى لاريفيير وغيرهم فى نشأة هذا المذهب .

ولقد ساعد على ظهور مذهب الطبيعيين انتشار فكرة القانون الطبيعى والتى كانت توجد أصولها لدى أرسطو ، وانتقلت الى القانون الرومانى ثم الى الكنسين . ولقد كان لهذه الفكرة أثرها على الطبيعيين فى تفسيرهم للظواهر الاقتصادية . ومن ناحية أخرى ، أدت السياسة الصناعية فى فرنسا ، والتى كانت تطبيقاً لآراء التجاريين الى انخفاض دخول المزارعين ، وبالتالي الى سوء أحوالهم ، مما كان له أثر على آراء الطبيعيين .

### الأفكار الرئيسية للمذهب الطبيعى

١٠ - يقوم المذهب الطبيعى على فكرتين رئيسيتين ، الأولى تتعلق بالنظام الطبيعى ، والثانية تتعلق بالنتائج الصافى . ويستتبع هاتين الفكرتين سياسة اقتصادية متميزة .

#### أولاً : فكرة النظام الطبيعى :

يرى الطبيعيون أن الظواهر الاقتصادية تخضع ، كما تخضع الظواهر الطبيعية والبيولوجية ، لقوانين طبيعية لا دخل لارادة الإنسان فى وجودها . وهى تحكم كافة مظاهر الحياة الاقتصادية ، وتقوم فى انطباقها وتنظيمها للحياة الاقتصادية على مبدئين :

**الأول : مبدأ المنفعة الشخصية :** فكل شخص يهتدى في تصرفاته الاقتصادية بما يحقق منفعته الشخصية ، فهم الحافز الذي يستحث الأفراد على النشاط الاقتصادي .

**الثاني : مبدأ المنافسة :** فالشخص حينما يهتدى بتحقيق منفعته الشخصية يدخل في تنافس مع بقية الأفراد في المجتمع ، فيحد ذلك من انطلاق الفرد في تحقيق منافعه .

وتتميز القوانين الطبيعية بأنها : ( أ ) مطلقة لا استثناء عليها ، وكل محاولة من الفرد لعدم اتباعها تعود عليه بالضرر ، ومن ثم فهو مضطر للعودة إليها . (ب) عالمية تنطبق في كل بلد بصرف النظر عن ظروفه . (ج) أزلية لا تتغير ولا تبدل . ( د ) والهيبة ، لأن الله هو الذي فرضها .

### ثانيا : فكرة الناتج الصافي :

يرى الطبيعيون أن ثروة الأمم إنما تكون بما تقوم به من انتاج . والانتاج في نظر الطبيعيين يتمثل في كل عمل يخلق ناتجا صافيا جديدا ، وفي أن يضيف مقدارا من المواد أكثر من تلك التي استخدمت في عملية الانتاج .

ونتيجة للفكرة السابقة ، رأى الطبيعيون أن الزراعة وحدها هي النشاط الاقتصادي الذي يعتبر منتجا ، وأن العمل الزراعي وحده هو العمل المنتج . أما الصناعة والتجارة فهما تقتصران على تطوير وتحويل أو نقل المواد التي كانت موجودة من قبل . ومن ثم لا يخلقان ناتجا صافيا ، وأن كانا نافعان . وترتب على النظرة السابقة للناتج الصافي ، نظرة متعلقة بالدورة الاقتصادية للناتج الصافي . وقد بين كيناي في جدولته الاقتصادية *Le tableau économique* أن الناتج الصافي يتبع دوره اقتصادية تماما كالدورة المموية في جسم الإنسان .

ولبيان هذه الدورة افترض كيناي أن قيمة الناتج الزراعي يقدر في بداية الأمر به مليارات من الفرنكات يحصل عليهم طبقة المزارعين ، الذين يحتفظون منها مبلغا ، وليكن ٢ مليارا من الفرنكات ، لمواجهة استهلاكهم ومستلزمات الانتاج الزراعي ، والباقي ٣ مليارات من الفرنكات تمثل فيه الناتج الصافي . المليارات الثلاثة التي تمثل قيمة الانتاج الصافي سوف تتخذ دورة اقتصادية نظرا لحاجة طبقة ملاك الأراضي الزراعية وطبقة التجار للمنتجات الزراعية من ناحية ، ولحاجة طبقة الملاك وطبقة الزراعة لخدمات

التجار والصناع من ناحية أخرى ، ولذا فإن الدخل ( الناتج الصافي ) يؤول في النهاية الى طبقة الزراع (١) .

وقد نجم عن النظرة السابقة لدورة الناتج الصافي ، ان نادى الطبيعيون بفرض ضريبة واحدة على الناتج الصافي تحت يد طبقة الزراع . وحجتهم في ذلك ان فرض ضرائب متعددة على كل من دخل طبقة الملاك والتجار والصناع ، فانهم سوف ينقلون عبثها ، برفع اثمان استخدام الاراضى الزراعية واثمان ادوات ومستلزمات النتاج ، ويتحملها في النهاية طبقة الزراع .

### ثالثا : السياسة الاقتصادية :

نادى الطبيعيون بترك النشاط الاقتصادى حرا دون تدخل من جانب الدولة . وقد لحضت سياستهم عبارة اضى عليها الزمن شهرة ، وهى عبارة ، دعه يمر دعه يسير Laissez faire, Laissez passer ، أى دع الافراد يعملون بحرية ، ودع السلع تنتقل بين البلاد ، دون أى تدخل من جانب الدولة . وقد اصبحت العبارة السابقة رمزا للسياسة الاقتصادية لان هذه الاخيرة هى التى تكفل ، وحدها ، تطبيق القوانين الطبيعية .

### تقدير مذهب الطبيعيين

١٠١ - يرجع الفضل للطبيعيين بجعل علم الاقتصاد مستقلا غير تابع لغيره من العلوم مثل الدين والفلسفة . وهم الذين أسسوا المذهب الفردي أساس مذهب الحرية الاقتصادية . وأخيرا كانوا الأوائل في اعطاء فكرة عن دورة الناتج القومى ، وبالتالي في نشأة المحاسبة القومية ( حسابات الدخل القومى ) .

(١) تتم دورة التاريخ الصافي كما يلى :

١ - يخص طبقة الملاك جزءا من التاريخ الصافي نظير ملكيتهم للأرض وليكن ، مليارا . هؤلاء يقومون بالفاق جوء منه ( مليارا واحدا ) لشراء المنتجات الزراعية وتذهب الى طبقة الزراع ، والجزء الآخر ( مليارا واحدا ) ينفق للحصول على منتجات وخدمات التجار والصناع . والباقي من الناتج الصافي لدى الزراع (مليارا) سوف ينفق على ادوات ومستلزمات الانتاج من التجار والصناع .

٢ - مة تلتقا . طبقة التجار والصناع من طبقة الملاك (مليارا) ومن طبقة الزراع (مليارا) ينفق للحصول على المنتجات الزراعية ، وبدا يعود طبقة مليارين من الفرتكات ، بالإضافة الى ما سبق أن تلقوه من طبقة الملاك ( مليارا ) . وبالتالي يعود كل الناتج الصافي الى يد طبقة الزراع .

ولكن يؤخذ على مذهب الطبيعيين عدة مآخذ ، أهمها الآتى :

(أ) ينتقد المذهب في فكرته عن النتائج الصافى . فالإنتاج لا يتمثل فقط في خلق ناتج مادى جديد ، وإنما يشمل أيضا كل عمل من شأنه أن يشبع حاجة انسانية ، أو يساعد على هذا الاشباع . ويترتب على ذلك النقد ، عدم صحة نظريتهم في الضريبة الواحدة التى تفرض على دخول المزارعين ، باعتبارها ممثلة للنتائج الصافى للجماعة .

(ب) ينتقد المذهب في فكرته عن النظام الطبيعى ، والقوانين الطبيعية التى تحكم الظواهر الاقتصادية . فهذه الأخيرة لا تخضع لقوانين طبيعية ثابتة ، ومطلقة وعامة كما تخيلها الطبيعيون . فالظواهر الاقتصادية تتغير وتطور ، وتتغير وتتطور تبعا لها القوانين .

### المبحث الثالث

#### المذهب التقليدى ( الكلاسيكى )

١٠٣ - يرجع ظهور المذهب التقليدى ، الذى يعتبر أهم مذهب اقتصادى ترك تأثيره في الحياة الاقتصادية حتى الآن ، الى التطور الذى عرفته الحياة الاقتصادية في بلاد أوروبا الغربية ، وبالذات في إنجلترا ، وإلى التطور الفكرى الذى صاحب هذا التطور .

فمن ناحية تطور الحياة الاقتصادية ، عرفنا أن الاقتصاد الأوروبى الذى تطور من اقتصاد اقطاعى ، الى اقتصاد رأسمالى تجارى ، عرف في منتصف القرن الثامن عشر تطور آخر ، اذ عرف هذا الاقتصاد مرحلة الرأسمالية الصناعية . وكان السبب في هذا التطور مجموعة الاختراعات ، التى أحدثت ما يسمى بالثورة الصناعية ، والتى أدت الى تغيير في الفن الإنتاجى بإحلال الآلات محل أدوات العمل . وقد ترتب على هذه الاختراعات زيادة القوة الإنتاجية للمصانع وزيادة كبيرة في كافة فروع الإنتاج . كذلك ترتب على تطبيقها انتشارها في فروع جديدة ، اذ كان لابد لاستعمال الآلات في صناعة النسيج مثلا ، من إنتاج آلات أخرى لإنتاج هذه الآلات نفسها ، وآلات ثالثة لاستخراج الحديد والفحم .. الخ .

وقد ترتب على انتشار الآلات بهذا الشكل عدة نتائج هامة : الأولى : أن هذه المصانع الجديدة أصبحت مركز مغريا للاستثمارات ، فجذبت الكثير من رؤوس الأموال إليها ، ومن هنا سميت هذه المرحلة في التاريخ الاقتصادى ، والتى مازالت قائمة حتى الآن ، باسم مرحلة الرأسمالية الصناعية ، نظرا

لضخامة رؤوس الاموال التي أصبحت توظف في الصناعة . **الثانية :** ان الجهاز الانتاجى اصبح ذا طاقة انتاجية ضخمة ، **والثالثة :** ان طبيعة النظام عرفت تغيرا ، فبعد ان كان محور النشاط الاقتصادى التجارة ، وان الصناعة كانت قائمة لخدمة التجارة ، أصبحت الصناعة هى اساس النشاط الاقتصادى وان التجارة تقوم بخدمة الصناعة عن طريق ايجاد اسواق لتصريف منتجات هذه الأخيرة . **والرابعة :** فاكد الانفصال التام بين طبقة اصحاب رؤوس الاموال والمشروعات وطبقة العمال الذين يعيشون على بيع مجهودهم كسلعة من السلع . وقد نجم عن استخدام الآلات كقوة محركة ظهور نوع من البطالة نتيجة لاحتلال الآلات محل العمل . وظهر نوع جديد من البطالة نتيجة لعدم تصريف جزء من الانتاج الضخم الذى ترتب على ظهور الطاقة الانتاجية الضخمة . ومن ثم أصبحت طبقة العمال تعاني من خطر البطالة .

ولقد صاحب التطور في النشاط الاقتصادى تطور في النواحي الفكرية المختلفة ، والذي كان يتميز في ناحيتين كان لهما اكبر الاثر على تطور الفكر الاقتصادى ، وظهر المذهب الكلاسيكى : **الناحية الاولى** وتعلق بفلسفة العلوم ، اذ انتشرت فكرة القانون العلمى . فمئذ نيوين اخذ المفكرون في أوروبا يؤمنون بخضوع الظواهر الطبيعية الى قوانين علمية عامة ، وان من مهمة العلم كشف وتحديد هذه القوانين ، والسبيل الى ذلك هو العقل : وقد امتد هذا النوع من التفكير من مجال الظواهر الطبيعية الى مجال الظواهر الاجتماعية ، ومنها الظواهر الاقتصادية . وفي ضوء ذلك ، حاولت المدرسة التقليدية بحث المشكلات الاقتصادية على انها خاضعة لقوانين علمية عامة ، وان مهمة العلم كشف وتحديد هذه القوانين ، والسبيل الى ذلك هو العقل . وقد امتد هذا النوع من التفكير من مجال الظواهر الطبيعية الى مجال الظواهر الاجتماعية ، ومنها الظواهر الاقتصادية . وفي ضوء ذلك ، حاولت المدرسة التقليدية بحث المشكلات الاقتصادية على انها خاضعة لقوانين علمية محددة ، يجب كشفها وتحديدوها على ضوء الفكر ليتكون من مجموعها «علم» الاقتصاد . **والناحية الثانية** وتعلق بالتاكيد على أهمية الفرد وجعله الوحدة الأساسية التى تربط بها كل القيم والاحكام . ونشير في هذا الخصوص الى أهمية كتابات ديكارت والتى اتجهت الى تأكيد « النزعة الفردية » للتفكير الفلسفى ، والتى جعلت اساس المعرفة عند كل فرد هو ذاته وحدها ووجوده الخاص . وقد لخصت هذه النزعة مبادئه المشهورة « أنا أفكر ، فانا اذن موجود » . وقد أكدت أهمية الفرد في الناحية السياسية كتابات لوك وروسو ، والتى هاجمت فكرة الحق المطلق للملوك ، والتى بينت ان اساس الدولة ، وبالتالي السلطة . فاساس السلطة هو ( م ٩ - الاقتصاد )

اتفاق أو عقد اجتماعي بين الأفراد الذين تنازلوا عن بعض حريتهم لتقسيم الدولة وليكون لها سلطة عليهم . فأساس السلطة السياسية إذن هو الفرد ، وجميع الأفراد متساوون من هذه الناحية . كذلك أكدت كتابات مدرسة النفعية في إنجلترا وعلى رأسهم بنتام أهمية الفرد إذ بين أن كل فرد هو أحسن من يقدر مصالح نفسه ، وأنه يسعى في سلوكه لتحقيق أكبر قدر من اللذة ولتفادي الألم أو لتحمل أقل قدر منه ، وأن أكبر سعادة جماعية ممكنة هي التي تنتج من سعي كل فرد لتحقيق سعادة نفسه ، لأن السعادة الجماعية ليست سوى مجموع هذه السعادات الفردية (١) .

### الأفكار الرئيسية للمذهب التقليدي

١٠٣ - كان من الطبيعي أن يصاحب التطور الاقتصادي والتطور الفكري ، السابق بيانهما ، تطورا في مجال الفكر الاقتصادي ، وقد عبر المذهب التقليدي عن التطور السابق ، والذي ظهر أولا في إنجلترا ، التي كانت أول بلد أوربي يعرف الثورة الصناعية ، وامتدت بعد ذلك ، ولكن ببطء ، إلى كافة البلدان الأوربية ، خاصة فرنسا وألمانيا .

ويرجع الفضل إلى آدم سميث A. SMITH ودافيد ريكاردو وجون ستوارت ميل J. S. MILL ، ومالتس MALTHUS رساهم الكتاب الإنجليز في وضع أسس هذه النظرية . كما يرجع الفضل أيضا إلى الفرنسي جان باتست ساي J. B. SAY في اغناء هذه النظرية .

وسوف نعرض ، بإيجاز ، إلى أهم الآراء التي نادى بها هؤلاء الكتاب ، والتي تشكل الأفكار الرئيسية للنظرية التقليدية .

أولا : آدم سميث A. SMITH ( ١٧٢٣ - ١٧٩٠ ) ( ٢ ) .

١٠٤ - تأثر آدم سميث في الكثير من آرائه أفكار مدرسة الطبيعيين ، وبالرغم من ذلك فإن الكثيرين يعتبرونه منشئ علم الاقتصاد .

(١) انظر بالتفصيل : د. محمد شقير ، المرجع السابق ، ص ١٦٦ - ١٧٠ .

(٢) لد آدم سميث لأحد المؤلفين في بلدة على مقربة من أدنبرة في سنة ١٧٢٣ . وبعد أن تلقى علومه في جامعتي جلاسجو وأكسفورد ، التحق بالتدريس في جامعة جلاسجو ليحاضر في الأدب الإنجليزي . وقد بدأ يكتب مؤلفه الشهير ثروة الأمم في سنة ١٧٦٤ ، أبان وجوده في فرنسا في مدينة تولوز . وقد نشر هذا الكتاب في سنة ١٧٦٤ . وقد اخطأ أثناء إقامته في فرنسا بانحصار المذهب الطبيعي وعلى رأسهم كيناي وترجو .

انظر : جورج سول : المذاهب الاقتصادية الكبرى : المرجع السابق ، ص ٦٣ .



ويحتل آراء سميت أهمية خاصة في نطاق نظرية الإنتاج ، والفلسفة الاقتصادية العامة للنظام الاقتصادي ، والسياسة الاقتصادية الواجبة الاتباع . ونشير الى أن غيره من الكتاب الكلاسيك تناول النقاط الثلاث السابقة ، ولكن يرجع الفضل لآدم سميت في صياغة أفكار النظرية الكلاسيكية فيما يتعلق بهذه النقاط (١) .

**نظرية الإنتاج :** عرفت نظرية الإنتاج تطورا هاما على يد المذهب التقليدي فالإنتاج يتمثل في خلق المنافع أو زيادتها ، ويختلف بذلك مفهوم الإنتاج عما كان سائدا لدى التجاريين والطبيعيين . وعناصر الإنتاج هي العمل ورأس المال والطبيعة ، ولكن العمل هو العنصر الرئيسي الذي يحتل المكان الأساسي بين تلك العناصر . وقد اهتموا بناحيتين من النواحي الفنية للإنتاج ، وهما ظاهرة تقسيم العمل ، وقانون الفلة المتناقصة .

ويرجع الفضل لسميت في بيان أهمية تقسيم العمل ، ومازال مثاله عن مصنع الدبابيس يتردد الى يومنا هذا لبيان فوائد تقسيم العمل . فمصنع الدبابيس الذي يعمل به عشرة عمال لا ينتج أكثر من مائتي دبوس في اليوم أى بمعدل عشرين دبوسا للعمال الواحد اذا قام كل منهم بالعملية الإنتاجية كاملة . أما اذا اتبع طريقة تقسيم العمل ، بأن يقوم كل عامل بعملية جزئية معينة ، فان المصنع ينتج ٨٠٠٠ دبوسا في اليوم ، فيكون متوسط ما ينتجه كل عامل ٨٠٠ دبوسا . اما فكرة قانون الفلة المتناقصة فيرجع الفضل لريكاردو في القول بها

### الفلسفة الاقتصادية للنظام الاقتصادي :

يبني الكلاسيك كل تحليلهم الاقتصادي على فلسفة عامة تقوم ، من ناحية ، على أن الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي . ومن ناحية أخرى ، يسمى كل فرد لتحقيق مصالحه الخاصة والتي تتمثل في أن يحصل على أكبر نفع ممكن .

وأنه لا تعارض بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة لان المصلحة العامة ليست سوى مجموع المصالح الخاصة ، ولأن تفرقات الائتمان في السوق ( جهاز الزمن ) تجعل كل فرد لا ينتج ولا يقوم بأى نوع من النشاط الاقتصادي الا اذا كان ذلك موافقا لرغبات الجماعة .

---

(١) راجع :

ويرجع الفضل لسميث ، وهو بلاشك كان متأثرا بالمناح الفكرى والفلسفى والسباسب والاخلاقى السائد ، فى اهتمام ببيان أن كل فرد يسعى الى تحقيق مصلحةه الشخصية ، مبينا أن هذا الاتجاه يحقق فى نفس الوقت مصلحة الجماعة بحيث يمكن القول وفقا لمبارته المشهورة ، « هناك بدا خفية توجه المصالح الخاصة فى تضاربها وتفاعلها الوجهة التى تحقق المصلحة العامة » .

### السياسة الاقتصادية الواجبة الاتباع :

ونتيجة للفلسفة الاقتصادية السابقة التى آمن بها الكتاب الكلاسيك ، كان من الطبيعى المناداة بسياسة الحرية الاقتصادية على النطاق الوطنى والنطاق الدولى .

ويرجع الفضل لسميث فى بيان أهمية اتباع سياسة الحرية الاقتصادية لانها وحدها الكفيلة بتحقيق مصلحة الجماعة . ولكنه على العكس من الطبيعيين لما ينادى بمبدأ الحرية المطلقة ، بل أشار الى الوظائف التى تقوم بها الدولة ، وهى تتعلق بوظائف الأمن الداخلى والدفاع ضد الاخطار الخارجية ، وكذلك القيام بكافة الاعمال التى لا يقوى او لا يرغب الافراد فى القيام بها نظرا لضخامة ما تتطلبه من استثمارات ، ، او لقلة أرباحها .

ثانيا : مالتس R. MALTHUS ( ١٧٦٦ - ١٨٣٦ )

١٠٥ - تلى آدم سميث من الناحية الزمنية مالتس ، وهو يعد من الاقتصاديين الكلاسيكيين المتشائمين ، على عكس آدم سميث ، لاعتقاده

(٣) ولد توماس روبرت مالتس عام ١٧٦٦ ، وقد قضى العهد الاول من حياته فى فترة تميزت بالاضطراب والفقر . ولما عاش فى تلك الحقبة : أحدهما الإراء الكثيرة التى تعدلت من أن الثورة الصناعية فى ذلك الحين لم تمد على العمال بذلك القدر من الخير الذى تصوره آدم سميث ، ففكر وفزع الكساء والازمات وقد كانت وليدة سرعة احلال الصناعة الآلية مكان الصناعة الحرفية ، ولم تنسج الاسواق لزيادة الحاصل فى المنتجات . الثانى ويتمثل بالهجرة من الريف نحو المدينة ، واكتظاظ المدن الصناعية مما ساور الكثيرين الاعتقاد بأن الجائلا أصبحت بلدا مكتظا بالسكان .

وفى عام ١٧٩٨ ظهر كتابه محاولة فى مبدأ السكان ، وكان له اكبر الأثر فى صياغة ريكاردو لنظرية فى التوزيع .

انظر : جورج سول ، ص ٧٢ - ٧٥ .

A. PIETTRE, op. cit, pp. 78-88.

E. ROLL, op. cit., pp. 199-210.

وجود قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي ، و يترتب عليها بعض الآثار السيئة التي يمانى منها الجنس البشرى .

وقد أسهم مالتس بأرائه في ارساء دعائم النظرية التقليدية في السكان .

### النظرية التقليدية في السكان :

أخذ الكتاب الكلاسيك اللاحقين بأراء مالتس في السكان وجعلوها أساسا من أسس بحثهم في موضوعات أخرى . وتتلخص آراء مالتس في السكان في أن حجم السكان محكوم بحجم المواد الغذائية . ولكن زيادة السكان ، التي تحكمها قوانين طبيعية ، هي ميل الجنس بين الرجل والمرأة ، تكون أكبر من الزيادة الحاصلة في المواد الغذائية ، نظرا لثبات حجم الأراضي الصالحة للزراعة . ونتيجة فان حجم السكان يكون أكبر من حجم المواد الغذائية المنتجة ، الأمر الذي يترتب عليه حدوث اختلال . ولكن هذا لن يستمر طويلا لان الطبيعة نفسها توجد الموانع التلقائية ، في شكل أوبئة ومجاعات وحروب ، الأمر الذي يترتب عليه إعادة التوازن بين السكان والمواد الغذائية .

وإذا كان مالتس أحل التشاؤم محل التفاؤل ، فقد أبقى على الحرية الاقتصادية . فلم يوافق على ما طالب به جودين GODWIN من إعادة توزيع الثروات لتحقيق العدالة ، ورأى أن الحرية هي خير نظام ، أو عبارة أدق أقلها سوء .

### ثالثا : دافيد ريكاردو D. RICARDO ( ١٧٧٢ - ١٨٢٣ )

١٠٦ - يعتبر دافيد ريكاردو من أشهر أئمة المذهب الكلاسيكي ، باستثناء آدم سميث ، إذ يمتاز بدقة التفكير وقدرته على التجريد . وهو أيضا يعتبر من الاقتصاديين المتشائمين لاعتقاده بوجود قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي وتعطى من الآثار السيئة التي يمكن أن يمانى منها الجنس البشرى .

(٤) اشتغل ريكاردو بمهنة السميرة في الشركة التيملكها والده . ثم أسس شركة خاصة به دوت عليه الثراء بحيث أصبح ما كبر أصحاب الملايين ، ومن كبار ملاك الأراضي ، ثم أصبح عضوا بمجلس العموم .

وأهم أعماله « مبادئ الاقتصاد السياسي ونظام الضرائب » الذي نشر عام ١٨١٧ ، وقد اهتم ريكاردو ، بصفة خاصة ، الى مشكلة توزيع الثروة التي ظن أن سميث ومالتس لم يفسرها تفسيراً مرضياً .

انظر : المراجع المذكورة في الهامش في تأليف ريكاردو في المذهب التقليدي .

ولعل أهم ما أسهم به ريكاردو في المذهب التقليدى يتعلق بنظرية التوزيع خاصة فيما يتعلق بكيفية تحديد البيع والأجور .

### النظرية الكلاسيكية في التوزيع :

اهتم الكتاب الكلاسيك بالكشف عن القوانين التى تحكم توزيع الناتج الكلى بين عناصر الانتاج المختلفة . ولقد اعتبر ريكاردو التوزيع على النحو السابق المشكلة الرئيسية التى يجب أن يهتم بها علم الاقتصاد . ويرجع الفضل لريكاردو في بيان كيفية تحديد الربح ، والأجر . كما يرجع الفضل لساى . SAY. في بيان عوامل الربح والفائدة .

١ - الربح : وهو ما يحصل عليه ملاك الاراضى الزراعية نظير سماحهم لغيرهم باستخدامها . والربح لا ينشأ لولم تكن الارض محدودة ومملوكة ملكية خاصة . فهو اذن ثمن يدفع للملاك نظير احتكارهم ملكية الاراضى ، ونتيجة لندرة عنصر الارض وتفاوت خصوصيتها .

أما عن كيفية تحديد الربح فقد بين ريكاردو أن ذلك يتوقف على درجة التفاوت في خصوبة الاراضى وعلى مدى بعدها عن أماكن الاستهلاك (المدينة)، وهى التى تحدد الطلب على هذه المنتجات . وقد بين ريكاردو أن الإنسان في بداية التطور ، يملك مساحات كبيرة من الاراضى ، فيبدأ بزراعة الارض الأكثر خصوبة . وفي هذه المرحلة لا يكون هناك ربح للأرض لأنها تكون وفيرة وتكون اجزاء كثيرة منها غير مستغلة بعد . ولكن نظرا لتزايد السكان المستمر (نظرية مالتس) يلتجئ الأفراد لزراعة اراضى جديدة وهى اقل خصوبة من الاراضى الاولى ، ولما كان ثمن المواد الغذائية ، كثر من أى سلع اخرى ، انما يتحدد على أساس أعلى نفقة أنفقت للحصول على الكميات اللازمة لسد حاجات الطلب ، فان هذا الثمن سوف يتحدد على أساس أعلى نفقة أنفقت للحصول على الكميات اللازمة لسد حاجات الطلب ، ولذا فان هذا الثمن يتحدد على أساس النفقة التى أنفقت في الارض الأقل خصوبة . وبما لذلك يستفيد ملاك الاراضى الخصبة الاولى ، لان الثمن يكون مرتفعا عن نفقة الانتاج بالنسبة لهم ، ويحصلون على هذا الفرق ، وهو الربح . فالبيع اذن هو الفرق بين الثمن الذى يتحدد في السوق ونفقة الانتاج والذي يحصل عليه ملاك الاراضى الأكثر خصوبة .

وقد بين ريكاردو ، بمناسبة نظريته في الربح ان هناك قانونا يحكم الانتاج وهو قانون القلة المتناقصة . ولكن ريكاردو قصر نطاق عمله على الانتاج الزراعى ، ولكنه قانون عام يمكن أن ينطبق في مجالات الانتاج الأخرى غير الزراعية .

## ب - الاجر :

يختقد الكتاب الكلاسيك ، على اثر كتابات ريكاردو ، أن العمل سلعة ببقية السلع ، وأن ثمن العمل هو الاجر . اللازمة لانتاج تلك السلعة . وساعات العمل اللازمة لانتاج سلعة العمل هي الساعات اللازمة لانتاج الكمية من السلع الضرورية لحفظ حياة العامل وتمكينه من الاستمرار في العمل . فالاجر اذن يتحدد على اساس كمية المواد الغذائية الضرورية لحفظ حياة العامل . ولا يمكن ان يرتفع الاجر لمدة طويلة عن ذلك ، اذ لو ارتفع الاجر عن المستوى اللازم لمعيشة العامل المعيشة الضرورية ، تحسن حالة العمال وبقبلون على الزواج ، فيزيد النسل ، ويزيد عدد العمل ، مما يترتب عليه انخفاض الاجر حتى يتساوى مع المشقة الضرورية . كذلك أو انخفاض الاجر عن الحد السابق ، تسوء حالة العمال وينقص زواجهم وتناسلهم ، كما ينقص عددهم نتيجة للأمراض ، مما يترتب عليه نقص عرضهم ، ارتفاع أجورهم الى المستوى اللازم للحفاظ على مستوى معيشتهم الضرورية .

وقد أطلق على القانون السابق للاجور بقانون الاجور الحديدى نظرا لانه تعتبر محصورة داخل نطاق من حديد .

ولاشك أن ريكاردو قد نبه الاذهان عن طريق نظريته في الربح والاجور الى ضرورة الإصلاحات الاجتماعية ، فاذا كانت أجور العمال تنحى نحو الحد الأدنى بينما ربع ملاك الاراضى الزراعية يميل الى الارتفاع نتيجة لزراعة الاراضى الاقل خصوبة ، فانما يدل ذلك على أن المستفيدين من التقدم الاقتصادى هم اقل الناس مساهمة فيه . ولقد كانت لهذه الآراء آثارها في تكوين آراء ماركس .

رابعا : جون ستيوارت ميل J. S. MILL ( ١٨٠٦ - ١٨٧٣ )

١٨٧٣ - يحتل جون ستيوارت ميل اهمية في تاريخ الفكر الاقتصادى نظرا لقيامه بتقنين مبادئ المذهب التقليدى وشرحها شرحا واضحا مما جعل كتابه Principles of Economy مرجعا يدرس في كافة الجامعات الاوربية لمدة طويلة .

وقد أسهم ميل في المذهب التقليدى من طريق التفرقة بين القوانين الاقتصادية التى تحكم الانتاج وهى تتصف بأنها مطلقة وثابتة ، أما القوانين التى تحكم التوزيع فهى نسبية غير ثابتة (٢) . ورتب على ذلك أنه إذا كان من غير الممكن تعديل نظام الانتاج ، فيلزمه يمكن على الأقل تعديل نظام

التوزيع . ودعى في هذا الشأن الى بعض الاصلاحات مما فتح الباب للنظريات التدخلية والاشتراكية . وأهم الاصلاحات التى دعى اليها هى : ( ١ ) إلغاء نظام الاجراء الذى يؤدى الى خفض الاجور الى الحد الأدنى واستبداله بنظام تعاونى للانتاج يشارك فيه لعمال على قدم المساواة فى ملكية رأس المال . ( ب ) مصادرة ربع الاراضى لصالح الجماعة عن طريق الضريبة العقارية ، نظرا لنشأة هذا الربع نتيجة للزيادة السكانية ، وليس نتيجة لعمل ملاك الاراضى الزراعية . ( ج ) تحديد حق الارث بحدود مبلغ معين حتى يتحقق التكافؤ فى الفرص بين كافة الافراد .

وقد ساهم ميل ايضا فى عرض نظرية للكلاسيك فى التجارة الخارجية ، والتى وجدت بدورها على يد أسلافه .

### النظرية الكلاسيكية فى التجارة الخارجية :

ان اتباع قاعدة الحرية الاقتصادية بالنسبة للتعاملات مع الخارج سوف يؤدى الى تخصص كل بلد فى انتاج السلعة التى تتمتع فيها بأكثر ميزة نسبية فى مواجهة البلاد الأخرى . ويفيد ذلك التخصص كل بلد على حدة ، كما يفيد الصالح فى مجموعة ، لانه يؤدى الى حصول كل بلد والعالم فى مجموعة على كمية من المنتجات أكبر مما لو لم يحدث التخصص .

خامسا : جان باتست ساي J. B. SAY ( ١٨٠٦ - ١٨٧٣ )

١٠٨ - يعتبر جان باتست ساي المفكر الذى عرض النظرية التقليدية فى فرنسا ، وأسهم فيها أسهاما واضحا عن طريق قانونه المعروف بقانون الاسواق أو قانون المنافذ ، وهو يعد أساس المذهب التقليدى فى نظرية التشفيل والتوازن الاقتصادى ( ٧ ) .

ويتلخص هذا القانون فى أن المنتجات تتبادل مع المنتجات . وهو يعنى ايضا أن العرض يخلق الطلب المساوى له . ويترتب على ذلك اتجاه النشاط الاقتصادى لتحقيق التوازن بتساوى العرض الكلى مع الطلب الكلى . وأنه اذا حدث اختلال لهذا التوازن فى صورة افراط فى الانتاج ،

(٥) نشر هذا الكتاب فى سنة ١٨٤٤ .

A. PIETTRE, op. cit., pp. 76.

انظر : ٢٤

E. ROLL, op. cit., pp. 362-363.

(٦) انظر :

(٧) وهو يمثل النهار المتفائل على مكس ديكاردو ومالنس .

فان هذا الاختلال لن يكون الا جزئيا ، يتعلق ببعض فروع الانتاج ولكن هناك من العوامل التلقائية ما يضمن علاج هذا الاختلال . فتفخيرات الائتمان وانتقال عناصر الانتاج بين فروع الانتاج سوف تضمن علاج الاختلال تلقائيا ، والوصول ، بالتالى ، الى التوازن الاقتصادى الكلى .

### تقدير المذهب التقليدى :

١٠٩ - يرجع الفضل للنظرية التقليدية فى دفع الفكر الاقتصادى دفعة قوية عاش بها كعلم له كيانه من العلوم الأخرى . ولقد أسهم كثير من الكتاب اللاحقين عن طريق تقديم لبعض جوانب فكر النظرية التقليدية ، مما أدى الى تطورها ونشأة ما يسمى بالمذهب التقليدى الجديد (١) .

فمن ناحية أخذ بعض الكتاب ، يطلق عليهم المدرسة التاريخية الألمانية ، وعلى رأسهم جوليوم روشر G. ROCHER ، وكارل كنايز K. KNIES يؤخذ على المدرسة التقليدية طريقة بحثها ، فهي تقوم على الاعتقاد بوجود قوانين عامة تنطبق على كافة الأزمنة والامكنة بدون تمييز ، وانها تقوم على طريقة الاستنتاج التجريدى لاستنباط هذه القوانين . وقد بين هؤلاء أن القوانين الاقتصادية تختلف باختلاف المراحل الاقتصادية . وأنه يجب لكشف هذه القوانين دراسة التاريخ الاقتصادى للامم لاستنباط القوانين الاقتصادية .

ومن ناحية أخرى انتقد اصحاب المدرسة الحديثة النظرية التقليدية فى القيمة والتوزيع قائلين بأن التوزيع يتم وفقا للنظرية الحديثة ، والتى من مقتضاها ان ما يحصل عليه كل عنصر من عناصر الانتاج انما يتحدد على اساس الانتاجية الحديثة لهذا العنصر .

كما انتقدت سياسة الحرية الاقتصادية لما تؤدي اليه فى الداخل الى نشأة الاحتكارات ، وقد وجه الانتقاد الرواد الأوائل للمذاهب الاشتراكية والتى سوف نتناولها . كذلك تؤدي سياسة الحرية الاقتصادية فى نطاق التجارة الخارجية الى القضاء على الصناعات الوليدة ، ولذا نادى فريدريك لست F. LIST بوجوب اتخاذ اجراءات حماية والتى من شأنها الحد من حرية التجارة الخارجية .

ويمكن القول ، بصفة عامة ، أن الانتقادات الكثيرة التى وجهت الى النظرية التقليدية كانت فى جزء منها تهدف الى تقويض النظرية التقليدية مع

---

(١) انظر فى اهم المواس الفكرية لهذا المذهب .

الابقاء على النظام الرأسمالي ، ويتمثل ذلك في النظرية الكينزية . أما الجزء الآخر فكان يهدف الى القضاء على النظام الرأسمالي ، وقد أبديت هذه الآراء من المدارس الاشتراكية . وسوف نعرض الى ذلك في الاجزاء التالية.

### المبحث الرابع النظرية الكينزية

١١٠ - لقد تعرضت الأفكار الاقتصادية الرئيسية للنظرية التقليدية لعدة هزات على اثر نشوب الحرب العالمية الاولى ، وفي فترة ما بين الحربين . وكان لذلك اكبر الاثر في نشأة النظرية الكينزية التي لم تدعو الى هدم النظام الرأسمالي ، وانما الى تطويره .

فمن ناحية ، كان لقيام الحرب العالمية الاولى ( ١٩١٤ - ١٩١٨ ) اثر كبير في تمزيق اوصال التجارة والمدفوعات الدولية ، مما حمل الحكومات على التدخل في الشؤون الاقتصادية ، بصورة لم يسبق لها مثيل ، لكي تركز الانتاج في الضرورات الحربية ، مما يترتب عليه تعاظم الديون الخارجية .

ومن ناحية أخرى ، زادت الحركة النقابية العمالية قوة ، واصبحت هذه الحركة ذات تأثير سياسي ضخم ، خاصة على اثر نجاح الثورة البلشفية في روسيا في سنة ١٩١٧ ، وأخذت تطالب هذه الحركات بتحسين حال العمال .

وأخيرا ، وقعت في سنة ١٩٢٩ أعنف وأطول أزمة تعرض لها النظام الرأسمالي ، مما يترتب عليها حدوث كساد عام في كافة النواحي الاقتصادية ، وبطالة كثيفة للعمال .

وكان من الطبيعي أن تؤثر هذه الاحداث ، خاصة الازمات الاقتصادية ، في تطور الفكر الاقتصادي ، وبصفة خاصة في المعطيات الأساسية للنظرية التقليدية ، خاصة فيما يتعلق بالميل الطبيعي للنشاط الاقتصادي لتحقيق التشغيل الشامل وتحقيق التوازن العام بفضل العوامل التلقائية التي تضمن ذلك ، خاصة تغيرات الائتمان وانتقال عناصر الانتاج بين فروعها المختلفة . كما اثارت التساؤلات حول صحة النظرية التقليدية للنقود والتي كان يرى الكلاسيك انها وسيلة للتبادل فقط ، وذلك لعلaque المنقود بالتضخم والابتكاش والصحوبين بإضطرابات حثيثة في الأسعار .

وقد قام جون مانيارد كينز M. KEYNES بتنفيذ المعطيات الأساسية للنظرية التقليدية في نظريته عن التشغيل والعمالة . وكان لفكره اكبر الاثر



على تطور الفكر الاقتصادي بوجه عام حتى اليوم ، ولذا يطلق البعض على آرائه « الثورة الفكرية الكينزية » .

ومن المفيد أن نشير انه سبق لمديد من الكتاب ، خاصة المدرسة السويدية وعلى رأسهم فيكسل ، في انتقاد النظرية التقليدية وإبداء آراء تتفق مع آراء كينز ، ولكن لم تعرف كتاباتهم إلا بعد ظهور وانتشار كتابات كينز ، خاصة كتابه في « النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود » . والذي نشر عام ١٩٣٦ .

### الأفكار الرئيسية للنظرية الكينزية (١)

١١١ - تناولت النظرية الكينزية الأفكار الاقتصادية السابقة المتعلقة بنظرية التشغيل والعمالة ، والنظرية النقدية ، ودور الدولة الواجب الانبعاث ، وبالتالي السياسة الاقتصادية .

#### ١ - نظرية التشغيل والتوازن الاقتصادي :

كان المذهب التقليدي يستند في نظريته للتشغيل والتوازن الاقتصادي على قانون الاسواق لساي ، والذي بمقتضاه أن كل عرض يخلق الطلب المساو له ، وبالتالي تتحقق المساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي ، ويحقق بالتالي ، التشغيل الكامل للموارد والعمالة . وتستند المساواة بين العرض والطلب الى أن كل دخل ناجم عن الانتاج سوف ينفق ، أي يتحول الى طلب على السلع الاستهلاكية وعلى السلع الاستثمارية ، أي أن كل ادخار سوف يتحول الى استثمار ، نظرا لأن النقود كان ينظر اليها على انها وسيلة للتبادل .

ولو فرض وأن حدثت بطالة في اليد العاملة ، فان تغيرات الائتمان كفيلة بالتقضاء عليها ، نظرا لأن انتشار البطالة يترتب عليه ازدياد عرض العمال ، مما يؤدي تنافس أرباب الأعمال في تشغيل العمال . وبظل الاجر ينخفض والانتاج ( أي العرض ) يرتفع تلقائيا ، والطلب الكلي على المنتجات يتبعه حتى يتحقق التشغيل الشامل للعمال ، ويقضى على البطالة . ونفس الشيء يحدث في حالة حدوث كساد لفرع من فروع الانتاج لانخفاض معدل الربح فيه ، عندئذ تميل عناصر الانتاج الى ترك هذا الفرع الى غيره من

(١) انظر شرحا وافيا للنظرية الكينزية :

د. رفعت المحجوب : الطلب الفعلى : دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، القاهرة

١٩٧١ ، الباب الثاني .

فروع الانتاج الأخرى التى يرتفع فيها معدل الربح ، ويرتقب على هذا الانتقال من ناحية ، قلة العرض فى الفرع الذى انتقلت منه عناصر الانتاج ، وبالتالى ارتفاع منتجاته وارتفاع معدل أرباحه . ومن ناحية أخرى ، يرتفع عرض المنتجات فى الأفرع الاقتصادية التى انتقلت إليها عناصر الانتاج ، وبقل الثمان منتجاتها وينخفض معدل ربحها ويستمر هذا الانتقال لعناصر الانتاج بين فروعه المختلفة حتى يتساوى معدل الربح فيها جميعا ، ويتحقق التوازن فى الاقتصاد ، ويتم علاج الكساد الجزئى الذى كانت تمر به بعض الأنشطة الاقتصادية .

خلاصة القول ان النظرية التقليدية ، ترى ان هناك اتجاه تلقائى نحو تحقيق التشغيل الشامل بفضل تميزات الائمان ، وانتقال عناصر الانتاج ، الشرط اللازم لتحقيق ذلك هو سيادة المنافسة الحرة . وأنه لا يمكن أن يحدث اختلال فى التوازن الكلى للاقتصاد نظرا لان العرض يخلق الطلب المساو له ، نظرا لان النقود ليست الا وسيلة للتبادل .

وقد بين كينز فى كتابه النظرية العامة عدم صحة التحليل السابق ، ونقطة البداية عنده عدم صحة قانون المنافذ ( قانون الاسواق ) لسائى والذى بمقتضاه ان العرض يخلق الطلب المساو له . والصحيح لدى كينز ان الطلب هو الذى يخلق العرض ، وأن الطلب الفعلى هو الذى يحدد حجم الانتاج وحجم العمالة ، أى مستوى التشغيل .

والطلب الفعلى هو الحصيلة ، أو الإراد الذى يعطى أكبر ربح ممكن ، والتى يتوقع المنتجون الحصول عليها من بيع حجم معين من الانتاج . وهو الذى يعتبر المتغير المستقل ، أما حجم الانتاج وحجم الدخل فهى متغيرات تابعة .

### العوامل المحددة للطلب الفعلى (١) :

يتكون الطلب الفعلى ، من طلب على أموال الاستهلاك ، وطلب على أموال الاستثمار . ولكل نوع من الطلب عوامل تحدده .

### (١) الطلب على أموال الاستهلاك :

يقصد بالطلب على الاستهلاك الطلب على السلع بعرض استهلاكها فى الفترة الجارية .

---

(١) راجع بالتفصيل : د. رفعت المحجوب ، الطلب الفعلى ، ص ٨٤ - ١٥٦ .

ويتحدد الاستهلاك بعاملين : حجم الدخل ، ومجموعة من العوامل الموضوعية والنفسية والتي أطلق عليها كينز أسم الميل للاستهلاك . وهذا الآخر يحدد لنا كيفية تقسيم الدخل بين الاستهلاك والادخار ، أى العلاقة بين الاستهلاك والادخار وتحدد هذه العلاقة على النحو التالى :

كلما كان حجم الدخل صغيراً ، كلما خصص الفرد كل هذا الدخل . أو معظمه لأغراض الاستهلاك . أى كلما كان الادخار ضئيلاً .

كلما زاد حجم الدخل ، كلما زاد الاستهلاك بنسبة أقل وزاد الادخار بنسبة أكبر .

ويميز كينز الميل للاستهلاك ، وهو يبين النسبة المخصصة للاستهلاك من دخل معين ، والميل الحدى للاستهلاك ، وهو يبين النسبة المخصصة للاستهلاك من الزيادة الحاصلة فى الدخل .

## (٢) الطلب على أموال الاستثمار :

يقصد بالطلب على أموال الاستثمار ، الطلب على أموال الإنتاج التى تستخدم فى العملية الانتاجية . ويتحدد هذا الطلب بالميل للاستثمار .

ويتوقف الميل للاستثمار على عاملين : ( أ ) سعر الفائدة ، ( ب ) الكفاية الحدية لرأس المال .

وسعر الفائدة يتوقف على عرض النقود ( كمية النقود ) وعلى طلبها ( أى تفضيل السيولة ) . فإذا زادت كمية النقود مع ثبات الطلب عليها انخفض سعر الفائدة ، والعكس صحيح . أما إذا زاد تفصيل الافراد للسيولة (الطلب على النقود) ، مع ثبات كمية النقود ارتفع سعر الفائدة ، والعكس صحيح .

أما الكفاية الحدية لرأس المال فهو عبارة عن العائد المتوقع من رأس المال طوال فترة حياته .

والطلب على أموال الاستثمار يتوقف على الموازنة بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال . فإذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أعلى من سعر الفائدة أقبل المنتجون على طلب أموال الاستثمار ، وإذا حدث العكس وكانت الكفاية الحدية أقل من سعر الفائدة . لا يكون هناك طلب على رأس المال .

وعلى ذلك فان مستوى التشغيل ( الإنتاج ) يتوقف على حجم الطلب الفعلى ، وليس على الطلب الكلى أو العرض الكلى . ويتربط على ذلك أنه

يمكن أن يتحقق التوازن عند مستوى أدنى من مرحلة التشغيل الشامل حينما يكون الطلب الفعلى أقل من العرض الكلى ، وهذه حالة الاقتصاديات الرأسمالية ، مما يترتب عليه تعرض هذه البلاد لفترات من الكساد والبطالة .

## ٢ - نظرية النقود (١) :

تعتبر النظرية الكلاسيكية أن وظيفة النقود أنها وسيلة للتبادل . وبعبارة أخرى ، تفترض النظرية التقليدية أن كل ادخار سوف يتحول الى استثمار .

وقد بين كينز أن هناك وظيفة أخرى للنقود ، هي أنها مخزن للقيم ، ويمكن أن تطلب النقود لذاتها ، والعوامل التى تحدد ذلك هي نفس العوامل التى تحدد تفضيل السيولة ( الحاجة لتسوية المعاملات الجارية ، الحاجة للمضاربة الحاجة للاحتياط للمستقبل ، الاكتمال .. الخ ) . فالعوامل التى تحدد الطلب على النقود لاغراض الادخار وفقا لما بينا ، ليست هي العوامل التى تحدد الطلب على النقود لاغراض الاستثمار . كذلك فان المدخرين ليسوا هم المستثمرون . وينبى على ذلك أنه يمكن أن يكون الادخار أكبر من الاستثمار وبالعكس . وأنه عند تساوى الادخار مع الاستثمار يمكن أن يتحقق التوازن الاقتصادى عند مرحلة التشغيل الشامل .

## ٣ - دور الدولة (٢) :

ترى النظرية التقليدية ضرورة اقتصار دور الدولة على القيام بوظائف الامن والدفاع والقضاء ، والقيام بالمشروعات التى لايقوى أو لا يرغب الافراد على القيام بها . وكلها وظائف تضمن نطاق الحرية اللازم لمعمل النشاط الخاص وتشجيعه . وإن أى تدخل من جانب الدولة فى النشاط الاقتصادى بخلاف الوظائف السابقة سوف يترتب عليه تعطيل واضرار بجزو الحرية اللازم لقيام جهاز الثمن بوظيفته ، مما يستتبع حدوث اختلال فى التوازن الاقتصادى نظرا لعدم قدرة العوامل التلقائية ، السابق ديانها ، على القيام بوظائفها والمعمل نحو عودة النشاط الاقتصادى نحو التوازن .

---

(١) انظر بالتفصيل : د- وقت المحبوب ، الطلب الفعلى ، ص ٧٤ - ٧٨ .

(٢) راجع بالتفصيل من تطور دور الدولة فى الحياة الاقتصادية فى النظام الرأسمالى

مؤلفنا « المالية العامة » الجزء الاول ، دار الفكر العربى ، ١٩٧٥ ، ص ٢١ - ٢٨ .

أما كينز فيرى ، نتيجة لعدم صحة المزوض التي تقوم عليها النظرية التقليدية ، أن دور الدولة يجب أن يكون أكثر اتساعا ، وأنه من واجها التدخل في النشاط الإقتصادي بفرض تنشيط الطلب الفعلى حتى يتحقق التشغيل الشامل ويقضى على البطالة ، ويحقق بالتالى التوازن الإقتصادى الكلى .

ويمكن للدولة أن تتدخل لتنشيط الطلب على الاستهلاك باتخاذ إجراءات تؤدي الى إعادة توزيع الدخل القومى فى صالح الطبقات الفقيرة ذات الميل الكبير للاستهلاك . فزيادة استهلاك هذه الطبقات من شأنه أن يزيد الطلب على دخول توجه معظمها الى الاستهلاك . . وهكذا . والإجراءات التى تستخدمها الدولة لإعادة توزيع الدخل القومى كثيرة ، منها زيادة العبد الضريبى ، وخاصة الضرائب التصاعدية والتى تصيب الأغنياء ، واستخدام حصيلتها فى إعطاء أمانات أو خدمات مجانية للأفراد .

ويمكن للدولة أن تتدخل لتنشيط الطلب على الاستثمار عن طريق قيامها ببعض المشروعات ، مما يترتب عليه زيادة انفاقها الاستثمارى ، مما يستتبع زيادة دخول الأفراد بنسبة أكبر من الانفاق الاستثمارى الأولى ( نظرية المضاعف ) . كما يمكن أن تقوم ، أيضا ، بخفض سعر الفائدة حتى تشجع المنتجين على الاقتراض والقيام باستثمارات جديدة . كما يمكن لها أن تتدخل للقضاء أو الحد من الاحتكارات والتى تعمل على إبقاء أثمان منتجاتها مرتفعة .

### تقدير النظرية الكينزية

١١٣ - لا شك أن النظرية الكينزية قد أحدثت ثورة فى الفكر الإقتصادى ، تربت عليها تطور فى النظم الرأسمالية المعاصرة . وقد أسهم كثير من الإقتصاديين اللاحقين على كينز فى شرح الأمر الذى أدى الى انتشارها .

وتتميز أيضا هذه النظرية فى أنها بنيت على أسس واقعية ، وليست تجريدية كما هو الحال بالنسبة للنظرية التقليدية ، مما أدى الى انتشار العمل بها .

ولكن وجهت الى هذه النظرية عدة انتقادات ، لا يتسع المجال هنا لذكرها ، وبالرغم من ذلك ، فهى تعتبر الى ، حد كبير ، الأساس الذى يقوم عليه النظم الرأسمالية المعاصرة .

ومن المفيد أن نشير أن النظرية الكينزية قد اقتصرت على مناقشة مشكلات الرأسمالية في المدة القصيرة ، دون أن تدرس التطور التاريخي الذي ستنتهى إليه في المدة الطويلة . فالتحليل الكينزي خاص بطريقة سير الرأسمالية المتقدمة لا بمصرها (١) . كما أن هذه النظرية تصدق فقط بالنسبة للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، ولا تصدق بالنسبة للاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة .

---

(١) راجع :

H. DENIS «La formation de la science économique» op. cit., pp. 159-161.

## الفصل الثاني

### الخصائص الرئيسية للنظم الرأسمالية (١)

١١٣ - عرفنا من خلال العرض السابق للمذاهب الاقتصادية كيف تطورت الرأسمالية من رأسمالية تجارية الى رأسمالية صناعية ثم الى رأسمالية متدخلة ( رأسمالية الدولة ) . ويستتبع هذا التطور اختلاف في الملامح والخصائص للنظام الرأسمالى السائد فى كل مرحلة ولبيان ذلك سوف نعوض ، ولكن فى ايجاز ، الى الخصائص الرئيسية للنظام الرأسمالى الحر الذى كان سائدا ابان مرحلة الرأسمالية الصناعية ، ثم الى خصائص النظام الرأسمالى المعاصر والذى يطلق عليه مرادفات كثيرة منها «الرأسمالية المتدخلة» ، او « الرأسمالية المنظمة » او « رأسمالية الدولة » .

### المبحث الأول

#### الخصائص الرئيسية للنظام الرأسمالى الحر

١١٤ - يتميز النظام الرأسمالى بخصائص عامة أرسدت دعائمها النظرية التقليدية ، والجو الفكرى العام ، خاصة فى الميدان الفلسفى والسياسى ، الذى صاحب نشأة وتطور هذه النظرية ونوجز هذه الخصائص العامة فيما يلى :

#### أولا : الحرية الاقتصادية :

فالنظام الرأسمالى متأثرا بالمذهب الفردى الذى يرى ان الفرد هو الوحدة الأساسية التى تقوم عليها الحياة بصفة عامة ، وتتركز حولها كافة انواع الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولاشك ان كتابات بعض الفلاسفة والسياسيين مثل ديكارت وبنطام ولوك وروسو كانت لها اكبر الأثر على التكوين الفكرى للاقتصاديين الاوائل بناء النظرية التقليدية والذين أرسوا دعائم النظام الرأسمالى الحر .

(١) انظر :

Max CLUSEAU : Systemes et structures économiques" dans Traité d'économie politique" op cit. pp. 306-308 et 313-317.

د. حلمى مراد ، اصول الاقتصاد ، الجزء الأول ، ص ١٤٢ - ١٥٨ .

( م ١٠ - الاقتصاد )

وتقوم هذه الحرية بالنسبة لكافة مجالات نشاط الفرد الانساني والاجتماعى والسياسى . وفيما يتعلق بالنشاط الاقتصادى تقوم هذه التجربة على المبادئ التالية :

**( ا ) عدم تدخل الدولة للتقيد من نشاط الافراد فى الميدان الاقتصادى .**

فاحسب رؤوس الاموال احرار فى اختيار النشاط الذى يستثمرون اموالهم فيه . وهم احرار فيما ينتجون كما ونوعا ، وفى تحديد الشروط الذين يشترون ويبيعون على اساسها .

والعمال احرار ، من الناحية القانونية ، فى اختيار نوع العمل الذى يقومون به ، ورب العمل الذى يقبلون العمل لحسابه ، وتحديد الشروط التى يعملون على اساسها ، ورفض ما يمرض عليهم من شروط لا تناسبهم . والافراد باعتبارهم مستهلكين احرار فى اختيار السلع التى يستهلكونها ، وفى توزيع دخولهم بين الاستهلاك والادخار .

كذلك يجب الا توجد قيود تمنع او تحد من مرونة انتقال عناصر الانتاج بين الانشطة الاقتصادية ، او تمنع او تحد من انتقال المنتجات بين الداخل والخارج .

وبخلاصة الامر ، انه يمتنع على الدولة التدخل فى الحياة الاقتصادية بقصد التأثير فيها . وتقتصر وظيفة الدولة على حماية وتحقيق حرية الافراد عن طريق قيامها بالوظائف المتعلقة بالامن والدفاع والقضاء ، واقامة المشروعات التى لا يقوى او لا يرغب الافراد فى القيام بها ، وتكون لازمة للتوسع وتطور النشاط الخاص .

(ب) حرية التملك الفردية : وتقوم الحرية الاقتصادية ايضا على مبدأ حرية التملك الفردية . وتضمن جميع التشريعات فى البلاد الرأسمالية حرية الافراد فى تملك اموال الانتاج و اموال الاستهلاك ملكية خاصة . كما اعترفت بحق الارث وشرعيته .

ولا يعنى هذا المبدأ ان كل الاموال الموجودة فى المجتمعات الرأسمالية /نـها مملوكة ملكية خاصة ، فقد تملك الدولة جزءا من الثروة القومية المتمثلة فى الابنية الحكومية وأراضي الدولة ، خاصة الغابات لطبيعة استغلالها الخاص والتى لا تناسب طبيعة النشاط الخاص وقطاعات الخدمات الاساسية التى لا يقوى او لا يرغب الافراد فى اقامتها .

**(ج) حرية التعاقد : يعتبر مبدأ حرية التعاقد من المبادئ الرئيسية**

التى يقوم عليها النظام الرأسمالى الحر . وحرية التعاقد لا تقتصر على



سلعة دون أخرى ، بل يشمل كافة السلع ، وكافة عناصر الانتاج بما فيها العمال . فهؤلاء يمرضون عملهم في سوق العمل ، والمنتجون يطلبون هذا العمل ، ويتحدد الأجر ، شأنه في ذلك شأن مكافآت عناصر الانتاج الأخرى ، وفقا لقوى الطلب والعرض . وهكذا نجد ان الحرية الاقتصادية تشكل الاطار العام للنظام الرأسمالى الحر .

### ثانيا : السعى لتحقيق أكبر كسب ممكن :

يعتبر السعى لتحقيق أكبر كسب ممكن الدافع المحرك او للباحث للنشاط الاقتصادى في النظام الرأسمالى . وقد جعلت الحرية الاقتصادية والمنافسة والملكية الخاصة هذا الكسب هو الهدف الاسمى ، وللدافع الاول على العمل والنشاط . فاصحاب رؤس الاموال يقبلون على انشاء المشروعات التى ينتظرون ان تحقق لهم أكبر الأرباح ، كما تميل عناصر الانتاج كالعمال مثلا الى التوظف في المشروعات التى تحقق لها أكبر كسب (أجر) .

ولما كان الغرض من الانتاج هو حصول القائمين به على أكبر ربح ممكن ، فانهم يفضلون انتاج السلع التى تباع بأثمان مرتفعة ، وان ينصرفوا عن انتاج غيرها من السلع . ونتيجة فان الانتاج يتجه الى اشباع الحاجات ، لاوفق ضرورتها ، بل وفق المقدرة على الدفع . ويترتب على ذلك أن الانتاج قد يتجه الى اشباع الكماليات والسلع الترفية التى يدفع فيها الإغنياء الثمنا مرتفعة ، فيحقق المنتجون من ورائها رابحا طائلة ، بينما تكون هناك حاجات ملموسة وملحة دون اشباع .

### ثالثا : هيمنة نظام السوق ، وجهاز الثمن :

يتميز النظام الرأسمالى بأنه جعل من كل شيء ، بما في ذلك عناصر الانتاج ، سلعة يجرى التعامل فيها نظير ثمن معين يتحدد عن طريق قوى السوق ، اى عن طريق عوامل الطلب والعرض ، والذي تسوده المنافسة الحرة .

ويقوم السوق ، عن طريق تغيرات الائمان ، بوظيفة ترشد القرارات الاساسية المتعلقة بالانتاج والاستهلاك والتوزيع .

فمن ناحية أخرى ، يقوم السوق بتحقيق التناسق بين قرارات الافراد كمستهلكين ، وقرارات الافراد كمنتجين ، بحيث يصبح الانتاج النهائى محققا لرغبات الاستهلاك . فاذا اقبل المستهلكون اقبالا كبيرا على سلعة ما ادى ذلك الى ارتفاع ثمنها ، مما يستتبع ارتفاع ارباح منتجيها ، مما يجذب عوامل

الانتاج الى الانتقال الى هذا الفرع من الانتاج ، فيزداد عرض السلعة ، مما يؤدي الى انخفاض ثمنها حتى يصل الى الحد الذي يحقق للمنتج « ربحا عاديا » فقط . والعكس صحيح .

ومن ناحية أخرى ، فان قوى السوق تقوم ، عن طريق تغيرات الائمان ، بتوزيع الناتج الكلي بين القائمين بالعملية الانتاجية ، ذلك ان هذه القوى هي التي تحدد المقابل الذي يأخذه كل عنصر من عناصر الانتاج لقاء مساهمته في الانتاج .

واخيرا ، وليس آخرا ، فان قوى السوق تحدد تفضيلات الافراد بين الاستهلاك والادخار ، أي تحدد الجزء من الدخل الذي ينفق لافراض الاستهلاك ، والجزء الذي يدخر بفرض الاستثمار في العملية الانتاجية ، وبالتالي فهي تحدد معدل النمو الاقتصادي .

أي ان نظام السوق ، عن طريق تغيرات الائمان ، هو الذي يبين طريقة سير النظام الرأسمالي .

ولكن يؤخذ على نظام السوق ، كما اسلفنا الإشارة الى ذلك ، انها تعمل على اشباع القدر من الحاجات الذي يحقق اكبر ربح ممكن ، لا على اشباع أكثر الحاجات عددا وأكثرها أهمية . كما انها فقدت ، حتى في النطاق الضيق الذي رسمته طبيعتها للتوازن الاقتصادي ، وهو التوازن بين العرض والطلب الفعلي ، كثيرا من قدرتها على اشباع الحاجات ، بسبب انتشار الاحتكارات الفعلية أو القانونية ، مما أدى الى ضعف المنافسة ، وهو الشرط الجوهرى لتفاعل قوى السوق ، والتي تحدد حل الجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصادية . كما يؤخذ أيضا عليها ، انها تعمل على اقامة التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الشامل ، مما يترتب عليه معرفة النظام الرأسمالي لكثير من الازمات الاقتصادية . وأخيرا يؤخذ عليها انها تؤدي ، قبل اقامة الملاممة بين العرض والطلب ، من طريق انتقال عناصر الانتاج والتي تأخذ فترة من الوقت ، الى بعثرة كثير من الموارد .

#### رابعا : الانفصال بين العمل ورأس المال :

رابعا أن النظام الرأسمالي اعترف بحق الملكية الخاصة على كافة الاموال بما فيها اموال الانتاج .

وقد ترتب على الاعتراف بالملكية الخاصة على اموال الانتاج ، من ناحية ، واتجاه الرأسمالي نحو تركيز رأس المال نظرا لما تتطلبه الانتاج الآلي

الضخم من رؤوس أموال كبيرة ، من ناحية أخرى ، الى الانفصال بين العمل ورأس المال . وقد ترتب على هذا الانفصال ظهور طبقتين اجتماعيتين تختلف مصالح كل منهما عن الاخرى ، طبقة الرأسماليين ارباب الاعمال ، وطبقة العمال . وقد استتبع اختلاف مصلحة كل من الطبقتين اشتداد حدة الصراع الطبقي ، وهو اهم ما يميز النظام الرأسمالي . ومما ساعد على عمق الصراع الطبقي القائم تزايد القوى السياسية للطبقة العاملة نتيجة لكبر عددها ، ولقوة تكتلاتها ، ولانتشار الافكار الاشتراكية ، والتي تقدم حولا بديلة عن تلك التي يقدمها النظام الرأسمالي .

ومن المفيد ان نشير انه ترتب ايضا على هذا الانفصال ازدياد الهوة في توزيع الدخول والثروات بين اصحاب حقوق التملك ، والعمال . فالدخول الناجمة عن الانتاج لا يتسم توزيعها بالعدالة بين كل الذين شاركوا في العملية الانتاجية ، فاصحاب حقوق التملك (طبقة الرأسماليين) يأخذون الجزء الاكبر من الدخول الناجمة عن النشاط الانتاجي ، مما ادى الى اتساع الهوة واشتداد حدة الصراع بين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال .

الخصائص السابقة هي التي تميز النظام الرأسمالي الحر ، وقد نجم عنها عدة مساوئ اقتصادية واجتماعية وسياسية ، أدت الى تطور النظام الرأسمالي فيما يعرف بالرأسمالية المتدخلة او الرأسمالية المتطورة .

## المبحث الثاني

### خصائص الرأسمالية المعاصرة (١) ( المتدخلة )

١١٥ - رأينا ان الرأسمالية قد تطورت من رأسمالية تجارية تنظيمية (أي تقوم على تدخل الدولة) ، الى رأسمالية صناعية حرة والتي كانت تعرف في بداية عهدها نظام المنافسة الحرة نظرا لصغر الوحدات الانتاجية وعدم تمكنها من السيطرة وتمطيل نظام السوق ، ثم تحولت مع اواخر القرن التاسع عشر الى رأسمالية احتكارية .

ولا شك ان الرأسمالية سوف تشهد تطورا آخر ، ومن يدري فان ازمة الرأسمالية المعاصرة خاصة في بداية السبعينات من هذا القرن ، قد

---

(١) انظر :

A. GARRIGOU-LAGRANGE "Systemes et structure" Dalloz, Paris, 1971, pp. 266-317.

د. حازم الببلاوي ، أصول الاقتصاد السياسي ، ص ٢٩٩ - ٢٠٩ .

تكون بداية للتطور اما نحو مزيد من الاحتكارات الرأسمالية ، خاصة الاحتكارات المملوكة للدولة ، واما نحو نظام اشتراكي ؟

والعوامل التى أدت الى تطور الرأسمالية المعاصرة تتلخص فى انتشار الازمات الاقتصادية ، وما يترتب عليها من البطالة ، وذلك بصفه دورية . وتفسر فى رأينا هذه الازمات بالتناقضات التى يحملها النظام الرأسمالى فى داخل هيكله ، خاصة باتجاه رأس المال نحو التركيز وظهور الاحتكارات الكبيرة . وقد ساعد على ظهور هذه الازمات تحرر كثير من المستعمرات والتى كانت عاملا مساعدا للاقتصاديات الرأسمالية على علاج ازماته الاقتصادية . كذلك أدى عجز النشاط الخاص وسياسة الحرية الاقتصادية عن معالجة هذه الازمات ، وعن ضمان عمل لكل راغب فيه .

ومن عوامل تطور الرأسمالية تزايد القوة السياسية للطبقة العامة نتيجة لكبر عددها ، ولقوة تكتلاتها ، مما أدى الى عمق الصراع بينها وبين الطبقة الرأسمالية ، وهو ما أصبح يهدد مستقبل الرأسمالية .

وأخيرا يفسر تطور الرأسمالية الى المرحلة التالية بانشار الانفكار والنظم الاشتراكية ، وهى افكار ونظم تقدم حولا بديلة عن تلك التى يقدمها النظام الرأسمالى ، وقد أثبتت نجاحا فى علاج مشاكل التخلف الاقتصادى ومشاكل النمو الاقتصادى .

خلاصة الامر أن العوامل السابقة أدت الى سقوط سياسة « الحرية الاقتصادية » ، والى احلال « الدولة المتدخلة » محل «الدولة الحارسة » ، ثم الى اتجاه الرأسمالية نحو «رأسمالية الدولة » . وهذا الاتجاه الأخير ينصرف ، بصفة رئيسية الى فرض رقابة الدولة على النشاط الاقتصادى مع الإبقاء على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج .

بعد بيان العوامل التى أدت الى تطور النظام الرأسمالى الحر ، الى الرأسمالية المتدخلة ، سوف نوجز ، أهم خصائص الرأسمالية المعاصرة .

## ١ - ظاهرة تركيز المشروعات وظهور الاحتكارات :

قلنا انه عند بداية الرأسمالية الصناعية فى منتصف القرن الثامن عشر وحتى اواخر القرن التاسع عشر ، كانت الغالبية العظمى من المشروعات ذات حجم صغير ، بحيث يمكن القول بأن نظام الحرية الاقتصادية ، ومما يستتبعه من نظام المنافسة الكاملة ، وقيام جهاز السوق بترشيد القرارات الاقتصادية ، كان من الامور المألوفة .

لكن الوضع قد تغير منذ بداية القرن العشرين ، وعلى نحو أكثر اتساعا منذ منتصف هذا القرن ، نحو تركيز المشروعات واتخاذها طابعا احتكاريًا في القطاعات الاقتصادية الهامة ، خاصة القطاعات الصناعية وقطاعات الخدمات الأساسية وهي القطاعات الهامة التي تمثل القوة الدافعة للاقتصاد . ويعطى الاقتصاد الأمريكي مثالا واضحا لتركيز المشروعات وظهور الأوضاع الاحتكارية .

وقد ازداد هذا الاتجاه بتدخل الدولة (١) ، خاصة في الدول الأوروبية ، وبعد الحرب العالمية الثانية ، بالقيام بإنشاء المشروعات العامة ، والتي تنتج نسبة تتراوح بين ٢٥ الى ٣٠ ٪ من الناتج القومي في هذه البلدان . وتتخذ هذه المشروعات الصيغة الاحتكارية أو شبه الاحتكارية .

وقد ترتب على حدوث هذا التطور عدم سيادة نظام المنافسة الحرة ، وانهيار هذا السوق ، وأصبحت المنافسة الاحتكارية هي النظام السائد في عالم اليوم . فالمشروعات الاحتكارية تتميز بقدرتها على التأثير بفعلها المنفرد في الائتمان ، ومن ثم في سلوك الوحدات الأخرى . وازدياد سيطرة المشروعات الاحتكارية أمر طبيعي ، فالمشروعات الصغيرة لا تقوى على منافستها مما ينتهي بها الأمر إلى اختفائها أما عن طريق إفلاسها ، وأما عن طريق اندماجها في المشروعات الكبيرة ذات الطابع الاحتكاري .

وظاهرة تركيز المشروعات في مجال الإنتاج ، استتبع ، خاصة مع بداية الخمسينات من هذا القرن تركيز المشروعات في مجال التوزيع بقصد تصريف المنتجات الكبيرة واستتبع أيضا ، بالنسبة للدول الرأسمالية ذات الحجم الاقتصادي الصغير ، أي ذات السوق الوطنية الضيقة التي لا تكفي لتصريف الإنتاج الواسع إلى ظهور نوع من الوحدات الاقتصادية بينها ، بفرض خلق السوق الواسع الذي يكفي لتصريف منتجات المشروعات الكبيرة ، كالسوق الأوروبية المشتركة .

كما استتبع هذه الظاهرة أيضا حدوث نوع من رد فعل في جانب القوة العاملة . فالعمال يتجمعون الآن في نقابات عمال قوية تدافع عن مصالحهم ، وتعتقد عقود العمل الجماعية ، كما تستخدم سلاح الإضراب

---

(١) راجع في ظاهرة تدخل الدولة في البلاد الرأسمالية الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية

من أجل تحقيق تركيز المشروعات .

H. CLAUDE «Capitalisme monopoliste d'Etat et concentration» Economie et politique Juin-juillet 1966-pp 49-69.

لتحقيق اهدافهم ، مما يمكن القول بانها اكثر فعالية من أى وقت مضى ، واكثر تأثيرا فى علاقات العمل . وقد ساعد على انهيار نظام السوق ، فيما يتعلق بمنصر العمل ، خاصة بعد تدخل الدولة ، تحت ضغط نقابات العمل ، اصدار التشريعات العمالية التى تنظم هذه العلاقة .

## ٢ - انفصال الملكية عن الإدارة :

مهد الانتاج الكبير والتوزيع الكبير الطريق الى التنظيم الواسع النطاق ، ويفضله امكن لهما البقاء . فالمنظمات الكبيرة ، والشركات ونقابات العمال ، والمشروعات الحكومية ، تضخم حجمها كما تضخمت اهميتها النسبية فى الاقتصاديات الرأسمالية . ولقد ادى وجودها ليس فقط لاحتلال الادارة محل قوى السوق ، وانما ادى ايضا لانفصال الملكية عن الادارة .

فتركز الانتاج فى وحدات كبيرة ، واعتمادها على اساليب فنية معقدة ، واحتياجها لوسائل ادارية ، ادى الى انفصال الادارة عن الملكية . وفى هذا تطور عن النموذج الذى كان سائدا من قبل ، حيث كان الشخص الذى يقوم بالتأليف بين عناصر الانتاج ، ويعرف بالمنظم ، والذى يهدف الى تحقيق اكبر قدر من الربح ، هو جوهر ومحرك النظام الرأسمالى . الا ان انتشار المشروعات الكبيرة وضرورة الالتجاء الى صور الشركات المساهمة ، من أجل توفير رؤوس الاموال الكبيرة التى يكتتب فيها عدد كبير من المساهمين ، ونسبة كبيرة منهم تأتى من الطبقات المتوسطة المدخرة ، ادى الى توزيع الملكية على عدد هائل من المساهمين . وفى نفس الوقت حدث تطور كبير فى الادارة ، فالمشروعات أصبحت اكبر ، وتدخل فى علاقات معقدة مع غيرها من الوحدات الكبيرة ، مما يتطلب معرفة فنية بالظروف المحيطة ، ولذا عهد بالادارة الى طبقة من الغنيين الذين تلقوا تدريبا خاصا على فنون الادارة . وقد عظم نفوذ طبقة المديرين هؤلاء ، الذين لا يملكون فى الغالب أو يملكون نصيبا ضئيلا من أسهم الشركة ، نظرا لانفصال الملكية عن الادارة . وثمة اتجاه آخر ادى الى هذا التطور ، هو ظهور الشركات متعددة النشاط وفى الغالب ما تكون متعددة الجنسية ، اى تزاوّل نشاطا فى دول كثيرة ، ويتعدد نشاطها الانتاجى والتوزيعى . وبطبيعة الحال فان تعقد الظروف التى تعمل فيها هذه الشركات ، ساعد على انتشار نفوذ

طبقة المديرين ، لدرجة أن البعض ذهب الى القول بأننا أمام ثورة جديدة هي ثورة المديرين وهي تميز العصر (١) .

### ٣ - انهيار جهاز السوق :

أن الدور الرئيسى الذى أخذ يقوم به التنظيم الواسع النطاق - الشركات المساهمة واتحادات العمال ، والمشروعات الحكومية ، تمخض عن تغيير أساسى فى طابع الاقتصاديات الرأسمالية بأن قوض نظام السوق . وكان جهاز السوق يعتمد على التوازن عن طريق تغيرات الاسعار . ولكن الوحدات الانتاجية الكبيرة أصبحت تؤثر فى الاسعار وفقا لمصلحتها عن طريق خفض أو زيادة انتاجها ، وعن طريق التأثيرات الكبيرة التى تحدثها ، عن طريق الاعلان ، على المستهلكين . وبالتالي فاصبحت لا تعكس الائمان وقياسات المستهلكين « وسيادة المستهلك » وانما تعكس مصالح الشركات الكبيرة الاحتكارية . ومن ناحية أخرى ، نجحت اتحادات العمال المنظمة فى حماية أعضائها عن طريق عقود العمل الجماعية التى تسرى لفترة طويلة ، والتى تجعل الاجور أكثر جمودا . كل ذلك من شأنه أن يعطل نظام السوق ويجعله ينهار .

وامام انهيار نظام السوق لم تعمل الدول الرأسمالية على احلال نظام آخر ، يقوم مقام السوق مثل التخطيط المركزى والشامل ، بل عملت على معالجة مساوئه بأن ازداد تدخل الدول فى الحياة الاقتصادية (٢) . ولكن بعض الدول الاوروبية أخذت بنظام التخطيط الذى يختلف فى طبيعته ووظيفة من نظام المخطط فى البلاد الاشتراكية ، بفرض معالجة نظام السوق

### ٤ - ازدياد التدخل الحكومى :

امام انهيار نظام السوق ، اضطرت حكومات الدول الرأسمالية الى التدخل بفرض احداث نوع من الاقتصاد المنظم . ويهدف هذا التدخل ،

---

(١) والبعض يرجع لهذه الظاهرة ظهور ما يسمى بالديمقراطية technocratie  
GARRIGOU-LAGRANGE, op. cit., p. 270.

(٢) انظر تدخل الدولة فى البلاد الرأسمالية من أجل علاج هيوب السوق القالة التالية:

Procter THOMSON «government and the markets» in «Comparative economic system op. cit., pp. 21-32.

بصفة أساسية ، الى منع انهيار النظام الرأسمالى ، عن طريق انعاشه على اثر الازمات الكثيرة التى يعرفها ، وعن طريق المحافظة على استقراره الاقتصادى ( التوازن الاقتصادى الكلى ) .

وفى سبيل تحقيق الهدف السابق ، قامت الدول باتخاذ الفريقين الرئيسيين التاليين .

١ - التدخل عن طريق القيام مباشرة بالانتاج ، خاصة فى مجال الخدمات الرئيسية ( النقل والمواصلات ، الطاقة ، الرى والصرف ، التعليم ، الصحة ) ، وفى مجال الصناعات الحديثة التى تتطلب احجاما كبيرة من رؤوس الأموال ( الصناعات الالكترونية ، والبتروكيماويات ، الصناعات النوية . . الخ ) . وقد بدأت هذه المشروعات على أساس من التأمين التى شهدته معظم الدول الاوروبية ، بعد الحرب العالمية الثانية ، أو عن طريق الاستثمارات العامة . والمشروعات العامة التى تكون القطاع العام ، أصبحت ، فى كثير من الدول الاوروبية ، فى وضع مسيطر على النشاط الاقتصادى . وهى تقوم بانتاج ما يقارب ٢٥ الى ٣٠ ٪ من الناتج القومى .

٢ - التدخل عن طريق السياسة المالية والنقدية : فمالية الدولة أصبحت تستوعب فى كثير من الدول الرأسمالية ما يزيد عن ٣٠ الى ٣٥ ٪ من الدخل القومى . وعن طريق النفقات العامة والإيرادات العامة تقوم الدولة بتحقيق الأغراض التالية :

( ١ ) تنشيط الطلب الفعلى فى اوقات الكساد حتى يتم التوازن بين الطلب الكلى والعرض الكلى . وفى اوقات الرخاء العمل على ضمان الاستقرار الاقتصادى عن طريق منع الضغوط التضخمية التى كثيرا ما تحدث نتيجة لعدم التوازن الجزئى أو الكلى بين الطلب الفعلى والعرض الكلى . وهذه السياسة التى دهم اليها كينز واتبعها كل الدول الرأسمالية .

( ب ) إعادة توزيع الدخل القومى فى صالح الطبقات المحدودة الدخل ، عن طريق التوسع فى الإعانات الاجتماعية والخدمات المجانية .

( ج ) التأثير على قرارات النشاط الخاص ، بالشكل الذى يضمن توجيهه لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مرسومة .

### ٥ - الأخذ بنظام الخطة الاقتصادية :

لجأت كثير من الدول الرأسمالية لمواجهة انهيار نظام السوق الى الأخذ



بنظام الخطة الاقتصادية . وتهدف هذه الوسيلة الى تحقيق تدخل الدولة  
لا في المدى القصير وانما في المدى الطويل .

والخطة التى تتبعها البلاد الرأسمالية تختلف عن نظام التخطيط الذى  
تبعه البلاد الاشتراكية في عدة أمور (١) :

(١) نظرا لأن الأصل هو الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، الا فيما عدا  
ما تمتلكه الدولة من مشروعات عامة ، فالخطة ليست آمرة ، وبالتالي ملزمة  
لكافة القطاعات الاقتصادية ، بل هى ملزمة فقط للمشروعات العامة .

(ب) الخطة لا تعدو الا أن تكون مجموعة من المؤشرات الاسترشادية  
للقطاعات الواردة بها ، وهى عبارة عن اطار لعدة برامج استثمارية ، واداة  
لتوجيه التوسع الاقتصادى والتقدم الاجتماعى .

(ج) وهى وسيلة للتنسيق بين كافة ادوات السياسة الاقتصادية من  
مالية ونقدية وائتمانية واستثمارية بفرض تحقيق بعض الاهداف ، خاصة  
تحقيق معدل من النمو السنوى في الناتج القومى .

### تقدير الرأسمالية المعاصرة

١١٦ - استطاعت الرأسمالية المعاصرة أن تطور نفسها ووقفت  
المتناقضات التى يحملها النظام الرأسمالى ، خاصة اتجاهه نحو التركيز  
وسيادة الأوضاع الاحتكارية من ناحية ، واتجاه العمال للتجمع للحفاظ على  
مصالحهم المتناقضة مع مصالح طبقة الرأسمالية ، من ناحية أخرى .

الا انه يجب الاعتراف بأنه بالرغم من النجاح التى حققته الرأسمالية  
المعاصرة الا أن ذلك لم يمنع ازدياد الهوة بين طبقة الرأسماليين ، والقوى  
الاجتماعية المنتجة ، مما يزيد من حدة الصراع الطبقي . فالتضخم المستمر ،  
في صورة ارتفاع للأسعار ، والذي يتحمل عبئه المستهلكون ، أدى الى ازدياد  
الفوارق بين طبقة الرأسمالية وطبقة العمال باعتبارهم مستهلكين . حقيقة  
لقد ارتفعت أجور العمال ، عن طريق نضال النقابات العمالية وعن طريق  
ضمان الحكومات لحد أدنى من الأجور ، الا أن التضخم التهم جزءا كبيرا من  
هذه الأجور ، بحيث يمكن القول بأن الأجور الحقيقية ارتفعت بنسبة أقل من  
النسبة التى زاد بها الناتج القومى . هذا بالإضافة الى أن الرأسمالية

(١) انظر في خصائص الخطط الموجهة الفرنسية :

CUY CAIRE "La Planification" Paris. 1972, pp. 111-123.

المعاصرة لم تستطيع التخلص من التقلبات الاقتصادية لتي تحطم جزءا غير يسير من الموارد الانتاجية ، مما يعطل امكانيات نموه المضطرد . حقيقة لم تعد تعرف هذه الاقتصاديات ازمت عنيفة بالصورة التي المتق الثلاثينات من هذا القرن ، ولكنها تعرف فترات من الانكماشات Récessions الدورية التي تسبب بطئا في معدل نموها . ولعل الأزمة الحاضرة للنظام الرأسمالى المعاصر ، والتي بدأت منذ بداية السبعينات من هذا القرن ، تشير التناؤل حول مصيره فليست أزمة البترول ، أو أزمة النقد العالمى هي التي افتعلت تلك الأزمة ، وانما ترجع تلك الأخيرة الى تناقضات للبيان الرأسمالى ، بحيث يمكن وصفها بأنها أزمة التضخم النقدي من خلال تنايا الركود .

## الباب الثاني

### النظم الاشتراكية

#### مقدمة : نشأة الأفكار الاشتراكية :

١١٧ - لاشك ان الأفكار الاشتراكية سبقت كتابات كارل ماركس، بل واثرت فيه ، ولكن يرجع الفضل اليه في جعل الاشتراكية منهجا علميا وذلك عن طريق نظرياته في التطور التاريخي وفي القيمة وفائض القيمة .

وتستند هذه الأفكار الاشتراكية سواء ما العصف منها « بالخيالية » أو « بالعلمية » على المذهب الجماعي الذي يقوم على نقد المذهب الفردي ، والذي اثر ، كما نعلم ، في المذاهب الاقتصادية التي تعد المنابع الفكرية للنظم الرأسمالية .

ويتخذ المذهب الجماعي من الجماعة بدلا من الفرد نقطة البدء والغاية للنظام الاقتصادي ، ولذا فهو يحل مصلحة الجماعة محل مصلحة الفرد هدفا للنظام . ويرى المذهب الجماعي عدم قيام الانسجام الطبيعي ، الذي يقول به المذهب الفردي بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية ، وأنه يمكن أن يحدث التعارض بين المصلحتين . فالمصلحة الجماعية ليست مجرد تجمع لمصلحة الأفراد ، بل انها تتمتع ، على العكس من ذلك ، باستقلال ذاتي عن المصلحة الفردية . ويفسر ذلك بأن الجماعة ، رغم أنها تتكون من مجموعة من الافراد ، تتمتع بكيان ذاتي ومستقل عن كيان الافراد . ومع هذا الوضع يصبح من الضروري احلال المصلحة الجماعية محل المصلحة الفردية . ولتحقيق ذلك يتعين على النظام الاقتصادي أن يتخذ هدفا هو اشباع الحاجات الجماعية ، بدلا من تحقيق أكبر كسب ممكن ، وأن يتخذ وسيلة لتنفيذ ذلك السلطة الجماعية بدلا من الحرية الفردية .

(١) راجع بصفة خاصة :

A. PIETTRE, op. cit., pp. 161-211.

د. رفعت المحجوب ، الاشتراكية ، ص ١٣٩ وما بعدها ،

### الأفكار الاشتراكية السابقة على كتابات كارل ماركس :

١١٨ - قلنا أن الأفكار الاشتراكية سبقت كتابات كارل ماركس ، ويطلق على هذه الأفكار اسم « الاشتراكية الإصلاحية » وأطلق عليها ماركس اسم « الاشتراكية الخيالية » .

وتهدف الأفكار الاشتراكية المذكورة الى اقتراح حل لمشكلات النظام الرأسمالي وقد ازدهرت الأفكار الاشتراكية في القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر .

وقد قامت « الاشتراكيات الخيالية » بدراسة مشكلات المجتمع الرأسمالي ، وانتهت الى ضرورة قيام المجتمع الاشتراكي بصفته حلا مختارا وملأنا لهذه المشكلات . ولكنها وهي بصدد اقتراح هذا الحل ، لم تلجأ الى تحليل التطور التاريخي والاقتصادي ، ولم تكشف عن القوانين التي تحكم التحول الاشتراكي ، ولم تعين قوى اجتماعية تعمل بالضرورة على القضاء على الرأسمالية ، وعلى إقامة الاشتراكية محلها .

ولذا فإن هذه الأفكار الاشتراكية لا تعدو أن تكون ردة فعل للقائلين بها على المظالم التي ينتجها النظام الرأسمالي ، وعلى الرغبة في أن يستبدل بهذا النظام نظام آخر أفضل منه ، نظام لا يخرج عن أن يكون تصورات فكرية لا نتيجة حتمية لتطور التاريخ . ومن هنا تعرف هذه الأفكار « بالاشتراكيات الإصلاحية ، أو وفقا لتعبير ماركس « بالاشتراكيات الخيالية » .

والقائلون بهذه الأفكار متعددون ، ولكن يمكن أن نميز من هذه الأفكار تيارين فكريين يستحقان أن يطلق عليهما لفظ « المذهب » نظرا لانتشارهما ولتعدد اتباعها . هذا التياران الاشتراكيان يتمثلان في مدرسة سان سيمون ، ومدرسة روبرت أوين .

### مدرسة سان سيمون :

١١٩ - ترجع الأفكار الاشتراكية لهذه المدرسة الى سان سيمون ( ١٧٦٠ - ١٨٢٥ ) ، والذي عاصر الثورة الفرنسية ، وشاهد انتصار جماهير الأمة العاملة في الانتاج والتجارة على الطبقات - ير العاملة من النبلاء ورجال الدين ، والتي بلا شك ، أثرت في ابداء افكاره .

وتتلخص افكار سان سيمون ، في وجوب الاهتمام بالصناعة ، وتوجيه العناية بالانتاج ، والتخلص من الخاملين حتى لا يكون هناك مكان الا للعاملين .

وبعبارة أخرى فإن الصراع بين العاملين ( المنتجين ) سواء كانوا عمالا أم أرباب أعمال ، وبين العاطلين هو الذى استدعى نظره . ولم يهتم بالصراع الطبقي بين طبقة العمال وأصحاب الأعمال ، وقد يكون ذلك بسبب حداثة عهد الثورة الصناعية ، وعدم ظهور هذا التناقض بالشكل الواضح الذى يؤثر فى سير ومصر النظام الرأسمالى .

وامام هذا الصراع بين المنتجين والعاطلين هاجم سان سيمون الملكية باعتبارها مصدرا لاستيلاء بعض الأشخاص دون أن يعملوا على جزء من ناتج عمل الآخرين . وهو لم يدع الى إلغاء الملكية باعتبارها مصدرا للاستغلال ، ولذا لا يعتبره البعض اشتراكيا ، باعتبار أن جوهر الاشتراكية هو إلغاء الملكية الفردية .

ولكن أتباعه ومن أشهرهم بازار ، وأنثانتان ، ويشيه ، نادوا بإلغاء الميراث ، لأنه يؤدي الى انتقال الثروة الى الأفراد بصرف النظر عن الكفاءة . واقتروا الا يكون انتقال الثروة عائليا ، بل تنتقل الى الدولة ، باعتبارها ممثلة للمجموع . وعلى الدولة أن تقوم بتوجيه الإنتاج والتوزيع ، أى أن تتبع نظام « الاقتصاد المدار » ، وأن تعهد بإدارته الى الأكفاء لمصلحة المجموع . كما نادوا بأن يؤسس نظام الإنتاج والتوزيع على قاعدة أن يعهد الى كل شخص بالعمل الذى يتناسب مع كفاءته ، وأن تعطى الكفاءات بقدر عملها .

#### مدرسة روبرت أوين :

♦ ١٢ = كان روبرت أوين ( ١٧٧١ - ١٨٨٥ ) من رجال الصناعة ، فقد كان يملك مصنعا للنسيج يعمل فيه ٥٠٠ عامل فى الوقت الذى تقدمت فيه الرأسمالية الصناعية ، فأتبع له أن يشهد التناقض بين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال ، وهو ما دفعه الى نقد النظام الرأسمالى وما يترتب عليه من مساوئ ، والى المطالبة بتغييره تغييرا عميقا .

وقد نادى أوين بوجود إلغاء ربح المنظم الرأسمالى لأنه لا يجوز أن تباع السلع بأكثر من نفقة إنتاجها . واعتبر الربح خطرا دائما وهو السبب فى أزمات الإفراط فى الإنتاج ، وأن أزمات نقص الاستهلاك ترجع الى أن هذا الربح يجعل من المستحيل على العامل أن يشتري السلعة التى أنتجها . وقد قام أوين بتطبيق آرائه فى مصنع النسيج الذى يملكه ، فاستخدم أرباح

مصنعه في زيادة الأجور ، وانقاص ساعات العمل ، وتحسين مساكن العمال ، ورفع مستواهم المادى والمعنوى .

ولكى يتم إلغاء الربح اشترط أوين إلغاء النقود لأنها وسيلة الحصول على الربح أحل بدلا منها بونات عمل ، فالعمل هو مقياس قيم المنتجات . والمنتج يحصل على عدد من بونات العمل بقدر ما بذل في صنع السلعة من ساعات عمل . كما أن المستهلك لا يدفع أكثر من هذا العدد من البونات للحصول على السلعة . وقد عمل أوين على تحقيق فكرته في إلغاء الربح وفي أذواق العمل عن طريق انشاء « بنك التبادل العادل » سنة ١٨٣٢ لتتبادل عن طريقه أذون العمل ، ولكنه أغلق سنة ١٨٣٤ .

ويتضح مما سبق ، أن الفكرة الرئيسية لدى روبرت أوين تتمثل في إلغاء الربح والوسيط ، وهو ما يشكل الفكرة الأساسية في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية . ولذا يعتبر أوين بأنه « أب » للتعاون . ويرجع الفضل لأتباعه في العمل على انتشار أفكاره عن طريق انشاء جمعية تعاونية استهلاكية في « روتشديل » عام ١٨٤٤ ، والذين عرفوا « برواد روتشديل » .

وقد لعبت أفكار أوين دورا هاما في تنوير الطبقة العاملة في إنجلترا في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وفي قيام الحركة التعاونية . ولكن لاحظ أنه لم يطالب بنزع الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج القائمة ، وإنما طالب فقط بتكوين رؤوس أموال جديدة تستغل بطريقة تعاونية ، وهو ما يبرر وصف اشتراكيته « بالاشتراكية التعاونية » .

### الاشتراكية باعتبارها مرحلة حتمية من مراحل التاريخ :

١٢١ - ومن المفيد أن نشير أن الأفكار الاشتراكية السابقة على ماركس والتي يغلب عليها الطابع الاصلاحى ، لم تعتبر الاشتراكية على أنها مرحلة حتمية من مراحل التاريخ . ويرجع الفضل لكتابات ماركس وإنجلز الى اعتبار الاشتراكية على أنها تطور حتمى ، لا تتوقف على جهود أو اداء المصلحين ، بل يفرضها التطور التاريخى . فالظروف الحقيقية الناشئة عن التطور التاريخى سوف تفرض المرحلة الاشتراكية باعتبارها مرحلة تالية على الرأسمالية ، مرحلة لا يمكن تفاديها .

وقد توصل ماركس الى الحتمية التاريخية عن طريق دراسة التاريخ والبحث عن القوانين التى تحكم تطوره ، ومن هنا تسمى الماركسية « بالاشتراكية العلمية » .

ويقصد « بالاشتراكية العملية » الاشتراكية التى تنصرف الى كشف القوانين التى تحكم التحول الاشتراكي ، وبدا تتميز عن « الاشتراكيات الاصلاحية » او « الاشتراكيات الخيالية » والتى تقترح حلا لمشكلات المجتمع الرأسمالى ، والتى تؤمن بمعادلة الاشتراكية لا بحتميتها .

#### خطة البحث :

١٢٢ - سوف نتعرف فى هذا الباب على الاسس الفكرية العامة للنظم الاشتراكية المعاصرة ، ثم على الخصائص الرئيسية لهذه النظم . وبدا ينقسم هذا الباب الى فصلين :

**الفصل الاول : الاسس الفكرية العامة للنظم الاقتصادية الاشتراكية المعاصرة .**

**الفصل الثانى : الخصائص الرئيسية للنظم الاقتصادية الاشتراكية**

## الفصل الأول

### الأسس الفكرية العامة للنظم الاشتراكية المعاصرة

١٢٣ - تستمد النظم الاقتصادية المعاصرة أسسها الفكرية العامة من الاشتراكية الماركسية ، والتي ترجع في صورتها الأولى الى كارل ماركس وفريدريك انجلز . كما تستمد هذه الأسس من واقع التجارب الاشتراكية ، خاصة تجربة الاتحاد السوفيتي ، باعتباره ، أول دولة تنجح في إقامة نظام اقتصادي اشتراكي ، وتجربة الصين الشعبية . وقد ساهم لينين وماوتسي تونج في ارساء بعض الدعائم الفكرية للنظم الاقتصادية الاشتراكية المطبقة بالفعل ، مما كان له اثر في نجاح هاتين التجربتين .

### الاشتراكية الماركسية

#### اولا - الأسس الفلسفية :

١٢٤ - تقوم الفلسفة الماركسية على ثلاثة مبادئ رئيسية ، وهي المادية الديالكتيكية ( الجدلية ) والمادية التاريخية ، والصراع الطبقي .

#### ١ - المادية الديالكتيكية ( الجدلية ) :

بينما تذهب النظرة الميتافيزيقية للعالم ان سبب التغيرات تكمن خارج الأشياء لا داخلها ، أى يعود الى القوى الخارجية ، فان المادية التاريخية تبحث عن سبب تطور الأشياء . داخلها . وقد وجدت هذا السبب في التناقض الداخلى القائم في الأشياء . وهذا يصدق على الطبيعة وعلى المجتمع وعلى الفكر .

والتغيرات التى تحدث في المجتمع انما تعود الى نمو المناقضات داخل هذا المجتمع ، وعلى وجه التحديد ، كما سنرى ، لى التناقض بين القوى

---

(١) ولد كارل ماركس في عام ١٨١٨ في مدينة تريبف ، وهو مؤسس الاشتراكية العلمية . وأهم كتاباته هو كتاب رأس المال الذى صدر الجزء الأول منه في سنة ١٨٦٧ في سمية ماركس وأصدر زميله انجيلز الجزءين الثاني والثالث في سنتي ١٨٥٥ ، ١٨٩٤ بعد مماته . وقد راس « الدولية الأولى » في سنة ١٨٦٤ . وقد تولى ماركس في سنة ١٨٨٣ .



المنتجة وعلاقات الإنتاج . هذا التناقض يعمل من خلال التناقض بين الطبقات . فنموا هذه التناقضات هو الذى يدفع بالمجتمع الى الامام ، ويؤدى الى القضاء على المجتمع القديم ، والى اقامة المجتمع الجديد .

وقد بين ماركس انه فى عملية التطور توجد عدة متناقضات ، وانه بين هذه التناقضات يوجد واحد يعتبر التناقض الاساسى الذى يحدد وجوده وتطوره وجود التناقضات الاخرى وتطورها . ففى المجتمع الرأسمالى يشكل التناقض بين البروليتاريا والبورجوازية التناقض الاساسى الذى يحدد تطور النظام ، اما التناقضات الاخرى ، ومثلها التناقض بين البورجوازية الزراعية والبروليتاريا الصناعية ، او التناقض بين البورجوازية الفاشية البروليتاريا الزراعية والبروليتاريا الصناعية ، او التناقض بين البورجوازية الفاشية والبورجوازية الديمقراطية . الخ ، فانها تحدد وتتأثر بالتناقض الاساسى .

ومن المفيد ان نشير ان ماركس اخذ هذه الفكرة عن هيجل (١) ، ولكنه خرج عليها من ناحية العوامل المحركة للتطور . فبينما يجعل هيجل من الواقع انعكاسا للفكرة المطلقة ، اى يأخذ العالم على انه من خلق العقل ، ويرد حركة التاريخ الى التناقض بين الافكار ، نجد ماركس يجعل من الفكر انعكاسا للمادة ، ويرد حركة التاريخ الى التناقض بين قوى حقيقية مادية ، وهى التى تشكل المادية التاريخية ، او التفسير المادى للتاريخ .

## ٢ - المادية التاريخية :

لكى نفهم القوى المادية التى تشكل التناقضات ، وتسبب بالتالى التطور المادى للتاريخ ، يتعين ان نعرض الى فكرة ماركس عن تحليله للمجتمعات . ويتكون ، لدى ماركس ، كل مجتمع من ثلاثة عناصر :

### (١) قوى الإنتاج :

ويقصد بها الإنتاج والافراد ذوى الخبرة الذين يقومون بالإنتاج .

---

(٢) يشتمل السيد الديالتيكى عند هيجل على ثلاث لحظات وهى الوضع THESE والتقيض Anti-thèse والتأليف Synthèse . فاذا بدأنا بفكرة وأضعفناها للبحث فإننا ننتهى الاخذ بنقيضها ، وذلك لانه لا توجد فكرة كاملة . وهنا تجس النفي الحاجة الى رفع التناقض ، فتجتمع الفكرة والتقيض فى تأليف أعلى . ولكن هذا التأليف وهو بعيد من ان يكون مرفسيا لا يبدو الا ان يكون مؤقتا ، وبشكل يدور نقطة بدء حركة مماثلة . والتناقض اذن هو مصدر التطور عند هيجل وهو أساس الوجود ، وانه هو مصدر الحركة ولكن التطور المادى للتاريخ يخضع لتطور الفكرة .

### (ب) علاقات الانتاج :

ويقصد بها علاقات الملكية ، وهى علاقات مستقلة عن الافراد ، وتشكل العلاقات الاجتماعية ، اى البنيان الاقتصادى للجماعة ، اى انها تشكل الاساس الحقيقى الذى تستند اليه « البنيان العلوى » القانونى والسياسى والفكرى .

### (ج) البنيان العلوى :

ويقصد به الاوضاع القانونية والاجتماعية والسياسية والفنية والدينية والفلسفية . وهو ما يعبر عنها ايضا بالاوضاع الايدولوجية . وقوى الانتاج وعلاقات الانتاج يشكلان الاوضاع المادية للمجتمع اذ يشكلان طريقة الانتاج وتوزيعه ، بينما يشكل البنيان العلوى الاوضاع المعنوية للمجتمع . وعند ماركس يشكل التناقض الرئيسى بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج التناقض الرئيسى الذى يسبب تطور المجتمع . وان القوى المنتجة هى التى تشكل العامل الرئيسى فى هذا التناقض ، وانه العامل الذى يحدد جميع العلاقات القانونية والاجتماعية والسياسية القائمة فى المجتمع ، والتى تشكل الاوضاع المعنوية . فكل درجة من درجات نمو القوى المنتجة تقابلها بالضرورة درجة معينة من درجات نمو علاقات الانتاج ، ردرجة معينة من نمو الاوضاع المعنوية . وبفضل تطور هذه القوى المنتجة يخرج من التنظيم الاجتماعى القائم تنظيم اجتماعى آخر اكثر سموا ، كما ينجم عن الاوضاع المعنوية القائمة اوضاع اخرى اكثر سموا ، ويفسر ماركس ذلك بانه حينما تتغير القوى المنتجة يقع التعارض بينها وبين علاقات الانتاج القائمة ، وتصبح هذه العلاقات عائقا دون تقدم القوى المنتجة . وعندئذ تقع « الثورة الاجتماعية » ، وتطيح بعلاقات الانتاج القائمة ، وتخلق علاقات اخرى اكثر سموا ، وتتفق مع التقدم الذى حدث فى القوى المنتجة . وبذلك يرتفع التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج . وعندئذ ايضا ينهار البنيان العلوى ، ويحل محله بنيان علوى آخر يتفق مع علاقات الانتاج الجديدة .

ومن هذا يتضح ان ماركس خلص من دراسة التاريخ الى ان تطور القوى المنتجة هو الذى يحكم تطور علاقات الانتاج ، وهو الذى يحكم ايضا كل التطورات الاجتماعية والقانونية والسياسية والفكرية والدينية والفلسفية وليس معنى ذلك انه ينكر اثر العوامل الاخيرة فى الاوضاع المادية ، بل كل ما اراد هو بيان خضوع هذه العوامل ، بصفة اساسية ، ودون نفي لاثارها ، للعوامل المادية .

## ٢ - الصراع الطبقي :

والتناقض الرئيسى القائم بين علاقات الانتاج وقوى الانتاج ، والذي بسبب التطور التاريخى ، انما يعمل من خلال الصراع بين الطبقات . وقد أعطى ماركس الصراع بين الطبقات أهمية كبيرة فى تفسير التاريخ ، وخلص الى أن دراسة تاريخ أى مجتمع ما هو الا دراسة تاريخ الصراع بين الطبقات المستغلة والمستغلة .

والرأسمالية ، باعتبارها تشكل مرحلة من مراحل التطور ، لم تود الى القضاء على التناقض والصراع الطبقي ، بل الى تغير الطبقات المتصارعة ، ذلك أن الرأسمالية تقوم على التناقض بين الطبقة البرجوازية (الرأسماليين) وطبقة البروليتاريا ( العمال ) . ويرى ماركس أن الامر سينتهى ، الى تطوير النظام ذلك أن الطبقة العاملة ستتدخل ، نتيجة لسوء حالها ، لانهاء الرأسمالية ، ولإقامة نظام آخر بلا طبقات وبلا تناقضات ، وهو النظام الشيوعى . ولكن لماذا وكيف يعمل الصراع الطبقي حتى ينتهى به الامر الى القضاء على الرأسمالية ؟ للإجابة على هذا التساؤل يقوم ماركس بتحليل تناقضات النظام الرأسمالى ، خاصة التناقض القائم بين علاقات الانتاج ، وهنا يبين لنا ماركس عدة قوانين اقتصادية تعمل على تعميق الصراع الطبقي بين الرأسماليين والعمال ، وهى تشكل الأسس التى يقوم عليها « تحليله الاقتصادى » .

### ثانيا : دعائم التحليل الاقتصادى لدى ماركس :

١٢٥ - يرى ماركس أن علاقات الانتاج الرأسمالية تشكل قمة التناقض بين الصفة الجماعية للانتاج ، ويقصد به ماركس اشتراك عدد كبير جدا فى العملية الانتاجية ، والصفة الفردية لتملك وسائل الانتاج ، ويتمثل ذلك فى النطاق الاجتماعى فى التناقض بين طبقة العمال وطبقة الرأسماليين الذين يملكون وسائل الانتاج ، وهو ما يستلزم قيام الصراع الطبقي بينهما .

كما يرى ماركس أن نمو القوى المنتجة داخل المجتمع الرأسمالى يخلق فى الوقت نفسه الظروف المادية اللازمة لحل التناقض . فمن ناحية أولى يؤدى تقدم الصناعة الى زيادة عدد العمال والى تجمعهم ، والى ارتفاع وعيهم ، وانخفاض أجورهم ومن ناحية ثانية ، يؤدى تقدم الصناعة الى تركيز رؤوس الاموال ، والى تحويل الطبقات المتوسطة من صفار رجال الصناعة والتجارة الى عمال . ومن ناحية ثالثة ، يؤدى زيادة عدد العمال ، الى النحو السابق ، وعدم حصولهم على قيمة عملهم بالكامل ، وحصول طبقة الرأسماليين على جزء من ناتج عمل العمال فى صورة فائض للقيمة

الى يؤس الطبقة العاملة ، مما يعمق الصراع بين الطبقتين . ومن ناحية رابعة ، تؤدي الاوضاع السابقة الى انتشار الازمات الاقتصادية والتي تقاس منها الطبقة العاملة ، وهو امر يستتبع زيادة حدة الصراع الطبقي ، ويعنى ذلك أن تقدم الصناعة تؤدي الى خلق الظروف المادية ، صافها ماركس في عدة قوانين اقتصادية ، وهى قانون القيمة وفائض القيمة ، وقانون التراكم الرأسمالى ، وقانون التركيز ، وقانون الاملاق العام .

### ١ - قانون القيمة وفائض القيمة :

يرى ماركس أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل اللازمة في المتوسط لانتاجها ، أى اللزومة اجتماعيا لانتاجها . وتحدد قيمة مبادلة السلعة بسلعة أخرى بنسبة كمية العمل اللازمة لانتاجها الى كمية العمل اللازمة لانتاج هذه السلعة الأخرى ، ويبين ماركس أن انتاج أى سلعة من السلع يلزمها نوعين من العمل : العمل المباشر ، وهو العمل الذى يبذله العمال الذين ينتجون هذه السلعة ، والعمل غير المباشر ، وهو العمل الذى بذله العمال الذين سبق أن أنتجوا الادوات المستخدمة في انتاج هذه السلعة . وتحدد قيمة السلعة بكمية النوعين من العمل .

واعتمد ماركس في قياس كمية العمل على مدته أى اجزاء الزمن مثل اليوم أو الساعة . الخ . ولكن العمل ليس من طبيعة واحدة لعدم تجانس وحدات العمل . وقد اعتمد ماركس على كمية العمل اللازمة في المتوسط ( أى من عامل متوسط المهارة يعمل في ظروف عادية ) كمعيار لتحقيق التجانس بين وحدات العمل . وقد اعتمد ماركس على قيمة المبادلة في السوق لتوحيد القياس بين وحدات العمل . ويلاحظ أن ماركس قد تأثر في نظرية في القيمة بالنظرية التقليدية ، خاصة بأراء آدم سميث وريكاردو في القيمة .

وقد انتقدت نظرية ماركس في القيمة لصعوبة توحيد القياس بين وحدات العمل والتجاء ماركس الى ائمان السوق لتحقيق وحدة القياس ، وهذا يعتبر مصادرة على المطلوب .

وقد بين ماركس أن اصحاب الاعمال (الرأسماليين) يأخذون لحسابهم قيمة مبادلة السلعة ، والتي يجب أن تتخذ بكمية العمل اللازمة لانتاجها ولكنهم في نفس الوقت لا يعطون العمال قيمة كمية عملهم بالكامل ، بل يدفعون لهم الاجر الذى يكفل استمرار حياة العمال واستمرار جنسهم (عائلاهم) . ولما كان في قدرة العمال تحقيق انتاج تفوق قيمته قيمة

ما يلزم لاستمرار حياة العمال والحفاظ على جنسهم ( الاستهلاك الضرورى ) فان اصحاب الاعمال ( الرأسماليين ) يحصلون على فرق سماه فائض القيمة فى صورة ارباح ( ربح ، فائدة ، ربح ) ويترتب على ظهور فائض القيمة هذا عدة نتائج :

( أ ) نقص الاستهلاك الكلى ، اى نقص الطلب الكلى نظرا لان قيمة الاجور التى يحصل عليها العمال ، وهم المستهلكون الاساسيون ، اقل من قيمة منتجاتهم والتى تكون العرض الكلى .

( ب ) يستخدم الرأسماليون الجزء الأكبر من فائض القيمة فى التكوين الرأسمالى .

( ج ) يميل التكوين الرأسمالى الى زيادة رأس المال الثابت ( ادوات الانتاج ) عن رأس المال المتغير ( قيمة أجور العمال ) .

## ٢ - قانون التراكم الرأسمالى واتجاهه نحو التركيز الرأسمالى :

ويحصلون بالتالى على فائض قيمة جديد ، يستخدم الجزء الأكبر منه فى التوسع ولا انخفاض استهلاكهم نظرا لقلّة عددهم ، فانه يقومون بتوجيه الجزء الأكبر من فائض القيمة فى انتاج وسائل الانتاج ، وفى استخدام عمال جدد ، ويحصل بالتالى على فائض قيمة جديد ، يستخدم الجزء الأكبر منه التوسع الانتاجى ، وخلق فائض قيمة آخر .. وهكذا . وعلى ذلك فان مصدر التراكم الرأسمالى هو فائض القيمة .

والتراكم الرأسمالى السابق من شأنه أن يعطى وفرة فى الانتاج ، ولكن تصدير هذا الانتاج يكون من الصعوبة ، نظرا لانخفاض اجور العمال وهى القوة المستهلكة الرئيسية ، وبالتالي تشد المنافسة بين المشروعات الرأسمالية بغرض تصدير الانتاج ، ومواصلة عملية التراكم الرأسمالى . وهذه المنافسة تسمح للمشروعات القوية بالقضاء على المشروعات الضعيفة ، وتؤدى الى ظهور الاحتكارات ، اى الى تركيز ملكية اموال الانتاج فى يد عدد قليل من الرأسماليين . ويؤدى هذا الوضع أيضا الى ظهور الازمات الاقتصادية وانتشار البطالة .

## ٣ - قانون الاملاق العام :

يؤدى التقدم الصناعى الى سوء حالة العمل ذلك انه ، وهو يؤدى الى التوسع فى استخدام الآلات ، والى خلق الازمات الاقتصادية ، يخلق جيشا

احتياطيا من المعاملين » ، يضغط على سوق العمل ، ويخفض الاجر الى الحد الأدنى اللازم للمعيشة ، وعلى ذلك فان النمو الرأسمالى لا يؤدي الى تحسين ظروف حياة الطبقة العاملة ، بل الى انتشار الفقر .

وهكذا يتفاعل قانون فائض القيمة مع قانون التراكم الرأسمالى والتركز الذى يصاحبه ، ومع قانون الاملاق العام فى تعميق الصراع بين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال .

ويرى ماركس ان تركيز الملكية فى يد عدد قليل من الرأسماليين يسهل نزاعها لصالح الجماعة ، وبالتالي ينتهى التناقض بين الصفة الجماعية للانتاج والملكية الفردية لوسائل الانتاج .

### تقدير النظرية الماركسية

١٢٦ - تعرضت الماركسية لانتقادات عديدة سواء فيما يتعلق بأسسها العامة الفكرية ، او فيما يتعلق بنتائجها فيما يتعلق بمصير النظم الرأسمالية ، ولا يتسع المجال لذكرها ، ولكن يرجع لها الفضل فى اعطاء نظرة متكاملة فلسفية وسياسية واقتصادية للانسان والمجتمع . وهى قد تجاوزت الفلسفات السابقة عليها اذ انها لا تقتصر على تفسير العالم ، بل تهدف الى تغييره . فالماركسية اذن فلسفة ونظرية ودليل للعمل السياسى . كما يرجع اليها الفضل فى انها سجلت بعض الحقائق الاقتصادية الهامة واهتمت بتحليلها تحليلا علميا ، ومثلها ان النظام الرأسمالى يؤدي بطبيعته الى استغلال العمال ، والى الازمات الاقتصادية ، والى الصراع الطبقي ، واخيرا فانها مهدت تمهيدا جديا لقيام لنظم الاشتراكية المعاصرة فى كثير من البلاد ، فحدثت بذلك ثورة اشتراكية فى القرن العشرين .

## الفصل الثاني

### الخصائص الأساسية للنظم الاشتراكية (١)

١٢٧ - قلنا أن النظرية الماركسية تشكل إلى حد كبير ، الأسس الفكرية العامة للنظم الاشتراكية ، إذ قامت على بيان التناقضات في النظام الرأسمالي مستخدمة تحليلات اقتصادية خاصة ، ومتنبئة بتطوره الحتمى نحو المرحلة الاشتراكية ، ثم نحو المرحلة الشيوعية . ولم توضع هذه الأسس في التطبيق إلا بقيام الثورة البلشفية في روسيا سنة ١٩١٧ ، خاصة ابتداء من عام ١٩٢٨ تاريخ الأخذ بنظام الخطة الاقتصادية . وبعد الحرب العالمية الثانية تعددت التجارب الاشتراكية في دول شرق أوروبا وفي الصين الشعبية وفي غيرها من البلاد .

ومن خلال هذه التجارب ، خاصة تجربة الاتحاد السوفيتى ، يمكن لنا أن نعرض إلى الخصائص الرئيسية للنظم الاشتراكية ، والتي نلخص في الآتى :

#### أولاً : الملكية العامة لوسائل الإنتاج :

١٢٨ - تقوم النظم الاشتراكية على الملكية العامة لوسائل الإنتاج في كافة فروع النشاط الاقتصادى . ويلاحظ أن النظم الاشتراكية المعاصرة قد وصلت إلى ذلك عن طريق التأميم nationalisation أى بنزع ملكيتها من أيدي الأفراد نظير تعويض أو بدون تعويض ، ووضعها تحت تصرف الدولة باعتبارها ممثلة للمجموع ، هذا بالإضافة إلى توسع في المشروعات العامة عن طريق الاستثمارات العامة . ويجدر بنا أن نلاحظ أن تطبيق سياسة التأميم ليس فيه بذاته لمجرى التحول من القديم إلى الجديد ( أى من نظام رأسمالى أو شبه رأسمالى إلى اشتراكى ) فملكية الدولة للمشروعات تهيئ الظروف الموضوعية والفرصة لخلق جهاز انتاجى اشتراكى ، أما هذا الخلق نفسه ففهم بما تسلكه المشروعات بعد ذلك من

---

(١) انظر :

A. A. BROWN and E. NEUBERGER "Basic Features of centrally planned economy" in "Comparative economic system" op cit., 99-109.

A. GARRIGON - LAGRANGE "Systèmes et structure" op. cit., p. 319 et suiv.

سلوك ، فالتنظيم الدقيق للعمل والاخت بالتخطيط الشامل لشئون المشروع وترشيد نشاطه خدمة لاهداف التطور الاجتماعى هو وحده الكفيل بأن يحقق بعد تأميم الملكية «تأميم» الانتاج نفسه بالفعل .

وعلى اية حال ، فان النظم الاشتراكية المعاصرة تعرف ثلاثة أنواع من الملكية ، اثنان منهما يعدان من قبيل الملكية العامة ( ملكية الدولة - والملكية التعاونية ) والاخرى هي الملكية الخاصة .

### ( ا ) ملكية الدولة :

وهذه تتميز بأن الدولة تكون في نفس الوقت مالكة لوسائل الانتاج ومستفلة لها ، وهذا النوع من انواع الملكية هو السائد حاليا ، خاصة في قطاعى الصناعة والخدمات الأساسية .

### ( ب ) الملكية التعاونية :

وهي تتميز بأن حق التملك وحق الاستغلال يكون لجماعة معينة فقط ، هي أعضاء الجماعة التعاونية من صغار المنتجين يضمون مواردهم وجهودهم للقيام باستغلال مشترك يقتسمون العائد منه على أساس من المبادئ التعاونية . ويسود هذا النوع من الملكية في قطاع الزراعة وفي قطاع الخدمات . وتشكل الملكية التعاونية مع ملكية الدولة الملكية العامة .

### ( ج ) الملكية الخاصة :

والتي تسمح بحق التملك وحق الاستغلال للأفراد ، بالنسبة للملكيات الزراعية الصغيرة التى تسمح بها البلاد الاشتراكية لصغار الزراع والحرفيين . هذا ويلاحظ أن النظم الاشتراكية تعترف بالملكية الخاصة بالنسبة لاموال الاستهلاك ، وهذه تنتقل بالتعاقد بين الاجور وبالارث والوصية بعد الموت . وبالرغم من اختلاف نظم الملكية ، إلا أن نظام الملكية العامة لوسائل الانتاج ( ملكية الدولة والملكية التعاونية ) هي الشكل السائد والمسيطر (١)

---

(١) تنقسم الملكية العامة في البلاد الاشتراكية الى ملكية الدولة والملكية التعاونية على النحو المذكور في المتن . وقد ظهر اتجاه في يوغوسلافيا يميل الى النظر الى ملكية الدولة على أنها لا تمثل ملكية اشتراكية بالمعنى الصحيح . فكل ما يحدث عند تحويل ملكية الممتلكات الى الدولة هو أن يبقى العمال اجراء ، ولكن اجراء في مواجهة الدولة . ولذا تعتبر ملكية الدولة بالنسبة لفريق من الكتلة اليوغوسلاف من رأسالية المدولة



### ثانيا : الانتاج وفقا لبرامج مرسومة :

١٢٩ - نظرا لتمتلك الدولة لوسائل الانتاج ، فان معظم الانتاج ينجم عن نشاط المشروعات العامة ، والذي يخضع لنظام الخطة ، اى وفقا لبرامج مرسومة من الهيئات المركزية فى الدولة . وتوضع هذه البرامج ، كما سوف نعرف بعد قليل ، لفترة من الوقت غالبا ما تكون خمسة سنوات . وتهدف هذه البرامج الى تحقيق امرين :

( أ ) الملاءمة بين الانتاج كما ونوعا وبين حاجات الافراد . فتقوم الدولة بتحديد أنواع السلع والخدمات التى يحتاج اليها الافراد فى خلال المدة المحددة فى البرنامج ، والكمية اللازمة من كل نوع منها ، ثم تنظم الانتاج بما يكفل تحقيق رغبات السكان فى حدود موارد الدولة وقواها الانتاجية ، وعن طريق نظام للاولوية فى اشباع هذه الحاجات .

( ب ) توزيع عناصر الانتاج من عمل ورأس مال توزيعا يتفق مع حاجات الانتاج ، ووفقا لنظام الاولوية المتبع .

تتولى فيها النفوذ الاقتصادى هيئة بيروقراطية من الموظفين الاداريين قد تتنافس مصلحتها مع مصلحة الشعب . ومن ذلك استخلص اصحاب هذا الرأى وجوب الأخذ بما يسمونه الملكية الاجتماعية المباشرة تعبيرا عن سيطرة الشعب على المشروعات ، لا فى صورة سيطرة أجهزة الدولة ، فى صورة سيطرة هيئة العاملين فى كل مشروع على شئون المشروع نفسه وادارتهم له لمصلحتهم الشخصية المباشرة داخل نطاق التنظيمات العامة القائمة بطبيعة الأمر . وعلى ذلك يكون النظام الاقتصادى الاشتراكى مجموعة من الوحدات المستقلة فى ادارتها ، القائمة بتخطيط شئونها وفقا لمصلحتها ، لا تربطها ببعضها البعض الا علاقات التبادل فى السوق ، علاقات المرض والطلب . أما الدولة فيقتصر دورها على الاشراف العام وعلى رسم الخطوط الجوهرية لتطور الحياة الاقتصادية ، وبصفة خاصة تحديد حجم الاستثمارات الواجب تنفيذها وحجم الاستهلاك التاج خلال فترة التخطيط التجارية . ويعرف هذا النظام بنظام التسيير الذاتى Autogestion وقد وجه الى هذا النظام عدة انتقادات أهمها : أن تفويت الجهد الانتاجى الى مشروعات ذات استقلال ذاتى تدار لمصلحة العاملين ، وليس لمصلحة المجموع ، من شأنه أن يعيد الى الخلف فى النظام الاشتراكى نفس الظواهر والقوانين المميزة للنظام منهم من الاشتراك فى تملك وإدارة وسائل الانتاج بحجة أنهم ليسوا ممن يشتركون مباشرة فى مشروعات اقتصادية . وأخيرا فإن القول بأن ملكية الدولة لوسائل الانتاج هو تطبيق لراسمالية الدولة ، قول يخلط بين طبيعة الدولة فى النظام الاشتراكى وطبيعتها فى النظام الرأسمالى . فالدولة الاشتراكية جسد يمثل كافة فئات الشعب بينما الدولة الرأسمالية لا تمثل الا طائفة معينة متسلطة على الاقتصاد القومى .

وتقوم البرامج الموضوعية للإنتاج بمهمة الموازنة بين الإنتاج والاستهلاك. ولا يعنى ذلك عدم وجود ائمان في النظم الاشتراكية ، فالائمان موجودة نظرا للاعتراف بالنقد وتوزيع الناتج القومى على القائمين به في صورة نقدية ، ولكن هذه الائمان لا تتكون طبقا لتقليبات العرض والطلب في السوق كما هو الحال في النظام الرأسمالى ، وانما تقوم الدولة بتحديد هذه الائمان وفقا لاعتبارات اقتصادية تتعلق بالتوازن بين قطاعات الإنتاج المختلفة من ناحية ، وبين الإنتاج الكلى والاستهلاك الكلى ، من ناحية أخرى ، كما تتعلق باعتبارات المساواة النسبية في توزيع الدخل .

وعلى ذلك فإنه لا يخشى ، تبعاً لتخطيط الإنتاج ، حدوث أزمات اقتصادية نتيجة الإفراط في الإنتاج أو النقص في الاستهلاك ، لان الإنتاج يتم طبقا لخطة عامة موضوعة على أساس حاجات الافراد ، كما أن برامج الإنتاج ، الموضوعة على أساس الاستفادة من القوى العاملة المتاحة في الدولة ، تكفل بإيجاد عمل لكل مواطن .

ويلاحظ أن الدول الاشتراكية درجت في خططها الاقتصادية على اعطاء أولوية للصناعة ، وإلى صناعة وسائل الإنتاج ( الصناعات الثقيلة ) بصفة خاصة ، وذلك على حساب انتاج السلع الاستهلاكية ، ويفسر هذا المسلك برغبة الدول الاشتراكية في تحقيق معدل مرتفع من النمو في الناتج القومى عن طريق التراكم الرأسمالى والذي تسمح الصناعات الثقيلة بحدوثه بمعدل أسرع من الصناعات الخفيفة . ويفسر أيضا بمقتضيات الدفاع الوطنى : اذ يتطلب بناء القوى الضاربة للجيش وانشاء الصناعات الثقيلة .

### ثانيا : التوزيع يتم وفقا لقرارات السلطة العامة :

١٣٠ - يتم توزيع الناتج القومى على مختلف الفئات الاجتماعية لاوفقا لحركات الائمان في السوق كما هو الحال في النظم الرأسمالية ، وانما وفقا لقرارات من السلطة العامة تتضمنها خططها الاقتصادية . فالدولة . من طريق السلطات المركزية التى تقوم بوضع الخطة ، تحدد الاجور والمزببات والمكافآت وائمان السلع ، وعن طريق هذا التحديد يتم توزيع الناتج القومى . والدولة تتبع في هذا التحديد خاصة بالنسبة للاجور والمزببات والمكافآت المبدأ المعروف « لكل بحسب عمله » ، مع مراعاة الظروف المائلية اما الافراد غير القادرين على العمل فتمنحهم الدولة المعاشات طبقا لنظام التأمينات الاجتماعية .

وتجدر الإشارة الى ان النظم الرأسمالية المعاصرة حينما تعطى لكل فرد حسب عمله ، فإنها لا تنكر أنها سوف تنتقل من المرحلة الراهنة ، وهى

مرحلة الاشتراكية ، إلى مرحلة تالية هي مرحلة الشيوعية حيث يسير على التوزيع المبدأ القائل « لكل حسب حاجته » . وهذه المرحلة الأخيرة ميزها ماركس عن مرحلة الاشتراكية بأمرين : الملكية العامة لادوات الإنتاج ، واعطاء كل فرد بحسب حاجته (١) .

### ثالثا : الأخذ بنظام التخطيط الاقتصادي الشامل بديلا عن نظام السوق (٢) :

١٣٩ - تقوم النظم الاشتراكية المعاصرة على الأخذ بنظام التخطيط الاقتصادي الشامل لإدارة النشاط الاقتصادي سواء تعلق بالانتاج أو بالتوزيع . وهذا النظام يقوم بوظيفة السوق في النظم الرأسمالية .

ويتميز التخطيط في البلاد الاشتراكية بأنه تخطيط شامل وأمر يشمل كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية . أما في البلاد الرأسمالية التي تأخذ بنظام الخطة فهو فقط موجه ، ويعتمد في تنفيذه على نظام السوق .

ويقوم نظام التخطيط على تحديد عدد من الأهداف المحددة تحديدا كليا من ناحية ، وعلى تحديد من الوسائل المعدة لتحقيق هذه الأهداف .

وتترجم الأهداف في البلاد الاشتراكية في صورة خطة اجتماعية شاملة تصدر في صورة تشريع ملزم لمختلف الهيئات والمؤسسات ، وتفرع إلى خطط جزئية والبرامج التفصيلية يتناول كل منها فرعا من فروع النشاط الاقتصادي والاجتماعي صناعة ، زراعة ، مبانى .. الخ) أو زاوية معينة من زواياه ( خطة الدخل القومي وتوزيعه ، خطة الاستثمارات ، خطة الاسعار ، خطة القوى العاملة ، خطة استخدام القوى الشرائية .. الخ ) .

أما الوسائل المتبعة في تحقيق هذه الأهداف فهي بصفة أساسية الأمر للوحدات الإنتاجية ، وذلك بعد أخذ رأيها في تحديد الأهداف ، وتكمل هذه

(١) ويعنى هذان المبدأان اختفاء الدولة . ويرى ماركس أن الأساس الاقتصادي لاختفاء الدولة هو أن تصل الشيوعية إلى درجة كبيرة من التقدم ، بحيث يأخذ كل بحسب حاجته ، وبحيث ينتفى كل تناقض بين العمل الذهني والعمل اليدوي ، وهو ما يعتبر سببا هاما من أسباب عدم المساواة الاجتماعية . فاللدولة يمكن أن تختفى حينما تستطيع الجماعة تحقيق المبدأ الذي ينصرف إلى أن « من كل بحسب قدرته ولكل حسب حاجته » . وفي هذه الحالة لا تصبح الدولة دولة سياسية ، بل تصبح مجرد وظيفة إدارية ، أي مجرد إدارة للإنتاج .

(٢) راجع في نظام التخطيط في البلاد الاشتراكية :

الوسيلة الإلزامية عادة بمعد من الحوافز المادية ( زيادة الأجور ، المشاركة في جزء من الأرباح ، تقديم خدمات معينة ) أو المعنوية ( منح الأوسمة ، الدعاية ، التكريم الرسمى .. الخ ) .  
ولكن الى جانب صفة الإلزام السابقة ، والتي لا تصدق إلا بالنسبة للمشروعات العامة المملوكة للدولة ، يقوم التخطيط في البلاد الاشتراكية على طابع توجيهي وليس أمر فيما يتعلق بتخطيط الأمور التالية :

#### تخطيط الاستهلاك :

فالتخطيط الأمر مهما كانت شدته لا يصل الى فرض نمط معين من الاستهلاك على الأفراد ، ولذا تنهج الدولة في هذا الصدد وسائل التخطيط الموجهة السائدة في البلاد الرأسمالية كالتأثير في مستويات الأسعار ، التأثير في مستويات الدخل الموزعة ، فرض الضرائب .. الخ .

#### تخطيط العمل :

كذلك لا تنهج الدول الاشتراكية في شأن توزيع قواها العاملة على مختلف الفروع الانتاجية والمناطق سياسة توجيهية عمادها التفاضل في مستويات الأجور ومستويات الحوافز المادية الأخرى ، لا التوزيع الجبرى بالأمر .

#### تخطيط القطاعات الاقتصادية التي تتبع نظام الملكية العامة :

عرفنا أن الدول الاشتراكية تعرف ثلاثة أنواع من الملكية : ملكية الدولة ، الملكية التعاونية ، والملكية الخاصة . والدولة لا تتبع في تنفيذ خططها إلا بالنسبة للقطاعات المملوكة للدولة ، أما القطاعات المملوكة ملكية تعاونية أو ملكية خاصة فقلما تنتهج الدولة آراءها سبيل الأمر لتنفيذ نصيبها في الخطة الاقتصادية الشاملة ، وإنما تنهج السلطات في هذا الشأن وسائل توجيهية مثل سياسة الائتمان وتوزيعه ، سياسة الضرائب ، سياسة الأسعار ، سياسة المشتريات الحكومية .. الخ .

#### رابعاً : هدف النظام الاشتراكي هو اشباع الحاجات تبعاً لأولوية يتم

##### تحديدها في الخطة :

١٣٢ - الهدف المباشر ، أو محرك النظام ، هو اشباع حاجات الأفراد وفقاً لأولوية التي يتم وضعها في الخطة ، وتقوم السلطة العامة ، وفقاً لنظام اعداد الخطة ، بالتشاور مع كافة الوحدات الانتاجية ، والتنظيمات

الشعبية خاصة النقابات ، بوضعه أولوية هذه الحاجات . وقد سبق لنا أن ذكرنا أن أهداف الخطط المتتالية في البلاد الاشتراكية كانت تعطي أولوية للتصنيع والتصنيع الثقيل أساسا ، وهو أمر يؤثر في مدى اشباع الحاجات الإنسانية ، خاصة الحاجات الاستهلاكية ، ويفسر هذا المسلك بالرغبة في تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي وبإشباع حاجات الدفاع القومي .

غاية الأمر أنه إذا كان الباعث المحرك للنظام الرأسمالي هو تحقيق أكبر كسب ممكن ، فإن النظام يهدف أيضا إلى إشباع الحاجات الإنسانية ، كما تظهرها قوى السوق . أما في النظام الاشتراكي فإن تحديد الحاجات التي تشبع يتم عن طريق التخطيط . وبطبيعة الأمر فإن السلطات العامة ، التي تقوم بوضع الخطة ، تتخذ قراراتها بمزيج من الاحساس بالمسؤولية وبنظرتها العامة كما تحددها أفكارها المذهبية وقيمتها الاجتماعية .

### بعض الاتجاهات الحديثة في النظم الاشتراكية المعاصرة

١٣٣ - عرفنا أن النظم الاشتراكية تقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وعلى الاعتماد على التخطيط المركزي الأمر ، أي مركزية الإدارة . وقد عرفت هذه النظم بعض التطورات مازالت في بدايتها ، ولذا فبى لا تعدو إلا أن تكون في بداية لاتجاهات عامة لم تتبلور بشكل واضح . وقد دعت إلى هذه التطورات تضر الظروف التي نشأت فيها النظم الاشتراكية فغالبية النظم الاشتراكية المعاصرة قامت في فترة تميزت بعدم لاستقرار نظرا للحروب ( الحرب الأهلية في الاتحاد السوفيتي ، وحرب التحرير في الصين الشعبية ، والدمار الذي لحق بدول أوروبا الشرقية على اثر احتلال الجيوش النازية لها ) . كذلك تميزت بأنها كانت اقتصاديات مختلفة لم تقطع شوطا كبيرا في التصنيع . وقد فرضت هذه الأوضاع اتباع المركزية في التخطيط و في إعطاء الأولوية للصناعات الرأسمالية ( صناعات الإنتاج الثقيل ) وذلك على حساب الصناعات الاستهلاكية ، مما أدى إلى تضخمات جسيمة تحملها الأفراد في هذه الدولة .

وفي بداية الستينات وجدت هذه الدول أن ظروفها ، التي كانت سائدة عند قيام الاشتراكية بها ، فالنظم السياسية في هذه الدول قد استقرت ، وقطعت هذه النظم شوطا بعيدا في التصنيع ، خاصة التصنيع الثقيل ، وزادت الرغبة في إعطاء المزيد من الاهتمام للسلع الاستهلاكية ، كما كثرت الشكاوى من تعاطم البيروقراطية . ولذا عملت هذه الدولة إلى إدخال تعديلات ، لا تغير في نظرها من جوهر الاسس التي يقوم عليها النظام الاشتراكي .

وتهدف هذه التعديلات الى معالجة سوء المركزية في الادارة والتخطيط؛ وذلك عن طريق الأخذ ببعض الإجراءات التي تهدف الى تحقيق قدر أكبر من اللامركزية ، والتوسع في نظام الحوافز المادية (١) .

وعادة ما تنسب هذه التعديلات الى الاقتصادى السوفيتى ليبرلمان ، الذى اقترح نظاما للتخطيط يعطى للمشروعات اهتماما متزايدا لتحسين الفن الانتاجى وتحسين نوعية الانتاج ، اى لزيادة الكفاءة الانتاجية .

ويتحقق ذلك اذا اعطيت المشروعات توجيهات عامة عن أنواع الانتاج المطلوب دون تحديد تفصيلى ، وان تترك مهمة تحديد ذلك تبعاً لروابطها المباشرة مع المستهلكين . فالمشروع هو الذى يحدد خطته النهائية التفصيلية فى ضوء أنواع الانتاج المحددة على نحو عام . كما يرى اعطاء المشروعات جزءا من الأرباح التى تحققها ، والتى تذهب الى الميزانية العامة للدولة ، حتى تتأكد الحوافز المادية لها . كذلك دعى الى اتخاذ مؤثر الربح كمعيار للنجاح ، والا تحصل المشروعات على المبالغ اللازمة لتحويل استثماراتها دون مقابل ، بل يفرض عليها أعباء وأسعار فائدة لضمان حسن استخدام هذه الأموال .

---

(١) انظر : د. حازم البيلوى ، المرجع السابق ص ٣١٠ - ٣١١ .

## أَلْبَابُ الْمَثَلِثِ

### النظم الاقتصادية الانتقالية

١٣٤ - يقتضى التكلم عن النظم الاقتصادية دراسة التنظيمات الاقتصادية السائدة في مجموعة البلاد النامية والتي تتميز اقتصادياتها بسدة خصائص ، تعرف بخصائص « التخلف الاقتصادى » . وقد استتبع الخصائص السابقة عدة تنظيمات اقتصادية واجتماعية وسياسية ، لتحقيق أهداف تتعلق كلها بضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية .

والتنظيمات السائدة في هذا الجزء من العالم ، كما سوف نعرف ، هي خليط من التنظيمات السائدة في النظم الاقتصادية المعاصرة سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية . وبعض الدول النامية (مصر على سبيل المثال) اعلنت اخذها الاشتراكية كإطار للتنمية ، وطبقت ذلك على سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وأعلنت أن المرحلة التى تمر بها هي مرحلة تحول نحو النظام الاشتراكي . وبعض الدول الأخرى ( الهند على سبيل المثال ) لم تعلن صراحة عن اتخاذ السياسة السابقة منهاجا لها في تحقيق سياسة تنميتها ، ولكن ضرورات التنمية فرضت عليها وجوب تدخل الدولة ، وقيام قطاع عام قوى تقوم الدولة عن طريقه بتوجيه كافة الأنشطة الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف التنمية وذلك في إطار خطة عامة شاملة . ومن هنا فإن التنظيمات الاقتصادية السائدة في البلاد النامية هي خليط من التنظيمات السائدة في البلاد الرأسمالية وفي البلاد الاشتراكية ، مما بدعونا على تسميتها بالنظم الاقتصادية الانتقالية .

### انقسام العالم الى بلاد متقدمة غنية وإلى بلاد فقيرة :

١٣٥ - إذا كانت الثورة الصناعية التى عرفتها بلاد أوروبا في القرن الثامن عشر ، وانتقلت منها إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في القرن التاسع عشر ، قد أدت إلى رفع مستويات المعيشة في هذه الدولة . فإنه

(١) المراجع الخاصة بالتخلف وبالنزعة الاقتصادية كثيرة .

أنظر : د. محمد زكى الشافعى « التقنية الاقتصادية » الكتاب الأول ، معهد الدراسات والبحوث العربية ١٩٦٦ . والكتاب الثانى ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٠ .  
( م ١٢ - الاقتصاد )

نجم عنها أيضا ، رغبة من هذه الدول في الحفاظ على اسباب تقدمها ، ظهور الاستعمار الذي شمل مناطق تربو على ثلثي العالم . فالحاجة الى المواد الأولية اللازمة للصناعات الناشئة من ناحية ، والى الاسواق لتصرف المنتجات التي اصبحت وفيرة من ناحية اخرى ، ادى بالدول الاوربية الى ضم اجزاء كبيرة من العالم ، واتبعت ازاءها سياسة عدوانية لخص دعائمها العهد الاستعماري السابق ذكره .

وكانت علاقة الدول الاوربية الصناعية بمستعمراتها هي علاقة المتبوع بالتابع ، واندمجت اقتصاديات الاخيرة في اقتصاديات الدول الصناعية ، ولصالح هذه الاخيرة .

وقد ترتب على هذا الاندماج الذي كانت فوائده تذهب لصالح البلاد الاوربية الصناعية وعلى حساب المستعمرات ، التي تحررت سياسيا بعد الحرب العالمية الثانية ، تخلفها ، وبالتالي انقسام العالم الى بلاد متقدمة صناعية غنية ، وبلاد متخلفة زراعية فقيرة .

وقد ترتب على هذا الاندماج ، الذي كانت فوائده تذهب لصالح البلاد تتمثل في ادخال الاقتصاد النقدي ، انشاء شبكات مواصلات في شكل سكك حديدية وطرق برية ، خلق طبقة من المتعلمين لتولى شئون ادارة هذه البلاد . . الخ ، الا انه يجب الانسى ان هذه الفوائد لم تقصد لذاتها ، ولكن من اجل حسن استغلال موارد هذه البلاد لمصالح الصناعة المتقدمة . وبحيث يمكن القول انه لولا نشأة ظاهرة الاستعمار ، لما نشأت مشكلة تخلف الجزء الاكبر من العالم وتراكم مشاكله الاجتماعية والاقتصادية على النحو الذي نراه اليوم .

وأيا كان الأمر ، فاننا نجد اتساع الفارق بين الجزء من العالم المتقدم الصناعي ، والجزء الآخر المتخلف الذي لم يبدأ أو بدأ في بداية الخمسينيات من هذا القرن ، في التحرر السياسي والاقتصادي من السيطرة الأجنبية ، وبالتالي في العمل على الخروج من حالة التخلف والدخول في مرحلة النمو الاقتصادي والاجتماعي .

وارقام متوسط الناتج الفردي في كل من البلاد المتقدمة والبلاد النامية تبين مدى اتساع الهوة بين الجزئين من بلاد العالم .

١ - مجموعة البلاد المتقدمة الصناعية ، وهذه تشمل مجموعة البلاد الرأسمالية ، ومجموعة البلاد الاشتراكية المتقدمة .

( ١ ) مجموعة لبلاد الرأسمالية ، وهذه تشمل كافة بلاد أوروبا الغربية ، وأمريكا الشمالية ( الولايات المتحدة وكندا ) ، وأستراليا ، ونيوزيلندا ، واليابان ، وجنوب أفريقيا . ويبلغ مجموع سكان هذه المجموعة



٧٣٢ مليون نسمة ، كما يبلغ متوسط الناتج الفردى فيها ٢٢٣٢ دولارا .

(ب) مجموعة البلاد الاشتراكية ، وتشمل الاتحاد السوفيتى ، وبلاد اوروبا الشرقية ، ومنغوليا . ويبلغ عدد سكانها ٣٣٦ مليون نسمة ، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومى فيها ١٨٣ دولارا .

٢ - مجموعة البلاد النامية ، وتشمل ما دون ذلك من البلاد ، اى كافة بلاد افريقيا (فيما عدا افريقيا الجنوبية) ، وبلاد آسيا ( فيما عدا اليابان) ، وبلاد امريكا اللاتينية . ويبلغ سكان هذه البلاد ، فيما عدا الصين وكوريا الشمالية وفيتنام الشمالية ١٥٦٦ مليون نسمة ، ويبلغ متوسط الناتج الفردى فيها ١٨٠ دولارا . ومعنى ذلك ان ٩٥٤٪ من سكان العالم ، هم سكان البلاد النامية ، يحصلون على متوسط الناتج الفردى يبلغ اقل من ١/١٢ من متوسط ما يحصل عليه الفرد فى البلدان الرأسمالية المتقدمة ، واقل من ١/٦ من متوسط ما يحصل عليه الفرد فى البلدان الاشتراكية .

#### خطة البحث :

١٣٦ - يبين مما تقدم ، ان كل الاقتصاديات القومية ليست على درجة واحدة من التقدم ، اى تتفاوت فى درجة النمو ، فهناك الاقتصاديات المتقدمة ، وهى اقتصاديات الدول الرأسمالية والاشتراكية الصناعية من ناحية ، واقتصاديات الدول النامية التى يهيمن عليها الانتاج الاولى (النشاط الزراعى والاستخراجى) ، من ناحية اخرى . هذا فضلا عن ان الاقتصاديات المتقدمة تتفاوت فى درجة التقدم الصناعى ، كذلك تتفاوت الاقتصاديات النامية فى درجة التخلف الاقتصادى . وبعبارة اخرى ، فان الاقتصاديات القومية تتفاوت فى بنائها الاقتصادى لاختلاف الهياكل او الابنية المشككة للبنيان الاقتصادى ( هيكلا الانتاج ، هيكلا العمالة ، هيكلا توزيع الدخل ، هيكلا التجارة الخارجية .. الخ ) .

ومن الطبيعى ان تختلف المشكلات التى يعانىها اقتصاد متقدم عن تلك التى يعانىها اقتصاد متخلف ، فكل نوع من البلدان مشكلاته التى تختلف عن مشكلات النوع الآخر . ولذا كان من الطبيعى ان تختلف التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى البلدان المتقدمة - اشتراكية كانت ام رأسمالية - عن تلك التنظيمات السائدة فى البلدان النامية .

والبلاد الصناعية المتقدمة ، وقد بلغت درجة عالية من التصنيع وتمكنت من انشاء اجهزها الانتاجية الضخمة والمتنوعة ، قادرة على استغلال مواردها الاقتصادية المتاحة من موارد مادية وبشرية ، وبالتالي تتميز

بارتفاع كل من دخلها القومى ومتوسط دخلها الفردى . لذا فان المشكلة الرئيسية التى تواجهها البلدان المتقدمة تتمثل فى ضمان تشغيل جهازها الانتاجى عن طريق التحكم فى الطلب الفعلى . وعلى العكس من ذلك ، تتميز البلدان النامية بعدم استغلال مواردها الاقتصادية من موارد طبيعية وبشرية بالقدر الكافى ، لذا فان المشكلة الرئيسية التى تواجهها البلدان النامية تنحصر فى ضرورة بناء جهاز انتاجى قادر على تشغيل كافة الموارد الاقتصادية . وهذا هو جوهر عملية التنمية الاقتصادية .

واختلاف المشكلات الاساسية التى تواجهها البلدان المتقدمة عن تلك التى تواجهها البلدان النامية ، لابد وان ينعكس على التنظيمات الاقتصادية السائدة .

وعلى ذلك سوف نعرف على اهم الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية فى فصل اول ، وعلى اهم سمات نظمها الاقتصادية القائمة فى فصلان .

## الفصل الاول

### الخصائص العامة للبلدان النامية

١٣٧ - تتميز اقتصاديات البلدان النامية بعدة خصائص تنعكس على كافة ابعائها الاقتصادية والاجتماعية ، واهمها ما يلى :

#### اولا - سيادة الانتاج الزراعى والاستخراجى وتخلف الانتاج الصناعى:

تتميز اقتصاديات البلدان النامية بغلبة النشاط الاولى عليها ( الزراعة والنشاط الاستخراجى ) ، فبينما يزيد نصيب هذا النشاط فى مجمل الناتج القومى على ٤٠٪ فى مالبة البلدان النامية ، نجد ان هذه النسبة لا تزيد على ٢٠٪ فى البلدان المتقدمة ، بل تنخفض عن هذه النسبة فى بعض الدول الصناعية المتقدمة ( الولايات المتحدة الامريكية ، المملكة المتحدة .. الخ ) . وعلى العكس ، فان نصيب الصناعة فى البلدان النامية يقل عن ٢٥٪ ، فى مقابل نسبة تزيد على ٥٠٪ فى البلدان المتقدمة . ولذا يقال ان البلاد النامية هى البلاد الزراعية او الاستخراجية ، وان البلاد المتقدمة هى البلاد الصناعية . وهذه الصفة لاقتصاديات البلدان النامية تؤدى بدورها الى عدة نتائج تنعكس مباشرة على نظمها الاقتصادية ، اهمها ما يلى :

١ - عدم تنوع المهن والحرف نظرا لأن ذلك يرتبط بتطور انقطاع الصناعى الذى يسبب بدوره تطورا فى قطاع الخدمات . ويترتب على ذلك

أن الجزء الأكبر من القوى العاملة تتركز في القطاع الزراعي .

٢ - لا تتميز انتاجية كل من العمل ورأس المال بالارتفاع في القطاع الزراعي كما هو الحال في قطاع الصناعة والخدمات . وتفسير ذلك أن العمل الزراعي لا يحتاج الى قدر مرتفع من المهارة ، ولا يحتاج الى قدر كبير من رأس المال ، فضلا عن أنه يتميز بالطبيعة الموسمية .

٣ - لا يأخذ جزء مهم من الدخول الزراعية الشكل النقدي بسبب انتشار ظاهرة الاستهلاك الذاتي ، ومعنى ذلك أن جزءا من الانتاج الزراعي يهدف الى خدمة للحاجات الاستهلاكية للعائمين به ، ولا يذهب الى السوق .

٤ - تخصص غالبية البلدان النامية في انتاج سلعة او سلعتين زراعية او استخراجية بفرض التصدير للخارج ، مما يزيد علاقة التبعية بين هذه الاقتصاديات واقتصاديات الدول المتقدمة ، وهو يستتبع ايضا عدم حصولها على نصيب عادل من فوائد التبادل التجاري الدولي .

#### ثانيا - ارتفاع أهمية التجارة الدولية لاقتصاديات الدول النامية :

وهذه الصفة تكون نتيجة لسيادة الانتاج الزراعي والاستخراجي ، مما يجعل هذه الاقتصاديات غير متكاملة ، فهي تتخصص في انتاج سلعة او أكثر تكون ممددة للتصدير . وينجم عن ذلك أن البلدان النامية تكون معتمدة على التجارة الخارجية لتصرف السلع الأولية التي تخصصت في انتاجها للسوق العالمي ولاستيراد حاجاتها من السلع الأخرى التي لا تنتجها بسبب عدم تنوع جهازها الانتاجي . وهذا ما يعبر عنه بارتفاع درجة انفتاح اقتصاديات البلاد النامية على السوق العالمي ، أي أن قيمة كل من الصادرات والواردات تشكل نسبة مرتفعة من الناتج القومي . وينجم أيضا عن ذلك أن اقتصاديات هذه البلاد تكون تابعة لاقتصاديات الدول المتقدمة ، مما يستتبع عدة نتائج سيئة أهمها ما يلي :

١ - تكون اقتصاديات البلاد النامية عرضة للتقلبات الاقتصادية الشديدة التي تعمرها البلاد المتقدمة ، والتي تنتقل عن طريق التجارة الخارجية .

٢ - انهيار معدل التبادل التجاري للدول النامية ، وكان يفترض أن هذه الظاهرة قاصرة على صادرات المواد الأولية ، ولكن سرعان ما ظهرت بالنسبة لصادراتها من المنتجات المصنعة ونصف المصنعة ، والتي تشكل غالبيتها من السلع الاستهلاكية ، خاصة منتجات الفول والنسيج .

٣ - عجز ميزان المدفوعات لغالبية البلدان النامية ، نتيجة لعدم ميل حصيللة صادراتها للارتفاع ، من ناحية ، ولميل واردتها للارتفاع الشديد ، من ناحية أخرى . وسبب قلة ميل حصيللة الصادرات للارتفاع يرجع الى عدم تنوع المنتجات المصدرة ، فهي تتشكل أساسا من المنتجات الأولية ، وإلى انخفاض أسعار هذه المنتجات في السوق العالمية . وسبب اتجاه الواردات الى الارتفاع يرجع لى كثرة حاجات البلدان النامية من المنتجات المصنعة خاصة السلع لاستثمارية اللازمة للتكوين الرأسمالى ، بل وإلى المنتجات الغذائية التى أصبحت الحاجة إليها شديدة فى السنوات الأخيرة . كما يرجع الى ارتفاع اثمان هذه الواردات بالمقارنة باثمان صادراتها .

### ثالثا - وجود موارد بشرية ومادية معطلة :

ويرجع ذلك الى عدم توافر الجهاز الإنتاجى الكافى لتشغيل هذه الموارد . وعدم توافر الجهاز الإنتاجى يرجع الى عدم توافر الأنشطة المنتجة للسلع الرأسمالية ، وتخلف الفن الإنتاجى ، وضآلة موارد التمويل المحلية ، وانخفاض الميل للاستثمار الفردى .. الخ .

ويزيد من هذه المشكلة تعقيدا ميل السكان فى البلاد النامية للتزايد بمعدل مرتفع ، أكبر من تلك الذى تعرفه البلاد النامية ، ويستتبع هذه الزيادة تدهور نصيب الفرد من الأراضى الزراعية ، والذى أدى الى عدة نتائج سيئة على الهياكل الزراعية فى البلاد النامية أهمها ما يلى :

١ - زيادة تفتيت الاستغلالات الزراعية ، مما يستتبع ضعف خصوصيتها بسبب الزراعة الكثيفة ، مما يسبب بدوره فقداننا لمجهود العمل .

٢ - ضعف مستوى الفن الإنتاجى ، بسبب الكثافة السكانية على الأرض الزراعية من ناحية ، ولعدم تقدم فروع الصناعة التى تقدم وسائل الانتاج الحديثة والكفيلة برفع المستوى الإنتاجى ( الآلات الزراعية ، الأسمدة ، المبيدات .. الخ ) .

٣ - الحفاظ على دورة زراعية ، وبالتالي على حاصلات زراعية تفى بحاجة الاستهلاك الذاتى للقائمين بالانتاج .

٤ - ظهور البطالة بين عدد كبير من العمال الزراعيين سواء كانت هذه البطالة موسمية ، للطبيعة الموسمية للعمل الزراعى ، أو بنيانية نتيجة لانخفاض المستمر فى نصيب العامل الزراعى من الأراضى الزراعية .

### رابعاً - انخفاض كل من الدخل القومي والدخل الفردي :

العوامل السابقة تفسر انخفاض الدخل القومي ، وبالتالي انخفاض الدخل الفردي . ويؤدي ذلك الى انخفاض كل من مستوى الاستهلاك والإدخار ، وما يعنيه ذلك من انخفاض المستوى الصحي والثقافي والتعليمي .. الخ .

ويعنى كذلك انخفاض الطلب على اموال الاستهلاك ، كما يعنى انخفاض الموارد اللازمة للاستثمار

ويلاحظ أيضا انه بالرغم من انخفاض الدخل القومي ، فان هيكل توزيع الدخل يتميز بسوء التوزيع نظرا لسوء توزيع الملكية الزراعية واتساع الهوة في هيكل الاجور بين الحد الأدنى والحد الأقصى .

### خامساً - تخلف النظم الاجتماعية والسياسية :

تعتبر البلدان النامية بلادا متأخرة اجتماعيا وسياسيا وثقافيا ، بمعنى أن نظمها الاجتماعية والسياسية السائدة ، ما زالت غير مستقرة وعرضة لتقلبات عنيفة ، فهي تقوم على تحكم فئة قليلة العدد في الثروة وفي الأوضاع السياسية .

وهذه الأوضاع الأخيرة لا تخلق الجو الصالح لبدء حركة التنمية الجادة . ولذا يجب تغيير هذه الأوضاع عن طريق تدخل الدولة ، وهذا ما يتطلب بدوره دولة قوية تعمل في ظروف من الاستقرار السياسي والاجتماعي .

### سادساً - انخفاض المستوى العلمي والفن الإنتاجي :

من الملاحظة أن المستوى العلمي في البلدان النامية منخفض عنه في البلدان المتقدمة . ومن مظاهر ذلك ارتفاع نسبة الأميين ، وانخفاض نسبة المتعلمين ، خاصة هؤلاء الذين يتطلبهم جهاز الانتاج . ونتيجة لذلك فان هذه البلاد تشكو من ندرة العمال المهرة ، وفن نقص الكفايات الفنية والإدارية .

وبالإضافة الى ذلك فان الفن الإنتاجي المستخدم بدائي ومتخلف بالنسبة لما هو في البلاد المتقدمة . ويتضح ذلك من ضيق الأخذ بتقسيم العمل وبآليته . وبتنظيمه تنظيميا علميا ومهنيا وإنسانيا .

الخصائص السابقة تشكل السمات العامة للتخلف الاقتصادي ، وهي تعكس في نفس الوقت أسباب هذا التخلف . ونظرا لتزايد الاهتمام

بمشاكل التخلف الاقتصادى بعد الحرب العالمية الثانية على اثر ازدياد حركات التحرر السياسى ، والاستقلال الوطنى ، ونتيجة للاتصال المتزايد بين الشعوب ، مما ترتب عليه ادراك الفروق الشاسعة فى مستويات المعيشة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة . ونظرا الى ان عملية التنمية تتطلب تدخل الدولة من اجل خلق الجو الصالح لبلدها ولاستثمارها ، فقد نجم عن هذا التدخل اتسام النظم الاقتصادية فى البلاد النامية بعدة سمات ، نتولى ايجازها فى الفصل الثانى من هذا الباب .

## الفصل الثانى

### السمات الهامة للنظم الاقتصادية فى البلدان النامية

**١٣٨ -** لا يمكن القول بأن هناك تنظيم خاص بكافة البلدان النامية ، فهى تستخدم أساليب متعددة مشاكلها الاقتصادية . ومع ذلك فان خصائص اقتصاديات هذه الدول والسابق بيانها ، ومحاولتها الخروج من حالة التخلف والقيام بالتنمية لابد وان تؤثر على تنظيماتها الاقتصادية . ولعل اهم السمات التى تتميز بها النظم الاقتصادية فى البلدان النامية تتلخص فيما يلى :

#### اولا - ازدياد تدخل الدولة من اجل انجاح عملية التنمية :

تتطلب عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجوب تدخل الدولة لتغيير الهياكل السياسية والاجتماعية والثقافية القائمة فى البلدان النامية، وذلك من اجل خلق الجو المناسب لبدء عملية التنمية . ويظهر هذا التدخل عن طريق القيام بالاصلاح الزراعى الذى يهدف الى تغيير هيكل الملكيات الزراعية ، وكذلك للتأثير على نمط النمو السكانى ، وللتأثير على نمط الاستهلاك ، بل وعلى العادات والتقاليد السائدة والتى تشكل عائقا ضد النمو .

وتعتبر المهمة السابقة من اصعب مهام التنمية الاقتصادية ، واليهما ينسب الفشل الذى عرفته كثير من البلدان النامية فى انجاح خططها الخاصة بالتنمية .

ويلزم ايضا تدخل الدولة لانشاء الأنشطة الاقتصادية الاساسية اللازمة للتوسع الزراعى ، ولخلق الصناعات الحديثة ، وهذه تتمثل فى مرافق الرى والصرف ، والطاقة ، والنقل والمواصلات . كما يلزم تدخلها

لانشاء المرافق الاجتماعية الأساسية والتي لا يتصور عملية التنمية بدونها  
وهي مرافق الصحة والتعليم والثقافة .

وبلاحظ أن تدخل الدولة المتزايد ، والذي يفوق تدخل الدولة في البلاد  
الراسمالية ، ويقل عنه في البلاد الاشتراكية ، يهدف بصفة أساسية الى  
تهيئة الظروف المناسبة والى العمل على خلق الجهاز الانتاجى المتقدم . وعلى  
العكس نجد أن تدخل الدولة في البلاد الراسمالية يهدف الى ضمان تشغيل  
جهازها الانتاجى المتقدم ، عن طريق التحكم في مستوى النشاط الاقتصادى  
اللازم لهذا التشغيل . أما تدخل الدولة في البلاد الاشتراكية فيفسر بأسباب  
ايدولوجية ، والتي ترى ، كقاعدة عامة ، وجوب تحقق الملكية العامة  
لوسائل الانتاج .

#### ثانيا - نشأة قطاع عام قوى :

قلنا أن تدخل الدولة في البلدان النامية يفسر بخلق الجو المناسب  
لبدء عملية التنمية ، من ناحية ، وبالعامل على خلق الجهاز الانتاجى القادر  
على استغلال الموارد المعطلة في هذه البلاد .

وقد قامت معظم الدول النامية . بإنشاء المشروعات العامة والتي  
تشكل القطاع العام . وسبب نشأة القطاع العام يرجع الى ما يلى :

( ١ ) عدم وجود الخدمات الأساسية Infrastructure économique  
مثل الطرق ووسائل النقل ، الطاقة ، الرى والصرف . وهذه الخدمات  
تتميز بأنها لا تعطى عائدا مباشرا ، وإنما تعطى عائدا على المدى الطويل .  
كذلك تتميز بأنها ذات وفورات خارجية ، أى مفيدة لكافة قطاعات الاقتصاد  
القومى . لذا فإن القطاع الخاص لا يرغب أو لا يقوى على القيام بها .

(ب) يقع على عاتق الدولة مهمة تحويل الهياكل الاقتصادية في البلدان  
النامية (هيكल الانتاج ، هيكل العمالة ، هيكل التجارة الخارجية .. الخ) .  
وهذا التحويل يتمثل في تغييرها من هياكل يغلب عليها الطابع الزراعى الى  
هياكل يغلب عليها الطابع الصناعى . والدولة تقوم بذلك عن طريق  
استثمارها العام .

(ج) أدى للتقدم التكنولوجى الى كبر حجم الوحدة الانتاجية المثلى في

كثير من القطاعات الاقتصادية ، وهو أمر يصعب معه على النشاط الخاص تدبير وسائل التمويل اللازمة لقيام هذه الوحدات الانتاجية الكبيرة ، خاصة وان هذه البلاد تتميز بضعف مستوى الادخار الفردى ، وبعدم وجود اسواق مالية تكفل حاجات التمويل .

ويمثل القطاع العام في كثير من الدول النامية التى اختارت الاشتراكية طريقا لتحقيق التنمية ، كما هو الحال في مصر (١) ، أهمية تفوق أهمية القطاع العام البلاد الرأسمالية ( يقوم القطاع العام في مصر بانتاج حوالى ٦٠٪ من الناتج القومى ) .

### ثالثا - الأخذ بنظام الخطة القومية :

تأخذ غالبية البلدان النامية ، وقد ادركت مدى التخلف الذى تعاني منه ، ومدى عجز مؤسساتها ونظمها للقيام بالتنمية ، بنظم التخطيط . ونظم التخطيط السائدة في هذه البلاد لا يعد ، كما هو الحال في البلاد الاشتراكية بديلا عن نظام السوق ، حيث تقوم الأسواق في هذه الدول وتقوم ، الى حد ما ، بالمهمة التى تقوم بها في البلاد الرأسمالية .

ومع ذلك فيلاحظ ان السوق في البلاد الرأسمالية تمجز عن القيام بوظائفها على النحو المعروف في الدول المتقدمة . فهناك جمود كبير في العلاقات ، وتيار المعلومات والبيانات لا ينتقل بسهولة حتى يمكن للسوق من ترجمة التغيرات التى تحدث في ظروف الطلب والعرض ، وهكذا يندر ان نجد الايمان السائدة في السوق ممبرة عن القدرة الحقيقية للموارد ، وقل ان يتوافر لها السياسة اللازمة لنقل التغيرات ، وقل ان يتأثر سلوك الوحدات الاقتصادية نتيجة لتغيرات الاسعار ، وتدل تجربة التخطيط في البلاد النامية على وجود عقبات كبيرة (٢) تقف أمام نجاحها بعضها يرجع الى الظروف السياسية والاجتماعية والتى تتطلب قيام دولة قوية قادرة

(١) انظر في أهمية القطاع العام في مصر ، مؤلفنا :

« المالية العامة » الجزء الأول ، دار الفكر العربى ، ١٩٧٥ ، ص ٢٠٩ - ٢١٨ .

(٢) انظر في اسباب فشل التخطيط في البلاد النامية ، مقالنا التالى :

“De certaines critiques du développement dans les pays en voie de développement”.

مجلة القانون والاقتصاد ، ١٩٧٤ ، العدد الثالث ، ص ٥٣ - ١١١ .



على اتخاذ الإجراءات الأولية اللازمة لعملية التنمية ( الإصلاح الزراعى ،  
التأثير على النمو السكانى ، اقامة المؤسسات السياسية والاجتماعية  
التي تشارب في تحديد أهداف الخطة والرقابة على تنفيذها .. الخ ) ،  
والبعض الآخر يرجع الى عقبات فنية وإدارية ، مثل نقص البيانات وعدم  
سلامتها ، عدم وجود القدرة الفنية والأخلاقية على القائمين بتنفيذ الخطة،  
تخلف الجهاز الإدارى .. الخ .

وهكذا نجد أن ظروف التخلف الاقتصادى تنعكس بدورها على التنظيم  
الاقتصادى السائد ، ويمكن القول أن هذه الدولة تمر بفترة انتقال هامة  
من اقتصاديات زراعية الى اقتصاديات صناعية .



## القسم الثاني

### نظرية الإنتاج



## مقدمة

### تعريف الانتاج :

١٣٩ - عرفنا أن الانتاج هو تفاعل يحدث بين الطبيعة والانسان ، يحصل من خلاله الانسان على الوسائل المادية ، أى الأموال ، لى يستخدمها فى اشباع حاجاته . وبذلك يهدف الى خلق المنافع . وهو يتطلب قيام الانسان ببذل نشاط ليطوع به الموارد الطبيعية ، وليحولها الى أموال صالحة لاشباع حاجاته .

هذا النشاط قد ينصب على تغيير خصائص الموارد الطبيعية . وعلى نقلها من مكان الى مكان آخر تكون فيه الحاجة اليها اشد ، أو على نقلها من زمان الى زمان آخر تكون الحاجة اليها اشد ، ويكون ذلك عن طريق التخزين .

---

(١) لقد احتلت فكرة « المفهوم الفنى للانتاج » مكانا بارزا فى الفكر الاقتصادى ، وتركت على الأخذ بها نتائج مهمة .

فالمذهب الطبيعى الذى كان سائدا فى فرنسا ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر ( أهم مفكره فرنسوا كيناي F. Quesnay ) . كان يقصر النشاط الانتاجى على الزراعة ، والعمل المنتج على العمل الزراعى . وبذا فإن الانتاج لا يشمل الا انتاج السلع الزراعية ( الانتاج المادى ) ، أما انتاج السلع الصناعية ، وكذلك انتاج الخدمات فلا يعدان من قبيل الانتاج .

كذلك فإن المذهب الحر تردد فى اعتبار الخدمات من قبيل الانتاج ، فادم سميث A. Smith وهو اقتصادى انجليزى ، ويسمى أحيانا بمنشئ علم الاقتصاد ( ١٧٢٣ - ١٧٩٠ ) ، وسع من مفهوم الانتاج ليشمل الانتاج المادى للسلع الصناعية ، بالإضافة الى السلع الزراعية . ولكنه تردد فى اعتبار أعمال النقل والتوزيع ( التجارة ) من قبيل الانتاج لأنها لا تتضمن تحويلا للموارد الطبيعية ، وينجم عنه انتاج يأخذ الصورة المادية .

أما جون ستينورت ميل ، وهو اقتصادى انجليزى ( ١٨٠٦ - ١٨٧٣ ) من أنصار المذهب الحر ، فوسع من مفهوم الانتاج ليشمل ، فضلا عن الانتاج المادى للسلع ، الخدمات

المعنى السابق للانتاج هو المعنى الاقتصادي للانتاج . الا انه يشار أحيانا لمعنى آخر للانتاج يسمى «المفهوم الفنى للانتاج» (١) . وهذا الأخير يقصر معنى الانتاج على كل نشاط انساني يتضمن تحويلا للموارد الطبيعية وينجم عن ذلك اشباعا للحاجات ، أى خلقا للمنافع . وعلى ذلك فان المفهوم الفنى للانتاج يضيق من نطاق الأنشطة الانتاجية ، إذ انه يقصر ذلك على النشاط الانساني الذى يسلط على الموارد الطبيعية بفرض اشباع الحاجات ، وينجم عن ذلك النشاط تغيير فى شكل الموارد الطبيعية ، وذلك فى صورة سلع مختلفة عن الموارد الطبيعية التى استخدمت فى انتاجها أو فى صورة سلع جديدة .

ومن الواضح أن «المفهوم الفنى للانتاج» يقصر معنى الانتاج على الانتاج المادى للسلع . أما انتاج الخدمات ، وهو يتضمن نشاطا انسانيا ويسلط على الموارد الطبيعية بفرض اشباع الحاجات ، فانه لا يدخل ضمن الانتاج ، لأنه لا يتضمن تحويلا للموارد الطبيعية وتغييرا فى شكلها أو خصائصها المادية ، وبالتالي لا ينجم عنه سلعا .

و «المفهوم الاقتصادي» للانتاج أوسع ، بل وأكثر دقة من «المفهوم الفنى للانتاج» ، ذلك أن الغرض من الانتاج هو اشباع الحاجات ، أى خلق للمنافع ، ونتيجة فان أى نشاط انساني يسلط على الموارد الطبيعية ، وينجم عنه اشباع للحاجات ، أى خلقا للمنافع ، فانه يعد انتاجا . التى تؤدي الى خلق منفعة وبالتالي زيادة قيمة السلعة ولا يمكن فصلها عن السلعة . ومثل ذلك أعمال نقل وتوزيع السلع .

أما أعمال المهن الحرة ( الأطباء ، المحامين .. الخ ) فانها ، وإن أدت الى خلق منفعة ، إلا أن هذه المنافع ليست لصيقة بانتاج مادى ، وعلى ذلك فلا تعد منتجة . وقد سبق أن عرفنا أن البلاد الاشتراكية ، ما زالت تأخذ بالمفهوم الأخير للانتاج . فهى لا تدخل فى حساب الناتج القومى إلا الانتاج المادى والخدمات التى تتصل اتصالا وثيقا بالانتاج المادى .

الا أن المفهوم الحديث للانتاج يوسع من الانتاج ليشمل الانتاج المادى والخدمات ، مادامت تؤدي الى خلق منافع . وعلى ذلك فان خدمات المهن الحرة الأطباء ، المحامين ، المعلمين .. الخ ) . فانها تؤدي الى خلق منافع ، وتؤثر بطريق غير مباشر على الانتاج المادى للسلع ، وبالتالي فهى تدخل فى مفهوم الانتاج .

راجع فى تفصيل ذلك :

H. Guittou : "Economie politique", Dalloz, tome I, 1956, pp. 180-187.

وبعنا لذلك ، فانه يدخل في مفهوم الانتاج كل نشاط انساني يترتب عليه اشباع الحاجات ، اى خلق للمنافع ، سواء نجم عن هذا النشاط سلعا قابلة لاشباع الحاجات ، أم لم ينجم عنه سلعا ، وانما سهل من أمر اشباع الحاجات . ولذا فانه يعد من قبيل الانتاج أعمال نقل السلع أو أعمال توزيع السلع .. الخ . وكافة أنواع الخدمات التى لا تأخذ الشكل المادى (١) .

### القطاعات الأساسية للانتاج :

١٤٠ - الزراعة والصناعة يمثلان القطاعان الأساسيان للانتاج . والانتاج الزراعى يتمثل في كل نشاط انساني يهدف الى استغلال الأرض عن طريق زراعتها ، والى استغلال الثروة الحيوانية . وبذا يمكن التمييز بين الانتاج الزراعى النباتى ، والانتاج الزراعى الحيوانى . ويهدف الانتاج الزراعى الى اشباع حاجات الانسان من المواد الغذائية وغيرها ، وكذلك اشباع هذه الحاجات ، بطريق غير مباشر ، عن طريق توريد المواد الأولية للزراعة التى تدخل في انتاج كثير من السلع الصناعية ( الالياف الطبيعية مثل القطن والكتان والحبر والأخشاب .. الخ ) .

ويمثل النشاط الزراعى النشاط التقليدى للانسان ، بمعنى أن الناتج القومى كان يتكون في معظمه ، أن لم يكن كله ، من المنتجات الزراعية ، وذلك في المجتمعات البدائية . وفي الوقت الحاضر ، يشكل الناتج الزراعى جزءا مهما من الناتج القومى الاجمالى للبلاد النامية ، ويقلب على البنيان الانتاجى في هذه البلاد الطابع الزراعى .

(١) نستطيع الآن ان نستنتج أنه لكي تكون بصدد انتاج ، يجب أن يؤدي النشاط

الانسانى الى خلق منافع ( اشباع الحاجات ) .

وعلى ذلك فلو ترب على هذا النشاط انتاج سلع مادية ، ولكن لم تنبع هذه السلع حاجات انسانية ، اى لم ينجم عنها خلق للمنافع فانها لا تعد من قبيل الانتاج . فلو أن منتجا قام بانتاج سلعة معينة ، ثم تفرقت بعد ذلك اذواق المستهلكين ، وبالتالي أصبحت غير صالحة لاشباع الحاجات ، فان هذا الانتاج المادى لا يعد من قبيل الانتاج .

ومن البدئى ان المثل السابق نظرى بحث ، وتهدف به توضيح فكرة أن الهدف من الانتاج هو خلق المنافع .

انظر :

A. Barre : «La production» dans «Traité d'économie politique», tome I, op. cit, p. 438.

( ١٣ - أصول الاقتصاد )

وبعد ذلك من سعات التخلف الاقتصادي لما ينصف به الإنتاج الزراعى من الخصائص التالية (١) :

(١) الناتج الزراعى يأخذ فى جزء منه الشكل الانتاجى العبنى ، اى انه يهدف فى جزء منه الى اشباع حاجة القائمين بالانتاج ، وبالتالي يخدم الاستهلاك الذاتى . ونتيجة فان جزءا غير يسير من الناتج الزراعى لا يذهب الى السوق ، ولا يسمح بتكوين دخول نقدية . وهذا الوضع يضعف الحافز على الانتاج .

(ب) الطبيعة الموسمية للنشاط الزراعى تؤدى الى هدم انشغال القائمين بالزراعة فترة كبيرة من السنة ، وبالتالي يكونون بدون عمل ، وهو امر ينجم عنه ضعف انتاجية عنصر العمل ، بل والى ظهور البطالة بأنواعها المختلفة ( البطالة الهيكلية ، البطالة الموسمية ، البطالة المتبعة ) . وينجم عن ذلك كله انخفاض الناتج القومى ومستوى الدخل الفردى .

(ج) يتميز النشاط الزراعى بأنه لا تطلب الا قدرا زهيدا من الخبرة والمهارة لليد العاملة ، وهو امر يؤدى الى انخفاض وحدات رأس المال المستخدمة فى النشاط الانتاجى بالمقارنة بوحدات العمل . وينجم عن ذلك انخفاض انتاجية عناصر الانتاج ( العمل ، رأس المال ، الأرض ) وعدم انتشار التقدم الفنى فى كافة الأنشطة الاقتصادية الأخرى .

أما النشاط الصناعى فيتمثل فى كل نشاط انسانى يهدف الى تحويل المواد الأولية ، سواء من أصل زراعى أو من أصل منجمى ( المعادن بالمعنى الواسع ) الى سلع تشبع الحاجات الانسانية بطريق مباشر أو غير مباشر . والانتاج الصناعى يشكل ، فى البلاد المتقدمة ، الجزء الأكبر من الناتج القومى ، ويقلب على البنيان الانتاجى فى هذه البلاد الطابع الصناعى .

وبعد ذلك من خصائص التقدم الاقتصادى للأسباب التالية :

(١) يتميز الناتج الصناعى بأنه يتم بصفة أساسية من أجل السوق ، وليس من أجل استهلاك القائمين به . وترتب على ذلك اتساع نطاق السوق فى داخل الاقتصاد ، مما يستتبع زيادة الدخل النقدية ، وقيام الحوافز على العمل وزيادة الانتاجية .

(١) راجع فى خصائص القطاع الزراعى :

R. Nurkse : Problems of capital formation in underdeveloped countries. Oxhord, 1958, p. 32 et s ; M. Bosrup : «The conditions of agricultural growth.» London, 1965, p. 118 et s.



(ب) يتضمن النشاط الصناعي عديداً من الفهن والحرف (الصناعات الغذائية - الفزل والنسيج - الكيماوية والبتروكيماوية - الميكانيكية - الكهربائية - التشييد .. الخ ) ، وهي تتطلب قدراً كبيراً من المهارة والخبرة مما يستتبع وجوب انتشار التعليم . وينتج عن ذلك ارتفاع في انتاجية العمل مما يؤدي الى زيادة الدخل القومي في مجموعه ، وارتفاع في مستوى معيشة الافراد .

(ج) يتميز النشاط الصناعي بأنه يتطلب وحدات من رأس المال كبيرة بالمقارنة الى وحدات العمل ، وهذا يؤدي بدوره الى رفع في انتاجية عناصر الانتاج ، مما يستتبع زيادة في الناتج القومي . كذلك فان الأنشطة الصناعية المختلفة تتطلب قدراً مرتفعاً من التقدم التكنولوجي . ( التطبيقات العملية للتقدم العلمي ) ، وتضمن في الوقت نفسه النمو المتطرد في مستوى التقدم التكنولوجي في كافة الأنشطة الاقتصادية .

( د ) يؤدي التطور الصناعي الى تطور مماثل في القطاع الزراعي ، باعتبار أن الأخير يشكل السوق الطبيعي للناتج الصناعي ، وفي نفس الوقت يعتبر المورد الرئيسي للقطاع الصناعي للمواد الأولية التي تلزمه . والتطور الصناعي يؤدي الى تطور مماثل في قطاع الخدمات .

اما النشاط الانتاجي للخدمات فيتمثل ليس في الانتاج المادي للسلع ، وانما في تسهيل مهمة السلع في اشباع الحاجات . ويلاحظ أن جزءاً من الانتاج الخدمي يتصل اتصالاً وثيقاً بالانتاج السلمي مثل خدمات النقل والمواصلات والتوزيع . والجزء الآخر يلزم لتكوين الخبرات والمهارة اللازمين لليد العاملة ، وفي المحافظة عليها ، ومثل ذلك خدمات التعليم والصحة والثقافة .. الخ .

ويلاحظ أن النشاط الانتاجي للخدمات يتطور ويتسع تبعاً ل مقدار التطور الذي يعرفه النشاط الصناعي في البلد . ويتميز هذا النشاط ، تماماً كالنشاط الصناعي ، بارتفاع انتاجية عناصر الانتاج بالمقارنة الى النشاط الزراعي ، وارتفاع مستوى التقدم الفني الذي يعرفه هذا النشاط .

### الأنواع المختلفة للانتاج :

١٤١ - عرفنا أنه يمكن التمييز بين نوعين من الانتاج : الانتاج الطبيعي أو العيني ، والانتاج السلمي أو النقدي . والنوع الاول من الانتاج نحصل عليها حينما يقوم الانسان بالنشاط الانتاجي لكي يحصل على سلع تخدم استهلاكه هو وأسرته . وعلى ذلك فان الشخص ينتج من أجل استهلاكه ،

وهو يستهلك ما ينتج . والاقتصاد الذى يسود فيه هذا النوع من الانتاج يعرف بالاقتصاد العيى او الطبيعى . وتتميز البلاد النامية بأن جزءا مهما من انتاجها يأخذ الشكل العيى ، ويعتبر ذلك سمة من سمات التخلف الاقتصادى (١) .

والنوع الثانى من الانتاج ( الانتاج السلمى او النقدى ) ، وهو الغالب الاعم فى الاقتصاديات المعاصرة ، تتحقق عندما يكون الغرض الاساسى من الانتاج الحصول على سلع من أجل السوق . وعلى ذلك فالقائمون بالانتاج يقومون ببيع المنتجات فى السوق ، ويحصلون فى مقابل ذلك على ائمان ويشترون بحصيلة هذه الائمان كلها او بعضها الاموال الأخرى التى يرغبون فى شرائها .

وعلى ذلك فان الغرض من الانتاج مبادلاته فى السوق ، والحصول من وراء ذلك على دخول ، ويتم فى تلك الحالة تقويم الانتاج بالنقود ، وهذا النوع من الانتاج سواء الانتاج السلمى او النقدى . والاقتصاد الذى يسود فيه هذا النوع من الانتاج يعرف بالاقتصاد النقدى كما هو الحال ، فى البلاد المتقدمة .

كذلك يتم التمييز بين نوعين من الانتاج : انتاج اموال الاستهلاك ، وانتاج اموال الانتاج . النوع الاول من المنتجات هى التى تصلح للاشباع المباشر لحاجات الانسان ، ولذا فهى تسمى الاموال المباشرة أو اموال الاستهلاك .

اما النوع الثانى من المنتجات فهى لا تكون صالحة مباشرة لاشباع الحاجات ، وانما تلزم لانتاج النوع الاول من الاموال ، ومن ثم فهى تؤدي الى اشباع الحاجات الانسانية بطريق غير مباشر .

(١) قدرت اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، النامية للأمم المتحدة ، نصيب الانتاج العيى او الطبيعى الذى لا يذهب الى السوق ، وبالتالي لا يأخذ الشكل النقدى ، فى بعض البلاد الافريقية ، وذلك كنسبة مئوية من اجمالى الناتج القومى لسنة ١٩٦٦ ، كالآلى :

%	
١٢.٠	تونس
١٨.٥	مصر
١٧.٤	ساحل العاج
٣.٥	تنزانيا
٢.٣	اوغندا

والتفرقة السابقة يترتب عليها كثير من النتائج الاقتصادية البالغة الأهمية ، نظرا للعلاقات المتشابكة التي تقوم بين القطاعات الاقتصادية التي تقوم بإنتاج أموال الاستهلاك ، وتلك التي تقوم بإنتاج أموال الإنتاج . وسوف نتعرف على بعض هذه النتائج حينما ندرس نظرية رأس المال .

وكقاعدة عامة ، ترتفع نسبة أموال الإنتاج في مجموع الناتج القومي في البلاد المتقدمة ، وبعد ارتفاع هذه النسبة سعة من سمات التقدم الاقتصادي . وعلى العكس ، تنخفض نسبة أموال الإنتاج من إجمالي الناتج القومي في البلاد النامية ، ولذا فهي تعتمد على الخارج في الحصول عليها عن طريق التجارة الخارجية . وبعد انخفاض هذه النسبة أحد سمات التخلف الاقتصادي ، وأحد أسباب تبعية الاقتصاد المتخلف على البلاد المتقدمة .

#### خطة البحث :

١٤٢ - سوف تنقسم دراستنا لنظرية الإنتاج الى قسمين رئيسيين : يتناول القسم الأول دراسة عوامل الإنتاج ، وهي العمل ورأس المال والموارد الطبيعية . والقسم الثاني يتناول لتأليف بين عوامل الإنتاج ، واقتصاديات المشروعات ، وعلى ذلك سوف نخصص للدراسة كل قسم بابا مستقلا .

الباب الأول : عوامل الإنتاج .

الباب الثاني : التأليف بين عوامل الإنتاج .

---

ومن المعلوم أن ارتفاع نسبة الإنتاج الطبيعي يعطى انبعاثا سيئا على كل من حوالى الادخار ، الاستثمار ، الإنتاج ، وكذلك على فعالية السياسة الاقتصادية ، ومن المتفق عليه أن هذه النسبة تتناقض مع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي .

E. C. A. : «Preliminary study on non-monetary transactions in Africa»

## الباب الأول

### عوامل الانتاج

#### عوامل الانتاج :

١٤٣ - يعتبر كل من يشارك في العملية الانتاجية عاملا من عوامل الانتاج ، وقد درج اغلب الكتاب على رد عوامل الانتاج العينية الى ثلاثة عوامل : العمل ، ورأس المال ، والموارد الطبيعية ( الطبيعة ) . ويلزم للحصول على الانتاج ، تضافر عوامل الانتاج السابقة كلها أو بعضها .

وقد عرفنا ان العمل هو الجهد الواع والهادف الذي يساطه الاسان على الموارد الطبيعية من أجل تطويعها لخدمة حاجاته . وينبى أن يكون هذا الجهد على شيء من الرقابة والانتظام حتى يسمى عملا .

ويقصد بالموارد الطبيعية كل منحة من الطبيعة لا دخل للجهد الانسانى فيها . . كالاراضى الصالحة للزراعة ، والغابات ، والثروة المعدنية ، والثروة المائية . . الخ . ويقصد برأس المال السلع الناتجة عن تضافر العمل ورأس المال ، وتكون ادوات الانتاج ( سلع الانتاج ) . . كالادوات . ومبائى المصانع ، والسلع غير تامة الصنع ، والمواد الاولية مادامت قد تجاوزت صورتها الاولية . . الخ .

ويرى فريق آخر من الكتاب اضافة التنظيم كعامل من عوامل الانتاج . ويقصد أحيانا بالتنظيم الادارة العليا للمشروع الانتاجى ، وأحيانا أخرى يقصد به مجرد تحمل المخاطر المرتبطة بإدارة المشروع . وأهمية اعتبار التنظيم عاملا من عوامل الانتاج هو تبرير الأرباح التى يحصل عليها ملاك المشروعات الانتاجية ، الذين يقومون بالتأليف بين عناصر الانتاج من أجل الحصول على الربح . الا أننا نرى أن التنظيم ما هو الا نوع من انواع العمل يقوم بأعمال إدارة المشروع .

ويرى فريق آخر من الكتاب أن عناصر الانتاج يمكن ارجاعها الى كل من عنصر العمل وعنصر الطبيعة ، وذلك على اعتبار أن رأس المال يمكن أن يرد بدوره الى تضافر العمل والطبيعة ، أن التنظيم ليس الا نوعا من انواع العمل .

ويرى فريق آخر أنه يمكن فهم الطبيعة الى عنصر رأس المال ، وبالتالي يمكن أرجاع عوامل الانتاج الى عاملين هما العمل ورأس المال . ويجد هذا الراى تبريره في أن الموارد الطبيعية المتمثلة أساسا في الأرض لا يمكن الاستفادة منها الا عن طريق تدخل العمل ورأس المال .

### الأهمية النسبية لعوامل الانتاج :

١٤٤ - يرجع ، في نظرنا ، الخلاف السابق في تحديد عوامل الانتاج المختلفة الى الأهمية النسبية التى يحتلها كل عامل من عوامل الانتاج فى العملية الانتاجية .

وإذا ركزنا جهدنا لبحث الأهمية النسبية لكل عامل من عوامل الانتاج الثلاثة ، لاتفصح لنا أن عنصر العمل هو العامل الأساسى والدائم من بين عوامل الانتاج .

فراس المال ، الذى يتمثل أساسا فى أدوات الانتاج ، لم يوجد فى الطبيعة على حالته ، وإنما تم انتاجه عن طريق تضافر كل من عنصرى العمل والطبيعة . وقد تبنت النظرية « الماركسية » وجهة النظر هذه بتعريفها رأس المال بأنه « عمل مخزن » . والمقصود « بالعمل المخزن » هنا هو أن ناتج العمل لم يستهلك استهلاكاً فورياً ، وإنما ادخر فى شكل أداة من أدوات الانتاج ، وذلك من أجل توسيع قدرة العمل الانتاجية فى المستقبل . وإذا نظرنا الى الطبيعة كعامل من عوامل الانتاج ، فإننا نجد أن مساهمتها فى العملية الانتاجية تتوقف على اشتراك كل من عنصرى العمل ورأس المال ، وذلك للأمرين الآتيين :

( ١ ) لا تساهم الأرض ، وهى أهم الموارد الطبيعية ، فى العملية الانتاجية بحالتها البدائية ، وإنما يلزم تمهيدها وأصلاحها تمهيداً لزراعتها، وهذا ما يقوم به كل من عنصرى العمل ورأس المال .

(ب) يتطلب استمرار مشاركة الأرض فى العملية الانتاجية استمرار المحافظة على صلاحيتها للزراعة ومنع خصوبتها من التدهور ، وهذا ما يقوم به كل من العمل ورأس المال .

ونلخص مما سبق أن العمل هو العامل الأساسى من عوامل الانتاج ، إنما لا يمكن للعمل وحده بدون تضافره مع الموارد الطبيعية القيام بالانتاج أى خلق المنافع . كذلك فإنه لا يتصور خلق انتاج من الموارد الطبيعية

بدون اشتراك عنصر العمل . وعلى ذلك تكون بصدد عاملين أصليين من عوامل الإنتاج : العمل والموارد الطبيعية . أما عنصر رأس المال فهو عامل مشتق من العاملين السابقين : العمل والطبيعة (١) .

الفصل الأول : العمل .

الفصل الثاني : رأس المال .

الفصل الثالث : الموارد الطبيعية .

---

(١) راجع :

R BARRE «Economic politiques» op. cit, pp. 297-298. :

A Barrère «La production», op. cit., p. 442.

# الفصل الأول

## العمل

### تعريف العمل :

١٤٥ - يهدف العمل عن طريق تفاعله مع الطبيعة الى اشباع الحاجات الانسانية ، وهو يؤدي نتيجة لذلك منفعة جماعية ، ويجلب مقابل ذلك الما . ويصدر الألم الذي يسببه العمل للعامل عن التعب والشعور أحيانا بالاكراه .

أما عن الألم فمصدره التعب الذي يشعر به العامل نظرا لما يتطلبه كل عمل من بدل للطاقة العضلية ، وكذلك من بدل للطاقة العصبية والفكرية . وكلما تقدم الفن الانتاجي ، واتسع استخدام الآلات تطلب العمل بدلا أقل من الطاقة العضلية ، وبدلا أكثر من الطاقة الفكرية .

وأحيانا لا يقتصر سبب الألم على ما تقدم من بدل مزدوج للطاقتين العضلية والفكرية ، بل يعود أيضا الى احساس العامل بالاكراه الواقع عليه وبفقدان الحرية . ويتفاوت الاكراه وفقدان الحرية تبعا للنظام الذي يتم فيه العمل . ففي نظام الرق تنعدم تماما الحرية في العمل ، ويبلغ لذلك الألم أقصاه . وفي النظام الرأسمالي ، حيث العمل المأجور ، فإن العامل يفقد كل حريته تقريبا وهو في حالة تنفيذ العمل . ويفقد أيضا حرية التنقل وقت العمل . أما بالنسبة لفئات المفكرين والفنانين والمديرين ، وهي تباشر نوعا من العمل ، فإن كلا منها تتمتع بأكبر حرية ممكنة . أما في ظل النظام الحرفي ، فإنه يعطى للحرفي حرية كبيرة إذ أنه يعمل لحسابه دون أن يخضع لأحد .

ويتزايد الألم مع استمرار مدة العمل ، وتكون هذه الزيادة بكمية أكبر كلما ازدادت مدة العمل ، وهذا ما يعبر عنه بتزايد الألم اللحدي ، أي تزايد ألم المدة الأخيرة من مدد العمل عن ألم المدد السابقة عليها . أما عن المنفعة التي تنتج عن اشباع الحاجات الانسانية ، فهي في جزء منها تعود على العامل نفسه في صورة الأجر الذي يتقاضاه ، وفي جزء آخر تعود على الجماعة لما يضيفه العمل من زيادة الى الناتج القومي للجماعة .

### علاقة العمل بالسكان :

١٤٦ - لا يمكن لنا أن نفصل الدراسة الاقتصادية للعمل عن الدراسة السكانية لأى مجتمع من المجتمعات ، فالسكان هم المحيط الطبيعى لقوة العمل ، فضلا عن أنهم المستهلكون للإنتاج . وتهمنا فى دراسة السكان ذلك الجزء الذى يسمى بالقوى العاملة ، وكذلك علاقة هذا الجزء بمجموع السكان والآثار الاقتصادية للسكان . ولذا سوف نتناول شىء من التفصيل دراسة السكان . والموضوع الثانى الذى سوف يكون محلا للدراسة ، هو تلك العوامل التى تحدد إنتاجية العمل ، وتتلخص تلك العوامل فى تقسيم العمل ، وآلية العمل ، وتنظيمه . والموضوع الثالث من هذه الدراسة يتناول المراكز القانونية والاجتماعية للعمل فى ظل الأنظمة الاقتصادية المختلفة .

وبذا تنقسم دراستنا فى هذا الفصل الى ثلاثة مباحث :

الأول : السكان .

الثانى : الأوجه الاقتصادية للعمل .

الثالث : المراكز القانونية والاجتماعية للعمل .

### المبحث الأول

#### السكان

#### تحديد موضوع البحث :

١٤٧ - لا تدخل كل مشكلات السكان فى الدراسة الاقتصادية . إذ أن كثيرا منها يدخل فى علم الاجتماع ، أو فى علم الجغرافيا الاقتصادية ، أو فى غيرها من العلوم . ولكن يدخل بعض المشكلات السكانية فى الدراسة الاقتصادية ، ذلك لأن العنصر البشرى يعتبر نتيجة لأوضاع اقتصادية معينة ، كما أنه يعتبر - من ناحية أخرى - عاملا من عوامل النشاط الاقتصادى . فاقتران عنصر السكان بالأوضاع الاقتصادية ، باعتباره سببا لها أو نتيجة تترتب عليها ، يبرر فى هذه الحدود دراسة هذا العنصر فى علم الاقتصاد .

وسوف نتناول دراستنا لهذا العنصر فى النقاط الثلاثة التالية :

( أ ) حجم وبنية السكان .

( ب ) الآثار الاقتصادية لزيادة السكان .

( ج ) سياسة السكان .



## المطلب الأول

### (١) حجم وبنيان السكان وأثره على القوى العاملة

#### السكان والقوى العاملة :

١٤٨ - اذ لاحظنا ان القوى العاملة هي القوة المنتجة والسكان هم القوة المستهلكة ، فان نسبة القوى العاملة الى حجم السكان في دولة ما تصبح عاملا ذا أهمية خاصة . والقوى العاملة تتحدد بعاملين هما : التركيب العمري ، والتركيب النوعي للسكان . الا ان هذين العاملين يتحددان بدورهما بمستويات واتجاهات معدلات المواليد والوفيات السائدة .

وبذا لكي تكون لدينا صورة واضحة عن كيفية تحديد القوى العاملة لاي مجتمع من المجتمعات ، يلزم التعرف على ماهية معدلات المواليد والوفيات والتركيب العمري والتركيب النوعي للسكان .

#### معدل المواليد :

١٤٩ - يقاس هذا المعدل ، بالنسبة لعام معين ، بعدد المواليد الاحياء خلال هذا العام ، منسوبة الى عدد السكان في منتصف هذا العام .  
وقد دلت الدراسات العديدة ، على ان معدل المواليد يختلف من رتبت لآخر ، ومن دولة لاخرى . وهو في تباينه هذا يعكس ، في الواقع ، اثر التغيرات الاقتصادية والاجتماعية على مدى اقبال السكان على زيادة النسل .

وقد تبين انه في البلاد التي تتسم بالتخلف ، ويسيطر على النشاط الاقتصادي فيها بالطابع الزراعي ، تتميز معدلات المواليد بالارتفاع .

والجدول التالي يبين تطور معدلات المواليد والوفيات والزيادة السكانية في المناطق المتقدمة اقتصاديا ، والمناطق الاقل تقدما اقتصاديا .  
والتي جرى الاقتصاديون في الوقت الحاضر على تسميتها بالمناطق النامية :

### الجدول رقم (٣)

المناطق الأقل تقدما اقتصاديا			المناطق المتقدمة اقتصاديا			الفترة
معدل	معدل	معدل	معدل	معدل	معدل	
الزيادة	الزيادة	الزيادة	الزيادة	الزيادة	الزيادة	
المواليد	الوفيات	السكانية	المواليد	الوفيات	السكانية	
%	%	%	%	%	%	
١٨٥٠-١٨٦٥	٣٩	٣٠	٨	٤٠	١٤	١-١٨٥٠
١٨٦٥-١٩٠٠	٣٧	٢٧	١٠	٤١	٣٦	٥-١٨٦٥
١٩٠٠-١٩١٠	٣٤	٢١	١٣	٤١	٣٤	٧-١٩٠٠
١٩١٠-١٩٢٠	٢٦	٢٣	٣	٤٠	٣٧	٣-١٩١٠
١٩٢٠-١٩٣٠	٢٨	١٦	١٢	٤١	٣١	١٠-١٩٢٠
١٩٣٠-١٩٤٠	٢٢	١٤	٨	٤١	٢٩	١٢-١٩٣٠
١٩٤٠-١٩٥٠	٢٠	١٥	٥	٤٠	٢٨	١٢-١٩٤٠
١٩٥٠-١٩٦٠	٢٣	١٠	١٣	٤١	٢١	٢٠-١٩٥٠
١٩٦٠-١٩٦٧	٢٠	٩	١١	٤١	١٨	٢٣-١٩٦٠

المصدر :

O. N. U. «Rapport de 1970, sur la situation sociale dans le monde»

Parite 8. «Situation démographique mondiale.» Décembre 1970, p. 4.

ملحوظة : الأرقام تمثل المتوسط السنوى للمعدلات محسوبة كنسبة

في الألف .

والجدول السابق يبين أن معدلات المواليد في المناطق الأقل تقدما اقتصاديا ( النامية ) تبلغ في المتوسط خلال الفترة ، ١٩٦٠ - ١٩٦٧ ، ٤١ في الألف ، وأن هذا المعدل ظل تقريبا ثابتا خلال فترة طويلة ، منذ أواخر من ١١٧ سنة متتالية . كذلك تتميز هذه المعدلات بارتفاعها الكبير عن تلك الخاصة بالبلاد المتقدمة اقتصاديا . وعلى العكس ، فإن معدلات المواليد للبلاد المتقدمة اقتصاديا تتميز ، في الوقت الحاضر ، بالانخفاض الشديد ، حيث بلغت خلال الفترة ، ١٩٦٠ - ١٩٦٧ ، ٩ في الألف . وبلاحظ أيضا أن معدلات المواليد الخاصة بالبلاد المتقدمة كانت متقاربة خلال الفترة ، ١٨٥٠ - ١٨٦٥ ، مع تلك الخاصة بالبلاد المتخلفة اقتصاديا . ولكن عرفت هذه المعدلات نقصانا ، وبشكل مستمر ، وذلك تحت تأثير النمو الاقتصادي الذي عرفته هذه البلاد .

## ولكن ماهي الاسباب التي تفسر ارتفاع معدل المواليد في البلاد النامية وانخفاضها في البلاد المتقدمة ؟

### اسباب ارتفاع معدل المواليد في البلاد النامية :

١٥ - يتوقف معدل المواليد في مجتمع من المجتمعات ، بوجه عام على نسبة الزواج في ذلك المجتمع الى مجموع السكان ، وعلى متوسط عدد الأطفال الذين يولدون لكل زوج « معدل الإخصاب » (١) .

وبالنسبة للبلاد النامية فان هناك مجموعة من الاسباب الاجتماعية والاقتصادية والسكانية والتي تفسر ارتفاع نسبة الزواج السنوية ، وارتفاع معدل الإخصاب ، واللذان يؤديان بدوريهما الى كبر حجم العائلة .

واهم الاسباب الاقتصادية هو سيطرة الطابع الزراعي على الانتاج في تلك البلاد ، الامر الذي يؤدي الى انخفاض معدل الدخل الفردي مما يستتبع انتشار الفقر والمرض ، الامر الذي لا يطمح معه رب الأسرة الى تحقيق مستوى معيشة لأطفاله أعلى من مستوى معيشته هو . وازضافة طفل جديد الى الأسرة لا يعنى زيادة لنفقاتها الا بمقدار الحد الأدنى اللازم من الطعام والكساء . كذلك فان طبيعة العمل الزراعي لا تحتاج الى فترة من التأهيل والتدريب ، ويمكن للطفل أن يسند هذا العمل في سن مبكرة . وبالتالي فانه يكون مصدرا لدخل اضافي للأسرة .

ومن أهم الاسباب الاجتماعية هو انخفاض سن الزواج بالنسبة للفتى والفتاة على السواء . كذلك ، بالنسبة لبعض المجتمعات السماح بتعدد الزوجات وسهولة الطلاق . كذلك فان انجاب عدد كبير من الأطفال يعتبر نوعا من التأمين ضد خطر فقد الأطفال لارتفاع معدل وفياتهم ، ويعد أيضا ، في بعض الأوساط الاجتماعية المعينة ، نوعا من التأمين للمرأة ضد الطلاق . وهذه العوامل تفسر ارتفاع نسبة الزواج .

(١) راجع في تفصيل ذلك :

A. Coale and E. Hoover «Population growth and economic development» Princeton University Press. 1958, pp. 15-35.

وكذلك تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ، من أسباب زيادة معدل الإخصاب في الدول الأفريقية :

«Rapport du groupe de travail sur les études de la fécondité, et l'évaluation des programmes de populations» Adiss-Abdaba, Janvier 1970, pp.

أما الأسباب السكانية فهي ترجع أساسا إلى الهيكل السكاني لهذه البلاد ( الهيكل العمري للسكان على وجه الخصوص ) . وهذا الهيكل يتميز ، كما سوف نعرف بعد قليل ، بأنه هيكل شاب ، بمعنى أن نسبة كبيرة من السكان تتكون من الأشخاص حديثي السن الذين يتمتعون بمعدل مرتفع للاخصاب .

ومن المفيد أن نشير ، أن ارتفاع معدلات المواليد ، بالشكل السابق بيانه ، أصبح يمثل مشكلة حقيقية لهذه البلاد ، وبالرغم من ذلك فإن الدعوة إلى تحديد النسل ، ووضع برامج علمية لذلك ، لم تأخذ في الانتشار الا مؤخرا ، وبالتالي لم تعط إلى الآن نتائج ملموسة (١) ، ولكن من الضروري أن ننبه ، إلى أن هذه البلاد لن تحصل على انخفاض ملحوظ في معدلات المواليد ، الا بزوال الأسباب السابقة ، وزوالها مرتبط أشد الارتباط بالتقدم على طريق التنمية وتحول اقتصادياتها من اقتصاديات يغلب عليها الطابع الزراعي إلى اقتصاديات يغلب عليها الطابع الصناعي .

#### أسباب انخفاض معدل المواليد في البلاد المتقدمة :

١٩٩ - أدى النمو الاقتصادي الذي عرفته هذه البلاد وتحول بنيان اقتصادياتها ، من اقتصاديات يغلب عليها الطابع الزراعي ، إلى اقتصاديات يغلب عليها الطابع الصناعي ، إلى ظهور عدة عوامل تفسر انخفاض معدل المواليد . فالتنمية الاقتصادية أدت ، في هذه البلاد ، إلى ارتفاع مستوى الدخل الفردي وما يترتب عليه من ارتفاع لمستوى التعليم والصحة . الخ ، وبشكل عام إلى ارتفاع في المستوى الحضاري .

وكان من نتيجة ذلك ، تضاؤل أهمية العائلة كوحدة اقتصادية ، الأمر الذي حول الأطفال من مصدر للكسب إلى عبء اقتصادي على الأسرة ، خصوصا عندما يقترن ذلك بالتعليم الإلزامي وتنظيم عمل الأحداث .

كذلك ترتب على ارتفاع المستوى الحضاري ارتفاع المركز الأدبي للمرأة الذي أعطاهما قدرا أكبر من حرية رفض الأعباء والمشتقات الكبرى المترتبة على حمل وتربية عدد كبير من الأطفال ، كما أعطاهما الحق في التمتع بوقت الفراغ مثلها في ذلك مثل الرجل سواء بسواء .

هذا فضلا عن ارتفاع مستوى الدخل ، وانتشار نظم التأمينات الاجتماعية ، والانخفاض الشديد في معدل وفيات الأطفال . أدت إلى إحداث

---

(١) راجع فيما يخص نتائج برامج تحديد النسل في الدول الإفريقية ، تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا والسالف الذكر في الملامح السابق ص ٣٦ - ٣٨ .

نوع من التأمين سواء ضد العجز أو المرض أو ضد مخاطر موت الأطفال .  
وأخيراً فإن التقدم الاقتصادي أوجد نوعاً من المصادات الاجتماعية  
تسمح بتأخير سن الزواج سواء بالنسبة للفتى أو للفتاة . لذلك شكل  
الهيكل السكاني ( خاصة التوزيع العمري للسكان ) بشكل يقال معه أن  
البلاد المتقدمة تتمتع بهيكل سكاني عجوز ( انخفاض نسبة الأشخاص  
الشباب في مجموع السكان وارتفاع نسبة المسنين في مجموع السكان وذلك  
بالمقارنة للهيكل السكاني للبلاد النامية ) .

### معدل الوفيات :

١٥٢ - يقاس هذا المعدل بنسبة عدد الوفيات في سنة معينة ، الى  
اجمالي عدد السكان في منتصف هذه السنة . وقد بينت دراسات السكان أن  
معدلات الوفيات تكون عند أعلى مستوياتها في المجتمعات البدائية ، التي  
لا تتمتع بمزايا التقدم الصحي الحديث . وهذه الحالة تنطبق بالذات على  
المراحل الأولى من تاريخ الإنسان ، والتي انتهت بنهاية العصور الوسطى  
وبداية الثورة الصناعية . كذلك فهي تنطبق في عصرنا الحاضر على بعض  
المناطق شديدة التخلف من العالم .

والجدول السابق يبين لنا أن معدلات الوفيات في كل من البلاد النامية  
والبلاد المتقدمة اقتصادياً أخذت في الانخفاض منذ منتصف القرن السابق .  
الا أنه برغم هذا الانخفاض فما زالت معدلات الوفيات في البلاد النامية  
مرتفعة عن مثيلاتها في البلاد المتقدمة . وهي قد بلغت في خلال الفترة ،  
١٩٦٠ - ١٩٦٧ ، ١٨ في الألف مقابل ٩ في الألف البلاد النامية . ويرجع  
انخفاض معدل الوفيات في البلاد النامية الى استفادتها مما حققتة  
البلاد المتقدمة خاصة في مجال الطب الوقائي واكتشاف المضادات  
ضد كثير من الأمراض التي تأخذ شكل الاوبئة ( التيفود ، الكوليرا ،  
الطاعون .. الخ ) . ولكن مازال المستوى الصحي لمعظم السكان في  
هذه البلاد دون الحد اللازم ، ويظهر ذلك جلياً في الوقت الحاضر من أن  
معدل الوفيات في هذه البلاد ضعف معدل الوفيات في البلاد المتقدمة .

### معدل الزيادة السكانية :

١٥٣ - إذا استبعدت تنقلات السكان ( الهجرة ) ، فإننا نجد أن  
الزيادة السكانية تتوقف على اتجاهات معدلات المواليد ومعدلات الوفيات .  
وبذا نحصل على معدل الزيادة السكانية بطرح معدل الوفيات من معدل  
المواليد .

والجدول السابق يبين لنا أن معدلات الزيادة السكانية في البلاد المتقدمة استمرت في الانخفاض منذ منتصف القرن التاسع عشر ، والمعدل يبلغ متوسطه في الوقت الحاضر ( ١٩٦٠ - ١٩٦٧ ) ١١٪ في السنة ( ١١ في الألف ) . وسبب انخفاض هذا المعدل يرجع الى انخفاض كل من معدل المواليد ومعدل الوفيات . على العكس من تلك فأننا نجد أن معدلات الزيادة السكانية في البلاد النامية تتجه ، وباستمرار نحو الارتفاع . وتفسير تلك الظاهرة يرجع الى ثبات معدلات المواليد عند مستوى مرتفع ، في حين أن معدلات الوفيات عرفت انخفاضا مستمرا . والتزايد المستمر في معدلات الزيادة السكانية يؤدي الى الزيادة المستمرة في حجم السكان . وسوف نعرف ، بعد قليل أن هذه الظاهرة ، ارتفاع معدلات الزيادة السكانية ، تثير عديد من المشاكل الاقتصادية للبلاد النامية ، وتعتبر عبء كبرى في سبيل الخروج من حالة التخلف .

### (٣) البنيان السكاني وتأثيره على القوى العاملة

١٥٤ - بنيان أو هيكل السكان لاي مجتمع من المجتمعات يتكون من ثلاثة أبنية أو هياكل هي على التوالي : التوزيع العمري للسكان ، التوزيع النوعي للسكان ، التوزيع الجغرافي للسكان .

#### التوزيع العمري للسكان :

١٥٥ - من أهم النسب التي تكون بنيان السكان ، هي نسبة الأشخاص الذين في سن العمل ( من ١٥ سنة الى ٦٥ سنة ) . وبذا فإن نسبة الأشخاص الخارجة عن القوى العاملة تتكون من الأشخاص الذين لم تصل أعمارهم بعد ١٥ سنة ، وكذلك الأشخاص المسنين ، الذين بلغت أعمارهم أكثر من ٦٥ سنة .

هذا ويلاحظ أنه في الدول التي تكون فيها معدلات المواليد والوفيات مرتفعة ، وهي كما سبق أن عرفنا من خصائص الدول النامية ، تكون نسبة الأشخاص تحت سن ١٥ سنة مرتفعة ، وذلك بالمقارنة بالدول الأخرى المتقدمة . والنتيجة التي تترتب على ذلك ، هي أن نسبة عدد السكان في سن العمل ، والذين يشكلون القوى العاملة ( من ١٥ سنة الى ٦٥ سنة ) ، تكون منخفضة نسبيا .

### الجدول رقم (٤)

التوزيع العمري للسكان في البلاد المتقدمة والبلاد النامية  
نسبة مئوية من مجموع السكان عام ١٩٦٥

بلاد نامية	بلاد متقدمة	
٤٢٪	٢٨٪	اشخاص لم تتجاوز اعمارهم ١٥ سنة
٥٥٪	٦٣٪	اشخاص تتراوح اعمارهم من ١٥ سنة الى ٦٥ سنة .
٣٪	٩٪	اشخاص تتجاوز اعمارهم ٦٥ سنة
١٠٠٪	١٠٠٪	

المصدر :

O. N. U. "Rapport ...", op. cit., p. 5

ومن الواضح ان الهيكل العمري للبلاد النامية يؤدي الى صفر حجم القوى العاملة وذلك بالمقارنة للبلاد المتقدمة ، وهو ما يمكن ان يؤدي الى انخفاض الانتاج القومي في هذه البلاد ، ولكن الهيكل العمري في البلاد تكون مجبرة على توجيه جزء كبير من مواردها الى التعليم والصحة والثقافة والسكن وهي ما تسمى الاستثمارات في الانسان ، وجزء قليل الى الاستثمار المادي ( رأس المال العيني ) .

### التوزيع النوعي للسكان :

١٥٦ - يقصد بالتوزيع النوعي للسكان توزيع السكان بين الذكور والاناث . ويكون هذا التوزيع عادة مناصفة بين الذكور والاناث ، وفي بعض الاحيان تميل نسبة الذكور او الاناث للزيادة على حساب الجنس الآخر ، ولكن بنسبة طفيفة لا تتعدى ٢٪ ، والتوزيع النوعي للسكان يعتبر في كل من البلاد النامية والبلاد المتقدمة ، متقاربا ولا يشير الى أى احتلال. والبنيان النوعي للسكان يؤثر بدوره على حجم القوى العاملة ، وهذا التأثير يتعلق بدخول الاناث في سن القوى العاملة ، خاصة ان التقاليد لا تسمح في كثير من البلاد النامية بالعمل الا في حدود ضيقة . ومن هنا نجد ان عدد الاناث العاملات في البلاد النامية لا تشكل الا جزءا صغيرا جدا من العمالة في هذه البلاد ( لا يتجاوز ١٠٪ من مجموع العمالة ) وذلك على عكس الوضع في البلاد المتقدمة فان نسبة الاناث في العمالة مرتفعة وذلك لتحرر المرأة وارتفاع مركزها الادبي منذ امد بعيد .

( ٤٤ - اصول الاقتصاد )

ومن المفيد أن نشير أن التقاليد ، سائفة الذكر ، أخذت تخف بمض الشيء ومع ذلك يظل أثر آخر يترتب على اختلاف نسبة الإناث في العمالة بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية ، هو أن الانتاجية المادية لعنصر الذكور تفوق بصورة عامة الانتاجية المادية لعنصر الإناث .

### التوزيع الجغرافي للسكان :

١٥٧ - والتوزيع الجغرافي للسكان ، وخاصة توزيعه بين سكان المدن وسكان الريف ، يؤثر أيضا على تركيب القوى العاملة من ناحية كفاءتها . فمن المعلوم أن انتشار التعليم يعتبر من أهم متطلبات التقدم الاقتصادي لأي مجتمع من المجتمعات ، لكي يكون ذا كفاءة انتاجية عالية وليس المقصود هنا التعليم بمعناه الضيق ، وإنما التعليم بمعناه الواسع ليشمل التدريب على فنون الانتاج المختلفة . ومن المعلوم أن التعليم بالمعنى سابق الذكر يكون أكثر انتشارا بين سكان المدن وذلك بالمقارنة بسكان الريف .

كذلك يؤثر هذا التوزيع الجغرافي على نسبة رؤوس الأموال التي يجب أن تخصص للمباني السكنية وهي نسبة مرتفعة حيث تستوعب في المراحل الأولى للنمية ما لا يقل عن ٣٠٪ من مجموع الاستثمار . المباني السكنية كثيرة الاستيعاب لرؤوس الأموال ، فضلا عن أن انتاجيتها لا تكون الا بطريقة غير مباشرة .

وهناك ظاهرة أخرى تتميز بها البلاد النامية هي الهجرة المستمرة من الريف الى المدينة ، دون أن يبرز ذلك مستوى النشاط الاقتصادي ، وأصبحت المدن الرئيسية مكتظة مما يجب العمل على مواجهة ذلك من استثمارات كثيفة في التوسع في الخدمات ( السكن ، الطرق ، المواصلات التعليم ، الصحة .. الخ ) . وتفسر هذه الهجرة بطبيعة العمل الموسمي في الزراعة ، استنفاد الموارد الطبيعية في بعض المناطق ( الضغط المستمر على الأرض الزراعية ، لرغبة في ترك نمط الحياة التقليدي .. الخ ) وادت هذه الظاهرة الى نشأة البطالة المتتعة في المدن ، وضرورة إيجاد فرص عمالة في الأنشطة الاقتصادية بخلاف النشاط الزراعي ، وهذه تستوعب كمية أكبر من رؤوس الأموال عن فرص العمل في القطاع الزراعي .

### (٢) حجم وبنيان السكان وآثاره على القوى العاملة في مصر :

١٥٨ - يتميز تطور السكان في مصر بنفس المعطيات الكمية ( معدل المواليد ، معدل الوفيات ، معدل الزيادة السكانية ) والمعطيات التيفية ( التوزيع العمري ، التوزيع النوعي ، التوزيع الجغرافي للسكان ) الخاصة بالبلاد النامية والسالف دراستها .



ومعدل المواليد في مصر يتميز بالارتفاع بالمقارنة الى معدلات المواليد في البلاد الصناعية المتقدمة ، وحتى بالمقارنة لبعض البلاد الاخرى اتى في سبيلها الى النمو ، مثل الهند . ومعدل المواليد في مصر لم ينخفض اطلاقا من سنة ١٩١٧ وحتى سنة ١٩٦٦ عن نسبة ٤٠ في الالف ، بل على العكس من ذلك عرف ارتفاعا طفيفا ، فبعد ان كان ا.ر. في الالف في سنة ١٩١٧ ، ارتفع الى ٤١.٠ في الالف في سنة ١٩٦٦ . ولكن من المفيد ان نسير ان هذا المعدل اخذ في التناقص بعض الشيء في السنوات التالية ( ٣٩٢ في الالف سنة ١٩١٧ ، ٣٨ في الالف سنة ١٩٦٨ ، ٣٧ في الالف سنة ١٩٦٩ ) . ولكن من السابق لاوانه القول بان هذا التناقص يمثل اتجاها عاما . - يفسر ارتفاع معدل المواليد في مصر بنفس الاسباب ، السابق دراستها ، والمتعلق بالبلاد النامية .

وأما عن معدل الوفيات ، فانه على عكس معدل المواليد عرف اتجاها حقيقيا نحو الانخفاض . فبعد ان كان هذا المعدل ٢٦ في الالف سنة ١٩١٧ أصبح ١٤.٥ في الالف في سنة ١٩٦٦ ، وهذا المعدل الاخير يعتبر اقل من المعدل السائد لمجموع البلاد النامية والذي يبلغ في متوسطه ١٨ في الالف ، الا انه مازال مرتفعا بالنسبة للبلاد المتقدمة الصناعية حيث يبلغ في متوسطه ٩.٠ في الالف .

وبالرغم من انخفاض معدل الوفيات في مصر ، معدل الوفيات الخاص بالأطفال مازال مرتفعا في مصر ، حيث بلغ ١١٩ في الالف في سنة ١٩٦٨ ، وهو يبلغ في البلاد المتقدمة ٢٩ في الالف .

وقد كان من نتيجة الانخفاض المستمر في معدل الوفيات أن زادت توقعات العمر عند الميلاد في مصر الى ٥٢ عاما للرجل و ٥٤ عاما للمرأة ( وهي تبلغ ٦٨ عاما للرجل في البلاد المتقدمة و ٧٤ عاما للمرأة ) .

### الزيادة السكانية :

١٥٩ - كان من نتيجة ارتفاع معدل المواليد من ناحية ، وانخفاض معدل الوفيات من ناحية أخرى ، أن عرفت مصر زيادة سكانية سنوية لم تشهدها البلاد طوال تاريخها ، وادت هذه الزيادة السكانية السريعة الى كبر حجم السكان ، مما شكل ضغطا على الموارد الاقتصادية وعقبة في تسهيل الاسراع بحركة التنمية . والجدول التالي يبين تطور حجم السكان في مصر ومعدل الزيادة السكانية .

جدول رقم (٥)

متوسط الزيادة السكانية في مصر خلال الفترة /	حجم السكان (مليون نسمة)	السنة
	٩٧	١٨٩٧
١٧٦	١١٢	١٩٠٧
١٧٣	١٢٧	١٩١٧
١٧١	١٤٢	١٩٢٧
١٧٢	١٥٥	١٩٣٧
١٧٩	١٩٢	١٩٤٧
٢٠٤	٢٥١	١٩٦٠
٢٠٦	٣٠١	١٩٦٦

**المصدر :** « مجموعة الإحصاءات الأساسية » اللجنة المركزية للإحصاء  
القاهرة ١٩٦٣ ص ٧ والمؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة -  
يوليو لسنة ١٩٦٦ . ص ١١ .

وقد نجم من هذه الزيادة السكانية الكبيرة ، وبالنظر الى الموارد  
الاقتصادية المتاحة ، عدم زيادة دخل الفرد الحقيقي ، الا بقدر ضئيل  
لا يتناسب مع مجهودات التنمية التي شهدتها البلاد خلال الفترة من  
١٩٦٠ - ١٩٦٥ .

**البنيان السكاني :**

١٦٠ - والمعدل المرتفع للمواليد وكذلك المعدل المرتفع نسبيا للوفيات ،  
خاصة وفيات الاطفال ، اديا الى توزيع عمري للسكان يتميز بارتفاع نسبة  
الاشخاص صغار السن ( اقل من ١٥ سنة ) ، وانخفاض نسبة القوى  
العاملة . وهذه الخصائص ، وبشكل عام ، تميز الهيكل العمري للسكان  
في البلاد النامية .

### الجدول رقم (٦)

التوزيع العمري للسكان في سنة ١٩٦٠ وتقديرات سنة ١٩٧٠  
كنسبة مئوية من مجموع السكان

فئات السن	١٩٦٠	١٩٧٠
صفر - أقل من ٥	١٥٩	١٥٩
٥ - أقل من ١٥	٢٦٨	٢٧٩
صفر الى أقل من ١٥	٤٢٧	٤٣٨
١٥ الى أقل من ٦٥	٥٣٨	٥٢٧
٦٥ فأكثر	٣٥	٣٥

ويبين من التوزيع العمري للسكان في مصر أن نسبة الأشخاص صغار السن مرتفعة في مصر سواء بالنسبة للبلاد المتقدمة ( ٢٨.٠ ٪ ) أو بالنسبة للبلاد النامية ( ٤٢.٠ ٪ ) ، وينجم عن ذلك انخفاض نسبة القوى العاملة في مصر عن النسبة في كل من الفئتين من البلدان السابقة ( المتقدمة ٦٣ ٪ والنامية ٥٥ ٪ ) ، أما عن التوزيع النومي للسكان في مصر فانه يعتبر توزيعا متقاربا ولا يشير الى أى اختلال ، وقد بلغ مجموع الذكور ١٥٢ مليون والإناث ١٤٩ مليون وذلك من مجموع السكان البالغ عددهم ٣٠٠ مليون في سنة ١٩٦٦ .

أما عن التوزيع الجغرافي للسكان ، خاصة توزيعه بين سكان المدن وسكان الريف فانه يتسم بالاختلال نظرا للزيادة الكبيرة في سكان المدن تحت تأثير الهجرة المستمرة من الريف الى المدينة . ومن الملاحظ أن هذه الهجرة لا تبررها مستوى النشاط الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية خارج الزراعة . وفي رأينا انه يمكن ارجاع نصف زيادة سكان المدن الى عامل الهجرة من الريف الى المدينة ، أما النصف الآخر فيرجع الى اتجاهات معدلات المواليد والوفيات . والجدول التالي يبين تطور توزيع السكان في مصر بين سكان المدن وسكان الريف .

الجدول رقم (٧)

مجموع السكان		سكان الريف		سكان المدن		السنة
معدل النمو	مليون	معدل النمو	مليون	معدل النمو	مليون	
١٠	٧ر٢	١٠٠	٦	١٠٠	١ر٢	١٨٨٢
١٧٥	١٢ر٦	١٧٠	١ر٣	١٩٣	٢ر٣	١٩١٤
٢١٦	١٥ر٥	٢٠١	١٢ر٠	٢٩٥	٣ر٥	١٩٣٧
٢٦٤	١٩ر٠	٢٢٠	٢٣ر٧	٤٤٢	٥ر٣	١٩٤٧
٣٦٠	٣٦ر٠	٢٩٨	١٧ر٥	٧١٠	٨ر٥	١٩٦٧
٤١٧	٢٠ر٣	٣٠١	١٨ر١	١٠٠٠	١٢ر٢	١٩٦٦

ومن الطبيعي ان تسبب الهجرة المستمرة للسكان من الريف الى المدينة كثيرا من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، وتؤدي الى احداث ضغط على الموارد الاستثمارية المحدودة للبلد ، عن طريق جبار السلطات الى تخصيص نسبة مرتفعة من الاستثمارات لبناء المساكن وللتوسع في المرافق العامة لخدمات المواصلات ، الكهرباء المياه .. الخ ، وهذا النوع من الاستثمارات يتميز بانتاجيته غير المباشرة .

## المطلب الثاني

### الآثار الاقتصادية للزيادة السكانية

#### السكان والاستهلاك :

١٦١ - سبق القول أن المعطيات الكمية والكيفية للسكان تؤثر على تشكيل القوى العاملة ، وهى القوى المنتجة ، كذلك فانها تشكل القوى المستهلكة . وإذا عرفنا أن الهدف النهائي للإنتاج هو اشباع حاجات السكان ، فيكون من البديهي أن السكان هم المستهلكون الطبيعيون للإنتاج . ومن هذه الزاوية تؤثر معطيات السكان الكمية والكيفية على حجم وهيكل الاستهلاك .

وحجم الطلب الكلى يتكون من عدد السكان في متوسط الدخل الفردى اذن كلما زاد السكان ، بغرض ثبات متوسط الدخل الفردى ، كلما زاد حجم الطلب الكلى ، والعكس صحيح . والطلب الكلى يعتبر من المحددات المهمة لمستوى النشاط الاقتصادى . وبذا فان السكان يؤثرون على الحياة الاقتصادية من ناحيتين ، عن طريق تشكيلهم للقوى العاملة في المجتمع ، وهى القوى المنتجة ، وعن طريق تحديدهم لمستوى الطلب الكلى الذى يهدف النشاط الاقتصادى الى اشباعه .

وإذا كان حجم السكان يدخل في تحديد الطلب الكلى ، فانه أيضا يدخل في تشكيل هيكل الطلب الكلى (١) . ذلك ان أعداد السكان من فئات السن المختلفة تتباين حاجاتهم وبالتالي طلباتهم على السلع والخدمات . وعلى سبيل المثال فان الاطفال الذين لم تتجاوز أعمارهم ٤ سنوات يشكلون جزءا مهما من الطلب على الخدمات الطبية ، ملابس الاطفال ، منتجات الالبان .. الخ .

وأعداد السكان الذين لم تتجاوز أعمارهم ١٥ سنة يشكلون جزءا مهما من الطلب على الخدمات التعليمية ، الرياضية ، الثقافية .. الخ . أما

---

(١) راجع في خصائص القطاع الرأسمالى :

“Rapport du comité special chargé des programmes relatifs aux aspects démographiques du développement économiques” Juillet 1970, pp 7-8.

أفراد القوى العاملة ( من ١٥ - ٦٥ سنة ) فانهم يشكلون الجزء الأكبر من الطلب الكلى ، نظرا لتنوع طلباتهم على كافة السلع والخدمات من ناحية ، ولكون طلبهم مدعوما بالقوة الشرائية لحصولهم على دخل من أعمالهم ، من ناحية أخرى . أما فئة المسنين ( ٦٥ فأكثر ) فانه يزداد طلبها على الخدمات الطبية بوجه عام .

وبدا نستطيع أن نستنتج أن كيفية التوزيع العمرى للسكان تدخل فى تحديد كيفية توزيع الطلب على كافة السلع والخدمات المنتجة أى فى تحديد هيكل الطلب الكلى .

### الأوجه الإيجابية للزيادة السكانية :

١٦٢ - كان ينظر الاقتصاديون عامة ، على أنه ينتج عن الزيادة السكانية آثارا إيجابية . هذه الآثار تتلخص فى أن الزيادة السكانية تؤدي الى زيادة القوى العاملة أى القوى المنتجة ، وسوف تؤدي الى زيادة الطلب الكلى ، بما يترتب عليها زيادة فرص الاستثمار .

وبمعنى آخر ، كان ينظر للزيادة السكانية على أنها عامل من عوامل التقدم والنمو وذلك عن طريق تأثيرها الإيجابى على الإنتاج وعلى الطلب على سلع الاستثمار وعلى الطلب على سلع الاستهلاك (١) .

وكان ينظر الى نقص السكان على أنه عامل من عوامل الركود لما يترتب عليه من نقص فى الطلب وفى فرص الاستثمار (٢) .

ومن الطبيعى أن النظرة السابقة تلائم طبيعة الاقتصاديات المتقدمة حيث تتميز بقلبة الطابع الصناعى وبمرونة تنقل عناصر الإنتاج بين الأنشطة

---

(١) انظر على سبيل المثال تحليلنا لهذه النظرية :

R. Harrod "Investissement et population" Revue Economique 1955, p. 365. et s.

(٢) وبالفعل ساد هذا النوع من الفكر قبيل الحرب العالمية الثانية انصار « نظرية الركود الاقتصادية » والذين كانوا غير متفائلين لامكانيات النمو فى البلاد الودبية لنقص فرص الاستثمار . ويفسر هذا النقص بقرضى الاستثمار فى جزء منه بضعف الزيادة السكانية ومن أهم انصار النظرية A. Hansen و B. Higgins

انظر فى تفصيل هذه النظرية :

H. Guitton "Stangation et craissance" Revue d'économie politique, février 1951, pp. 5-40.

الاقتصادية المختلفة ، ويوفرة رؤوس الأموال ( أى مرونة عرض راس المال ) . وكل هذه العوامل تهيئ المناخ اللازم لكى تنتج الزيادة السكانية آثارها المواتية على كل من الانتاج والطلب الفعلى والاستثمارات .

### **الأوجه السلبية للزيادة السكانية في البلاد النامية**

**١٦٢ -** إلا ان النظرة السابقة ، واتى تصح بالنسبة للبلاد المتقدمة ، لاتوافق البلاد النامية . فهذه البلاد تتميز بقلبة الطابع الزراعى على اقتصادياتها مما يؤدى الى جمود الهيكل الانتاجى ، وضعف مستوى الدخل الفردى ، وانخفاض مستوى الادخار ، مما يترتب على كل ذلك عدم توافر رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات . وبشكل اوضح فان المشكلة الرئيسية التى تواجه البلاد النامية ، ليست فى تنشيط الطلب الكلى كما هو الحال فى البلاد المتقدمة . وانما فى ايجاد رؤوس الاموال اللازمة للاستثمارات .

ومن الزاوية الاخيرة أصبح ينظر على ان الزيادة السكانية ، فى البلاد النامية ، تشكل أهم عقبة فى سبيل تحقيق تنميتها السريعة . وتمثل هذه العقبة فيما ينتج عن السكان من آثار سلبية على تكوين رؤوس الأموال فى البلاد النامية . وهذه الآثار السلبية تظهر فى كبر حجم الاستثمار اللازم لمنع تدهور مستوى الدخل الفردى ، وفى توزيع هيكل الاستثمارات المادية « والاستثمارات فى الانسان » ، والى كبر نسبة الاستثمارات التى يجب ان تخصص للمباني السكنية .

### **( ١ ) الزيادة السكانية وحجم الاستثمار اللازم لمنع تدهور مستوى الدخل الفردى :**

**١٦٤ -** الارتفاع الكبير فى معدل الزيادة السكانية يحتاج الى تدبير قدر كبير من الاستثمارات وذلك للحفاظ على كل من مستوى الدخل الفردى ومستوى المعيشة من الانخفاض . وهذا يمثل ضغطا على الموارد الاقتصادية ، ذلك ان حجم الاستثمارات اللازم للحفاظ على مستوى المعيشة من الانخفاض ، يتوجه اساسا لزيادة انتاج السلع الاستهلاكية ، خاصة السلع الضرورية مثل السلع الغذائية ، والملابس ، .. الخ ، وكذلك الى بناء المساكن ، والى التوسع فى خدمات المرافق العامة للتعليم والصحة .. الخ . والحجم الكبير من الاستثمارات الذى يوجه لانتاج السلع والخدمات سائلة الذكر سوف يؤثر بدوره على ذلك النوع من الاستثمارات ذات الانتاجية المباشرة ، والذى من شأنه أن يوسع بقدر اكبر ، من النوع السابق ، الطاقة الانتاجية للدولة .

ويتحدد حجم الاستثمار اللازم للحفاظ على كل من مستوى الدخل الفردي ومستوى المعيشة ومنعه من الانهيار بمعاملين : ( أ ) معدل الزيادة السنوية في السكان (ب) ومعامل رأس المال .

فإذا كان متوسط معدل الزيادة السكانية في البلاد النامية ، يبلغ في الوقت الحاضر ٢.٣٪ للبلاد المتقدمة ( وذلك خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٧ ) ، فإنه يلزم تحقيق معدل متوسط للنمو في الناتج القومي يساوي معدل الزيادة السكانية .

ولتحقيق معدل النمو السنوي في الناتج القومي ، يلزم القيام باستثمارات بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية ( تكوين رؤوس أموال ) ، يتوقف حجم هذا الاستثمار على ما يسمى « بمعامل رأس المال » .

ونقصد بمعامل رأس المال عدد وحدات رأس المال ( الاستثمار ) اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج القومي .

وقد بينت الدراسات التطبيقية (١) أن معامل رأس المال في البلاد

(١) من أمثلة الدراسات التي قامت بتقدير معامل رأس المال في كل من البلاد المتقدمة والبلاد النامية .

J. Tinbergen "Le coefficient du capital Tiers-Monde, No. 1, p. 62 et s.

S. Kusnets «Quantitative aspects of the economic growth of nations» «Economent and cultural charge. No. 4, Juillet 1961.

Van Derwedie, R. Gold Smith, C. Saunders «Aeummery survey of national weolth» in «Income and wealth» serie VIII, London. 1958, pp. 8-32.

وقد قمنا نحن بعمل دراسة من تطور معامل رأس المال في الاقتصاد المصري ، وتبين لنا من هذه الدراسة أن معامل رأس المال قد تطور كالآتي :

١٩٦٥ - ١٩٦١	١٩٥٧ - ١٩٦٠	١٩٥٦ - ١٩٥٣	
متوسط	متوسط	متوسط	
٣١٠	١٢٥	٩٥	الزراعة
٢٦٦	١٧٠	٢٤٥	الصناعة
٢١٧	٢٤٤	٦٠	الاقتصاد القومي

راجع :

E. Abdel-Marwja «Importance du financement exterieur dans le developpemnt économique» thèse, Paris 1970, pp. 466. et s.



النامية يكون مرتفعاً عنه في المتقدمة . ويبلغ في متوسطه ٤ بالنسبة لمجموع القطاعات الاقتصادية في البلاد النامية ، وأحياناً يرتفع عن القدر السابق ، بينما يبلغ في متوسطه ٣ بالنسبة لمجموع القطاعات الاقتصادية في البلاد المتقدمة . وعلى ذلك لكي نحصل على زيادة سنوية في الناتج القومي تعادل الزيادة السنوية في السكان ، يلزم القيام باستثمارات تبلغ ( معدل الزيادة في الناتج القومي  $\times$  معامل رأس المال ) في المتوسط ٩.٢٪ من الناتج القومي في البلاد النامية ( ٣.٣٪  $\times$  ٤ ) بينما لا يبلغ إلا نسبة ٣.٣٪ بالنسبة للبلاد المتقدمة . وبمعنى آخر يجب على البلاد النامية أن تدخر ٩.٢٪ من إنتاجها القومي الجارى ( أى عدم استهلاكه ) حتى تستطيع أن توجه هذا القدر من الادخار الى الاستثمارات اللازمة للحفاظ على مستوى الدخل الفردى . بينما لا تكون البلاد النامية مجبرة الا على ادخار ٣.٣٪ من ناتجها القومي وهو القدر اللازم للحفاظ على مستوى الدخل الفردى في هذه البلاد .

وإذا عرفنا أن البلاد النامية تتميز بضعف مستوى الدخل القومي، وهو ما يستتبع انخفاض مستوى الادخار القومي ، وأن معدل هذا الأخير لا يتجاوز في كثير من البلاد نسبة ١.٥٪ من الدخل القومي الإجمالى ( الناتج القومي الإجمالى ) ، وبذا يتبين لنا أن المقدرة الادخارية لكثير من البلاد النامية تكاد تكفى ، إذا ما وجهت الى تكوين الاستثمارات ، لمنع تدهور مستوى الدخل الفردى ، وبالتالي مستوى المعيشة . ونتيجة فان البلاد النامية لن يكون في استطاعتها ، على اثر الزيادة السكانية الكبيرة، العمل على رفع مستوى الدخل الفردى رغم انخفاضه الشديد في هذه البلاد (١) .

---

(٤) يرى بعض الكتاب انه لو نجحت البلاد النامية في خفض معدل الزيادة السكانية بمقدار ١٪ من المعدل الحالى الذى يدفع ٣.٣٪ ، فانها تستطيع ان تحقق زيادة فورية في الدخل القومي تقدر بـ ٣.٥٪ على الأقل .

### الجدول رقم (٨)

السنوات	تعداد السكان بالمليون مليون نسمة	الاستثمار كنسبة مئوية من الدخل القومي	الدخل الفردي بالأسعار الجارية بالجنيه	بالأسعار الثابتة الدخل الفردي ١٩٥٣-١٩٥٢ بالجنيه
١٩٥٢ - ٥٢	٢١٥	١٣١٪	٣٦٠	٣٦٠
١٩٥٨ - ٥٧	٢٤٢	١٣٨٪	٦٤٥	٤٠٠
١٩٦١ - ٦٠	٢٦٠	١٥٦٪	٥٢٥	٤٥٥
١٩٦٦ - ٦٥	٢٩٦	١٨٤٪	٦٩٥	٤٧٨

وفي مصر نجم عن الزيادة السكانية الكبيرة ، وبالنظر الى الموارد الاقتصادية المتاحة الى عدم زيادة دخل الفرد الحقيقي الا بقدر ضئيل لا يناسب مع مجهودات التنمية التي عرفتها البلاد خاصة في الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٥ . والجدول السابق يبين تطور كل من الدخل الفردي ونسبة الاستثمار الى الدخل القومي .

والذي يهتمان من هذا الجدول ، هو معرفة اثر الزيادة السكانية على مستوى الدخل الفردي بالاسعار الثابتة ( الحقيقي ) وهو المبين في آخر عمود من اعمدة الجدول . ويلاحظ ان مستوى الدخل الفردي الحقيقي لم يرتفع خلال الفترة ١٩٥٣/٥٢ - ١٩٦٦/٦٥ ، الا من ٣٦ جنيها الى ٤٧٨ جنيها ، اي بمعدل زيادة قدرها حوالي ٣٠٪ خلال فترة ١٣ عاما ، اي بمتوسط سنوي قدره حوالي ٢٥٪ . وهذا المعدل الاخير متواضع بالنظر الى الانخفاض الشديد لمستوى الدخل الفردي في مصر من ناحية ، وبالنظر الى الموارد الهائلة الاقتصادية التي كانت متاحة ، عن طريق القروض الاجنبية ولتسهيلات الائتمانية والتي بلغت متوسطها ٣٠٪ من حجم الاستثمارات خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٥ ، للاسراع بعملية التنمية .

### (٢) الزيادة السكانية « والاستثمارات في الانسان » :

١٦٥ - الزيادة السكانية المرتفعة تثير مشكلة توزيع الموارد الاستثمارية للبلد بين النوعين من الاستثمارات « الاستثمار المادي » او « الاستثمار العيني » و « الاستثمار الانساني » .

ونقصد « رأس المال المادي » الأصول الرأسمالية الثابتة ، مثل المباني والعدد والآلات ، التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات ، ومن المعلوم أن هذا النوع من الاستثمارات يتميز بنتاجيته المباشرة . ونقصد برأس المال الإنساني ، مجموع المهارات والخبرة لليد العاملة اللازمة لاستغلال رأس المال المادي ، وكذلك المستوى الصحي الذي يسمح بالحفاظ على القوى العاملة (١) . ويتم تكوين رأس المال المادي عن طريق الانفاق الاستثماري في التعليم ، بمعناه الواسع ، والصحة ، والثقافة .

ومن المعلوم أن هذا النوع من الاستثمارات تكون إنتاجيته غير مباشرة ، وتقوم علاقات تكامل بين هذين النوعين من رأس المال ، وهى علاقات فنية ، بمعنى أن رأس المال الإنساني يلزم لإنشاء واستغلال رأس المال المادي (٢) .

والجزء من الاستثمارات الذي يذهب الى تكوين رأس المال الإنساني ، يتحدد بالمعطيات الكمية والكيفية للسكان . وكلما ارتفع معدل الزيادة السكانية ، وتشكل الهيكل السكاني على النحو الذي تعرفه البلاد النامية ( ارتفاع نسبة الأشخاص حديثي السن خاصة من سن ٥ الى ١٥ سنة ) كلما أجبر ذلك البلد على توجيه جزء أكبر من مواردها الى تكوين « رأس المال الإنساني » ذو الإنتاجية غير المباشرة .

وتجربة البلاد النامية ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، أثبتت أن نقص « رأس المال الإنساني » يشكل عقبة كبرى في سبيل التنمية ، وأدى ذلك النقص الى ضعف القدرة على استيعاب ردوس الأموال المادية .

ولذا فإن هذه البلاد مدعوة الى زيادة الجزء من استثماراتها الذي يذهب الى تكوين « رأس المال الإنساني » . وذلك للاعتبارين التاليين :

---

(١) أنظر في مفهوم « رأس المال الإنساني » وكذلك إنتاجيته .

J. Mincer «Investment in human capital» Journal of political economy, August 1958, p. 8. et s.

T. Schultz «Investment in human capital» American Economic Review, mars 1961, pp. 1-17.

A. Goode «Adding to the stock of physical and human capital, American Economic Review Mai, 1959, p. 147. et s.

(٢) راجع في علاقات التكامل بين « رأس المال المادي » و « رأس المال الإنساني »

P. Guillaumont «La Capacité d'absorption du capital» thèse Paris, 1964, pp. 260-282.

١ - طول المدة التى يلزم لتكوين « رأس المال الانسانى » عن تلك التى  
تلزم لتكوين « رأس المال المادى » .

٢ - كبر حجم « رأس المال الانسانى » الذى يلزم للبلاد النامية حتى  
تتمكن من الاسراع فى عملية التنمية (١) .

ويجدر الإشارة الى ان انتاجية « رأس المال الانسانى » لا تظهر الا بعد  
مدة طويلة وبطريقة غير مباشرة .

### (٢) الزيادة السكانية والاستثمار اللازم فى المباني السكنية :

١٦٦ - الموارد الاستثمارية لتشيد المباني السكنية تتحدد بالمعطيات  
الكمية والكيفية للسكان . فالحاجة الى المساكن ، التى يلزم تشييدها  
سنويا ، تتحدد بمعدل الزيادة السكانية ، والتوزيع العمرى والنوعى  
الجغرافى للسكان . والمعطيات الكمية والكيفية للسكان فى البلاد النامية  
تجبرها على تخصيص قدر كبير من مواردها الاستثمارية لتشيد المساكن ،  
عن تلك المعطيات للسكان فى البلاد المتقدمة .

وقد دلت تجارب البلاد المتقدمة الى انها تكون مضطرة ، فى المراحل  
الاولى للتنمية ، الى توجيه نسبة لا تقل عن ٣٠٪ من مواردها الاستثمارية  
لتشييد المساكن وتجربة كثير من البلاد النامية تشير الى انها خصصت مثل  
هذه النسبة من مجموع استثماراتها للاسكان (١) .

(١) وليبيان كبر حجم « رأس المال الانسانى » اللازم لمصر ، فقد انتهت دراسة مجموعة  
من الخبراء على أنه من المتوقع خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٥ ، تضاعف عدد الطلبة فى كافة  
مراحل التعليم بمقدار ١٢ مرة فى نهاية الفترة وذلك بالمقارنة ببدايتها ، وسوف يستتبع ذلك  
تضاعف مبالغ الاستثمارات للتعليم بمقدار ١٤ مرة خلال الفترة الزمنية المذكورة .

N.I.P.

«Estimates for cost of purposes

education plan for the period 1960-1985» mémoire No. 327, Cairo 1963,  
p. 21.

(٢) انظر فيما يتعلق بنسب الاستثمار التى تذهب الى المباني السكنية فى البلاد المتقدمة.

C. Clark «The conditions of the tconomic progress» London, 1951,

p. 605, et s.

فيما يتعلق بنسب الاستثمار فى المباني السكنية فى البلاد النامية .

O.N.U. «Etude sur l'économie mondiale» 1959, p. 86.

و يتميز تشييد المساكن بأنه كثيف الاستهلاك لرأس المال ، فضلا عن أن إنتاجيته تكون غير مباشرة ، وعلى العموم تكون أقل من « رأس المال المادي » و « رأس المال الإنساني » . وبعبارة أخرى فإن نسبة أسهام هذا النوع من الاستثمار في الإنتاج القومي أقل من نسبة الاستثمار القومي التي تخصص له .

#### (٤) الزيادة السكانية وإيجاد فرص العمالة :

١٦٧ - تتميز البلاد النامية بوجود عدد كبير من القوى العاملة فيها في حالة بطالة بأنواعها المختلفة ( البطالة الموسمية ، البطالة المقنعة ، والبطالة الهيكلية ) .

ويرجع هذا الوضع إلى غلبة الهيكل الزراعي على اقتصاديات هذه البلاد ، من ناحية ، وإلى الضغط السكاني على الأرض الزراعية ، من ناحية أخرى . وإن كانت ظاهرة البطالة تتمركز أساسا في القطاع الزراعي إلا أنه على اثر ظاهرة الهجرة المستمرة من الريف إلى المدينة ، وأخذت هذه الظاهرة تميز أيضا كثير من القوى العاملة في المدن . ومن ثم فإن هذه البلاد تعاني من مشكلة البطالة .

وفي ضوء هذه الظروف تأتي الزيادة السكانية السريعة في البلاد النامية لتزيد من حدة المشكلة . فالمعدل السنوي للزيادة في القوى العاملة ، على اثر ارتفاع معدل الزيادة السنوية في السكان ، يكون مرتفعا في البلاد النامية عنها في البلاد المتقدمة . وتبلغ تقديرات معدل الزيادة السنوية في القوى العاملة خلال العقد الماضي ٢,٨٪ في أمريكا اللاتينية ، ٢٪ في آسيا ، ١,٦٪ في أفريقيا .

وعلى العكس بلغت هذه التقديرات ١,٧٪ في أمريكا الشمالية ، ٠,٦٪ في أوروبا (١) .

ومن المعلوم أن البلاد النامية لا تستطيع تدبير فرص عمل للأعداد الزائدة سنويا في القوى العاملة إلا خارج القطاع الزراعي ، وذلك أن جزءا كبيرا من القوى العاملة في هذا القطاع يعاني من البطالة . ولكن تكلفة فرص

---

(٨) راجع في مشكلة العمالة في البلاد النامية ، تقرير مكتب العمل الدولي .

العمل في القطاعات الاقتصادية غير الزراعية تتطلب وحدات استثمارية أكبر بكثير من تكلفة فرص العمل في القطاع الزراعي . ولذا فإن الزيادة السكانية تمثل ضغطا على الموارد الاستثمارية من هذه الناحية .

### الزيادة السكانية في مصر وفائض العمالة في القطاع الزراعي :

١٦٨ - أدت الزيادة السكانية السريعة للسكان في مصر ، على النحو الذي رأيناه ، الى الضغط المستمر على الموارد الزراعية . وبالفعل لم يتوقف نصيب الفرد من كل من المساحة المزروعة والمساحة المحصولية من الانخفاض

### تطور عدد الأفراد لكل فدان من المساحة المزروعة

#### والمساحة المحصولية

عدد الرجال للفدان المزروع	عدد الأفراد للفدان المحصولي
١٨٨٢	١٢٥
١٩١٤	١٣٣
١٩٤٧	١٤٨
١٩٦٠	١٦٧

وقد ترتب على هذا الضغط المستمر ، ظهور نوعان من البطالة (فائض العمالة ) في القطاع الزراعي : البطالة الهيكلية والبطالة الموسمية .

وتقدر البطالة الهيكلية في القطاع الزراعي المصري بالفرق بين عدد الأفراد الذين هم في سن العمل ( ١٥ - ٦٥ سنة ) وعدد المشتغلين بالعمل في هذا القطاع . ويبين هذا الفرق من الأرقام التالية :

السنة	عدد المشتغلين في الزراعة (بالمليون)	عدد الأفراد الذين في سن العمل (رجال ونساء) (بالمليون)	عدد الافراد العمل الذين في سن
١٩٥٩ - ٦٠	٣٢٤	٩٢٥	٥١٥
١٩٦٤ - ٦٥	٣٧٨	١٠٣٥	٤٦٠

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ١٩٦٥/٥٢  
يوليو سنة ١٩٦٦ ص ٢٥ (١) .

ويظهر من الأرقام السابقة أن عدد الأفراد الذين في بطاقة هيكلية ، والذي نحصل عليه بالفرق بين عدد أفراد القوى العاملة وعدد المشتغلين بالفعل في الزراعة ، يبلغ ٦٥٧ مليوناً من الأفراد ، وهو عدد يبلغ تقريباً ضعف عدد المشتغلين في قطاع الزراعة . إلا أنه لما كان عدد أفراد القوى العاملة يتكون من الرجال والنساء الذين في سن العمل ، وقد جرت التقاليد على عدم قيام النساء بالعمل ، فيمكن قصر الأفراد الذين في بطاقة هيكلية على الرجال فقط . ويتضح من الأرقام السابقة أن عدد الرجال الذين في بطاقة هيكلية يبلغون في سنة ١٩٦٥ ١٣٧ مليون رجلاً وهو عدد يوازي ٣٠٪ من جملة المشتغلين في قطاع الزراعة .

أما عن البطالة الموسمية في قطاع الزراعة فنفسر بالطبيعة الموسمية للعمل الزراعي . وتتوقف هذه البطالة الموسمية على حجم الاستغلالات الزراعية التي يعمل بها المشتغلين .

وعلى سبيل المثال تبلغ البطالة الموسمية أقصاها في الاستغلالات الزراعية التي لا تتجاوز مساحتها خمسة أفدنة ، وبدرجة أقل تلك التي لا تتجاوز مساحتها عشرين فدانا . وتقدر أهمية البطالة الموسمية

(١) جرت الإحصائيات الزراعية على الحساب في عداد المشتغلين في قطاع الزراعة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من ٦ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة ، ويبلغ نسبتهم في مجموع المشتغلين ١٤٪ ، كذلك تدخل الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم أكثر من ٦٥ سنة ، ويبلغ نسبتهم في سنة ١٩٦٥ ٣٥٪ من جملة المشتغلين . لذا قمنا باستبعاد هاتين الطائفتين من عداد المشتغلين بالزراعة .

على أساس حاجة المحاصيل المختلفة المنزرعة من العمالة ، وتوزيع المستغلين على الاستغلالات الزراعية المختلفة الأحجام . ونظرا لسيطرة الاستغلالات الزراعية البسيطة التي تبلغ مساحتها أقل من ٥ أفدنة والتي تشكل ٢٨ / من مجموع الحيازات الزراعية في الريف في سنة ١٩٦١ ، ويمكن الانتهاء بالقول بأن ٢٥ / من جملة المستغلين في الزراعة يمكن الاستغناء عنهم دون أن يتأثر حجم الانتاج الزراعى في ضوء الفن الانتاجى السائد .

### المطلب الثالث

#### بعض النظريات الاقتصادية للسكان

١٦٩ - كانت الزيادة السكانية من أبرز المشاكل التي بحثت على الخوف من أن يتدهور مستوى الفرد الاقتصادى « وقد بدأت هذه الإنكار تتبلور في شكل نظرية حوالى سنة ١٨٠٠ ، اشتملت عليها كتابات توماس مالتس . T. Malthus (١) التي اتمت بالتشاؤم الواضح .

الا ان اقتران تزايد السكان ، في أواخر القرن التاسع عشر ، بارتفاع مستوى المعيشة ادى ذلك الى ظهور النزعة التفاضلية لزيادة السكان . وقد اخذ يبين كثير من الكتاب النتائج الحسنة التي تترتب على زيادة السكان ، والنتائج السيئة التي تترتب على انكماشها . وقد سبق أن عرفنا أن النظرية الكييزية (٢) ترى في الزيادة السكانية على أنها عامل من عوامل النمو الاقتصادى . وتتردد في الوقت الحاضر اصداء آراء تشاؤمية للزيادة السكانية نتيجة للعقبات الضخمة التي توجدها الزيادة السريعة في

---

(١) توماس روبرت مالتس فى إنجلترا ( ١٧٦٦ - ١٨٤٣ ) . اصدر عدة مؤلفات

من السكان ضمنها نظريته ، أهمها :

"An Essay on the principle of population" 1798.

"Principles of political economy" 1815.

(٢) وكذلك آراء هذه النظرية ، كما سبق أن ذكرنا ، في أن الزيادة السكانية سوف تؤدي الى زيادة القوى العاملة وهى أحد عوامل الانتاج ، مما يستتبع زيادة المقدرة الانتاجية القومية . كما تؤدي ايضا الى زيادة المطلب الفعلى في الاقتصاد مما يؤدي بدوره وبطريق غير مباشر ، الى زيادة الانتاج .



البلاد النامية . وتخلص هذه الآراء الى أن الزيادة السكانية تمثل أحد حدود النمو (١) .

### ١ - نظرية مالتس للسكان

١٧٠ - تتلخص آراء مالتس في السكان في أن هناك ميل من جانب السكان للتزايد بمعدل يفوق امكانياتهم لتحقيق المستوى الأدنى للمعيشة (وهو ما يسمى بمستوى الكفاف) ، اللازم لكي يتمكن الانسان من مواصلة الحياة . ويرى مالتس أن قدرة الانسان على التناسل أكبر من قدرة الأرض على إنتاج ما يلزم لبقائه . ذلك أنه من الممكن - بيولوجيا - أن ينضاعف عدد السكان كل فترة من الزمن تبلغ ٢٥ سنة ، وأن هذا التزايد السكاني يتحقق في شكل متوالية هندسية ، أي يتزايد بمقدار الضعف كل فترة زمنية : ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦ ، .. الخ . وفي نفس الوقت فإن إنتاج المواد الغذائية يزيد بسرعة أكثر تواضعا ، وتأخذ هذه الزيادة شكل المتوالية الحسابية ، أي تتزايد بنفس الكمية كل فترة زمنية ( ٢ - ٤ - ٦ - ٨ - ١٠ - ١٢ ) ، وعلى ذلك فإن نمو السكان المطرد لابد وأن يؤدي الى نقص مستمر في نصيب الفرد من المواد الغذائية . ونتيجة لعدم التناسب هذا بين زيادة السكان وزيادة الموارد الغذائية ، فقد تنبأ مالتس بأن هناك قوة أواخرى لابد وأن تبرز نتيجة لهذه الوضع تعمل على الحد من سرعة نمو السكان . وبالتالي أشار مالتس الى نوعين من العوامل ، أرجع اليهما مهمة الحد من الاعداد السكانية :

### ( أ ) الموانع الإيجابية :

طلما أن تزايد السكان نتيجة لزيادة معدل المواليد على معدل الوفيات، فإن المانع الرئيس لنمو السكان يكون أما عن طريق انخفاض في معدل

---

(١) على سبيل المثال :

Donella O. Meadows, Dennis Medaows, J. Randers "The limits to growth" a report for the club of Rime's project on the predicament of mankind, London, 1972.

راجع تحليلا وافيا لهذه النظرية ، في كتاب : فوزي منصور « محاضرات في الاقتصاد السياسي » الجزء الأول ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٣ ، ص ٧٥ وما بعدها .

المواليد ، واما عن طريق ارتفاع في معدل الوفيات . والطريق الاول ، سوف نتكلم عنه فيما بعد وهو خاص بالطرق الوقائية . اما الطريق الثانى المتزايد على الموارد لابد وان يؤدي في النهاية الى انتشار سوء التغذية فهو الذى ركن مالتس اهتمامه عليه . وقد قصد به ان ضغط السكان والمجاعات والابوثة . بل يؤدي هذا الوضع ايضا الى انتشار الحروب كوسيلة تحاول بها الدول - التى تسوء فيها حالة السكان نتيجة لتزايد اعدادهم - ان تحل مشكلاتها عن طريق اغتنام اراضى دول مجاورة . يترتب في النهاية على هذه المساوية ارتفاع في معدل الوفيات . مما يستتبع اعادة التوازن مرة اخرى بين حجم السكان وحجم انتاج المواد الغذائية .

### (ب) الموانع الوقائية :

يقصد بالموانع الوقائية ، في نظر مالتس ، اقبال الافراد للقائيا على اتباع الوسائل المختلفة التى من شأنها ان تؤدي الى انخفاض معدل المواليد ومثل ذلك تأخير سن الزواج ، او الامتناع كلية عن الزواج وكذلك الحد من حجم الاسرة عن طريق تحديد النسل .

واهمية هذا النوع من الموانع في انه ، متى انتشر الأخذ به على نطاق واسع في المجتمع ، لابد وان تقيه شروخ التعرض لتدخل الموانع الايجابية ، والتى تتمثل في قوى التصحيح الجبرية العنيفة التى تفرضها القوانين الطبيعية .

### الظروف التى أدت الى انتشار افكار مالتس :

١٧١ - لقد قبلت نظرية مالتس في وقت مناسب ، يحقق لها الاهتمام وسعة الانتشار ، ذلك هو فجر الثورة الصناعية . ففي انجلترا بالذات شهدت تلك الفترة تطورات اقتصادية واجتماعية عميقة نتيجة للنمو الصناعى الذى بدأت ملامحه تتحدد بسرعة . وقد اقترن ذلك النمو بظاهرة الهجرة من الريف الى المدن الصناعية ، مما أدى الى اكتظاظ هذه المدن بالسكان . ومن ناحية اخرى كان الراسماليون ، في بداية نشأة النظام الراسمالي ، يستغلون العمال اسوأ استغلال وذلك عن طريق تشغيلهم ساعات طويلة في اليوم ، وفي ظروف عمل قاسية ، ولا يعطونهم الاجر الذى يتناسب مع ذلك المجهود . وقد استتبع ذلك الوضع انتشار الفقر وانخفاض مستوى المعيشة بين اوساط العمال .

هذا فضلا على ان طبقة الرأسماليين ، التي كانت تقود الثورة الصناعية في إنجلترا ، لم تكن بعد قد استولت تماما على مقاليد السلطة السياسية ، وانما كان ينارها السلطة كماركس ملك الاراضى الزراعية وهم يمثلون طبقة الاقطاعيين . وقد استخدم هؤلاء قوتهم السياسية في سن قوانين شهيرة تعرف باسم قوانين الفلال - تحرم استيراد القمح من الخارج أو تفرض عليه ضرائب جمركية باهظة ، مما قطع على إنجلترا المورد الرئيسى للغذاء المتاح لها ، وهو استيراد الفلال من العالم الجديد . وقد أدى ذلك الوضع في ظروف التزايد المستمر للسكان وهجرتهم الاجبارية من الريف الى المدينة الى تزايد الضغط السكانى على الرقعة الزراعية المحدودة النضوبة والمباحة .

ولا شك أن مثل هذه الصورة الداكنة المقترنة بالازدحام السكانى في المدن الصناعية الناشئة كانت تمثل انسب الاجواء لتقبل أفكار مالتس التشاؤمية (١) .

وكان مما ساعد على انتشار أفكار مالتس بين الجمهور فرانسييس بلاس F.P.LACE ، حيث نشر كتيبات دافع فيها عن ضرورة استخدام الوسائل الصناعية لتقييد النسل ، وكان هذا النوع من الكتيبات هو الذى نشر أفكار مالتس بين الجماهير . وقد ارتبطت المالتسية منذ ذلك الوقت بضرورة العمل على تقييد الزيادة السكانية بكل الوسائل خوفا من الموانع الايجابية (٢) .

---

(١) يرى كثير من الكتاب ان نظرية مالتس تعد من قبيل الدفاع عن الرأسمالية . وتفسر ذلك ان يؤس طبقة العاملة انما يعود اليها لا الى طبقة الرأسماليين ، اذ ان العمال هم المتسببون في زيادة معدل المواليد نظرا لحرصهم على التمتع ببهاج الحياة الزوجية ، الامر الذى يؤدى الى يؤسهم . وقد تبنت المدرسة التقليدية هذه الفكرة ودمت الى سياسة اجتماعية معينة تقوم على مطالبة الفقراء بتحمل التضحيات من يؤس وأوبئة وحروب .

راجع :

- د. رفعت المحجوب « الاقتصاد السياسى » الجزء الاول ، دار النهضة العربية سنة ١٩٧٣ ، ص ١٦٤ .  
د. فوزى منصور « محاضرات في اصول الاقتصاد السياسى للبلدان النامية » دار النهضة العربية سنة ١٩٧٣ ، ص ٥٤ .  
(٢) انظر : د. حازم الببلاوى « اصول الاقتصاد السياسى » منشأة المعارف ١٩٧٤ ص ١٦٧ .

### تقدير نظرية مالتس :

١٧٢ - قد يبدو أن النظرية المالتسية تجد أصداء قوية لها اليوم ، وبسبب ذلك ما نشهده في مناطق كثيرة من العالم من اتجاهات تضخمية للسكان تؤدي بمستوى معيشة الفرد الى مثل ذلك الطريق القاتم الذي تصوره مالتس . ومثل ذلك الاتجاهات السكانية تلك التي تحدث في بلاد نامية كثيرة مثل مصر ، الهند الباكستان .. الخ .

ولكننا لا نستطيع ، في الواقع اعتبار هذه الملاحظة على السلوك السكاني في بعض البلاد أساسا كافيا لتقبل آراء مالتس كمبدأ يصح الأخذ به كنظرية عامة في السكان .

فإذا تأملنا الاتجاهات السكانية في العالم خلال القرنين الماضيين لوصلنا الى نتائج تختلف كثيرا عن تكهنات مالتس وتفسيراته عن السكان . فنجد أولا أن السكان لم يكن بحال متميزا بالزيادة في معدل المواليد ، وإنما كان متميزا بالانخفاض الملحوظ في معدل الوفيات ، وهو الأمر الذي لم يستطيع مالتس التنبؤ به . ويرجع انخفاض معدل الوفيات الى التحسن في التغذية ، واكتشاف أنواع جديدة من المنتجات الغذائية . وكذلك التحسن في وسائل النظافة ، وأخيرا تقدم الخدمات الصحية وتحسن أساليب العلاج .

ونجد ثانيا أن النمو السكاني لم يصاحبه انخفاض في نمو المواد الغذائية ، بل على العكس من ذلك فقد صاحب ذلك النمو السكاني نمو هائل ، بل يفوقه في إنتاج السلع الزراعية . ويرجع ذلك النمو الكبير في إنتاج المواد الغذائية الى التقدم الزراعي على أثر تقدم الفن الانتاجي . ولقد منع هذا التقدم في الفن الانتاجي انخفاض الإنتاج الزراعي لمدة طويلة .

وأخيرا فكان من شأن النمو الصناعي أن سمح لبلاد متقدمة كثيرة بتصدير منتجاتها الصناعية الى الخارج ، وباستيراد منتجات زراعية في مقابلها ، الأمر الذي يمنع من قيام المجاعات التي توقعها مالتس عند زيادة السكان .

وبذا فان الانتقاد الأساسي الذي يوجه الى نظرية مالتس يرجع الى عجزها في إدراك امكانيات زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاج بصفة عامة . فمع زيادة السكان الكبيرة تمكن الإنسان ، عن طريق التقدم الفني أن يزيد

من انتاجه الزراعى ، ومن زيادة الانتاج بصفة عامة ، مما ساعد على ارتفاع مستويات المعيشة مع زيادة السكان ، خاصة في البلاد المتقدمة صناعيا . كذلك اذا كانت نظرية مالتس تلقى الضوء على وجود علاقة توازن بين حجم السكان والموارد الاقتصادية للبلد الا أن حجم هذه الموارد يتوقف بدرجة كبيرة على التقدم الفنى ، وهذا الأخير قادر على نقل وضع التوازن بين حجم السكان والموارد بصفة مستمرة .

## ٢ - نظرية دركايم (١)

E. DURKHEIM

١٨٧٣ - لقد سبق أن أشرنا انه على اقتران تزايد السكان في اواخر القرن التاسع عشر بارتفاع مستوى المعيشة ، أخذ يبين كثير من الكتاب النتائج الحسنة التى تترتب على زيادة السكان ، والنتائج السيئة التى تترتب على انكماشها . وكان من أشهر هؤلاء الكتاب دركايم .

ولقد اعتبر دركايم زيادة السكان واحدا من اسباب تقسيم العمل، الشيء الذى يعتبر بدوره نقطة بدء لسلسلة من التقدم فى كل ميادين الحياة . فتقسيم العمل يعتبر مفعولا طرديا لحجم السكان ودرجة كثافتهم ويعتبر مصدرا للتقدم للاسباب الآتية :

١ - مهد تقسيم العمل للانسان سبيل رفع مستوى المعيشة ، ذلك انه خلق له حاجات جديدة وحقق له ما تتطلبه من أشباع .

٢ - يقوى تقسيم العمل شخصية الفرد لانه يؤدى الى التخصص، والانسان المتخصص اكثر ابداعا من الانسان غير المتخصص ، وله فرصة اكبر من أن تكون له افكار شخصية .

٣ - يعتبر تقسيم العمل أساسا لكثير من النزعات الاخلاقية ، فهو مصدر التضامن الاجتماعى ، واسباس النظام الاخلاقى لما يحقق من ربط الفرد بمآلته وبمجتمعه وبوطنه .

---

(١) هو أحد العلماء الاجتماعيين الفرنسيين ، ويعتبر أحد مؤسسى المدرسة الفرنسية فى علم الاجتماع ( ١٩٥٨ - ١٩١٧ ) . وقد ضمن دركايم نظريته فى السكان فى مؤلفه «De la division du travail social» الذى قدمه كرسالة للدكتوراه الى

## المطلب الرابع

### السياسة السكانية

١٧٤ - تختلف السياسة السكانية من بلد الى آخر ، تبعاً لنوع العلاقة القائمة بين الموارد الاقتصادية وحجم السكان . ففي بعض البلاد التي تشكو من عدم كفاية السكان لاستغلال الموارد الاقتصادية ، اتبعت سياسة تهدف الى زيادة عدد السكان وذلك بالتأثير في معدل الميلاذ والوفيات . ففي فرنسا ، والمانيا ، والاتحاد السوفيتي تقرر منح اعانات مالية للعائلات الكبيرة العدد ، وقروض للعائلات الجديدة التكوين ، وجعل الالتجاء الى الطلاق عسيرا ، وفرض ضريبة على العزاب وعلى المتزوجين الذين لا ابناء لهم . ويبدو ان هذه الاجراءات كانت لها آثارها الفعالة في الزيادة السكانية بهذه الدول .

وفي بعض الدول الأخرى ، خاصة المتخلفة ، يبدو ان المشكلة التي اثارها مائتس قائمة بالحاح لان زيادة السكان غير متناسبة مع الموارد الاقتصادية المستغلة . وامام هذا الوضع يكون هناك ضرورة لها في اتخاذ سياسة سكانية ترمي الى الحد من التزايد السكاني (١) .

وهذه السياسة تهدف أساسا الى الحد من تزايد ، بل العمل على نقصان ، معدل المواليد ، وذلك باتخاذ عدة اجراءات تهدف الى تحديد النسل . وفي مصر فاننا جميعا نشكو من الزيادة السكانية ، حتى انه يمكننا وصف هذه الظاهرة بالنظر الى الموارد الاقتصادية المتاحة انفجارا سكانيا ، خصوصا بعد معدل ارتفاع الزيادة السكانية خلال السنوات الأخيرة ( ١٩٤٧ - ١٩٦٦ ) بنسبة متزايدة لم تشهدها البلاد طوال تاريخها .

### التحجم الأمثل للسكان :

١٧٥ - واختلاف سياسة السكان من بلد الى آخر ، ومن زمان

---

(١) لامعنى كل البلاد النامية من مشكلة الكثافة السكانية ، فهناك بعض الدول النامية ذو حجم سكاني لا يتناسب مع استغلال مواردها الاقتصادية المتاحة ، ولذا يمثل نقص السكان مقبة في سبيل تنميتها . مثال ذلك بعض الدول العربية كليبيا ، السعودية والى حد ما السودان والعراق .

الى زمان ، يحتم علينا دراسة الحجم الامثل للسكان ، خاصة تلك المعايير الاقتصادية التي تحدد هذا الحجم .

لقد راينا أن نظرية مالتس في السكان تشد الانتباه الى الوضع الذي يكون فيه عدد السكان في مجتمع ما غير متناسب مع الموارد ، .  
انها - كنظرية لدراسة السكان والموارد - تعتبر قاصرة من ناحيتين :  
فهى أولا - تقتصر على الإشارة الى علاقة واحدة هى علاقة السكان بالمواد الغذائية وهى ثانيا - لا تهتم بنوع واحد من عدم التناسب ، وهو الحالة التي يزيد فيها حجم السكان زيادة كبيرة عن أى احتمال ممكن لزيادة حجم المواد الغذائية .

ولكن الواقع أن دراسة حجم السكان في مجتمع ما يجب أن تقتزن بدراسة ما لديه من ثروة معدنية ، وأرض زراعية ، وغير ذلك من الموارد التي يمكن استغلالها ، ذلك أنه من الممكن أن يكون حجم السكان صغيرا ، وحجم الموارد كثيرا ، وأن تكون النتيجة عجز السكان عن استغلال الموارد استغلالا يسمح بالحصول على أعلى ناتج متوسط للفرد (١) .  
كما يمكن أن يكون حجم السكان كبيرا وحجم الموارد صغيرا ، وأن تكون النتيجة ضغطا شديدا على الموارد بحيث يؤدي ذلك الى انخفاض الناتج المتوسط للفرد . والفرض الاول يبين حجم السكان ، والفرض الثانى يبين كثافة حجم السكان .. وبالتالي فإذا تناسب حجم السكان مع حجم الموارد بحيث يسمح هذا التناسب الى تحقيق أقصى ناتج متوسط للفرد فإنه في تلك الحالة نقول أن السكان قد بلغ حجمه الامثل .

وعلى ذلك يمكن تعريف الحجم الامثل للسكان في دولة بأنه ذلك العدد من الأفراد الذي يؤدي بجهوده مستخدما الموارد المتاحة ومستوى الفن الإنتاجي السائد - الى تحقيق أعلى مستوى ممكن للناتج المتوسط (٢) ويلاحظ على التعريف السابق أنه حدد الحجم الامثل للسكان بمعاملين ، هما

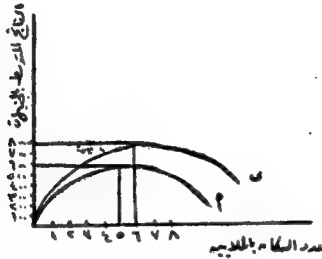
---

(١) يقعد بالناتج المتوسط ، الانتاج القومى مقسوما على عدد السكان .

(٢) جرى بعض الكتاب على ربط الحجم الامثل للسكان بالموارد الغذائية المتاحة ، وعلى ذلك تكون بعدد حجم امثل للسكان اذا كانت البلد تمتلك من الموارد الزراعية الكافية لإنتاج المواد الغذائية التي تكفى حاجة السكان ، ولا تضطر الى استيراد هذه الموارد من الخارج . ومن الطبيعي أن هذا التعريف ضيق ، ذلك أن ذلك حجم السكان في بلد ما أكثر من الحجم الامثل اذا قورن بموارد البلد الزراعية ، وأقل من الحجم الامثل اذا قورن بإمكاناتها الصناعية .

كمية الموارد المستخدمة ، ومستوى الفن الانتاجى . وبالتالي فان تغير العاملين أو احدهما يؤدي الى تغير الحجم الأمثل للسكان . ونظرا الى أن الموارد المستخدمة هي دائما في التغير ، نتيجة للتراكم الراسمالى ، وكذلك بتغير مستوى الفن الانتاجى ، فانه لن يكون هناك حجما أمثلا للسكان ثابتا . وبالخلاصة فان فكرة الحجم الأمثل للسكان هي فكرة ديناميكية (متغيرة الحركة) وليست فكرة استاتيكية (ثابتة الحركة) .

ويمكن لنا تمثيل فكرة الحجم الأمثل للسكان وتغير الموارد ومستوى الفن الانتاجى بالمنحنى الآتى :



كذلك يربط بعض الكتاب فكرة الحجم الأمثل للسكان بحجم الموارد الطبيعية التى لا يمكن احلالها ، ومثال ذلك المعادن ( الحديد ، الفحم ، البترول ، النحاس ، انقصديرو... الخ ) . وقد استند انصار نظرية حدود النمو ، السالف ذكرها ، الى هذه الفكرة للقول بوجود حدود على امكانيات النمو . ولكن من الواضح أن التقدم التكنولوجى يوسع دائما من نطاق الامكانيات المدنية ، هذا فضلا عن أن البلد الذى تعاني من نقص فيها تستطيع استيرادها من الخارج .

وحاول فريق ثالث ربط فكرة الحجم الأمثل للسكان بذلك الحجم الذى يسمح بالاستقلال الأمثل لرأس المال المادى ، وبحيث يحقق نموا مستمرا في التقدم الفنى .

انظر بالتفصيل هذه الآراء :

A. Lewis «La théorie de la croissance économique» traduction française, Paris, 1963, PP. 231-239.

A. Sauvy et autres «Sous-développement et développement du Tiers-Monde» P.U.F., 1961, P. XXIV,

P. Guillaumont «L'absorption du capital» thèse



الحالة الاولى : عندما كان حجم الموارد ومستوى الفن الانتاجى ثابتين فان مستوى الناتج المتوسط يتحدد بالمنحنى (١) ، ويتحدد الحجم الامثل للسكان بستة ملايين نسمة .

الحالة الثانية : التى سمح فيها بزيادة الموارد أو تحسين الفن الانتاجى أو بحدوث الاثنين معا ، يمثلها منحنى الناتج المتوسط الجديد (ب) ويتضح فى هذه الحالة أن هذا المنحنى يشير الى نصيب أعلى للفرد عند كل حجم للسكان . والحجم الامثل للسكان بالنسبة لهذا المنحنى يتحدد بستة ملايين نسمة .

### المبحث الثانى

#### انتاجية العمل

##### تطور معنى انتاجية العمل :

١٧٦ - سبق تعريف العمل بأنه الجهد الواعى الهادف الذى يبذله الانسان لى يطوع به الموارد الطبيعية فى سبيل اشباع الحاجات الاساسية المتزايدة ، وهو لذلك يعد خالقا ومنتجا . ولم يستقر معنى انتاجية العمل ، على النحو السابق ، الا فى العصر الحديث (١) .

فذهب مذهب الطبيعيين (٢) بأن الزراعة ، دون الصناعة والتجارة ، هى التى تخلق مادة جديدة ، ولذا كان العمل الزراعى هو العمل المنتج الوحيد ، الذى يغل ناتجا صافيا ، أى فائضا بعد تغطية كافة النفقات ، فى حين أن العمل فى الصناعة والتجارة لا يغل ناتجا صافيا . وسبب اعتبار أن هذا النوع الأخير من العمل غير منتج ، يتركز فى أن دوره مقصور على خلط مواد أولية موجودة من قبل ، أو التحوير فيها بحيث لا يمكن أن يزيد ثمن الناتج عن ثمن المواد الأولية مضافا إليها المواد اللازمة لاستهلاك

راجع فى تفصيل هذا التطور :

A. Barrér «La Production» op. cit , PP. 465-469.

(٢) ويطلق عليهم بالفرنسية Les Phisocrates ، أى الطبيعىون ، لاعتقادهم

بوجود قوانين طبيعية تحكم سير المسائل الاقتصادية . والمذهب الطبيعى ساد الفكر الاقتصادى فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، زعيم هذا المذهب . وقد عرض F. Quesnay

آراءه فى عدة أبحاث ، أهمها كتابه الذى أخرجه سنة ١٨٥٨ بعنوان «Le Tableau Economique» أى الجدول الاقتصادى.

العمال واشباع حاجاتهم ، ولذا كانوا يسمون التجارة والصناعة بالأعمال العقيمة ، والتجار والصناع وأرباب المهن الحرة بالطبقة العقيمة لأنها لا تخلق ثروة جديدة .

الا أن آدم سميث (١) لم ينظر الى الزراعة نظرة الطبيعيين باعتبارها العمل المنتج الوحيد وانما اعتبر المجتمع الاقتصادى بمثابة مصنع يقوم على تقسيم العمل ، وبذلك اعتبر كلا من العمل الصناعى والتجارى بالاضافة الى العمل الزراعى من الاعمال المنتجة .

ولكن آدم سميث قصر العمل المنتج على ذلك العمل الذى يخلق سلعة مادية ، ولذلك فان العامل الخالق لخدمة غير مادية يعتبر عملا غير منتج .

وكان يجب انتظار « جان باتست ساي لاعتبار ان العمل المنتج هو الذى يؤدي الى خلق سلعة مادية ، او يؤدي الى القيام بخدمة متصل اتصالا وثيقا بالانتاج المادى للسلع ، ومثل ذلك خدمات المواصلات والتوزيع ، وعلى ذلك فهو يستبعد الاعمال التى تؤدي خدمات لاتتصل اتصالا وثيقا بالانتاج المادى للسلع ، ومثل ذلك أعمال المهن الحرة . ومن المفيد ان نشير الى كارل ماركس اعتبر ان العمل وحده هو خالق للمنافع ، وان العمال هم وحدهم المنتجون الحقيقيون للقيمة سواء اتخذ عملهم صورة العمل اليدوى او العمل الذهنى . والنظرة الحديثة للعمل المنتج تتلخص فى اعتبار كل عمل ، ايا كانت طبيعته ، منتجا مادام ان هذا العمل يؤدي الى اشباع الحاجات الانسانية سواء بطريق مباشر او بطريق غير مباشر . ونتيجة فان كل عمل يؤدي الى اشباع الحاجات الانسانية يعتبر منتجا سواء ادى الى الانتاج المادى للسلع او لانتاج الخدمات المتصلة اتصالا وثيقا بالانتاج المادى او غير ذلك من الخدمات .

### الكفاية الانتاجية للعمل

#### تطور ظاهرة تقسيم العمل

١٧٧ - لى تزداد انتاجية العمل بالمعنى السابق ، هناك عوامل معنية

---

(١) آدم سميث A Smith فيلسوف اسكتلندى ، وكان أستاذا بجامعة اسكتلنده . ويستره كثير من الاقتصاديين منشئ علم الاقتصاد . وبالرغم من اتصاله بالطبيعيين وأخذة الكثير منهم ، الا أنه نفق عليهم بنظرته الى الامور نظرة أوسع . واهم أعماله مؤلفه الذى صدر فى سنة ١٧٧٦ .

«An inquiry into the nature and causes of the wealth of nation».

تجمله أكثر كفاية (١) من هذا الناحية . ويقصد بالكفاية الانتاجية للعمل الحصول على أكبر ناتج ممكن بأقل مجهود ممكن .

وتتلخص هذه العوامل فيما يلي :

- ١ - تقسيم العمل .
  - ٢ - استعانة العمل بالآلات .
  - ٣ - ترشيد العمل .
  - ٤ - نسب التآليف بين عناصر الانتاج .
  - ٥ - ظروف تشغيل العمل .
  - ٦ - المستوى المادى والثقافى للقائمين بالعمل .
- وسوف نخصص لكل عامل من هذه العوامل مطلباً :

### المطلب الأول

#### تقسيم العمل

١٧٨ - يمكن أن يؤخذ تقسيم العمل بمعنىين ، ولهما معنى اجتماعى ، وثانيهما فنى . ويقصد بالتقسيم الاجتماعى للعمل ، تقسيم العملية الانتاجية للعمل الى اجزاء يختص بكل منها نوع معين من العمال . ولاشك أن تقسيم العمل بالمعنى الاجتماعى ظاهرة اجتماعية قديمة سابقة على نشأة النظام الرأسمالى ، ولكنها تتمتع فى هذا النظام بمزايا خاصة ، حيث بدأت ظاهرة تقسيم العمل مع نشأة الثورة الصناعية .

تطور ظاهرة تقسيم العمل :

١٧٩ - وقد نشأ تقسيم العمل منذ عهد سحيق ، فقد عرفته الجماعات الاولى حيث كان التقسيم فيها يقوم على اختلاف الجنس

---

(١) يرى الاستاذ الدكتور رفعت المحجوب أن العوامل التى تؤثر فى الكتابة الانتاجية هى التى تعدد الفن الانتاجى .  
انظر :  
د. رفعت المحجوب « الاقتصاد السياسى » مرجع سالف الذكر ص ١٨٢ .  
د. محمد حلمى مراد « اصول الاقتصاد » مرجع سالف الذكر ص ٢١٨ وما بعدها

والسن ، فالرجال كانوا يقومون بأعمال تختلف عن أعمال النساء ، كانوا يقومون بالصيد والدفاع عن القبيلة ، والنساء كن ينقطعن للأعمال المنزلية ، كأعداد الغذاء والكساء كما كن يقمن بالزراعة . كذلك عهد الى الأطفال ببعض الاعمال البسيطة التي لا تتطلب مجهودا كبيرا كالرعى ، والى البالغين بالدفاع عن الجماعة ، ويسمى الكتاب هذا التقسيم « بالتقسيم الاجتماعي للعمل » . وقد تطور الحال بعد ذلك فاستقرت الجماعات في مكانها وأصبحت كل منها تنتج بعض الأشياء دون البعض الآخر . ، وهكذا تخصص بعضها في الزراعة ، والبعض الآخر في صيد الحيوان ، أو صيد الاسماك كل بحسب ظروفه . وقد صاحب هذا التطور نوع من التخصص الطبقي ، فوجدت داخل الجماعات طبقات اجتماعية مختلفة كطبقة رجال الحرب وطبقة رجال الدين ، وطبقات الزراع والصناع والتجار . كما نبئت فكرة « التخصص في الحرف أو التقسيم المهني للعمل » بسبب ضعف النظام العائلي وتححر الكثير من افراد الاسرة ، كما ساعد على تزايد تجميع السكان في المدن .

وقد ادى ظهور المصانع اليدوية والآلية فيما بعد الى ظهور نوع آخر من التقسيم هو « التقسيم الفني للعمل » . وقد استلقت هذا التقسيم انظار الاقتصاديين على اثر كتابات آدم سميث (١) التي ألقت الضوء على مزايا هذا التقسيم من ناحية ، وعلى اثر تزايد ظاهرة التقسيم الفني للعمل مع نشأة الثورة الصناعية في إنجلترا في القرن الثامن عشر من ناحية أخرى .

وقد لاحظ سميث ان ظهور كل آلة جديدة يؤدي الى كثرة التجزئة الفنية للعملية الانتاجية ، اى الى انقسامها الى عدد اكبر ، وبالتالي فان ظاهرة التقسيم تتقدم مع تقدم الصناعة . كما لاحظ سميث ان تقسيم العمل في الزراعة محدود ، اذ أن الذي يبذر هو الذي يروى ويتعهد

---

(١) يرى سميث ان تقسيم العمل يزيد من كميته ، دون حاجة الى بدل مجهود اكبر من العمال . وشرب مثلا على ذلك ، لا يزال يردده معظم الاقتصاديين رغم فقدان قيمته بسبب استخدام الآلات على نطاق واسع . فذكر ان مصنع الدبابيس الذي يعمل به عشرة عمال لا ينتج الا ٢٠٠ دبوس في اليوم ، اذ ققام كل عامل بالعملية الانتاجية كلها لوحدة ، اى ان التالاجية العامل يبلغ عشرون دبوسا في اليوم . بينما اذا اتبع تقسيم العمل ، بأن يقوم كل عامل بعمله جزئية معينة ، فان المصنع ينتج ٨٠٠٠ دبوسا في اليوم ، ولذا تكون انتاجية العامل ٨٠٠ دبوسا في اليوم .

الزراع ويحصده . ويرى أن استحالة الفصل بين أنواع العمل الزراعي هي السبب في القوة الانتاجية في الزراعة لم تتقدم بنفس سرعة تقدمها في صناعة .

### نطاق تقسيم العمل :

١٨٠ - تتوقف درجة تقسيم العمل ومداه على عوامل خاصة نجملها فيما يلي :

١ - طبيعة العمل ذاته : يشترط لامكان تقسيم العامل تقسيما فنيا ، أن يكون هذا العمل قابلا للتقسيم بطبيعته ، فثمة أعمال لا تقبل هذا التقسيم ، أما لأنها مطبوعة بالطابع الشخصي للصانع كصناعة اللوحات الزيتية والتماثيل والحرف ، وأما لأنها أعمال منقطعة ليست مستمرة كالأعمال الزراعية وأخيرا فانه في مجال الأعمال الصناعية فنطاق تقسيم العمل لا ينطبق على نمط واحد فهو ضئيل في بعضها ويتسع نطاقه في البعض الآخر . فتقسيم العمل في صناعة الآلبان مثلا أضيق بكثير من تقسيم العمل في صناعة السيارات وصناعة الطائرات .

٢ - نطاق السوق : كلما اتسع نطاق السوق بسبب زيادة السكان وتحسن وسائل المواصلات اتسع نطاق تقسيم العمل حتى يمكن زيادة الانتاج واشباع حاجات السكان المتزايدة . وبالعكس اذا ضاق نطاق السوق انتفت الحاجة الى تقسيم العمل . ولذلك نجد النجار أو الحداد في الريف مثلا يقوم بانجاز عملية الانتاج من أولها الى آخرها ، اذ لو تخصص في جزء من هذه العملية لما وجد عملا كافيا يسدد أوده أو يمكنه من الحصول على النفقات الضرورية .

٣ - حجم المشروع لو سمحت حالة السوق بزيادة المنتجات عن طريق تقسيم العمل ، فانه يجب أن يكون الانتاج كبيرا حتى يمكن أن يعهد الى كل عامل أو مجموعة من العمال بالقيام بأحدى العمليات اللازمة لانتاج سلعة معينة . ولاشك أن هذا الأمر يتطلب مصانع واسعة كما يستلزم كثيرا من الأدوات والآلات واستخدام عدد وفير من العمال وهذا لا يتحقق الا اذا كان حجم المشروع كبيرا .

### مزايا تقسيم العمل :

١٨١ - يؤدي تقسيم العمل الى زيادة الانتاج زيادة كبرى ، ويترب على هذه الزيادة انخفاض نفقة الانتاج وانخفاض ثمن البيع ، وامكان اشباع الحاجات المتزايدة بأقل الجهود الممكنة .

وترجع هذه الزيادة في الانتاج الى ما ينطوى عليه تقسيم العمل الفني من مزايا نجمها فيما يلي :

١ - تسهيل اداء الاعمال : فتجزئة عملية الانتاج الى اجزاء بسيطة يعهد بكل جزء منها الى عامل معين او الى مجموعة من العمال من الامور التي تسهل اداء هذا العمل مهما كان صعبا .

٢ - استخدام المواهب فيما يتمشى معها من اعمال : فالأفراد يختلفون من حيث المواهب والاستعداد ، وتجزئة عملية الانتاج وتوزيع العمال على اجزاء تتمشى مع استعدادهم كان ذلك ادى على زيادة كفاءتهم الانتاجية .

٣ - زيادة الخبرة والمران : فتجزئة عملية الانتاج الى اجزاء بسيطة ، وتوزيع الاعمال على هذه الاجزاء من الامور التي تساعد العامل على اتقان ما تخصص فيه في وقت قصير وعلى اكتساب مهارة وحذا .

٤ - تسهيل الاختراع وحلال الآلات محل اليد العاملة : فقد ادى تقسيم العمل والتوسع فيه الى تبسيط العمليات الخاصة بالانتاج الى حد بحيث أصبح من السهل تركيب آلة للقيام بهذه العمليات . ولذا يلاحظ ان كثيرا من الاختراعات جاء معاصرا لتقسيم العمل وانتشاره ، كما ان استخدامه كان متوقفا على تقدم هذا التقسيم الى حد بعيد .

٥ - الاقتصاد في الوقت الحاضر : فالعامل الذي يبدأ عملا معيناً لا تبلغ قوته الانتاجية أقصى درجتها الا بعد مرور فترة من الوقت ، فاذا ترك هذا العمل خلال هذا الوقت الى عمل آخر يكمل العمل الاول فانه سيفطر غالبا الى تغيير المكان والى البدء في استخدام آلات جديدة ، وهذا من شأنه أن يضع عليه بعض الوقت الذي كان في امكانه استغلاله في الانتاج لو استمر في عملياته الاولى . كذلك فان اتباع تقسيم يؤدي الى استخدام الآلات كلها في وقت واحد بحيث تصل طاقتها الانتاجية الى أقصى درجة ممكنة .

### مساوىء تقسيم العمل :

١٨٢ - لم يخل تقسيم العمل من النقد بالرغم من المزايا السالفة ،  
واهم اوجه النقد التى وجهت الى تقسيم العمل تلخص فى الآتى :

١ - قبل أن تقسيم العمل وان ادى الى زيادة الانتاجية المادية  
للعامل الا أن ذلك يكون على حساب شخصية العامل ، فتقسيم العمل  
يضعف من قواه الفكرية ، ويضيق من أفقه ، لانه يكرر العمل نفسه كل  
وقت . ولكن هذا النقد غير صحيح . ذلك أن التخصص يقلل وقت العمل  
مما يعطى للعامل فرصة الاطلاع . فضلا عن أن التنظيم الحديث للعمل  
ترك للعامل من الوقت مما يسمح له بممارسة الرياضة وغيرها من الأعمال  
المنشطة للذهن ، والتي تسمح له باسترداد ما فقده أثناء عمله . والدليل  
على عدم صحة هذا النقد ما لوحظ من أن العمال الصناعيين أكثر نفاثة  
من العمال الزراعيين الذين لا يعرفون تقسيم العمل الا فى حدود ضيقة .

٢ - وقيل ايضا أن من شأن تقسيم العمل وضع العمال تحت  
رحمة الحوادث ، فالفعل المتخصص فى جزء من عمليات الانتاج قد يطرده  
رب العمل فلا يوجد عملا عند سواه . الا أن هذا النقد غير صحيح ذلك  
أن قائلى هذا النقد قد تناسوا أن الازمة الاقتصادية اذا وقعت فانها تصيب  
على السواء العامل المتخصص والعامل غير المتخصص .

٣ - وقيل أخيرا أن تقسيم العمل قد أضعف روابط الأسرة بفتح  
باب العمل أمام الجميع بما فيهم النساء والأطفال . . وهذا النقد مبالغ  
فيه ذلك أن حدة التفكك فى روابط الأسرة أخذت تخف بعد استصدار  
المشروع فى مختلف البلاد القوانين التى تحول دون هذا التفكك ، كذلك  
التي تمنع تشغيل الأطفال قبل سن معينة ، والنساء فى بعض الأعمال  
وفى أوقات خاصة .

نخلص مما سلف أن الاعتراضات التى قدمها بعض الكتاب لا يمكن  
أن تغطى المزايا التى يتضمنها تقسيم العمل والتى تؤدى الى زيادة الكفاية  
الانتاجية للعمل .

## المطلب الثاني

### استعمالة العامل بالآلات ( آلية العمل )

#### مدى الاستعمانة بالآلات في أداء العمل :

١٨٣ - لا يعتبر الإنسان حديث العهد بالآلات . فقد عرف قديما طواحين الهواء والماء . ولكن مدى استخدام الآلات كان يسير بخطى بطيئة . فلم يكثر استعمالها الا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر . ويرجع السر في هذا التوسع في استخدام الآلات الى اكتشاف القوى المحركة الجديدة من بخار وكهرباء وبتروول ، ووفرة الخ . وعلى ان هذا التطور لم يحدث في جميع الميادين ، فلا يزال استخدام الآلات في الزراعة يصطدم بالطبيعة الموسمية لاعمالها ، مما يقلل من فائدة استخدامها فيها ذلك لان في بقاء الآلات عاطلة مدة طويلة من السنة اضرار بالمنتج . كذلك فان الاعمال ذات الطبيعة الفنية ( النحت ، الرسم ، التمثيل المسرحي ) ، وتلك المتصفة بالصبغة الشخصية كالتنظيم والادارة ، بانواعها ، فليس للآلات في ادائها الا دور ثانوي .

#### الآثار المترتبة على استخدام الآلات :

١٨٤ - كان للاستعمانة بالآلات على نطاق واسع في العمل اثره في الانتاج وفي احوال العمل وفي كيان المجتمع الاقتصادي .

١ - تأثير الآلات على حجم الانتاج : كان لاستعمال الآلات في الانتاج اثره في زيادة الكميات المنتجة زيادة هائلة نظرا لاستخدامها قوة طبيعية ضخمة ، وتمكينها من اتساع نطاق تقسيم العمل .

لقد ترتب على زيادة كمية الانتاج ان قلت نفقته بدرجة محسوسة ، اذ اصبح من المستطاع توزيع النفقات الثابتة أى التى لا تزيد بنسبة ازدياد الكمية المنتجة على عدد اكبر من الوحدات المنتجة مما يؤدي الى انقاص نصيب كل وحدة منها .

واذا كان حجم الانتاج قد ارتفع على اثر زيادة استخدام الآلات ، فان نوع الانتاج قد تحسن ايضا في المتوسط نظرا لدقة الآلات في العمل .

٢ - تأثير الآلات على ظروف العمل : كان استخدام الآلات مبعث شكوى العمال في القرن التاسع عشر ، اذ ان استخدامها يعنى في نظرهم



الاستغناء عن عدد كبير من الأيدي العاملة ، أى وقوع ما يسمى بالبطالة الفنية أى البطالة الناجمة عن تطور الإنتاج . ولكن هذا الأثر المباشر لاستخدام الآلات بالنسبة للعمل ، لا يلبث أن يزول نتيجة للأثر البعيدة فاستعمال الآلات يؤدي إلى زياد قسجم الإنتاج ، كما ذكرنا ، وبالتالي إلى خفض أسعارها مما يزيد ، الطلب عليها ، وواضح أن زيادة الكمية المنتجة لمواجهة الزيادة في الطلب تحتاج إلى تشغيل عمال جدد .

هذا إلى أن صنع الآلات ذاتها ، ومراقبتها ، وصيانتها ، واستبدالها بتغيرها عند اللزوم يحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة . كما أن الآلات كانت سببا في استحداث كثير من الصناعات الجديدة التي لم تكن معروفة من قبل والتي خلقت عملا لعدد كبير من العمال ، وذلك عن طريق خلقها الجو المناسب لظهور كثير من المخترعات . ولا يفوتنا أن نشير إلى أثر الآلات في تخفيف المجهود العضلي الذي كان يضطر العامل إلى بذله قبل اختراع الآلات . وإن كان يرى البعض أنه حل محله المجهود العصبي الذي تسببه مراقبة الآلات .

٣ - تأثير الآلات على كيان المجتمع الاقتصادي : أدى استخدام الآلات إلى كبر حجم المشروعات نظرا لأن الآلات كبيرة التكاليف ، ولا يعتبر استعمالها مربحا إلا إذا عالجت كمية كافية من المنتجات . ولذا فإنه لا يستطيع الاستعانة بها إلا أصحاب الأعمال ذوو رؤوس الأموال الكبيرة وترتب على هذه الحقيقة انتشار شركات المساهمة باعتبار أن هذه الشركات أقدر من غيرها على جمع رأس المال الذي يستلزمه الإنتاج الحديث ، كما أدت آلية العمل إلى التغير في طبيعة الأزمات الاقتصادية التي كان يعرفها العالم ، فقبل الثورة الصناعية ، كان العالم يشكو من أزمات نقص الإنتاج ومع آلية العمل تغيرت طبيعة الأزمة ، فأصبحت الأزمات أزمات أفرط إنتاج .

### المطلب الثالث

#### ترشييد العمل

١٨٥ - يقصد بترشييد العمل - بمعناه الضيق (١) تنظيمه تنظيميا

---

(١) يقصد بترشييد العمل بالمعنى الواسع ، بالإضافة إلى تنظيمه تنظيميا فنيا ، التوحيد التام للإنتاج ، والآلية ، والترشييد النفساني للعمل . انظر د. رفعت المحجوب المرجع المشار إليه ص ١٩٧ .

عاجيا ولا ترجع العناية بهذا الموضوع الى عهد بعيد اذ ان الابحاث المتعلقة به لم تبدأ الا في السنوات الاخيرة من القرن التاسع عشر ، ويأتى فى مقدمة الباحثين فى هذه الناحية المهندس الأمريكى « فريدريك تيلور » اذ وضع طريقة للتنظيم العلمى للعمل عرفت باسمه تقوم على دراسة الوقت والحركة وضمناها كتابا نشره فى سنة ١٩١١ (١) . وقدمى ( تيلور ) من وراء طريقته الى زيادة انتاج العامل وبالتالي زيادة أجره . ويرى وسيلة ذلك فى استبدال الطرق العلمية بالطرق التحكمية ولا يمكن اكتشاف هذه الطرق العلمية الا بدراسة حركات العمال ، وتجزئتها الى أبسط عناصرها ، وقياس مدة أدائها بالكرونومتر لاستبعاد الحركات غير المجدية ، وتحديد الوقت الضرورى للقيام بالحركات النافعة من ناحية أخرى . ثم يوضع العمال تحت مراقبة دقيقة اثناء تادية عملهم لتنفيذ الطرق العلمية : ويطرد كل عامل لا ينتج القدر المعين فى الوحدة الزمنية المحددة . وقد طبقت طريقة « تيلور » فى بعض المصانع الأمريكية ووجدت لها صدى فى بعض الدول الاخرى ، ولكنها لاقت معارضة شديدة من الهيئات العمالية لأنها تؤدى الى انتشار البطالة بين العمال بالاستغناء عن عدد منهم ، فضلا عما تسببه من ارهاق للعمال الذين يحتفظ بهم لذلك قرر الكونجرس الأمريكى فى سنة ١٩١٢ قصر الاعانات والقروض العامة على المصانع التى تطبق نظام الزمن المقاس والاجر متفاوت . ولا تأخذ الآن اלב المصانع الأمريكية بنظام تيلور خوفا من نقابات العمال والسلطة العامة . وقد ظهرت طريقة مشابهة لطريقة « تيلور » فى الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٣٥ ، عرفت باسم « الطريقة الاستخافوية » نسبة الى اليكس استخانوف ، العامل بمناجم الفحم الذى ابتكر طريقة جديدة بترشيد الحركات وتركيز الاهتمام . وتمتاز « الطريقة الاستخافوية » عن طريقة « تيلور » فى انها نبتت من وسط العمال . ولم تفرض عليهم من الادارة ، وبذا استطاع الاتحاد السوفيتى زيادة الكفاية الانتاجية للعمل باستخدام هذه الطريقة

دون اثارة العمال مستعينا بوسيلة غريزة اثبات الذات في نفوس العمال (١) .  
واذا كانت طرق الترشيح المختلفة تؤدي الى زيادة الانتاج ، الا ان  
تنفيذها يحتاج الى نفقات كبيرة ولذا فإنها لا تصلح الا في حالات الانتاج  
الكبير .

#### المطلب الرابع

##### نسب التاليف بين عناصر الانتاج

١٨٦ - يقوم الانتاج على التاليف بين عناصره المختلفة من طبيعة ،  
وعمل ، ورأسمال . ويمكن أن تختلف النسب التي يتم على أساسها التاليف  
بين هذه العناصر ، وتعدد النسب التي يتم وفقا لها التاليف بين عناصر  
الانتاج نظرا لقابلية الموارد للاحلال . الا ان هذه القابلية للاحلال ليست  
الى مالا نهاية فهي تتوقف على مستوى التقدم التكنولوجي ، وبالتالي فان  
النسب المختلفة للتاليف بين عناصر الانتاج تكون محكومة بمدى سرعة التقدم  
التكنولوجي .

المهم ان الانتاجية التي يحصل عليها كل مشروع من العمل المبذول  
تتوقف على النسبة المعمول بها في التاليف بين عناصر الانتاج . فيجب  
الا يتم هذا التاليف بطريقة جزافية ، بل يجب ان يتم بحيث تغطي عناصر  
الانتاج اكبر كفاية انتاجية .

وينبغي على ما تقدم ان الكفاية الانتاجية للعمل تتوقف على نسبة  
التاليف بين عناصر الانتاج المختلفة في المشروع . فاذا كانت هذه النسبة  
تؤدي الى ظاهرة الغلة المتناقصة ، فهذا ينبغي تدهور الكفاية الانتاجية  
للمعمل . ولا يتسع المجال هنا لبحث هذه الظاهرة - وسوف تعود الى  
بحثها بالتفصيل - ونكتفي بالقول بان نظرية مالتس في السكان ، تعتبر  
احدى التطبيقات الهامة لهذه الظاهرة . ولقد رأينا ان جوهر هذه النظرية  
يتلخص في تناقص كفاءة العمال الانتاجية ( انخفاض الناتج المتوسط )  
على اثر تزايد عددهم .

---

(١) انظر : د. محمد حلمي مراد ، المرجع سالف الذكر ، ص ٢٢٩ .

## المطلب الخامس

### المستوى المادى والثقافى للقائمين بالعمل

١٨٧ - يؤثر المستوى المادى للقائمين بالعمل تأثيرا واضحا في زيادة انتاجية العمل الذى يؤدونه . فكلما كان مستوى معيشتهم مرتفعا ، كلما كانوا أقدر على بذل المجهود الذى يستدعيه القيام بالعمل ، كما يكونون أكثر اقبالا من الناحية النفسية على انجازه . هذا الى أن ارتفاع المستوى الثقافى للعمال سواء كانت تلك الثقافة عامة ، أم كانت ثقافة مهنية ، يؤدي الى زيادة الكفاءة في الانتاج .

وقد كان للطوائف المهنية في النظام الاقتصادى الحرفى اثرها في الارتقاء بالتمرين المهني ، غير أن الاهتمام بالاعداد المهني قل بعد الفاء نظام الطوائف بعد انتشار الصناعة الكبيرة التي تحتاج الى عدد كبير من الايدي العاملة تتخصص في عمليات آلية بسيطة . ولذا لجأت بعض الدول الأجنبية الى فرض التمرين الاجباري ، فاشتربت من ناحية وجوب تقديم ما يدل على الاعداد المهني قبل ممارسة حرف معينة ، وفرضت من ناحية أخرى على المشروعات الصناعية والتجارية واجب تدريب عدد معين من العمال .

ومن المفيد أن نشير الى أن الاتفاق الذى تقوم به الحكومات والمشروعات على اعداد العمال والمحافظة على طاقاتهم الانتاجية يعتبر من قبيل الاستثمار الانساني اذ أن العمل عنصر من عناصر الانتاج (١) .

---

(١) لم تكن الحكومة في بلادنا بالاعداد المهني الا في صورة انشاء بعض المدارس الصناعية والفنية ( ومازال عددها يقصر عن العدد الواجب حتى يتشكل هيكل التعليم بشكل متوازن بين التعليم العام والتعليم المهني ) ، واتاة مراكز التدريب المهني على اساس نظام التلمذة الصناعية تحت اشراف مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهني التابع لوزارة الصناعة .

## المطلب السادس

### ظروف التشغيل

١٨٨ - تؤثر ظروف التشغيل التى يعمل فى جوها العامل ، فى كمية انتاجه ، ولذا ظهرت فى السنوات الاخيرة دراسات وبحوث تعنى بظروف التشغيل من ناحية تأثيرها فى العامل جسمانيا ونفسيا . ولاهمية هذا الموضوع فقد عنى علم « فسيولوجية العمل » و « علم النفس الصناعى » بدراسة الموضوع .

فمن الناحية الجسمانية ، يراعى التقليل ما امكن من العناء الذى يحل بالعامل من جراء قيامه بالعمل وذلك بتنظيم اوقات وامكان العمل ، وهذا هو موضوع علم « فسيولوجية العمل » .

ومن ناحية اوقات العمل ، يجب الا يطول وقت العمل ، حتى لا يحل الاعمياء بالعامل ويقل انتاجه . فقد تبين من دراسة منحنى الناتج الفردى للعامل انه يمر باربعة اطوار : الطور الاول عبارة عن ناتج ضعيف عند استهلاكه للعمل ، ثم يبدأ الطور الثانى باندماج العامل فى عمله بحيث يصبح الناتج مرتفعاً ومحتفظاً بمستواه بطريقة منتظمة ، ثم يضعف الناتج من حيث النوع والكمية نتيجة الاعياء الذى يحل بالعامل ، ويستمر الناتج فى التدهور الى ان يقترب موعد الانصراف فيرتفع الناتج قليلا مرة اخرى . وينبنى على ذلك اطالة وقت العمل اكثر من القدر المقبول يؤدى الى تدهور الناتج المتوسط .

كما يجب ان يتخلل وقت العمل فترا للراحة ، فضلا عن تقرير راحة اسبوعية واجازة سنوية حتى يتمكن العامل من تجديد نشاطه استعادة حيويته .

ومن ناحية اماكن العمل يجب تهيئتها بطريقة تقلل من التعب الذى يحل بالعمال فمن الواجب اتباع الاساليب الحديثة للاضاءة والتهوية .

### المبحث الثالث

#### تطور النظام القانوني والاجتماعي للعمل :

١٨٩ - عرف النظام القانوني والاجتماعي للعمل تطوراً كبيراً ، خلال العصور المختلفة ، نحو الإخذ بمزيد من الحرية للعمال وحماية حقوقهم ومن المفيد أن نشير أن هذا التطور نحو التحرر كان يرتبط بزيادة انتاجية العمل ، فكلما زادت حرية العمال زادت انتاجيتهم ، وبفضل زيادة الانتاجية تستطيع الجماعة أن توفر لابنائها حرية أكبر .

وإذا تتبعنا التطور في النظام القانوني والاجتماعي للعمل في مختلف العصور ، نجد أن هذا التطور كان في اتجاه الإخذ بحرية العمل (١) . ففي المجتمعات القديمة كان تنظيم العمل قائماً على أساس نظام الرق ، أي على وجود علاقة تبعية بين العبد والسيد ، بمقتضاها يخضع العبد خضوعاً مطلقاً لسلطة السيد باعتباره في عداد الأشياء وليس في مقام الأشخاص . وكان العمل ، وخاصة الأعمال العسيلة ، تقدم أساساً من العبيد . ويستتبع نظام الرق ظروفاً للعمل أسوأ مما يكون للانعدام المطلق لحركة العامل . وبالرغم من تغير الظروف الاقتصادية ، وانتهاء نظام الرق كأساس للنظم الاقتصادية منذ وقت بعيد ، إلا أن بقايا هذا النظام ظلت موجودة في بعض المستعمرات الأوروبية ، على اثر استخدام كثير من الزنوج العبيد في هذه المستعمرات .

وفي العصور الوسطى ، عرف العمل بعض التحرر ، وإن ظلت ظروفه قاسية وأوضاعه القانونية مقيدة إلى حد بعيد . وقد ساد في هذه العصور النظام الإقطاعي ، وتمركز النشاط الاقتصادي ، بوجه خاص ، في الزراعة . وقد كان النظام السائد للعمل ، خلال هذه العصور ، هو نظام قن الأرض Le servage . وبمقتضى هذا النظام كان يعتبر العامل تابعاً للأرض ومرتبطاً بها ، ولا يملك حريته في العمل وفق مشيئته وكان السيد الإقطاعي يملك سلطات واسعة على ممتلكاته ويدخل فيها قن الأرض . وبالرغم من هذه التبعية الكاملة للعمال في مواجهة السيد الإقطاعي ، إلا أنه يمكن القول بأنه قد طرأ ثمة تحسن قليل في ظروف العمل وفي حقوق العمال ، ذلك أن نلسفة

---

(١) انظر في تفصيل هذا التطور :

R. Barre, op. cit., pp. 317-318.

د. حاتم البلباوي ، المرجع المشار إليه ص ١٤٥ - ١٤٦ .

الإقطاع كانت تعترف ببعض الحقوق لقن الأرض في مواجهة السيد الإقطاعي .  
فإذا كان للآخر الحق في الزامهم بالعمل في أرضه لحسابه ، ومنعمهم من  
العمل لغيره ، إلا أنه كان يلتزم بتوفير الحماية لهم والدفاع عنهم .

أما في المدن فقد ساد نظام الطوائف ، الذي يحدد قواعد وشروط  
الانتماء لكل طائفة ، وكيفية ممارسة المهنة ، والشروط اللازمة للندرج  
من صبي الى عريف الى معلم . الخ . وقد تضمن نظام الطوائف تنظيما  
دقيقا لممارسة المهنة لا يجوز الخروج عليه ، وهو بذلك يمثل قيودا  
كثيرة على حرية العمل . وبالرغم من ذلك فإن نظام الطوائف المهنية كان  
يتضمن قدر من الحرية أكبر مما كان معروفا في نظام الرق والإقطاع .

وفي خلال القرن الثامن عشر قامت الثورة الفرنسية على أساس  
الحرية والمساواة في كافة الميادين ومن بينها ميدان العمل . وكان للثورة  
الفرنسية أصداءها ليس في فرنسا وحدها ، وإنما في أوروبا والعالم  
أجمع . وكان من نتيجة ذلك الاعتراف بمبدأ حرية العمل كأساس قانوني  
يعترف بمبدأ سلطان الإرادة وقدرتها على ترتيب الآثار القانونية . ولم  
يعد هناك مصدر لآزام الفرد بالعمل سوى إرادته الحرة ، ولذا فقد  
أصبح عقد العمل هو أساس التنظيم القانوني للعمل . وقد تأكد هذا  
الاتجاه واستقر على اثر القضاء على النظام الإقطاعي من ناحية ، وعلى  
نظام الطوائف من ناحية أخرى .

وسوف نعرض بإيجاز للمركز القانوني والاجتماعي للعمل في كل من  
النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي ، وفي مصر .

### أولا : النظام الاجتماعي للعمل في النظام الرأسمالي :

١٩٥ - على اثر التطور الأخير في المركز القانوني للعمل ، تعتبر الحرية  
هي الصفة المميزة للعمل في النظام الرأسمالي ، وإن الأساس القانوني  
لتنظيم العمل يقوم على مبدأ عقد العمل . ومن هذه الناحية يعتبر العامل  
حرا في أن يعمل أو لا يعمل ، وفي اختيار نوع العمل ، وفي تحديد  
الأجر الذي يحصل عليه في مقابل عمله . ويعتبر العمل كغيره من  
عناصر الانتاج سلعة من السلع يتحدد سعرها (الأجر) وفقا لظروف السوق ،  
أي ظروف العرض والطلب .

وإذا كانت حرية العمل هي الأصل ، في النظام الرأسمالي ، إلا أنه  
تجدر الإشارة الى أن الحرية القانونية التي تحققت للعامل ، لم تكن دائما

توفير الحرية الاقتصادية له . ذلك انه بالرغم من ان العامل حر في التعاقد الا انه يكون مضطرا لقبول عقود العمل التي تقدم اليه ، نظرا لحاجته للحصول على دخل يكفي حاجته الضرورية . وغالبا ما تتضمن هذه العقود قيودا كثيرة على حرية العمل (١) .

فمن الناحية القانونية ، يلزم عقد العمل العامل بالخضوع لوامر صاحب العمل اثناء تاديبه لعمله ، ومن الناحية الفنية يلزم العامل بالخضوع للاجراءات التنظيمية التي تحددها لائحة العمل الخاصة بالمشروع ، والتي يستقل صاحب العمل بوضعها . ومن الناحية الاقتصادية لا يشارك العامل في ارباح المشروع ، ولا يتحمل مخاطره . ومن الناحية الاجتماعية فان العامل يرتبط بمهنة معينة يصعب عليه الخروج منها ونتيجة لهذه القيود ، فان الحرية القانونية التي اعطت للعامل ، كانت تعني في الواقع تغلب صاحب العمل على العامل نظرا لقوته الاقتصادية في مواجهة العامل . وقد ادى ذلك الوضع الى قيام الافكار الاشتراكية خلال القرن التاسع عشر ، والتي ترى أن لحيريات القانونية حريات نظرية لا مضمون لها طالما لم تتحقق الظروف الاقتصادية المناسبة التي تمكن العامل من مباشرة حريته في العمل دون قهر اقتصادي .

وقد ترتب على انتشار الافكار الاشتراكية تطورا في النظام القانوني والاجتماعي للعمل في البلاد الرأسمالية . فادى اولا الى الاعتراف بحرية تكوين النقابات . وهذه النقابات تعتبر في الواقع تركزا للعمل لمقابلة ظاهرة تركز رأس المال التي صاحبت تطور النظام الرأسمالي . وادى ثانيا ، الى احلال العلاقات الجماعية محل العلاقات الفردية بين العمال وأصحاب الأعمال ، وتمثل ذلك في الاتفاقات الجماعية بين نقابات العمال وأصحاب الأعمال والتي تحدد شروط العمل ومواصفاته . وكان من نتيجة ذلك قيام عقود العمل الجماعية واحتلالها مركزا ، لا يقل أهمية عن عقود العمل الفردية في تنظيم علاقات العمل . وادى ، ثالثا الى الاعتراف للعمال بحق الاضراب ، أي الامتناع عن العمل بشكل منظم لاجبار أصحاب الأعمال على تحقيق مطالبهم . وادى ، رابعا ، الى تقرير حق العمال في الاشتراك عن طريق ممثلين لهم ، في ادارة المشروع ، خاصة في الادارة المتعلقة بالنواحي الاجتماعية للمشروع وظروف العمل وذلك دون الادارة المالية للمشروع .

راجع :



### ثانيا : النظام القانوني والاجتماعي للعمل في النظام الاشتراكي :

١٩١ - النظام المسيطر على العمل في البلاد الاشتراكية هو ، قاعدة عامة ، نظام حرية العمل . الا انه لما كانت الدولة تسيطر على عناصر الانتاج نظرا لتملكها لوسائل الانتاج ، وان النشاط الاقتصادي يدار وفقا لخطة اقتصادية ، لذا فان بعض مظاهر العمل تختلف في البلاد الاشتراكية عنها في البلاد الرأسمالية . فالعمال يتجمعون في نقابات ، ولكن غالبا ما تخضع هذه النقابات للتنظيم السياسي القائم (نظام الحزب الواحد) . كذلك فان الدول الاشتراكية تحرم حق الاضراب على العمال والسبب في ذلك يرجع الى ان الاحزاب الاشتراكية الحاكمة في البلاد الاشتراكية ، هي الاحزاب الممثلة لطبقة البروليتاريا (العمال) وهي تقوم بوضع ورقابة السياسة العامة ، فمن غير المعقول أن يقوم العمال ، والحالة هذه ، بالاضراب . ومن المفيد ان نشير ان الدول الاشتراكية توفر عادة للعمال حقوقا اقتصادية واسعة ، ومن ثم فان ما يتمتع به العمال من حقوق للمقاومة يكون عادة اقل مما يتوافر في الدول الرأسمالية (١) .

ويمكن القول بصفة عامة ان نظام العمل في البلاد الاشتراكية يتميز بقدر كبير من الحرية الاقتصادية عنه في البلاد الرأسمالية ، وقد يكون على درجة اقل من الحرية القانونية عنه في البلاد الرأسمالية . فبالاضافة الى منع حق الاضراب ، فان تحديد الاجور يكون تنظيميها وفقا لقرارات الخطة ، كذلك فان اختيار نوع العمل يخضع في بعض الاحيان لتدخل السلطة في تحديده للعامل . ولكن في المقابل يتمتع العمال بحقوق اقتصادية اكبر واهم هذه الحقوق الحق في الاشتراك في ادارة المشروع وفي اعداد وتنفيذ الخطة الاقتصادية .

### ثالثا : النظام القانوني والاجتماعي للعمل في مصر :

١٩٢ - عرف تطور النظام القانوني والاجتماعي للعمل في مصر مراحل التطور التي عرفها العالم في عصوره المختلفة . وفي العصر الحديث وعلى اثر انتشار مبادئ الحرية التي جاءت بها الثورة الفرنسية ساد نظام العمل مبدأ الحرية ، واتخذ عقد العمل الفردى وسيلة لتنظيم هذه الحرية . وبالرغم من تلك الحرية القانونية التي اكتسبها العمال فانهم كانوا متبدون

(١) راجع :

د. حازم الببلاوي ، المرجع المشار اليه ، ص ٤٨١٨ .

تكون النقابات ، إلا أنهم يعطونهم حق الإضراب . وضدت التشريعات المالية ، خاصة في بداية ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، التي تنظم العلاقات بأنواع القيود التي عرفها النظام الرأسمالي ، ثم اعترف العمال بحق بين العمال وأصحاب الأعمال ، وكثيراً من هذه النصوص كان يضمن حق العامل في ظروف العمل المناسبة ، وفي الاجازات السنوية والمرضية ، وفي الحد الأدنى للأجور ، وفي ساعات العمل . الخ .

وابتداء من يوليو سنة ١٩٦٢ ، صدرت بعض التشريعات الاجتماعية التي تهدف الى اعادة تنظيم العلاقات القائمة بين العمال وأصحاب المشروعات على أسس ثلاث التحول الاشتراكي في مصر الذي أخذت تتضح ملامحه وتمثل اهم هذه الأسس فيما يلي (١) .

١ - تحديد ساعات العمل في المؤسسات الصناعية التي يصدر بها قرار من وزير الصناعة بما لا يزيد عن ٤٢ ساعة أسبوعياً ، والحد الأدنى للأجر بـ ٢٥ قرشاً ( القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ ) .

٢ - اشتراك العاملين في الشركات في الأرباح التي يتقرر توزيعها على المساهمين ( القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ) . وقد حددت القرارات الجمهورية ، التي صدرت في شأن توزيع أرباح المشروعات العامة ، نصيب العمال بـ ٥٢٪ من صافي أرباح الشركة الموزعة ، على أساس أن توزع عليهم ١٠٪ نقداً وبعد أقصى ٥٠ جنيهاً لكل عامل ، وان تخصص ٥٪ للخدمات الاجتماعية المحلية وللأسكان و ١٠٪ للخدمات الاجتماعية المركزية للموظفين والعمال .

٣ - اشراك العاملين عن طريق الانتخاب في مجالس ادارة الشركات التي يعملون فيها بواقع أربعة أعضاء ، على الا يزيد عدد أعضاء مجلس الادارة عن تسعة أعضاء ( القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤ ) .

٤ - الأخذ بنظام التأمينات الاجتماعية على العمال ضد المرض والعجز وانتهاء الخدمة بالاحالة على المعاش ، وذلك في نظير مساهمة العامل بنسبة مئوية من مرتبه ، وصاحب العمل بنسبة مئوية من أجر العامل مساوية للنسبة التي يدفعها العامل .

---

(١) انظر :

د . رفعت المحجوب ، المرجع المشار اليه ، ص ٩٤٠ - ٩٤١ .

## الفصل الثانى

### رأس المال

#### الحاجة الى رأس المال :

١٩٣ - السلع الاستهلاكية هى الهدف الاقتصادى النهائى الذى يسمى الفرد الى تحقيقه على اوسع نطاق ممكن . والطريق الى تحقيق هذا الهدف هو ، بدهاء ، العمل على انتاج تلك السلع . وفى محاولات الانسان لانتاج حاجته من السلع لابد وأن يتوصل الى اكتشاف طرق جديدة . ووسائل افضل لتحقيق هدفه .

وفى البداية - اذا تأملنا ظروف الانسان البدائى - سوف تعتمد المحاولة الأولى لانتاج السلعة على ما تحتويه الطبيعة من موارد ، او مايملكه الانسان من جهد ومقدرة على العمل . فالطبيعة والعمل هما اولى الموارد الانتاجية التى يتجه اليهما التفكير لانهما يتوفران تلقائيا دون ما حاجة لانتاجهما . فالموارد الطبيعية بتحقيق توافرها على العوامل الجيولوجية ، والعمل يرجع الاصل فيه الى عوامل بيولوجية يترتب عليها وجود الانسان ومقدرته على بذل الجهود فى الانتاج .

ولكن لا توقف امكانيات الانتاج عند حدود هذين العاملين الانتاجيين، فالانسان منذ حياته البدائية بدأ صنع الادوات البسيطة التى توفر له الكثير من الجهد والكثير من الوقت ، ولقد اكتشف الانسان أن مثل هذه الادوات يمكن أن تكون بديلا للعمل البشرى ، فيحلها محله اذا قصر وقته أو جهده عن القيام بعمل معين . هذه الادوات تكون ما يعرف برأس المال .

وفى العصر الحديث فان كل ما تقوم باستهلاكه سواء من سلع وخدمات ، فان لرأس المال دور فى وجودها . فالثياب التى نرتديها استخدام رأس المال فى انتاجها ، والطعام الذى نأكله استخدم رأس المال فى انتاجه ونقله وتغليفه . وهكذا نرى أن رأس المال عنصر من عناصر الانتاج التى لاغنى عنه فى وقتنا الحاضر حيث تنتج السلع عن طريق افراد معينين

ويقوم باستهلاك كل الافراد لا وتنتج في أماكن معينة لتستهلك في كل الاماكن .

### قابلية رأس المال للاحتلال محل العمل والأرض :

١٩٤ - ويمكننا أن نتصور في الوقت الحاضر أهمية الدور الذي يقوم به رأس المال كبديل للعمل إذا ما نظرنا إلى السلع أو المشاريع التي يساهم رأس المال في إنتاجها . فبناء سد كالسد العالي كان من الممكن أن يتطلب البلايين من ساعات العمل البشرية ، كما يتطلب مئات السنين لتنفيذه إذا لم يستخدم رأس المال في بنائه ، بل أنه من المؤكد أن بعض أجزاء السد يستحيل بنائها بدون استخدام رأس المال . ولا يفهم من ذلك بطبيعة الحال أن رأس المال يعتبر منافسا للعمل بحيث يؤدي زيادة استخدامه إلى تعطيل المزيد من العمال ، بل على العكس من ذلك ، نجد أن زيادة الآلية في الإنتاج تفتح فرصا أكبر أمام العمل للتوظيف وذلك لسببين :

الاول : أن الآلات بطبيعتها تحتاج لمن يشغلها .

الثاني : أن استخدام الآلات يفتح المجال لاشتغال العمال في انتاج هذه الآلات .

وفي كلتا الحالتين نحتاج إلى مستوى أعلى من الكفاءة ، ومن ثم يحصل العمال على مستوى أعلى من الأجر .

وبالإضافة إلى أن رأس المال يعتبر بديلا للعمل ، فهو يعتبر أيضا بديلا للأرض . فإذا بخلت الطبيعة علينا بكل ما نحتاج من موارد ، فإن رأس المال يمكن أن يمدنا بالمزيد من هذه الموارد . فإذا كانت الأنهار التي وهبتها الطبيعة لنا غير كافية لمقابلة احتياجاتنا ، فإنه يمكن برأس المال استصلاح أراض جديدة وإضافتها إلى ما هو موجود من قبل .

وهكذا نرى أن رأس المال يعتبر عنصرا لازما للإنتاج ويمكن أن يحل محل العناصر الأخرى ، إذا ما قصرت كمياتها . وبصفة عامة يمكن القول بأن رأس المال يعتبر مكملا للعمل والأرض ، وبديلا لهما في نفس الوقت .

### خطة البحث :

١٩٥ - تنطوي دراسة رأس المال كعنصر من عناصر الانتاج على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : ونعرف فيه رأس المال وتقسيماته المختلفة .

المبحث الثاني : ونبين فيه كيفية تكوين رأس المال (التراكم) .

المبحث الثالث : ونوضح فيه خصائص تكوين رأس المال في البلاد النامية .

### المبحث الأول

في تعريف رأس المال وبيان تقسيماته

#### مفهوم رأس المال :

١٩٦ - يمكن أن يعرف رأس المال بأنه مجموعة أموال الانتاج التي لا تستخدم في اشباع حاجات الانسان مباشرة ، وانما في انتاج أموال أخرى . وعلى ذلك فإن رأس المال يمكن أن يشمل الآلات والأدوات التي تستخدم في النشاط الانتاجي إيا كان نوعه ، وعلى المباني والمنشآت القائمة للانتاج ، على المواد الخام ، وعلى بعض العناصر الطبيعية (مثل الحيوانات، والمواد ومصادر القوى التي يمكن أن تقدمها الطبيعة وذلك بعد تطويعها وجعلها صالحة للاسهام في العملية الانتاجية ) .

والمفهوم السابق لرأس المال يشير للملاحظات :

١ - أن رأس المال يشتمل على مجموعة من العناصر غير المتجانسة (١)

---

(١) عدم التجانس يأتي من اختلاف طبيعة مكونات رأس المال أو اختلاف وظائفها في العملية الانتاجية . فهناك المكونات الثابتة مثل المدد والآلات من ناحية والمباني من ناحية أخرى ، والعنصران يختلفان من حيث الطبيعة ومن حيث الدور الذي يقوم به كل عنصر . وهناك من ناحية أخرى المكونات غير الثابتة مثل المواد الخام الوقود .. الخ ، وكل من هذه العناصر يختلف من حيث الطبيعة والوظيفة .

أنظر في عدم تجانس رأس المال والنتائج التي تترتب على هذه الصفة :

L. M. Lachman «Capital and its structure» London 1966. P. 12 etc.

J. Marczewski «Comptabilité nationale» Dalloz, Paris 1967. pp. 471-

التي تأخذ معناها الاقتصادي من قدرتها على تحقيق نتيجة معينة عند استخدامها في الإنتاج وهي توفير تيار من السلع والخدمات . ولعل صفة عدم التجانس في مكونات رأس المال هي التي تثير صعوبة عند اعطاء تعريف لرأس المال ، وهي بلا شك التي أدت الى اعطاء تعريفات متباينة لرأس المال . كذلك أدت الى اجراء تقسيمات عديدة لرأس المال ، اهمها على الاطلاق - كما سوف نعرف بعد قليل - تقسيم رأس المال الى رأس مال ثابت وإلى رأس مال متغير .

(ب) أن رأس المال في «ذاته» لا يوجد ، ولكنه يوجد فقط في الحدود التي توجد فيها خطة أو هدف لتحقيق دخل معين من السلع والخدمات التي ينتجها . فإذا كان رأس المال مجموعة من المواد غير المتجانسة ، فسانه يجد وحدته ووجوده في استخدامه لفرض معين . ولذلك فهو يرتبط بخطة واهداف الوحدات الاقتصادية . وعلى ذلك فإن قيمة رأس المال ترتبط بقيمة الدخل الذي يستطيع أن يولده في المستقبل (١) . لذا فإنه لو فرض وأن هناك مجموعة من الموارد تخلق نوعا معينا من السلع والخدمات . وفجأة لم يعد المجتمع في حاجة الى هذه السلع والخدمات ، فإن هذه الموارد (رأس المال) تفقد قيمتها ، ولا يعد لها وصف رأس المال .

(ج) أن رأس المال يقوم باشباع الحاجات بشكل غير مباشر ، حيث يؤدي الى زيادة انتاجية السلع التي تشبع الحاجات مباشرة ( اموال الاستهلاك ) ، وذلك عن طريق زيادة انتاجية العمل . فبدلاً من أن يقوم العمل بانتاج السلع التي تشبع الحاجات مباشرة ، يقوم عن طريق اطالة دورة الانتاج بانتاج سلع وسيطة من آلات وادوات ، لكي يستخدم بعد ذلك في انتاج السلع الاستهلاكية ، وهذا الطريق غير المباشر يؤدي الى زيادة انتاجية العمل .

(د) أن رأس المال يتكون من مجموعة من العناصر سبق انتاجها بمعرفة عنصرى الانتاج الآخرين ( العمل ، والموارد الطبيعية ) ، ولذا

---

(١) تثير فكرة عدم تجانس مكونات رأس المال . فكرة عدم تجانس الانتاج أو الدخل الذي يتولد نتيجة استخدام رأس المال ومن هنا تتور مشكلة قياس الانتاج المسوول . ويلاحظ أن هناك farkاً جوهرياً بين رأس المال والدخل المتولد عنه ، فالأول عبارة عن رصيد تقاس في لحظة معينة ، أما الثاني فهو تيار من السلع والخدمات يبدأ يقاس خلال فترة معينة .

فهو يمثل عنصرا مشتقا وليس عنصرا أصيلا (١) . ومجموعة العناصر المكونة لرأس المال قابلة لإعادة انتاجها .

(هـ) أن رأس المال عنصر غير دائم نظرا لأن العناصر المكونة له قابلة للهلاك . ويتعرض رأس المال لتويعين من الاستهلاك (٢) . فهناك أولا الاستهلاك المادي ، ذلك أن استخدام رأس المال في الانتاج يؤدي الى اهلاكه ماديا وبشكل تدريجي ، فالآلات يصيبها التلف والتآكل بمرور الزمن ونتيجة لكثرة الاستخدام . وهناك ، من ناحية ثانية ، الاستهلاك الاقتصادي ، فرغم بقاء رأس المال قادرا على الانتاج من الناحية المادية ، فإن التقدم الفني قد يجعله غير اقتصادي بالمرّة اذا نشأت أجهزة قادرة على الانتاج بنفقات أقل بكثير . فهنا يستهلك رأس المال اقتصاديا لأن استغلاله لم يعد اقتصاديا . واستهلاك رأس المال ، وتخصيص مقابل لذلك يقتصر ، كما سنرى ، على رأس المال الثابت الذي يعيش لأكثر من عملية انتاجية .

#### تطور مفهوم رأس المال عبر المدارس الاقتصادية (٣) :

١٩٧ - تجدر الإشارة الى أنه يمكن تقديم أكثر من تعريف لرأس المال نظرا لعدم تجانس مجموعة الموارد الاقتصادية المكونة لرأس المال ، من ناحية ، ولكثرة الجوانب التي يشتمل عليها ظاهرة رأس المال ، من ناحية أخرى . ولذا فإن مفهوم رأس المال لم يكن واحدا في المدارس الاقتصادية المختلفة . ونعرض بإيجاز للمفاهيم المختلفة لرأس المال التي تبنتها هذه المدارس الاقتصادية .

#### المدرسة التقليدية الإنجليزية :

ترى هذه المدرسة أن رأس المال هو مجموعة من أموال الانتاج التي سبق انتاجها . فـرأس المال هو نتيجة ائتلاف بين عنصرى الطبيعة

---

(١) يترتب على هذه الخاصية في رأس المال أن النظرية التقليدية والنظرية الماركسية ترى أن قيمة رأس المال تستمد من قيمة أموال الاستهلاك ( الأموال الباشرة ) التي يستخدم رأس المال في انتاجها .

(٢) بغضل تخصيص مقابل للاستهلاك ، نستطيع أن نحصل على دوام عنصر رأس المال . ولاهمية تخصيص مقابل استهلاك رأس المال لضمان تجديده ، فقد ظهر المفهوم المحاسبي لرأس المال .

(٣) راجع في تطور مفهوم رأس المال .

A. Barrere «La production» art. citd, 475-491.

والعمل . وعلى ذلك فان هذه المدرسة ترفض أن يشمل تعبير رأس المال بعض العناصر الطبيعية مثل المواد وبعض مصادر القوى مثل مساكن المياه . الخ ، ما دامت لم تكن نتيجة عمل سابق . لذا احتفظت هذه المدرسة بتعبير رأس المال لأموال الانتاج الناجمة عن عمل .

والفهوم السابق لرأس المال لا يعتبر ، من وجهة النظر الحديثة ، كافيا ، وذلك لصعوبة التفرقة بين اموال الانتاج الناجمة عن عمل سابق ، و اموال الانتاج غير الناجمة عن عمل سابق ( العناصر الطبيعية ) . وبالرغم من ذلك ، فانه يرجع الفضل لهذه المدرسة في الاشارة الى اهم خصائص عنصر رأس المال ، والتي نوجزها في الآتي :

١ - يعتبر رأس المال نتيجة لنشاط انتاجي سابق ، ويستخدم لانتاج اموال الاستهلاك ( الاموال المباشرة ) سواء بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر .

٢ - يحتاج رأس المال لتكوينه فترة من الزمن ، قبل اسهامه في العملية الانتاجية ، وهذا التكوين يحتاج بالاضافة الى ذلك ، تكوين ادخار يتمثل في تحويل جزء من الانتاج الجارى من اغراض الاستهلاك الى اغراض التراكم ( الاستثمار ) . وهذا الادخار يلزم لتشييد مجموع العناصر الاقتصادية المكونة لرأس المال . وكذلك للانفاق على العمال الذين يقومون بتشبيده .

٣ - يمثل رأس المال عنصر الدوام أو الاستمرار ، وهذا بالرغم من قابلية العناصر المكونة له للهلاك ، وذلك بفضل صيانته واعادة تكوينه عند استهلاكه .

٤ - يسمح رأس المال بالحصول على دخل ( عائد ) يستمد من السلع الاستهلاكية التي يقوم بانتاجها . وتجدر الاشارة هنا الى أن قيمة رأس المال تتحدد بقيمة الدخل الذي يحصل عليه . وارتباط رأس المال بالدخل الذي يحصل عليه ، لا يعنى اتفاقهما ، اذ أن هناك اختلافا جوهريا بينهما ، فالدخل هو تيار من القيم تحصل عليه عناصر الانتاج نتيجة مساهمتها في العملية الانتاجية خلال فترة معينة ، أما رأس المال فهو رصيد ، ونقصد بذلك أنه كمية من الموارد الاقتصادية المقاسة في لحظة معينة .

وبذا فان المدرسة التقليدية الانجليزية ركزت على الخصائص الجوهرية لرأس المال ، من أنه عنصرا مشتقا سبق انتاجه ، وأنه يحتاج الى تكوينه



فترة من الزمن ، وكذلك الى ادخار ، وانه عنصر دائم ، وأخيرا فانه يعطى دخلا . وقد اخذت المدارس الاقتصادية التالية بعض الخصائص السابقة ، وركزت عليها واستبعدت أخرى .

### المدرسة الحديدية ( المدرسة النمساوية ) :

١٩٨ - تعرف هذه المدرسة رأس المال بأنه مجموعة من الاموال الوسيطة التي يمكنها ، عن طريق اطالة مدة الانتاج بين البداية والنهاية حتى ظهور السلعة التي تشبع الحاجات مباشرة ( السلع الاستهلاكية ) ، زيادة العمل الانساني .

ويعتبر بوهم بافرك Bohem-Bawerk من أهم مفكرى هذه المدرسة ، والذي تناول دراسة رأس المال بشكل وافى . وقد ركز بافرك على خاصية رأس المال في اطالة فترة الانتاج ، وربط بين هذه الخاصية وبين زيادة انتاجية العمل . فكلما أدى رأس المال الى اطالة فترة الانتاج ( تمدد مراحل الانتاج ) كلما استتبع ذلك زيادة انتاجية العمل .

وقد ركز الاقتصادي الأمريكى جان بات كلارك J. B. Clark وهو أحد مفكرى هذه المدرسة ، على خاصة رأس المال بأنه مجموعة من الاموال الوسيطة وسماها السلع الرأسمالية ، وهى المكونة لرأس المال نفسه ، ولكنها تختلف عنه في أنها قابلة للهلاك فورا ( المواد الخام ) أو بعد فترة ( العدد والآلات ) . اما رأس المال نفسه فانه يتميز بصفة الدوام ، وذلك بالرغم من تكوينه من مجموع السلع الاستثمارية القابلة للهلاك ، نظرا لاعادة تكوينها عند استهلاكها ، وبذا فان رأس المال يكون دائما بخلاف العناصر التي تدخل في تكوينه . وأهمية هذه الفكرة تتلخص في ضرورة المحافظة على العناصر المكونة لرأس المال ، وذلك عن طريق اعادة تكوينها عند هلاكها .

ويمكن أن نستنتج أن المدرسة الحديدية ركزت على صفتين من صفات رأس المال : ان رأس المال يتكون من الاموال الوسيطة ، وانه يؤدي الى اطالة فترة الانتاج . وبذا فان هذه المدرسة تهتم عند اعطاء مفهومها لرأس المال بالنظر الى دوره في عملية الانتاج .

---

(١) سبق أن ذكرنا أن يوهم بافرك اقتصادى نمساوى وأهمه ما كتبه في هذا الشأن

وقد ظهر سنة ١٨٨٤ .

### المدرسة الماركسية :

١٩٩ - نعرف أنه بالنسبة لكارل ماركس K. Marx (١) ، يعتبر العمل هو العنصر الوحيد المنتج من بين عناصر الإنتاج الثلاثة . ولكن العمل يستخدم رأس المال الذي يؤدي الى زيادة انتاجية العمل ، فما هو دور رأس المال في العملية الانتاجية ؟

يرى ماركس أنه وإن كان رأس المال يعتبر مفيدا في العملية الانتاجية لأنه يؤدي الى زيادة انتاجية العمل ، إلا أنه لا يضيف شيئا جديدا وإنما ينقل قيمته الى السلعة . وبما أن رأس المال يعتبر نتيجة لعمل سابق ، ولكن لم يحصل له استهلاك ، لذا فإن رأس المال يعتبر نوعا من العمل « المخزن » . وبذا يمكن القول بأن العمل وحده هو الذي يضيف قيمة جديدة الى السلعة . ويقصد ماركس برأس المال مجموع الاموال التي تتجمع عند رأسمالي لكي يبدأ به الإنتاج ورأس المال ينقسم عند ماركس الى نوعين :

( أ ) رأس مال متداول . (ب) رأس مال ثابت .

أما رأس المال المتداول فهو - عند ماركس - يقابل ما يخصص لاجور العمال من النقود السائلة ، والتي تكاد تكفي لشراء السلع الغذائية والسلع الاستهلاكية الاخرى التي تضمن الحفاظ على حياة العمال ومشاركتهم في العملية الانتاجية . وهذا النوع من رأس المال يستوعبه العمال ، ولكن في المقابل تكون انتاجية العمال اكبر من قيمة رأس المال المتداول ، وبذا يحصل الراسماليون على جزء من هذا الانتاج ، وهو ما يسمى بفائض القيمة (أي الفرق بين قيمة انتاج العمال والاجور التي يحصلون عليها) . أما رأس المال الثابت ، فهو يشمل الجزء من رأس المال النقدي الذي يخصص لوسائل الانتاج والمواد الاولية وادوات العمل . ويلاحظ أنه بالنسبة لهذا النوع من رأس المال ، فإنه يستعمل فقط بمعرفة العمال ، ولا يتم استيعابه ( الاستهلاك الفوري ) بمعرفتهم ، على عكس النوع الاول من رأس المال ، وهو يضيف الى الانتاج على مر الزمن ( عن طريق الهلاك التدريجي باستمرار العملية الانتاجية ) .

ويلاحظ أن تعريف رأس المال عند كارل ماركس وتقسيمه الى رأس مال متداول ورأس مال ثابت ، لا علاقة لهما بدوره في العملية الانتاجية

---

K. Marx «Le capital» livre premier tome III, paris 1950, (1)  
p.p. 199-210.

وانما يرتبطان بنظريته في القيمة وفائض القيمة . فمن يملك رأس المال يأخذ أكثر مما يعطى ، ويحصل ، مقابل ملكيته لرأس المال ، على دخل ، دون أن يعمل . وهو يحصل على هذا الدخل ليس من رأس المال لانه لا يخلق شيئا جديدا ، وانما من عنصر العمل ( من انتاجية العمل ) الذي وحده القادر على اضافة شيء جديد على قيمة السلعة .

### تنوع مفاهيم رأس المال :

٢٠٠ - تنوع المفاهيم السابقة لرأس المال يرجع الى تركيز كل مدرسة على صفة او أكثر من صفات رأس المال . فالذين يركزون على أن رأس المال عبارة عن مجموعة من السلع الوسيطة ، وانه من خلال تعدد مراحل الانتاج ، يؤدي الى رفع انتاجية العامل ، ينظرون الى دور رأس المال في العملية الانتاجية .

والذين يركزون على صفة دوام رأس المال بالرغم من قابلية العناصر المكونة له للهلاك ، فانهم ينظرون الى رأس المال من ناحية المحاسبة المالية وضرورة ايجاد الفن المحاسبي الذي يضمن استمرار هذه العناصر عن طريق اعادة تكوينها .

واخيرا فان الذين يركزون على أن رأس المال قابل لتوليد دخل ، فانهم يسيرون الى دورة في التوزيع .

ومن هذا نشأت ثلاث مفاهيم مختلفة لرأس المال ، والتي نجدها في الاستعمال الجارى لكلمة رأس المال ، وهى رأس المال الفنى ، رأس المال المحاسبي ورأس المال القانوني . وكل من هذه المعاني لرأس المال تتناول رأس المال من زاوية مختلفة ، وتلقى أضواء على بعض المشاكل التي يثيرها رأس المال والمتعلقة بهذه الزاوية فقط .

### رأس المال الفنى :

٢٠١ - رأس المال الفنى هو مجموع الاموال المادية المستخدمة في العملية الانتاجية وتؤدي ، بطريق غير مباشر الى اشباع الحاجات عن طريق تمكينها العمل من زيادة انتاجيته . وعلى ذلك فهي تشمل مجموع الادوات والآلات المادية المستخدمة في الانتاج ( ادوات العمل ) ، وتشمل المباني والمنشآت القائمة للانتاج ، وبعض العناصر الطبيعية التي تم تطويرها لكي تساهم في الانتاج وأهمها المواد الخام .

ورأس المال الفنى هو المعنى المقصود عندما نتحدث عن رأس المال كعنصر من عناصر الانتاج ، ولذا فاننا إبرزنا هذا المفهوم عند بداية التكلم عن رأس المال .

ورأس المال الفنى هو مظهر من مظاهر المجتمعات الحديثة ، فهى تتميز بالاستخدام الواسع لرؤوس الاموال . ولذا فان هذه المجتمعات تعتمد فى الانتاج على الاسلوب غير المباشر ، عن طريق اطالة العملية الانتاجية باستخدام رؤوس الاموال الفنية .

ومن المفيد ان نشير الى ان الاستخدام الواسع لرؤوس الاموال والذي يعد اهم مظاهر المجتمعات الحديثة ، ينطبق على المجتمعات ذات النظام الرأسمالى أو ذات النظام الاشتراكي .

#### رأس المال المحاسبى :

٢٠٢ - رأس المال المحاسبى يتمثل فى مجموع القيم النقدية التى تحتفظ بقيمتها ثابتة نتيجة خصم الاستهلاكات لحماية قيمة رؤوس الاموال الثابتة من الهلاك . وقد سبق أن بينا أن العناصر المكونة لرأس المال تتعرض لنوعين من الاستهلاك :

( ١ ) الاستهلاك المادى للعناصر المكونة لرؤوس الاموال الثابتة ( العدد والآلات والمباني ) والذي يكون تدريجيا ويكون نتيجة لكثرة الاستخدام فى العملية الانتاجية .

(ب) الاستهلاك الاقتصادى لرأس المال ويحدث نتيجة للتقدم الفنى . فبالرغم من أن رأس المال يكون قادرا على الانتاج من الناحية المادية ، الا أن التقدم الفنى قد يجعله غير اقتصادى بالمرّة ، بالنظر الى المستوى الجديد للفن الانتاجى الذى يؤدى الى خفض نفقة الانتاج . وعلى ذلك تضطر المشروعات الى استبدال رؤوس الاموال التى تقادمت فنيا برغم عدم هلاكها ماديا ، والى استخدام رؤوس أموال جديدة تتطابق مع المستوى الفنى الجديد . ومعنى ذلك أن الاستهلاك الاقتصادى ( الفنى ) لرأس المال يؤدى الى قصر المدة التى يمكن أن يستمد بها رأس المال ، والى ارتفاع معدل استهلاكه . ويقدم لنا الفن المحاسبى الوسائل الفنية التى تضمن استهلاك وتجديد العناصر المكونة لرأس المال . ونتيجة فان القول بأن رأس المال ثابت ودائم ، فانه يقصد به المعنى المحاسبى لرأس المال حيث يمكن الفن المحاسبى الاحتفاظ بقيمته ثابتة .

### رأس المال القانوني :

٢٠٣ - أما رأس المال القانوني فهو يشمل كافة الحقوق والاصول المالية التي تدر لصاحبها دخلا ، ويكون ذلك نتيجة للفن القانوني الذي أوجد مفهوم الملكية . وهذا المعنى لرأس المال أوسع من المعنيين السابقين فهو يشمل كافة عناصر الذمة المالية والتي تعطى دخلا سواء كانت هذه العناصر تشارك في العملية الانتاجية أو لا تشارك . وبذا فهو يشمل بالإضافة الى العناصر التي يشمل عليها رأس المال الفني أمورا أخرى مثل الحقوق المالية ( الاسهم والسندات ، حصص التأسيس .. الخ ) . والتي تدر دخلا ، وكذلك الارض لأنها تدر لصاحبها دخلا . وفكرة رأس المال القانوني تظهر بشكل واضح في النظم الرأسمالية حيث يعترف بالملكية الخاصة لعناصر الانتاج ، وحيث يؤدي التبادل الى ظهور الاصول المالية التي تدر دخلا ، ومن ثم تعتبر ، من الناحية القانونية ثروة ( رأس مال ) . ويمكن أن نستنتج من ذلك أن الثروة ترتبط بالدخل ، بحيث يمكن أن تعتبر الثروة هي القيمة الحالية للدخول المستقبلية .

### تقسيم رأس المال الفني الى رأس مال ثابت وإلى رأس مال متداول :

٢٠٤ - يمكن تقسيم رأس المال الفني الى عدة تقسيمات لاهمها جميعا تقسيمه الى رأس مال ثابت Fixed capital ، وإلى رأس مال متغير circulating capital . وهذه التفرقة تستند الى التغير في شكل رأس المال . فرأس المال الثابت هو الذي يتدخل في أكثر من عملية انتاجية دون أن يفقد خصائصه الفنية ، ومثل الآلات والمباني ، أما رأس المال المتداول فهو يتغير خلال العملية الانتاجية ومثل ذلك المواد الاولية والوقود . وبذا فان رأس المال المتداول لا يستخدم في لعملية الانتاجية الا مرة واحدة ، وذلك على العكس من رأس المال الثابت الذي يستخدم أكثر من مرة في العملية الانتاجية . وترجع أهمية التفرقة بين هذين النوعين من رأس المال الى عدة أسباب أهمها :

١ - رأس المال الثابت يحتاج عادة الى كمية كبيرة من النقود تجمد في صورة مبنى أو آلة ، ولا يمكن استردادها الا بعد فترة طويلة تصل الى عشرات السنين ( المباني مثلا ) ، ومن ثم فان أى قرار يتخذ بشأنه يتطلب دراسة وافية ودقيقة عن احتمالات المستقبل البعيد والتنبؤ بما

يمكن أن يكون عليه الطلب والأسواق خلال فترة بقائه (١) . ونظرا الى أن المستقبل يكون دائما مشوبا بالغموض ، وعدم التأكد مهما كانت وسائل التنبؤ المتاحة ، لذا فإن من يقرر شراء رأس المال الثابت ، لابد وأن يطلب عائدا مرتفعا مقابل عدم تأكده من المستقبل . وعلى العكس من ذلك ، فإن الاموال التي تستخدم لشراء رأس المال المتغير يسهل استردادها خلال فترة قصيرة من الزمن ، ومن ثم فإن عنصر المخاطرة يكون اقل مما يجعل اتخاذ القرارات بشأنها اسهل ، ويجعل ما تحصل عليه من عائد اقل . ونتيجة فاننا نجد ان الصناعات التي تستخدم نسبة كبيرة من رأس المال الثابت عادة ما يكون معدل الربح فيها مرتفعا ، وعلى عكس تلك التي تستخدم نسبة كبيرة من رأس المال المتداول (٢) .

٢ - يكون من السهل عند حساب نفقة الانتاج ، بالنسبة لاي سلعة من السلع ، حساب ما يدخل في انتاج الوحدة الواحدة من السلعة من رأس مال متغير ، لانه عند حساب نفقة الانتاج فإن رأس المال المتداول يدخل بكامل قيمته . وعلى العكس ، فإنه يصعب حساب ما يدخل في انتاج الوحدة الواحدة من السلعة من رأس مال ثابت ، لانه عند حساب نفقة الانتاج لا يدخل الاجزاء فقط من رأس المال الثابت ، وهو مقابل الاستهلاك . لذا فإن مشاكل استهلاك رأس المال - كما سبق الاشارة - انما تعرض بمناسبة رأس المال الثابت وحده .

٣ - يعتبر رأس المال الثابت اقل سيولة Liquidity من رأس المال المتداول . والمقصود بالسيولة هو مدى القدرة على مبادلة رأس المال

---

(١) ولذا فإن رأس المال يجسد فكرة الزمن في الاقتصاد لما يتطلبه من اجراءات وتوقات خاصة بالمستقبل يكتنفها المخاطر ، ويؤثر ذلك على مستوى سعر الفائدة السائد وكذلك على عائد رأس المال .

انظر في تفصيل هذه الفكرة .

P. A. Lutz «The essential of capital theory» in «The theory of capitals» Proceedings of a conference held by the Intenational Economic Association edited by F. A. Lutz, and D. Hague. Macmillan London, P. 4. ets.

N. Kaldor «capital accumulation and economic growth» in The theory of capital» op. cit., p. 180, et s.

(٢) يرجع ذلك بصفة أساسية الى ارتفاع انتاجية عناصر الانتاج المستخدمة ، وخاصة انتاجية العمل .

السوق بالنقد . وسيولة رأس المال تتوقف على أمور كثيرة أهمها مدى تنظيم السوق ، خاصة سوق الأوراق المالية ، وتوفير وسائل فنية وقانونية تساعد على زيادة سيولة رؤوس الأموال ، ومن الوسائل القانونية التي أدت أدوارا هامة في هذا الصدد خلق الأوراق المالية من أسهم وسندات ، وكذلك توفير سوق الأوراق المالية .

٤ - يعتبر رأس المال الثابت أقل قدرة على التحول Mobility من استخدام لآخر لأنه يعتبر أقل تخصصا من رأس المال المتداول .

وبلاحظ أن القدرة على التحول من استخدام لآخر تختلف فيما بين الفروع الإنتاجية بعضها وبعض . فمثلا يسهل نسبيا تحويل الإنتاج من سيارات الركوب الى سيارات النقل ، ولكن يصعب تحويل الإنتاج من السيارات النقل الى إنتاج آلات الغزل . ولذا فان القدرة على التحويل تكون عادة نسبية .

وقاعدة عامة تكون رؤوس الأموال الثابتة أقل قدرة على التحول من صناعة الى أخرى عن رؤوس الأموال المتغيرة . ونظرا الى أن للاقتصاديات المتقدمة تميز بكثافة استخدام رؤوس الأموال الثابتة ، فان ذلك يجعلها بعض الشيء جامدة . . وتؤدي هذه الصفة جزئيا الى حدوث عدم توازن (١) يتمثل سواء في أزمات افراط إنتاج بما يصاحبه من انكماش اقتصادي ، أو أزمات نقص إنتاج في بعض القطاعات وما يصاحبها من ضغوط تضخمية . كذلك تؤدي كثافة رؤوس الأموال الثابتة في الاقتصاديات المتقدمة الى حدوث اتفاقيات بين المشروعات للوصول الى اوضاع احتكارية .

ومن المفيد أن نشير في النهاية أن تكلفة رأس المال الثابت تمثل نفقة ثابتة يتحملها المنتج ، سواء مارس نشاطا أو توقف عن الإنتاج . ولذا فأننا نجد أنه في بعض الحالات التي يتحمل فيها المنتج خسائر يكون

---

(١) ولذا فان قابلية رؤوس الأموال من التحول من قطاع اقتصادي الى قطاع آخر وكذلك مرونة الجهاز النقدي تزيدان من قدرة الاقتصاد من معالجة الإزمات أو التقلصات الاقتصادية ، وتحقيق معدل مرتفع من النمو .

انظر :

W. Fellner «Trends and cycles in economic activity» New-York, 1956, pp 111-123.

من مصلحته الاستثمار في الإنتاج متحملا هذه الخسائر ما دامت أقل من النفقة الثابتة .

وإذا كانت الأمور الثابتة تمثل أوجه اختلاف بين نوعي رأس المال ، إلا أنه يجب أن يتناسب كل منهما مع الآخر بالنسبة لكل دولة وبالنسبة لكل فرد . فالدولة تكثر من رأس مالها الثابت لدرجة لا تتفق مع ما عندها من رأس مال متداول فإن ذلك يؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء لرأس المال الثابت . في تلك الحالة لن تعمل المشروعات الأباقل من طاقاتها . وعلى العكس من ذلك فإن الدولة الغنية بمواردها لا تستطيع أن تنتفع بهذه الموارد دون أن يكون لديها القدر من رأس المال الثابت كالآلات الصناعية وآلات النقل . الخ . والذي يتناسب مع استغلال الموارد الطبيعية .

#### رأس المال الجماعي ورأس المال الخاص :

٥٠٣ - هناك بعض السلع الإنتاجية التي تكون موضعاً للملكية خاصة ، وبالتالي يستطيع الأفراد أو الشركات امتلاكها ، وهي ما تسمى برأس المال الخاص ، في حين أن البعض الآخر لا يكون موضعاً لمثل هذه الملكية ، بل يكون مملوكاً للمجتمع كله ممثلاً في حكومته . وتنشأ الملكية الجماعية لرأس المال في الأحوال الآتية (١) :

( أ ) في حالة المشروعات الكبيرة التي تتطلب أموالاً ضخمة قد يعجز الأفراد عن تجميعها ، فتتدخل الحكومة لإقامتها وامتلاكها وإدارتها ، سواء كلياً أو جزئياً ، كمشروعات السكك الحديدية وشركات النقل الجوي والبحري .

(ب) في حالة لمشروعات التي تؤدي خدمات عامة ، والتي تتطلب منتج احتكاري من ناحية ، والتي ترغب الحكومة في توفير خدماتها أو منتجاتها لأفراد المجتمع بسعر معتدل من ناحية أخرى ، كمشروعات الكهرباء ومياه الشرب .

---

(١) راجع الأسباب التي تقوم فيها الدولة بالتكوين الرأسمالي في البلاد الرأسمالية وكذلك في البلاد النامية .

R. Musgrave «Fiscal systems» Yale University, 1969, pp. 44-45.

وكذلك للتألف :

«Sources de financement des investissements».

مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧٣ ، ص ٤١ - ٤٩ .



(ج) في حالة المشروعات التى يصعب تحديد المستفيدين من خدماتها وبالتالي يصعب تحديد رسوم أو أثمان لخدماتها كالطرق والكبارى والسدود والقناطر .

(د) في حالة المشروعات التى تحقق أرباحا غير ناشئة عن مهارة تنظيمه ولكن ناشئة عن تمتعها بمركز احتكارى ، أو عن ارتفاع ما تحققه من ريع كآبار البترول والمناجم .

(هـ) في حالة اعتناق الدولة للمذهب الاشتراكى ، واتخاذها من التدخل فى النشاط الاقتصادى سياسة دائمة ، لتحقيق زيادة فى الانتاج وعدالة فى التوزيع . وفى مثل هذه الحالة تكون الملكية الجماعية لوسائل الانتاج هى القاعدة العامة ، وتصبح الملكية الخاصة لها هى الاستثناء .

## المبحث الثانى

### فى تكوين رأس المال ( التراكم )

٢٠٦ - يعتبر رأس سلعة ، شأنه فى ذلك شأن السلع الأخرى ، ينتجها الأفراد ولا يقومون باستهلاكها مباشرة ، بل يحتفظون بها لا استخدامها مرة أخرى لانتاج المزيد من السلع ، ومن ذلك نرى أن بناء رأس المال إنما يعنى فى جوهره الامتناع عن استهلاك جزء من الانتاج الجارى وتحويله الى أصول رأسمالية تعطى عائدا دائما . والامتناع عن الاستهلاك أو ما يسمى بالإدخار ، إنما يعنى التضحية بجزء من الاشباع الذى كان من الممكن للفرد أن يحصل عليه فى الماضى وتأجيله للمستقبل ، ويتضمن ذلك بالحرمان .

ولكى تتضح هذه الفكرة سوف نسوق نموذجا مجردا يبرز جوهر عملية التراكم والعناصر الأساسية التى ينطوى عليها ، ثم نبين عملية التراكم فى المجتمعات الحديثة .

## المطلب الأول

### جوهر عملية التراكم

#### عملية التراكم عند فرد منزول (١) :

٢٠٧ - لبيان جوهر التراكم فاننا نتصور فردا منزولا مجردا من اية اداة من ادوات الإنتاج غير حواسه ويديه . ولنفترض ان هذا الفرد المنزول يخصص عددا معينا من الساعات ، ولنفرض عشر ساعات ، في كل يوم للحصول على الاموال اللازمة لاشباع حاجته الى الطعام ، وانه يخصص عددا معينا من الساعات في كل يوم للحصول على اثمار يبحث عنها مثلا ولتقطعها من الغابة التي يمشي فيها ، او اسماكا يلتقطها من النهر المجاور له . اكثر من ذلك اننا نفترض ان هذا المال تتساوى كل وحدة من وحداته في حجمها مع الوحدات الاخرى ، وان كل ساعة يقضيها في هذا النوع من العمل تأتي له بوحدة واحدة من المال الذي يستهلكه ، ثمارا كان او سمكا ، دون زيادة او نقصان .

ولنفرض الآن ان هذا الفرد المنزول بدأ له انه لو استطاع أن يصنع اداة انتاجية معينة ذات حجم معين ، مثلا سلما يصعد به الى قمم الاشجار ، او شبكة يستعين بها على صيد السمك فسوف يستطيع أن يضاعف من انتاجية عمله ، فتصبح ساعة العمل التي كانت تأتي له بوحدة واحدة من قبل قادرة بفضل استخدام الاداة الانتاجية على أن تأتي له بوحدين . وتكفي ، بالإضافة الى ذلك ، للمحافظة على الاداة الانتاجية من أن تهلك نتيجة للاستعمال او التقادم ، كما تكفي هذه الساعة لكي يعمل تدريجيا في صنع اداة انتاجية جديدة تحل محل الاداة الاولى حينما تصبح غير صالحة للمزيد من الاستخدام . وذلك يعني ان الانتاجية الصافية للاداة الانتاجية هي وحدتين كاملتين بعد ان تدخل في حسابنا العمل اللازم للصيانة والتجديد .

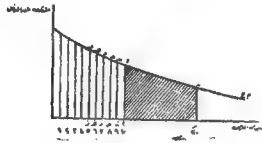
واذا افترضنا أن الاداة الانتاجية تحتاج لصنعها الى ثلاثين ساعة من ساعات العمل ، فكيف يقسم الفرد المنزول ساعات العمل العشر بين العمل للحصول على السلطة الاستهلاكية ، وبين العمل من أجل الحصول على السلعة الانتاجية . ولكي نعرف طبيعة المشكلة التي تواجهه ، فاننا

---

(١) انظر د . فوزي منصور « محاضرات في اصول الاقتصاد السياسي للبلدان النامية » دار النهضة العربية ، ١٩٧٣ ص ٢٥٩ - ٢٨٢ .

نعرف انه وفقا لقانون تناقض المنفعة الحدية كلما زادت الكمية ، فان المنفعة التى يحصل عليها فردنا المنزل نتيجة لاستهلاك العشر ثمرات (أو العشر سمكات) التى يحصل عليها يوميا ، فسوف تتناقص مع كل وحدة اضافية يتم استهلاكها . بمعنى آخر فان منفعة الوحدة الثانية سوف تكون اقل من منفعة الوحدة الاولى ، وكذلك فان منفعة الوحدة الثالثة تكون اقل منفعة من الوحدة الثانية وهكذا .

في ضوء هذه الظاهرة الهامة ، ظاهرة تناقض المنفعة الحدية نستطيع الآن ان ندرس الخيارات المفتوحة امام فردنا المنزل لبناء الادارة الانياجية . ولما كان الفرد ينتج نوعا واحدا من المال ، ويشبع به كل ما يمن به من حاجات ( وقد رمزنا لهذا المال بالطعام ) ، فان هذا المال تصدق عليه صفات الدخل ، ويمكن ان يمثل المنحنى في الشكل التالى :



وحدات الدخل

( الشكل رقم ١٥ )

المساحة التى تقع تحت المنحنى مح ، وتنحصر بين المحور الصادى وبين الخط  $a$  تمثل المنفعة الكلية للوحدات العشر التى يحصل عليها ويستهلكها . فالمساحة  $a b b'$  تمثل المنفعة الاضافية المترتبة على استهلاك الوحدة العاشرة ، والمساحة  $b b' c$  تمثل المنفعة الاضافية المترتبة على استهلاك الوحدة التاسعة .. وهكذا .

ومن جهة اخرى فان المساحة  $a' d'$  تمثل المنفعة التى يحصل عليها يوميا من الوحدات العشر الاضافية التى سوف يحصل عليها يوميا بعد استكمال بناء الاداة الانتاجية .

### الخيارات المفتوحة امام الفرد المنزل لبناء الاداة الانتاجية :

٢٠٨ - ومن الواجب ان نفترض ان هناك حدا أدنى لايدله ان يستهلكه فردنا المنزل كل يوم من الدخل والا تعرضت حياته للخطر أو تقصت قدرته على العمل ، وليكن هذا الحد الأدنى هو خمس وحدات من الدخل تكلفه خمسا من ساعات العمل . ويبقى السؤال بعد ذلك قائما : هل سيخصص الساعات الخمس الثانية من اليوم الأول الذى يخطر بباله فيه بناء الاداة لهذا البناء ، أم ان بعضا منها سوف يخصصه للحصول على وحدات من الدخل تتجاوز الحد الأدنى للمحافظة على صحته وحياته ، والبعض الآخر يخصصه لصنع الاداة الانتاجية ، وكيف تم القسمة ؟

في الجدول التالى بيان بالخيارات المختلفة والمنفعة التى يضحى بها في كل حالة والمنفعة التى تكسب لبناء الاداة في كل حالة .

عدد الساعات التي تخصص في اليوم الواحد لبناء الاداة	المنفعة التي يضحى بها في كل حالة	المنفعة التي تكسب نتيجة لبناء الاداء الإنتاجية في كل حالة
١	١ آ ب × ٣٠	١ آ ز × ١٠ (١٠ بية عمره بعد ٣٠ يوماً)
٢	١ آ ج × ١٥	١ آ ز × ١٥
٣	١ آ د × ١٠	١ آ ز × ٢٠
٤	١ آ هـ × ٧,٥	١ آ ز × ٢٢,٥
٥	١ آ و × ٦	١ آ ز × ٢٤

ولقد يبدو للقارئ ان الخيار الثانى هو الأفضل من الخيار الأول ، طالما ان الكسب الذى سوف يعود عليه منه هو الأكبر ، لانه يجعل وقت الرءاء بمقدار خمسة عشر يوما يكسب في كل يوم منها عشر وحدات اضافية . لكن هذا الاستنتاج يتجاهل حقيقة هي ان التضحية التى يقدمها في حالة الخيار الثانى هي بدورها أكبر ، لان آ ج × ١٥ أكبر من آ ب × ٣٠ ، والسبب في ذلك ان المساحة ليست مجرد ضعف المساحة آ ب ، وانما هي أكبر منها . وهي أكبر منها لان المنفعة الاضافية المترتبة على استهلاك الوحدة التاسعة

والتي تمثلها المساحة بـ بـ جـ أكبر من المنفعة الإضافية المترتبة على استهلاك الوحدة العاشرة .

### المعدل الأمثل للتراكم :

٢٠٩ - ولو قارنا كل خيار من هذه الخيارات الخمس بالخيار الذي يليه فإتينا نلاحظ الآتي :

١ - أن سرعة بناء الإدارة الإنتاجية تتزايد من خيار إلى الخيار الذي يليه ، لأن نسبة الموارد التي تخصص لهذا البناء - في حالتنا هذه ، ساعات العمل - تتزايد من خيار إلى خيار . وهذه النسبة تعبر عن معدل التراكم أو معدل تكوين رأس المال .

٢ - أنه مع تزايد معدل التراكم فإن التضحيات بدورها تتزايد ، وتتزايد بسرعة متصاعدة .

٣ - أنه مع تزايد معدل التراكم أن الكسب بدورها يتزايد ، نتيجة للتعجيل بالوقت الذي يكتمل فيه بناء الإدارة الإنتاجية .

٤ - أن العبرة من ثم ليست بمقدار الكسب الذي يتحقق من وراء أي خيار معين ولكن بذلك الكسب بعد موازنته بالتضحيات التي قدمت للحصول عليه . والمعدل الذي يجعل الفارق بين الكسب والتضحية يصل إلى عظم قدر ممكن يسمى المعدل الأمثل للتراكم أو المعدل الأمثل لتكوين رأس المال .

كذلك يلاحظ أن الخيارات المختلفة إنما تنشأ بسبب تناقص المنفعة الحدية للدخل . فلو كانت المنفعة الحدية واحدة بالنسبة لكل وحدة من الوحدات التي يتكون منها الدخل لما كان هناك شك في أن فردنا المنزول سوف يحقق المعدل الأمثل للتراكم ، لو أنه بادر منذ اللحظة التي خطر له فيها فكرة بناء الإدارة الإنتاجية بتخصيص كل وقته لهذا البناء .

### التراكم واشتراط توفيره فائض :

٢١٠ - لكي يتمكن فردنا المنزول من تكوين الاداة الإنتاجية الجديدة كان ينبغي عليه أن يخصص جزءا من المواد الإنتاجية التي كان يستخدمها في الحصول على الاموال الاستهلاكية اللازمة لاشباع حاجاته بشكل مباشر ، ليوهمها لانتاج الاداة الإنتاجية الجديدة التي سوف تساعد في

المستقبل على الحصول من تلك الموارد على كمية اكبر من الاموال الاستهلاكية . هذا التخصيص يعنى تحويل هذه الموارد من الانتاج للاستهلاك المباشر في الحاضر الى الانتاج من اجل المزيد من الاستهلاك المباشر في المستقبل . هذا التحويل يعنى بدوره توفير تلك الموارد ، اى الامتناع عن استخدامها في الاستهلاك ، وبكلمة اخرى يعنى ادخار هذه الموارد عاجل حاجة انسانية .

وعملية التراكم (تكوين رأس المال) تجمع في نفس الوقت بين جانبين:

(١) توفير قدر معين من الموارد ، اى الامتناع عن استخدامها فيما يشبع بشكل مباشر حاجات الانسان ، اى الحصول على الاموال الاستهلاكية ، ويطلق على هذا الجانب في الاقتصاد كلمة ادخار .

(ب) استخدام هذه الموارد في انتاج اموال جديدة ، هذه الاموال لا تشبع بشكل مباشر حاجة انسانية ، ولكنها تزيد من قدرة الانسان في المستقبل على انتاج الاموال الاستهلاكية ، ويطلق على هذا الجانب في الاقتصاد كلمة استثمار .

### التضحيات اللازمة لتكوين الفائض:

٢١١ - مادامنا نفترض ان الموارد الانتاجية مستخدمة استخداما كاملا في انتاج المال الاستهلاكي فان تكوين الفائض اللازم للقيام بعملية التراكم يعنى بالضرورة القيام بتضحية مؤقتة .

تمثل هذه التضحية في الامتناع عن انتاج واستهلاك جانب من الاموال الاستهلاكية التي كان يمكن انتاجها .

ولمعرفة العوامل التي تتوقف عليها هذه التضحية فانه ينبغي بطبيعة الحال ان نعرف حجم الاداة الانتاجية التي يعتزم بناءها ، فكلما زاد هذا الحجم كلما زادت ساعات العمل التي يجب التضحية بها - او على الاصح بالمال الاستهلاكي - الذي كان يمكن ان تنتجه .

على انه بافتراض ان الاداة الانتاجية ذات حجم ثابت لا يتغير وتطلب تخصيص عدد معين من البيانات ، فان مقدار التضحية يتوقف على عوامل اخرى .

### هذه العوامل تتمثل في الآتي :

(١) مستوى معيشة فردنا المنزول الذي ينوى بناء الاداة الانتاجية .  
فمن الواضح أن التضحية التي يقدمها تكون اكبر كلما كان مستوى معيشته اكثر انخفاضاً ذلك ان أى وحدة يضحي بها من المال الاستهلاكي في سبيل بناء الاداة ، تعنى عندئذ التضحية بمقدار أكبر من المنفعة .

(ب) المعدل الذي يتم وفقاً له تكوين الفائض : ففى المثل الذى بدأنا به اذا كان الفرد سيضحي بوحدة واحدة لمدة ثلاثين يوماً فان معدل تكوين الفائض يكون بطيئاً اما اذا كان سيضحي بوحدين لمدة خمسة عشر يوماً فان معدل تكوين الفائض يكون أسرع . ولكن التضحية في الفرض الثاني تكون أكبر منها في الفرض الاول .

(ج) درجة ارتفاع الميل الحدى للاستهلاك (١) : فعلى فرض وجود مستوى معين من الميضية أو الدخل ، وعلى فرض اختيار معدل معين لتكوين الفائض يكون حجم التضحية أكبر اذا كان الميل الحدى للاستهلاك للفرد مرتفعاً والعكس صحيح .

وخلاصة المفاهيم السابقة تتمثل في أن التراكم يعنى تضحية عاجلة ، لكنها مؤقتة ، يترتب عليها نفع أكبر آجل ، لكنه دائم .

### المطلب الثاني

#### التراكم في المجتمعات الحديثة

٢١٢ - القواعد المتقدمة والمتعلقة بضرورة تحقيق فائض ، وكذلك تلك المتعلقة بالتضحية المرافقة لتكوين فائض تنطبق على المجتمعات الحديثة . والفارق الوحيد بين التراكم عند الفرد المنزول والتراكم في المجتمعات الحديثة هو في أسلوب تكوين الفائض وبناء الادارة الانتاجية .

ففى المجتمعات الحديثة يوجد تخصيص وتقسيم عمل ، فجزء من الموارد الاقتصادية تعمل في الانتاج الاستهلاكي ، والجزء الآخر يعمل في

---

(١) سوف نتعرف بعد قليل على الميل الحدى للاستهلاك ، ويمكن القول بأنه يعبر عن

العلاقة بين  
الزيادة في الدخل  
الزيادة في الاستهلاك

تكوين رأس المال . والنتيجة النهائية التى تترتب على ذلك كله ، أن عملية تكوين رأس المال (التراكم) تعنى ، فى جوهرها ، تحويل جانب من القوة الانتاجية التى تحت تصرف المجتمع من الانتاج الاستهلاكى المباشر الى الانتاج غير المباشر ، أى انتاج اموال الانتاج ، أى أن عملية التراكم تعنى أحداث فرع جديد من تقسيم العمل فى داخل القوى العاملة ، فتنقسم بمقتضاه الى قسمين ، قسم يعمل فى انتاج وسائل الانتاج ، وقسم آخر يعمل فى انتاج اموال الاستهلاك مستعيناً على ذلك بأموال الانتاج التى يزوده بها العاملون فى القسم الأول .

وعلى ذلك ، فإن التراكم يتطلب تحقيق فائض أى ادخار يهدف الى تمويل بناء رأس المال ، أى الى تمويل الاستثمار .

#### اولاً : الادخار ( تمويل الاستثمار ) :

٢١٣ - سبق أن عرفنا أن الدخل ينقسم من حيث تخصصه (انفاقه) الى استهلاك والى ادخار ، بمعنى أن جزءاً من الدخل يستهلك ، وجزءاً منه يدخر . وعلى ذلك فإن الادخار يعرف بأنه ذلك الجزء من الدخل الذى لا يستهلك . وهو بهذا المعنى يعتبر تصرفاً اقتصادياً (١) ، بمعنى أنه يتطلب القيام باختيار بين استهلاك جزء من الدخل أو عدم استهلاكه . وتتوقف المفاضلة بين الاستهلاك وعدم الاستهلاك على أمور عديدة - سوف نتعرف عليها - ومن بينها كما ترى النظرية التقليدية المفاضلة بين المنفعة الحالية لوحدة النقود ( أى الاستهلاك الحالى ) ومنفعتها فى المستقبل ( الاستهلاك فى المستقبل ) . والتعريف السابق للادخار هو تعريف للادخار الاختيارى أو الفردى والذى كان يشكل معظم ادخارات الجماعة حتى بداية الثلث الاخير من القرن العشرين . لا أنه على اثر التطور الاقتصادى والاجتماعى ، وازدياد تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية (٢) ، وظهور الوحدات الاقتصادية الكبيرة ، ظهر نوع ثان من الادخار يسمى الادخار الجبرى ، وأصبح يكون جزءاً كبيراً من ادخار الجماعة ، أو الادخار القومى . وأهم صور الادخار الجبرى هو ادخار القطاع الحكومى ، وادخار المشروعات الذى تخصصه للتمويل الدائى لاستثماراتها .

---

(١) انظر : د. رفعت المحجوب « الاقتصادى السياسى » مرجع مشار اليه ، ص ٥٤

(٢) راجع فى تطور دور الدولة فى الحياة الاقتصادية مؤلفنا « محاضرات فى المالية

للجامعة » دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٧٥ ص ٩ - ١٩ .



ويمكن ان نستنتج مما سبق انه ، في العصر الحديث ، يتكون الادخار القومى من نوعين أساسيين من الادخار : الادخار الاختيارى والادخار الجبرى .

### الادخار الاختيارى :

٢١٤ - يقصد بالادخار الاختيارى عدم استهلاك جزء من الدخل دون جبر ، وهو بهذا الوصف يعتبر نتيجة للموازنة المنفعية التى يقوم بها الفرد بين المنفعة الحدية لوحداث النقود التى تخصص للاستهلاك ، والمنفعة الحدية لوحداث النقود التى تدخر ( أى لا تستهلك ) .

وتتوقف نتيجة هذه الموازنة على عوامل كثيرة موضوعية وشخصية هى التى تحدد الميل للادخار للأفراد .

وقد كانت تعتبر النظرية التقليدية أن ادخار الجماعة ( الادخار القومى ) يتكون من مجموع الادخارات الفردية وذلك لان الاصل فى الادخار هو الادخار الاختيارى او الادخار الفردى (١) . وقد كان بالفعل هذا النوع هو السائد طوال القرن التاسع عشر وحتى نهاية الثلث الاول من القرن العشرين . ولذا كان يجوز هذا النوع من الادخار اهتمام الكتابات الاقتصادية طوال الفترة سالفة الذكر . وقد حظى هذا النوع من الادخار الاهتمام لدى كثير من الاقتصاديين فى القرن العشرين وعلى رأسهم جون ماينارد كينز J. M. Keynes (٢) .

وقد أرجع كينز حجم الاستهلاك وبالتالي حجم الادخار باعتباره ذلك الجزء من الدخل الذى لم يستهلك الى عوامل شخصية وعوامل موضوعية .

---

(١) ينتج ذلك من نظام الحرية الاقتصادية ، الذى يؤدى الى عدم تدخل الدولة ، وترك اتخاذ القرارات الاقتصادية بما فى ذلك قرارات الادخار الى الافراد يتخذونها على ضوء قوى السوق .

(٢) اقتصادى انجليزى ( ١٨٨٣ - ١٩٤٦ ) كان لنظريته فى التشغيل الكامل اعمق التأثير فى الفكر الاقتصادى ، حيث ادت الى ظهور مدرسة جديدة « المدرسة الكينزية » تتميز بطريقة جديدة فى التحليل الاقتصادى ، تقوم على اساس الكميات الاقتصادية الكلية وبدا اعطى دفعة قوية للتحليل الاقتصادى الكلى ومن اهم اعماله .

«The General theory of employment, interest and money» London 1935.

### العوامل الشخصية المحددة للادخار الاختياري :

٢١٥ - وتتوقف العوامل الشخصية التي تحدد حجم الادخار على العادات والتقاليد الشخصية ، وكذلك على طبيعة المنظمات الاجتماعية السائدة (١) . ومن هذه الناحية يختلف الافراد فيما بينهم ، فمنهم من يفضل استهلاك كل دخله ، ومنهم من يميل الى التضييق بالحاضر في سبيل الاحتفاظ بالاموال للمستقبل . وقد يكون ذلك عن طبع فيهم ( العادة الادخارية ) او تحت تأثير عوامل خاصة كالرغبة في الاحتياط للمستقبل او الاستثمار والحصول على فوائد وارباح مجزية .

ويمكن ان نجمل اهم العوامل الشخصية التي تحمل الافراد على الامتناع عن استهلاك جزء من دخلهم ( على الادخار ) في الآتي :

- ١ - تكوين احتياطي لمواجهة حوادث غير متوقعة .
- ٢ - الاحتراس ضد حوادث متوقعة قد تزيد من الاعباء المستقبلية او تقلل من الدخل في المستقبل .
- ٣ - الانتفاع من الفائدة ومن الزيادة في قيمة الاموال ، اذ ان الاستهلاك المؤجل الاكبر قيمة يفضل الاستهلاك الحالي الاقل قيمة .
- ٤ - الادخار بفرض القيام باستثمار ( تكوين رؤوس أموال ) .
- ٥ - حماية الورثة بتركة ثروة لهم .. الخ .

ومن المفيد ان نشير ان قوة البواعث الشخصية السابقة تختلف باختلاف كبرها من مجتمع الى مجتمع آخر تبعا لطبيعة المنظمات والعادات السائدة به ، والتي تعود الى الجنس والتعليم والمعتقدات والدين والاخلاق ، وتبعا لطبيعة البنيان الانتاجي في المجتمع (بنيان يغلب عليه الطابع الزراعي او بنيان يغلب عليه الطابع الصناعي ) وطريقة توزيع الثروة والمستوى المعيشة السائدة .

---

(١) اعطت النظرية التقليدية للعوامل الشخصية ارضا العاسم في التأثير على حجم الادخار ، الا ان كينز اعتبرها مغطاة بمعنى ان لا يكون لها اثر في المدة القصيرة ويقتصر اثرها على المدة الطويلة التي تسمح بتغير العادات والتقاليد .

انظر في تفصيل ذلك :

L. Sochokaire «L'épargne et l'investissement dans la pensée économique contemporaine» Le Caire, 1954, pp. 56-57.

ومن البديهي أن العوامل الشخصية والاجتماعية سالفة الذكر أيضا لا تميل الى التغير في الزمن القصير ، الا في الظروف غير الاعتيادية ، ولكن تتغير في المدى الطويل وتحت تأثير التغير في البنية الانتاجي للمجتمع . ولذا خلص كينز الى ان العوامل الشخصية التي تدفع الى الاستهلاك او الى الادخار انها معطيات ، وان الميل للاستهلاك او للادخار يتغير في الزمن القصير نتيجة لاثار العوامل الموضوعية وحدها .

### العوامل الموضوعية المحددة للادخار :

٢١٦ - تلخص العوامل الموضوعية المحددة لحجم الاستهلاك ، وبالتالي لحجم الادخار ، بمستوى الدخل والتغيرات التي تطرأ على هذا المستوى ، وعلى مستوى سعر الفائدة السائدة والتغيرات التي تحصل عليه ، وعلى مستوى الاقتطاع الضريبي ، وعلى مستوى الائتمان السائدة ودرجة استقراره ، وعلى مستوى الاستقرار السياسي والاجتماعي ، وأخيرا على درجة تنظيم الأسواق المالية والنقدية .

#### ١ - مستوى الدخل والتغيرات التي تطرأ عليه :

يتوقف حجم الادخار ، أساسا على حجم الدخل (١) الفردي . وكلما كان حجم الدخل الفردي كبيرا كلما كان حجم الادخار كبيرا ، اذ أنه سوف يكفي حجم الدخل ، في هذه الحالة ، لتغطية حجم الادخار صغيرا أو منتفيا ، اذ أنه في هذه الحالة سوف يستوعب حجم الاستهلاك الضروري حجم الدخل الفردي كله أو الجزء الغالب منه . ولذا فان مستوى ادخار الافراد ذوي الدخل المرتفع ( الاغنياء ) يكون كبيرا ، والعكس صحيح بالنسبة لافراد ذوي الدخل المنخفض ( الفقراء ) .

ويمكن أن نستنتج مما سبق أن الادخار لا يظهر الا اذا زاد حجم الدخل الفردي من حجم الاستهلاك الضروري والذي يتحدد بالصادات والتقاليد الاستهلاكية والتي تختلف من مجتمع لآخر ، وتكون مستقرة في المدة القصيرة ، وهي التي تحدد ما يسمى بالميل للاستهلاك .

---

(١) يقصد بحجم الدخل هنا حجم الدخل الحقيقي ، أي عند مستوى أسعار ثابت . فلو فرض وزاد الدخل بنسبة معينة ، وارتفعت الأسعار بنفس النسبة ، فإنه لا يترتب على ذلك أي زيادة في الدخل . ويمكن الاستنتاج من ذلك أنه لو ظل حجم الدخل ثابتا ، وانخفض مستوى الأسعار ، فإن ذلك يؤدي الى زيادة في الدخل الحقيقي . ويمكن أن يترتب على هذا الوضع زيادة في الادخار .

وعلى فرض ثبات العادات والتقاليد الاستهلاكية أى الميل للاستهلاك، فإن الزيادة فى الدخل تؤدي الى الزيادة فى الاستهلاك ، ولكن الزيادة فى الاستهلاك لا تكون بقدر الزيادة فى الدخل ، بل تقل عنها . ويعبر عن الزيادة الحاصلة فى الاستهلاك على اثر زيادة معينة فى الدخل بالميل الحدى للاستهلاك .

$$\text{الميل الحدى للاستهلاك} = \frac{\text{الزيادة ( أو النقصان ) الحاصلة فى الاستهلاك}}{\text{الزيادة ( أو النقصان ) الحاصلة فى الدخل}}$$

وعلى ذلك فإن الميل الحدى للاستهلاك يمثل نسبة موجبة واقل من الواحد الصحيح .

وتفسر ذلك أن الزيادة التى تحصل فى الدخل لا تذهب كلها للاستهلاك ، على الأقل فى المدة القصيرة ، إذ أن العادات والتقاليد التى ترسم المستوى المعتاد لحياة الأفراد لا تتغير فى المدة القصيرة .

ويترتب على الحقيقة السابقة أنه كلما زاد الدخل كلما زاد كل من الاستهلاك والادخار ولكن زيادة الادخار تكون اكبر من زيادة الاستهلاك وفى حالة نقصان الدخل فإن ذلك يؤدي الى نقصان كل من الاستهلاك والادخار ، ولكن النقصان فى الادخار يكون اكبر من النقصان فى الاستهلاك ، وذلك لان انقاص الاستهلاك يكون أصعب من انقاص الادخار .

ويعبر عن الزيادة الحاصلة فى الادخار على اثر زيادة معينة فى الدخل بالميل الحدى للادخار .

$$\text{الميل الحدى للادخار} = \frac{\text{الزيادة ( أو النقصان ) الحاصلة فى الادخار}}{\text{الزيادة ( أو النقصان ) الحاصلة فى الدخل}}$$

ويكون مجموع الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للادخار واحداً صحيحاً . وعلى ذلك فإن الميل الحدى للادخار = ١ - الميل الحدى للاستهلاك .

ولما كان هناك احتمال كبير فى أن يتجه الميل الحدى للاستهلاك للانخفاض مع ارتفاع الدخل ، وذلك لان الجماعة ترغب ، عند ارتفاع دخلها الحقيقى ، فى استهلاك نسبة متناقصة تدريجياً منه ، فإن معنى ذلك أن الادخار يتزايد مع تزايد الدخل ، بنسبة متزايدة ، أى أن الميل الحدى للادخار يتزايد مع تزايد الدخل .

الا ان الاحتمال السابق يمكن ان تنقص منه ظاهرة « حب التقليد » (١) والتي تؤدي الى ان الشخص يمكن ان يزيد استهلاكه بنسب متزايدة مع زيادة الدخل ، وذلك رغبة منه في تقليد الاشخاص ، الذين على صلة بهم ذوى الدخل المرتفع ، في عاداتهم الاستهلاكية ونمط معيشتهم . وينجم عن ذلك اتجاه الفرد الى توجيه الزيادة التي يمكن ان تحدث في دخله كلها أو الجزء الأكبر منها لاكتساب العادات الاستهلاكية لاشخاص يحيطونه ولكن ذوى دخل مرتفع عنه . ووفقا لذلك يمكن القول بان الاستهلاك الفردي لا يكون فقط دالة لحجم الدخل الفردي ، وانما ايضا دالة لدخول الأفراد الآخرين .

## ٢ - مستوى الاقتطاع الضريبي :

العلاقات السابقة بين حجم الدخل وكل من الاستهلاك والادخار لا تقوم الا بالنسبة لحجم الصافي ( المقابل للتصرف فيه ) الذي يكون بحوزة الأفراد . ولما كان الدخل الصافي = الدخل الاجمالي - الاقتطاع الضريبي + الإعانات الحكومية ، فان الضرائب تؤدي الى تخفيض الدخل النقدية أو الصافية لهؤلاء الذين يتحملونها ، ويستتبع ذلك ان الضرائب تؤدي الى خفض كل من الاستهلاك . وتفسير ذلك ، كما سبق أن أشرنا هو انه يسهل على الفرد ضغط ادخاره عن ضغط استهلاكه .

وعلى ذلك فانه كلما ارتفع مستوى الاقتطاع الضريبي كلما ادى ذلك الى نقص الادخار بشكل أكبر عن النقص الذي يمكن ان يحصل في الاستهلاك . وهو ما يعنى ، من هذه الناحية أن الادخار يكون أكثر مرونة من الاستهلاك بالنسبة لتغيرات الدخل .

(١) يرجع الفضل في اكتشاف هذه الظاهرة الى الاقتصادي الأمريكي J. Duesenberry . حيث لاحظ نتيجة لدراسته للادخار في الولايات المتحدة ، ان حجم الادخار لم يرتفع بالرغم من الزيادة في حجم الدخل الحقيقي ، وأرجع الى حب التقليد . السبب في تفسير هذه الظاهرة .

ولاحظ ان ظاهرة حب التقليد تتركز في البلاد النامية في مجال التجارة الخارجية ، حيث يرتفع ميل هذه البلاد لاستيراد السلع الاستهلاكية الأجنبية والتي تناسب عادات استهلاكية أجنبية ، كلما ارتفع مستوى دخلها القومي .

J. Duesenberry «London, Saving and the theory of consumer behaviour» Harvard University press, 1949.

ومن المفيد ن نسير أن الضرائب التي تؤدي إلى انخفاض الدخل النقدية ، وبالتالي إلى انخفاض الادخار الاختياري الفردي ، يمكن أن تشكل أداة من أدوات الادخار الإجباري وذلك إذا ما استخدمت حصيلة هذه الضرائب لتغطية نفقات الدولة الاستثمارية لا النفقات الاستهلاكية . ولذا فإن الأثر السلبي ( النقصان ) الذي يمكن أن تحدثه الضرائب على الادخار الاختياري يمكن أن يعوض عن طريق الأثر الإيجابي ( الزيادة ) التي يمكن أن تحدثه الضرائب على الادخار الإجباري في حالة استخدام حصيلة الضرائب في تمويل استثمارات الدولة .

### ٣ - سعر الفائدة :

أقامت النظرية التقليدية علاقة حاسمة بين سعر الفائدة السائدة وكل من الاستهلاك والادخار الفرديين . فاعتبرت هذه النظرية أن هناك علاقة عكسية بين كل من سعر الفائدة والاستهلاك ، وبالتالي تكون هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة والادخار . وبعبارة أخرى كلما كان سعر الفائدة مرتفعاً كلما أدى ذلك إلى خفض مستوى الاستهلاك وبالتالي إلى زيادة مستوى الادخار ، والعكس صحيح .

إلا أن النظرية الكينزية خلصت إلى أن هذه العلاقة الحاسمة بين سعر الفائدة وكل من الاستهلاك والادخار لا توجد في المدة القصيرة (١) فإثر التغير في سعر الفائدة على حجم كل من الاستهلاك والادخار ، في المدة القصيرة ، يكاد لا يذكر ، فالأشخاص الذين يغيرون طريقة معيشتهم نتيجة لارتفاع سعر الفائدة من ٥٪ إلى ٦٪ مثلاً عند ثبات الدخل قليلو العدد .

أما التغيرات الكبيرة في سعر الفائدة ، كان يرتفع سعر الفائدة مثلاً من ٥٪ إلى ٨٪ أو أكثر ، يمكن أن تحدث ، ولكن في المدة الطويلة ، أثراً عكسياً على حجم الاستهلاك ، وأثراً طردياً على حجم الادخار ، وذلك لما قد تحدثه التغيرات في سعر الفائدة من تغيرات في العادات الاجتماعية الاستهلاكية والادخارية .

انظر :

د. رفعت المحجوب « الاقتصاد السياسي » سالف الذكر .

(١) راجع :

L. SHOKAIRE L'épargne et l'investissement op. cit, p. 58.

والتغيرات في سعر الفائدة يمكن ان تحدث آثارا ، في المدة الطويلة ، على حجم الاستهلاك وعلى حجم الادخار ، ولكن ترتب هذه الآثار بطريق مباشر . وتفصيل ذلك ان ارتفاع سعر الفائدة يؤدي الى انخفاض الميل للاستثمار ، وهو ما يستتبع انخفاض الدخل ، لوجود علاقة طردية ، وسوف نعرف عليها بعد قليل ، بين حجم الاستثمار وحجم الدخل . وانخفاض الدخل يؤدي الى انخفاض كل من الادخار والاستهلاك ولكن الانخفاض في معدل الادخار يكون اكبر من الانخفاض في معدل الاستهلاك . وعلى العكس من ذلك فان انخفاض سعر الفائدة يمكن ان يرتفع من الميل للاستثمار ، مما يؤدي الى زيادة الاستثمار ، مما يستتبع زيادة الدخل . وزيادة الدخل تؤدي بدورها الى زيادة كل من الاستهلاك والادخار ، ولكن يميل الادخار الى الزيادة بمعدل اكبر من زيادة الاستهلاك (١) .

ويميل كثير من الشراح الى القول ان الأثر المباشر لتغيرات سعر الفائدة على حجم الادخار ضعيف ، وانما على العكس من ذلك تؤدي هذه التغيرات في سعر الفائدة على التأثير على نوعية المدخرات وبالتالي على هيكل الادخار (٢) . وتفصيل ذلك ان هناك عوامل عديدة شخصية تدفع الاشخاص الى تحقيق ادخار ، كالاتياط للمستقبل ، تكوين ثروة ، القيام باستثمارات ، الاستفادة من سعر الفائدة السائد الذي تعطيه البنوك على الودائع ... الخ . والتغيرات التي تحدث في سعر الفائدة يمكن ان تؤثر على بعض انواع هذه المدخرات دون البعض الآخر ، او تحدث أثرا معاكسا على بعض انواع المدخرات وذلك بالمقارنة لما قد تحدثه من اثر على الانواع الاخرى . على سبيل المثال فاذا كان الحافز لتحقيق ادخار هو الاستفادة من سعر الفائدة التي تعطيتها البنوك على الودائع الادخارية ، فان ارتفاع سعر الفائدة يمكن ان يزيد من حجم هذا النوع من الادخار ، والعكس صحيح . وبالمقارنة اذا كان الفرض من الادخار القيام باستثمار في شكل بناء منازل ، فان ارتفاع سعر الفائدة يمكن ان يضعف الرغبة في القيام بهذا النوع من الادخار ، والعكس صحيح . ويمكن ان نستخلص مما سبق ان التغيرات في سعر الفائدة تؤثر في أنواع الادخار اكثر مما تؤثر في حجم الادخار .

---

(١) انظر : د. رفعت المحجوب ، المرجع المشار اليه ، ص ٤١٦ .

(٢) راجع :

#### ٤ - درجة الاستقرار النقدي :

تقصد بدرجة الاستقرار النقدي ثبات القيمة الشرائية لوحدة النقود . وعدم الاستقرار النقدي يأتي اما نتيجة للتضخم النقدي او للانكماش الاقتصادي . ونقصد بالتضخم النقدي زيادة قيمة وسائل الدفع في الاقتصاد عن قيمة الناتج القومي ، مما يؤدي الى زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي وارتفاع اسعار السلع والخدمات . والتضخم النقدي يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية للنقود ، مما يؤدي الى تدهور قيمتها . اما الانكماش فيحدث نتيجة زيادة قيمة الناتج القومي عن قيمة وسائل الدفع ، مما يؤدي الى زيادة العرض الكلي عن الطلب الكلي في الاقتصاد ، وانخفاض اسعار السلع والخدمات . والانكماش يؤدي الى ارتفاع القوة الشرائية للنقود . والانكماش يحدث عادة وقت الازمات الاقتصادية *Economic crises* وبشكل اقل وقت التقلصات الاقتصادية *Economic recessions* وغالبا ما يحدث عدم الاستقرار النقدي نتيجة للتضخم أكثر من حدوثه نتيجة للانكماش . والتضخم يعتبر ظاهرة عامة في كافة الاقتصاديات ، سواء في البلاد المتقدمة او في البلاد النامية ، ولكن حدوثه في كل منهم يرجع لأسباب اقتصادية معينة مختلفة ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية (١) .

---

(١) ترجع ظاهرة التضخم في البلاد المتقدمة ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية الى اضطراب النمو الذي عرفته هذه البلاد . وقد صاحب هذا النمو تدرسا من الضغوط التضخمية ترجع ، أساسا الى صعوبة انتقال عناصر الانتاج بين فروعها المختلفة . وتفسير ذلك ان كبر حجم الاستثمارات التي قامت بها هذه الدول ، أدى الى زيادة الطلب على بعض عناصر الانتاج ( العمال ، السلع الاستثمارية ، الموارد الطبيعية ) مما أدى الى ارتفاع اثمانها . ولما كان انتقال عناصر الانتاج الى الفروع والأنشطة التي زاد الطلب عليها يحتاج من الناحية الفنية ، الى وقت كى يتم هذا الانتقال ، فان ارتفاع اثمانها سوف يظل فترة من الزمن حتى يتم هذا الانتقال . ولكنه في هذه الفترة سوف يؤدي الى ارتفاع اثمان عوامل الانتاج ، ثم الى زيادة في تكلفة الانتاج ، ثم الى زيادة في مستوى الاسعار . ومن ناحية أخرى فان ارتفاع مستوى الاسعار سوف يترجم بانخفاض في مستوى الدخل وخاصة أجور العمال ، مما يؤدي الى المطالبة برفعها ، فلذا ما تم رفع الأجور أدى ذلك الى زيادة في تكلفة الانتاج ، ثم زيادة في الاسعار . وهكذا . وهذه السورة للتضخم هي الناحية في البلاد المتقدمة ، ويمبر عنه بالتضخم بالنظر الى زيادة نفقة الانتاج . اما ظاهرة التضخم في البلاد النامية فترجع الى أسباب أخرى ، أهمها جمود الهيكل الانتاجي ، واتجاه معظم الاستثمارات الى بناء الهياكل الاقتصادية الأساسية التي لا تقل انتاجا الا بعد فترة طويلة وبطريقة غير مباشرة . وينجم عن ذلك زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي للسلع والخدمات ، ولذا يعرف التضخم في البلاد النامية بالتضخم بالنظر الى زيادة الطلب .



والتضخم يؤدي الى تدهور قيمة النقود ، ومن ثم يضعف الميل للادخار ولذا كلما زادت درجة التضخم في الاقتصاد كلما أدى ذلك الى انعدام الثقة في القيمة المستقبلية للوحدات النقدية المدخرة ، ويؤدي الى نقص حجم الادخار الاختياري . وتلجأ عادة الدول الى الاستفادة من التضخم لتحقيق ادخار اجباري ، ولكن بشروط خاصة . ومن ثم يمكن ان يؤدي التضخم الى انقاص الادخار الاختياري والى زيادة الادخار الاجباري .

#### هـ - درجة تنظيم الاسواق المالية والنقدية :

مما يشجع الافراد على الادخار وجود أسواق منظمة تطلب فيها المدخرات باستمرار ، سواء لاجل قصير او لاجل طويل ( بورصات الأوراق المالية كالأسهم والسندات ، بنوك الادخار .. الخ ) . وجود هذه الاسواق أمر يشجع المدخرون بمرض مدخراتهم بقصد الحصول على فائدة من وراء شراء الأوراق المالية ، او مقابل ايداع مدخراتهم (١) .

#### ٢ - الادخار الجبري

٢١٧ - سبق أن ذكرنا ان الادخار القومي يتكون من ادخار اختياري وادخار جبري . والادخار الجبري يأخذ دوراً متعاظماً في تكوين الادخار القومي ابتداءً من الازمة العالمية الكبرى التي حدثت في الثلاثينيات من هذا القرن واتسع نطاقه خاصة بعد الحرب العالمية الثانية . وقد أخذ الادخار الجبري هذه الاهمية المتعاظمة على اثر التطور الذي حدث في طبيعة الدولة الرأسمالية وانتقالها من ( الدولة الحارسة ) الى ( الدولة المتدخلة )

---

راجع في ظاهرة التضخم للمؤلف :

«Sources de financement des investissements». op. cit., 89-100.

(١) يعتبر انتشار الشركات المساهمة في البلاد الرأسمالية من العوامل الرئيسية في زيادة الادخار الاختياري طوال القرن التاسع عشر ، هذه الشركات تصغر الاسهم والسندات وتطرحها للاكتتاب العام ، ويتقبل على شرائها المدخرون الافراد نظير المائد السنوي الذي يحصلون عليه . وبعد الحرب العالمية الثانية لجأت كثير من الحكومات في الدول الرأسمالية الى الاقتراض من الافراد من طريق سندات هامة تطرحها الخزانة للاكتتاب العام نظير فائدة سنوية ٤% وقد أدى هذا النوع أيضا الى تشجيع الادخار الاختياري .

ثم الى ( الدولة المنتجة ) . وكان من نتيجة هذا التطور قيام الدولة بالتدخل في الحياة الاقتصادية ، وذلك بقصد تحقيق التوازن الاقتصادى والاجتماعى ، وضمان معدل مرتفع من النمو ، واعادة توزيع الدخل القومى . اما في البلاد الاشتراكية التي تتميز بالملكية العامة - لوسائل الانتاج ، وأن النشاط الاقتصادى يدار وفقا لخطة مركزية أمرة فان الدولة هي التي تقوم اساسا بالانتاج . وأخيرا فان الدولة في البلاد النامية تدخلت بشكل كبير في الحياة الاقتصادية بفرض ضمان تحقيق معدل مرتفع من التراكم ( الاستثمار ) اللازم لبناء الأنشطة الاقتصادية الأساسية *Infrastructure économique* اللازمة لإخراج الاقتصاد من حالة التخلف الاقتصادى ووضعه على طريق النمو .

والوسيلة الرئيسية التي تملكها الدولة في تحقيق الاغراض السابقة ، سواء في البلاد الرأسمالية او الاشتراكية او النامية ، تتحمل في الاستثمار العام . وتلجأ الدولة الى تحقيق ادخار جبرى لتمويل الاستثمارات العامة . هذا النوع من الادخار الجبرى يسمى الادخار الحكومى او الادخار العام .

كذلك فان طبيعة النمو الاقتصادى والتقدم التكنولوجى أدبا الى ظاهرة تركز رأس المال وكبر حجم المشروعات ، وظهور وحدات اقتصادية كبيرة تحقق قدرا متعظما من الأرباح ، لا يتم توزيعها كلها على المساهمين ، بل يخصص جزء منها لتمويل استثمارات جديدة داخل المشروع . وهذا النوع الثانى من الادخار الجبرى يسمى التمويل الدائى .

وأخيرا فان كثيرا من الدول تلجأ الى اتخاذ سياسة تضخمية تقوم بها الحكومة لتمويل المشروعات المختلفة ، وذلك عن طريق زيادة إصدار النقود . ويتم الادخار في هذه الحالة عن طريق التأثير على الدخل الحقيقى ، وليس على الدخل النقدي ، بحيث لا تتغير الدخل النقدية للأفراد . . في حين ترتفع الاسعار ، مما ينتج عنه نقص الكمية التي يمكن للأفراد شرائها من السلع والخدمات . ويسمى هذا النوع الثالث من الادخار الجبرى « بالتمويل التضخمى » .

ونتناول بإيجاز فيما يلى الأنواع الثلاثة من الادخار الجبرى :

#### ١ - الادخار العام أو « الحكومى » *Public Saving*

يتمثل الادخار العام في الفرق بين الإيرادات العامة الجارية والنفقات العامة الجارية . وتقصد بالإيرادات العامة الجارية الإيرادات التي تأتي

من حصيللة الضرائب والرسوم ، ومن إيرادات الدومين الخاص (املاك الدولة الخاصة ) ومن أرباح المشروعات العامة . وتقتصد بالنفقات العامة الجارية النفقات العامة على الأجور والمرتبات ، والنفقات العامة اللازمة لتسيير المرافق العامة ، وأخيرا النفقات العامة التحويلية ، الامانات الحكومية للمشروعات والافراد ، ونفقات خدمة الدين العام .. الخ ) .

وتلجأ الدولة في سبيل تحقيق ادخار عام تستخدمه في تمويل استثماراتها بزيادة الضرائب والرسوم التي تشكل الجزء الاكبر من الإيرادات العامة .

ولما كانت الضرائب تمثل اقتطاع جبرى من دخول الافراد ، وان هذا الاقتطاع الجبرى يؤدي الى انقاص الدخل الحقيقية للافراد ، فان تحقيق ادخار جبرى يمكن ان يؤدي الى انقاص حجم الادخار الاختيارى (١) .

## ٢ - التمويل الذاتى *Solve Financing*

نعرف ان المشروعات تحقق ارباحا وان هذه الأرباح من حق المساهمين فى المشروع ( المالكين للمشروع ) ، بمعنى انه يمكن ان توزع عليهم ، الا ان ادارة المشروع يمكن ان تقرر حجز جزء من هذه الأرباح بفرض استخدامها فى تمويل استثمارات جديدة فى المشروعات ، وفى تلك الحالة يتم الادخار جبرا عن مستحقى هذه الأرباح . وتلجأ الدول عادة الى اصدار التشريعات التي تجبر المشروعات على حجز نسبة معينة من ارباحها واعادة توجيهها للاستثمار . وهذا الاجراء يهدف ، بالإضافة الى زيادة المدخرات ، الى المحافظة على المركز الاقتصادى والمالى للمشروعات .

ويبلغ لتمويل الذاتى - كأحد صور المدخرات الجبرية - اهمية كبرى فى البلاد الرأسمالية المتقدمة ، حيث تكبر أحجام المشروعات وتأخذ عادة

---

(١) ومن هنا كانت النظرية التقليدية أن الضرائب تحدث أثرا سلبيا على الادخار القومى الذى يتكون فى مظهره من الادخار الاختيارى . وتفسير ذلك انها كانت ترى أن الضرائب تؤدي الى انقاص دخول الافراد الحقيقية مما يؤثر سلبا على حجم الادخار . ومن ناحية اخرى فان حصيللة الضرائب تستخدم فى نفقات الدولة التي هي ذات طابع استهلاكى ، أى تؤدي الى زيادة الاستهلاك العام

الا أن النظرية يجب اخلاها بشئ من التحفظ ، فاولا ، لا تعتبر جميع نفقات الحكومة نفقات استهلاكية ، وبالقدر الذى تستخدم فيه حصيللة الضرائب فى تمويل نفقات استثمارية فان الضرائب يمكن ان تزيد من الادخار العام " . وبالتالي يمكن أن تموض النقص الذى يمكن ان يحصل فى الادخار الاختيارى . وثانيا فانه يمكن أن يترتب على الانفاق الاستثمارى العام بزيادة فى دخول الافراد الحقيقية مما يؤدي الى زيادة الادخار الاختيارى .

شكل الشركات المساهمة . ويستتبع ذلك كبر حجم الأرباح التي تحققها هذه المشروعات واتجاهها الى عدم توزيعها كلها على المساهمين (١) .

وعلى العكس من ذلك ، فان أهمية التمويل الذاتي في البلاد النامية قليلة نظرا لصغر حجم المشروعات ، وغلبة الطابع العائلي على هذه المشروعات . أما في البلاد الاشتراكية فلا حاجة لهذه الوسيلة من الادخار الاجباري ، نظرا لان المشروعات تكون ملكية عامة ، وتحصل الدولة على أرباحها وتعيد توجيهها وفقا للأهداف المرسومة في الخطة الاقتصادية .

وتلجأ الدول الرأسمالية والنامية عادة الى تشجيع هذا النوع من المدخرات ، وذلك من طريق الإعفاءات الكلية او الجزئية من الضرائب بالنسبة للجزء من أرباح المشروعات الذي يخصص للتمويل الذاتي .

### ٣ - التمويل التضخمى Inflationary Financing

تتلخص فكرة التمويل التضخمى في أن الدولة تلجأ عادة الى تمويل استثماراتها عن طريق الإصدار النقدي الجديد ( التمويل عن طريق عجز الميزانية ) . وهذه الطريقة في التمويل تؤدي الى ظهور التضخم النقدي نظرا لزيادة الطلب الكلى ( عن طريق اتفاق المبالغ التي تمول بإصدار النقدي الجديد ) عن العرض الكلى للسلع والخدمات ، مما يستتبع ارتفاع الاسعار ، الذي يؤدي بدوره الى خفض الدخل الحقيقية ، خاصة أصحاب الدخل الثابتة ( أجور العمال على سبيل المثال ) ، مما يؤدي الى خفض الاستهلاك وتوفير جزء من السلع والخدمات التي كانت تستهلك من قبل لتكوين رؤوس الأموال الجديدة .

(٢) يبلغ نصيب التمويل الذاتي كأحد صور المدخرات في جملة الادخارات القومية في بعض البلاد الرأسمالية خلال الفترة ١٩٥٩ - ١٩٦٥ كالآتي :

الولايات المتحدة	٪٨١
المملكة المتحدة	٪٦٣
ألمانيا الاتحادية	٪٥٦
بلجيكا	٪٥٥
إيطاليا	٪٤٧
اليابان	٪٤٧
فرنسا	٪٥٠

انظر

وعادة تلجأ الدول الى هذه الطريقة لتمويل جزء من استثماراتها لعلها ان العمال لن يطالبوا على الفور بزيادة اجورهم الا بعد فترة تطول او تقصر تبعا لقوة التنظيم النقابي وقدرته في اجبار السلطات العامة على رفع الاجور (١) .

ولكن يشترط لنجاح هذه الطريقة التضخمية في التمويل ان يتميز الجهاز الانتاجي بالمرونة الكافية التي تسمح بانتقال عناصر الانتاج نحو القطاعات الاقتصادية التي تتم فيها الاستثمارات الجديدة . ويشترط ثانيا لنجاحه ان تستطيع الاستثمارات الجديدة اعطاء انتاج من السلع والخدمات بالقدر الذي يكفى لسد الثغرة بين الطلب الكلى والعرض الكلى . ويشترط ثالثا اتخاذ اجراءات اقتصادية لضمان الحد من ارتفاع الاسعار حتى لا يبدأ التضخم في اعطاء آثاره السلبية .

واهم الوسائل الاقتصادية المستخدمة في الحد من معدل التضخم ( معدل ارتفاع الاسعار ) تثبيت الاجور والاسعار أو السماح بزيادتهما بمعدل ببطء ، الرقابة على انواع الائتمان بحيث لا تعطى القروض البنكية الا للاستثمارات ، وخاصة تلك الاستثمارات المنتجة . ويشترط اخيرا مرونة الجهاز الضريبي بحيث يستطيع امتصاص جزء كبير من الزيادة التي تحصل في الدخول النقدية .

وبين مما سبق ان شروط نجاح التمويل التضخمي في البلاد النامية لا تتوفر ، وذلك بسبب جمود الهيكل الانتاجي لقلية الطابع الزراعي عليه وكذلك لضعف القدرة التصديرية . وأخيرا - وليس آخرا - لجمود الهيكل الضريبي (٢) . ولذا فان الدول النامية التي استخدمت هذه الطريقة عرفت

---

(١) لوحظ ان نجاح مطالبة العمال برفع اجورهم على اثر ارتفاع الاسعار بأخذ فترة يكون قد انخفض خلالها مستوى الاجور الحقيقية الى الربع .  
انظر :

A. Barrere «Economie et institutions financières» Dalloz, Paris 1965, tome 11 p. 628.

(٢) يرجع ماينارد أسباب عدم نجاح استعمال التضخم في البلاد النامية الى جمود القطاع الزراعي ، وضعف القدرة التصديرية ، ولذا فان التضخم يعطى بسرعة اثره السببة.  
وانظر ايضا :

G. Maynard «Economic development and the price level» Mae millan, London, 1962, p. 11 et s.

انخفاضاً (١) في معدل نموها الاقتصادي .

### ثانياً : الاستثمار

٢١٨ - لا يكفي تكوين مدخرات حتى تتم عملية التراكم والتكوين الرأسمالي ، بل يجب أن تتوجه هذه المدخرات لبناء رأس مال جديد ، وبطلق على هذه العملية كلمة استثمار . فاستثمار يعني تحويل المدخرات النقدية إلى أصول رأسمالية ، أي تحويلها إلى عدد وآلات ومبان .. الخ .

هنا علينا أن نفرق بين مفهوم كلمة استثمار من وجهة نظر الفرد وبين مفهومه من وجهة نظر الجماعة ، فالشخص الذي يقوم بشراء منزل أو مصنع قائم فعلاً ، لا ينظر إلى عمله على أنه استثمار من وجهة نظر المجتمع إذ أن كل ما حدث هو انتقال المدخرات النقدية من شخص ( المشتري ) إلى شخص آخر ( البائع ) ، وانتقال ملكية المنزل أو المصنع في الاتجاه المضاد ، في حين لم يحدث أي تغير في الأصول الرأسمالية للمجتمع . وعلى العكس من ذلك ، فإن الشخص الذي يقوم ببناء منزل أو مصنع جديد ، يعتبر عمله هذا استثماراً حقيقياً . وبالمثل فإن استخدام المدخرات في شراء أوراق مالية نظير فائدة سنوية ، لا يعتبر ذلك العمل من وجهة نظر الاقتصاد استثماراً .

وفي الاقتصادات المينية البدائية كان غالباً ما يأخذ الادخار الشكل العيني ثم يتم توجيهه لعملية التكوين الرأسمالي ، وبالتالي لم يكن يثير هذا النوع من التكوين أية اشكالات ، سواء من ناحية أشخاص المدخرين أو أشخاص المستثمرين ، أو من ناحية أنواع الاستثمارات .

أما في العصر الحديث حيث يسود تخصيص واستعمال النقود ، فإننا نجد أن عمليات التكوين الرأسمالي تثير كثيراً من المشكلات الاقتصادية . فنجد أولاً أنه ، في الغالب ، فإن القائمين بالادخار أشخاص غير هؤلاء الذين يقومون بالاستثمار . ولذا وجب إيجاد المنظمات الوسيطة والتي تقوم بتجميع

(١) استخدمت بعض دول أمريكا اللاتينية التمويل التضخمي بكثرة بعد الحرب العالمية الثانية ، ولكنه أدى إلى خفض معدل نموها خاصة في الأرجنتين . انظر :

Dorrance, The effect of inflations on economic growth» in «inflation and growth in Latin America» edited by W. Bear and T. estenszky. London, 1961, pp. 37-88.

هذه المدخرات ، التي غالبا ما تكون صغيرة ، ووضعها تحت تصرف المستثمرين . ومن هذا تظهر أهمية المنظمات المالية الوسيطة مثل البنوك التجارية التقليدية ، بنوك الادخار . الخ . وكذلك المنظمات غير المالية الوسيطة مثل شركات التأمين ، وصناديق الادخار والمعاشات . الخ . وتعد المنظمات الوسيطة السابقة ، سواء المالية منها أو غير المالية ، أمر يسمح بتطور اسواق المال والنقد ورأس المال ، وتطور الاسواق السابقة خاصة سوق رأس المال أمر حيوي لحل مشكلة توجيه المدخرات نحو تحقيق استثمارات .

ونجد ثانيا أن المدخرات التي تتكون في كثير من المجتمعات خاصة منها ، لا تمكن من تكوين رؤوس الاموال ، وذلك لعدم تطور قطاع الصناعات وخاصة الافرع الصناعية المنتجة للسلع الرأسمالية ( صناعات البناء ، صناعات العدد والآلات . الخ ) . ولذا تلجأ هذه المجتمعات للتجارة الخارجية ، وذلك لتحويل فائضها ( مدخراتها ) واستيراد السلع الاستثمارية من الخارج .

وعلى ذلك فلا يكفي تحقيق ادخار ، أي عدم استهلاك جزء من السلع والخدمات للقيام بالتكوين الرأسمالي ، بل يلزم تحويل هذا الفائض (الادخار) الى الشكل العيني الذي يكون عليه ( فائض القطن الخام أو الارز . الخ ) الى الشكل النقدي الذي يسمح باستيراد السلع الرأسمالية ، والتي لا تخصص هذه المجتمعات في إنتاجها . ويترتب على ذلك غدة مشاكل تخص التجارة الخارجية ، والسوق العالمي ، وهذه المشاكل ترتبط ارتباطا وثبت بمشاكل تكوين رأس المال (١) .

### انواع الاستثمار :

٢١٩ - يهدف الاستثمار - كما سبق الإشارة - الى تكوين رؤوس الاموال وخاصة رؤوس الاموال الثابتة الجديدة الا أنه لما كان تجديد رؤوس الاموال الثابتة والقائمة بالفعل أمر بالغ الأهمية للمحافظة على استمرار عناصر

(١) انظر في هذه المشاكل :

R. NURKES "Problem of capital formation in underdeveloped countries" Oxford, 1958, p. 32 et s.

P. BARAN "political economy of Growth" New York, 1957, pp. 24 et s.

رأس المال ، فان جزءاً من الاستثمارات يجب أن يخصص لتجديد رؤوس الأموال القائمة . وأخيراً فقد عرفنا أن التغير في المخزون من السلع بالزيادة يعتبر نوعاً من الزيادة في الأصول الرأسمالية للمجتمع ، ومن ثم يجب توجيه جزء من الاستثمارات لتمويل هذه الزيادة في المخزون من السلع .

وعلى ذلك يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من الاستثمارات :

١ - الاستثمارات التي تهدف الى تكوين رؤوس الأموال الجديدة ، وهذه تهدف الى تشييد المباني ، وإقامة السدد والآلات ، والسماح بزيادة المخزون من السلع (١) . والجزء من هذا النوع من الاستثمارات الذي يذهب الى التشييد ، يكون الجزء الأكبر ( تقريباً النصف ) من هذه الاستثمارات . أما الجزء الذي يذهب الى تكوين مخزون من السلع فهو ضئيل نسبياً ، وتختلف نسبته من مجتمع لآخر ، ومن سنة لأخرى ، بل وأحياناً يكون هذا الجزء سالباً (استثماراً سالباً) وذلك في حالة نقص المخزون من السلع .

ومن البديهي أن الاستثمارات التي تهدف الى تكوين رؤوس الأموال الجديدة ، هي التي تسمح بزيادة رصيد المجتمع من الأصول الرأسمالية ، خاصة رأس المال الثابت . ويستتبع ذلك أنه كلما زاد نصيب هذا النوع من الاستثمارات في مجموع الاستثمارات كلما أدى ذلك الى توسعة الطاقة الانتاجية للمجتمع ، مما يؤدي الى ارتفاع معدل النمو السنوي للناتج القومي .

(ب) الاستثمارات التي تهدف الى المحافظة على تجديد رؤوس الأموال الثابتة ، والتي يمتلكها المجتمع . وقد عرفنا أنه بفضل تجديد رؤوس الأموال الثابتة ، فإننا نسمح بتحقيق دوام عنصر رأس المال .

---

(١) على سبيل المثال كان توزيع الاستثمارات في مصر بين التشييد والعدد والآلات والمخزون . وذلك كنسبة مئوية .

١٩٦٠ - ١٩٦٥      ١٩٥٢ - ١٩٥٨

١ - التشييد المباني

٢ - وسائل المواصلات

٣ - المخزون

انظر للمؤلف :

"importance du financement extérieur dans le développement économique"

op. cit., p. 358.



وترتفع نسبة هذا النوع من الاستثمارات في البلاد الصناعية المتقدمة ، وذلك لتعاظم الأرصدة الرأسمالية التي تم تكوينها ، والتي يتطلب المحافظة عليها (صيانتها) وإعادة تجديدها توجيه جزء كبير من المبالغ الاستثمارية كل سنة لتحقيق هذا الغرض . ومن ناحية أخرى ، فإن سرعة التقدم التكنولوجي الذي تعرفه هذه البلاد تضطرها الى تخصيص المبالغ الاستثمارية اللازمة لضمان الاستهلاك الاقتصادي لرؤوس الأموال الثابتة . هذا بالإضافة الى الاستهلاك المادي الذي تعرفه نتيجة لاستخدامها في العملية الانتاجية .

### الاستثمار الخاص والاستثمار العام :

٢٢ - الاستثمار قد يكون خاصا ، أى يقوم به أحد أشخاص القانون الخاص كالأفراد والمشروعات وقد يكون عاما ، أى يقوم به أحد أفراد القانون العام وعلى رأسهم الدولة والهيئات الإقليمية والمحلية (المحافظات والبلديات) والمؤسسات العامة .

وقد كان الاستثمار في معظمه استثمارا خاصا أو فرديا ، وذلك طوال القرن التاسع حتى بداية السنوات الثلاثينات من هذا القرن . إلا أنه على اثر الأزمة العالمية الكبرى التي حدثت ابتداء من سنة ١٩٢٩ اضطرت الدولة الى التدخل عن طريق تنشيط الطلب الفعلى ، وخاصة الطلب على أموال الاستثمارات . وبدا عرف الاستثمار العام أهمية ، تعاضدت في البلاد الرأسمالية المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك من أجل ضمان معدل النمو الخاص السنوي المرتفع في الناتج القومي . ولكن لم يفقد الاستثمار الخاص أهمية في هذه البلاد ، فما زال هذا النوع من الاستثمارات يشكل الأساس نظرا لهيمنة القطاع الخاص على اقتصاديات هذه البلاد .

وعلى العكس من ذلك ، فإن الاستثمار العام يشكل الأصل في البلاد الاشتراكية ، نظرا للملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، واستيعاب الدولة للجزء الأكبر من الناتج القومي عن طريق الميزانية العامة .

أما في البلاد النامية فإن الاستثمار العام يمثل أهمية أكبر من تلك التي يعرفها في البلاد الرأسمالية ، وذلك لاضطرار الدولة القيام بالجزء الأكبر من عمليات التكوين الرأسمالي للأسباب التالية :

١ - عدم وجود قطاعات الخدمات الأساسية Economie Infrastructure مثل الطرق ، وسائل النقل ، الطاقة ، والرى والصرف . وهذه القطاعات

تتميز بأنها لا تعطى عائدا فوريا ، وانما تعطى عائدا على المدى الطويل ،  
كذلك تتميز بأنها ذات وفورات خارجية External economic .  
أى مفيدة لكافة قطاعات الاقتصاد القومى . لذا فان القطاع الخاص  
لا يرغب أو لا يقوى على القيام بها .

٢ - تحويل الهياكل ( الأبنية ) الاقتصادية فى البلاد النامية ( هيكلا  
الإنتاج ، هيكلا العمالة ، هيكلا التجارة الخارجية .. الخ ) ، يمثل شرطا  
ضروريا لخروج الاقتصاد من حالة التخلف ووضعها فى طريق النمو الدائم .  
هذا التحويل فى الهياكل يتمثل فى تغييرها من هياكل يفلب عليها الطابع  
الزراعى الى هياكل يفلب عليها الطابع الصناعى .. الدولة تقوم بذلك  
عن طريق الاستثمار العام .

٣ - أدى التقدم التكنولوجى الى كبر حجم الوحدة الإنتاجية المثلى  
فى كثير من القطاعات الاقتصادية ، وهو أمر يصعب معه على النشاط الخاص  
تدبير وسائل التمويل اللازمة لقيام هذه الوحدات الإنتاجية الكبيرة ، خاصة  
وأن البلاد النامية تتميز بضعف مستوى الادخار الفردى ، وبعدم وجود  
أسواق مالية تكفل حاجات التمويل .

٤ - وأخيرا يقع على عاتق الدولة فى البلاد النامية مهمة تكوين  
« رأس المال الإنسانى » نظرا لأهميته فى استغلال رأس المال المادى .  
ونظرا لضعف حجم « رأس المال الإنسانى » . والذي يحد من قدرة هذه  
الاقتصاديات على استيعاب رؤوس الأموال . والدولة تقوم بهذا التكوين  
عن طريق استثمارها فى مرافق التعليم والصحة والثقافة .

والأصل أن يتم تمويل الاستثمار الخاص عن طريق الادخار الاختيارى  
(الفردى) ، وأن يتم تمويل الاستثمار العام عن طريق الادخار العام . إلا أنه  
يرد على ذلك الاستثناءات مهمة خاصة فى العصر الحديث . فنجد أولا أن كثيرا  
من المشروعات الاقتصادية ، والتي تعتبر استثماراتها استثمارات خاصة ،  
تقوم بتمويل جزء مهم منها عن طريق التمويل الدائى وهو أحد صور الادخار  
الجبرى . ونجد ثانيا أن الدولة تلجأ - فى كثير من الأحيان - الى الاقتراض  
من السوق المالية ، مثلها فى ذلك مثل الأفراد والمشروعات الخاصة ،  
لتمويل جزء من استثماراتها . وبمعنى آخر فإن الدولة تستعين بالادخار  
الاختيارى الذى يتجمع لدى المنظمات التمويلية لتمويل جزء من الاستثمار  
العام .

### الطلب على الاستثمار :

٢٢١ - يتوقف الطلب على الاستثمار الجارى على الموازنة بين سعر الفائدة من ناحية ، وبين الكفاية الحدية لرأس المال من ناحية أخرى . فإذا زادت الكفاية الحدية لرأس المال عن سعر الفائدة نجم عن ذلك تحقيق ربح ، وهو الباعث الذى يدفع الافراد على القيام بالاستثمار ، والعكس صحيح . ومن الطبيعى أنه من صالح المستثمر أن يطلب رأس المال حتى تساوى الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة .

وسعر الفائدة يتحدد بتلاقى عرض النقود ( كميته ) مع الطلب عليها : ويعود تحديد كمية النقود الى السلطات النقدية ، وهى الدولة والبنوك المركزية والتجارية . وتعتبر كمية النقود معطاة ، بمعنى أنها لا تتأثر بالتغيرات التى تحدث فى سعر الفائدة . أما الطلب على النقود ، فانه يتوقف على مدى تفضيل الافراد الاحتفاظ بالنقود سائلة بدلا من اقراضها للمستثمرين . ومفاضلة الافراد للاحتفاظ بالنقود سائلة تتوقف بدورها على حاجة الافراد للقيام بالمعاملات الجارية ، الحاجة للاحتياط ، الحاجة للاكتناز ، او للقيام بالمضاربة فى سوق الأوراق المالية بدلا من اقراضها .

ويتوقف سعر الفائدة وفقا للنظرية الكينزية بكمية النقود (عرضها) والطلب عليها ، أى تفضيل السيولة . فسرعر الفائدة يتجه اتجاهها عكسيا مع الكمية النقدية ، واتجاهها طرديا مع زيادة الطلب عليها ، أى تفضيل السيولة . فإذا حدث أن ارتفعت الكمية النقدية مع ثبات الطلب عليها ، فإن سعر الفائدة ينخفض ، والعكس صحيح . وإذا حدث ، مع ثبات كمية النقود ، أن زاد الطلب على النقود فإن سعر الفائدة يرتفع ، والعكس صحيح .

أما الكفاية الحدية لرأس المال ، فانها تعبر عن العلاقة بين العائد المتوقع من الأصل الراسمالى وبين ثمن الحصول عليه . والعائد المتوقع هذا يشمل مجموع العوائد السنوية من الأصل الراسمالى طوال حياته بعد خصم المصروفات الجارية دون أن تشمل استهلاك الأصل الراسمالى . أما ثمن الحصول على رأس المال فيمثل نفقات استبدال الأصل الراسمالى لأى سبب من الأسباب ( الاستهلاك ، الاستبدال بسبب التقدم الفنى ) . ومن الملاحظ أنه يدخل فى فكرة الكفاية الحدية لرأس المال عنصر شخصى ، إذ يتوقف الناتج الحدى لرأس المال على توقعات الافراد الخاصة بالربح.

ومن المفيد أن نشير الى أن هناك علاقة عكسية بين حجم الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال ، بمعنى أنه كلما زاد الطلب على نوع معين من الاستثمار كلما قلت الكفاية الحدية لرأس المال ، والعكس صحيح . وتفسير ذلك أن الزيادة في عرض هذا النوع من الاستثمار تؤدي الى زيادة منتجاته ، وبالتالي ائمان هذه المنتجات ، مما يستتبع نقصان العائد المتوقع من الوحدات الإضافية . ومن ناحية أخرى فإن زيادة الطلب على هذا النوع من الاستثمار يؤدي الى زيادة ثمن عرضه ( ثمن المواد الأولية واليد العاملة والخدمات الأخرى اللازمة لإنتاجه) . وعلى ذلك فكلما ارتفع حجم الاستثمار انخفضت الحصيللة المتوقعة وارتفعت نفقة لاستبدال ، وهو ما يعني انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال (١) .

### دور سعر الفائدة في تحديد حجم الاستثمار :

٢٢٢ - رأينا مما سبق أن الطلب على الاستثمار يتوقف - وفقاً للنظرية الكنزية - على العلاقة بين الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة . فالمستثمر يوازن بين هاتين الكميتين ، فإذا كانت الكفاية الحدية أعلى من سعر الفائدة أدى ذلك الى زيادة الاستثمار . ويتوقف الاستثمار عند تساوى هاتين الكميتين ، ذلك أن هذه المساواة تحقق أكبر ربح كلى ممكن للمستثمر .

ويمكن أن نستنتج من ذلك نتيجة تخص السياسة الاقتصادية ، مؤداها أن السلطات النقدية تستطيع أن تشجع الاستثمار الخاص عن طريق خفض سعر الفائدة ، وأنها تستطيع أن تصل الى ذلك بزيادة الكمية النقدية ، إذ من المؤكد أن التأثير في عرض النقود ( الكمية النقدية ) يكون أيسر تحقيقاً من التأثير في الطلب على النقود ( تفضيل السيولة ) .

إلا أن الدراسات الحديثة قد بينت أن التغيرات التي يمكن أن تحدث في سعر الفائدة لا تؤثر بشكل كبير على حجم الاستثمارات الفردية ، وذلك للأسباب التالية (٢) :

---

(١) انظر : د. ليبب شقر

"L'épargne et l'investissement" op. 256-257.

د. رفعت المحجوب « الاقتصادى السياسى » ، المرجع سالف الإشارة اليه ، ص

٤٣٢ - ٤٣٨ .

(٢) انظر :

R. BARRE "Economie politique" op cit., pp. 332-333.

(١) ان المشروعات تلجأ الى تمويل جزء كبير من استثماراتهن عن طريق طريق التمويل الذاتي . وبذا فانها لا تكون في حاجة الى الالتجاء الى السوق المالى للاقتراض منه .

(ب) ان نفسية المنظم (المستثمر) وتوقعاته التى تحدد العائد المتوقع من الاستثمار تؤثر فى الطلب على الاستثمار اكثر من التأثير الذى يمكن ان يحدثه سعر الفائدة السائد .

(ج) ان اثر سعر الفائدة فى التأثير على الطلب على الاستثمار يكون قليلا اذا قلت مدة حياة رأس المال الذى يتم تكوينه ، وقل نصيب سعر الفائدة فى مجموع نفقات الانتاج . وبالعكس يكون تأثير سعر الفائدة كبيرا كلما طالت مدة حياة رأس المال ، وكلما مثلت الفوائد نسبة كبيرة فى نفقة الانتاج .

وعلى ذلك يمكن ان نخلص الى ان سعر الفائدة لا يؤثر تأثيرا كبيرا على حجم الاستثمار وان كان يؤثر فى نوعية الاستثمار .

### ثالثا : الاستثمار ومستوى النشاط الاقتصادى :

٢٢٣ - يؤدى الاستثمار الى تكوين رؤوس الاموال وبالتالي الى زيادة الطاقة الانتاجية للجماعة ، ومن ثم الى زيادة الناتج القومى . وبالإضافة الى ذلك يؤثر بشكل حاسم على مستوى الدخل القومى ومستوى العمالة . ولبيان هذا الأثر سوف نتناول بإيجاز مبدئى المضاعف Multiplier والمعدل accelerator .

ولكن يلزم للتعرف على هذين المبدئين التفرقة بين الاستثمار الذاتى أو المستقل ، والاستثمار المشتق أو التابع . ففكرة المضاعف ترتبط بالنوع الاول من الاستثمار ، بينما ترتبط فكرة المعدل بالنوع الثانى من الاستثمار .

يتمثل الاستثمار الذاتى فى كل استثمار يتم اتخاذا لقرارات مستقلة عن مستوى الدخل بينما يكون الاستثمار المشتق أو التابع استجابة لزيادة فى الطلب على السلع الاستهلاكية ، وهى تتحقق عادة تحت تأثير الزيادة فى الدخل . ذلك أن الزيادة فى الطلب على السلع الاستهلاكية تؤدى الى زيادة فى الطلب على السلع الانتاجية ( وذلك فى حالة غياب الطاقة الانتاجية المعطلة أو الزائدة ) ومن ثم ، يقال ان الزيادة فى الطلب على السلع الانتاجية ( الاستثمار ) هو استثمار مشتق عن الزيادة الناجمة فى

الطلب على السلع الاستهلاكية . وغالبا ما يكون الاستثمار الفردي (استثمار القطاع الخاص ) استثمار مشتقا . ذلك ان المنتج الفرد يقوم بالانتاج بقصد تحقيق الربح ، فهو ينتج اذا توقعا طلبا على السلع الاستهلاكية ، لانه يقصد الربح . وبما ان الطلب على السلع يمكن ان يرد في النهاية الى توقع زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية لذا فان الاستثمار الفردي غالبا ما يكون استثمارا مشتقا .

وغالبا ما يكون الاستثمار العام استثمارا ذاتيا او مستقلا ، ذلك لانه يتخذ على اساس خطط طويلة الاجل ، ويتخذ لاعتبارات مختلفة عن اعتبارات الربح والخسارة المباشرة .

### التحليل النظري لبدا المضاعف :

٢٢٤ - وردت الصورة الاولى لتحليل المضاعف عند كينز ولكنها تقوم على فروض تجعلها منتقدة (١) . فعند كينز يبين المضاعف الاثر الذي يحدثه الاستثمار الذاتي او المستقل على الاستهلاك ، ذلك عن طريق سلسلة الدخول النقدية التي تنجم عن الانفاق الاولى للاستثمار . وبدا يكون مضاعف الاستثمار هو معامل يربط بين الزيادة في الدخل والزيادة في الاستثمار المستقل . ويقصد باصطلاح المضاعف نفسه ، المعامل العددي الذي يحدد مقدار الزيادة في الدخل الناتجة عن الزيادة في الانفاق على الاستثمار .

فلو فرض ان الانفاق الاستثماري يساوي مليوناً من الجنيهات (١٠٠.٠٠٠ ر. جنيه) فان هذا الانفاق يمثل دخولا لمن يقومون بالعمل في المشروع الاستثماري ، ودخولا لمن يقدمون مواد الانتاج اللازمة لبناء المشروع .

فاذا كان الميل الحدي للاستهلاك يساوي  $\frac{2}{3}$  ، فانهم سينفقون مبلغ ٧٥.٠٠٠ ر. من الجنيهات على سلع استهلاكية . ومن ثم ، يحصل منتج هذه السلع على دخول جديدة مساوية لـ ٧٥.٠٠٠ ر. من الجنيهات ، فاذا كان ميلهم الحدي للاستهلاك هو كذلك  $\frac{2}{3}$  ، فانهم ينفقون بدورهم

---

(١) انظر شرحا وافيًا لبدا المضاعف كما ورد في التحليل الكينزي ، والانتقادات التي وجهت اليه :

G. HABERLER «Prosperité et dépression» Société des Nations, Gdnève. 1943. pp. 251-278.

٥٦٢.٥ ألف جنيه على شراء سلع استهلاكية .. وهكذا . وتستمر العملية موجة بعد موجة ، وفي كل موجة تكون كمية الانفاق مساوية لـ  $\frac{2}{3}$  كمية الانفاق في الموجة السابقة عليها . وبذا يكون لدينا سلسلة من الانفاقات المتتالية على الاستهلاك أحدثها الانفاق الاولى على الاستثمار . ويبلغ مجموع هذه الانفاقات المتتالية ( ملايين من الجنيهات ، وقيمة المضاعف ) .

هذه الدخول لا تنفق كلها على السلع الاستهلاكية ، وانما يدخر جزء منها ، وينفق الجزء الآخر على شراء السلع الاستهلاكية وفقا للميل الحدى للاستهلاك .

وقيمة المضاعف تتحدد كالآتي :

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدى للاستهلاك}} = \frac{1}{\text{الميل الحدى للدخار}}$$

والتغير في الدخل = التغير في الاستثمار ( بالزيادة او النقصان )

$$\times \frac{1}{1 - \text{الميل الحدى للاستهلاك}}$$

$$= \text{التغير في الاستثمار} \times \frac{1}{\text{الميل الحدى للدخار}}$$

ومن هذا يتضح انه كلما كبرت النسبة من الدخول الاضافية التي تنفق على الاستهلاك كان المضاعف كبيرا . وكلما كان التسرب الذي يأخذ شكل ادخار اضافي صغيرا ، في كل موجة من موجات الدخل ، كان المضاعف كبيرا .

الفكرة السابقة للمضاعف ، هي تلك التي قدمها كينز وتعتبر صورة منتقدة للمضاعف للاسباب التالية :

١ - تحديد الميل الحدى للاستهلاك لمجتمع بأسره أمر في غاية الصعوبة ، وهذا الميل يختلف باختلاف الفئات الاجتماعية المختلفة ، ويتوقف أيضا على نمط توزيع الدخل . ولذا فان حساب قيمة المضاعف يشير مشكلة احصائية .

ب - الافتراض القائل بأن الدخول الناجمة عن الاستثمار المستقل تستخدم إما في الاستهلاك أو في الادخار يخالف الواقع . ذلك أن هناك استخدامات أخرى للدخول وتعتبر في نفس الوقت تسربا عن الانفاق الاستهلاكى ( دفع ديون كان الافراد مدينين بها من قبل ، ودائع بنكية عاطلة ، استيراد من الخارج ، اكتناز ... الخ ) وعلى ذلك فاذا أخذت صور التسربات في الحسبان يكون مقدار المضاعف اقل من مقلوب الميل الحدى للادخار . كذلك فقد اعتبر كينز الادخار في حكم التسرب وذلك بافتراض انه لا يوجه الى الانفاق الاستثمارى ، أما اذا وجه الى الانفاق الاستثمارى فانه لا يعتبر تسربا ويمكن أن يعطى زيادات متتالية في الدخل .

ج - يفترض تحليل كينز للمضاعف غياب عنصر الزمن ، أى أن الآثار في الانفاق الاستهلاكى تكون فورية ، مع أن هذه الآثار المتتالية والمتناقصة تأخذ وقتا ، وأثناء هذا الوقت يقل الميل الحدى للاستهلاك .

د - يفترض تحليل كينز للمضاعف وجود طاقة انتاجية معطلة ، أى أن الاقتصاد يعمل عند مستوى اقل من مستوى التشغيل الكامل .

هـ - وأخيرا يفترض تحليل كينز أن الزيادة في الاستثمار تقتصر على كمية الاستثمار الاولى ( المستقل ) ، ومن ثم لا زيادة متتالية في الطاقة الانتاجية . أى أن كينز افترض أن الادخار لا يتحول الى استثمار اضافى جديد ، بمعنى أنه يعتبر ، فيما يتعلق بأثر المضاعف ، كل ادخار تسربا .

أدت جوانب النقص في تحليل المضاعف ، السالف ذكرها ، الى ادخال تعديلات على التحليل الكينزى ، السابق عرضه ، للمضاعف بهدف جعله أكثر دقة . وأهم هذه التعديلات هى كما يلى :

١ - ادخال عنصر الزمن في التحليل .

٢ - الأخذ في الاعتبار السلوك الاستهلاكى للفئات والمجموعات الاجتماعية المختلفة .

و - تفادى ما يفترضه كينز من أن الزيادة في الاستثمار تقتصر على الكمية الاولى للاستثمار ( الاستثمار المستقل ) ، دون أن يليها زيادات متتالية في الدخل تثيرها الزيادة الحاصلة في الانفاق الاستهلاكى الناجمة عن الاستثمار الاولى . وبداهة يمكن أن نعمم فكرة المضاعف ، ذلك لأن الانفاق على الاستهلاك أو التصدير له نفس نتائج الانفاق على الاستثمار



في زيادة الدخل القومي بكميات مضاعفة . ولذا يمكن القول أن فكرة المضاعف فكرة عامة ، وتتمثل في « مضاعف الانفاق » بقسمة الزيادة في الدخل القومي على الزيادة الأولية في الانفاق سواء الانفاق الاستهلاكي أو الانفاق الاستثماري .

### التحليل النظري لمبدأ المعجل : (١)

٢٢٥ - يلاحظ أن الزيادة في الاستثمار لا تقتصر على الزيادة في الاستثمار الأولى ( المستقل ) ، وإنما تثير الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية زيادات أخرى في الاستثمار ، وتحول بمقتضاها الأجزاء المدخرة إلى استثمارات مشتقة . العلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل ، ويمكن التعبير عنه على النحو التالي :

#### الاستثمار : الاستهلاك :

ولتوضيح ذلك نفترض أننا بصدد صناعة استهلاكية معينة ظل فيها الطلب الاستهلاكي على السلعة التي تنتجها مستقرًا لفترة طويلة نسبيًا هذه الصناعة تحتاج إلى استبدال جزء من آلاتها سنويًا ، والتي تستهلك بفعل العملية الإنتاجية ، ويتوقف هذا الجزء على المعدل الذي تستبدل به الآلات . فإذا فرضنا أن معدل الاستهلاك ثابت ، وأن كل آلة تعيش عشرة سنوات ، فإنه يمكن أن يفترض أن ١٠٪ من هذه الآلات يتم استبدالها سنويًا . فإذا افترضنا أنه يوجد بالصناعة المنتجة لهذه السلعة ١٠٠٠ آلة فإن الطلب السنوي لهذه الصناعة على الآلات يكون مائة آلة . ومن ثم يكون انتاج الصناعة المنتجة لهذه الآلات مساويًا لـ ١٠٠ آلة .

نفترض بعد ذلك أن الطلب على السلعة الاستهلاكية قد زاد بمقدار ١٠٪ من حجمه الأصلي . فإذا أرادت الصناعة المنتجة للسلعة الاستهلاكية

---

(١) يرجع اكتشاف فكرة المعجل إلى الاقتصادي الفرنسي A. Aftalion في مجموعة T.M. Clark في ميافته وذلك في مقاله .

من المقالات نشرت له في سنتي ١٩٠٧ ، ١٩٠٨ ، كما يرجع الفضل إلى الاقتصادي الأمريكي

«Business acceleration and the law of demand» Journal of political economy, march, 1917.

(٢) عبارة عن رمز رياضي يشير للتغير بالزيادة أو بالنقص .

ان تقابل كل هذه الزيادة في الطلب على منتجاتها ، فانها ستكون في حاجة الى ١٠٠ آلة أخرى ( لتزيد طاقتها الانتاجية بمقدار ١٠ ٪ ) .

وبناء عليه يكون مجموع ما تطلبه من الصناعة المنتجة للآلات مساويا لـ ٢٠٠ آلة مائة لاستبدال ما يستهلك سنويا . ومائة أخرى لمقابلة الزيادة في الطلب . وبذا يكون طلبها على الآلات قد زاد الى ١٠٠ ٪ على اثر الزيادة في الطلب على استهلاك السلعة التي تنتجها بمقدار ١٠ ٪ فقط .

على هذا النحو يصبح واضحا ان الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية قد تؤدي الى زيادة أكبر على وسائل الانتاج الثابتة ، أى الى زيادة الاستثمار الجديد ( الاستثمار المشتق أو التابع ) .

وتتوقف زيادة الاستثمار المشتق على العوامل التالية : (١)

١ - كمية رأس المال الثابت ، وخاصة الآلات اللازمة لانتاج وحدة واحدة من السلع الاستهلاكية . فكلما ارتفعت هذه النسبة ، كلما ارتفع معدل الزيادة في الاستثمار المشتق .

ب - طول عمر الآلات ، أو ما يسمى بدرجة عدم قابلية رأس المال الثابت للتقسيم ، فكلما طال عمر الآلات كانت الزيادة في الاستثمار التي تثيرها الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية أكبر .

ج - وجود المخزون من السلع الاستهلاكية ، أو وجود طاقة انتاجية معطلة ومدى كل منهما في حالة الوجود . فوجود المخزون أو طاقة انتاجية معطلة يسمحان بتفذية الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية ، ولا يؤديان الى التوسع في الطاقة الانتاجية ، وبالتالي في الاستثمار .

د - توقع الافراد المنتجون للفترة الزمنية لاستمرار الطلب ، اذ لو قدر المنتجون ان الزيادة في الطلب الاستهلاكي هي زيادة عارضة ، فانهم لن يقبلوا على التوسع في الطاقة الانتاجية . والعكس صحيح .

ووفقا للنتيجة النهائية لعمل هذه العوامل مجتمعة يتحدد مدى التغير

---

(١) راجع شرحا واليا لمبدأ المجمل

G. Haberler, op. cit., pp. 111-117.

وكذلك د. لبيب شقير .

«L'épargne et l'investissement» op. ci., pp. 248-297.

في الطلب على الاستثمار الذي ينتج عن التغير في معدل الطلب على السلع الاستهلاكية .

### التفاعل المتبادل بين مبدئي المضاعف والمعدل : (١)

٢٢٦ - لا يقتصر اثر الانفاق الاولى على زيادة الدخل من طريق الانفاق على الاستهلاك فقط وفقا لمبدأ المضاعف ، وانما يتعداه كذلك الى زيادة في الاستثمار المشتق وفقا لمبدأ المعدل . فاذا اريد أن نأخذ في الاعتبار الآثار الكلية للانفاق الاولى ( الاستثمار الذاتي ) سواء فيما يتعلق بالانفاق على الاستهلاك ، أو فيما يتعلق بالانفاق على الاستثمار المشتق لزم مراعاة التفاعل المتبادل بين مبدئي المضاعف والمعدل .

L'interaction du multiplicateur et de l'accélérateur

هذا التفاعل المتبادل هو الذي يحدث آثارا تراكمية في الكميات الكلية ، أي في كل من الانتاج والدخل والاستهلاك والاستثمار (٢) . كما أنه يحدث آثارا انكماشية تترتب على انقاص الاستثمار الاولى ( الاستثمار الذاتي ) عن معدله الطبيعي ، تحدث نقصانا في كل الكميات الاقتصادية الكلية سالفة الذكر .

### رابعا : الاستثمار والتقدم التكنولوجي :

٢٢٧ - التكنولوجيا هي مجموع الوسائل والاساليب الفنية التي يستخدمها الانسان بالفعل في مختلف نواحي حياته العملية . والامر الذي

(١) يرجع الفضل الى الاقتصادي الأمريكي P. Samuelson في دراسة التأثير المتبادل بين مبدئي المضاعف والمعدل ، وذلك في مقاله :

«Interaction between the acceleration principle and the multipliers» Review of economic and statistics. Mai, 1939.

انظر شرحا واهيا لذلك التأثير المتبادل :

G. Haberler, op. cit., pp. 537-534.

(٢) : لاحظ أن الآثار التراكمية أو الانكماشية لمبدئي المضاعف والمعدل قليلة الحدوث في البلاد النامية وذلك للأسباب التالية :

١ - فيما يتعلق بأثر المضاعف ، نجد أنه ضعيف لعدم انتشار استهلاك النقود من ناحية ، وكثرة التهربات من ناحية أخرى والتي تأخذ الاستيراد من الخارج والانتشار النقدي في الداخل .

٢ - فيما يتعلق بأثر المضاعف فهو يكاد يكون متعلما لعدم وجود صناعات السلع الانتاجية ، ولذا فإن زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية تحدث أثرها على زيادة الاستثمار في الخارج ( أي على الصناعات المنتجة للسلع الرأسمالية ) من طريق التجارة الخارجية .

يميزها عن العلم هو علبة الطابع العلمى او التطبيقى عليها ، بينما يفلب على العلم الطابع النظرى . فالنار التى عرف الانسان كيف يشعلها ويستخدمها منذ عشرات الالاف من السنين ، لم يتوصل الى معرفة كنهها ، وذلك عن طريق تحليل البلازما التى تتكون منها ، الا فى منتصف القرن العشرين .

واهمية التقدم التكنولوجى ليست فى حاجة الى بيان ، فهذا التقدم هو سبيل الانسان الى السيطرة على الطبيعة والاعتراف من خيراتها وتطويعها لاشباع حاجاته .

والتقدم التكنولوجى يحدث بسرعة مذهلة ، حتى ان بعض العلماء يطلقون على هذه الظاهرة اسم « التمجيل التاريخى » . بمعنى ان الوحدة الزمنية ولتكن سنة هى اكبر من الوحدة الزمنية السابقة عليها ، وتلك الاخيرة هى بدورها اكبر من الوحدة الزمنية السابقة عليها . وهكذا . ومعيار ازدياد الاهمية النسبية للوحدة الزمنية الحالية عن تلك السابقة عليها بتحصيل فى عدد ونوعية الاختراعات التى يتم اكتشافها فهى اكبر فى الوحدة الزمنية الحالية عن تلك الحاصلة خلال الوحدة الزمنية السابقة عليها .

فمثلا لقد احتاج الانسان الاول الى عشرات الالاف من السنين لى ينتقل من تقدم تكنولوجى هام الى تقدم تكنولوجى آخر هام . والآن فى هذه السنوات التى نعيشها كثيراً ما يحدث اكتشاف تكنولوجى هام وبدا الخطط موضع هذا الاكتشاف موضع التنفيذ ، ثم يفقد هذا الاكتشاف بعد فترة وجيزة اهميته لان ثمة اكتشاف آخر اكثر وفرا واعلى كفاءة فى الوصول الى نفس الغرض قد وجد طريقة الى التنفيذ الفعلى .

والتقدم التكنولوجى الذى يشهده عالمنا المعاصر ، لا يتميز فقط بالسرعة الفائقة التى يجرى بها ، ولكن ايضا باتساع الجبهات التى يجرى عليها . والاتجاهات الاساسية التى اصبح التقدم التكنولوجى يمتد اليها يمكن ردها فى النهاية الى ما يلى :

١ - حدوث تحول اساسى فى طبيعة المواد التى اصبحت متاحة للانسان بفضل التقدم التكنولوجى الحديث . فحتى الآن كانت علاقة الانسان بالمادة قاصرة على اعادة تشكيل هذه المادة او تحويلها . اما الآن فقد اصبح الانسان قادرا على استحداث مواد جديدة لم يكن موجودة فى الطبيعة من قبل ، او التحكم فى الصفات الاساسية للمواد التى يحصل عليها من قبل الطبيعة .

ب - استخدام مصادر جديدة للطاقة ، وعمليات وأشكال مستحدثة لحركة المادة . ومن الأمثلة على ذلك توليد الطاقة من الانشطار النووي الذي ينتظر أن يصبح المصدر الرئيسي للطاقة مع نهاية هذا القرن .

ج - حدوث تغيير حاسم في الوظائف التي أصبحت تقوم بها الآلة : فحتى عهد قريب كانت الآلة امتدادا لقوة الإنسان العضلية ، أما الآن فإن الآلة أصبحت تأخذ على عاتقها القيام بعمليات عقلية (الحاسبات الالكترونية) .

### العلاقة بين التقدم التكنولوجي والاستثمار :

٢٢٨ - أن العلاقة بين التقدم التكنولوجي والاستثمار هي علاقة معقدة يمكن أن نوجزها فيما يلي : (١)

١ - أن الاكتشاف التكنولوجي الجديد قد يكون لازما للقيام بعملية الاستثمار أو تكوين رأس المال عند التطبيق الأول لهذا الاكتشاف ، ولكنه ليس لازما للتوسع في هذا التطبيق .

وأهمية التقدم التكنولوجي لأحداث تكوين رأس مالي أدت بالدول الكبرى الى تخصيص جزء كبير من استثماراتها الوطنية الى ميدان الأبحاث التكنولوجية .

ب - أن الاستثمار ( التراكم ) إذا ما ازداد معدله في مجتمع معين وتنوع ، فإنه يمهّد الطريق الى اكتشافات تكنولوجية جديدة سواء مرتبطة باستخدام طريق جديدة لإنتاج نفس المال ، الذي يستخدم من قبل ، أو يكون مرتبطا بالوصول الى أنواع جديدة من الأموال لم تكن متاحة للإنسان من قبل أو باستخدامات جديدة لهذه الأموال .

---

(١) انظر في العلاقة بين التقدم التكنولوجي والتراكم .

A.K. Cairncross «Factors in economic development» London 1962. P. 100 ets.

ويرى H. Leibenstein ، أن التقدم الاقتصادي يتوقف على طلب رأس المال الذي «Technical progress, the production function and development» in «The economics of the take-off into sustained growth» edited by. W Rostow. London 1963, p. 186.

## الترام والتخلف الاقتصادى

### التخلف الاقتصادى :

٢٢٩ - تتمثل البلاد المتخلفة فى البلاد الزراعية وفى البلاد الاستخراجية ، لذا فالتخلف الاقتصادى مرتبط باقتصار الانتاج على الزراعة أو على استخراج المواد الأولية ، وبعدم الاستخدام الكلى للموارد المتاحة ، وبعدم استخدام الفن الانتاجى المتقدم مما يترتب على ذلك نشأة ظاهرة الفقر .

ولست مشكلة لتخلف مشكلة اقتصادية بحتة ، بل أن لها بالإضافة الى الجوانب الاقتصادية سالفه الذكر ، جوانب اجتماعية وثقافية وسياسية ولذا فان معالجة مشكلة التخلف لا تقتصر فقط على معالجة الجوانب الاقتصادية ، بل يجب ايضا معالجة الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية . ومن هنا يتضح أن السياسة الاقتصادية ليست وحدها المسؤولة عن التنمية الاقتصادية .

وإذا ما اقتصرنا على بحث الجوانب الاقتصادية وحدها يمكن لنا أن نرد المشكلات الاقتصادية التى تعاني منها البلاد المتخلفة الى وجود موارد طبيعية وبشرية غير مستغلة ، مع عدم توافر القدرة الفنية والمالية على استغلالها ، على أن يكون من الممكن استغلالها بتطبيق الفن الانتاجى المستخدم فى البلاد المتقدمة . وبعبارة أخرى يمكن رد المشكلات الاقتصادية للبلاد المتخلفة الى عدم وجود جهاز انتاجى كاف لتشغيل الموارد المعطلة . وقد تكون هذه الموارد المعطلة هي اليد العاملة كما هو الحال فى مصر حيث يزيد السكان عما يلزم لاستغلال الموارد الطبيعية ، وحيث تنتشر البطالة المقنعة والبطالة الموسمية . وقد تكون الموارد المعطلة هي الموارد الطبيعية حيث يقل عدد السكان عما يلزم لاستغلالها كما هو الحال فى بعض البلاد العربية مثل العراق والسودان وليبيا .

وعلى ذلك يمكن لنا أن نعطي ثلاثة عناصر تميز البلاد المتخلفة من الناحية الاقتصادية .

اولا - وجود موارد طبيعية وبشرية غير مستغلة فى البلاد المتخلفة على أن تكون مما يسمح الفن الانتاجى فى البلاد المتقدمة باستغلالها .

ثانيا - تخصص البلاد المتخلفة فى الانتاج الزراعى أو فى الانتاج الاستخراجى .

ثالثا - انخفاض مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي ، وهو ما يعنى بالتالى انخفاض مستوى المعيشة عنه فى البلاد المتقدمة (١) .

ويلاحظ أن العناصر سالفة الذكر تمثل مشكلات تعود الى ذات البنيان (الهيكل) الاقتصادى للبلاد المتخلفة . ولهذا الوضع نتيجة هامة تتمثل فى ان علاج مشكلات التخلف يقتضى تغيير البنيان الاقتصادى ذاته .

### اسباب ضالة تكوين رؤوس الاموال العينية فى البلاد النامية :

٢٣ - والمشكلات سالفة الذكر ترجع اساسا الى عدم وجود جهاز انتاجى متقدم وذلك نظرا لضالة تكوين رؤوس الاموال العينية بها . ويستتبع ذلك عدم امكان استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة للبلاد المتخلفة ، وتواجه البلاد المتخلفة عقبات هامة وعديدة فى سبيل تكوين رؤوس الاموال اللازمة لاستغلال الموارد المعطلة ، وتتمثل هذه العقبات ، بصغة اساسية فى الآتى :

١ - عدم كفاية موارد التمويل الوطنية وذلك نظرا لضالة المدخرات القومية بسبب انخفاض الدخل القومي ، ونظرا لانخفاض حصيلتها من العملات الأجنبية . وهذا يعبر عنه بانخفاض عرض رأس المال .

(ب) عدم توافر الموارد العينية اللازمة لتكوين الاستثمارات الجديدة ، ومثل ذلك عدم توافر الآلات والمواد الأولية والعمل الفنى ، وهو ما يشكل عنق الزجاجة فى عملية التنمية . وعدم توافر السلع الاستثمارية يرجع الى عدم وجود قطاع صناعى متقدم من ناحية ، وإلى عدم الأخذ بالفنون الانتاجية المتقدمة ، من ناحية اخرى .

(ج) انخفاض الميل للاستثمار ( أى الطلب على رأس المال ) وذلك نظرا لانخفاض ارباح الاستثمارات وذلك لضعف حجم السوق .

ونتيجة لهذه العقبات مجتمعة نجد أن معدل تكوين رأس المال فى البلاد المتخلفة تصل عادة الى ما بين ٥ - ١٠ ٪ من الدخل القومي ، بينما

---

(١) انخفاض مستوى المعيشة يظهر فى كافة نواحي الحياة الشخصية والاجتماعية للفرد من سوء التغذية ، وانخفاض للمستوى الصحى والتعليمى والثقافى ، .. الخ مما يسبب انخفاض انتاجية الفرد التى تؤدى بدورها الى انخفاض مستوى دخله الفردى . ويمكن ان نلاحظ مدى الترابط بين كل من العوامل التى تشكل انخفاض ما جرى الاقتصاديون عليه سمينها بالحلقة يتوقف على معدل التقدم الفنى .

يصل هذا المعدل في البلاد الغنية الى ما بين ١٠ - ٢٠٪ من الدخل القومى .

والعقبات سالفة الذكر هى اهم العقبات الاقتصادية فى سبيل الارتفاع بمعدل التكوين الرأسمالى ، الا انه هناك عقبات اخرى غير اقتصادية تعتبر سببا فى نفس الوقت للتخلف الاقتصادى ولمعهم تحقيق معدل كبير من التراكم ، واهم هذه العقبات تتلخص فى الاتى :

#### ( ١ ) مشكلات السكان :

تعتبر مشكلة السكان من اهم مشكلات التخلف ، وهى مشكلة متعددة الجوانب ، فهى تتمثل أولا فى ارتفاع معدل زيادة السكان وفى التكوين العمرى للسكان ، وهذان العنصران يؤثران بدورهما فى حجم المدخرات اللازمة لعملية التكوين الرأسمالى :

سبق ان بينا ان البلاد المتخلفة تتميز بارتفاع معدل زيادة السكان عنه فى البلاد المتقدمة . واذا ادخلنا ان معدل زيادة الدخل القومى لا يكفى لمقابلة معدل زيادة السكان ، ونتيجته فان متوسط الدخل الفردى لا يرتفع نتيجة لهذا الوضع . وانخفاض مستوى الدخل الفردى وعدم قابليته للارتفاع نتيجة للزيادة السكانية الكبيرة يسبب بدوره انخفاض مستوى الادخار القومى وعدم قابليته للزيادة .

كذلك فان التركيب العمرى للسكان يتميز - كما قلنا - فى البلاد النامية بارتفاع نسبة الاشخاص الذين لم يدخلوا بعد فى سن العمل وبانخفاض نسبة الاشخاص الداخلين فى قوة العمل . وهذا الوضع يشارك فى انخفاض الانتاج القومى من ناحية ، وفى زيادة الاستهلاك من ناحية اخرى مما يفسر ضعف المدخرات اللازمة للتكوين الرأسمالى .

#### ( ب ) تاخر النظم الاجتماعية والسياسية فى البلاد المتخلفة :

تعتبر البلاد المتخلفة بلادا متأخرة اجتماعيا وسياسيا وثقافيا ، بمعنى ان نظمها الاجتماعية والسياسية ما زالت غير مستقرة وعرضة لتقلبات عنيفة ، فهى تقوم على تحكم طبقة قليلة العدد فى الثورة وفى الأوضاع السياسية . وهذه الأوضاع لا تخلق الجو الصالح لمعاملات التكوين الرأسمالى ، ذلك انه من المسلم به الآن انه يجب تدخل الدولة من أجل القيام باستثمارات مكثفة ، وهذا التدخل يحتاج الى الاستقرار السياسى



والاجتماعى . كذا فان حكومات البلاد المتخلفة غالبا ما تلجأ الى تنفيذ بعض المشروعات غير المدروسة أو غير السليمة اقتصاديا لمجرد تحقيق مزايا مؤقتة سياسية أو اجتماعية .

كذا فان البلاد المتخلفة مقيدة بتقاليد قديمة تعوق نشأة العادة الادخارية وروح المخاطرة اللازمة للأقدام على عمليات الاستثمار .

### (ج) انخفاض المستوى العلمى والفن الإنتاجى :

من الملاحظ أن المستوى العلمى فى البلاد النامية منخفض عنه فى البلاد المتقدمة . ومن مظاهر ذلك ارتفاع نسبة الأميين ، وانخفاض نسبة المتعلمين تعليما عاليا فى البلاد النامية . ونتيجة لذلك فان البلاد المتخلفة تشكو من ندرة العمال المهرة ، ومن نقص الكفايات الفنية وإدارية .

وبالإضافة الى ذلك ، فان الفن الإنتاجى المستخدم فى البلاد المتخلفة بدائى ومتخلف بالنسبة لما هو عليه فى البلاد المتقدمة . ويتضح ذلك من ضيق الأخذ بتقسيم العمل وبآليته وتنظيمه تنظيميا علميا ومهنيا وإنسانيا . ويستتبع انخفاض الفن الإنتاجى فى هذه البلاد انخفاض إنتاجية العمل ، وهو ما يشكل أحد الأسباب القوية لانخفاض الدخل القومى ، وبالتالي الادخار والاستثمار القوميين .

## الفصل الثالث

### الموارد الطبيعية ( الأرض )

#### ١ - مفهوم الموارد الطبيعية :

٢٣١ - سبق الإشارة الى أن الانسان لا يخلق المادة ، فالمادة لا تستحدث كما لا تفنى . ويقتصر دور الانسان على خلق المنافع ، وهو لا يخلق المنافع من فراغ ، وانما لابد من اطار طبيعي يعيش فيه ويقوم فيه بعمليات التحويل التى تؤدى الى خلق او زيادة المنافع . ومن هنا فقد ذهب الاقتصاديون الى القول بأن الانتاج يحتاج الى الموارد الطبيعية وذلك الى جوار عمل الانسان .

والمقصود بالموارد الطبيعية ، أو ما يطلق عليها أحيانا اسم الأرض ، جميع الموارد المتاحة للمجتمع والتي لا يكون للانسان دخل في وجودها مثل الأراضي الزراعية والغابات والأنهار ، وما تحتوى الأرض في باطنها من معادن وما تظهره من أحجار .

ويرى بعض الاقتصاديين أن مفهوم الأرض يجب أن يمتد ليشمل كل ما يمكن أن يشبع حاجة بشرية ، أو كل ما من شأنه أن يساهم في هذا الاشباع . وبناء على ذلك فإن درجات الحرارة والرطوبة وسقوط الأمطار والثلوج وانبساط السطح واستوائه تدخل ضمن الموارد الطبيعية .

واعتماد الانسان على موارد الطبيعة التى تحيط به أمر غنى عن البيان ، فالطبيعة هى التى تمدد بالموارد التى يستخدمها في انتاج السلع المادية التى يحتاج اليها . وهو أن كان يستطيع أن يحور ويغير في شكل المادة التى تهبها له الطبيعة الا انه لا يستطيع أن يخلقها . وترجع أهمية الأرض كعنصر من عناصر الانتاج الى أنها تعتبر المصدر لكل السلع .

#### ٢ - خصائص الموارد الطبيعية كعنصر من عناصر الانتاج :

٢٣٢ - تختلف الأرض عن بقية عناصر مجموعة من الصفات التى تميزها وأهم هذه الصفات هى :

١ - الموارد الطبيعية تعتبر هبة من هبات الطبيعة ، لم يبذل الانسان جهد في وجودها ، وبذا تتميز الموارد الطبيعية بأنها معطاة ، اى غير منتجة . ولذا تكون الطبيعة مع عمل الانسان من العناصر الاولى غير المنتجة ، في حين ان راس المال عنصر مشتق من عمل الانسان والطبيعة . وقد استرعت هذه الخاصة انظار الاقتصاديين الأوائل وقالوا بان الموارد الطبيعية غير منتجة ، وانها غير قابلة للهلاك .

الا ان الصفتين السابقتين لا تتحققان في الواقع بشكل كامل ، وقد سبق لنا الاشارة ان الموارد الطبيعية قل أن تكون صالحة للاستخدام في العملية الانتاجية بحالتها الطبيعية ، وانه يلزم تدخل الانسان - بدرجات متفاوتة - للافادة منها عن طريق اجراء تعديلات واصلاحات حتى يمكن مشاركتها حتى تكون صالحة للزراعة . وعلى سبيل المثال لابد من اعمال التسوية وبناء الجسور والترع وتوصيل الطرق ، حتى تكون الأرض صالحة للزراعة .

كذلك فان الموارد الطبيعية قابلة للتدهور والهلاك ، وذلك على عكس ما كان يعتقد ريكاردو من انها قابلة للدوام وعدم الهلاك ، فالأرض الزراعية اذا تركت دون تجديد خصوبتها عن طريق استعمال المخصبات وغيرها من الوسائل ، فانها لا تصلح للاستمرار في العملية الانتاجية .

ولكن هذا كله لا ينفي أن الطبيعة تتضمن امورا معطاة يجدها الانسان . ويحاول أن يحورها بما يتفق مع حاجاته ، ويترتب على ذلك امكان القول ، ولكن في حدود ، عدم وجود نفقة انتاج للموارد الطبيعية . ولا يعنى ذلك بطبيعة الحال عدم وجود ثمن لها ، بل يكون لها ثمن من ندرتها ومن اقبال الناس على خدماتها ، وزيادة طلبهم عليها ، ورغبتهم في امتلاكها . ويكون هذا الثمن عائدا صافيا للمالكى المورد الطبيعى .

ومن أهم الآثار التى تترتب على عدم وجود نفقة انتاج للمورد الطبيعى ، عدم وجود حد ادنى لثمنها ، وهذا من شأنه أن يعطى مرونة اكبر بالنسبة للسلع التى تمثل الأرض نسبة كبيرة في انتاجها . كما ان ذلك من شأنه ، أيضا ، أن يعطى ميزة نسبية للمجتمعات التى تمتلك الكثير من الموارد الطبيعية .

٢ - الموارد الطبيعية تتميز بالندرة النسبية ، فليس في الاستطاعة زيادتها أو تغيير طبيعتها الا في اضييق الحدود . ولا تعنى الندرة النسبية للموارد الطبيعية ، اننا وصلنا بالفعل الى الحد الاقصى من الاستفادة منها ، أو استنفاد فرص الزيادة فيما يمكن ان نحصل عليه من خدماتها ، فالجال مازال متسعا للمزيد من الاكتشافات .

وينجم عن الندرة النسبية للمورد نشأة الحقوق عليه ، وعلى وجه الخصوص حقوق الملكية . ذلك أن ندرة المورد تقتضى اختيار استخدام معين للمورد الطبيعى دون الاستخدامات الأخرى التى يمكن أو يوجه اليها . ولذا فان استخدام المورد الطبيعى فى استخدام معين يقتضى التضحية بالاستخدامات الأخرى ، وهو امر يتطلب القيام بعملية اختبار . هذا الاختيار يتطلب بدوره توفير نوع من السيطرة على المورد الطبيعى بحيث يتمكن من له هذه السيطرة بعض الاستخدامات دون البعض الآخر . وبطبيعة الحال فان اختبار الاستخدامات للموارد المحدودة يختلف باختلاف من يملك السيطرة على المورد . ومتى قررنا أن هناك سيطرة على الموارد تمكن البعض من الاختيار دون مراعاة اختبار البعض الآخر ، فان ذلك الاعتراف على الموارد الطبيعية بنوع من الحقوق . ولذا فان ندرة الموارد الطبيعية تقتضى نشأة الحقوق عليها مما يمكن البعض من اختيار استخدامات هذه الموارد النادرة (١) .

وقد عرفت الاراضى فكرة الحقوق منذ القدم . فما أن اتضح مدى ندرة الاراضى بالنسبة لاستخداماتها ظهرت الملكية . وقد تطورت فكرة الملكية ذاتها ملكية جماعية الى ملكية فردية الى ظهور أنواع جديدة من الملكية الصامة .

والملكية فى جميع الاحوال تعنى حقوقا بالسيطرة على المورد تمكن صاحبها من التصرف والاختيار . والاختلاف بين أنواع الملكيات هو اختلاف فيما يكون له حق التصرف والاختيار وأنواع الاهداف التى يتوخاها من وراء الاختيار .

---

(١) انظر :

د. حاتم البلاوى ، المرجع المشار اليه ص ١٧٧ .

ومن أهم الآثار الاقتصادية المترتبة على الندرة النسبية للموارد الطبيعية أن الزيادات المتتالية في السكان من شأنها أن تزيد الإنتاج الكلي بمقادير متناقصة ، مما يترتب عليه أن يتناقص نصيب الفرد في الإنتاج . وكذا ذهب الاقتصاديون الأوائل إلى القول بأن الأنشطة الاقتصادية التي تستخدم الموارد الطبيعية بنسب كبيرة ( الزراعة - الصناعات الاستخراجية ) تعرف قانون تناقص الفلة ، وذلك على عكس الأنشطة الاقتصادية التي تستخدم الموارد الطبيعية بنسبة قليلة ( الصناعة ) فإنها تعرف قانون تزايد الفلة (١) .

### ٢ - التوزيع غير المتكافئ للموارد الطبيعية :

٢٣٣ - تتميز الموارد الطبيعية ، بخلاف ندرتها النسبية . بعدم التكافؤ في توزيعها بين المجتمعات المختلفة ، بل وعلى الأقاليم المختلفة للمجتمع الواحد . وهذه الصفة في الموارد الطبيعية تؤدي إلى نشأة التخصص الدولي . بمعنى أن الدولة ( المجتمع ) التي تمتلك قدرا كبيرا من بعض الموارد الطبيعية ، وذلك بالمقارنة لما تمتلكه منها الدول الأخرى ، يكون من صالحها التخصص في إنتاج السلع التي تتطلب الموارد الطبيعية والتي تتمتع فيها بميزة نسبية . وعلى ذلك فإن التوزيع غير المتكافئ للموارد الطبيعية بين الدول المختلفة يؤدي إلى نشأة التخصص الدولي . وقيام التجارة الخارجية بين الدول .

ومن ناحية أخرى فإن التوزيع غير المتكافئ للموارد الطبيعية على مختلف الأقاليم ومناطق الدولة ، يثير مشكلة توطن المشروعات بجوار المواد الخام بجوار مصادر الطاقة ، وذلك للتقليل من نفقات النقل .

ولكن كلما تقدمت وسائل النقل وانخفضت نفقاته فإنه يمكن إقامة المشروع في مكان بعيد عن مكان المورد الطبيعي . وعلى ذلك فإن تمتع إقليم

---

(١) سوف نتعرف على هذه القوانين في الباب الثاني من هذا القسم .

من اقاليم الدولة بميزة نسبية بالنسبة لبعض الموارد الطبيعية ، أمر يمكن ان يؤدي الى توطن المشروعات الانتاجية في هذا الاقليم ، ومن ثم تكون فرصته في النمو الاقتصادي اكبر من الاقاليم الاخرى التى لاتتمتع بهذه الميزة النسبية .

#### ٤ - التفاوت في القدرة الانتاجية للوحدات المختلفة من المورد الطبيعى الواحد :

٢٣٤ - تتميز الموارد الطبيعية بأن القدرة الانتاجية للوحدات المختلفة من المورد الواحد تتفاوت فيما بينها . فالارض الزراعية مثلا تتفاوت فيما بينها من حيث الخصوبة ، فبعض منها يعطى غلة مرتفعة ، وبعض آخر لا يعطى الا القليل ، ونفس الشيء يصدق على المناجم من ناحية تفاوت غنائها بركائز الخام ، او من ناحية سهولة الاستغلال .

وتترتب على هذه الحقيقة نشأة فكرة الربح .

فاذا تصورنا مثلا ان هناك ثلاث قطع من الاراضى ، واذا افترضنا ان متوسط ما يمكن ان تنتجه من غلة معينة ، ولتكن القمح ، هو على الترتيب ٤ ، ٣ ، ٢ من الاردب ، وكانت كل قطعة تحتاج الى عمل ورأس مال يقدر باثنى عشر جنيها . فاذا كان سعر الاردب من القمح هو ٣ جنيهات ، ففى هذه الحالة سوف تستغل قطعة الارض الاولى فقط لان انتاجها سوف يكون كافيا لتغطية نفقة الانتاج في ظل السعر السائد في السوق . ولكن اذا ارتفع انتاج القطعة الاولى ١٦ جنيها ، وقيمة انتاج القطعة الثانية ١٢ جنيها ، وهنا سوف تستغل القطعة الثانية من الارض ايضا ، لأنها تغطي نفقة انتاجها في ظل السعر الجديد ، وتسمع هذه القطعة بالارض الحدية ، في حين ان القطعة الاولى ستحقق فائضا قدره ٤ جنيهات ( وهو الفارق بين نفقة الانتاج وقيمة الانتاج ) ويسمى هذا الفائض بالربح .

ولا ينطبق هذا الامر على الاراضى الزراعية فقط ، ولكنه ينطبق ايضا على كل انواع الموارد الطبيعية التى تتفاوت المقدرة الانتاجية للوحدات المختلفة منها .

### الندرة النسبية للموارد الطبيعية وفكرة حدود النمو :

٢٣٥ - سبق الإشارة أن هناك اتجاهات حديثة تحذر من الندرة النسبية للموارد الطبيعية وأن هذه الندرة تمثل قيداً خطيراً على إمكانية النمو في المستقبل ، وترى هذه الاتجاهات الحديثة ضرورة تحقيق توازن ليس فقط بين عدد السكان والموارد الزراعية كما طالب من قبل مالتس ، وإنما بين الإنسان وظروف حياته ونموه من ناحية وبين إمكانيات الطبيعة من ناحية أخرى .

ونحن نعرف أن الندرة النسبية للموارد الطبيعية ، بالمقارنة لحاجات الإنسان المتزايد ، ليست بالأمر الجديد . إلا أن الإنسان يستطيع . عن طريق قوى عمله وما يستعين به رؤوس الأموال واستمرار التقدم في أساليب المعرفة ( التقدم التكنولوجي ) يستطيع التغلب على المشكلة التي تثيرها الندرة النسبية للموارد الطبيعية .

إلا أن الجديد في الأمر هو تغير النظرة في قدرة الإنسان على التغلب على هذه المشكلة . فبعض الكتاب المعاصرين ينظرون ، تماماً كما كان ينظر مالتس ، إلى هذه القدرة بنظرة تشاؤمية (١)

وقد حاول هؤلاء لتوضيح فكرتهم التشاؤمية ، من حيث أن الطبيعة ( الموارد الطبيعية ) تمنح حدوداً على إمكانية النمو في المستقبل ، وضع نموذجاً رياضياً يهدف للبحث عن تطورات المستقبل في ضوء متغيرات

---

D. H. Meadows, D. L. Meadows, J. Randers. W. W. (١)  
Behrens «The limits to growth» op. cit.

اساسية (١) . هذه المتغيرات هي نمو السكان ، نمو الانتاج الصناعى ، مدى استنفاد الموارد الطبيعية غير المتجددة ، مدى انتشار سوء التغذية واخيرا مدى تلوث البيئة .

وهذه المتغيرات التى يدرسها هذا النموذج متداخلة ومتشابكة بقدر كبير . فنمو السكان يؤثر ويتأثر بالتصنيع ، وهذا بدوره يؤثر بدوره فى درجة استخدام الموارد غير المتجددة وفى تلوث البيئة ، ودرجة استخدام الموارد تؤثر على نفقات التصنيع وعلى تلوث البيئة . كذلك فان مستوى الغذاء يؤثر على نمو السكان ويتأثر بنمو الانتاج الصناعى وبالنمو السكانى .. وهكذا .

وقد لاحظ واضعو النموذج ان الاتجاه العام للمتغيرات الخمسة المختارة كان متزايدا خلال القرون الماضية . وأن هذا التزايد يتفق مع النمو الاسى . ويكون النمو اسيا اذا كانت كمية المتغير تتزايد بنسبة معينة كل فترة زمنية . اما اذا كانت تتزايد بمقدار معين فان النمو يكون خطيا . ويلاحظ ان فكرة النمو الاسى هي نفس فكرة المتوالية الهندسية ، وأن النمو الخطى هي نفس فكرة المتوالية العددية التى اشار اليها مالتس . ومن الواضح ان النمو الاسى يمثل قدرة رهبة على التزايد ، فأي كمية ولو كانت صغيرة يمكن ان تتجاوز اية كمية أخرى ولو كانت اكبر منها ، اذا كانت الاولى تنمو بنسبة اكبر من نسبة نمو الكمية الثانية .

ولكن انتهوا الى القول بان العالم لا يمكن ان يستمر فى المستقبل ولمدة طويلة على ممارسة نفس النمط للنمط فى تلك الكميات . ولابد ان يعرف العالم حدودا لذلك ، والنمو المستمر لا يلبث وأن يعرف انهيارا لاحقا ..

---

(١) انظر عرضا تحليليا وايضا لفكرة حدود النمرة : .

د. فوزى منصور « محاضرات فى اصول الاقتصاد السياسى » الجزء الاول .

ص ٧٥ - ١١١ .

د. حازم البلاوى « المرجع المشار اليه ص ١٨٩ - ٢٠٢ » .



ونتناول بإيجاز توقعاتهم بالنسبة للمتغيرات الخمسة .

**النمو السكاني :** تبين الدراسة الاحصائية للنمو السكاني ، أن السكان يتزايدون دائماً على نحو اسي ، بل أن معدل التزايد قد اتجه نحو الزيادة . فبينما كان معدل الزيادة في سكان العالم في القرن السابع عشر ٠.٣٪ ، مما كان يحتاج الى ٢٥٠ سنة للتضاعف ، فقد بلغ هذا المعدل في الوقت الحاضر ٢٪ سنوياً ، مما يحتاج الى ٣٥ سنة فقط للتضاعف . ونحن نعرف أن ارتفاع معدل الزيادة السكانية يرجع لانخفاض معدل الوفيات نتيجة للتقدم الصحي ، دون انخفاض مماثل في معدل المواليد .

**نمو الإنتاج الصناعي :** وهو أيضاً ينمو بمعدل كبير ، وبمعدل يفوق النمو السكاني ، مما يؤدي الى زيادة نصيب الفرد بالاستمرار من الانتاج الصناعي . وعلى سبيل المثال فقد بلغ معدل النمو في الانتاج الصناعي العالمي خلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٦٨ (٧٪) سنوياً ، أي ٥٪ سنوياً بالنسبة للفرد . ويمكن القول بأن نمو الانتاج الصناعي يتوقف على حجم الاستثمارات .

واستمر النمو على النحو السابق للسكان وللانتاج الصناعي يؤدي الى انعكاسات سلبية على المتغيرات الثلاثة الأخرى وهي مدى توفر الغذاء ومدى استخدام الموارد غير المتجددة وتلوث البيئة . وهذه الانعكاسات السلبية سوف تؤدي الى عدم الاستمرار في النمو بالمعدلات السابقة التي عرفها النمو السكاني والنمو في الانتاج الصناعي .

**نمو الانتاج الغذائي :** أشار اصحاب فكرة النمو المحدد ، في هذا الخصوص ، الى مدى انتشار سوء التغذية في العالم وأن أكثرية سكان البلاد النامية ( ثلثي سكان العالم ) لا يحصلون على الغذاء الكافي . ثم عرضوا لمشاكل التوسع في الأراضي الزراعية . فالأراضي محدودة في العالم ، حيث تشير الدراسات أن الأراضي الصالحة للزراعة تبلغ ٣.٢ مليار هكتار ، نصفها الأخصب والأقرب مزروعة بالفعل . وحتى اذا أمكن اكتشاف وسائل فنية جديدة تمكننا من زراعة كل الأراضي الصالحة للزراعة ، فسوف يكون هناك نقص حاد في هذه الأراضي قبل عام ٢٠٠٠ اذا استمرت زيادة السكان

ومتوسط استهلاك الفرد للغذاء على مستواهما الحالي . هذا بالإضافة الى أن التوسع الزراعى سوف يحتاج الى استثمارات كثيرة . وهكذا سيصبح التوسع فى الانتاج الزراعى ، مثله مثل التوسع الصناعى ، متوقفا الى حد كبير على حجم الاستثمارات وعلى استخدام العديد من الموارد الطبيعية غير المتجددة .

درجة استخدام الموارد الطبيعية غير المتجددة : هنالك من الموارد الطبيعية ما يمكن القول بأنها موارد متجددة ، أى تعود الى أشكالها الأصلية بعد استخدامها . ومثل ذلك الأرض والماء ، فالأرض تعود الى سابق خصوبتها بعد تمام الدورة الزراعية ، ولما يتبخر فيصبح سحابا ، ثم يعود فيسقط على الأرض . وهناك من الموارد لا تعود الى أشكالها الأصلية بعد استخدامها ، ويصعب بالتالى استخدامها مرة ثانية فى العملية الانتاجية ، وبذلك تسمى الموارد غير المتجددة . ومثل ذلك المعادن كالفحم ، البترول ، الحديد .. الخ . وقد بحث أصحاب نظرية النمو المحدود مستقبل بعض الموارد الطبيعية غير المتجددة والمستخدمه فى الانتاج الصناعى ، ووجدوا أن التزايد الاسى لاستهلاكها نتيجة لنمو السكان والناتج الصناعى ، يهدد باستنفاد الاحتياطى الموجود منها فى العالم فى فترات متفاوتة لاتكاد تتجاوز المائة عام . ويترتب على ذلك عدم امكان الاستمرار فى النمو الصناعى ، والنمو فى انتاج الغذاء مما يؤدىان بدورها الى انخفاض نمو السكان .

درجة تلوث البيئة : لاحظ الدارسون لامكانيات النمو فى المستقبل ان قدرة البيئة على استيعاب عوادم الانتاج والاستهلاك ليست مطلقة كذلك لاحظوا نمو اسيا لتلوث البيئة فى كثير من المظاهر التى تعرضوا لها . فالوقود المستخدم يتحول الى ثانى اوكسيد الكربون واستخدام الرصاص ينجم عنه مخلفات سامة ، والانشطار النووى ينجم عنه الاشعاعات الفورية .. الخ .. ومع استمرار النمو الاسى فى الانتاج الصناعى فانه يترتب عليه تلوث البيئة بمعدل متزايد وبعد فترة يصعب على الانسان الحياة على الأرض .

ويتضح من عرض نظرية حدود النمو أنها تتضمن متغيرات يباشران تأثيرا إيجابيا على نموها السكاني ، والإنتاج الصناعي . بينما هناك ثلاث متغيرات تباشر تأثيرا سلبيا وهى الفذاء ، والموارد الطبيعية غير المتجددة ، والتلوث . وقد انتهوا الى القول بوجود تحقيق التوازن فى البيئة ، فاذا تدخلت التأثيرات الإيجابية بالحد من النمو ، فان التأثيرات السلبية لن تلبث أن تقوم هى بوضع حدود على النمو . ولذا فهم يشيرون بوضع السياسات الكفيلة بالحد من كل من النمو السكاني ومن النمو فى الإنتاج الصناعي حتى يتناسبان مع الندرة النسبية للموارد الطبيعية .

### تقدير فكرة حدود النمو :

٢٣٦ - نستطيع أن نلاحظ أوجه الشبه بين فكرة حدود النمو ونظرية مالتس فى السكان فهما يتفقان فى نفس النظرة التشاؤمية لامكانيات النمو . بل يكاد يكون التشابه تاما فى التدليل على النتائج ، فمالتس نادى بضرورة التناسب بين معدل الزيادة السكانية ومعدل إنتاج الفذاء .

اما اصحاب فكرة النمو المحدود فتادوا بضرورة التوازن بين كل من النمو السكاني والنمو فى الإنتاج الصناعي من ناحية ، والنمو فى الموارد الطبيعية المتجددة ومير المتجددة ، من ناحية أخرى . والتشابه يكاد يكون تاما أيضا بينهما فى حالة اختلال . فعند مالتس سوف تدخل المجاعات والحروب لاعادة التوازن اما عند اصحاب فكرة النمو المحدود فيحدث التوازن نتيجة التأثيرات السلبية المرتدة من النمو السكاني . ونمو الإنتاج الصناعي على استنفاد الموارد الغذائية والموارد الطبيعية وتلوث البيئة . ولذلك لم يكن غريبا ان يطلق على فكرة النمو المحدود اسم المالتسية الجديدة .

ويمكن أن توجه الى فكرة النمو المحدود عدة انتقادات ، أهمها ذلك الخطأ الذى وقعت فيه من تصور معين للموارد الطبيعية ، تصور تنمى فيه الموارد الطبيعية على انها كمية محدودة ، يجب على الانسان أن يتصرف فى

حدودها ، وانها تفترض في النهاية حدودا على امكانيات الانسان . وهنا يتجاهل القائلون بهذه الفكرة الثورة العلمية التكنولوجية التي يمر بها عصرنا الراهن والتي تتميز باحلال الموارد الاقل ندرة محل الموارد الاكثر ندرة . هذه الثورة التكنولوجية والتي تتميز بسرعتها وتعدد الجبهات التي تعمل عليها ، يجعل من الخطأ التنبؤ بحدود النمو في المستقبل على اساس الامتداد الكمي للاتجاهات السائدة الآن .

### **اثر المعرفة في الاستزادة من الموارد الطبيعية :**

٢٣٧ - قلنا ان عنصر الموارد الطبيعية يتميز بالثبات النسبي، ومن اهم الآثار المترتبة على ثبات الموارد الطبيعية تناقص الناتج المتوسط للفرد وذلك على اثر زيادة السكان ، وهو ما يعرف بظاهرة تناقص الفلة . ولتفادي مثل هذه الظاهرة يتطلب الامر مزيدا من التقدم في مستوى المعرفة الفنية بمعدل متزايد .

ويمكن ان يؤدي التقدم العلمى الى الاستزادة من الثروات الطبيعية بوسائل ثلاثة رئيسية :

#### **( ١ ) الاكتشافات :**

لايكفى ان تشتمل البيئة الطبيعية لدولة ما على آبار البترول ومناجم للفحم والحديد ، حتى نقول ان هذه الدولة تمتلك موردا للبترول والفحم والحديد ، بل يجب اولا ان تتم المعرفة باحتواء التربة على هذه الثروات ، الدفينة في باطن الارض موردا تستطيع ان تجد سبيلها الى الاسهام الفعلى في العملية الانتاجية .

#### **(ب) التطور التكنولوجى :**

فالفحم والبترول والمعادن وكل العناصر الطبيعية التى تستخدم فى الصناعة الحديثة ، لم تصبح موردا هاما الا نتيجة للتقدم التكنولوجى ،

وما ترتب عليه من تحسن في الفن الانتاجي . فاذا نظرنا مثلا الى مساقط المياه ، فقد كانت في القديم مجرد عقبات تعوق الملاحة ، ولكن بفضل التقدم العلمي والفنى ، أصبحت فيما بعد تستخدم في ادارة السواقي ثم هي الآن تستخدم في ادارة المولدات الكهربائية . فالتقدم الفنى هو الذى جعل منها موردا يمد الإنسان بقوة انتاجية فعالة .

### (ج) تقدم وسائل المواصلات :

لا يكفى أن يعرف الإنسان عن وجود الموارد ومجالات استخدامها ، بل يجب أيضا أن يمكنه التوصل اليها دون أن يستلزم ذلك تكبد نفقات باهظة تجعل استخدامها غير مشجع .

مما سبق نستخلص اذن أن الاصطلاح التقليدى للموارد الطبيعية باعتبارها كما محددًا يفقد دقته ، اذا ما نحن أضفنا عامل المعرفة والتقدم الفنى . فما يستخرجه الإنسان من الطبيعة من مواد خام ، هو أمر يتوقف على التقدم العلمى والمستوى الفنى السائد ، وذلك على النحو التالى (١) :

١ - قد يسهل التقدم الفنى اكتشاف الموارد غير المعروفة لدى الإنسان .

٢ - قد يؤدى الى خفض نفقات استخراج المادة الخام الى الحد الذى يجعل استغلالها مجزيا اقتصاديا .

٣ - يؤدى الى خفض نفقات اعداد المادة الخام ذات المستوى

---

(١) انظر فى اثر التقدم التكنولوجى على الاستزادة من الموارد الطبيعية .

د. فوزى منصور ، المرجع المشار اليه ، ص ١١١ ١٢٥ .

الردىء ، والتي كانت نفقات اعدادها من الارتفاع بحيث لم يكن من المجزى اقتصاديا الاقدام على استخدامها .

٤ — بل ان تعريف كلمة « مواد خام » نفسه يتوقف على المستوى العلمى والتكنولوجى السائد . فاليورانيوم مثلا ما كان ليصبح مادة خام ذات اهمية بالغة لولا التقدم العلمى الحديث الذى اتى بمصر الذرة .

**البَابُ الثَّانِي**  
**التأليف بين عناصر الإنتاج**  
**وإنتاج المشروعات**





## مقدمة :

٢٢٨ - ان انتاج اى سلعة من السلع فى عصرنا الحديث لابد وأن يتطلب تضافر أكثر من عنصر واحد من عناصر الانتاج . فنجد مثلا أن العمل وحده لا يمكن أن ينتج سلعة ما ، بل يتطلب الأمر الاستعانة بمقدار معين من رأس المال ، حتى ولو كان على شكل بعض المعدات البسيطة التى يستخدمها العامل . كذلك نجد أن رأس المال لا يمكن أن يقوم وحده بالانتاج مهما بلغت العملية الانتاجية من درجة عالية من الآلية أو تلقائية الإدارة ، إذ أن الأمر لابد وأن يستلزم قدرا معيناً من العمل سواء لإدارة الآلات أو للإشراف عليها . كذلك فإن بناء رأس المال يستلزم قدرا من الموارد الطبيعية والعمل . من ذلك نرى أن انتاج اى سلعة من السلع مهما كان نوعها ، إنما يتطلب قدرا معيناً من العمل ورأس المال والموارد الطبيعية . هذا القدر يتوقف على مقدار الانتاج المراد تحقيقه ، فكلما أردنا الحصول على حجم أكبر من الانتاج كلما تطلب ذلك زيادة كمية رأس المال المستخدمة ، وكمية العمل ومقدار الموارد الطبيعية ، أو زيادة أحدهما فقط .

وسوف نقوم فى هذا الباب بدراسة العلاقة التى تربط بين حجم الانتاج من ناحية ، وحجم عناصر الانتاج المستخدمة من ناحية أخرى .

والذى يقوم بالتأليف بين عوامل الانتاج هى الوحدات الانتاجية اى المشروعات . وهذه الأخيرة تختلف وفقا للنظام الاقتصادى السائد . لذا يلزم التعريف بالأنواع المختلفة للمشروعات وبهؤلاء الذين يقومون بالإدارة الفعلية لها أى المنظمون .

ويلزم أيضا للتعريف أيضا بالمشروعات معرفة الاتجاهات المتعددة التى تسيطر عليها سواء من ناحية التخصص ، اى الاقتصاد على صناعة واحدة وسواء من ناحية التوطن ، اى التجمع فى مكان واحد . كما أن المشروعات تنبج ، بالإضافة الى ما سبق ، نحو التركيز ونحو إقامة علاقات مع غيرها ، اى نحو التكتل لذا يلزم التعرف بإيجاز على كل من ظواهر التركيز والتكتل للمشروعات .

سوف تنقسم دراستنا في هذا الباب الى موضوعين ، الاول يتعلق  
ببحث العلاقة بين حجم الانتاج وبين العناصر المستخدمة في الانتاج ،  
او ما يطلق عليه في الانتاج بدالة الانتاج . والثاني يتعلق بالتمريف  
بالمشروع والمنظم وبالاتجاهات المختلفة للمشروعات من تخصص وتوطن  
وتركز وتكتل .

# الفصل الأول

## التأليف بين عناصر الإنتاج

٢٣٩ - سبق أن رأينا أن المشكلة الاقتصادية ترجع الى حقيقة أساسية هي أن موارد الإنتاج المتوفرة لدى المجتمع تتسم بالندرة النسبية، أي أن هذه الندرة تبدو من خلال مقارنة كميات الموارد بكميات السلع التي يحتاجها الإنسان وينتجها بواسطتها .

ومشكلة الندرة هي التي توجد ما يعرف في علم الاقتصاد « بمشكلة الاختيار » ، أي اختيار الحاجات الأولى من غيرها بالاشباع . وليس يكفي أن يحدث هذا الاختيار ، وإنما ينبغي أن توجد الوسيلة التي تكفل توجيه الموارد بالفعل الى الاستخدامات التي تتفق مع هذا الاختيار . وتسمى عمليتي الاختيار والتوجيه معا ، أي الاستخدام الفعلي للموارد الاقتصادية في انتاج السلع اللازمة لاشباع الحاجات الأولى بالاشباع وبالكمية الملائمة من كل سلعة يقع الاختيار عليها ، بمشكلة التخصيص أي تخصيص الموارد .

ومشكلة التخصيص ، كما عرفنا ، لا تنشأ فقط من ندرة الموارد الاقتصادية بالمقارنة مع الحاجات التي تستخدم في اشباعها ، وإنما تنشأ لأن الموارد الاقتصادية متعددة الاستخدامات . وقد عرفنا أن قابلية الموارد ، كما تختلف باختلاف المدى الزمني الذي ندخله في حسابنا . ولذا فإن عنصر الزمن يزيد مشكلة التخصيص صعوبة ، ومن ثم يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند اجراء الحسابات او التحليلات الاقتصادية .

والموارد الاقتصادية ليست فقط متعددة الاستخدامات ولكنها أيضا يمكن أن تكون بديلة لبعضها عن البعض الآخر في الاستخدام الواحد . وقابلية الموارد للأحلال تزيد موضوع التخصيص صعوبة ولتقيدا . فلو لم تكن الموارد قابلة للأحلال لما كانت هناك الا طريقة واحدة لانتاج السلعة

الواحدة ، ولكن قابلية الموارد للاحلال هي التي تمكن انتاج اى مقدار معين من هذه السلعة بطرق مختلفة تختلف فيها نسب الموارد المستخدمة في انتاج هذا المقدار المعين .

واختيار طريقة معينة للانتاج دون غيرها ليس اختيارا تكنولوجيايا بحثنا ، اى يقوم به الفنيون وحدهم ، ولكنه اختيار اقتصادى لانه يؤثر على حجم الانتاج وكذلك على نفقة الانتاج .

خلاصة الامر ان مشكلة الاختيار ، التي يجب اجراءها بمناسبة حل المشكلة الاقتصادية ، ينتج عنها احتمالات عديدة للانتاج . وهذه الاحتمالات العديدة تقوم بالنسبة للمنتج الفرد أو الجماعة ( الدولة ) .

### المبحث الأول

#### « منحى امكانيات الانتاج »

٢٤ - ولتبسيط تصورنا للوضع الناشئ عن مشكلة الاختيار وما ينطوى عليه من احتمالات عديدة للانتاج نبدا بالفروض الآتية :

١ - ان هناك مجتمعا يعيش فيه عدد من الافراد ، وبالتالي فهو يملك حجما معيناً من القوى العاملة .

٢ - ان هناك عنصر انتاج واحد هو « العمل » .

٣ - ان الفن الانتاجى المستخدم ثابت عند مستوى معين .

٤ - ان هناك سلعتين فقط ( س ، ص ) يتم انتاجهما .

المشكلة ، في هذه الحالة تتلخص في اختيار الكميات التي تنتج من كل من السلعتين ، بحيث يتم استغلال عنصر العمل اكفا استغلال ممكن .

ولا شك انه عند محاولة اختيار نسب الانتاج من السلعتين ، ستكون

هناك احتمالات لمجموعات عديدة ، تختلف في كل منها نسبة المنتج من كل سلعة الى الأخرى .

ولنرى الآن كيف يمكن أن تتحدد الاحتمالات المختلفة للانتاج :

لنفرض أولا ان المجتمع قد قرر أن يوجه كل ما يمتلكه من عنصر العمل الى انتاج السلعة ( س ) فقط ، في هذه الحالة فان كمية المنتج من هذه السلعة ستكون محدودة بحد أقصى معين ، يتوقف على كمية العمل التي يستلزمها انتاج الوحدة الواحدة من ( س ) ولنفرض أن هذا الحد الأقصى يبلغ خمسة ملايين وحدة . واما اذا أخذ الاحتمالات الممكنة للانتاج وهو خمسة ملايين وحدة من السلعة ( س ) ولا شيء من السلعة ( ص ) . فاذا انتقلنا بعد ذلك الى تقيض هذا الاحتمال وافترضنا توجيه كمية العمل كلها الى انتاج ( ص ) والتخلي تماما عن انتاج ( س ) سنجد مرة أخرى أن هناك حدا أقصى لما يمكن انتاجه من ( ص ) ، ولنفرض أن هذا الحد الأقصى يبلغ ١٥ مليون وحدة . واما اذا احتمال آخر ممكن للانتاج وهو يشتمل هذه المرة على خمسة عشر مليونا وحدة من السلعة (ص) ولا شيء من السلعة ( س ) . وبين هاتين الحالتين المتطرفتين يوجد ولا شك مجال لاحتمالات أخرى كثيرة يتم فيها انتاج معين من كل من السلعتين .. وهو ما يمكن تمثيله بالجدول التالي :

الجدول رقم ٩

الانتاج احتمالات	عدد وحدات السلع ( س ) بالمليون	عدد وحدات السلعة ( ص ) بالمليون
أ	صفر	١٥
ب	١	١٤
ج	٢	١٢
د	٣	٩
هـ	٤	٥
و	٥	صفر

يتضح من الجدول السابق انه لكى نزيد الانتاج من الوحدة ( س ) لابد من التخلي مقابل ذلك عن انتاج قدر معين من السلعة ( ص ) ، والعكس صحيح بالنسبة لانتاج وحدات اضافية من السلعة ( س ) . اى ان زيادة انتاج سلعة معينة سوف يترتب عليها نقص فى انتاج الاخرى .

وهذه الحقيقة يمرر عنها عادة بانها « تحويل الموارد » من انتاج سلعة الى انتاج سلعة اخرى ، اى تحويل قدر من عنصر الانتاج المستخدم فى انتاج سلعة ما الى انتاج سلعة اخرى . والذي يجب ان نلاحظه ، هو ان هذه الاحتمالات الستة الواردة فى الجدول ليست هى كل ما يمكن تصوره . فبين كل احتمال وآخر يوجد عدد كبير جدا من الاحتمالات .

هذه الاحتمالات العديدة لامكانيات الانتاج يمكن التعبير عنها بمنحنى يطلق عليه اسم منحنى امكانيات الانتاج .



الشكل رقم (١٦) منحنى امكانيات الانتاج

ومنحنى امكانيات الانتاج Production possibility curve يمكن ان يعرف بأنه ذلك المنحنى الذى تمثل كل نقطة عليه حالة تشغيل كامل لعناصر الانتاج ، ذات الكمية والمستوى المحددين ، بحيث أن اى انتقال عليه بين اى نقطة واخرى يعنى زيادة الناتج من أحد السلعتين ونقص الناتج من السلعة الاخرى .

ولكن ماذا يحدث اذا لم يتوفر شرط التشغيل الكامل لعناصر الانتاج ، وكانت هناك كمية معطلة لا تستخدم فى اى نوع من النشاط الانتاجى ؟

سوف يتمثل هذا الوضع في نقطة تقع داخل المساحة المحصورة بين منحني امكانيات الانتاج والاحداثين الراسي والافقي كالنقطة « م » على سبيل المثال . وهذا الوضع يمثل ناتجا من السلعتين ( س ، ص ) اقل من امكانية المجتمع الانتاجية القصوى .

### زيادة امكانية الانتاج :

٢٤١ - واحتمالات الانتاج المختلفة التي يعبر عنها منحني امكانيات الانتاج كانت محدودة بالآتي :

١ - ان هناك كميات محددة من عنصر او عناصر الانتاج ( العمل ) .

٢ - ثبات الفن الانتاجي المستخدم .

فاذا زادت كميات عناصر الانتاج او حدث تقدم فني في طرق الانتاج ففى هذه الحالة سوف تزيد مقدرة المجتمع على انتاج السلعتين (س،ص) . وهذه النتيجة تتمثل في انتقال منحني امكانيات الانتاج بأكمله الى الخارج وليكن ذلك من الوضع ١ والى الوضع ١' وكما هو مبين في الشكل رقم ١٦ . ويفسر ذلك الوضع في وجود علاقة طردية بين كمية عناصر الانتاج الموجودة لدى المجتمع وحجم كمياته الانتاجية . اما تقدم الفن الانتاج فانه يؤثر على رفع الكفاءة الانتاجية لعناصر الانتاج . وهذا بدوره يعنى ان القدر المتوفر لدى المجتمع من العناصر الانتاجية يستطيع ، في ظل الاساليب الفنية الجديدة الاكثر تقدما ، ان يؤدي الى انتاج قدر اكبر من السلعتين ( س ، ص ) .

### تفسير شكل منحني امكانيات الانتاج :

٢٤٢ - الشكل الذي يتخذه منحني امكانيات الانتاج . اى انحداره من اعلى اليسار الى اسفل اليمين ، هو انعكاس لحقيقة اقتصادية ، وهو انه عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الانتاج ، لا يمكن للمجتمع ان يزيد الكمية المنتجة من احدي السلعتين دون ان ينقص انتاجه من سلعة اخرى .

ويمكن ان نستخلص من ذلك مبدئين اساسيين يتعلقان بالانتاج في ظروف التشغيل الكامل : (١)

١ - ضرورة الاحلال للسلعة ( س ) محل السلعة ( ص ) اذا ارد كمية اكبر من السلعة ( س ) . وهذا الاحلال يعبر عنه القول ان زيادة كمية ( س ) لا يمكن ان تتم الا بانقاص كمية ( ص ) .

٢ - الاختيار بين كمية من السلعتين ( س ) ، ( ص ) وكمية اخرى من نفس السلعتين .

ولكن يلاحظ ان احلال السلعة ( س ) محل السلعة ( ص ) او العكس يتم بمعدل يضاف على هذا المنحنى صفة خاصة تجعله مقعرا في اتجاه نقطة الاصل ، الامر الذي يضيف حقيقة اقتصادية هامة ، وهى التغير في نفقات انتاج كل من السلعة ( س ) والسلعة ( ص ) كلما تغيرت الكمية المنتجة منهما . ذلك انه بعد انتاج كمية معينة من السلعة ( س ) مثلا ، نجد انه كلما اردنا انتاج المزيد من هذه السلعة كلما استلزم ذلك تحميل نفقات اعلى في شكل تضحية بعدد متزايد من وحدات السلعة الاخرى . وهذه الظاهرة هى التى يطلق عليها قانون تزايد النفقات .

ويرجع تزايد نفقة انتاج وحدة من السلعة كلما اقبلنا على انتاج كمية اكبر منها ، عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الانتاج ، الى تخصص جزء من عناصر الانتاج ، عند وضع معين ، في انتاج السلعة ( س ) والى تخصص الجزء الاخر في انتاج السلعة ( ص ) . ويترتب على ذلك الوضع ان الجزء الاول من العمل يستطيع انتاج السلعة ( س ) بكفاءة عالية ، بينما كفاءته في انتاج السلعة ( ص ) تكون منخفضة . والعكس بالنسبة للجزء الثانى من العمل المتخصص في انتاج السلعة ( ص ) فان كفاءته تكون في انتاجها عالية وتكون منخفضة بالنسبة لانتاج السلعة ( س ) .

---

(١) انظر : د . د . سلوى سليمان ، د . عبد الفتاح قنديل « مقدمة في علم الاقتصاد » دار النهضة العربية ، ١٩٧٠ ب ص ١٤١ وما بعدها .



وعلى ذلك فاذا ما قرر المجتمع ، عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الانتاج ، ان يزيد من انتاج السلعة ( س ) فان الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذه الزيادة هو ان يسحب جزء من العمل المتخصص في انتاج السلعة ( ص ) ويحوله الى انتاج السلعة ( س ) . ولكن هذا النوع من العمل يتصف بانتاجية منخفضة بالنسبة للسلعة ( س ) وبانتاجية مرتفعة بالنسبة للسلعة ( ص ) . ويترتب على ذلك ان وحدات العمل المتخصصة في انتاج السلعة ( ص ) لن تستطيع ان تنتج الا وحدات قليلة من السلعة ( س ) وذلك مقابل ما تم من تضحية بانتاج وحدات كثيرة من السلعة ( ص ) ، وهو ما يعنى من تزايد نفقات انتاج السلعة ( س ) .

والشكل المقعر في اتجاه نقطة الاصل هو الذى يعبر لنا عن ظاهرة تزايد النفقات .

### اختلاف امكانيات الانتاج والتخصص الدولى :

٢٤٣ - باستخدام منحني امكانيات الانتاج يمكن بيان دور التخصص الدولى في تحقيق فائدة لطرفي التبادل (١) ولبيان ذلك سوف نفترض الفروض التالية :

١ - ان هناك دولتين أ ، ب وان كلا منهما لديها عنصر انتاج واحد هو العمل ، وان كميته في كل منهما ١٠٠ وحدة .

٢ - ان كلا منهما تقوم بانتاج نفس السلعتين ( س ) ، ( ص ) .

٣ - ان كلا الدولتين تستخدم نفس الفن الانتاجى لانتاج السلعتين .

٤ - في كلا الدولتين يمكن انتاج الوحدة من السلعة ( ص ) باستخدام وحدة عمل واحدة من النوع المتخصص في انتاجها وترمز له ب ( ص ع ) ، و باستخدام اربع وحدات عمل من النوع غير المتخصص في انتاجها وترمز

---

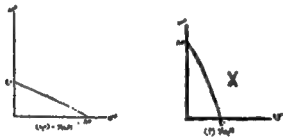
(١) انظر : د. سلوى سليمان ، د. عبد الفتاح قنديل « مقدمة في علم الاقتصاد » المرجع المشار اليه ص ١٤٧ وما بعدها .

للوحدة منه ب ( س ع ) . ونفس الوضع بالنسبة للسلعة ( س ) يلزم لانتاج الوحدة الواحدة منها باستخدام وحدة عمل واحدة من النوع المتخصص في انتاجها وترمز له ب ( س ع ) أو باستخدام أربع وحدات من النوع غير المتخصص في انتاجها وترمز له ب ( ص ع ) .

هـ - ان الدولتين تختلفان في شيء واحد فقط ، وهو ان غالبية العمل في الدولة ١ ، وليكن ثمانون وحدة عمل مثلاً متخصص في انتاج السلعة ( ص ) ، أى انها تمتلك ثمانين وحدة من العمل ( ص ع ) ، والعشرون وحدة عمل الباقية متخصصة في انتاج السلعة ( س ) ، أى انها تملك عشرين وحدة عمل ( س ع ) .

بينما هناك في الدولة (ب) ثمانون وحدة عمل متخصصة في انتاج السلعة ( س ) أى ثمانون وحدة عمل ( س ع ) ، والعشرون الباقية متخصصة في انتاج السلعة ( ص ) أى انها تملك عشرين وحدة عمل ( ص ع ) .

من الفروض السابقة نستطيع ان نحدد منحني امكانيات الانتاج لكل من الدولتين ١ ، ب ، وهو ما يظهر في الشكل رقم (١٧) .



الشكل رقم (١٧)

وبين من منحني انتاج الدولة ( ١ ) انها لو وجهت كل مواردها لانتاج السلعة ( ص ) فانها لن تستطيع الا انتاج ٨٥ وحدة منها ( الثمانين وحدة عمل ( ص ع ) سوف تنتج ثمانين وحدة من السلعة ( ص ) ، والعشرين وحدة عمل ( س ع ) سوف تنتج خمس وحدات من السلعة ( ص ) . وفي

حالة توجيه كل مواردها لانتاج السلعة ( س ) فانها لن تستطيع الا ان تنتج اربعون وحدة منها ( الثمانون وحدة عمل ( ص ع ) سوف تنتج عشرون وحدة من السلعة ( س ) والعشرون وحدة عمل ( س ع ) تنتج عشرون وحدة من السلعة ( س ) .

وبين من منحنى لانتاج الدولة (ب) انها لو وجهت كل مواردها لانتاج السلعة (ص) فانها لن تنتج منها الا ٤٠ وحدة ( الثمانون وحدة عمل (س ع) سوف تنتج عشرون وحدة من السلعة (ص) فانها لن تنتج منها الا ٤٠ وحدة ( الثمانون وحدة عمل ( س ع ) سوف تنتج عشرون وحدة من السلعة (ص) والعشرون وحدة عمل (ص ع) سوف تنتج عشرون وحدة من السلعة (ص) . وفي حالة توجيه كل مواردها لانتاج السلعة (س) فانها لا تستطيع ان تنتج الا خمسة وثمانون وحدة من السلعة ( س ) والعشرون وحدة عمل ( ص ع ) سوف تنتج خمس وحدات من السلعة ( س ) .

ولبيان فائدة التخصص الدولي في تحقيق فائدة لكل من الدولتين ١ ، ب نفترض ان الدولة تريد الحصول على ٣٠ وحدة من السلعة ( س ) ، في حين انها لا تملك من وحدات العمل المتخصصة في انتاج السلعة الا عشرين وحدة ، وان الدولة ( ب ) تريد الحصول على ٣٠ وحدة من السلعة ( ص ) ، في حين انها لا تملك من وحدات العمل المتخصصة في انتاج هذه السلعة الا عشرين وحدة .

على ضوء هذا الفرض ، اى ضوء عدم التخصص الدولي في الانتاج ، فلن تستطيع الدولة ا الا انتاج ٣٠ وحدة من السلعة (س) و ٤٠ وحدة من السلعة (ص) . ويفسر ذلك الوضع بان العشرين وحدة عمل التي تملكها والمتخصصة في انتاج السلعة س . (س ع) سوف تنتج ٢٠ وحدة من هذه السلعة . ولانتاج العشرة وحدات الباقية سوف تضطر الى تحويل جزء من وحدات العمل المتخصصة في انتاج السلعة ص (ص ع) ، ويلزم لانتاجها ٤٠ وحدة من ( ص ع ) ، وبذا لا يتبقى لديها الا ٤٠ وحدة من العمل (ص ع) سوف تنتج ٤٠ وحدة من السلعة ص .

نفس الشيء يصدق على الدولة ب فاذا ما ارادت انتاج ٣٠ وحدة من السلعة ( ص ) ، فانها لن تستطيع الا انتاج ٤٠ وحدة من السلعة ( س ) . وتفسير ذلك أن العشرين وحدة عمل التي تملكها والمتخصصة في انتاج السلعة ص ( ص ع ) سوف تنتج ٢٠ وحدة من هذه السلعة . ولانتاج العشرة وحدات الباقية من هذه السلعة سوف تضطر الى تحويل عمل متخصصة في انتاج السلعة س ( س ع ) ، ويلزم لانتاجها ٤٠ وحدة من س ، وبذا لا يتبقى لديها الا ٤٠ وحدة من العمل المتخصص في انتاج س سوف تنتج ٤٠ وحدة من السلعة (س) .

ولكن اذا افترضنا امكانية التخصيص وقيام التجارة بين الدولتين فان الدولة أ تستطيع ان تنتج ٨٠ وحدة من السلعة ( ص ) و ٢٠ وحدة من السلعة ( س ) وان الدولة ( ب ) تستطيع ان تنتج ٨٠ وحدة من السلعة ( س ) و ٢٠ وحدة من السلعة ( ص ) . وهذا الوضع سوف يزيد من امكانية الدولتين معا . اذ يبلغ مجموع ما تنتجها ١٠٠ وحدة من السلعة ( س ) ، ١٠٠ وحدة من السلعة ( ص ) ، بينما في وضع عدم التخصيص لن تستطيعا الا انتاج ٧٠ وحدة من السلعة ( س ) و ٧٠ وحدة من السلعة (ص) .

#### منحنى امكانيات الانتاج والنمو الاقتصادي .

٢٤٥ - سبق أن عرفنا أن التخلف الاقتصادي يتميز بعدة خصائص يمكن أن نعبر عنها باستخدام منحنى امكانيات الانتاج

( ١ ) الاستغلال غير الكامل لعناصر الانتاج التي يملكها المجتمع : وهو ما يعنى وجود جزء من الموارد الاقتصادية متعطّل لا يشارك في الانتاج . ويمكن تصور امكانيات انتاج للاقتصاد في هذه الحالة في موقع داخل المساحة الواقعة تحت خط امكانيات الانتاج .

(ب) سوء استخدام موارد الانتاج : وهو ما يعنى التبذير في استخدامها او العجز عن استخدامها على الوجه الاقتصادي الأمثل ،

مما يترتب عليه أن تصبح انتاجيتها اقل كثيرا من الطاقة القصوى وهذه الحالة يمكن تمثيلها بنقطة داخل المساحة الواقعة تحت خط امكانيات الانتاج .

(ج) عدم تنمية الموارد : وهو ما يعنى أن تكون الموارد الانتاجية التى تحت تصرف الاقتصاد ضئيلة كما ونوعا ، ويتمثل ذلك الوضع بمنحنى امكانيات الانتاج قريب من نقطة الأصل ، مما يجعل مساحة امكانيات الانتاج ضئيلة .

ومعالجة التخلف الاقتصادى تعنى ، فى الحالتين الأولى والثانية ، الانتقال من موقع داخل مساحة امكانيات الانتاج الى موقع آخر على المنحنى ، حيث يتم تشغيل عناصر الانتاج تشغيلاً كاملاً .

أما الحالة الثالثة ، فالحل يقتضى تنمية الموارد ، أى زيادتها كما ونوعاً . مثال ذلك استصلاح أراضى جديدة ، تكوين المزيد من رأس المال ، رفع مستوى مهارة اليد العاملة .. الخ . وتؤدي تنمية الموارد الى انتقال منحنى امكانيات الانتاج الى الخارج أى ابتعاده عن نقطة الأصل .

## المبحث الثانى

### التأليف بين عناصر الانتاج وقوانين الغلة

#### دالة الانتاج :

٢٤٦ - منحنى امكانيات الانتاج يبين مقدرة الاقتصاد على انتاج مجموعة أو أخرى من السلع ، وذلك بافتراض أن عنصر الانتاج واحد . ولكن هذا الفرض غير واقعى نظراً لتعدد عناصر الانتاج من ناحية واستحالة الانتاج ابتداء من عنصر انتاج واحد من ناحية أخرى .

ويترتب على الحقيقة الاقتصادية البديهة ، وهى اعتماد انتاج

السلع على أكثر من عنصر من عناصر الانتاج ، قيام علاقة بين عناصر الانتاج والنتائج من السلعة . هذه العلاقة يطلق عليها الاقتصاديون « دالة الانتاج » . فلو قلنا ان انتاج السلعة س هي دالة لعناصر الانتاج ١ ، ب ، ج معنى ذلك ان الكمية المنتجة من س تتوقف على الكميات المستخدمة من ١ ، ب ، ج .

$$س = د ( ١ ، ب ، ج )$$

وعلى ذلك نستطيع ان نعرف دالة الانتاج بانها العلاقة العينية بين عناصر الانتاج المستخدمة في العملية الانتاجية والنتائج من السلعة في فترة زمنية معينة ، حيث تكون عناصر الانتاج هي المتغير المستقل ، والنتائج من السلعة هي المتغير التابع .

ويمكن ان نستنتج من تعريف دالة الانتاج انه يمكن زيادة كمية النتائج من السلعة وذلك بزيادة النسبة المستخدمة من عناصر الانتاج التي تكشف دالة الانتاج عنها .

ولكن ذلك لا يعنى ان الوسيلة الوحيدة لزيادة كمية النتائج من السلعة تتحصل في زيادة كمية المستخدم من كافة عناصر الانتاج بل انه يكفى في بعض الاحيان ان تزيد الكمية المستخدمة من واحد او اكثر من عناصر الانتاج مع بقاء عناصر الانتاج الاخرى ثابتة ، لكي تتحقق الزيادة في الكمية المنتجة من السلعة . . وفي هذه الحالة ينسب التغير في النتائج للعنصر ولعناصر الانتاج التي تغيرت .

ويفسر ذلك الوضع الأخير ان انتاج كمية معينة من سلعة ما ، يمكن ان يتم بأكثر من وسيلة تختلف كل منها عن الاخرى في نسبة التاليف ( المزج ) بين عناصر الانتاج . ذلك انه اذا كان من الممكن مثلاً انتاج عشرة وحدات من سلعة ما باستخدام ٥ وحدات من العمل ووحدة

واحد من رأس المال ، فأننا نستطيع ، في حدود معينة ، أن ننتج نفس الكمية باستخدام ٤ وحدات عمل ووحدتين رأس مال .

**العوامل التي يتوقف عليها تعدد نسب التآليف بين عناصر الإنتاج :**

٢٤٧ - يتوقف تعدد نسب التآليف بين عناصر الإنتاج ( نسب المزج ) على امكانية احلال عناصر الإنتاج بعضها محل البعض الآخر . وهذه القابلية للاحلال تتوقف على عدة عوامل أهمها الآتي :

١ - درجة تخصص عنصر الإنتاج . وعنصر الإنتاج يكون متخصصا في إنتاج سلعة معينة اذا لم يكن يستطيع أن يحل هو محل عناصر إنتاج أخرى ، او تستطيع عناصر إنتاج أخرى أن تحل محله . وكلما ازدادت درجة تخصص عنصر الإنتاج كلما قلت امكانية احلاله هو محل عناصر الإنتاج الآخر ، او احلال عناصر الإنتاج الأخرى مكانه والعكس صحيح . وازدياد درجة تخصص عنصر الإنتاج تقلل من قدرته على التحول من نشاط انتاجي الى نشاط آخر .

وقد سبق أن عرفنا أن درجة تخصص عنصر رأس المال ( عدم قابليته للاستخدامات العديدة ) أو قابليته للاستخدامات العديدة تتوقف على طبيعة العنصر . وعلى سبيل المثال تعتبر الموارد الطبيعية ، خاصة الأرض ، أقل تخصصا من عنصرى الإنتاج الآخرين . فقطعة ، الأرض الواحدة تصلح لزراعة محاصيل عديدة ، أو البناء عليها ، أو لشق طريق أو ترعة فيها . الخ . كذلك فإن عنصر العمل يعتبر أقل تخصصا من عنصر رأس المال فالعامل الكهربائي يستطيع أن يعمل في عدة صناعات كهربائية . تتطلب مهنته ، على عكس آلات إنتاج المولدات الكهربائية ( التوربينات ) لا يستطيع أن تنتج أسلاك الكهرباء . وأخيرا فإن رأس المال الثابت أكثر تخصصا من رأس المال المتغير .

ودرجة التخصص تتوقف أيضا على المدى الزمني الذي ندخله في الحساب . ففي المدى القصير تكاد تكون كافة عناصر الإنتاج متخصصة في إنتاج سلعة معينة هي التي تستخدم في إنتاجها بالفعل . ولكن في المدى

الطويل تكاد تكون كافة عناصر الانتاج متعددة الاستخدامات أى صالحة للنقل من استخدام لآخر وبالتالي أقل تخصصا . فمصر الزمن يقلل من درجة تخصص الموارد (١) .

٢ - مستوى التقدم الفنى الذى يحدد لنا احيانا النسب التى يتم بمقتضاها التأليف بين عناصر الانتاج . ولكننا نعرف أن استمرار التقدم الفنى يمكن أن يؤثر على هذه النسب . فالاختراعات يمكن أن توفر عنصر العمل إذا ترتب عليها انقاص نسبة المستخدم من العمل وذلك بالمقارنة بنسبة المستخدم من عنصر رأس المال للحصول على نفس الكمية بالمقارنة من الانتاج . وبالعكس قد يترتب على الاختراعات انقاص نسبة المستخدم من عنصر رأس المال وذلك بنسبة المستخدم من عنصر العمل للحصول على نفس كمية الانتاج .

وفي الحالة الاولى يقال ان التقدم الفنى من طبيعة موفرة لعنصر العمل Labour-saving أو من طبيعة مستخدمه لرأس المال Capital-using

وفي الحالة الثانية يقال ان التقدم الفنى من طبيعة موفرة لرأس المال Labour-using أو من طبيعة مستخدمه للعمل Capital-saving ونستطيع أن نستنتج مما سبق انه لكى يكون التقدم الفنى محايدا يجب أن يؤدي للحصول على نفس كمية الانتاج انقاص نسبة المستخدم من جميع عناصر الانتاج بنسبة واحدة . ويمكن أيضا أن يكون التقدم الفنى محايدا اذا ترتب عليه تحقيق زيادة فى الكمية المنتجة وذلك عن طريق زيادة المستخدم من عناصر الانتاج بنسبة واحدة ، ولكن من الطبيعى أن تكون نسب الزيادة فى المستخدم من عناصر الانتاج أقل

---

(١) وعلى سبيل المثال يمكن من طريق التدريب وإعادة التأهيل المهنى يمكن اكتساب العمال المخصين تخصصات جديدة . كذلك فانه من طريق استخدام الاحياطى التقدى الذى يرصد فى ميزانية المشروع لاستهلاك الآلات استبدال هذه الآلات بأخرى تستخدم استخدامات أخرى . وبالتالي كلما طالت المدة كلما كانت عناصر الانتاج أقل تخصصا .



من نسبة الزيادة الحاصلة في الكمية المنتجة ، والا لا تكون بصدد تقدم فنى (١) .

وفي حالة كون التقدم الفنى من طبيعة موفرة للعمل ، فتكون هناك امكانية لاحتلال رأس المال محل العمل . وعلى العكس ، اذا كان التقدم الفنى من طبيعة موفرة لرأس المال ، فتكون هناك امكانية لاحتلال العمل محل رأس المال .

٣ - العلاقة بين اثمان عناصر الانتاج تؤثر ايضا على امكانية الاحتلال بين عناصر الانتاج . وعلى سبيل المثال يمكن احتلال رأس المال محل العمل ، وذلك بغرض ان انتاجيتهما واحدة ، ولكن تكلفة رأس المال ( سعر الفائدة ) اقل من تكلفة العمل ( الاجر ) . والعكس صحيح ،

---

(١) يرى J. R. Hicks أن التقدم الفنى يكون محايدا اذا تربط عليه زيادة الانتاجية الحديثة لجميع عناصر الانتاج بنفس النسبة . ويكون التقدم من طبيعة موفرة لرأس المال Capital-saving ، اذا تربط عليه زيادة الانتاجية الحديثة للعمل أكثر من الزيادة الحاصلة في الانتاجية الحديثة لرأس المال . ويكون من طبيعة موفرة للعمل Labour-saving ، اذا تربط على التقدم الفنى زيادة الانتاجية الحديثة لرأس المال أكثر من الزيادة الحاصلة في الانتاجية الحديثة للعمل .

ويجب لفهم رأى Hicks أن نعرف أنه يفترض الكميات المستخدمة من عناصر الانتاج ثابتة في الأحوال الثلاثة المتقدمة .

J. R. Hicks «Theory of wages» London, p. 121.

ويرى R. F. Harrod أن طبيعة التقدم الفنى تحدد بالنظر الى العلاقة القائمة بين قيمة رأس المال المستخدم في العملية الانتاجية وقيمة الدخل المتولد ، فيكون التقدم الفنى محايدا اذا تربط عليه عدم تغير العلاقة السابقة ( وذلك بغرض ثبات سعر الفائدة ) . ويكون من طبيعة موفرة للعمل اذا تربط عليه زيادة نسبية في رأس مال أكبر من الزيادة النسبية الحاصلة في قيمة الدخل المتولد . وتكون من طبيعة موفرة لرأس المال اذا تربط على التقدم الفنى زيادة نسبية في عنصر رأس المال أقل من الزيادة النسبية الحاصلة في الدخل المتولد .

R. F. Harrod «Towards a dynamic economics» London, 1948, p. 26.

وترى J. Robinson أن طبيعة للتقدم الفنى تتحدد بالكميات المستخدمة من عناصر الانتاج للحصول على نفس كمية الناتج من السلسلة . فيكون التقدم الفنى محايدا اذا تربط عليه انقاص الكميات المستخدمة من عناصر الانتاج بنفس النسبة للحصول على نفس الناتج من السلسلة . ويكون من طبيعة موفرة لرأس المال أو المستخدمة له اذا تربط عليه انقاص أو زيادة كمية المستخدم من رأس المال للحصول على نفس كمية الناتج من السلسلة . ونفس الشيء يصدق بالنسبة لعنصر العمل أو الموارد الطبيعية .

J. Robinson «The rate of interests», London, 1952, pp. 42-50.

ومن الملاحظ أننا اخذنا بهذا الرأي في المتن للحكم على طبيعة التقدم الفنى .

بالنسبة لاحتلال عنصر العمل محل عنصر رأس المال . ويفسر ذلك الوضع بأن المنتج ( المنظم ) يهدف الى تحقيق أكبر قدر من الربح ، وهذا يتحقق عن طريقين :

( أ ) اختيار نسبة التاليف بين عناصر الانتاج التي تعطيه أكبر انتاجية ممكنة لعناصر الانتاج .

( ب ) واختيار نسبة التاليف التي تعطى أكبر انتاجية ممكنة بأقل التكاليف الممكنة .

وعلى ذلك يمكن القول بأن المنتج يحقق أكبر قدر من الربح حينما يختار نسبة التاليف بين عناصر الانتاج الأقل تكلفة . وتكون نسبة التاليف بين عناصر الانتاج أقل تكلفة ، حينما تعطى أكبر انتاجية لعناصر الانتاج بأقل نفقة ممكنة ( ١ ) .

٤ - كذلك تتوقف امكانية الاحتلال بين عناصر الانتاج على حجم الانتاج . ويكون هناك امكانية لاحتلال رأس المال محل العمل ، كلما ازداد حجم الانتاج . ويفسر ذلك الوضع أن حجم الانتاج الكبير يسمح بتوزيع نفقات رأس المال الثابت ( الصيانة والاستهلاك ) على عدد كبير من وحدات الانتاج وبالتالي يمكن أن ينخفض ذلك الجزء من نفقة انتاج الوحدة التي تمود الى تكلفة رأس المال الثابت .

( ١ ) ويتحقق ذلك حينما تكون :

$$\frac{\text{الانتاجية الحدية للعمل}}{\text{لن العمل}} = \frac{\text{الانتاجية الحدية لرأس المال}}{\text{لن رأس المال}} = \frac{\text{الانتاجية الحدية للمورد الطبيعي}}{\text{لن المورد الطبيعي}}$$

$$\text{لذا حصل وكانت} \quad \frac{\text{الانتاجية الحدية للعمل}}{\text{لن العمل}} \quad \text{أكبر من} \quad \frac{\text{الانتاجية الحدية لرأس المال}}{\text{لن رأس المال}}$$

فانه يكون من صالح المنتج أن يحل عنصر العمل محل عنصر رأس المال ، والعكس صحيح . ونفس الشيء يصدق بالنسبة لكافة عناصر الانتاج المستخدمة في العملية الانتاجية .

انظر تفصيل ذلك :

P. Samuelson «L'economique» traduction française, Paris 1957. tome II, pp. 533-537.

وكذلك :

J. Robinson «The accumulation of capitals», London, 1966, pp. 106-109.

### حدود التأليف بين عناصر الإنتاج « قانون النسب المتغيرة »

٢٤٨ - إذا كانت هناك امكانية لتعدد نسب التأليف (أو المزج) بين عناصر الإنتاج ، إذا أنه من الممكن ، كما رأينا ، أن نزيد كمية الإنتاج من سلعة معينة وذلك بزيادة بعض عناصر الإنتاج المستخدمة دون البعض الآخر ، إلا أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا في حدود معينة . وأهم عامل محدد لتلك الامكانية هو قانون « النسب المتغيرة » .

ومضمون هذا القانون يتلخص في أنه في ظل فن انتاجي معين ، إذا أضيفت وحدات متماثلة من عناصر الإنتاج الى كمية ثابتة من عناصر الإنتاج الأخرى ، فإن الناتج الكلي يزداد مع الإضافات المتماثلة للعنصر المتغير ، ولكن بعد فترة معينة لابد أن تأخذ هذه الزيادة في الناتج الكلي في التناقص المستمر .

ويشترط لانطباق قانون النسب المتغيرة الشروط التالية :

أولاً : تغير عناصر الإنتاج بنسب متفاوتة .

وهذا الشرط يمكن أن يندرج تحته الحالات التالية :

١ - زيادة كل عوامل الإنتاج بنسب مختلفة .

٢ - زيادة عاملين من عوامل الإنتاج مع ثبات العنصر الثالث .

٣ - زيادة عامل واحد من عوامل الإنتاج مع ثبات العوامل

الأخرى .

ثانياً : أن تكون وحدات عامل الإنتاج المتزايدة متجانسة ، أي من كفاءة واحدة ، وأن يتزايد هذا العامل بكميات واحدة .

ثالثاً : ثبات مستوى الفن الإنتاجي ، حتى تتمكن من التعرف على أثر تزايد العامل المتغير في الإنتاج بعد استبعاد أثر تغير الفن الإنتاجي .

### مضمون قانون النسب المتغيرة (١) :

٢٤٩ - ينصرف قانون النسب المتغيرة الى ان التغيرات في كمية الناتج ، التي ترتب على الاضافات المتابعة للعنصر المتغير ، تمر بمراحل متميزة . فالقانون يتتبع العلاقة ، في مراحلها المختلفة ، بين الكمية المتزايدة من العنصر الانتاجي والكمية المنتجة من سلعة معينة . وعلى وجه الخصوص ، فهو يوضح طبيعة التغير في الكمية الاضافية من الناتج ، المترتبة على اضافة وحدات متتالية من عنصر انتاجي متغير الى كمية ثابتة ( او متزايدة ولكن بنسبة اقل ) من عنصر انتاجي آخر .

ولمعرفة هذه المراحل المختلفة التي يمر بها الناتج نفترض اننا بصدد قطعة ارض زراعية مساحتها عشرة أفدنة يراد زراعتها قمحا . ثم تصورنا ان اضافة وحدات متتالية من العمل اليها ، فانه يمكننا ان نتتبع المراحل المختلفة التي يمكن ان يمر بها الناتج . في البداية اذا تركت الأرض دون ان يعمل عليها احد فان الناتج من القمح يكون صفرا ، وهذا ما يؤكد عدم امكانية الانتاج باستخدام عنصر انتاج واحد . اما اذا عمل على الأرض عامل واحد ، فلاشك اننا سنحصل على كمية موجبة ، ولكن ضئيلة من الانتاج . ثم اذا اضيف عامل ثان فان الناتج الكلي من القمح سيزداد . وهكذا تؤدي اضافة وحدات عنصر العمل الى زيادة في الناتج الكلي . ولكن ، بعد حد معين ، تأخذ الزيادات في كمية الناتج الكلي في التناقص مع اطراد اضافة وحدات عنصر العمل ، حتى تصل الى مرحلة تكون فيها الزيادة في الناتج الكلي تساوى صفرا . والجدول التالي يبين العلاقة بين العنصر المتغير ( العمل ) ، وكمية

#### الناتج الكلي

(١) انظر شرحا تفصيليا لهذا القانون :

وكذلك

P. Samuelson, op. cit, pp. 525-534.

د . سلوى سليمان ، د . عبد الفتاح قنديل ، المرجع سالف الإشارة اليه ، ص ١٥٩ وما بعدها .

الجدول رقم ( ١٠ )

**الناتج الكلى والناتج المتوسط والناتج الحدى من استخدام  
اعداد متزايدة من العمال على قطعة ثابتة من الأرض**

(١) عدد الافدنة	(٢) عدد العمال	(٣) الناتج الكلى بالآردب	(٤) الناتج الحدى بالآردب	(٥) الناتج المتوسط بالآردب
١٠	صفر	صفر	صفر	صفر
١٠	١	١٠	١٠	١٠
١٠	٢	٤٠	٣٠	٢٠
١٠	٣	١٠٢	٦٢	٣٤
١٠	٤	١٦٤	٦٢	٤١
١٠	٥	٢٠٥	٤١	٤١
١٠	٦	٢٢٤	١٩	٣٧
١٠	٧	٢٢٤	صفر	٣٢
١٠	٨	٢٠٠	٢٤-	٢٥
١٠	٩	١٥٣	٤٧-	١٧
١٠	١٠	٩٠	٦٣-	٩

في الجدول السابق يبين العمود الاول مساحة الأرض المستخدمة ، وهى في مثالنا ثابتة مقدارها عشرة أفدنة . أما العمود الثانى فيشير الى زيادة مطردة في عدد العمال الذين يشتغلون على هذه القطعة من الأرض وهذه الزيادة تمثل تغيرا في نسبة عنصر الأرض الى عنصر العمل ، من ( ١ : ١ ) الى ( ٢ : ١ ) . . حتى تصبح النسبة في النهاية ( ١ : ١ ) ، حينما يكون هناك عشرة عمال يشتغلون على العشرة أفدنة . أما العمود الثالث ، الذى يبين الناتج الكلى من القمح ، فيدل على أن اجمالى ناتج الأرض قد زاد باطراد ، مع زيادة عدد العمال المشتغلين عليها وذلك حتى العامل السادس . ولكن اضافة العامل السابع بعد ذلك لا تترتب عليه اية زيادة في الناتج الكلى . أى أن الزيادة في الناتج الكلى التى حققها العامل السابع تساوى صفرا . وبعد ذلك تؤدي كل زيادة في عنصر العمل الى تناقص في حجم الناتج الكلى . أى أن تشفىل أى عامل بعد العامل السابع تؤدي الى اضافة كمية سالبة الى الناتج الكلى ( أى الى نقصان الناتج الكلى ) .

### منحنى الناتج الكلى



الشكل رقم ( ١٨ )

ويمكن تصوير العلاقة بين كمية عنصر الانتاج السابق المتغير ( العمل ) ، وحجم الناتج الكلى بيانيا كما يظهر فى الشكل السابق ( الشكل رقم ١٨ ) . وتأخذ العلاقة شكل منحنى ، والذي يبين تزايد الناتج الكلى بسرعة فى المراحل الاولى تبعا لزيادة عدد العمال الذين يستخدمون فى قطعة الأرض الثابتة المساحة ، ثم يكف هذا الناتج الكلى عن التزايد رغم زيادة عدد العاملين ، ثم يأخذ فى النقصان .

### الناتج الحدى والناتج المتوسط :

٢٥٠ - يبين الجدول السابق العلاقة بين العنصر المتغير ( العمل ) والناتج الحدى . ويقصد بالناتج الحدى Marginal product بأنه مقدار التغير فى الناتج الكلى Total product نتيجة تغير عنصر الانتاج ( بالزيادة أو بالنقص ) بوحدة واحدة . أى هو التغير فى الناتج الكلى نتيجة زيادة عنصر العمل وحدة واحدة (أو نتيجة انقاصه وحدة واحدة ) مع ثبات كمية عنصر الانتاج الآخر ( الأرض ) . وعلى سبيل المثال فان الناتج الحدى للعامل الثانى يساوى الناتج الكلى الذى نحصل عليه بعد اضافة العامل الثانى ، مطروحا منه الناتج الكلى الذى نحصل عليه من تشغيل عامل واحد ( ٤٠ - ١٠ = ٣٠ ) .

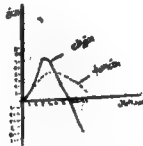
وبمطالعة أرقام العمود الرابع الخاص بالناتج الحدى ، نجد انه مع الإضافات الاولى لوحدة العمل يأخذ الناتج الحدى فى التزايد ، حتى يصل الى أقصى حد له عند استخدام العامل الثالث ( ٦٢ أردبا ) .

ثم بعد اضافة العامل الرابع تنتفى اية زيادة في كمية الناتج الحدى ( مرحلة ثبات الناتج الحدى ) . و أخيرا يؤدي الاستمرار في اضافة المزيد من العمال الى تناقص مستمر في الناتج الحدى ، ويهبط الناتج الحدى الى الصفر عند تشغيل العامل السابع . و أخيرا تقتزن كل زيادة في استخدام عنصر العمل بعد العامل السابع ، بنقص مطرد ، اى يصبح الناتج الحدى كمية سالبة .

كذلك يبين الجدول السابق العلاقة بين العنصر المتغير ( العمل ) والناتج المتوسط Average product . ويقصد بالناتج المتوسط ، متوسط ما ينتجه العامل الواحد ، اى الناتج الكلى مقسوما على عدد العمال . ويتضح من ارقام العمود الخامس ، انه مع الاضافات الاولى لوحداث العمل يأخذ الناتج المتوسط فى التزايد ، ولكن تزايد الناتج المتوسط يكون بمعدل اقل من تزايد الناتج الحدى ، ولكن لفترة اكبر . ويصل الناتج المتوسط الى اقصى حد له ( ١٤ اردب ) عند اضافة العامل الرابع . ثم مع اضافة العامل الرابع تنتفى اية زيادة فى الناتج المتوسط ، اى يبقى ثابتا . و أخيرا يؤدي الاستمرار فى اضافة المزيد من العمال الى تناقص مستمر فى الناتج المتوسط ، ولكنه يظل باستمرار كمية موجبة طالما بقى الانتاج الكلى كمية موجبة . ولكن يلاحظ ان الناتج المتوسط فى مرحلة التناقص يتناقص بمعدل اقل من الناتج الحدى .

والذى يهمنا الآن هو بيان العلاقة بين الناتج الحدى والناتج المتوسط والتي يمكن تمثيلها بيانيا على ضوء الأرقام الواردة فى العمودين الرابع والخامس من الجدول الثالث كالاتى :

منحنى الناتج المتوسط ومنحنى الناتج الحدى



الشكل رقم (١٩)

وبلاحظ من الجدول السابق أنه طالما أن متوسط انتاج العامل الواحد في تزايد تبعاً لزيادة عدد العمال المستخدمين ، نجد أن الناتج الحدى يكون أعلى من الناتج المتوسط . فإذا وصل الناتج المتوسط للعامل الواحد الى أقصى حد ممكن فإن الناتج الحدى يصبح مساوياً للناتج المتوسط . وإذا أخذ الناتج المتوسط للعامل في النقصان فإن الناتج الحدى يصبح أقل من الناتج المتوسط . والعلاقة السابقة بين الناتج المتوسط والناتج الحدى أمر طبيعى وليست مصادفة ، لأنه طالما أن الناتج الحدى أعلى من الناتج المتوسط فكل عامل اضافى يستخدم سوف يضيف الى الناتج الكلى مقداراً يزيد عن متوسط ما كان ينتجه العمال السابقون عليه ، ومن ثم فإن اضافته سوف ترفع المتوسط العام للانتاج . وبالعكس ، فطالما أن الناتج الحدى أقل من الناتج المتوسط فكل عامل اضافى يستخدم سوف يضيف الى الناتج الكلى مقداراً يقل عن متوسط ما كان ينتجه العمال السابقون عليه ، ومن ثم فإن اضافته سوف تخفض المتوسط العام للانتاج .

وبين المرحلتين ، مرحلة جذب الناتج الحدى للناتج المتوسط في اتجاه الارتفاع ، ثم مرحلة جذب الناتج الحدى للناتج المتوسط في اتجاه الانخفاض ، تأتى مرحلة يتساوى فيها الناتج الحدى مع الناتج المتوسط ، وهى المرحلة التى يصل فيها الناتج المتوسط الى أعلى حد ممكن .

والشكل رقم ١٩ يبين جميع هذه الأوضاع . فعندما يكون منحنى الناتج الحدى فوق منحنى الناتج المتوسط ( أى يمثل عند أية كمية معينة من العمل مقداراً أكبر من المقدار الذى يمثله الناتج المتوسط ) ، فإن هذا المنحنى الأخير يتجه الى الارتفاع . وعندما يقع منحنى الناتج الحدى تحت منحنى الناتج المتوسط ( أى يمثل مقداراً أقل من المقدار الذى يمثله الناتج المتوسط ) ، فإن هذا المنحنى الأخير يتجه نحو الانخفاض . وعندما يتقاطع منحنى الناتج الحدى مع الناتج المتوسط فإنه يقطعه فى نقطة تمثل أعلى حد وصل اليه الناتج المتوسط .



ويمكن ان نستنتج من الشكل ايضا ان مرحلة تزايد الناتج المتوسط تكون اكبر من مرحلة تزايد الناتج الحدى . ويرجع ذلك الى ان الناتج الحدى يبدأ فى التناقص اول مرة بكمية ضئيلة ، بحيث يظل رغم انخفاضه ، أعلى من الناتج المتوسط قبل الزيادة ، مما يؤدي الى ارتفاع الناتج المتوسط .

### مراحل الغلة :

٢٥١ - يمكن لنا بالاستعانة بالشكل رقم ١٩ ان نميز بين ثلاثة مراحل متباعدة ترتب على زيادة احد عناصر الانتاج مع ثبات العناصر الأخرى .

### مرحلة تزايد الغلة : Increasing Returns :

تتميز هذه المرحلة بتزايد فى كل من الناتج الحدى والناتج المتوسط . ونحن نعلم ان تزايد الناتج الحدى يعنى ان هناك اضافات متزايدة فى الناتج الكلى ، مما يؤدي الى زيادته أيضا . وتسم هذه المرحلة أيضا بأن معدل الزيادة فى الناتج الكلى يكون أعلى من معدل الزيادة فى العنصر المتغير ( العمل ) ، مما يترتب عليه اتجاه الناتج المتوسط الى الارتفاع أيضا .

ومن المفيد أن نشير أن المقصود بظاهرة تزايد الغلة ليس هو مجرد تزايد الناتج الكلى ، بل تزايد الناتج الحدى والناتج المتوسط . وتفسر ظاهرة الغلة المتزايدة بظاهرة تضافر القوى ، وما تنصرف اليه من الافادة من تقسيم العمل وتنظيمه (١) . ففى المرحلة الأولى من الانتاج ، قد تكون بعض عوامل الانتاج ، وهى تلك التى تفترض ثباتها ، غير مستغلة استغلالا كاملا ، وذلك لسدرة العامل الآخر بالنسبة لها . وفى مثالنا فان الأرض التى تبلغ مساحتها عشرة أفدنة لا تستغل بعامل واحد استغلالا كاملا ، وعلى ذلك فان الزيادات المتتالية فى عدد العمال تؤدي

---

(١) انظر : د. رفعت المحجوب ، المرجع سالف الذكر ص ٥١٧ .

الى استغلال الأرض استغلالا كاملا ، وعلى ذلك فان الزيادات المتتالية في عدد العمال تؤدي ولكن الى حد ، الى زيادة الناتج الكلي بكميات متزايدة .

وبلاحظ انه في مرحلة تزايد الفلة تكون مرحلة التزايد في الناتج المتوسط اطول من مرحلة التزايد في الناتج الحدى للأسباب السالف ذكرها .

#### ٢ - مرحلة ثبات الفلة Constant Returns :

تبدا هذه المرحلة عند نقطة انتهاء مرحلة تزايد الفلة ، سواء بالنسبة للناتج الحدى او بالنسبة للناتج المتوسط . والأرقام الواردة في العمود رقم ( ٤ ) من الجدول السابق تبين لنا ان الناتج الحدى يثبت عند حده الأقصى ( ٦٢ أردبا ) وذلك بعد اضافة العامل الرابع . والأرقام الواردة في العمود رقم ( ٥ ) من الجدول السابق تبين لنا ان الناتج المتوسط يثبت عند حده الأقصى ( ٤١ أردبا ) وذلك بعد اضافة العامل الخامس .

ويمكن ان نستنتج مما سبق ان مرحلة ثبات الفلة تظهر أولا بالنسبة للناتج الحدى ( عند العامل الرابع ) ، بينما يظل الناتج المتوسط في التزايد بعد اضافة العامل الرابع . والسبب في هذا الفارق بينهما هو ان ظهورها بالنسبة للناتج الحدى هو ترجمة عن ثبات تزايد النفج الكلي ، بينما ان ظهورها بالنسبة للناتج المتوسط ياتي نتيجة للتساوي بين معدل زيادة الناتج الكلي ومعدل زيادة عدد العمال ، وهذا لا يتحقق الا عند اضافة العامل الخامس .

#### ٣ - مرحلة تناقص الفلة :

وتبدا هذه المرحلة من نقطة انتهاء مرحلة ثبات الفلة ، سواء بالنسبة للناتج الحدى او بالنسبة للناتج المتوسط . وتناقص الفلة بالنسبة

للنتاج الحدى ليس الا تعبيراً مباشراً عن تناقص الاضافات الى الننتاج الكلى . اما بالنسبة للنتاج المتوسط فهو نتيجة تترتب على انخفاض معدل تزايد الننتاج الكلى عن معدل عدد العمال . ولهذا السبب نلاحظ ان ظهور هذه المرحلة بالنسبة للنتاج الحدى سبق ظهورها بالنسبة للنتاج الحدى .

وتفسر مرحلة تناقص الفلة ، أى تناقص الاضافات الى الننتاج الكلى نتيجة لتزايد العامل المتغير بكميات متساوية ، بظاهرة فنية ، وهى انه حصل استغلال كامل للعنصر الانتاجى الذى افترضنا ثباته ( الأرض ) ، وان العنصر المتغير ( العمل ) لا يعتبر بديلاً كاملاً عن العامل الثابت ، والا لأمكن الانتاج بعامل واحد مما يمتنع فى الواقع (١) .

#### قانون الفلة المتناقصة Law of diminishing returns :

٢٥٢ - ينصب قانون تناقص الفلة على مرحلة معينة ( المرحلة الثالثة ) من مراحل الفلة التى ينطوى عليها قانون النسب المتغيرة . وبمضى مضمون هذا القانون انه اذا زادت كمية أحد عناصر الانتاج بوحدات متساوية ، بينما ظلت كميات عناصر الانتاج الأخرى ثابتة ، فانه بعد حد معين سوف يأخذ الننتاج الحدى والننتاج المتوسط فى الانخفاض .

واذا كان القانون ينصب على الحالة التى يزيد فيها عنصر الانتاج بينما تظل عناصر الانتاج الأخرى ثابتة ، الا أنه من المسلم به انه ينطبق أيضاً فى حالات تغير جميع عناصر الانتاج ولكن بنسب متفاوتة . ولهذا ينطبق القانون فى الحالات التالية :

١ - زيادة عنصر واحد من عناصر الانتاج مع ثبات العناصر الأخرى .

٢ - زيادة جميع عناصر الانتاج مع ثبات عنصر واحد .

---

(١) انظر : د. رفعت المحجوب ، المرجع السابق ، ص ٥٢٢ .

٣ - زيادة جميع عناصر الانتاج ولكن تكون نسبة الزيادة في عنصر او اكثر اكبر من نسبة الزيادة الحاصلة في العناصر الاخرى .

ولكن بطبيعة الحال تمثل حالة الزيادة في عنصر او اكثر من عناصر الانتاج الحالة الشائعة عند التكلم عن قانون تناقص الفلة .

ويشترط لانطباق هذا القانون الشروط التالية :

١ - أن تكون الاضافات في العنصر او العناصر الانتاجية المتغيرة متجانسة ( كما ونوعا ) ، فاذا كانت الاضافات من العنصر المتغير ليست متجانسة من ناحية الكم او من ناحية النوع ، فقد لا يحدث قانون الفلة المتناقصة .

٢ - ثبات مستوى الفن الانتاجي ، اي أننا نفترض ان الطرق الفنية في الانتاج التي كان يستعملها العامل الاول ( راجع الجدول السابق ) ، هي بعينها الطرق المستعملة عندما يزداد عدد العمال .

وقد سبق الإشارة الى ان ظاهرة تناقص الفلة يمكن ان ترد الى ان كل عنصر من عناصر الانتاج يعتبر بديلا ناقصا عن العنصر الآخر في انتاج اي سلعة . فالعملي بديل ناقص عن الأرض ، ورأس المأل بديل ناقص عن الاثنين . هذه الحقيقة هي التي تفسر تناقص الكفاءة الانتاجية لكل عنصر تزيد كميته بالنسبة لباقي العناصر . ولو كان اي عنصر يعتبر بديلا كاملا عن العنصر الآخر لما كان هناك تناقص في فلة ، وكان من المستطاع انتاج أية سلعة بعنصر واحد فقط .

#### **اهمية قانون الفلة المتناقصة في النظرية الاقتصادية التقليدية :**

٢٥٣ - يعتبر ريكاردوا اول من صاغ قانون « النسب المتغير » ، ولكنه ركز على مرحلة تناقص الفلة (١) . واستخدام هذا القانون لتفسير

---

(١) يعتبر البعض ان الاقتصادي الفرنسي Turgot اول من اكتشف قانون النسب المتغيرة ( ١٧٦٧ ) حينما عرضه بمناسبة تفسير تناقص انتاج الاستغلالات الوردانية .

راجع : R. Barre «Economie politique» op. cit., p. 460.

ولكن من المتفق عليه ان دافيد ريكاردو هو اول من صاغ هذا القانون .

ارتفاع أسعار القمح في إنجلترا أثناء حربها مع نابليون ( ١٨٠٦ ) ، وما ترتب عليها من حصار شواطئ إنجلترا ، واضطرابها لمواجهة حاجة السكان المتزايدة من القمح الى زراعة أراضى بعيدة وأقل خصوبة . وكانت لا تمطى هذه الأراضى برغم كثافة استخدام عنصرى العمل ورأس المال عليها الا ناتجا متناقصا .

وقد لجأت المدرسة التقليدية الإنجليزية الى ظاهرة الفلة المتناقصة فى أوائل القرن الماضى لتفسير ظاهرة الفقر فى المجتمع الإنجليزي ، ولإسقاط المسؤولية عن الرأسمالية الوليدة . وتعتبر نظرية روبرت مالتس التطبيق الهام لهذه النظرية التثاؤمية . فالفقر فى نظر المدرسة التقليدية يرجع الى ظاهرة طبيعية مزدوجة ، لا علاقة لها بمساوىء النظام الرأسمالى خاصة فى بدايته ( استغلال العمال استغلالا سيئا مما يترتب عليه يؤس حالتهم المعيشية ) ، وهى أن قدرة الانسان على التناسل اكبر من قدرة الأرض على إنتاج المواد الغذائية . فالنظرية التقليدية ترى أن تزايد السكان يؤدى الى رفع الطلب على المنتجات الزراعية ، وأن ذلك يؤدى الى زراعة أرض أقل خصوبة أو أسوأ موقعا ، تفل عند استخدام كميات من العمل ورأس المال مساوية لتلك التى استخدمت فى الأرض السابقة ، ناتجا أقل من غلة الأرض الأكثر منها خصوبة . ونفس الظاهرة تحدث بالنسبة لنفس قطعة الأرض التى كانت مزروعة من قبل ، فالزراعة الكثيفة عليها باستخدام وحدات متزايدة من العمل ورأس المال يؤدى الى زيادة الناتج منها بكميات متناقصة .

وتعتبر ظاهرة تناقص الفلة من المعطيات الأساسية التى قام عليها الفكر الاقتصادى التقليدى . فنظرية مالتس فى السكان تعتبر تطبيقا لها . وتعتبر نظرية ريكاردو فى الربح أيضا من التطبيقات المهمة لظاهرة بناقص الفلة . فزيادة السكان تؤدى الى استغلال الأراضى الأقل خصوبة ، وهى تتطلب مقدار من العمل ( أى مقدار من النفقة ) اكبر

مما تتطلبه الأرض الأكثر منها خصوبة . ولما كانت مزروعات جميع الأراضي ، على الرغم من تباين خصوبتها ، تباع بثمن واحد نتيجة لافتراض المنافسة الحرة ، وكان ثمن هذه المزروعات يتحدد ، في نظرية ريكاردو بمقدار العمل المستخدم في الأرض الأقل خصوبة ، كان معنى ذلك أن الأرض الأكثر خصوبة تحقق ربما هو الفرق بين نفقة انتاجها ونفقة انتاج الأرض الأقل خصوبة .

وأخيرا يمكن اعتبار فكرة حدود النمو ، السابق بيانها تطبيقا لفكرة تناقص الفلة ، إذ أن هناك بعض المتغيرات التي تفسر النمو تتزايد اسيا في حين أن بعض المتغيرات الأخرى تتزايد خطيا ، مما سوف يترتب عليه بعد فترة ، تناقص امكانيات النمو للجنس ، ويلاحظ هنا أن عوامل النمو تزيد كلها ولكن بعض العوامل يزيد بنسبة أكبر ( النمو الاسي ) من بعض العوامل الأخرى ( النمو الخطي ) .

#### نظام انطباق قانون التناقص :

٢٥٤ - يرى ريكاردو والمدرسة التقليدية الانجليزية أن قانون الفلة المتناقصة لا ينطبق الا على الزراعة ، وأن قانون الفلة المتزايدة ينطبق على الصناعة . الا انه من المتفق عليه أن قانون تناقص الفلة يعتبر قانونا عاما ينطبق على كافة الأنشطة الاقتصادية سواء كانت زراعية ام صناعية . فهذا القانون ينطبق على الزراعة كما سبق وأن بينت النظرية التقليدية .

كذلك ينطبق القانون على الصناعات الاستخراجية ، حيث يزداد استغلال المناجم صعوبة كلما قاربت على النفاذ ، خاصة وأن ثروة المنجم لا تتجدد كلما استخرج الانسان شيئا منها بعكس الأراضي الزراعية فخصوبتها تتجدد بفضل التسميد وغير ذلك من الوسائل . فعنصر الثبات واختلاف درجة تركيز الخام بين المناجم المختلفة للمعدن الواحد يسببان ظهور تناقص الفلة بالنسبة للصناعات الاستخراجية .

وينطبق القانون على صناعة النقل ، ألا لايد حتى يزيد السرعة بمقدار الضعف ، بدمدة معينة ، من زيادة الطاقة المحركة بأكثر من الضعف ، ولذلك تلمح ارتفاع اسعار النقل في وسائل النقل السريعة .

وينطبق القانون في الصناعات التحويلية ، ويسرى هذا القول بالنسبة لمصنع معين بالذات ، أو بالنسبة لفرع معين من فروع هذه الصناعات .

فبالنسبة لمصنع معين ، ياتى وقت يبلغ فيه ناتج المصنع درجته القصوى بالنسبة لما يستخدم فيه من وحدات العمل ورأس المال ، بحيث لو أضيفت وحدات جديدة فان هذا الناتج لا يزيد بنفس نسبة الزيادة في عناصر الانتاج . ولذا نجد المنتج يفضل اذا اراد زيادة لناتج ، انشاء مصنع جديد بدلا من التوسع في المشروع القديم .

أما بالنسبة لفرع معين من فروع الصناعة ، كصناعة الحديد والصلب مثلا ، يمكن أيضا أن يعرف ظاهرة تناقص الغلة . فلو فرض وأن انشئت في هذا الفرع مصانع جديدة للحديد ، فقد يحدث أن تتميز المصانع القديمة عن المصانع الجديدة ببعض الميزات - كقربها من منجم حديد ، أو مصدر للطاقة .. الخ - ففى هذه الحالة يبدأ قانون تناقص الغلة في الظهور بالنسبة للمصانع الجديدة . وذلك الحالة شبيهة بحالة زراعة الأراضى المتفاوتة الخصوبة (١) .

ومن المفيد أن نشير أنه وإن كان قانون تناقص الغلة يعتبر قانونا عاما ، إلا أن مجال انطباقه وظهور مفعوله في الزراعة أكبر وأسرع منه في الصناعة . ويفسر ذلك بأن الزراعة تعتمد بصفة رئيسية على الأرض وهى محدودة وثابتة بوجه عام ، كما أنها متفاوتة من حيث درجة الخصوبة . وعلى العكس من ذلك نجد أن الصناعة تعتمد على الموارد

---

(١) انظر : د . جابر عبد الرحمن ، د . سعيد النجار « مبادئ الاقتصاد » مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٣ ، ص ٨١ - ٨٢ .

الطينية ( الأرض ) بدرجة أقل ، وتعتمد بدرجة أكثر على رأس المال والعمل . أما عن رأس المال فهو من صنع الإنسان ( عنصر ميثاق ) وأما عن العمل فالزيادة السكانية دائما موجبة ، ولما قلنا نجد مجال انطباق هذا القانون أقل في الصناعة . وهناك سبب آخر يغير تأخير ظهور مرحلة تناقص القوة في الصناعة عنه في الزراعة ، ويتجلى هذا السبب في أن التحينات التي أدخلت على الفن الانتاجي في مجال الصناعة كان ميدانها الرئيسي الصناعة ، وليست الزراعة ، وهذا من شأنه أن يؤخر ظهور القانون في ميدان الصناعة عنه في ميدان الزراعة (١) .

### قوانين القوة وقوانين النفقة :

٢٥٥ - رأينا من الدراسة السابقة أن الكميات المتساوية من عنصر الانتاج المتغير ( عنصر العمل ) تعطى في مرحلة تزايد القوة كميات متزايدة من الانتاج العيني .

ولا تعدو كميات العنصر المتغير ( شأن كميات عناصر الانتاج الأخرى الثابتة ) أن تشكل نفقة الانتاج . ومعنى ذلك أن الكميات المتساوية من نفقة الانتاج تعطى كميات متزايدة من الانتاج العيني ، وهو ما يعني بداية انخفاض نصيب الوحدة من الانتاج من النفقة مع تزايد الانتاج ( العدى والمتوسط ) .

كما أنه في مرحلة تناقص القوة نجد أن الكميات المتساوية من عنصر الانتاج المتغير ( العمل ) تعطى كميات متناقصة من الانتاج العيني .

---

(١) إلا أنه يجب أن نفرق في هذا الخصوص بين المدة القصيرة وهي المدة التي لا تسمح بزيادة انتاج الآلات أو تحسين الفن الانتاجي ، المدة الطويلة وهي المدة التي تسمح بزيادة الآلات أو تغيير الفن الانتاجي . ففي المدة القصيرة يعتمد المنتج في زيادة الانتاج على زيادة كمية العمل ، مما يؤدي الى سرعة انطباق ظاهرة تناقص القوة . أما في المدة الطويلة ، فمن الممكن زيادة الآلات أو تغيير الفن الانتاجي مع زيادة العمال ، مما تفقد معه ظاهرة تناقص القوة جوام كبيرا من أهميتها .

انظر : د . د . ولغت المحبوب ، المرجع سالف الذكر ، ص ٥٢٦ .



ولما كانت كميات العنصر المتغير ( شأن كميات عناصر الانتاج الأخرى الثابتة ) تشكل نفقة الانتاج ، فمعنى ذلك أن الكميات المتساوية من الانتاج تعطى كميات متناقصة من الإنتاج العيني ، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع نصيب للوحدة من الانتاج من النفقة مع تناقص الإنتاج ( الحدى والمتوسط ) .

ولبيان ذلك نفترض ثبات عنصر الأرض ذات المساحة المحدودة بعشرة أفدنة ، ونفترض تغير عنصر العمل . ومع هذا الفرض ، نعرف من دراستنا السابقة أن كلا من الناتج الحدى والناتج المتوسط يعرفان في مرحلة أولى تزايداً ، ثم في مرحلة ثانية قصيرة ثباتاً ، ثم أخيراً في مرحلة ثالثة تناقصاً .

ولكن ماذا يحدث لكل من النفقة الحدية والنفقة المتوسطة ؟

ولبيان ذلك ، نفترض أن العمال ( العنصر المتغير ) من درجة كفاءة واحدة ، وأنهم يتقاضون أجراً واحداً ، وليكن عشرين جنيهاً لكل منهم .

والأرقام الواردة في الجدول التالي تبين لنا المراحل المختلفة التي يمر بها كل من الناتج الحدى والناتج المتوسط ، وكذلك كل من النفقة الحدية والنفقة المتوسطة .

اعتبرنا في الجدول رقم ١١ أن النفقة تتكون من أجور العمال ( ولكن تصدق نفس الظاهرة مع احتساب نفقة ثابتة لعنصر الأرض الثابت ) . ويتضح من الجدول رقم ١١ أنه في مرحلة تزايد كل من الناتج الحدى والناتج المتوسط تكون كل من النفقة الحدية والنفقة المتوسطة متناقضة . وتقصد بالنفقة الحدية تكلفة العامل الحدى ، والتي افترضنا ثباتها في مثالنا بعشرين جنيهاً .

# الجدول رقم ١١

الكميات المترسة		الكميات المادية		الكميات الكلية		عدد المال	عدد الأقفلة
الصفة المترسة	الناتج المترسل أردنيا	الصفة المادية جنبا	الناتج المادي أردنيا	الصفة الكلية جنبا	الناتج الكلي أردنيا		
زيادة	٢٠	١	٢٠	٢٠	٢٠	١	١٠
١/٤	٢٥	١/٣	٣٠	٤٠	٥٠	٢	١٠
١/٣	٣٠	١/٣	٤٠	٦٠	٩٠	٣	١٠
١/٣	٢٢	١/٣	٤٠	٨٠	١٣٠	٤	١٠
١/٣	٢٢	١/٣	٢٢	١٠٠	١٦٢٥٠	٥	١٠
١/٣	٢٢	١/٣	١٧	١٢٠	١٨٠	٦	١٠
١/٣	٣٠	١/٣	١٧	١٤٠	١٩٦	٧	١٠
١/٣	٢٨	١/٣	١٦	١٤٠	٢٠٨	٨	١٠
١/٣	٢٦	١/٣	١٢	١٦٠	٢١٦	٩	١٠
١/٣	٢٤	١/٣	٨	١٨٠	٢١٦	٩	١٠
١/٣	٢٢	١/٣	٤	٢٠٠	٢٢٠	١٠	١٠

وعلى سبيل المثال النفقة الحدية عند استخدام العامل الثاني =

$$\frac{٢٠ \text{ جنيها}}{٣٠ \text{ أردباً}} = \frac{٢}{٣} \text{ جنيها} \dots \text{ وهكذا} . \text{ وتقصد بالنفقة المتوسطة}$$

$$\text{التكلفة للعامل} = \frac{\text{النفقة الكلية}}{\text{عدد العمال}} \text{ مقسومة على الناتج المتوسط للعامل}$$

وفي مثالنا فان النفقة المتوسطة المتوسطة عند اضافة العامل الثاني =

$$\frac{٢٠ \text{ جنيها}}{٢٥ \text{ أردباً}} = \frac{٤}{٥} \text{ جنيها} \dots \text{ وهكذا} .$$

كذلك فانه في مرحلة ثبات كل من الناتج الحدى والناتج المتوسط ( ثبات الفلة ) ، تعرف كل من النفقة الحدية والنفقة المتوسطة مرحلة الثبات ( ثبات النفقة ) ، وأخيرا في مرحلة تناقص الفلة ( تناقص كل من الناتج الحدى والناتج الحدى ) تكون في مرحلة تزايد النفقة ( تزايد كل من النفقة الحدية والنفقة المتوسطة ) .

ونخلص من ذلك أن مراحل الفلة الثلاث ، تغطي ثلاث مراحل للنفقة ولكن في اتجاه عكسي . وهو ما يعنى انه في مرحلة تزايد الفلة تكون بصدد مرحلة تناقص النفقة ، وفي مرحلة ثبات الفلة نعرف ثبات النفقة ، وأخيرا في مرحلة تناقص الفلة ، تكون بصدد مرحلة تزايد النفقة .

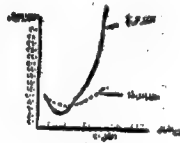
#### العلاقة بين النفقة الحدية والنفقة المتوسطة :

٢٥٦ - بمطالعة الارقام الواردة في الجدول السابق الخاصة بكل من تطور النفقة الحدية والنفقة العكسية نستطيع أن نلاحظ ما يلى :

أ - في مرحلة تزايد الفلة ( تزايد الناتج ) تعرف كل من النفقة الحدية والنفقة المتوسطة مرحلة التناقص ( تناقص النفقة ) ولكن بمعدل التناقص الذى تعرفه النفقة الحدية تكون أكبر من معدل التناقص الذى تعرفه النفقة المتوسطة .

٢ - في مرحلة تناقص الفللة ( تناقص الناتج ) تمرر كل من النفقة الحدية والنفقة المتوسطة مرحلة التزايد ( تزايد النفقة ) ، ولكن بمعدل التزايد في الناتج الحدى يكون أكبر من معدل التزايد في الناتج المتوسط .

٣ - حينما تتساوى كل من النفقة الحدية والنفقة المتوسطة ، فان هذه المساواة تحصل حينما تصل النفقة المتوسطة الى أقل خد تصل اليه ويمكن بيان العلاقة القائمة بين كل من الناتج الحدى والناتج المتوسط بالرسم البياني التالي :



الشكل رقم ٢٠

ويتضح من الشكل السابق انه حينما يكون منحنى النفقة الحدية في تناقص فانه يكون تحت منحنى النفقة المتوسطة وهذا يعبر عن أن معدل تناقص النفقة الحدية أكبر من معدل تناقص النفقة المتوسطة كذلك فان منحنى النفقة الحدية يبدأ في الارتفاع قبل منحنى النفقة المتوسطة ، وفي حالة الارتفاع فان المنحنى الاول يكون فوق المنحنى الثانى ، وفي ذلك يعبر عن أن النفقة الحدية تتزايد بمعدل أكبر من معدل تزايد النفقة المتوسطة .

وأخيرا يتقاطع منحنى النفقة الحدية مع منحنى النفقة المتوسطة في نقطة تمثل أدنى حد وصل إلى الناتج المتوسط في الانخفاض .

والعلاقات السابقة بين النفقة الحدية والنفقة المتوسطة تجد تفسيراً لها للأسباب التي تفسر العلاقات بين الناتج الحدى والناتج المتوسط والتي لا داعى لاعادة ذكرها .

## الفصل الثاني

### المشروعات الاقتصادية

#### تعريف المشروع :

٢٥٧ - لا يكفي لاشباع الحاجات أن تتوافر العناصر اللازمة للانتاج من موارد طبيعية وعمل ورأس مال ، اذ لابد من التاليف بين هذه العناصر ، وفقا رأينا ، بحيث نحصل من هذه العناصر على السلع والخدمات التي تحقق رغبات الناس .

وتتولى المشروعات الاقتصادية القيام بهذه المهمة . فالمشروع *Firme* اذن هو كل وحدة مستقلة تتجمع فيها العناصر البشرية والمادية بقصد الانتاج . ويختلف المشروع عما يسمى « بالمنشأة » *Establishment* اذ أن المنشأة تقوم بالاستغلال الاقتصادي ولكنها لا تتمتع بالاستقلال فالمحل التجاري الكبير الذي ينشئ فروعا في المدن والأحياء المختلفة يعتبر مع جميع فروعه مشروعا ، بينما تعتبر فروعه منشآت . وبمعنى آخر فإن المشروع يكون له مصدر مستقل لاصدار القرارات المتعلقة بالانتاج ، أما المنشأة فليس لها هذا المصدر المستقل لاصدار القرارات .

#### تعريف المنظم :

٢٥٨ - ويقوم على أمر هذه المشروعات منظمون *Enterpreneurs* ويقصد بالمنظم الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يتحمل مخاطر المشروع فيعود عليه بالربح في حالة نجاحه ، ويتحمل الخسارة في حالة فشله .

وعلى هذا الأساس يختلف المنظم عن كل من المقرض والعامل : فالمقرض يمد المشروع بما يحتاج اليه من تقود ، ويجب ان يرد اليه ما دفع مضافا اليه الفائدة سواء كسب المشروع أم خسر . كما أن العامل يتقاضى اجرا نظير عمله بصرف النظر عن نتيجة المشروع .

ويؤدي المنظم في غالب الأحيان وظيفتين : وظيفة فنية ، ووظيفة اقتصادية . فهو الذي ينشئ المشروع ويرسم سياسته العاملة . كما انه يقوم بملاءمة الانتاج للاستهلاك ( من طريق دراسة احوال السوق ) .

على انه لا يوجد ما يمنع من أن يعهد المنظم بهذه الوظائف الى غيره من ذوي الكفاءات الفنية . ففي شركات المساهمة مثلا ، لا يقوم المساهمون بالأعمال المذكورة بل يعهدون بها الى بعض المديرين ، ومع ذلك يعتبرون هم المنظمون للمشروع نظرا لأنهم هم الذين يتحملون مخاطره .

والذي نود أن نلفت النظر اليه هو ضرورة توافر قدر من رأس المال النقدي عند المنظم حتى يبدأ في اقامة المشروع . وليس صحيحا ما يقال من الاكتفاء بتوافر القدرة لدى المنظم في ادارة المشروع فنيا وتجاريا ، حتى لو لم يكن لديه رأس مال نقدي ، فبدونه لا يستطيع المنظم ، ولو كان موهوبا من الناحيتين الفنية والتجارية ، الحصول على أى عنصر من عناصر الانتاج . وإذا قيل بأن في مقدوره الاقتراض من الجهاز المصرفي ، فيرد على ذلك بأن في الصالح الرأسمالي لا تعطى القروض إلا لمن كانت ذمته ملبئة حتى يتوافر الضمان المطلوب ، والإنسان بدون رأس مال لا يستطيع عملا الاقتراض .

وفي هذا الفصل نتناول ، ولكن في ايجاز التعريف بأنواع المشروعات ، وباتجاهات المشروعات من توطن وتركز وككل .

وعلى ذلك تنقسم دراستنا في هذا الفصل الى بحثين :

البحث الأول : انواع المشروعات .

البحث الثاني : اتجاهات المشروعات .

## المبحث الأول

### أنواع المشروعات

#### ٢٥٩ - تنقسم المشروعات الى ثلاثة أنواع رئيسية :

**أ - المشروعات الخاصة :** وهي المشروعات التي تقوم على الملكية الفردية والتي تهدف أساسا للربح . ومن هذه المشروعات ما يملكه شخص بمفرده ، وتسمى بالمشروعات الخاصة الفردية ، ومنها ما يكون مملوكا لعدة أشخاص مختصين ، وتسمى بالمشروعات الخاصة الجماعية كالشركات .

**ب - المشروعات التعاونية :** وهي مؤسسات يفلب عليها الصفة الاجتماعية على الرغم من قيامها بالنشاط الانتاجي . وهي تهدف الى تحسين حال اعضاءها ليس فقط من الوجهة المادية بل من الوجهة الفئوية أيضا . وبذا فهي تختلف عن المشروعات الفردية في انها لا تهدف أساسا للربح وإنما لتحقيق أغراض اجتماعية وهي تحسين أحوال أعضائها . ولذا فهي غالبا ما تتخذ شعارا لها يتلخص في « الفرد للجماعة والجماعة للفرد » . وهذه المشروعات التعاونية وإن كانت تدخل في منافس مع المشروعات الخاصة وتهدف للقضاء عليها من قبلها من الاتجاه الاشتراكي ، إلا انها تختلف عن ذلك الأخير في أنها تحترم الملكية الفردية وتعمل على نشرها .

**ج - المشروعات العامة :** وهي المشروعات التي تملكها أو تشرها عليها إحدى الهيئات العامة كالذولة أو البلديات . وقد انتشر هذا النوع من المشروعات العامة على التوسع في الأخذ بالنظم الاشتراكية وما استتبع ذلك من الأخذ بسياسة التأمينات . وتهدف هذه المشروعات الى تحقيق أغراض متعددة تختلف باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي ، ومرحلة النمو التي يمر بها الاقتصاد : ففي البلاد الاشتراكية فهي تكون الوحدات الأساسية للتنظيم الاقتصادي في هذه المجتمعات ، ومن طريقها تهيمن الدولة على إدارة الاقتصاد القومي بأكمله . أما في البلاد



الراسمائية ، التي توسعت في الاخذ بهذا النوع من المشروعات الخاصة على اثر حركة التأمينات التي اعقبت الحرب العالمية الثانية ، فهي تكون احد الأدوات الرئيسية في التدخل في الحياة الاقتصادية بغرض ضمان الاستقرار الاقتصادي ( معالجة التقلبات الاقتصادية ) وضمان نمو مطرد في النتائج القومي . أما في البلاد النامية فقد لجأت الى هذا النوع من المشروعات من أجل الاسراع في حركة التنمية وتغيير البنيان الاقتصادي ، خاصة البنيان الانتاجي ، من بنيان يغلب عليه القطاع الزراعي الى بنيان يغلب عليه القطاع الصناعي .

### اولا : المشروعات الخاصة

٢٦ - تقوم المشروعات الخاصة على الملكية الخاصة وتهدف اساسا الى تحقيق المصلحة الخاصة ، وهي تتمثل في تحقيق الارباح ، وبهذا تختلف هذه المشروعات عن كل من المشروعات التعاونية والمشروعات العامة . فالمشروعات التعاونية تهدف الى تحقيق اهداف اجتماعية للأعضاء المشتركين في المشروع التعاوني ، وتتمثل في تحسين اوضاعهم الاقتصادية عن طريق تخليصهم من سيطرة الوسطاء ( سواء بصفتهم مستهلكون أم منتجون أم عمال ) . والاصل انها لا تسعى الى تحقيق اقصى قدر من الارباح كالمشروعات الخاصة . والمشروعات العامة تقوم على الملكية العامة وتهدف الى تحقيق المصلحة العامة .

والمشروعات الخاصة هي امتداد الاقتصاد الرأسمالي . ولما كانت هذه المشروعات الخاصة لا تهدف الا لتحقيق مصالحها الخاصة المتمثلة في تحقيق اقصى قدر من الارباح ، غالبا تلجأ ، في غالب الأحيان ، لتتخذ انتاجها نوعا وكما بما يتضمن لها تحقيق اهدافها . وفي سبيل ذلك فهي تلجأ الى التكتل والتركز وغيرها من الطواهر التي تخرج عن طريقها السيطرة على السوق . وينجم عن ذلك اتجاه هذه المشروعات الى القيام باستثمارات قد لا تكون الاكثر اهمية بالنسبة للاقتصاد القومي ، كما اننا نرى ان الاستثمارات التي تتضمن قيام هذه المشروعات باستغلال جميع الموارد

البشرية والمادية المعطلة . وأخيرا فإن هذه المشروعات كثيرا ما تلجأ في سبيل تحقيق هدفها الاسمي ( أكبر قدر من الربح ) الى تخفيض أجور العمال واستغلال الأفراد ( المستهلكين ) برفع الثمن متجاهلين .

وقد ترتبت على المساواة السابقة ظهور أزمات اقتصادية كثيرة في البلاد الرأسمالية ، أشهرها الكساد العالمي الكبير الذي بدأ سنة ١٩٢٩ ، وهي ، في غالب الأحيان ، أزمات إفراط انتاج . وبالإضافة الى ذلك اتسعت الهوة بين الفئات الاجتماعية التي تملك وتلك التي لا تملك . ويفسر ذلك بأن طبيعة النمو في النظم الرأسمالية يتميز ، من الناحية الاجتماعية ، بعدم التوازن ، فالزيادة الحاصلة في النتائج القومي جزءها الأكبر للفئات المالكة ( أصحاب الأراضي ، أصحاب رؤوس الأموال ، أصحاب المشروعات ) والجزء القليل يذهب للفئات التي لا تملك ( الطبقة العاملة ) . وأخيرا يتميز النمو في البلاد الرأسمالية من الناحية الاقتصادية بعدم التوازن ، فالمناطق المختلفة لا تستفيد من توطن المشروعات بنفس الدرجة ، ونجم عن ذلك ظهور مناطق أكثر تقدما ، ومناطق أقل تقدما ( في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا ) والى حد ما في ألمانيا نجد المناطق الشمالية أكثر تقدما من المناطق الجنوبية ) .

وللأسباب السابقة تدخلت غالبية الدول في البلاد الرأسمالية ، عن طريق اتباع سياسة التأميمات ، الى إنشاء المشروعات العامة وذلك لضمان قدر من توجيه الحياة الاقتصادية التي تقوم على نظام السوق . وعلى وجه الخصوص هدفت الدول من وراء هذه المشروعات العامة معالجة التقلبات الاقتصادية ، وضمان نمو مطرد في الناتج القومي ، وإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات محدودة الدخل . وتأخذ المشروعات الخاصة أحد شكلين : المشروع الفردي ، والشركات .

### المشروع الفردي :

٢٦١ - المشروع الفردي يقوم به شخص واحد يراس ماله الخاص

أو بإرباس مال. مقترض أو بهما معا. ويكون مسئولاً عن التزامات المشروع بكل ثروته .

ومن مزايا هذا المشروع أن المنظم فيه يعطيه كل اهتمامه ونشاطه ، كما يتحفظ دائما الى الابتكار والتحسين في وسائل الانتاج لانه صاحب المصلحة الاولى في نجاحه ، فضلا عن انه حر ومستقل فيما يتخذه من قرارات .

ومع ذلك يعيب المشروع الفردى أن نطاقه محدود بقوة الفرد الذى يسيره ، وأن حياته ترتبط بحياة مالكة ، وقد تترض هذه الحياة عقبات كثيرة تبعا للحالة الصحية للمالك ، وغالبا ما تنتهى هذه الحياة بوفاة المالك .

وبالرغم من هذه العيوب فقد ظلت غالبية المشروعات الخاصة تأخذ هذا الشكل حتى منتصف القرن التاسع عشر .

### الشركات :

٢٦٢ - احدثت الثورة الصناعية تطورا هاما في أشكال المشروعات فمن ناحية ، بالنظر لمخاطر المشروع الفردى ، والسالف ذكرها ، قوى الاتجاه نحو التركيز . ومن ناحية ثانية ، فان تحقيق تركيز المشروعات يتطلب رؤوس اموال ضخمة لشراء الآلات الكبيرة وللحصول على المواد الأولية بكميات هائلة ، لذا وجد من الضروري أن تحل الجماعات محل الأفراد في القيسام بالمشروعات . وهذه المشروعات الجماعية تأخذ شكل الشركات التى تتميز بشخصيتها المعنوية ويمكن تقسيم الشركات التى اوجدها الفن القانونى الى نوعين :

( ١ ) شركات اشخاص وتقوم على اساس مراعاة الاعتبار الشخصى بين الشركاء ، فقد يقبل الشريك أن يتعاون مع شركاء آخرين بالذات لتوافر صفات خاصة فيهم ولا تتوافر في غيرهم في نظره ، فينشئ معهم

شركة وشركات الأشخاص قد تكون شركة تضامن ، أو شركة توصية بسيطة ، أو شركة توصية بالاسهم .

(ب) شركات اموال وتتميز بأن شخصية الشريك فيها ليست محل اعتبار ، فهي تقوم على الاعتبار المالي وحده . وشركات الاموال قد تكون شركة توصية بالاسهم أو شركة مساهمة .

ولا شك ان اهم انواع اشكال المشروعات الجماعية هي شركات المساهمة التي اعتبرها بعض المفكرين اختراعاً في مجال العلوم الاجتماعية لا يقل اهمية من الاختراعات الأخرى في مجال العلوم الطبيعية . وبالفعل سمح شكل هذه الشركات بتطوير النظم الرأسمالية على النمو الذي نعرفه اليوم .

### الشركات المساهمة :

٢٦٣ - يرجع ظهور الشركات المساهمة الى القرن الخامس عشر ، حيث تكونت في ايطاليا للقيام بالأعمال المصرفية ، وقد اتسع نطاق هذه المشروعات في القرنين السابع عشر والثامن عشر حيث تكونت في هولندا وانجلترا وفرنسا شركات الاستعمار ( شركة الهند الشرقية وشركة الهند الغربية ) . ولكنها اخلت في الانتشار بصفة خاصة منذ منتصف القرن التاسع عشر ، حيث زاد الحجم الأمثل لكثير من المشروعات فزادت الحاجة للآلات والى المواد الأولية ، وبعبارة أخرى زادت الحاجة الى رؤوس الاموال . وقد وجدت المشروعات في الشركات المساهمة ضالتها المنشودة للحصول على ما تريده من رؤوس اموال . فالشركات المساهمة تتميز عن سائر المشروعات الخاصة الأخرى من ناحية تجمعها لرؤوس الاموال بسهولة ، ويرجع ذلك للأسباب التالية :

١ - ان الاسهم التي تصدرها هذه الشركات قليلة القيمة بحيث يستطيع كافة المبدخرين الاكتتاب فيها ، ومن ثم فهي تحقق نوعاً من تعبئة المبدخرات القومية .

٢ - أن مسؤولية المساهم محدودة بقدر ما أكتسب به من أسهمه ؛ وبالتالي فهي لا تتضمن عنصر المخاطرة للمالكين .

٣ - أن المساهم يستطيع ، إذا كان في حاجة الى تقود ، التصرف فيما يملكه من أسهم أو في أى وقت من الأوقات وبسهولة . وقد استتبع إنتشار الشركات المساهمة انتشار أسواق الأوراق المالية ، وعن طريقها يتم التداول في الأسهم .

وفي النهاية نشير الى أن الشركات المساهمة تتميز على ما عداها من المشروعات الخاصة بطول عمرها ، فموت الشريك أو إفلاسه أو تنازله عن أسهمه ... الخ ، لا يؤثر في كيانها وتبقى قائمة .

وبالرغم من المزايا السابقة للشركات المساهمة الا انه ظهرت لها في العمل عدة عيوب نوجزها في الآتي :

١ - بالرغم من مزاياها في تجميع المدخرات الفردية خاصة المدخرات الصغيرة ، الا انها قد تمثل خطرا في نفس الوقت على هذه المدخرات . ويحدث ذلك في حالة عدم قيام هذه الشركات على الدراسة الاقتصادية السليمة ، أو قد يلجأ القائمون عليها الى الحيلة والتلاعب لابتزاز المال من صغار المدخرات ( تكوين شركات وهمية ، توزيع أرباح صورية ، أو المضاربة على أسعار الأسهم ... الخ ) وعادة ما يتدخل المشرع في كافة الدول لحماية صغار المدخرين ضد هذا النوع من المخاطر .

٢ - قد يكون اهم مضار هذه الشركات هو ما ظهر ، خاصة بعد الحرب العالمية الاولى في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ، من ميلها الى التركيز والتكتل وبالتالي اقامة الاحتكارات ، وهو ما يستتبع عادة ارتفاع الائتمان واستغلال المستهلكين . ولذا لجأت غالبية الدول الى اصدار تشريعات تمنع قيام الاحتكارات .

٣ - في الشركات المساهمة يقوم عدد محدود جدا بأعمال الادارة ، ومع كثرة المساهمين فإنهم لا يستطيعون مراقبة هؤلاء الأشخاص القائمين

بالادارة ( مجلس ادارة الشركة ) ، مما يستتبع قيام هؤلاء بسوء استعمال السلطة . وكثيرا ما يقوم اعضاء مجالس الادارة بتقديم مصالحهم الشخصية على مصالح المساهمين ، وهذا ما يمثل ضررا ليس بالنسبة لهم فقط ، ولكن بالنسبة للاقتصاد القومى كله .

٤ - فى الشركات المساهمة تكاد تكون الصلة بين القائمين بالادارة والعمال معدومة وذلك على عكس المشروعات الفردية وشركات الاشخاص ، وهذا مما يضعف روح التضامن فى العملية الانتاجية ، مما يستتبع ضعف الحوافز الشخصية لدى العاملين ، مما يضر فى نهاية الامر بمصالح الشركة .

#### ثانيا : المشروعات التعاونية

٣٦٤ - سبق لنا الاشارة انه من بين مساوئ النظام الرأسمالى، خاصة فى مرحلة نشائه الاولى سوء استفلال الطبقة العاملة ، مما ترتب عليه يؤس الطبقة العاملة . ونتيجة لهذا الوضع اخذ المفكرون فى القرن التاسع عشر يبحثون عن حلول لرفع مستوى الطبقة العاملة وتخليصها من الاستغلال . وقد وجد كثير من المفكرين ، وخاصة روبرت اوين ، الحل الملائم فى النظام التعاونى . ويتحقق النظام التعاونى فى اقامة مشروعات تعرف « بالجمعيات التعاونية » . وقد بدأت الحركة التعاونية فى انجلترا فى نهاية النصف الاول من القرن التاسع عشر حينما اقام اتباع « روبرت اوين » اول جمعية تعاونية استهلاكية سنة ١٨٤٤ ببلدة « روتشديل » .

ويمكن لنا ان نستنتج ، مما سبق ، ان المشروعات التعاونية قامت كرد فعل لمساوئ النظام الرأسمالى ، اى لمساوئ المشروعات الخاصة . ولكنها تتفق مع المشروعات الخاصة فى عدم الفائتها للملكية الفردية ، وتختلف عنها فى تقديم طريقة جديدة لاستغلال هذه الملكية الخاصة .

ويمكن تعريف الجمعيات التعاونية بأنها تلك التي يقوم فيها أعضاؤها بعمل مشترك لتحقيق بعض المنافع وتوزيعها عليهم بطريقة أكثر عدالة من تلك التي تتبعها المشروعات الخاصة .

ولهذه الجمعيات أنواع عديدة تختلف باختلاف الإقراض التي ترمى اليها والظروف التي خلقت فيها ويمكن اجمال هذه الأنواع (١) فيما يلي :

١ - جمعيات الانتاج التعاونية وهي منتشرة في فرنسا .

٢ - جمعيات الاستهلاك التعاونية وهي منتشرة في إنجلترا .

٣ - الجمعيات التعاونية المساعدة وتشمل جمعيات التعاون الزراعية ( وهي منتشرة في الدانمارك ) وجمعيات أرباب الحرف الصناعية والتجارية وصغار المنظمين التعاونية .

### المبادئ العامة التي تخضع لها المشروعات التعاونية :

٣٦٥ - على الرغم من تعدد أنواع الجمعيات التعاونية وتباينها ، إلا أنه من الممكن أن نجد بمبادئ عامة تخضع لها وتميزها عن غيرها من

---

(١) تتميز جمعيات الانتاج التعاونية بأنها تشكل بمعرفة المصالح براس مال خاص يقدمونه مما ادخروه أو اقترضوه ، ويؤادلون بأنفسهم ، ويتحملون مخاطره ، فيحصلون على الربح الذي كان يستولى عليه رب العمل كما يتحملون الخسارة .

أما جمعيات الاستهلاك التعاونية فيقوم بتأليفها المستهلكون للحصول على السلع اللازمة للاستهلاك عن طريق شرائها جملة أو عن طريق منحها لم يبعها للأعضاء أو للغير ، وتوزيع الربح الناتج على الأعضاء في شكل مائد بنسبة مشتريات كل عضو . وهي بذلك تهدف من وراء ذلك للتحرر من الوسيط وتوفير الأرباح التي كانت تعود عليه .

أما الجمعيات التعاونية المساعدة فيقوم بتأليفها أشخاص آخرون غير المصالح والمستهلكون ، كأرباب الحرف وأصحاب الاستقلالات الصغيرة ، وذلك تحقيقا لبعض المنافع الفنية ( كشراء الآلات واستخدامها بالنسبة لصغار الزراة ) .

راجع في كافة أنواع المشروعات التعاونية :

د . جابر عبد الرحمن ، د . سعيد النجار « مبادئ الاقتصاد » مرجع مشار اليه ، ص ١٨٧ - ٢٠٩ .

وكذلك :

د . محمد حلمي مراد « أصول الاقتصاد » مرجع مشار اليه ، ص ٢٨١ - ٢٩٠ .

( ٢٤ - الاقتصاد )

المشروعات الخاصة والمشروعات العامة . هذه المبادئ يطلق عليها « المبادئ التعاونية » وتتلخص فى الآتى :

١ - **باب العضوية المفتوح** : وهو ما يعنى حرية أى شخص فى الدخول فى عضوية الجمعية أو الخروج منها . ويكفى لكى يقبل الشخص عضواً فى الجمعية أن يدفع قيمة سهم واحد فى الجمعية لكى يقبل فى عضويتها . ولذا غالباً ما تنص التشريعات التعاونية على عدم جواز تعليق الاشتراك فى الجمعية التعاونية على شراء عدد من الأسهم . ويكفى لخروج الشخص من الجمعية أن يحول ماله من أسهم من شخص الى شخص آخر ( بالبيع أو بالتنازل ) أو باسترداد قيمتها من الجمعية وفقاً لأحكام القانون ونظام كل جمعية . ويتروتب على هذا المبدأ أن رأس مال الجمعية يكون قابلاً للتغير دائماً .

٢ - **المساواة فى حق الإدارة** : يتساوى جميع أعضاء الجمعية التعاونية فى الحقوق الخاصة بإدارة الجمعية . فلكل عضو صوت واحد فى الجمعية المصومية مهما كان عدد الأسهم التى يمتلكها . وبذا فإن الجمعيات التعاونية تحقق ديموقراطية الإدارة .

٣ - **الفائدة المحدودة على رأس المال** : لا توزع الجمعيات التعاونية الأرباح على المساهمين بنسبة رأس مالهم كما هو الحال فى شركات المساهمة، وإنما تعطى رأس المال فائدة محدودة لا يجوز أن تزيد عن نسبة معينة ( حددها التشريع المصرى بنسبة ٦ ٪ من القيمة الاسمية للسهم ) .

٤ - **توزيع الأرباح بنسبة جهود الأعضاء** : عندما تحقق الجمعية التعاونية أرباحاً ، فإنه يتم توزيعها على المساهمين فيها بنسبة تعاملهم معها ، أى بصفته عائدات على المعاملات . وهذا العائد الذى توزيعه الجمعية التعاونية على أعضائها ، يمثل ربح الوسيط ، إذ أنها تحل محل الوسطاء وتوفر لأعضائها الذين يتعاملون معها أرباح الوسطاء ، أى أنها تعيد إليهم أرباح الوسطاء .



### ثالثا : المشروعات العامة (١)

#### تعريف المشروعات العامة :

٢٦٦ - سبق لنا الإشارة الى انه يقصد بالمشروعات العامة تلك التي تملكها أو تشرف عليها إحدى الهيئات الصامة كاللولة أو البلديات . والمشروعات العامة تهدف كقاعدة عامة الى تحقيق المصلحة العامة ، وعلى ذلك فهي لا تهدف أساسا الى تحقيق أكبر ربح ممكن ، فكثيرا ما تكتفى بتغطية نفقات الإنتاج ، بل وقد تباع منتجاتها بأثمان تقل عن نفقة الإنتاج . وقد انتشر هذا النوع من المشروعات على اثر التوسع في الأخذ بالنظم الاشتراكية ، وما استتبع ذلك من الأخذ بسياسة التأميمات .

وتكون المشروعات العامة الوحدات الإنتاجية الأساسية والمشكلة للتكوين الاقتصادي في المجتمعات الاشتراكية ، وعن طريقها تهيم الدولة على إدارة الاقتصاد القومي بأكمله . وقد تكونت المشروعات العامة في البلاد الرأسمالية ، والتي توسعت في الأخذ بهذا النوع عن المشروعات خاصة على اثر حركة التأميمات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، بغرض ضمان الاستقرار الاقتصادي ، وضمان نمو مضطرد في الناتج القومي (٢) . أما

(١) راجع :

R. Barrere «Economic Politique», op. cit., pp. 419-435.

A. Garrigou Lagrange «L'Etat producteur, les enterpriies publiques et semi-publiques» in «Traité d'Economic politique», op. cit., pp. 685-711.

J. Johansen «Public Economics», Amsterdam, 1971, pp. 1-9.

د . وفعت المحجوب « الاقتصاد السياسي » الجزء الأول ، ص ٥٦٤ - ٥٧٥ .

د . حلمي مراد « أصول الاقتصاد » الجزء الأول ، ص ٢٨٨ - ٢٠٥ .

د . جابر جاد ، د . سعيد النجار « مبادئ الاقتصاد » ٢١ - ٢٢٨ .

(٢) هناك اعتبارات أخرى تجعل من الالتجاء الى أسلوب المشروع العام مفضلا ، في نطاق الاقتصاديات الرأسمالية ، وأهم هذه الاعتبارات ما يلي :

١ - بعض الاعتبارات المالية : فقد تجد الدولة أنه من الأفضل لها ماليا ان تلجا الى أسلوب المشروع العام ( الإنتاج العام ) والحصول بالتالي على أرباح المشروعات مباشرة ، بدلا من ترك النشاط للمشروعات الخاصة ، وفرض ضرائب على ما يحققونه من أرباح . ولعتبر « الاحتكارات المالية » أهم تطبيقات لهذه الفكرة .

في البلاد النامية ، فقد لجأت الى هذا النوع من المشروعات من أجل الاسراع في حركة التنمية وتغيير البنيان الاقتصادي ، خاصة البنيان الانتاجي ، من بنيان يغلب عليه الطابع الزراعي الى بنيان يغلب عليه الطابع الصناعي .

وتتميز المشروعات العامة عن غيرها من المشروعات الخاصة والمشروعات التعاونية من حيث الغرض من الاستغلال ، ومن حيث طريقة الحصول على العناصر اللازمة للانتاج .

### ١ - الغرض من الاستغلال :

بينما تهدف المشروعات الرأسمالية الحصول على أكبر ربح تقدي ، كما تهدف المشروعات التعاونية خدمة أعضائها ، فان المشروعات العامة تهدف الى تحقيق المصلحة العامة ، أي اشباع الحاجات الجماعية ، ويترتب على اشباعها تحقق منفعة جماعية يدخل في تحديدها اعتبارات سياسية ، واجتماعية ، واقتصادية . ويترتب على ذلك أن الحكم على نجاح هذه المشروعات العامة يكون من خلال تحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية

---

٢ - بعض الاعتبارات الاقتصادية : فمن المعروف أن النشاط الخاص لا يقدم الا الى المشروعات الربحية طبقا لمعايير الربح . ويؤدي به ذلك الى عدم اقامة كثير من المشروعات بالرغم من ارتفاع عائدها الاجتماعي ، نظرا لانها لا تعطي له الربح الكافي . ومن قبيل ذلك مشروعات الخدمات الاقتصادية الاساسية ( المواصلات ، النقل ، الكهرباء ... الخ ) ، وكذلك معظم مشروعات الصناعات الثقيلة في المراحل الاولى للتنمية . ومثل هذه المشروعات تتطلب استثمارات ضخمة وتحميط ارباحها مخاطر كثيرة ، ويتطلب الحصول على ربح فيها انتظار مدة طويلة في أغلب الاحوال ، مما يجعل النشاط الخاص يتردد في الاندماج عليها ، ومن ثم يصبح من الضروري نظرا للاهمية الاجتماعية لهذه المشروعات ، أن تقوم الدولة بها .

٣ - يتوقف نجاح المشروعات التي تقدم بعض السلع والخدمات الاساسية للجماعة ، بسبب ما تتطلبه من استثمارات ضخمة ، على احتكاكها للسوق . وما قبيل ذلك مشروعات النقل بالسكك الحديدية ، ومشروعات الغاز والكهرباء ، والنقل ، والمياه ... الخ . وقد يخشى أن يؤدي ترك هذه المشروعات الاحتكارية للنشاط الخاص الى العدم من الانتاج ، ورنج اثمان منتجاتها بما يتعارض مع مصلحة الجماعة والاقتصاد القومي . وقد تجد الدولة نفسها مضطرة لتولي هذه المشروعات بنفسها ضمانا لحسن استخدام الموارد ، واستمرار الخدمة العامة بالقدر الكافي ، ولتوزيع المنتجات باثمان منخفضة تجعلها في متناول أكبر عدد ممكن من المواطنين نظرا لاهميتها الخاصة .

أنظر في تفصيل هذه الاسباب مؤلفنا

» محاضرات في المالية العامة « مشار اليه ، الباب الاول من القسم الثاني .

والسياسية التي أدت إلى إنشاء هذه المشروعات العامة ، وذلك على العكس من المشروعات الخاصة فالحكم على نجاحها يكون أساسا من خلال معدل الربح الذي تحققه هذه المشروعات .

### ب - كيفية الحصول على عناصر الإنتاج :

يمكن للمشروع العام أن يحصل على العناصر اللازمة للإنتاج بالطرق التي تلجأ إليها المشروعات الخاصة ، أو بطرق مغايرة بحيث لا يضطر إلى الالتجاء إلى السوق .

فيما يتعلق برأس المال ، يمكن للمشروع العام أن يلجأ إلى السوق بإصدار سندات أو بالاقتراض من البنوك الخاصة ، كما يمكنه الالتجاء إلى الدولة طالبا منحه إعانة مالية تغطي عن طريق مصادر الإيرادات العامة في الميزانية (١) ( الضرائب ، القروض ، الإصدار النقدي .. الخ ) .

---

(١) يتم أساسا إنشاء المشروعات العامة في مصر من المبالغ المخصصة للتمويل الذاتي والتي في حوزة المؤسسة أو الهيئة العامة التي يتبعها المشروع المراد إنشاؤه ، فإذا لم تكف هذه المبالغ ، وغالبا ما لا تكفي ، فإنه يتم تمويل الاستثمارات اللازمة للإنشاء من طريق قروض تقدمها الميزانية العامة للمؤسسة العامة أو الهيئة العامة التي يتبعها المشروع ، وتحمل هذه القروض فائدة سنوية مقدارها ٤ ٪ . ونتيجة لأنه يمكن القول بأن تمويل رؤوس الأموال اللازمة لإنشاء المشروعات العامة في مصر يتم عن طريق مصادر الإيرادات العامة وعلى أساس من القروض التي تحمل فائدة سنوية .

ومن المفيد أن نشير أن هذا المسلك ، يختلف من ذلك الذي تتبعه البلاد الاشتراكية ، خاصة الاتحاد السوفيتي ، فيتم إنشاء المشروعات العامة عن طريق أموال تقدمها الميزانية العامة على أساس من المنتج . والسبب في هذا الفارق ، هو أن المشروعات العامة في البلاد الاشتراكية تلزم بتحويل الجزء الأكبر من أرباحها إلى الميزانية العامة ، بينما تخفف المشروعات العامة المصرية لنظام مالي مغاير .

ويرد على هذا الجدل استثناء فيما يتعلق بتمويل استثمارات الجمعيات التعاونية الإرشادية ( الجولفور ) حيث يتم التمويل عن طريق مصادرها الخاصة ، فإذا لم تكف قدمت لها الميزانية العامة المبالغ اللازمة على أساس من القروض التي يجب ودعها . وبفسر هذا الاستقلال الذاتي ، وذلك على عكس بقية المشروعات العامة فإنها تخضع لنظام الملكية العامة ، أي الملكية المباشرة للدولة .

انظر : مقالنا

«Les rapports financiers entre les entreprises publiques et le budget de l'Etat», Bulletin du centre de Documentation D'Etudes juridiques, Economiques et sociales», no. 2, 1973, pp. 37-b8.

E. Verre «L'entreprise en Union Soviétique» Sirey, Paris, 1965.  
pp. 126-127.

كما قد تعطيه الدولة الحق في جباية بعض الرسوم من المنتفعين بالمشروع أو غيرهم من الأفراد .

وفيما يتعلق بالحصول على العناصر الطبيعية اللازمة ، يستطيع المشروع العام أيضا أن يشتريها من السوق ، أو أن يستولى عليها جبرا للمنفعة العامة ويتطلب الأمر صدور قرار بنزع الملكية وذلك وفقا للقواعد القانونية التي تنظم هذا الأمر .

كما يمكن بالنسبة لعنصر العمل ، أن يتعاقد المشروع العام مع العمال مقابل أجر يتحدد وفقا لقوى السوق ، أو تكلف الدولة من تشاء بالعمل في المشروعات العامة ، أو تعهد بالعمل الى المجندين كما يحدث في المصانع الحربية .

#### أنواع المشروعات العامة :

٢٦٧ - يمكن أن تقسم المشروعات العامة من حيث ملكيتها وإدارتها الى ثلاثة أنواع وهي :

- ١ - المشروعات المختلطة .
- ٢ - المشروعات العامة المباشرة وهي ما تعرف « بالريجي »
- ٣ - المشروعات العامة المستقلة .

#### أولا : المشروعات المختلطة :

يقصد بهذا النوع تلك المشروعات التي تشترك فيها السلطة العامة مع الأفراد في القيام بالانتاج . وأهم شكل من أشكال المشروعات المختلطة هو شركات الاقتصاد المختلط . ويتكون هذا النوع من المشروعات على هيئة شركة أسهم تشترك السلطة العامة مع الأفراد في تكوين رأس مالها وفي تكوين مجلس إدارتها . وتعرف مصر هذا النوع من المشروعات العامة ،

ومثالها شركة الحديد والصلب المصرية وشركة كيما . . الخ (١) .

وتتميز شركات الاقتصاد المختلط ببنائها المالى الذى يقوم على اشتراك رؤوس الأموال العامة والخاصة فيها . ويترتب على هذا البنيان المالى نظام ادارى يتفق معه ، اذ ان المشاركة المالية تقتضى مشاركة ادارية . وعادة ما تكون المشاركة فى الادارة بنفس نسبة المشاركة فى رأس المال . فاذا ارادت السلطة العامة ان تسيطر على الشركة عليها أن تحصل على اغلبيه الاسهم .

وتتميز ادارة شركات الاقتصاد المختلط بعده مميزات نجعلها فيما يلى :  
١ - يتعاون ممثلو السلطة العامة وممثلو المساهمين الافراد فى ادارة هذه المشروعات ، مع ملاحظة ان ممثلى السلطة العامة يكون لهم فى الغالب السيطرة فى مجلس الادارة .

٢ - تخضع هذه الشركات للقانون التجارى ، ولا تطبق قواعد القانون العام فى علاقاتها مع موظفيها ولا مع عملائها .

٣ - تطبق هذه الشركات ، من الناحية المالية ، قواعد اكثر بساطة من قواعد الميزانية والمحاسبة العامة .

### ثانيا : المشروعات العامة المباشرة :

تقوم الدولة فى هذا النوع من المشروعات بتقديم رأس المال وحدها ، وتحمل مخاطره ، وتولى ادارته بواسطة ممثلين لها ، ويعتبر المشروع فى هذه الحالة امتدادا للسلطة العامة التى تملكه ، ولا يتمتع لذلك بشخصية

---

(١) جاء فى تقديرات الميزانية من السنة المالية ١٩٦٢ - ١٩٦٣ ، أن نصيب المساهمين الافراد فى ارباح المشروعات العامة المصرية بلغت ١٠ مليون جنيه من مجموع قدره ٨٤٢ مليون جنيه . واذا اخذنا هذا التوزيع كمؤشر على الاهمية النسبية للصالح الخاص فى المشروعات العامة المصرية ، يمكن القول ان هذا الصالح يبلغ تقريبا ١٢.٤٪ من مجموع أسهم هذه المشروعات .

قانونية مستقلة . ولذا فلن ايرادته ونفقاته تنتمى في ميزانية السلطة العامة القائمة به .

ويؤخذ على المشروعات العامة المباشرة عدة مآخذ نجملها في الآتي :

١ - أن اختلاط ميزانية هذا النوع من المشروعات بميزانية السلطة العامة التي تتولاه يؤدي الى صعوبة تقدير حالة المشروع المالية ، اى الى صعوبة تقدير الخسائر والارباح ، مما يفوت على الادارة امكان الحكم عليه ، وبالتالي امكان مراقبته .

ب - يمنع خضوع هذا النوع من المشروعات للقواعد والاجراءات الادارية من أن يدار بروح تجارية ، وخاصة أن هذه الاجراءات تؤدي الى البطء في اصدار القرارات وفي تنفيذها .

ج - قد يخضع هذا النوع من المشروعات الى الالهواء السياسية ، مما يزيد نفقة الانتاج ، اذ قد تلجأ الحكومة الى رفع اجور العمال او الى التوسع في توظيفهم لأسباب سياسية .

الا انه يمكن معالجة هذه المساوئ عن طريق منح المشروعات المباشرة استقلالا اداريا وماليا ، مما يسهل من معرفة مركزه المالى ، ومما يبعده عن الاجراءات الادارية البسيطة وعن التيارات لسياسية .

### ثالثا : المشروعات العامة المستقلة :

ويقصد بهذا النوع من المشروعات تلك التي تتكون من رأس مال عام ، تكون لها الشخصية المستقلة عن شخصية السلطة العامة المالكة لها ، وتكون ذات طابع اقتصادى . وعادة ما يخضع هذا النوع من المشروعات لنظام قانونى يختلف عن هذا الذى تخضع له المشروعات العامة المباشرة . فهى عادة تخضع بصفة اساسية لاحكام القانون الخاص . وعادة ما يكون لهذه المشروعات ميزانية ملحقة بالميزانية العامة او ميزانية مستقلة .

وفي الغالب ما يتم انشاء هذه المشروعات عن طريق التأميم ، كما

حدث في مصر ، وقد تقدم السلطة ابتداء بإنشاء هذه المشروعات عن طريق استثماراتها العامة :

### القطاع العام في مصر :

٢٦٨ - ترجع نشأة القطاع العام في مصر ، وبالتالي المشروعات العامة الى اجراءات تمصير المشروعات الانجليزية والفرنسية في اواخر سنة ١٩٥٦ ، اذ تم في هذا لتاريخ تمصير ٥٥ مشروعا انجليزيا وفرنسيا يباشرون نشاطا انتاجيا في كافة القطاعات الاقتصادية . وقد تلت اجراءات التميمير اجراءات التأميم التي تمت في يوليو سنة ١٩٦١ وشملت تأميما كاملا لـ ٧٥ شركة تشتمل بوجه خاص على كافة البنوك وشركات التأمين . كما شملت تأميما جزئيا لـ ٨٣ شركة حيث امتلكت الدولة اكثر من ٥٠ ٪ من أسهما . وفي سنة ١٩٦٣ صدر قانون بتحديد ملكية الفرد في اسهم الشركات بمقدار لايتعدى ١٠.٠٠٠ جنيه ، والباقي تملكته الدولة نظير تعويض يدفع بسندات على الخزانة . وقد ترتب على هذا الاجراء تأميم المصالح الفردية في ١٤٥ شركة .

ونتيجة يمكن القول بان نشأة القطاع ابعام في مصر قد نمت بنشاء على اجراءات التميمير والتأميم المباشر اليها . الا انه ابتداء من سنة ١٩٥٧ ، وخاصة أثناء الفترة من سنة ١٩٦٠ الى سنة ١٩٦٥ ، وهي فترة تنفيذ الخطة الخمسية الاولى ، ثم انشاء العديد من المشروعات العامة من طريق الاستثمارات العامة .

ويضم القطاع العام في الوقت الحاضر كل مشروعات الخدمات الاساسية ( السكك الحديدية ، النقل العام ، المياه ، الكهرباء ، البريد ، المواصلات السلكية واللاسلكية ... الخ وشركات البنوك والتأمين والجزء الاكبر من القطاع الصناعي والتجاري ... الخ ) (١) .

---

(١) يقدر عدد المشروعات العامة التي تتبع القطاع العام المصري في سنة ١٩٧٠/١٩٦٩ =

هذا وتخضع المشروعات العامة الصرية لنظام قانونى ومالى وإدارى يختلف عن النظام الذى تخضع له المصالح الادارية الحكومية (١) .

ويقوم القطاع العام فى الوقت الحالى بإنتاج ما يقرب من نصف مجموع الناتج القومى . ويقوم باستثمارات عامة بمبلغ حوالى ٩٠٪ من مجموع الاستثمارات القومية (١) .

## البحث الثانى

### اتجاهات المشروعات

٢٦٩ - تسيطر على المشروعات اتجاهات متعددة ، نرى توجه نحو التخصص وأهمها اتقان العمل ، والاقتصاد فى النفقات اذ كلما ازدادت التركيز ونحو اقامة علاقات مع غيرها . وتهدف كل هذه الاتجاهات الى تدعيم مركز المشروعات . وقد أدت هذه الاتجاهات بصفة عامة الى تقدم المشروعات ، والى تخفيض نفقة الإنتاج .

ب- ٢٨٢ مشروما توزع على القطاعات التالية :

القطاعات الاقتصادية	عدد المشروعات العامة
الزراعة والرعى	٢٥
التشييد	٦٠
التجارة والمال	٩١
النقل والمواصلات	٤٧
الصناعة والكهرباء	١٦٠
المجموع	٢٨٢

المصدر : تقرير الجهاز المركزى للحسابات من السنة المالية ١٩٦٩/١٩٧٠ ، والنشور فى الاهرام الاقتصادى عدد ٤١٧ ، يناير ١٩٧٣ ، ص ١٣ .

(١) انظر فى تطور الاهمية النسبية للقطاع العام فى مصر ، مقالنا .

د. عاطف صدقى « مبادئ المالية العامة » الجزء الاول ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٣ ص ٢٢١ - ٢٢٩ .

«Les rapports financiers entre le budget et les entreprises publiques», Bulletin du Centre de Documentation D'Etudes Juridiques, Economiques et sociales», no. 2, 1973, Le Caire, pp. 37 48.



وسوف ندرس بايجاز هذه الاتجاهات التى تتعلق بالتخصص ،  
والتوطن ، والتركز ، والتكتل .

### اولا : التخصص

٢٧٠ - تميل المشروعات الحديثة الى التخصص ، وهذا التخصص  
اما ان يكون فى انتاج سلعة معينة كصناعة الاحذية مثلا او صناعة النسيج .  
واما ان يكون التخصص فى بعض العمليات التى يتألف منها انتاج سلعة  
واحدة . ففى صناعة النسيج مثلا نجد ان هناك مشروعات تتخصص فى  
الحلج ، واخرى تتخصص فى الغزل ، واخرى تتخصص فى النسيج ورابعة  
تتخصص فى الصباغة ... الخ .

وتتجه المشروعات هذا الاتجاه حتى تحقق كافة المزايا المترتبة على  
التخصص واهمها اتقان العمل ، والاقتصاد فى النفقات او كلما ازدادت درجة  
التخصص سهل على المنظم الاهتمام الى افضل الآلات والى امهر العمال  
والى افضل طرق الانتاج . وتعرف هذه الفوائد بالفورات الداخلية Internal  
Economies للمشروع لأنها تعود الى ذات التنظيم الداخلى للمشروع (١) .

وحتى يصبح التخفيض ممكنا لابد من اتساع السوق حتى تستطيع  
ان تستوعب الكميات الضخمة من الانتاج التى يؤدى اليها التخصص .

### ثانيا : التوطن

٢٧١ - يقصد بالتوطن ان تتجه عدة مشروعات خاصة بصناعة معينة  
الى التجمع فى منطقة واحدة ، مثال ذلك توطن صناعة السكر فى مصر فى  
الوجه القبلى ، توطن صناعة الغزل والنسيج فى الوجه البحرى ، وتوطن  
صناعة الاسمنت فى منطقة حلوان وطره ... الخ .

---

(١) تلخص مزايا الوفورات الداخلية فى وفورات ناتجة عن طائفة مراحل تزايد التلعة  
التي يمر بها المشروع ، وفى وفورات فنية ، وفى وفورات تجارية ، واخيرا فى وفورات مالية .  
وسوف ندرس بعد قليل هذه الانواع الاربعة من الوفورات عند التكلم عن مزايا الانتاج الكبير .

ومن أهم العوامل التي تدعو الى توطن الصناعات الآتى :

ا - القرب من مصادر المادة الاولية ، اذ ان هذا القرب يؤدي الى الاقتصاد في نفقات نقلها .

ب - سهولة الحصول على القوى المحركة ، وقد كانت الصناعات تتجمع في الماضى حيث توجد مناجم الفحم ، وعندما اكتشفت الكهرباء أصبحت تتجمع بجوار مساقط المياه التي تتولد منها .

ج - توافر الأيدى العاملة الرخيصة ، فقد يرجع توطن بعض المشروعات في منطقة معينة الى ازدهار السكان فيها وانخفاض مستوى الاجور بها .

د - الظروف الجوية ، اذ تحتاج بعض الصناعات الى مناخ معين ، ومثال ذلك صناعة الغزل والنسيج التي تستلزم درجة معينة من الرطوبة .  
هـ - سهولة النقل ، اذ تتوطن بعض الصناعات على شواطئ الأنهار او في الموانئ حيث يسهل نقل منتجاتها .

و - القرب من الأسواق ، اذ تميل المشروعات في بعض الأحيان الى التجمع بالقرب من أسواق تصريف المنتجات ، خاصة اذا كان نقل المادة الاولية من مصادرها ايسر من نقل المادة المصنوعة الى الأسواق لبيعها .

ويلاحظ أنه قد تتوافر عوامل كثيرة للتوطن في جهات متعددة كأن توجد المادة الاولية في جهة والقوى المحركة في جهة ثانية ، والأسواق في جهة ثالثة . وفي هذه الحالة يتم التوطن في الجهة التي تحقق انخفاضاً اكبر في نفقة الانتاج وذلك بعد اجراء المفاضلة بين كافة عناصر التكلفة . على أنه يصعب في بعض الأحيان أن تملل توطن صناعة ما في مكان معين دون غيره . فقد يرجع انشاء هذه الصناعة في تلك الجهة الى فكرة فردية ثم لا يلبث النجاح التي يصادفها أن يؤدي الى انتشارها في هذه المنطقة خاصة

بعد أن تكثر الأيدي العاملة المتخصصة في هذا المكان . ونضيف الى الاعتبار السابق أن المشروعات قد تتوطن في اقليم ما الى اعتبارات سياسية ، غالبا ما ترجم بتشجيع الحكومات للمشروعات كتخفيض الضرائب ومنح الإعانات ... الخ .

### مزايا التوطن :

٢٧٢ - للتوطن مزايا عديدة يمكن أن نجملها في الآتي :

١ - يؤدي توطن صناعة ما في منطقة معينة الى أن تصبح أسراها في متناول عدد كبير من السكان حتى من صفار السن ، وهو ما يؤدي الى اتقان هذه الصناعة وتقديمها .

٢ - يؤدي توطن صناعة ما في منطقة معينة الى وفرة العمال المهرة في هذه المنطقة ، وهو ما يعنى قيام سوق واسعة للمهارات ويجذب بالتالى أصحاب الأعمال لاقامة مشروعاتهم في هذه المنطقة .

٣ - يؤدي التوطن الى اتساع السوق ، اذ انه يؤدي الى تجمع عدد كبير من العمال في اقليم واحد ، ولأن كل صناعة تشكل طلبا على انتاج المشروعات الأخرى .

٤ - يؤدي التوطن الى اقامة كثير من الخدمات الحكومية والمالية والتجارية ، وبالتالي يؤدي الى تنمية المنطقة من وجوه عديدة

٥ - يؤدي توطن المشروعات في منطقة واحدة الى انخفاض نفقة النقل اذا كان بعضها يعتمد في الانتاج على منتجات البعض الآخر .

والمزايا السابقة الناجمة عن توطن الصناعة ، أى من تركيز عدد من المشروعات المتشابهة في منطقة معينة ، تؤدي الى انخفاض نفقة الانتاج وتعرف هذه الفوائد بظاهرة الوفورات الخارجية External Economies

### ثالثا : التركيز والتكتل (١)

٢٧٣ - يقصد بالتركز اتجاه عوامل الانتاج نحو التجمع في مشروع واحد أو في مشروعات قليلة ، بدلا من تشتتها في مشروعات كثيرة بحيث تزداد حصة المشروعات الكبيرة من الناتج الكلى بالنسبة الى حصة المشروعات الصغيرة منه .

ويتم التركيز بطرق خاصة نجملها فيما يلى :

(١) اتساع نطاق المشروع : فقد ينشأ المشروع صغيرا ولكنه لا يلبث أن ينمو نموا مضطربا فيزداد رأس ماله ويكثر عدد عماله ، وتزداد نسبة انتاجه في مجموع الناتج الكلى للسلة التى ينتجها .

(ب) الاندماج : وقد يتم التركيز عن طريق اندماج مشروعين أو أكثر في مشروع واحد ، أو عن طريق انحلال المشروعات الموجودة جميعا ثم خلقها خلقا جديدا في شكل مشروع جديد بحيث يتم اندماج قانونى كامل يتناول كافة العناصر الفنية والمالية والتجارية للمشروع ويعتبر الترسـت Trust(٢) خير مثال لذلك .

---

(١) يقصد بالتكتل الانفاذات التى تعقد بين المنتجين بقصد تحقيق التركيز في الانتاج .  
ولهم صور لهذه الانفاذات الترسـت والكارتل .

(٢) يقصد بالترسـت اندماج المشروعات التى كانت مستقلة بحيث تفقد استقلالها التجارى والمالى والفنى وتكون مشروعا واحدا .

وقد نشأ الترسـت في بادىء الامر في الولايات المتحدة حيث أخذ من نظام انجلو سكسونى قديم قوامه أن يقوم شخص يسمى بالأمين بإدارة بعض الاموال لمصلحة شخص آخر يسمى للمستفيد . واستنادا لهذا النظام يقوم السامعون في المشروعات المراد ادماجها بإيداع اسهمهم لدى نقابة مالية ويحصلون في مقابل الإيداع على ايصالات تعطى كلا منهم حقا في الربع دون الادارة ، وتحمل النقابة محطهم في التصويت في الجمعيات العمومية للشركات المندمجة . وقد طبقت هذه الطريقة في ترسـت اليتروال الذى انشأه روكفلر سنة ١٨٧٢ . فلما صدر قانون شرمان سنة ١٨٩٢ الذى نص على عدم الاندماج بهذه الطريقة التى تتناقى مع حرية الصناعة والتجارة ، لجأت المشروعات الى طريقة أخرى ، فالشركات المراد ادماجها حلت ثم ادسجت في شركة أخرى .

وقد انتشر نظام الترسـت أيضا في اليابان

انظر في تطور نظام الترسـت في الولايات المتحدة واليابان

J. Lajugie «La concentration» dans «Traité d'Economie politique» op. cit.,  
pp. 608-610.

(ج) اشتراك المصالح : وذلك بأن ترتبط بعض المشروعات فيما بينها بموجب اتفاق خاص . وخير مثال على ذلك الكارتل (١) .

(د) المساهمة المالية : وذلك بأن يعتمد مشروع كبير الى شراء معظم اسهم بعض المشروعات الأخرى التي تظل محتفظة باستقلالها ولكنها تخضع للمشروع المشتري من الناحية الفعلية .

### اتجاهات التركيز :

٢٧٤ - تتجه المشروعات عند تحقيقها والتكتل اتجاهات خاصة نغالبا ما يرافق هذا التركيز ظاهرة التكامل ويقصد بالتكامل Intergration الجمع بين صناعات مختلفة يكمل بعضها بعضا .

والتكامل على نوعين : تكامل رأسي او عمودي ، وتكامل أفقي .

١ - **التكامل الرأسي** Vertical intergration ويقصد به الجمع تحت ادارة واحدة بين عمليات اقتصادية متكاملة ، بحيث يعتبر ناليج الوحدة منها مادة أولية للأخرى . مثال ذلك شركة الغزل والنسيج التي تتولى القيام بزراعة القطن ، ثم حله ، ثم غزله ثم نسجه . فحركة التكامل في هذه الحالة حركة رأسية أي تمتد الى أعلى وإلى أسفل .

والتكامل الرأسي يمتد الى أعلى اذا ما قام المنظم بعمليات سابقة على العملية التي يقوم بها ( نحو المادة الأولية ) والتي يلجأ بشأنها الى

---

(١) يقصد بالكارتل اتفاق يقصد بين عدة مشروعات تنتمي لفرع معين من فروع الانتاج يقصد الحد من المنافسة بينها مع احتفاظ كل منها باستقلاله القانوني فيما عدا ما ورد في هذا الاتفاق . وقد نشأ الكارتل في ألمانيا حوالي سنة ١٩٦٠ . نتيجة للمنافسة العادة بين المنتجين ، ثم امتد الى البلاد الأخرى خاصة فرنسا وإيطاليا والنمسا . ويمكن التمييز بين عدة أنواع من الكارتل فيما للفرص من الاتفاقيات المقودة بين المشروعات المختلفة : فهناك كارتل يهدف الى تحديد الثمن ، وثانيا يهدف الى تحديد الانتاج ، وثالثا يهدف الى توزيع الاسواق ... الخ .

راجع في تفصيل ذلك :

د. جابر جاد عبدالرحمن ، د. سميد النجار « مبادئ الاقتصاد » ص ١٢١ - ١٢٩ .

منظمين آخرين ، كمصنع الحديد الذى يقوم باستغلال مناجم الفحم والحديد بدلا من شراء خام الحديد او الفحم من احدى شركات المناجم .

والتكامل الراسى يمتد الى اسفل اذ ما قام المنظم بمبيعات انتاجية لاحقة للعملية الانتاجية التى يقوم بها ( نحو المستهلك ) ، كآن يمدد الى اتمام صنع سلعة كان يبيعها نصف مصنوعة الى منتج آخر .

ويؤدى التكامل الراسى بنوعيه الى انقاص نفقة الانتاج ، اذ ان التكامل يتضمن مزايا الانتاج لكبير .

٢ - **التكامل الأفقى** : ويقصد به اضافة منتجات جديدة من نفس المواد الأولية التى يستخدمها المشروع فى انتاج سلعة معينة . مثال ذلك ان يقوم مصنع ينتج سيارات بصناعة دراجات او ماكينات للخياطة .

ويهدف التكامل الأفقى الى تغطية الخسارة التى قد تقع اذا كسدت سلعة معينة من الربح الذى يعود عليه من انتاجه للسلع الأخرى .

ومن المفيد ان نشير الى انه ايا كانت الصورة والاتجاه الذى يأخذه التركيز والتكتل ، فانه من المسلم به ان هذه الظاهرة تعتبر ظاهرة من اهم الظواهر الاقتصادية التى تعرفها البلاد المتقدمة . ويفسر انتشار هذه الظاهرة بالمزايا العديدة التى تنجم عن الانتاج الكبير .

### مزايا الانتاج لكبير :

٢٧٥ - تتمثل مزايا المشروعات الكبيرة فيما يعرف بالوفورات الداخلية لنقابل الوفورات الخارجية الناتجة عن مزايا التوطن . وتنقسم الوفورات الداخلية الى وفورات ناتجة عن الفلة المتزايدة ، ووفورات فنية ، ووفورات تجارية ، ووفورات مالية . وسوف نتعرف بايجاز على كل من هذه الأنواع من الوفورات فيما يلى :

**اولا : الوفورات الناتجة عن تزايد الفلة** : سبق أن عرفنا ان زيادة عوامل الانتاج بنسب مختلفة ، او زيادة بعض عوامل الانتاج مع ثبات

عامل منها على الأقل ( قانون النسب المتغيرة ) يؤدي ، ذلك بعد فترة ، الى تناقص الزيادات في الناتج الكلي حتى تصبح صفرا ، وحينئذ يثبت الناتج الكلي . وهذا هو قانون الفلة المتناقصة . ومع هذا الوضع يصبح لازما اذا اراد المشروع أن يزيد الناتج الكلي بكميات غير متناقصة ، يجب عليه أن يزيد منه جميع عناصر الانتاج الكلي ، أى أن يزيد من حجم المشروع ، وبعبارة أخرى فان زيادة حجم المشروع تعطيل الى أكبر فترة ممكنة ، مرحلة تزايد الفلة والتي تؤدي كما عرفنا الى تناقص نفقة الانتاج .

**ثانيا : الوفورات الفنية :** وتمثل في الافادة من الفن الانتاجي المتقدم ، اذ يستطيع الانتاج الكبير الاخذ بتقسيم العمل ، وبالتنظيم العلمى للعمل على نطاق واسع ، وان يحصل على احدث الآلات ، وان يستعملها بصفة مستمرة . وبالإضافة الى ذلك فان المشروع الكبير يمكنه نظرا لضخامة رؤوس امواله أن يخصص مبالغ كبيرة للأبحاث العلمية للوصول الى مخترعات علمية وتطبيقها في مجال انتاجه ( التقدم التكنولوجى ) .

**ثالثا - الوفورات التجارية :** تتمثل هذه الوفورات في عدة انواع اهمها ما يلى :

( أ ) يستطيع المشروع الكبير أن يحصل على عوامل الانتاج بأثمان منخفضة ، اذ انه يشتري منها كميات ضخمة ، فينتفع بثمان الجملة ، وقد يتمتع بمركز الشراء فتكون له فرصة ثمن منخفض .

( ب ) يستطيع المشروع الكبير أن يبيع بكميات ضخمة من المنتجات مما تسمح بخفض نفقات البيع والاعلان . ويضاف الى ذلك أن المشروع الكبير قد يصل الى درجة يتمتع فيها بمركز يسمح له بأن يؤثر في السوق وبأن يفرض ثمننا مرتفعاً كما في حالة الاحتكار .

( ج ) يستطيع المشروع الكبير أن ينتج لاسواق عدة . ويؤدي تنوع أسواق الشراء واسواق البيع الى تقليل مخاطره .

**رابعا - الوفورات المالية :** يؤدي كبر حجم المشروع الى زيادة ثقة الجمهور فيه ، وعلى ذلك يكون من السهل عليه ان يجد مقرضين وان ( ٢٥ - الاقتصاد )

يفترض بفائدة منخفضة . وقد تبذل الحكومة العون للمشروعات الكبيرة لما تحتله من مركز ضخم في الاقتصاد القومي ، ذلك أن ضعف مركزها يؤثر في الحالة الاقتصادية للبلد . وأخيرا تستطيع المشروعات الكبيرة أن تخفض نفقة الإنتاج ، وبالتالي أن تخفض ائمان البيع مما يستفيد منه المستهلكين .

وبالرغم من مزايا الإنتاج الكبير ، إلا أنه من المفيد أن نشير الى أن بعض أنواع النشاط الاقتصادي مثل صناعة الاثاث والصناعات الجلدية وتجارة التجزئة .. الخ ، لا يتفق مع المشروع الكبير . فبالنسبة لصناعة الاثاث والصناعات الجلدية فإن الطلب عليها يتوقف ، الى حد كبير ، على التفاوت في الأذواق ، وأن العمال فيها يتمتعون بقدر كبير من الاستقلال ، مما لا يسهل جمعهم في عدد محدود من المشروعات الكبيرة . وأما عن تجارة التجزئة فإنها لابد أن تكون قريبة من المستهلكين ، وهو موزعون في مناطق مختلفة ، وعلى ذلك فإن التركيز في التجارة يقتضى مصاريف انتقال كبيرة تفوت مميزات الإنتاج الكبير (١) .

---

(١) راجع في مزايا التركيز وإمكانية تحقيق التركيز في مختلف الأنشطة الاقتصادية وما يترتب عليه من تحقيق مزايا الإنتاج الكبير

J. Lajugie «La concentrations» article cité, pp. 610-623.

R. Barrere, op. cit., p. 364-375.



**القسم الثالث**  
**نظرية الثمن والتوزيع**

## نظرية الثمن

### اهمية نظرية الثمن في الفكر الاقتصادي

٢٧٦ - احتلت نظرية الثمن في الفكر الاقتصادي التقليدي مكانا بارزا ، حتى يمكن القول بان هذه النظرية قد شكلت المحور الاساسي للنظرية التقليدية ، وحتى أن كثيرا من الاقتصاديين التقليديين عرف علم الاقتصاد بأنه « علم الاثمان » . ولذا انشغلت النظرية التقليدية بصفة اساسية بالبحث عن القوى التي تحكم قيمة السلعة ، وتلك التي تحكم قيمة عناصر الانتاج المختلفة وهي الأجر والربح والفائدة والربح ، وبالتالي لم تعدو دراسة نظرية التوزيع الا تطبيقا لنظرية الثمن .

ويمكن ان يفسر اهتمام المدرسة التقليدية بنظرية القيمة باعتقادهم في تلقائية توازن الحياة الاقتصادية والذي يتحقق عن طريق قوى السوق ، خاصة عن طريق تغيرات اثمان السلع وتنقلات عناصر الانتاج بين فروع الاقتصاد المختلفة .

الا أنه مع تطور الفكر الاقتصادي وبروز مشكلات أخرى في المقدمة ، مثل مشكلة معالجة التقلبات الاقتصادية عن طريق تدخل الدولة والتي افترضت النظرية التقليدية بوجود عوامل تضمن معالجتها تلقائيا ( تغيرات الاثمان وانتقال عناصر الانتاج ) ، ومشكلة اضطراب النمو في النظام الرأسمالي ( مشكلة الرفاهة الاقتصادية ) ومشكلة التخلف والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تهم أكثر من ثلثي سكان العالم ، لم يعد من المبرر اعطاء نظرية الثمن تلك الأهمية التي خلعتها عليها المدرسة التقليدية ، وأن نعترف بالتالي علم الاقتصاد بأنه « علم الاثمان » .

---

(١) راجع :

د . رفعت المحجوب « الاقتصاد السياسي » الجزء الثاني « القيمة والاثمان » ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ ، ص ٥ .

د . فوزي منصور « محاضرات في نظرية الثمن » ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٣ ، ص ٩٠٨ .

ومع ذلك ، فما زالت نظرية الثمن تشكل جزءا له اهميته الكبيرة بالنسبة للسياسة الاقتصادية . وترجع هذه الاهمية ، في نظرنا للعلاقة الوثيقة القائمة بين الائمان وتخصيص الموارد .

#### العلاقة بين الائمان وتخصيص الموارد :

٢٧٧ - توجد علاقة بين تخصص الموارد وبين ظهور ائمان أو قيم لهذه الموارد . فتخصيص الموارد أو توزيعها على الاستخدامات المختلفة ، وهو ما يعنى اجراء اختيارات بين هذه الاستخدامات ، يتضمن في نفس الوقت اعطاء قيم نسبية لهذه الاختيارات . فهو يعنى اننا نعطى لكل مورد قيمة معينة ، وان استخدامه في وجه معين دون وجه آخر ، يفترض انه يحصل في هذا الوجه من وجوه الاستعمال على قيمة مناسبة تبرر هذا الاختيار . وهكذا فان كل تخصيص للموارد يفترض وجود ائمان أو قيمة تحدد اختيار الاستخدامات الممكنة . وعلى العكس فاذا فرضت قيم وائمان ( كما هو الحال في نظام التخطيط الشامل ) ، وتركزت الوحدات الاقتصادية لاستخدام هذه الموارد والسلع بما يحقق افضل الاوضاع لها ، فان ذلك سيؤدى بالضرورة الى تخصيص محدد للموارد . فالائمان التى تتحدد لمختلف السلع والموارد تحدد في نفس الوقت مدى الارباحية في الفروع المختلفة للانتاج . فاذا كان معدل الربح واحدا في جميع فروع الانتاج ، فان تخصيص الموارد القائم سيظل مستمرا . ولكن اذا كان هناك اختلاف ، بحيث يحقق فرعاً أو نشاطاً معدلاً أعلى من الربح بالنسبة للفروع أو الأنشطة الأخرى ، فان ذلك يعطى حافزاً للمنتجين وعناصر الانتاج الى الانتقال من الفروع ذات معدل الربح المنخفض الى الفروع ذات معدل الربح المرتفع ، وهذا الانتقال من شأنه ان يؤثر في الائمان السائدة ، فيزيد عرض السلع في الفروع التى تنتقل اليها الموارد ، ويقل عرضها في الفروع التى تنتقل منها . ويترتب على ذلك انخفاض الائتمان في الأولى وزيادتها في الثانية ، مما يساعد على التقريب من معدلات الارباح . ويستمر الانتقال والتغير في الائتمان الى ان تتحقق المساواة ، أو تتقارب ، بين معدلات الارباح . وهكذا نجد

ان تغيرات الائتمان ، وما يرتبط بها من تغيرات في معدلات الأرباح من ناحية ، والقدرة على انتقال الموارد بين الفروع المختلفة نتيجة لاختلاف الائتمان والأرباح من ناحية أخرى ، كل ذلك يؤدي الى تخصيص الموارد عن طريق الائتمان (١) .

### العوامل المحددة للائتمان :

٢٧٨ - تتدخل عوامل كبيرة في تحديد الائتمان . وقد درج الاقتصاديون على تجميع كل مجموعة من العوامل ، خاصة اذا كانت مستقلة بعضها عن البعض الآخر ، بحيث يمكن دراستها استقلالا . وقد درجوا على جمع عدة عوامل تؤثر في الائتمان تحت اسم « الطلب » ، وعلى جمع عدة عوامل أخرى ، مستقلة عن الأولى وتؤثر في الائتمان ، تحت اسم « العرض » وهاتان المجموعتان مستقلتان عن بعضهما تقريبا . فالحاجات ، وهي تؤثر في الائتمان عبر عديد من المتغيرات تظهر وراء الطلب . وحجم الموارد المتاحة والفن الانتاجي ، وهي تؤثر بدورها في الائتمان عبر عديد من المتغيرات ، تظهر وراء العرض . ويمكن وراء كل مجموعة من العوامل عدد من الوحدات الاقتصادية المتشابهة المتقدمة فالحاجات وهي تعبر عن أذواق الافراد ، تظهر في القرارات التي

---

(١) العلاقة بين الائتمان وتخصيص الموارد ، كما وردت في المتن ، تقوم أساسا في النظام الرأسمالي ويتم عن طريق السوق . الا انه يرد عدة قيود على هذه العلاقة لا تجعلها تلقائية وأهم هذه القيود هي تدخل الدولة للتأثير على الائتمان ، ومن ثم على تخصيص الموارد ، كذلك توجد عناصر احتكارية كثيرة تمنع انتقال الانتاج بين فروعه المختلفة بحرية ، وتعطل من عمل قوى السوق بالحرية اللازمة .

كذلك فان تخصيص الموارد يتم في البلاد الاشتراكية عن طريق قرارات مركزية ، هي قرارات السلطات التي تتولى وضع الخطة الشاملة ، وبالتالي فان دور الائتمان في تخصيص الموارد ليس الا دورا ثانويا . وتستخدم سلطات التخطيط جهاز الائتمان كأداة من أدوات تنفيذ الخطة ، خاصة فيما يتعلق بضمان تخصيص الموارد على النحو الذي رسمته السلطات المسؤولة من وضع الخطة .

راجع في تفصيل ذلك :

وكذلك :

P. A. Samuelson «Economics, an introduction analysis» traduction française, Paris 1957, tome II, pp. 691-711.

د. حازم البيلوي « أصول الاقتصاد السياسي » مشار اليه ص ٢٢٧ - ٢٢٨

بتخلدونها باعتبارهم مستهلكين يقيمون وراء فكرة الطلب . وعلى العكس فان استخدام الموارد المتاحة في ظل الفن الانتاجي السائد تظهر في القرارات التي يتخذها المنظّمون باعتبارهم منتجين يقيمون وراء فكرة العرض .

فالطلب والعرض يتضمنان جميعا للعوامل المؤثرة في الأثمان ، ومن ثم في تخصيص الموارد ، في مجموعتين مستقلتين من العوامل ، وبمثالان الى حد بعيد ، قرارات مجموعتين متميزتين من الوحدات الاقتصادية (١) .

### النظريات المفسرة للقيمة والأثمان :

٢٧٩ - وبالرغم من ذلك نجد اذا تتبعنا تاريخ الفكر الاقتصادي ان النظرية الاقتصادية قد اتجهت لتفسير القيمة تارة نحو المنفعة ، وتارة نحو نفقة الانتاج .

وقد اعتمدت بعض النظريات في تفسير القيمة على نفقة الانتاج واهتمت بتحليل العرض ( المدرسة التقليدية والمدرسة الماركسية ) .

واعتمد البعض الآخر في تفسير القيمة على نظرية المنفعة ، ولذا اهتمت بتحليل الطلب ( المدرسة النمساوية ) .

وظهر اتجاه ثالث لقصور كل من الاتجاهين السابقين موفق بين نظرية المنفعة ونظرية نفقة الانتاج في تفسير القيمة .

ثم ظهر اتجاه رابع ، وهو اتجاه اجتماعي موضوعي ، يعتمد تفسير القيمة على تأثير المنظمات السياسية والاجتماعية .

وبعد باب تمهيدى تتعرف فيه بإيجاز على تطور النظريات المفسرة للقيمة ( الثمن ) ، سوف تنقسم دراستنا في هذا القسم الى الابواب الثلاثة التالية :

الباب الاول : الطلب .

الباب الثانى : العرض .

الباب الثالث : تكوين الأثمان .

---

(١) انظر :

## الباب التمهيدي

### النظريات المفسرة للقيمة (١)

معنى القيمة :

٢٨٠ - القيمة هي الأهمية الاقتصادية التي يخلعها الفرد أو المجتمع على مال ما ، وتسمى القيمة التي يخلعها الفرد على مال ما « بقيمة الاستعمال » بينما تسمى القيمة التي يخلعها المجتمع على مال ما « بقيمة المبادلة » (٢) .

فقيمة الاستعمال use value ما هي إلا الأهمية الاقتصادية التي يخلعها الفرد على هذا المال وهو بصدد استعماله . فقيمة الاستعمال إذن هي قدرة المال على إشباع الحاجات ، أي هي المنافع الشخصية التي يقدمها المال للفرد . ومن هنا يتضح أنها قيمة شخصية لأنها تنتج عن

---

(١) راجع :

- H. Denis «La formation de la Science économique» Thenis P. U. F., Paris, 1967, chapitre I. pp. 1-58.  
A. Piettre «Pensée Economique et théories contemporaines» Dalloz, Paris, 1961, pp. 89-96.  
G. Déhove «Les concepts fondamentaux» dans Traité d'économie Politique, ouvrage collectif, Dalloz, Paris, 1955, pp. 131-160.  
E. Roll «A History of economic thought», London, 1953, ch. IV, VI, VII.

د . وفعت المحجوب « الاقتصاد السياسي » الجزء الثاني ، الباب الأول .  
د . سلوى سليمان ، د . عبد الفتاح قنديل « مقدمة في علم الاقتصاد » مشار إليه ص ٢٢٧ - ٢٤٧ .

(٢) ترجع هذه التفرقة الى آدم سميث في كتابه

«Recherches sur la nature et les causes de la Richesses des Nations», Londres 1776, traduction française, Paris, 1843, pp. 35-36.

وقد ورد النص الذي يفرق فيه سميث بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة ، في كتاب

H. Denis «La formation de la Science économique», op. cit., p. 8.

A. Piettre «Pnsée économique et théories contemporaines», op. cit , p. 91.

الاستعمال الشخصى . وعلى ذلك فهى تتوقف على حالة الشخص ، اى على ظروفه الاجتماعية ، وعلى عاداته ، وعلى ثقافته ، وعلى درجة حرمانه وقت الاستعمال . ومن ثم فهى تختلف من شخص لآخر وتختلف بالنسبة للشخص من وقت لآخر تبعا لدرجة حرمانه .

ونظرا لان قيمة الاستعمال هى قيمة شخصية لا موضوعية ، لذا فهى لا تتوقف على قيام السوق ، اذ انه يمكن تصورها بمجرد وجود الشخص دون حاجة الى وجود الجماعة .

اما قيمة المبادلة فهى قيمة مال بالنسبة لمال آخر ، اى هى القوة الشرائية للمال ، او قدرة المال على ان يتبادل مع مال آخر . واذا كان المالكين نقودا سمى ثمننا . فالثمن هو تعبير نقدى عن قيمة المبادلة ، اى على قيمة مبادلة مال بالنقود .

ومن هنا فان قيمة المبادلة تقتضى التبادل ، اى تقتضى قيام شخصين يتنازل كل منهما عن المال الذى معه فى مقابل المال الذى مع الشخص الآخر . ومعنى ذلك أن قيمة المبادلة لا تتصور من غير قيام الجماعة ، وانها تقتضى قيام السوق . كذلك تعتبر قيمة المبادلة قيمة موضوعية تختلف من سوق الى آخر ، وذلك على عكس قيمة الاستعمال فهى قيمة شخصية تختلف من شخص الى آخر .

ومن المؤكد وجود علاقة بين القيمتين ، اى قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة . فالمنفعة وهى وراء فكرة قيمة الاستعمال ضرورية للقيمة ، بمعنى أن المال لا يمكن أن تكون له قيمة أن لم يكن نافعا . غير أن المنفعة لا تكفى وحدها لان يكون للمال قيمة ، بل لابد أن يكون هذا المال نادرا بالنسبة للحاجات ، والا فانه لا يعدو أن يكون من الاموال الحرة التى لا يكون لها قيمة مبادلة .

وعلى ذلك فان المنفعة وهى تعبر عن قيمة الاستعمال ( وهى اساس الطلب ) ، والندرة النسبية وهى تعبر عن قيمة المبادلة ( وهى اساس العرض ) ويشكلان معا اساس القيمة .

### تطور نظرية القيمة :

٢٨١ - مرت نظرية القيمة ، شأن اى نظرية اقتصادية اخرى ، بمراحل مختلفة . ولا شك ان الالام بهذه المراحل يعتبر ضروريا لفهم هذه النظرية ، ولتفهم المرحلة الحالية منها .

وملاحظة عامة ، نجد ان النظرية الاقتصادية قد اهتمت بتفسير القيمة الحقيقية ، وهى تعرف ايضا بقيمة المبادلة الموضوعية ، لا بتفسير الائتمان الجارية . واتجهت فى هذا المجال تارة نحو النفقة وتارة نحو المنفعة .

وقد سبق ان اشرنا الى ان بعض النظريات اعتمدت فى تفسير القيمة على نفقة الانتاج ولذا اهتمت بتحليل العوامل المؤثرة فى العرض بينما اعتمدت نظريات اخرى على المنفعة فى تفسير القيمة ، ولذا اهتمت بتحليل العوامل المؤثرة فى الطلب . وظهر اتجاه ثالث موفق بين المنفعة ونفقة الانتاج فى تفسير القيمة ، ولذا اهتم بتحليل العوامل المؤثرة فى كل من الطلب والعرض . ثم ظهر اتجاه آخر يعتمد فى تفسير القيمة على تأثير المنظمات السياسية والاجتماعية ، وسوف نتعرف بايجاز على مضمون هذه النظريات المفصلة للقيمة .

#### اولا : النظريات التى اعتمدت فى تفسير القيمة على نفقة الانتاج

٢٨٢ - اعتمدت بعض النظريات المفصلة للقيمة على نفقة الانتاج ، الا انها اختلفت فى هذا المجال ، اى فى مجال تحديد مضمون النفقة . فالتجهت المدرسة التقليدية الانجليزية الى اخذ نفقة الانتاج بالمعنى الواسع ليشمل كل عناصرها ، وهى كل اموال الانتاج التى تسهم فى العملية الانتاجية . بينما قصرتها المدرسة الماركسية على عنصر العمل وحده .

يظهر كتاب آدم سميث Adam Smith ( ثروة الامم ) اخذت نظرية القيمة اتجاها يركز على فكرة نفقة الانتاج (١) وترك فكرة المنفعة

---

(١) من المفيد ان نشير ان سميث فرق بين القيمة الحقيقية للمال وهى تتحدد بنفقة الانتاج ، والقيمة الجارية وهى التى تتحدد بناء على تفاعل قوى السوق . ولكن سميث =



وكان هذا المنطلق لآدم سميث طبيعيا بالنسبة لنظريته التي تعتبر العمل هو مصدر الثروة ، ولذا فقد اتجه الى فكرة نفقة الانتاج لاتخاذها اساسا لقيمة الاموال .

وبالرغم من ان آدم سميث قد فرق بين قيمة الاستعمال ، وهي التي تعبر عن منفعة المال ، وقيمة المبادلة وهي تعبر عن قدرة المال على شراء السلع او الامور الاخرى ، الا انه لاحظ وجود اختلاف بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة . فقد لاحظ ان هناك اموالا تتمتع بقيمة استعمال كبيرة ، في حين ان قيمة مبادلتها تكون ضئيلة او حتى منعدمة والعكس صحيح . مثال ذلك الماء اذا قورن بالمجوهرات ... فالاول له قيمة استعمال كبيرة جدا ، ومع ذلك فان قيمة مبادلته ضئيلة جدا . وعلى العكس من ذلك تتمتع المجوهرات بقيمة مبادلة كبيرة جدا ، في حين ان قيمة الاستعمال بالنسبة لها ضئيلة جدا (١) . وقد عجز سميث عن تفسير ذلك التناقض ، ولذا فقد استبعد فكرة المنفعة كاساس للقيمة ووجه كل اهتمامه الى بحث قيمة المبادلة والعوامل المحددة لها باعتبارها اساسا للقيمة .

ويفرق آدم سميث في تفسير قيمة المبادلة بين المجتمع البدائي ، والمجتمع الحديث (٢) . ويقصد سميث بالمجتمع البدائي ذلك المجتمع الذي يعتمد في نشاطه الانتاجي اساسا على عنصر العمل وحده ، بمعنى انه لا يستعين في العملية الانتاجية بعناصر الانتاج الاخرى . ولذا فقد اعتبر ان كمية العمل هي اساس قيمة المبادلة في هذ المجتمعات البدائية .

---

يرى ان القيمة الحقيقية هي الاساس ، وهي التي تحدد الثانية برغم ما قد يكون هناك اختلاف بينهما في بعض الاحيان ، الا ان القيمة الجارية تدلبد حول القيمة الحقيقية .  
انظر :

A. Piettre «Pensée économique...», op. cit, p. 91.

A. Smith «Recherches sur la nature...», op. cit, pp. 35-36. (1)

A. Smith «Recherches sur la nature...», op. cit, pp. 65-78. (2)

ويقصد آدم سميث بالمجتمع الحديث ذلك المجتمع الذى يستعين فى نشاطه الإنتاجى ، بالإضافة الى عنصر العمل ، بعنصرى الأرض ورأس المال . ولذا فقد رفض سميث اعتبار كمية العمل أساسا لقيمة المبادأة فيما يخص هذه المجتمعات الحديثة ، وخلص الى تفسير القيمة بنفقة الإنتاج . وهو يقصد بنفقة الإنتاج المعدل الطبيعى لكل من الاجر ، والربح ، والريع ، والمائدة .

أما دافيد ريكاردو David Ricardo فقد بدأ دراسته للقيمة باثارة التعارض الذى اثاره آدم سميث وهو يخص الاختلاف بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادأة ، واستبعد المنفعة من تحديد قيمة المبادأة مع اعترافه بأن المنفعة ضرورية لها ، ولذا فقد اعتمد فى تفسير القيمة على نفقة الإنتاج (١) . ولكنه يرجع نفقة الإنتاج الى المجهود الانسانى وحده أى الى عنصر العمل دون غيره من عناصر الإنتاج الأخرى .

وهو يرى أن نفقة الإنتاج تتوقف على كمية « العمل المباشر » المبذول فى إنتاج السلعة وكمية « العمل المباشر » المبذول فى مراحل سابقة فى إنتاج المعدات والآلات المستخدمة حاليا فى إنتاج السلعة . ومن ناحية أخرى يقصد ريكاردو بكمية العمل أكبر كمية عمل مبذولة فى إنتاج السلعة (٢) .

ومن المفيد ان نشير ان نظرية ريكاردو فى القيمة ، فتحت الطريق أمام كارل ماركس لصياغة نظريته فى القيمة وفائض القيمة .

---

(١) ومع ذلك فرق ريكاردو بين نوعين من الاموال ، تلك القابلة لامادة انتاجها وهى تشكل الغالبية الساحقة من الاموال ، وهذه تتحدد قيمتها بنفقة الإنتاج . وطائفة ثانية من الاموال غير قابلة لامادة انتاجها نظرا لانصافها بالطابع الشخصى لمنتجها « كلوحات الفنانين على سبيل المثال » وهذه تتحدد قيمتها على أساس منفعتها ، وبالتالي تشكل استثناء على القاعدة العامة .

A. Piettre «Pensée conomique», op. cit., p. 91.

انظر :

(٢)

D. Ricardo «Des principes de l'économie politique et de l'impôt»,  
Londros, 1817, Traduction française 1933, ch. I.

## ٢ - المدرسة الماركسية :

٢٨٣ - لاحظ كارل ماركس K. Marx انه يمكن ان يكون المال قيمة استعمال ( منفعة ) دون ان يكون له قيمة مبادلة ، وذلك اذا لم تكن ناتجة عن عمل ( ومثال ذلك الارض البكر ) . وقد لاحظ أيضا أن العكس غير صحيح ، فاذا كان للمال قيمة مبادلة فلا بد ان يكون له قيمة استعمال . اى ان ماركس اعتبر ريكاردو أن المنفعة ضرورية للقيمة واساسا لها ، لكنه استبعدا في تفسير القيمة ، نظرا لأن المنفعة شخصية تختلف من شخص لآخر ومن مكان الى مكان آخر ومن زمان الى زمان آخر . أما قيمة المبادلة فهي العنصر المشترك بين الاموال . ولذا خلص ان قيمة الاموال تتحدد بالعمل وبكمية العمل ويتضح مما سبق ان ماركس تأثر في نظريته في القيمة بأدم سميث ودافيد ريكاردو من حيث انه اعتبر كمية العمل هي التي تحدد قيمة السلعة . ولكن ليس المقصود بالعمل ، في نظر ماركس كمية العمل التي بذلت فعلا ، ولكن المقصود بها كمية العمل اللازمة في المتوسط ، اى كمية العمل التي تبذل من عامل متوسط المهارة وفي ظروف معتادة .

ولا يأخذ ماركس العمل الذي يحدد قيمة السلعة « العمل المباشر » وحده ، ولكن يشمل أيضا « العمل غير المباشر » ، اى العمل اللازم لانتاج اموال الانتاج المستخدمة حاليا في انتاج السلعة (١) . وهو في هذا يتفق مع دافيد ريكاردو .

ويترتب على نظرية ماركس في القيمة أن منتجات الطبيعة التي لم يبدل فيها عمل لا تكون لها قيمة . كذلك فان القيمة تتناسب طرديا مع كمية العمل وعكسيا مع الكفاءة الانتاجية للعمل . كذلك تترتب على نظرية ماركس في القيمة نظريته في فائض القيمة والسابق دراستها .

(١)

راجع النصوص ، الخاصة بنظرية القيمة ، والواردة في كتاب ماركس في مؤلف :  
K. Marx «Le capital, critique de l'économie politique», Hambourg, 1885,  
traduction en 8 Volumes, Paris 1960.

راجع النصوص الخاصة بنظرية القيمة والواردة في المؤلفين السابقين في مؤلف :  
H Denis «La formation de la Science économisue», op. cit., pp. 25-38.

ويؤخذ على نظرية ماركس عدة مآخذ أهمها ما يلي (١) :

١ - يؤخذ على نظرية ماركس انها لا تفسر الا قيمة الاموال التى بداخلها عمل ، اما الاموال التى ليس بداخلها عمل فلا تعطى تفسيراً لها . كما انها لا تفسر قيمة الاموال الا وقت انتاجها ، اما بعد انتاجها فانه قد يطرا عليها تعديل اما بالزيادة او بالنقصان . ولكن يرد على ذلك ان نظرية ماركس لا تفسر الا بالقيمة الحقيقية للمنتجات ، ولا تتعرض للقيمة الجارية .

ب - قيل ايضا ان هذه النظرية تبعد عن الواقع ، فاحيانا ما تكون قيمة السلعة اكبر أو اقل مما تتضمنه من عمل ، وذلك لاختلاف منفعتها من شخص لآخر . ولكن يرد على ذلك ان ماركس لا يفسر الا القيمة الحقيقية او الموضوعية للمال ولا يهتم بالقيمة الجارية ( الثمن الجارى ) .

ج - يؤخذ ايضا على نظرية ماركس انها أهملت جانب المنفعة ، اى جانب الطلب على السلعة ، ولكن يرد على ذلك ان المنفعة شخصية وبذا لا تصلح ان تكون عنصراً موضوعياً ، اى اساساً مشتركاً لتحديد قيمة السلعة . وقيل ايضا بان كمية العمل التى يتخذها ماركس اساساً للقيمة لا تصلح لان تكون مقياساً موضوعياً نظراً لعدم تجانس وحدات العمل . ولكن يرد على ذلك بان ماركس اعتمد على كمية العمل اللازمة في المتوسط ( اى من عامل متوسط المهارة ويعمل في ظروف عادية ) كمعيار لتحقيق التجانس بين وحدات العمل ، وقد اعتمد ماركس على قيمة المبادلة ( اى على اثمان السوق ) لتوحيد القياس بين وحدات العمل . وهنا يتفق ماركس مع ريكاردو في اللجوء الى قوى السوق وهو بصدد تفسير القيمة . ونرى من جانبنا ان هذا النقد صحيح من ناحية انه كيف نعتمد على قيمة المبادلة ، اى القيمة السوقية ، لقياس كمية العمل والتى يجب ان تتخذ الاساس لتفسير قيمة المبادلة .

---

(١) انظر في تفصيل هذه الانتقادات :

د . رفعت الحجوب « الاقتصاد السياسى » نشر اليه ، ص ٢٢ - ٢٤ .

د - قيل اخيرا ان نظرية ماركس لم تهمل فقط جانب الطلب ، وانما تهمل بعض جوانب العرض ، مثل الموارد الطبيعية والتي لا يكون لها قيمة بسبب عدم احتوائها على كميات من العمل . وهذا الاهمال يصح حينما تكون ملكية وسائل الانتاج ملكية جماعية ، اما وقد تطورت المجتمعات وعرفت الملكية الفردية ، فلا بد من اخذ ذلك في الاعتبار . وعلى ذلك يكون تقدير قيمة رأس المال والمنتجات غير صحيحا . أى انها بمعنى آخر ، لا تصلح لتفسير القيمة في النظام الرأسمالى . ولكن يرد على ذلك النقد ، ان ماركس بنى نظرية متكاملة فى القيمة وفائض القيمة ، ويترتب عليها الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، وعلى ذلك يكون من المنطقى ان يهمل ماركس بعض الاموال فى تحديد قيمة المنتجات ، مثل الموارد الطبيعية والتي لا يكون بداخلها عمل .

وبلاحظ اخيرا ان الانتقادات التى توجه الى النظرية الماركسية فى القيمة يمكن ان توجه الى المدرسة التقليدية الانجليزية .

#### ثانيا : النظريات التى اعتمدت فى تفسير القيمة على نظرية المنفعة المدرسية النمساوية :

٢٨٤ - نعرف ان نظرية المنفعة اكتسبت مكانا بارزا فى تاريخ الفكر الاقتصادى على يدى كل من جيفونز S. Jevons ، ومنجر K. Menger وفانراس L. Walras (١) . وقد عبر كل من هؤلاء الثلاثة عن رايه ونظريته فى القيمة مستقلا عن غيره ، وقد تشابه اسلوبهم فى معالجة هذا الموضوع الى حد كبير ، اذ انتقد كل منهم نظرية ريكاردو فى العمل كأساس للقيمة . ويمكن تلخيص اوجه النقد التى وجهها الثلاثة الى نظرية العمل فى نقطتين أساسيتين :

(١)

W. S. Jevons «La Théorie de l'économie politique», Londres 1871. traduction française, Paris, 1909, pp. 239-245.

L. Walras «Elements d'économie politique pure, Paris, 1874 pp. 99-105.

H. Denis «La formation de la Science économique», op. cit., pp. 39-50.

(١) كثيرا ما يحدث انه لا يترتب على استخدام كمية كبيرة من العمل في انتاج السلعة قيمة مرتفعة لها ، وذلك اذا كان الانتاج قد تم على اساس تنبؤ خاطيء بخصوص الطلب على هذه السلعة في المستقبل .

(ب) ان وحدات العمل غير متجانسة ، وان تقييم هذ الوحدات نفسها لا يمكن ان يتم الا من خلال قوى السوق .

والرأى الذى تنادى به هذه المدرسة ، هو أن القيمة لا تتحدد بنفقة الانتاج ، وانما تتوقف على منفعة السلعة للمستهلك . فالقيمة كما يرون ليست صفة كامنة في السلعة ذاتها ، وانما هى خاصية تستمد من منفعتها للمستهلك ، ولذا فهى ذات طابع شخصى . وقد جاء تفسير هذه المدرسة في اطار نظريتهم في المنفعة الحدية ، والتي تقوم على افتراض اساسى ، هو المنفعة التى يحصل عليها المستهلك من استهلاكه لوحدة اضافية من سلعة ما تقل كلما زاد عدد الوحدات المستهلكة من هذه السلعة ، وان المستهلك ، باعتباره شخصا عاقلا رشيدا ، يهدف دائما الى تحقيق أقصى قدر من المنفعة يمكن الحصول عليه بانفاقه دخله المحدود على شراء مختلف السلع والخدمات .

وعلى ذلك فان القيمة تتحدد ، وفقا لهذه المدرسة على اساس المنفعة ولكى تبرر هذه المدرسة وجهة نظرها بينت كيف تتحدد قيمة كل من اموال الاستهلاك ، و اموال الانتاج (١) .

١ - **قيمة اموال الاستهلاك** : بالنسبة للطلب على اموال الاستهلاك فانه يتحدد بناء على موازنة نفعية يجريها الشخص بين المنفعة والضرر ( المنفعة السلبية ) التى تعود على الشخص من جراء استخدامه لهذه الاموال . لذا فان المنفعة هى اساس الطلب .

وبالنسبة لعرض اموال الاستهلاك فانه يتوقف على ثمن عناصر الانتاج ( الاجور ، الفوائد ، والريع ) .

(ب) **قيمة اموال الانتاج** : بالنسبة للطلب على اموال الانتاج فانه يتحدد بالطلب على اموال الاستهلاك ، والتي كما عرفنا ، تتوقف على

المنفعة . أما بالنسبة لعرض عوامل الانتاج ، فإن الامر يختلف بشأنها باختلاف عوامل الانتاج .

فالوارد الطبيعية ، يتوقف عرضها على الكميات الموجودة منها ، وليس على ارادة الانسان . وعلى ذلك لا يستطيع الانسان ان يؤثر في ثمنها عن طريق العرض ، وبالتالي فان طلبها هو الذى يحدد ثمنها . ولما كان الطلب يتحدد بالمنفعة ، فان هذه الأخيرة هى التى تحدد عرض الموارد الطبيعية .

أما عن عرض العمل فهو يتوقف ايضا على المنفعة . وتفسير ذلك انه من خصائص العمل انه يحقق منفعة للعامل ( عن طريق الأجر ) ويجلب له الما . ولو كان العامل حرا ، فانه يقوم بالموازنة المنفعية بين المنفعة التى تعود عليه من الأجر وبين الألم الذى يتحمله نتيجة لقيامه بالعمل . ويتحدد العرض بتساوى المنفعة الحدية والألم الحدى . وبالتالي فان المنفعة تدخل في تحديد عرض العمل .

وأما عن عرض رأس المال فانه يتوقف على المدخرين ، أى على هؤلاء الذين يمتنعون عن استهلاك جزء من دخولهم . وهنا ايضا نجد موازنة منفعية بين الاستهلاك الحالى والاستهلاك فى المستقبل . وبالتالي فان عرض رأس المال يتحدد بالمنفعة .

وتخلص المدرسة الحدية ( النمساوية ) من ذلك أن المنفعة الحدية هى أساس القيمة ، وإلى أن نفقة الانتاج تنحلل فى نهاية الامر ، إلى منفعة سلبية . كذلك تخلص هذه المدرسة أن قيمة أموال الانتاج تستمد من قيمة أموال الاستهلاك .

الانتقادات التى يمكن ان توجه الى نظرية المنفعة :

الا انه يؤخذ على تحليل هذه المدرسة ، عند تفسيرها للقيمة عدة مآخذ أهمها ما يلى (١) :

(١) انظر فى تفصيل هذه الانتقادات :

د . رفعت المحجوب ، مشار اليه ، ص ٣٩ - ٤٤ .

(١) افترضت هذه المدرسة أن الشخص حر تماماً عند قيامه بتفضيلاته الشخصية . ولكن الشخص يتأثر في الواقع بمؤثرات خارجية أهمها العادات والتقاليد الناجمة عن وسطه الاجتماعي وكذلك فإنه يتأثر بالمنظمات الاجتماعية السائدة .

(ب) حينما جعلت هذه المدرسة من الطلب على اموال الانتاج مستمداً من الطلب على اموال الاستهلاك ، فإنها جعلت المنظم مجرد وسيط يترجم رغبات المستهلكين . ولا شك أن هذا الدور السلبي الذي خلعتة هذه المدرسة على المنظم لا يتفق وحقيقة دوره . فدور المنظم لا يقتصر على ترجمة رغبات المستهلكين ، بل يتعدى ذلك الى خلق الحاجات .

(ج) افترضت هذه المدرسة أن عرض عوامل الانتاج ، العمل ورأس المال والموارد الطبيعية ، يتوقف على المنفعة . الا أن هذا الافتراض غير صحيح ، فعرض عوامل الانتاج لا تحكمه اعتبارات المنفعة وحدها ، بل تحكمه ، بالإضافة الى ذلك ، اعتبارات أخرى تعود الى المنظمات المسيطرة على عرض العمل وعرض رأس المال .

(د) افترضت هذه المدرسة عند تحليلها للقيمة توافر شروط المنافسة الكاملة ، وعلى ذلك فإنها تبعد تأثير الدولة وتأثير العناصر الاحتكارية التي قد تسود السوق في تحديد القيمة ، وهذا مما يخالف الواقع فمن الألمان ما لا دخل للمستهلك في تحديدها ، ومثل ذلك حالة الألمان الجبرية التي تحددها الدولة ، والحالة التي يقوم فيها المحتكر بتحديد الألمان .

**ثالثاً : النظريات التي اعتمدت في تفسير القيمة على كل من المنفعة ونفقة الانتاج :**

٢٨٥ - ظهرت محاولة أخرى تهدف الى الجمع بين كل من نفقة الانتاج والمنفعة ، اى بين كل من العرض والطلب في تفسير القيمة وقد انتهت (١) هذه المحاولة على يد ألفريد مارشال A. Marshall (٢) .

(١) من المفيد ان يشير أن بدور هذه النظرية وجدت عند الاقتصادى الفرنسى جان باتيست ساي J. B. Say ، فقيمة السلعة لا تتوقف عنده على مقدار العمل الذى ساهم



وقد بين مارشال أن كلا من المدارس السابقة التي ركزت سواء على نظرية المنفعة أو نفقة الانتاج لتفسير قيمة الاموال قد وقعت في خطأ التركيز على جانب واحد ، مهمة الجانب الآخر الذي لا يقل أهمية في تحديد القيمة . فحينما قصر اصحاب المدرسة التقليدية الإنجليزية ، والمدرسة الماركسية اهتمامهم على نفقة انتاج السلعة ، واغفلوا جانب المنفعة في تحديد القيمة ، كانوا في الواقع يركزون على جانب العرض وحده ، مهملين تماما دور الطلب . وحينما قصر اصحاب المدرسة النمساوية اهتمامهم على المنفعة واغفلوا دور نفقة الانتاج في تحديد القيمة ، كانوا في الواقع يركزون على جانب الطلب وحده ، مهملين تماما دور العرض .

وانتهى مارشال الى ان كلا من الاتجاهين المتضادين قد اخطا في تفسير القيمة ، وذلك بالتركيز على جانب واحد من القوى واهمال الجانب الآخر . والقيمة في نظر مارشال تتوقف على الجانبين معا ، النفقة والمنفعة . فمن ناحية تتحدد كمية المعروض من السلعة بنفقة انتاجها . ومن ناحية أخرى تتحدد كمية المطلوب من هذه السلعة بمنفعتها للمستهلكين ، وكلا المكونتين - العرض والطلب - له دور في تحديد قيمة السلعة .

#### رابعاً : الاتجاهات التي ترد القيمة الى اعتبارات اجتماعية :

٢٨٦ - يرى كثير من الكتاب المحدثين (٢) أن القيمة انعكاس للجماعة .

---

في الانتاج فحسب ، بل تتوقف ايضا على المنفعة . وبذلك يكون سأي قد ادخل المنفعة بالإضافة الى نفقة الانتاج في تفسير القيمة .

انظر : د . د . رفعت المحجوب ص ٥٥ .

A. Marshall «Principles of economics», New-York, 1953, (٢)  
pp. 348-350.

(٣) نذكر منهم

راجع في أثر الوسط الاجتماعي والمنظمات الاجتماعية والسياسية في تحديد القيمة

مقالة

G. Dèfiève «Les concepts fondamentaux» artic, citd, pp. 187-194.

د . د . رفعت المحجوب ، ص ٤٧ - ٥٠ .

بمعنى أنها تتوقف على اعتبارات اجتماعية عديدة . ونقطة البدء في هذا الاتجاه أن الجماعة تتنوع بكيان مستقل ، فهي كائن قائم بذاته له روحه ، وله تفضيلاته وله ادراكه المنعنى . ويعتبر هذا المفهوم للجماعة مقدمة اساسية لكل الاتجاهات في تفسير القيمة .

ويمكن أن تلخص هذه الاتجاهات الاجتماعية في تفسير القيمة ، وبصرف النظر عن الخلافات القائمة بينها ، في أن القيمة حقيقة اجتماعية بمعنى أنها من خلق الجماعة . ولذا لا يمكن تفسير القيمة بظاهرة اجتماعية دون أخرى ، بل أنها تعتمد على مجموعة من العوامل الموضوعية الاجتماعية والسياسية . فالقيمة تتأثر بسلوك المنتجين ( أى بنفقة الانتاج ) ، وتتأثر بسلوك المستهلكين ( أى بالمنفعة ) . وبالإضافة الى ذلك فهي تتأثر بالمنظمات السياسية والاجتماعية الأخرى ، ومثلها الدولة وتقابات العمال ، واتحادات اصحاب الأعمال ، والبنوك .. الخ .

ويلاحظ على هذه الاتجاهات الاجتماعية في تفسير القيمة أنها لا تعطى للتقديرات الشخصية الأهمية ثانوية . فبالإضافة الى أن الأفراد يقومون بتقديرات شخصية فإن الفئات الاجتماعية المختلفة والدولة تقوم هي الأخرى بالقيام بالتقديرات بدلا عنهم . وينجم عن ذلك أن الوسط الاجتماعى والمنظمات الاجتماعية والسياسية القائمة تقوم هي الأخرى بتحديد اختيارات الأفراد .

ولا شك أن هذا الاتجاه يجعل من القيمة ظاهرة موضوعية ، ويقرب نظرية القيمة من الواقع . إلا أن هذه الاتجاهات نظرا للخلافات القائمة داخلها والناتجة عن التركيز على دور بعض المنظمات الاجتماعية والسياسية وترك الأخرى ، يفقدها البساطة والوحدة ، بل ويشكك على اعتبارها نظرية كالنظريات السابقة .

٢٨٧ - نخلص إذن من عرضنا لنظرية القيمة أن العرض والطلب يكونان المحددان الأساسيان لثمن أو قيمة الأموال .

ولكن قبل بحث كل من مكونات الطلب والعرض هناك ملاحظتان عامتان يجب مراعاتهما ويصدقان على كل من الطلب والعرض .

**أولاً :** يتكون كل من الطلب والعرض في وسط اجتماعي معين ، ولذا فانهما يتأثران بمؤثرات هذا المجتمع ، وخاصة المؤثرات النفسية والعادات الاجتماعية . وعلى ذلك اذ كانت المنفعة التي يخلعها الشخص على مال معين يمكن أن تحدد طلبه في ضوء ثمن معين لهذا المال ، الا ان هذه المنفعة ، وهي شخصية ، تأتي وتأثر بل وتتحدد بالمعادات والتقاليد والأذواق التي يضيفها مجتمع معين ، في وقت معين ، ولذا فهي تتأثر ببعض العوامل الاجتماعية الموضوعية .

**ثانياً :** ان تقدير المنفعة في وقت معين يتضمن قدراً من التوقع ، فهي تثير اذن عنصر الزمن في الاقتصاد ، من ناحية المنفعة المستقبلية لوحدة النقود التي تنفق على السلعة . كذلك فان تغير الثمن ، في وقت معين لسلعة معينة ، يمكن ان تغير نتيجة الموازنة المنفعية ، ولكن هذا التغير ليس اوتوماتيكياً ، ولذا فهو يحتاج الى قدر من الوقت .

## الفصل الأول

### الطلب (١)

٢٨٨ - سبق الإشارة الى أن الطلب هو أحد الحيل النظرية التي يستخدمها الاقتصادي لتمكينه من دراسة العوامل التي تتحكم في الأثمان . والطلب ، يعبر ، كقاعدة عامة عن العوامل التي تربط بالحاجات . والنظرية الاقتصادية تقبل هذه الحاجات كمعطاة ولا تناقشها . فمناقشة تكوين هذه الحاجات يهم علوم أخرى كعلم النفس وعلم الاجتماع ، أما بالنسبة لعلم الاقتصاد فهي نوع من البيانات المعطاة . ومع ذلك فإنه من الطبيعي أن الماام الاقتصاديين بهذه الأمور يزد من معرفتهم ويعمقها . ونفرق منذ البداية بين أربعة أنواع من الطلب (٢) :

أولا : الطلب الكلى على مجموع السلع ، وينقسم الى قسمين وهما الطلب على أموال الاستهلاك والطلب على أموال الاستثمار . وتظهر أهميته في التحليل الكلى وخاصة في تحديد مستوى التشغيل ، الناتج القومى ، المستوى العام للأثمان .

(١) راجع بالنسبة لنظرية الطلب :

R. Barre «Economic politiques», op. cit., pp. 477-496.

P. Samuelson «Economics, an introductory analysis» traduction française, tome ch. I. pp. 376-392.

W. A. Kosvisto «Principles and problems of modern economics», London, 1957, pp. 67-98.

د . رفعت المحجوب « الاقتصاد السياسى » الجزء الثانى ، مشار اليه ، الباب الثانى

د . حاتم الببلاوى ، مرجع مشار اليه ، ص ٤٠١ - ٤٤٤ .

د . فوزى منصور « محاضرات في نظرية الثمن » دار النهضة العربية ، ١٩٧٣ ،

ص ١٠٥ - ١٢٦ .

د . سلوى سليمان ، د . عبدالفتاح قنديل ، مشار اليه ، ص ٢٦١ - ٢٨٢ .

د . جابر جاد ، د . سعيد التجار ، مشار اليه ، ص ٢٧٧ - ٢٩٦ .

(١) أنظر في تفصيل ذلك :

د . رفعت المحجوب ، المرجع المشار اليه ، ص ٥١ .

R. Barre, op. cit., pp. 477-478.

ثانيا - الطلب الفردي ويتقسم بدوره الى قسمين طلب الافراد على مجموع سلع الاستهلاك ، وطلب المشروعات على مجموع سلع الانتاج .

ثالثا : الطلب الكلى على سلعة ما ، وهو الذى يحدد مع التقائه بالعرض الكلى ثمن السلعة .

رابعا : الطلب الفردى على سلعة ما .

وسوف تقتصر دراستنا على الطلب الكلى على اموال الاستهلاك . ونعرج فى هذا الباب الى العوامل المحددة للطلب وكيفية تأثيرها فى الثمن ، ثم نعرج الى تأثير الثمن فى الطلب ، او ما يعرف بمرونة الطلب .

وعلى ذلك تنقسم دراستنا فى هذا الباب الى فصلين :

١ - الفصل الاول : العوامل المحددة للطلب ( دالة الطلب ) .

٢ - الفصل الثانى : مرونة الطلب .

# الفصل الأول

## العوامل المحددة للطلب

٢٨٩ - يشير الطلب الى الكمية التي يرغب الافراد في الحصول عليها من السلع ، في فترة معينة عند تمن معين . فالطلب يبين العلاقة بين كل ثمن وبين الكمية التي يرغب الافراد في الحصول عليها عند هذا الثمن . فالطلب هو نوع من العلاقة الدالة بين الثمن والكمية المرغوب في الحصول عليها .

ففي عالم الواقع يذهب المشترون الى السوق وفي اذهانهم توقعات معينة للثمن الذي سوف يسود السوق في هذا اليوم . فلو كان الثمن اكثر مما توقعوا فانهم قد يعدلون عن الشراء كلية ، او قد يشترون كمية اقل من تلك الكمية التي كانوا ينوون شرائها . ومن جهة اخرى لو كان الثمن اقل مما كانوا يتوقعون فمن المحتمل ان يشتروا كمية اكبر من تلك التي كانوا ينوون شرائها . وقد يكون السبب في الاقبال على شراء كميات اكبر عندما يكون الثمن منخفضا هو الرغبة في استهلاك كمية اكبر من السلعة ، او تكون الرغبة في انتهاز فرصة انخفاض الثمن للحصول على كمية تكفي لمدة اطول في المستقبل .

والذي يعنينا الآن هو انه هناك اتجاهان هاما لان تكون الكمية ، التي يقبل الافراد على شرائها من سلعة معينة ، اكبر كلما كان الثمن اكبر وانخفاضها عن توقعاتهم . وعلى العكس من ذلك تكون الكمية ، التي يقبل الافراد على شرائها من سلعة معينة ، اقل كلما كان الثمن اكثر ارتفاعا عن توقعاتهم (٧) .

---

(١) يمكننا استخدام نظرية المنفعة العدية ، وفكرة منحنيات السواء لتبرير هذا السلوك . وقد سبق لنا دراستهما بالتفصيل في الباب التمهيدي كاداهن من أدوات التحليل الاقتصادي الجزئي . وقد سبق ان بينا ان الدافع الذي يفسر هذا السلوك ، بتحصل في فترة السلوك الرصيد .

فالطلب إذن يمثل علاقة بين مجموعة ممكنة من الأمان ، وما يقابلها من الكميات التي تتطلب عند هذه الأمان . فهذا الطلب عبارة عن بناء نظري لعلاقات ممكنة ، وليس تعبيراً عن واقعة متحققة بالفعل . فالطلب مجموعة من الفروض ، أما الكمية المطلوبة فهي تمثل كمية حقيقية طلبت بالفعل في ظروف معينة .

وإذا كان الطلب - كعلاقة بين الأمان والكميات المرغوب في الحصول عليها - حيلة ، أو بناء نظري لتنظيم المعرفة وحسن استخدام البيانات المتاحة ، فإن شكل هذه العلاقة يتضمن مضمونا علميا محددا وموضوعيا وليس مسألة شكلية . وعادة ما يعبر عن شكل هذه العلاقة بقانون الطلب أو بما يسمى « جدول الطلب » ، « منحنى الطلب » .

#### جدول الطلب :

٢٩ - في كثير من الأحوال لا تكتفى بوجود علاقة بين الأمان والكميات المطلوبة ، وإنما نحاول أن نضع الفروض عن هذه الأمان والكميات المقابلة ، والواقع أن السلوك الرشيد للوحدات الاقتصادية يؤكد لنا ، فيما عدا بعض الاستثناءات القليلة . أن هذه العلاقة عكسية . فارتفاع الثمن ، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، يؤدي إلى تمدد الكمية المطلوبة ، والعكس صحيح . وتفسر هذه العلاقة العكسية بفكرة انسلوك الرشيد ( نوازن المستهلك ) للأفراد والتي يمكن التدليل عليها باستخدام نظرية المنفعة الحدية وفكرة منحنيات السواء والسابق دراستهما عند دراستنا لأدوات التحليل الاقتصادي . وإيا ما كان الأمر فقد جرت العادة على تمثيل علاقة الكميات المطلوبة بالأمان بوسائل متعددة ، من بينها استخدام الجداول وهو ما نتناوله الآن فيما يعرف بجدول الطلب .

وبين الجدول التالي مثالا للعلاقة التي يمكن افتراضها للكميات المطلوبة عند ائمان افتراضية معينة .

#### جدول الطلب

الكميات المطلوبة		٠٠	٠٠	٨	٧	٦	٥	٠٠	٠٠	ثمن الوحدة من السلعة بالقروش
٠٠	٠٠	١٥٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٣٥٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	

ومن الواضح أن جدول الطلب يعبر عن الكميات المختلفة التي يكون المشترون مستعدون لشراؤها من سلعة معينة عند ائتمان افتراضية متتابعة لهذه السلعة ، في خلال فترة زمنية محددة . ومن الواضح أيضا أن الطلب على السلعة لا يقتصر على الائتمان المبينة والكميات المقابلة في الجدول السابق ، وإنما يشمل أيضا كافة الائتمان الممكنة والكميات المطلوبة المقابلة ، لذا فقد حرصنا على أن نبين أن هناك ائتمان أعلى أو أقل مما هو وارد في الجدول ، ونفس الشيء بالنسبة للكميات المقابلة .

ومن المهم أن تكون المعاني التي يعبر عنها هذا الجدول واضحة تماما في أذهاننا :

فهو أولا ، يعبر عن الكميات التي يبدي المشترون استعدادا فعلياً لشراؤها عند ائتمان افتراضية مختلفة ، فهو ليس تعبيراً عن مجرد الرغبة في الحصول على السلعة . فالطلب إذن هو تعبير عن الرغبة المقررة بالقدرة الشرائية ، وبالأستعداد للشراء عندما يسود هذا الثمن أو ذاك في السوق .

وهو يعبر ثانياً ، عن الكميات التي يكون هناك استعدادا لشراؤها من سلعة معينة فيجب أن ينصب الطلب على سلعة متجانسة والسلع المتجانسة هي التي تتساوى الوحدة منها مع أى وحدة أخرى من نفس السلعة ، من وجهة نظر المستهلك فيما تقدمه له من منفعة .

وهو يعبر ثالثاً ، عن الكميات التي يكون هناك استعدادا لشراؤها من سلعة معينة في سوق معين . والأسواق تختلف من حيث المكان ومن حيث الزمان ومن حيث أنظمة المنافسة السائدة فيها .

وهو يعبر رابعاً ، عن الكميات التي يكون هناك استعدادا لشراؤها من سلعة معينة في سوق معين عنده ائتمان افتراضية مختلفة .

فجدول الطلب إذا لا يبين ائماناً مختلفة تحققت بالفعل في السوق وطلبت عند كل ثمن الكمية المقابلة له :

وهو يعبر خامساً ، عن علاقة بين متغيرين ، أحدهما هو الثمن ، والثاني هو الكميات المطلوبة عند كل ثمن افتراضى . ويلاحظ أن الثمن ،



في حالتنا هذه ، هو الذى يبدأ بالتغير والكميات المطلوبة هي التي تتغير تبعاً للتغيرات في الفروض التي نفترضها بالنسبة للثمن ، ومن هنا يسمى الثمن بالتغير المستقل ، وتسمى الكميات المطلوبة بالتغير التابع . ولذا فان الكميات المطلوبة تعتبر دالة للثمن .

وأخيراً ، اذا كنا نعتبر عن الطلب في شكل دالة للثمن ، فليس معنى ذلك ان الكمية المطلوبة تتوقف على الثمن فقط . فالحقيقة ان الكمية المطلوبة تتوقف على امور أخرى غير الثمن . وسوف نتعرف على هذه الامور عندما نتكلم عن ظروف الطلب . ولكن يكفي هنا ان نقول انه عندما نبحث في الطلب فاننا نفترض ثبات هذه الامور الأخرى . ولا ننظر الا الى التغير في الكمية المطلوبة بناء على التغير في الاثمان .

### منحنى الطلب :

٢٩١ - ونستطيع بدلا من التعبير عن الطلب في شكل جدول ، ان نلجأ الى التعبير البياني في شكل منحنى أو في شكل خط مستقيم يعرفان باسم « منحنى الطلب » .

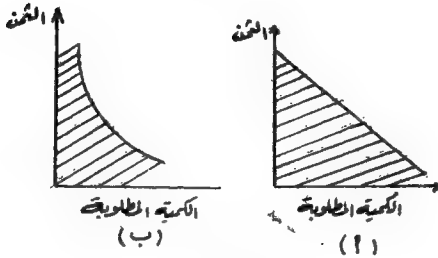
ويأخذ منحنى الطلب شكل الخط المستقيم ، ينحدر من أعلى اليسار الى أسفل اليمين ، في حالة ما اذا كان التغير في الثمن بكمية ثابتة يؤدي الى تغير في الكمية المطلوبة بكمية ثابتة . ( الشكل رقم ٢١ - ١ ) .

ويأخذ منحنى الطلب شكل المنحنى ، وينحدر من أعلى اليسار الى أسفل اليمين أيضا ، اذا كان التغير في الثمن بكمية ثابتة يؤدي الى تغير في الكمية المطلوبة بكميات غير ثابتة . ( الشكل رقم ٢١ - ب - ) ( ١ ) .

(١) مثال ذلك ، لو افترضنا اثمانا معينة تتغير بكمية ثابتة وكميات من الطلب تتغير بكميات ثابتة ، كما هو في المثال التالي :

كمية	ثمن
١٠٠	٦
١١٠	٥
١٢٠	٤
١٣٠	٣

فانه يمكن التعبير عن العلاقة القائمة بين الاثمان الانتراضية ، والكميات المقابلة بخط مستقيم ، وهذا الخط ينحدر من أعلى اليسار الى أسفل ليعبر من طبيعة العلاقة العكسية بين الثمن والتغير في الكمية المطلوبة .



الشكل رقم (٢١)

ونلاحظ على منحنى الطلب ما يلي :

١ - أن الطلب يعبر عنه بمنحنى وليس بنقطة واحدة ، وهذا يؤكد ما سبق القول من أن الطلب يمثل علاقة بين ائمان افتراضية وكميات مقابلة لها ، ولا يمثل كمية واحدة عند ثمن معين . فالطلب هو كل الكميات المطلوبة عند كل الائمان التي يمكن افتراضها .

٢ - نلاحظ ثانيا أن منحنى الطلب ينحدر من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين . ويفسر الانحدار على هذا النحو بطبيعة العلاقة العكسية

أما إذا افترضنا ائمانا معينة تتغير بكميات ثابتة ، وكميات من الطلب تتغير بكميات متغيرة ؛ كما هو في المثال التالي :

كمية	ثمن
١٠٠	٦
١١٠	٥
١١٥	٤
١١٧	٣

فانه يمكن التعبير عن العلاقة بمنحنى ينحدر أيضا من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين

وبطبيعة الحال إذا كان الثمن يتغير في الثمن بمقادير غير ثابتة أدت إلى تغيرات في الكميات بمقادير ثابتة ؛ فيمكن التعبير عن العلاقة أيضا بمنحنى .

R. Barre, op. cit., p. 481. راجع :

التي تقوم بين التغير في الثمن والتغير في الكميات المطلوبة . وهذا ما يعنى أن انخفاض الثمن يؤدي الى تمدد الكمية المطلوبة والعكس صحيح .

٣ - ونلاحظ ثالثا أن درجة ميل منحنى الطلب يعبر عن مدى استجابة التغير في الكميات المطلوبة على اثر تغير معين في الثمن ،

٤ - ونلاحظ رابعا أن منحنى الطلب ، الذي يعبر عنه في ( الشكل ٢١ ) ، لا يستطيع أن يعبر عن أكثر من متغيرين وهما ، الثمن والكمية المطلوبة . ولكن الكمية المطلوبة لا تتوقف على الثمن فقط ، وإنما تتوقف على أمور أخرى ، وهى لا تظهر على نفس الشكل ، ولذا فإننا نفترض ثباتها . ونركز فقط على العلاقة بين تغيرات الائتمان وتغيرات الكميات المطلوبة .

٥ - ونلاحظ أخيرا أن منحنى الطلب بين الحد الأقصى لما يطلبه الأفراد عند ثمن معين . ومعنى ذلك أن كافة الكميات التي تقع فوق المنحنى تكون كميات غير ممكن شراءها . وعلى العكس ، فإن الكميات الواقعة تحت المنحنى يمكن شراءها عند ائتمانها . فمنحنى الطلب ، والحال هذه ، يفصل بين الكميات الممكن شراءها والكميات غير الممكن (١) شراءها .

#### تفسير العلاقة العكسية القائمة بين التغير في الثمن في الكمية المطلوبة :

٢٩٢ - سبق أن رأينا عند دراسة توازن المستهلك باستخدام فكرة منحنيات السوء كيفية اشتقاق منحنى الطلب الفردي وذلك على اثر تغير اسعار السلع على التوازن . وقد سبق أن رأينا اثر التغير في ثمن احدى السلع على طلب المستهلك لهذه السلعة ، على فرض ثبات كل من الدخل والتقدي الذي يحصل عليه وكذلك ائتمان السلع الأخرى .

وكقاعدة عامة فإن انخفاض ثمن سلعة معينة يؤدي الى تمدد الكميات التي يشتريها المستهلك منها .

---

(١) انظر

د ، جازم الجبلاوى في مشرق اليه ، ص ٤٠٧ .

والسبب الذى يدعو الى ذلك يفسر بعاملين : (١)

١ - العامل الاول : ويسمى باثر الدخل . فبرغم بقاء الدخل النقدى للمستهلك ثابتا ، الا أن انخفاض ثمن احدى السلع يعنى تحسنا فى وضع المستهلك الاقتصادى مشابه للتحسن الذى يشمر به المستهلك لو أن دخله النقدى قد زاد . فكل انخفاض فى ثمن السلعة التى يشتريها يعنى كسبا له يعادل الكسب النقدى المترتب على الزيادة فى دخله النقدى . ويزيد هذا انكسب كلما كان انخفاض الثمن اكبر وكان المستهلك يتفق على السلعة كمية اكبر من النقود . ومن هنا فان انخفاض ثمن السلعة يحدث اثرا يشابه من بعض النواحي اثر زيادة الدخل النقدى ، ويؤدى الى زيادة اقباله على شراء مختلف السلع ، ومنها السلعة التى انخفض ثمنها .

٢ - العامل الثانى : ويسمى باثر الاحلال . فانخفاض ثمن السلعة ، مع بقاء اثمان السلع الأخرى دون انخفاض ، يؤدى بالمستهلك الى احلال السلعة التى انخفض ثمنها محل السلع الأخرى التى بقى ثمنها دون تغيير . ومن ذلك نرى أن اثر الثمن فى الكمية المطلوبة يتكون ، فى حقيقة الامر ، من قوتين مؤثرتين ، احدهما هو اثر الدخل والثانية هو اثر الاخلال (٢) .

**استنتاجات على شكل العلاقة العكسية القائمة بين التغير فى الثمن والتغير فى الكمية المطلوبة :**

٢٩٢ - تمثل العلاقة العكسية بين الائمان والكميات المطلوبة القاعدة العامة ، اذ ان قانون الطلب يمثل قانونا تجريبيا وتؤدى اليه فروض السلوك الرشيد على النحو السابق بيانه فى الفقرة السابقة .

---

(١) راجع نواتن المستهلك وفقا لنظرية المنفعة الحدية ، ووفقا لفكرة منحنيات السواء ، والسابق شرحها فى الباب التمهيدي من هذا المؤلف .

(٢) راجع بالتفصيل فى شرح هذه الاسباب J. R. Hicks «Value and capitalk, op. cit., ch. III.

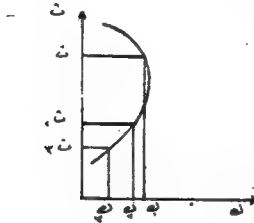
ومع ذلك فان بمومية هذا القانون ، الذى يعبر عن العلاقة العكسية بين الثمن والكميات المطلوبة ، لا تمنع من وجود بعض الاستثناءات القليلة عليه :

١ - وأهم هذه الاستثناءات هى حالة السلع الدنيا *Inferior goods* أو ماجرى الاقتصاديون على تسميتها بسلع : جفن (١) *Sir Robert Giffen* ففى حالة هذه السلع يؤدى ارتفاع الثمن الى تمدد الكمية المطلوبة وليس الى تقلصها ، وان انخفاض الثمن يؤدى الى تقلص هذه الكمية وليس الى تمددها . ويفسر هذا الاستثناء بأن الطلب على السلعة ، كما سوف نرى بعد قليل يتوقف ايضا على دخل المستهلك . وبصفة عامة يؤدى ازدياد الدخل الى زيادة الطلب على السلعة . على أنه بعد ان يستمر الدخل فى الارتفاع ، حتى يصل الى حد معين ، فان الزيادة فى الدخل سوف يترتب عليها تقلص فى الكميات التى يشتريها المستهلك من سلع معينة ، أو حتى اعراضه عن شرائها كلية . هذه السلع التى يعرض عنها المستهلك كليا أو جزئيا نتيجة لارتفاع دخله النقدي تسمى بالسلع الدنيا أو سلع الرجل الفقير ، مثال ذلك الدرة التى يعرض عنها الفلاح اذا ارتفع دخله واستطاع ان يصنع خبزه من القمح ، واستخدام موائد الكيوسين لطفى الطعام بدلا من الحطب أو البوص ، والاعراض عن المنسوجات الشعبية الرخيصة التى يستعاض عنها بالمنسوجات الاغلى . . الخ وما ينفق على هذه السلع من دخل الرجل الفقير يمثل نسبة كبيرة من هذا الدخل وينجم من ذلك ان انخفاض ثمنها يؤدى الى زيادة حقيقية فى دخله ، مما يجعله يقوم باحلال سلع أكثر اشباعا ، من وجهة نظره ، محل هذه السلع الدنيا الذى انخفض ثمنها . كما ان ارتفاع اثمان السلع الدنيا يؤدى الى نقص دخل الرجل الفقير مما ينجم عنه زيادة الكمية المطلوبة من هذه السلع . وعلى

---

(١) لقد لاحظ الاقتصادى الانجليزى *Giffen* فى القرن التاسع عشر ارتفاع الطلب على الخبز بالرغم من ارتفاع ثمنه ، وفسر ذلك بأن نسبة انفاق العمال من دخولهم على الخبز كبيرة ، وارتفاع ثمنه يؤدى الى نقص دخولهم الحقيقية ، ولذا اضطروا الى انقاص طلبهم على اللحوم والمواد الغذائية لآخرى ، وزادوا من طلبهم على الخبز ، بالرغم من ارتفاع ثمنه .  
لانه يظل بالرغم من ذلك أكثر السلع الغذائية رخصا .

ذلك نستطيع ان نفهم كيف ان ارتفاع الثمن لهذه السلع قد اصطحب بتمدد الكمية المطلوبة وليس بتقلصها . كما ان انخفاض الثمن لهذه السلع قد اصطحب بتقلص الكمية المطلوبة من هذه السلع وليس بتمدددها ، كما يبين ذلك من الشكل رقم (٢٢) .



الشكل ( ٢٢ ) منحني الطلب على السلع الدنيا (١)

ب - حالة سلع التفاخر *Conspicuous goods* ويرى البعض ان الطلب على سلع التفاخر من جانب الطبقات الغنية يتوقف على ائمانها بحيث ان انخفاض ائمانها يؤدي الى تقلص الكمية المطلوبة منها ، وان ارتفاع هذه الائمان يؤدي الى تمدد الكمية المطلوبة منها . الا انه يجب ان يلاحظ ان هناك حدودا على ذلك ، ولا يمكن ان نتصور ان تمدد الكمية المطلوبة من السلعة كلما ارتفع الثمن دون حدود ، والا لامن زيادة الائمان الى ما لا نهاية وهو امر غير معقول (٢) .

ج - ويضيف البعض حالة التوقعات . اذ يؤدي ارتفاع الائمان

(١) في هذا الشكل يأخذ منحني الطلب في اقسامه الاولى الشكل المتناذر ، حيث ينحدر من اعلى اليسار الى اسفل اليمين ، ولكن مع استمرار الثمن في الانخفاض يصود المنحنى فينتجه الى اسفل اليسار ، تعبيرا عن اكتماش الكمية المطلوبة نتيجة لانخفاض الشديد في لمن السلعة .

(٢) اشار الى اهمية الاستهلاك التفاخري في نهاية القرن الماضي T. Veblen «The theory of leisure class», 1899.

مشار اليه في مؤلف د. حازم البيللاوي ، ص ٤٠٨ .

الى توقع المزيد من الارتفاع في الائتمان ، ومن ثم تتمدد الكمية المطلوبة من السلعة . وعلى العكس قد يؤدي انخفاض الائتمان المزيد من الانخفاض ، ومن ثم تنقلص الكمية المطلوبة من السلعة . الا انه يجب ان يلاحظ ان هذه الاحوال لا تعتبر استثناءا حقيقيا على عمومية قانون الطلب ، حيث ان الائتمان المؤثرة في سلوك المستهلك لا تكون الائتمان الجارية ، وانما الائتمان المتوقعة . وفي هذه الحالة لو حددنا العلاقة بين الائتمان المتوقعة والكميات المطلوبة ، لوجدنا ان قانون الطلب يأخذ شكله البادي (١) .

### العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب غير الثمن ( ظروف الطلب )

#### التحرك على منحني الطلب وانتقال منحني الطلب :

٢٩٤ - سبق ان قلنا ان الكمية المطلوبة لا تتوقف فقط على ثمن السلعة ، وانما تتوقف أيضا على العديد من العوامل الأخرى . ونظرا لانه يصعب دراسة كافة المتغيرات الأخرى دفعة واحدة ، فقد كان لابد ان نلجأ الى افتراض ثبات الظروف الأخرى على حالها ، والتي يمكن ان تؤثر في الطلب ، فيما عدا الثمن .

والترفة بين تأثير الثمن على الكمية المطلوبة ، وتأثير الظروف أو العوامل الأخرى عليها ، يظهر بيانيا بالترفة بين التحرك على منحني الطلب من نقطة الى أخرى ، وبين انتقال المنحنى برمته الى اليمين أو الى اليسار .

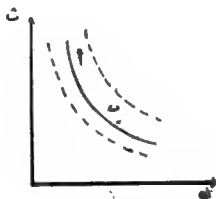
اما في حالة تفسير ظروف الطلب ، فان قانون الطلب ، وهو يعني العلاقة العكسية بين تغير الائتمان والتغير في الكميات المطلوبة ، يتغير ، ونكون بصدد قانون آخر ، يبين العلاقة بين الائتمان والكميات المطلوبة في الظروف الجديدة . ويتم التعبير عن ذلك بيانيا بانتقال منحني الطلب

(١)

د. حاتم البيلوي ، ص ٤٠٨ .

كلية الى اليمين أو الى اليسار ( الى اليمين اذا ترتب على تغير ظروف الطلب زيادة الكميات المطلوبة ، وإلى اليسار اذا ترتب على تغيرها نقصان الكمية المطلوبة ) .

ونظرا لأن الكميات المطلوبة قد تتغير نتيجة للتحرك على منحنى الطلب ( قانون الطلب ) ، أو نتيجة لانتقال منحنى الطلب ( ظروف الطلب ) ، فإنه من الأهمية أن يكون واضحا في الأذهان سبب التغير في الكمية المطلوبة .



الشكل رقم ( ٢٣ )

فإذا كان التغير نتيجة لتغيرات الأثمان ، فإننا نكون في ظل قانون الطلب ، وينبغى أن نتحدث عن تغيرات الكمية المطلوبة ، ويمرر عنهما بالتعدد ، أو بالانكماش . والشكل رقم ( ٢٣ ) يبين التغير في الكميات المطلوبة نتيجة لتغيرات الأثمان وذلك بالانتقال من النقطة ( أ ) الى النقطة ( ب ) على منحنى الطلب . أما إذا كان التغير نتيجة لتغير ظروف الطلب ، فإن دالة الطلب نفسها تتغير ، وتحدث حينئذ عن تغيرات الطلب غ . فإذا أدت الظروف الى زيادة الكمية المطلوبة ، انتقل منحنى الطلب نفسه الى اليمين أو الى أعلى ( انظر الشكل رقم ٢٣ ) . وإذا أدت الظروف الى نقصان الكمية المطلوبة ، انتقل منحنى الطلب الى اليسار و الى أسفل ( انظر شكل رقم ٢٣ ) .



### ظروف الطلب :

٢٩٥ - نوجز تحت هذا العنوان دراسة التغيرات في الكمية المطلوبة نتيجة للتغيرات في العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب ، غير الثمن . وأهم هذه العوامل ، والتي افترضنا ثباتها هي الدخل ، التغير في توزيع الدخل ، أثمان السلع الأخرى ، عدد السكان ، أذواق المستهلكين .

#### ١ - التغير في الدخل :

على فرض بقاء العوامل الأخرى على حالها ( ثمن السلعة ، كيفية توزيع الدخل ، أثمان السلع الأخرى ، عدد السكان ، أذواق المستهلكين ) فإن تغير الدخل بالزيادة يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة ، فإن تغير الدخل بالزيادة يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة ، والعكس صحيح . أي أن طبيعة العلاقة القائمة بين الدخل والكمية المطلوبة هي علاقة طردية .

إلا أنه من المفيد أن نشير أنه وإن كانت زيادة الدخل الفردي تؤدي بوجه عام إلى زيادة الكمية المطلوبة ، وذلك بوجه عام ، إلا أن هذه الزيادة تكون بشكل ملموس بالنسبة للسلع الكمالية والترفيه بوجه خاص (١) . ولكن زيادة الدخل الفردي يمكن أن تؤدي في نفس الوقت إلى نقص الطلب على السلع الدنيا ، أي أن هذه الحالة تمثل استثناء على شكل العلاقة الطردية القائمة بين الدخل والطلب . والعكس صحيح بالنسبة لانخفاض الدخل الفردي (٢) .

#### ٢ - التغير في توزيع الدخل :

على فرض بقاء العوامل الأخرى على حالها ، ومنها مجموع الدخل القومي وعدد السكان ، فإن التغير في توزيع الدخل يؤثر على الطلب على مختلف السلع . فزيادة التفاوت في الدخل قد يؤدي إلى زيادة

---

(١) يمكن أن يفسر ذلك بفكرة الاقتصادي Veblen من الاستهلاك التفاخري ، وكذلك بظاهرة حب التقليد والتي ترجع إلى الاقتصادي J. Duesenberry والسابق دراستها عند التكلم عن محدودات الادخار الاختياري .

(٢) نعرف أن هذه الحالة ترجع إلى R. Giffen

الطلب على السلع الكمالية والترفيه ، وتقص الطلب على سلع الاستهلاك الشعبي . كما ان تقليل الفوارق بين الدخول يؤدي الى الظاهرة العكسية (١) .

### ٢ - ائمان السلع الأخرى :

التغير في ثمن سلعة ما يؤدي ، ليس فقط الى التغير في الكميات التي تطلب من هذه السلعة ، ولكن يؤدي أيضا الى التغير في الكميات التي تطلب من السلع الأخرى . فانطلب على سلعة معينة يرتبط بقدراتها على اشباع حاجة معينة لدى المستهلك . ولكن علاقة هذه السلعة بحاجة المستهلك ، ليست مستقلة تماما عن جميع السلع الأخرى . فهناك سلع أخرى يمكن أن تشبع نفس الحاجة بدرجات متفاوتة من النجاح ، وهذه نطلق عليها اسم السلع البديلة او المتنافسة . وهناك ، من ناحية أخرى ، سلع أخرى يلزم استخدامها مع السلعة محل المناقشة لكي تشبع حاجة الافراد ، وهذه نطلق عليها اسم السلع المتكاملة .

### ( ١ ) التغير في ائمان السلع البديلة :

السلع البديلة ، هي التي يمكن أن يحل بعضها محل البعض الآخر في اشباع نفس الحاجة . مثال ذلك الشاي والقهوة ، اقلام الحبر العادي و اقلام الحبر الجاف ، اللحوم والأسماك ... الخ . ومجموعات السلع البديلة تختلف في مدى قرب أو تباعد السلع الداخلة في كل مجموعة في القدرة على اشباع نفس الحاجة .

والقاعدة العامة ان انخفاض ائمان السلع البديلة ينقص الطلب على الكمية المطلوبة من السلعة محل المناقشة ، والعكس صحيح وهذا يعني أن طبيعة العلاقة القائمة في هذه الحالة بين ائمان السلع الأخرى والطلب على السلعة محل المناقشة هي علاقة طردية . ومن الطبيعي أنه كلما

---

(١) من المفيد أن نثير أن البلاد النامية تتميز بسوء توزيع الدخل القومي من البلاد المتقدمة ، وهذا ما يفسر زيادة الطلب على السلع الشعبية في هذه البلاد ، بالإضافة الى ضعف مستوى الدخل الفردي .

ازدادت درجة تمام البديل ( أى ازدادت قدرتها على اشباع نفس الحاجة ) كلما أدى التغير فى ثمنها الى احداث تغيرات كبيرة فى الطلب على السلعة محل المناقشة ، والعكس صحيح .

#### (ب) التغير فى اثمان السلع المتكاملة :

السلع المتكاملة هى التى يكمل بعضها البعض الآخر فى اشباع نفس الحاجة . مثال ذلك السيارة والبنزين ، اقران الطهى وانابيب البوتاجاز ، الشاى والسكر ... الخ .

وانقاعدة العامة ان انخفاض ثمن احدى السلعتين ( او السلع ) المتكاملة يؤدى الى الزيادة فى الطلب على السلعة الأخرى محل المناقشة ، والعكس صحيح . وهذا يعنى ان طبيعة العلاقة القائمة فى هذه الحالة بين اثمان السلع الأخرى والطلب على السلعة محل المناقشة هى علاقة عكسية .

#### { - عدد السكان :

على فرض بقاء الظروف الأخرى على حالها ، كلما زاد عدد السكان كلما زاد الطلب على مختلف السلع . على أن الطلب على هذه السلع المختلفة لا يزيد بنسبة واحدة ، وانما تتوقف النسب التى يزيد بها الطلب على مختلف السلع على الكيفية التى يزيد بها عدد السكان .

وعلى سبيل المثال اذا كانت الزيادة ترجع فى الأساس الى ارتفاع نسبة المواليد ( حالة البلاد النامية ) ، فان ذلك يعنى ارتفاع نسبة الاطفال فى مجموع السكان ، وهذا ما يعنى زيادة الطلب على السلع الخاصة بالاطفال أكثر من غيرها ( ملابس الاطفال ، اللعب ، خدمات التعليم ... الخ ) . أما اذا كانت الزيادة ترجع فى الأساس الى انخفاض معدل الوفيات ( حالة البلاد المتقدمة ) ، فان ذلك يعنى نسبة المتقدمين فى السن الى مجموع السكان ، مما يؤدى الى زيادة الطلب على السلع الخاصة بهم ( الخدمات الطبية ، النظارات الطبية ... الخ ) وفى جميع الاحوال تؤدي الزيادة فى عدد السكان الى زيادة الطلب على المساكن والسلع الغذائية والملابس والخدمات العامة ( المواصلات .. الخ ) .

### • - اذواق المستهلكين :

اذواق المستهلكين ( الافراد ) تؤثر بالضرورة على الكمية المطلوبة .  
وتختلف الاذواق عن غيرها من ظروف الطلب في انها غير قابلة للقياس  
مباشرة . فقد نجد احوالا يصعب تفسيرها ، فلا نجد مناصا من القول  
بان تغير الاذواق هو السبب في ظهور هذه الحالات .

فقد نلاحظ ان ثمن السلعة قد ارتفع ، ولم تتغير الدخول او اثمان  
السلع الاخرى او عدد السكان ، ومع ذلك نجد ان الكمية المطلوبة قد  
زادت هنا نقول ن هناك تغيرا في الاذواق . وهذا تفسير معقول ، فمن  
الطبيعي ان اذواق الافراد تحدد مدى تفضيلهم للحاجات ، ومن ثم  
طلبهم على السلعة . وهذه الاذواق ليست امرا ثابتا ، وانما تتغير مع  
تغير الظروف .

## الفصل الثاني

### مرونة الطلب (١)

#### معنى المرونة :

٢٩٦ - التغيرات التي تطرأ على الكمية المطلوبة من سلعة ما، نتيجة للتغيرات التي تطرأ على ثمن هذه السلعة ، قد تكون كبيرة ، وقد تكون محدودة ، وقد تكون منعقدة . والأمر يتوقف على مدى تجاوب التغير في الكميات التي تطلب من سلعة معينة على اثر التغير الذي يطرأ على ثمنها . ولقياس مدى التجاوب بين الكميات التي تطلب من سلعة وبين التغيرات التي تطرأ على ثمن السلعة فانه يستخدم مفهوم المرونة . فالمرونة اذن أداة من أدوات التحليل الاقتصادي يستخدم لقياس مدى التجاوب بين التغيرات التي تطرأ على الكميات المطلوبة من سلعة معينة وبين التغيرات التي تطرأ على ثمن السلعة . ويقال ان الطلب على سلعة معينة مرن ، اذا كان التغير البسيط في ثمن السلعة يؤدي الى تغير كبير في الكمية المطلوبة منها . ويكون الطلب على السلعة غير مرن اذا كان التغير الكبير في ثمن السلعة يؤدي الى تغير بسيط في الكمية المطلوبة .

وقد كان من الطبيعي أن يتجه الذهن أولاً ، لمعرفة العلاقة بين التغير في الكمية المطلوبة بالنسبة للتغير في الثمن ، الى النظر الى التغيرات الحدية ، فنبحث عن العلاقة بين التغير في الكمية المطلوبة بالنسبة للتغير في الثمن ، أى ننظر الى ميل منحنى الطلب . ونقول أنه كلما زاد الميل وانحدار المنحنى كلما كانت الحساسية أقل ، وكلما قل الميل كلما كانت الحساسية أكبر .

ومع ذلك فان هذه الوسيلة لا تصلح لبيان مدى حساسية الكميات المطلوبة بالنسبة لتغيرات الأثمان . فالاعتماد على الكميات الحدية يؤدي

---

(١) انظر المراجع السالف ذكرها عند دراسة الطلب ، بالإضافة الى ذلك .

W. O. Thwait «The concept of elasticity and the growth equations»  
Asia publishing house, London, 1961, pp. 24-35. ~

إلى نتائج تتوقف تماما على وحدات القياس المستخدمة ، وأن هذه النتائج تتغير تماما مع اختلاف وحدات القياس (١) .

ونبيان ذلك ، نضرب المثال الآتي :

نفترض أن تغيرا في ثمن السلعة قد حدث من ١٠٠ قرشا إلى ٩٠ قرشا ، وقد أدى ذلك الانخفاض إلى تمدد الكمية المطلوبة من ١٠٠ وحدة إلى ١٢٠ وحدة . ومعنى ذلك أن التغير الحدى في الكمية المطلوبة بناء على تغير الثمن هو = ٢٠ . ولو تم قياس الثمن بالجنيه بدلا من القروش ، أى أن الثمن قد تغير من جنيه واحد إلى ٩٠ ر. من الجنيه ، في هذه الحالة فإن التغير الحدى في الكمية المطلوبة بناء على تغير الثمن يصبح = ٢٠٠ . وبعبارة أخرى فإن تغيير وحدات القياس من القروش إلى الجنيه أدى إلى تغيير النتيجة من ٢ إلى ٢٠٠ .

ولذا فإن التغيرات الحدية لا تصلح لقياس مدى حساسية الطلب بالنسبة للثمن . وإزاء عجز الكميات الحدية عن بيان مدى حساسية الطلب ، فإننا نلجأ إلى فكرة المرونة لا ننظر إلى العلاقة بين التغير الحدى في الكميات ، وإنما نركز على التغير النسبى فيها . واستخدام التغير النسبى في الثمن وفي الكمية المطلوبة ، فإن أثر اختلاف وحدات القياس سيزول بالضرورة . ففي المثال السابق يكون نسبة التغير في الثمن هو ١٠٪ سواء قدرنا الثمن بالجنيه أو بالقروش ، ونسبة التغير في الكمية المطلوبة هو ٢٠٪ ، وأيا كانت وحدات القياس . ولذا فإن المرونة تصبح ٢ ، بصرف النظر عن وحدات القياس المستخدمة .

### قياس المرونة :

٢٩٧ - تقاس المرونة بنسبة التغير الذى يحدث في الكمية المطلوبة إلى نسبة التغير الذى يحدث في ثمن السلعة . وهذا هو الاتجاه الغالب . ويمكن أيضا أن تقاس المرونة باستخدام فكرة الإيراد ، أى كمية

(١) راجع :

د. حازم البيلوى ، "مشار إليه" ص ٤٢٠ .

النقد التي ينفقها المشترون على السلعة ( أى عدد الوحدات المشتراه من السلعة فى ثمن الوحدة منها ) .

### الأسلوب الأول لقياس المرونة :

٢٩٨ - قلنا أن المرونة تقاس بنسبة التغير الذى يحدث فى الكمية المطلوبة الى نسبة التغير الذى يحدث فى ثمن السلعة .

$$\text{مرونة الطلب} = \frac{\text{نسبة التغير فى الكمية المطلوبة}}{\text{نسبة التغير فى الثمن}}$$

فإذا كانت نسبة التغير فى الكمية المطلوبة أكبر من نسبة التغير فى الثمن ، فإن الطلب يكون مرنا . ويكون معامل المرونة أكبر من الواحد الصحيح . ( انظر الشكل رقم ٢٤ ح ) .

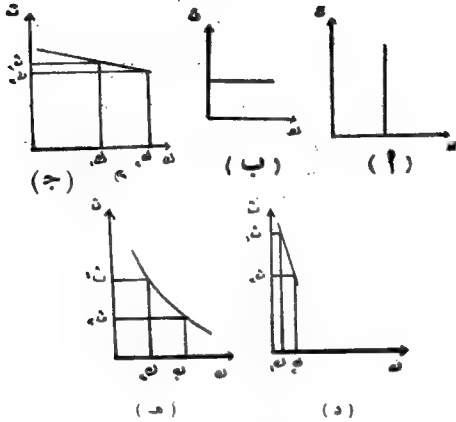
أما إذا كانت نسبة التغير فى الكمية المطلوبة أقل من نسبة التغير فى الثمن فإن الطلب يكون غير مرن ( قليل المرونة ) . ويكون معامل المرونة أقل من الواحد الصحيح ( انظر الشكل ٢٤ د ) .

وإذا كان التغير النسبى فى الثمن يؤدي الى تغير نسبى مساو له تماما فى الكمية المطلوبة ، فإن معامل المرونة يساوى الواحد الصحيح ، ويسمى الطلب عندئذ متكافئ المرونة . ( انظر الشكل ٢٤ هـ ) .

وإذا كان تغير النسبة فى الثمن لا يؤدي الى أى تغير فى الكمية المطلوبة ، فإن معامل المرونة يكون عندئذ صفرا ، ويقال أن الطلب عديم المرونة ( انظر الشكل ١١٤ ) .

وإذا كان التغير النسبى البسيط فى الثمن يؤدي الى تغير كبير جدا ، بحيث يكون غير متناهيا فى الكمية المطلوبة ، فإن معامل المرونة يكون عندئذ الى ما لا نهاية ، ويقال أن الطلب لا نهائى المرونة ( انظر الشكل ٢٤ ب ) .

ويلاحظ أنه نظرا لأن العلاقة بين التغير فى الثمن والتغير فى الكمية المطلوبة يكون عكسيا ، فإن المرونة تكون بالضرورة ذو إشارة سالبة ، إلا أنه جرى الاتفاق على استبعاد الإشارة السالبة للمرونة .



الشكل رقم (٢٤)

وبلاحظ ثانياً ، أن تعريف المرونة لمنحنى الطلب ، السالف شرحها ، تمثل مرونة نقطة واحدة على المنحنى . وهذا ما يعنى أن مرونة المنحنى تختلف بتعدد النقاط الواقعة عليه .

ولتبين ذلك اليك المثال التالى :

افترض انه عندما يكون ثمن الوحدة من السلعة هو ١٠٠ قرشا ، وأن عند هذا الثمن تكون الكمية المطلوبة ١٠٠ وحدة ، ويعبر عن هذين الاحداثين بنقطة على منحنى الطلب ولكن النقطة (١) . ثم افترض أن ثمن الوحدة من السلعة انخفض الى ٩٠ قرشا ، وعند هذا الثمن تكون الكمية المطلوبة ١٢٠ وحدة ، ويعبر عن هذين الاحداثين بنقطة على منحنى الطلب ولكن النقطة (ب) .

فاذا افترضنا أن نقطة البدء هي عندما يكون ثمن الوحدة ١٠٠ قرشا ، والكمية المطلوبة ١٠٠ وحدة ، ثم حصل انتقال على منحنى الطلب



من النقطة (١) الى النقطة (ب) ، ففي هذه الحالة سوف تكون مرونة المنحنى عند النقطة ب كالآتي :

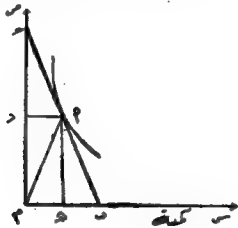
$$\cdot \quad ٢ = \frac{١٠}{١٠٠} \div \frac{٢٠}{١٢٠}$$

اما اذا افترضنا ان نقطة البدء هي عندما يكون ثمن الوحدة ٩٠ قرشا ، والكمية المطلوبة ١٢٠ وحدة ، ثم حصل انتقال على منحنى الطلب من النقطة (ب) الى النقطة (ا) ، ففي هذه الحالة تكون مرونة المنحنى عند النقطة (ا) كالآتي :

$$١٥ = \frac{١٠}{٩٠} \div \frac{٢٠}{١٠٠}$$

كيفية تحديد مرونة النقطة بيانيا (١) :

٢٩٩ - لما كان يمكن ان يعبر عن المرونة بناتج قسمة الكمية الحدية على الكمية المتوسطة . وأنه لما كان الكمية الحدية يمكن ان يعبر عنها بيانيا بميل المماس ، وان الكمية المتوسطة بيانيا بميل الخط الواصل



الشكل رقم ( ٢٥ )

(١) راجع في تفصيل ذلك :

R. Barre «Economie politique», op. cit., pp. 492-493.

W. A. Koivisto, op. cit., pp. 84-85.

بنقطة الاصل فانه يمكن تحديد المرونة ببيانها كالآتي :

$$\frac{\text{طول المماس الواصل بينها وبين المحور السيني}}{\text{طول المماس الواصل بينها وبين المحور الصادي}} = \text{المرونة عن نقطة معينة}$$

ففي الشكل رقم (٢٤) ، اذا اردنا ان نقيس مرونة الطلب عند النقطة

$$! \text{ فسوف نجد انها عبارة عن } \frac{1}{\frac{p}{m}}$$

لما كانت الكمية الحدية عند النقطة (!) يعبر عنها بميل المماس المار بها ،  
اي بميل المستقيم (ب ج) . ونستطيع ان نقيس هذا الميل بظل الزاوية

$$م ج ب ، ولذا فهو \frac{p}{m} \text{ او } \frac{1}{\frac{d}{d}}$$

ولما كانت الكمية المتوسطة عند النقطة ( ١ ) يعبر عنها بميل الخط  
الواصل منها الى نقطة الاصل ، اي بميل المستقيم (١ م) . ونستطيع ان

$$\text{نقيس هذا الميل بظل الزاوية م ا هـ ، ولذا فهو } \frac{d}{m} \text{ او } \frac{1}{\frac{d}{d}}$$

$$\text{فتكون المرونة تساوي } \frac{1}{\frac{p}{m}} = \frac{d}{m} = \frac{1}{\frac{d}{d}} \div \frac{d}{m}$$

### الاسلوب الثاني لقياس المرونة :

٣٠٠ - الاسلوب الثاني لقياس فكرة المرونة هو مقدار الانفاق على  
السلعة . فيكون الطلب على السلعة مرنا اذا انخفض مجموع المبالغ التي  
ينفقها المشترون على السلعة اذا زاد ثمنها ، والعكس صحيح في حالة  
انخفاض الثمن . وبعبارة اخرى ، اذا كان التغير في مجموع المبالغ التي  
تنفق على السلعة يسير في عكس اتجاه التغير في الثمن ينخفض بارتفاع  
الثمن ويرتفع بانخفاض الثمن ، فان الطلب يكون مرنا . وتفسير ذلك ان  
الطلب المرن يعنى في الواقع ان الكميات المطلوبة من السلعة تتجاوب تجاوبا  
كبيرا مع التغيرات في الاثمان . فيترتب على ارتفاع السلعة بنسبة معينة

(١) نصل الى ذلك باستخدام خصائص المثلثات المشابهة .

انخفاض الكميات المطلوبة منها بنسبة أكبر من نسبة الارتفاع الحاصلة في الثمن ، مما يترتب عليه انخفاض مجموع الإنفاق على السلعة ، والعكس صحيح في حالة انخفاض الثمن .

ويكون الطلب على السلعة غير مرن ( قليل المرونة ) إذا ارتفع مجموع المبالغ التي ينفقها المشترون على السلعة إذا زاد ثمنها ، والعكس صحيح في حالة انخفاض الثمن . وبعبارة أخرى ، إذا كان التغير في مجموع المبالغ التي تنفق على السلعة يسير في نفس اتجاه التغير في الثمن ، يرتفع بارتفاع الثمن وينخفض بانخفاض الثمن ، كان الطلب على السلعة غير مرن .

وتفسير ذلك أن الطلب غير المرن يعني في الواقع أن الكميات المطلوبة من السلعة تتجاوب تجاوبا قليلا مع التغيرات في الأثمان . فيتربط على ارتفاع السلعة بنسبة معينة انخفاض الكميات المطلوبة منها بنسبة أقل من نسبة الارتفاع الحاصلة في الثمن ، مما يترتب عليه ارتفاع مجموع الإنفاق على السلعة ، والعكس صحيح في حالة انخفاض الثمن .

ويكون الطلب متكافئ المرونة إذا بقيت مجموع المبالغ المنفقة على السلعة دون تغيير في حالة ارتفاع أو انخفاض الثمن . وتفسير ذلك أن الطلب المتكافئ المرونة ( أى أن معامل المرونة يساوى الواحد الصحيح ) يعنى في الواقع أن التغير في الثمن بنسبة معينة سواء بالارتفاع أو الانخفاض ، يترتب عليه تغير عكسي في الكميات المطلوبة بالانخفاض أو الارتفاع ، مما يؤدي الى ثبات مجموع المبالغ المنفقة على السلعة .

### العوامل المحددة لمرونة الطلب ( المرونة السعرية للطلب )

٣٠١ - المرونة نسبية ، تختلف بالنسبة للطلب على أية سلعة من شخص لآخر ، ومن فئة اجتماعية الى فئة أخرى ، ومن مكان لآخر ، ومن مستوى أسعار لآخر . ويقصد من ذلك أن المرونة تتوقف على عوامل عديدة . وبالرغم من ذلك هناك بعض العوامل تجعل تأثير الطلب على بعض السلع أكثر من غيرها بتغيرات الأثمان . وأهم هذه العوامل ما يلي :

### ١ - وجود بديل للسلعة ، ودرجة كمال البديل :

نمل اهم العوامل التى تتوقف عليها المرونة هى مدى وجود بديل عن السلعة . فاذا وجدت سلعة بديلة قادرة على اشباع نفس الحاجة بنفس الكفاءة ، او بدرجة معقولة من الكفاءة كانت مرونة الطلب كبيرة . وعلى العكس ، اذا لم تتوافر بدائل عن السلعة كانت مرونة الطلب صغيرة . كذلك تتوقف المرونة على درجة كمال البديل ، فكلما ارتفعت هذه الدرجة كلما ارتفعت مرونة الطلب ، والعكس صحيح (١) .

ويلاحظ أن فكرة وجود بديل ومدى كماله ليست فكرة مطلقة ، وانما هى مسألة نسبية فاذا تعود شخص على استهلاك سلعة معينة ( كنوع من السجائر على سبيل المثال ) ثم ارتفع ثمنها بمقدار زهيد ، فقد لا يرى داعيا للتحول منها لاستهلاك سلعة أخرى بديلة ، ويرى أنها ليست بديلا عن سلعته المفضلة . اما اذا ارتفع ثمن السلعة بمقدار كبير ، فانه سوف يتحول فوراً الى استهلاك سلعة أخرى بديلة ، ويرى أنها بديل كامل . ولذا فان فكرة البديل ترتبط بالظروف الخاصة بالمستهلك ، ولا سيما بمدى التضخيم الحاصل في ثمنها .

ويلاحظ ثانياً ، أن فكرة البديل ودرجة كماله تتوقف على مدى تعريفنا للسلعة . فكلما كان هذا التعريف ضيقاً كلما كان وجود البديل اسهل . وعلى العكس كلما كان التعريف واسعاً ، فان وجود البديل قد يكون اكثر صعوبة . وعلى سبيل المثال ، اذا كنا نتحدث عن الطلب على الغذاء بصفة عامة ، فمن الواضح انه لا يوجد بديل عنه ، ولكن لو تحدثنا عن الطلب على لحوم الأبقار فان وجود البديل يكون اسهل . ففي هذه

---

(١) يلاحظ انه قد يكون للسلعة بدائل كاملة ، أى تتفق معها تماماً في الخواص الطبيعية وفي التذوق ، لكن المنتج يسمى ، من خلال حملات الدعاية المركزة الى ايهام المشتري بأن سلعته لا بديل لها ، أو على الأقل ليس لها بديل قريب منها . والترض من ذلك هو تقليل مرونة الطلب على السلعة ، حتى يستطيع أن يرفع ثمنها فوق مستوى الثمن العادى الذى تحقته الثالثة .

الحالة الاخيرة يمكن أن يكون البديل في لحوم الطيور ، او فى الاسماك ... الخ .

ويلاحظ أخيراً ، أن وجود البديل يتوقف على الفترة الزمنية التى نأخذها فى الاعتبار . فكلما طالت المدة كلما كان وجود البديل أسهل . فالأفراد يكتسبون عادات جديدة مع الزمن ، ويفيرون من نمط حياتهم وفق الظروف الجديدة . وعلى سبيل المثال اذا ارتفعت ائمان الخضروات الطازجة ، فقد لا يتحول الافراد الى طلب الخضروات المحفوظة لمعدم تمودهم عليها ، ثم مع مرور الوقت يكتسبون هذه العادة ، بحيث أن أى ارتفاع فى ائمان الاولى يحولهم الى طلب الثانية .

#### ب - السلع الضرورية والسلع الكمالية :

إذا كانت السلعة ضرورية بسبب لزومها لحياة الإنسان أو للمحافظة على صحته ، أو بناء على ما تعارف عليه الناس ، فإن الطلب عليها يتميز بقلّة المرونة . وعلى العكس من ذلك إذا كانت السلعة كمالية ، بناء على ما تعارف عليه الناس ، فإن الطلب عليها مرتفع المرونة . ويرى البعض أن التمييز بين السلع الضرورية والسلع الكمالية يتوقف على فكرة وجود البديل ودرجة كماله . فالسلعة تكون ضرورية إذا لم يتوافر لها البديل بسهولة . وعلى العكس من ذلك تكون السلعة غير ضرورية إذا أمكن وجود البديل ودرجة كماله . فالسلعة تكون ضرورية إذا لم يتوافر لها البديل بسهولة . وعلى العكس من ذلك تكون السلعة غير ضرورية إذا أمكن وجود البديل لها بسهولة وأن درجة كمال البديل مرتفعة .

#### ج - مدى تعدد الاستعمالات للسلعة :

إذا كان للسلعة استعمال واحد محدد ، كالمح كمثلًا بالنسبة للطعام ، فإن الطلب عليها يكون قليل المرونة . أما إذا كانت السلعة متعددة الاستعمالات ، فإن الطلب عليها يكون عادة مرناً ، إذ أن ارتفاع ثمنها يؤدى الى اطراح بعض الاستعمالات الأقل أهمية ، كما أن انخفاض ثمنها يؤدى الى الإقبال على استعمالها فى أغراض أخرى .

#### د - تكامل السلعة في استعمالها مع السلع الأخرى :

إذا كانت السلعة تتكامل في استعمالها مع السلع الأخرى ، فإن التغير في ثمنها وحده ، لن يؤثر كثيراً على الكميات المستخدمة منها ، بمعنى أن يكون الطلب عليها غير مرن . مثال ذلك البنزين والسيارة ، فارتفاع ثمن البنزين لن يؤثر على الكميات المطلوبة من السيارات . الخ .

#### هـ - نسبة ما ينفقه المستهلك من دخله على السلعة :

تتوقف المرونة أيضاً على نسبة ما ينفقه المستهلك على السلعة من دخله . فكلما كانت هذه النسبة صغيرة ، كلما كانت مرونة الطلب قليلة ، وكلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما كانت مرونة الطلب مرتفعة . مثال ذلك أن ارتفاع ائتمان الملح أو الكبريت بنسبة كبيرة ( ٥٠ ٪ مثلاً ) لن يؤدي إلى انكماش طلبها إلا بنسبة قليلة جداً ، أو لا ينكمش طلبها على الإطلاق . وعلى العكس إذا ارتفع ائتمان المنسوجات بنسبة معينة فإن ذلك يؤدي إلى انكماش كبير في الطلب على المنسوجات ، وذلك بسبب ارتفاع نسبة ما ينفقه المستهلك من دخله على المنسوجات ، وذلك بعكس النسبة التي يخصصها المستهلك من دخله للاتفاق على الكبريت أو الملح .

#### و - حجم دخل المستهلك ( طلب الأغنياء وطلب الفقراء ) :

يتميز طلب الأغنياء بقلّة المرونة ، أما طلب الفقراء فيتميز بارتفاع المرونة . فالأغنياء لا يهتمون كثيراً بالتغيرات التي تطرأ على الائتمان . أما الفقراء فيهتمون بأيّ تغيير يطرأ على الائتمان . فارتفاع ثمن سلعة معينة ، يدفع الفئات محدودة الدخل إلى البحث عن بديل للسلعة التي ارتفع ثمنها .

وبخلاصة الأمر أن مرونة الطلب تتوقف على وجود البديل ومدى كماله ، وأنه يمكن أرجاع العوامل الأخرى ، التي تقدمت ، لنفس فكرة البديل (١) .

(١) انظر :

د. حازر البيلادي ، مشار إليه ، ص ٤٣٦ .

### مرونة الطلب الأخرى ( مرونة الطلب غير السعرية )

٣٠٢ - سبق الإشارة الى أن الكمية المطلوبة تتوقف على أمور متعددة: فهي تتوقف ، من ناحية ، على تغيرات الائمان ، ومن ناحية أخرى ، تتوقف على الدخل وائمان السلع الأخرى والسكان . وقد درسنا علاقة الطلب بالائمان ( جدول الطلب أو منحني الطلب ) ، وبيننا مدى تأثير الكمية المطلوبة بتغيرات الائمان . كذلك درسنا مدى تأثير الكمية المطلوبة بالدخل ، وائمان السلع الأخرى ، وبأذواق المستهلكين ، وبالسكان . وهذه العوامل الأخيرة يطلق عليها ظروف الطلب .

ولما كانت بعض ظروف الطلب ، كالدخل وائمان السلع الأخرى قابلة للقياس الكمي ، فانه لذلك يمكن قياس مدى التأثير في الكمية المطلوبة بالتغيرات التي تحدث في الدخل ، وبالتغيرات التي تحدث في ائمان السلع الأخرى . وينجم عن ذلك أن هناك مرونة أخرى للطلب غير المرونة السعرية ( أى المتعلقة بالتغير في الدخل ) ، وأهمها مرونة الطلب الدخلية ( أى المتعلقة بالتغير في الدخل ) ، ومرونة الطلب المتقاطعة أو التبادلية ( أى المتعلقة بالتغير في ائمان السلع الأخرى ) .

#### ١ - مرونة الطلب الدخلية Income elasticity of demand

٣٠٣ - يقصد بمرونة الطلب الدخلية مدى حساسية التغير في الكميات المطلوبة من السلعة على التغيرات الدخل .

وتقاس هذه المرونة بنسبة التغير في الكمية المطلوبة الى نسبة التغير في الدخل .

$$\text{مرونة الطلب الدخلية} = \frac{\text{نسبة التغير في الكمية المطلوبة}}{\text{نسبة التغير في الدخل}}$$

وقد سبق أن رأينا أن العلاقة القائمة بين التغير في الدخل والتغير في الكميات المطلوبة هي علاقة طردية ، وذلك على عكس العلاقة القائمة بين الكمية المطلوبة والتغير في الثمن ، وذلك فيما عدا استثناء يتعلق بحالة السلع الدنيا . وهذا يعنى أنه كلما ارتفع الدخل كلما زادت الكمية ( ٢٨ - الاقتصاد )

المطلوبة ، والمكس صحيح . وتكون المرونة الدخلية مرتفعة ( مرونة ) إذا كان معامل المرونة أكبر من الواحد الصحيح ، وتكون منخفضة ( غير مرنة ) إذا كان معامل المرونة أقل من الواحد الصحيح ، وتكون متكافئة إذا كان معامل المرونة يساوى الواحد الصحيح .

ويلاحظ أن معامل المرونة الدخلية يكون دائما ( وذلك فيما عدا السلع الدنيا ) موجبا نظرا للعلاقة الطردية التي تقوم بين التغير في الدخل والتغير في الكميات المطلوبة .

ونجد عادة أن المرونة الدخلية تكون كبيرة بالنسبة للكماليات ، وصغيرة بالنسبة للضروريات . إذ كلما زاد الدخل اتجه الأفراد الى زيادة طلبهم على السلع الكمالية . ولكن الزيادة في الطلب على السلع الضرورية تكون قليلة .

وترجع أهمية المرونة الدخلية الى استخدامها في التفرقة بين السلع الضرورية والسلع الكمالية .

## ٢ - مرونة الطلب المتقاطعة او التبادلية

Cross Elasticity of the demand

٤٠٣ - يقصد بمرونة الطلب المتقاطعة او التبادلية مدى حساسية التغير في الكميات المطلوبة من السلعة على اثر تغيرات اثمان السلع الأخرى . وتقاس هذه المرونة بنسبة التغير في الكمية المطلوبة من سلعة معينة الى نسبة التغير في ثمن سلعة أخرى .

مرونة الطلب المتقاطعة =  $\frac{\text{نسبة التغير في الكمية المطلوبة من السلعة (أ)}}{\text{نسبة التغير في ثمن السلعة (ب)}}$

وبطبيعة الحال ، لا يمكن تحديد طبيعة العلاقة مقدما بين التغير في الكمية المطلوبة من سلعة معينة على اثر تغير في ثمن سلعة أخرى . فقد لا يحدث أى تغيير على الإطلاق ، ويكون معامل المرونة التبادلية صفرا . وقد يؤدي ارتفاع ثمن سلعة معينة الى زيادة الكمية المطلوبة من سلعة أخرى ، فيكون معامل المرونة التبادلية موجبا . وقد يؤدي



ارتفاع ثمن سلعة معينة إلى نقصان الكمية المطلوبة من سلعة أخرى ،  
فيكون معامل المرونة التبادلية سالبا (١) .

ومع ذلك ، فهناك سلع متقاربة ويمكن أن يؤثر تغيرات ائمان بعضها  
في الكميات المطلوبة من البعض الآخر ، وهذا هو حال السلع البديلة  
والسلع المتكاملة .

#### ( أ ) حالة السلع البديلة :

نعرف أن وجود بديل للسلعة يؤثر على الكميات المطلوبة منها .  
كذلك فإن تغيرات ائمان السلعة البديلة تؤثر على تغيرات السلعة محل  
البحث . وعلى سبيل المثال إذا ارتفعت ائمان لحوم الإبقار وهي تعتبر  
بديلة عن لحوم الطيور ، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب  
على لحوم الطيور ، وذلك بفرض بقاء ائمان هذه الأخيرة على حالها .  
كذلك فإن انخفاض ائمان لحوم الإبقار ، فإن ذلك يؤدي إلى نقصان  
الطلب على لحوم الطيور ، وذلك بفرض بقاء ائمان هذه الأخيرة على  
حالها .

وبمعنى آخر فإن العلاقة القائمة بين الكميات المطلوبة من سلعة  
معينة والتغير الحاصل في ائمان سلعة أخرى بديلة عنها ، هي علاقة  
طردية . ومن هنا فإن المرونة المتقاطعة ، في حالة السلع البديلة ، تكون  
موجبة . وكلما ارتفع معامل المرونة كلما قويت درجة كمال البديل .  
وكلما انخفض معامل المرونة كلما ضعفت درجة كمال البديل .

#### ( ب ) حالة السلع المتكاملة :

نعرف أن وجود سلع متكاملة مع سلعة معينة يؤثر على الكميات  
المطلوبة من هذه الأخيرة . ولذا فإن تغيرات ائمان السلع المتكاملة تؤثر  
على الكميات المطلوبة من السلعة محل البحث . فالسكر والشاي يعتبران  
سلعتان متكاملتان ، وعلى ذلك فإن ارتفاع ثمن السكر يؤدي إلى  
نقصان الكمية المطلوبة من الشاي ، والعكس صحيح .

ويعنى آخر<sup>١</sup>، فان العلاقة القائمة بين الكميات المطلوبة من سلعة معينة ، والتغير الحاصل في ائمان سلعة أخرى مكمل لها ، هي علاقة عكسية .

ولذا فان مرونة المتقاطعة ، في حالة السلع المتكاملة ، تكون سالبة . وكلما ارتفع معامل المرونة كلما قويت درجة التكامل بين السلعتين ، والعكس صحيح .

وعلى ذلك فان المرونة المتقاطعة تستخدم لمعرفة طبيعة العلاقة القائمة بين سلعتين . فاذا كان معامل المرونة موجبا ، وذات دلالة ، فتكون هناك علاقة احلال اوتنافس بين السلعتين . واذا كان معامل المرونة سالبا ، وذات دلالة ، فتكون هناك علاقة تكامل بين السلعتين . واذا كان معامل المرونة صفرا ، او كان قليلا جدا غير ذي دلالة ، فيمكن القول أن السلعتين مستقلتين .

### اهمية مرونة الطلب

٣٠٥ - لاختلاف درجة مرونة الطلب من سلعة الى أخرى أهمية كبيرة في النظرية الاقتصادية . فمرونة الطلب ، وبمعنى اصح العوامل التي تحدد مرونته ، تحدد سلعة المنتج في تحديد الثمن ، وتحدد بالتالي اثر تغيرات الائمان في الإيراد الكلى . كما تحدد مرونة الطلب من الذى يتحمل مبيع الضرائب ، خاصة تلك التي تفرض على الانتاج وعلى الاستهلاك ( الضرائب غير المباشرة ) ، كما تحصل في حصيللة الضرائب . واخيرا تؤثر الضريبة في مدى تقلبات الائمان (١) .

#### اولا : اثر مرونة الطلب في سلطة المنتج في تحديد الثمن :

٣٠٦ - اذا كان الطلب مرنا ، بمعنى أن أى تغير ولو يسير في الثمن يؤدي الى تغير كبير في الكمية المطلوبة ، وبالتالي في الإيراد الكلى ، فان سلطة المنتج في تحديد الثمن تكون محدودة . وتفسير ذلك ان رفع الثمن بمعرفة المنتجين ، في حالة الطلب المرن ، سوف يترتب عليه

(١) راجع :

د. رفعت الحبيب ، المرجع المشار اليه ، ص ١١٨ - ١٢١ .

انخفاض الايراد الكلى . اذ ان ارتفاع الثمن بنسبة معينة سوف يؤدي الى نقصان الكمية المطلوبة بنسبة أكبر ، مما يؤدي الى انخفاض الايراد الكلى . ولذا فانه من مصلحة المنتجين ، في حالة الطلب المرن ، عدم رفع الثمن ، بل خفض الثمن ، لانه يترتب على انخفاض الثمن زيادة الايراد الكلى ، لانه انخفاض الثمن بنسبة معينة ، يؤدي ، في حالة الطلب المرن ، الى زيادة الكمية المطلوبة بنسبة أكبر ، وهو ما يعنى زيادة الايراد الكلى . ولكن ليس معنى ذلك انه يكون من صالح المنتجين خفض الثمن الى ما لانهاية ، اذ يوجد حد على ذلك ، اذ ان الطلب عند المستويات الدنيا من الثمن يصبح قليل المرونة ، بحيث ان اى انخفاض في الثمن ، ولو كبير ، لا يؤدي الا الى ارتفاع يسير في الكمية المطلوبة ، مما يترجم بانخفاض الايراد الكلى .

اما اذا كان الطلب غير مرن ، فانه لا يكون من صالح المنتجين خفض الثمن ، لان انخفاض الثمن ، ولو بنسبة كبيرة ، لن يؤدي الا الى ارتفاع يسير في الكمية المطلوبة ، مما يؤدي الى انخفاض الايراد الكلى وعلى العكس من ذلك ، يكون من صالح المنتجين ، في حالة الطلب غير المرن رفع الثمن ، لان ارتفاع الثمن ، ولو بنسبة كبيرة ، لن يؤدي الا الى انخفاض يسير في الكمية المطلوبة ، مما يؤدي ارتفاع الايراد الكلى . ولكن ليس معنى ذلك ان المنتجين يمكنهم الاستمرار في رفع الثمن الى ما لا نهاية ، اذ يوجد حد لذلك . ويتمثل هذا الحد في ارتفاع درجة مرونة الطلب عند المستويات العليا من الثمن .

يمكن ان يستنتج اذن ، مما سبق ، ان سلطة المنتج في تحديد الثمن قليلة نسبيا في حالة الطلب المرن ، وتكون مرتفعة نسبيا في حالة الطلب غير المرن .

**ثانيا : اثر الضريبة في تحديد من يتحمل عبء الضريبة وحصيلتها :**

٣٠٧ - اذا فرضت ضريبة على سلعة ما ، فان المنتج يحاول ان يلقى

بمعناها على المستهلك ، وذلك عن طريق تضمينها الثمن . ولكن سلطة المنتج في هذا التضمين هي نفس سلطته في رفع الثمن ، لأن تحميل الضريبة على الثمن ، لا يعدو أن يكون رفعا للثمن بمقدار الضريبة . ولذا فان سلطة المنتج تتحدد في هذا النطاق بدرجة مرونة الطلب .

فاذا فرضت الضريبة على سلعة ذات طلب مرن مرونة لا نهائية ، فان المنتج لا يستطيع أن ينقل أى قدر منها الى المستهلك ، أى ارتفاع ولو يسير سوف يؤدي ، في حالة الطلب المرن مرونة لا نهائية ، الى انخفاض الكمية المطلوبة انخفاضاً كبيراً ، مما يترجم بانخفاض الإيراد الكلى ، وهو الأمر الذى يحرص المنتج على عدم حدوثه .

وفي حالة الطلب عديم المرونة ، فان المنتج يستطيع أن يحمل الثمن بمقدار الضريبة بالكامل ، أى يستطيع أن ينقل عبء الضريبة بالكامل الى المستهلك . وتفسير ذلك أن ارتفاع الثمن بمقدار الضريبة لن يؤدي الى انخفاض الكمية المطلوبة ، وبالتالي لا يؤدي الى انخفاض الإيراد الكلى للمنتج .

الا ان حالة الطلب المرن مرونة نهائية ، وحالة الطلب عديم المرونة ، تعتبران حالتان استثنائيتان ، والحالات الغالبة هي أن يكون الطلب مرناً أو غير مرناً . وفي هذه الحالات سوف يقسم عبء الضريبة على كل من المنتج والمستهلك ، بمعنى أن المنتج لن يستطيع أن يرفع الثمن إلا بمقدار جزء فقط من الضريبة . ولكن يجب أن يلاحظ أنه في حالة الطلب المرن فان المنتج سوف يتحمل الجزء الأكبر من عبء الضريبة ، والمستهلك الجزء الأقل ، بمعنى أن المنتج لن يستطيع أن يرفع من الثمن إلا بمقدار يسير من قيمة الضريبة . وعلى العكس من ذلك في حالة الطلب غير المرن ، فان المنتج يستطيع أن ينقل الجزء الأكبر من مقدار الضريبة الى المستهلك ، بمعنى أنه يستطيع أن يرفع ثمن السلعة بمقدار كبير من قيمة الضريبة .

وهكذا تلعب مرونة الطلب دوراً في رسم السياسة الضريبية وسياسة

الائتمان (١) . فإذا كانت الدولة تريد أن تلقى بمعبىء الضريبة على المستهلك ، فليها أن تفرض الضريبة على السلع ذات الطلب قليل المرونة ، وإذا أرادت أن يتحملها المنتج ، عليها أن تفرض الضريبة على سلعة مرنة .

أما عن اثر مرونة الطلب في حصيللة الضريبة فيمكن ان نجملها في الآتي :

كلما ارتفعت درجة مرونة الطلب ، مما يترجم بكبر الانخفاض في الكمية المطلوبة على اثر ارتفاع الثمن ، انخفضت حصيللة الضريبة ، والعكس صحيح . فحصيللة الضريبة تتجه اتجاها عكسيا مع درجة مرونة الطلب ، فهي تنخفض بارتفاعها ، وترتفع بانخفاضها . وعلى ذلك يكون على الدولة أن تتخير وعاء الضريبة على السلع ذات الطلب غير المرن ، اذا كان غرضها من الضريبة ماليا بحتا .

### ثالثا : مرونة الطلب وتقلبات الائتمان :

٣٠٨ - لمرونة الطلب اثر كبير في مدى تقلبات الائتمان . فكلما كانت مرونة الطلب كبيرة كانت تقلبات الائتمان محدودة . وتفسر ذلك أن ارتفاع الثمن في هذه الحالة يؤدي الى انخفاض الكمية المطلوبة انخفاضاً كبيراً ، مما يؤدي الى تحديد الارتفاع في ثمنها .

وكلما كانت مرونة الطلب قليلة كلما كانت تقلبات ائتمانها كبيرة . وتفسر ذلك أن ارتفاع الثمن في هذه الحالة لا يؤدي الا الى انخفاض يسير في الكمية المطلوبة ، وعلى ذلك لا يوجد ما يمنع من ارتفاع الثمن ارتفاعاً كبيراً .

---

(١) تلعب ايضاً مرونة العرض أهمية في امكانية نقل عبء الضريبة ، والنتيجة النهائية تتوقف على كل من مرونة الطلب ومرونة العرض ، وكذلك على عوامل أخرى أهمها نظام السوق ، والظروف الاقتصادية العامة :

## المبحث الثاني

### العرض (١)

٣٠٩ - سبق الإشارة الى أن العرض هو أحد الحيل النظرية التي يستخدمها الاقتصادى لتمكينه من دراسة العوامل التى تحكم فى الألمان . فالعرض حيلة أو بناء نظرى لدراسة العوامل التى تؤثر فى نفقة الإنتاج ، وبالتالي فى حل مشكلة الندرة . فالعرض يعبر كقاعدة عامة عن العوامل المحددة للإنتاج . ونفرق منذ البداية بين ثلاثة أنواع من العرض :

**أولاً :** العرض الكلى لمجموع السلع ، وينقسم هذا العرض الى قسمين ، عرض أموال الاستهلاك ، وعرض أموال الإنتاج . وتظهر أهمية هذه التفرقة فى التحليل الكلى ، وخاصة فى تحديد مستوى التشغيل ، والنتائج القومية ، والمستوى العام للألمان .

**ثانياً :** العرض الكلى لسلعة ما ، وهو الذى يحدد بالتقائه مع الطلب الكلى ثمن السلعة .

**ثالثاً :** العرض الفردى لسلعة ما ، أى عرض المنتج الفرد لسلعة ما . وسوف تقتصر دراستنا على العرض الكلى . ونعرض فى هذا الباب العوامل المحددة للعرض وكيفية تأثيرها فى الثمن ، ثم نعرض الى تأثير الثمن فى العرض ، أى الى مرونة العرض . ولما كانت نفقة الإنتاج تحتل مكانا خاصا بين العوامل المحددة للعرض الفردى ، لذا سوف نهتم بدراستها بالتفصيل .

وعلى ذلك تنقسم دراستنا ، فى هذا الباب الى فصلين:

١ - الفصل الأول : العوامل المحددة للعرض ، وتأثير الثمن فى

العرض ( مرونة العرض ) .

٢ - الفصل الثانى : نظرية نفقة الإنتاج .

---

(١) انظر المراجعين مناقب الإشارة إليها عند دراسة الطلب .

## الفصل الأول

### العوامل المحددة للعرض

٣١ - يقصد بالعرض الكلى لسلعة ما ، الكمية التي يقبل البائعون على بيعها من هذه السلعة عند ثمن معين في وقت معين . فالعرض لا يفهم ، شأن الطلب ، الا عند ثمن معين وفي وقت معين ، اذ العرض عند ثمن معين يختلف عن العرض عند ثمن آخر . كما أن العرض في وقت ما يختلف عن العرض في وقت آخر ، نظراً لما قد يطرأ على ظروفه خلال الوقت من تغيير . ولا شك في أهمية عنصر الزمن في تحديد العرض ، ذلك أن العرض يتوقف على الانتاج ، والانتاج يحتاج الى فترة قد تقصر وقد تطول . ولذا فان قدرة المنتجين على زيادة العرض تتوقف على طول المدة (١) .

والعرض ، شأنه كالطلب ، عبارة عن بناء نظري لعلاقات ممكنة ، وليس تعبيراً عن واقعة متحققية بالفعل . فالعرض مجموعة من الفروض لاثمان وما يقابلها من الكميات التي تعرض عند هذه الاثمان . اما الكمية المعروضة ، فهي تمثل كمية حقيقية عرضت في ظل ظروف معينة .

---

(١) يؤثر الزمن في العرض أكثر من تأثيره بالنسبة للطلب . وسوف نرى ان من أهم العوامل التي تؤثر في العرض المدة المأخوذة في الاعتبار . وعادة ما تنقسم المدة الى المدة القصيرة جداً والمدة القصيرة والمدة الطويلة .

وسوف نرى أن المدة القصيرة جداً هي تلك التي لا تسمح بإجراء أي تغيير في الانتاج ، ومن ثم فان التغيير في الكمية المعروضة يتوقف على التغير في المخزون . واما المدة القصيرة ، فهي التي تسمح بإجراء تعديلات في الانتاج من طريق تغيير العناصر المتغيرة في الانتاج ، أي زيادة الانتاج أو انقاذه دون تغيير في الطاقة الانتاجية . واما المدة الطويلة فهي التي تسمح بإجراء كافة التغييرات بما في ذلك التغيير في الطاقة الانتاجية . وانتقال مناسر الانتاج بين الدورات الانتاجية المختلفة .

ونلاحظ أن المدة هنا لا تعني زمناً بالمعنى المعروف ، وإنما هي تشير الى عدد من الشروط اللازمة التي تبين مدى القدرة على إجراء التعديلات . فإذا كانت هذه مقيدة ، بحيث كانت امكانية التعديل محدودة ، قلنا بأننا في المدة القصيرة جداً حتى لو استبشرت هذه الظروف سنوات . وإذا كانت هذه الظروف رحيبة بحيث كانت امكانية التعديل سهلة ، قلنا بأننا في المدة الطويلة ، ولو لم يستغرق الأمر أسابيعاً . فالمدة هنا أشبه بالآطار الذي يتم التحصيل في خلاله .

وإذا كان الغرض يمثل علاقة بين ائمان افتراضية والكميات المقابلة لها ، فإن شكل هذه العلاقة يتضمن مضمونا علميا محددا وموضوعيا ، وليست مسألة شكلية . وعادة ما يصبر عن شكل هذه العلاقة بقانون الغرض ، أو بما يسمى « جدول الغرض » أو « منحني الغرض » .

### جدول الغرض :

٣١١ - لا يكفي القول بوجود علاقة بين الائمان والكميات المعروضة ، وإنما يجب معرفة شكل هذه العلاقة .

وهنا نجد أن الغرض يختلف عن الطلب ، وذلك أننا لا نجد السهولة التي تقرر بها اتجاه التغيير في الكمية المعروضة بناء على تغيير الائمان ، كما هو الحال في شأن الطلب ، فقد رأينا أن الكمية المطلوبة تتمدد مع انخفاض الثمن ، وتنكمش مع ارتفاع الثمن ، وأن هذه قاعدة عامة ، وأن الاستثناءات التي ترد عليها قليلة . أما بالنسبة للغرض ، فإنا لا نستطيع أن نتكلم بهذه الثقة ، فالكمية المعروضة يمكن أن تأخذ اتجاهات متعددة بناء على تغيرات الائمان .

ومع ذلك ، ورغم أهمية الاستثناءات في حالة الغرض ، فإنه يمكن القول بأن هناك اتجاهها عاما يجعل الكمية المعروضة تتمدد مع ارتفاع الثمن ، وتنكمش مع انخفاض الثمن . وبعبارة أخرى ، نستطيع القول بأن شكل العلاقة ، القائمة بين الائمان والكميات المعروضة ، هي علاقة طردية . فارتفاع الثمن ، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، يؤدي إلى انكماش الكمية المعروضة .

وأيا ما كان الأمر ، فقد جرت العادة على تمثيل علاقة الكميات المعروضة بالائمان بوسائل متعددة ، من بينها استخدام الجدول ، وهو ما نتناوله الآن فيما يعرف بجدول الغرض .

يبين الجدول التالي مثالا للعلاقة التي يمكن افتراضها للكميات المعروضة عند ائمان افتراضية معينة .



### جدول العرض

الكميات المعروضة		٠٠	٠٠	٧	٨	٩	١٠	١١	٠٠	٠٠	الكمية المعروضة
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٠	٩٠	١٢٠	١٨٠	٢٥٠	٠٠	٠٠	٠٠

وجداول الطلب يعبر عن الكميات التي يكون المنتجون مستعدون لعرضها من سلعة معينة عند ائتمان افتراضية متتابة لهذه السلعة ، في خلال فترة زمنية محددة . وعرض السلعة لا يقتصر على الائتمان المبينة والكميات المقابلة في الجدول السابق ، وانما يشمل أيضا كافة الائتمان الممكنة والكميات المعروضة المقابلة ، لذا فقد حرصنا على أن نبين أن هناك ائتمان أعلى أو أقل مما هو وارد في الجدول السابق ، ونفس الشيء بالنسبة للكميات المقابلة .

ومن المهم أن تكون المعاني التي يعبر عنها هذا الجدول واضحة تماما في اذهاننا : فجدول العرض يعبر عن مدى التأثير الذي يباشره الثمن على الكمية المعروضة . أي أن جدول الطلب يبين العلاقة بين متغيرين ، أحدهما الثمن ، والآخر الكمية المعروضة . والثمن هو المتغير المستقل ، والكمية المعروضة هي المتغير التابع . فالعرض ينصرف الى هذه العلاقة في مجموعها ، ولذا فان العرض يمكن التعبير عنه بدالة .

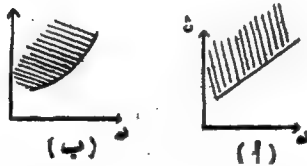
وإذا كنا نعبر عن العرض في شكل دالة للثمن ، فليس معنى ذلك أن الكمية المعروضة تتوقف على الثمن فقط . فالحقيقة أن الكمية المعروضة تتوقف على أمور أخرى غير الثمن . وسوف نتعرف على هذه الأمور عندما نتكلم عن ظروف العرض ، ولذا فاننا نفترض ثباتها . وبالتالي فان جدول العرض يبين التغير في الكمية المعروضة بناء على تغيرات الائتمان فقط .

وأخيرا فان الثمن الذي يقتضى عند عرض كمية معينة ، يبين الحد الأدنى لما يقبله المنتجون عند عرض هذه الكمية . وسوف تتضح أهمية ذلك عند التعبير عن العرض بمنحنى ، اذ سنجد ان الأثمان التى تقع فوق هذا المنحنى هى الأثمان الممكنة ، فى حين ان تلك التى تقع تحته تكون غير ممكنة .

### منحنى العرض :

٣١٢ - نستطيع بدلا من التعبير عن العرض فى شكل جدول ، ان نلجأ الى التعبير البياني فى شكل خط مستقيم او فى شكل منحنى يعرفان باسم « منحنى العرض » ويأخذ منحنى العرض شكل الخط المستقيم ، ينحدر من أعلى اليمين الى أسفل اليسار ، فى حالة ما اذا كان التغير فى الثمن بكمية ثابتة يؤدي الى تغير فى الكمية المعروضة بكمية ثابتة ( انظر الشكل رقم ٢٦ - أ ) .

ويأخذ منحنى العرض شكل المنحنى ، وينحدر من أعلى اليمين الى أسفل اليسار أيضا ، اذا كان التغير فى الثمن بكمية ثابتة يؤدي الى تغير فى الكمية بكمية المعروضة بكمية متغيرة ، او العكس ( انظر الشكل رقم ٢٦ - ب ) .



الشكل رقم (٢٦)

ونلاحظ على منحنى العرض ما يلي :

١ - أن العرض يعبر عنه بمنحنى وليس بنقطة ، وهذا يؤكد ما سبق القول من أن العرض يمثل علاقة بين ائمان افتراضية وكميات مقابلة لها ، ولا يمثل كمية واحدة عند ثمن معين . فالعرض هو كل الكميات المعروضة عند كل الائمان الممكنة .

٢ - أن منحنى العرض ينحدر من أعلى اليمين الى أسفل اليسار . ويفسر الانحدار على هذا النحو بطبيعة العلاقة الطردية التي تقوم بين التغير في الثمن والتغير في الكميات المطلوبة . وهذا ما يعنى أن ارتفاع الثمن يؤدي الى تمدد الكميات المعروضة ، وأن انخفاضه يؤدي الى انكماش الكميات المعروضة .

٣ - ودرجة ميل منحنى العرض ، يعبر عن مدى استجابة التغير في الكميات المعروضة على أثر تغير معين في الثمن .

٤ - ومنحنى العرض ، الذى يعبر عنه في الشكل رقم ( ٢٦ ) ، لا يستطيع أن يعبر عن أكثر من متغيرين ، هما الثمن والكمية المعروضة . ولكن الكمية المعروضة لا تتوقف على الثمن فقط ، وإنما تتوقف على أمور أخرى ، وهى لا تظهر على نفس الشكل ، ولذا فإننا نفترض ثباتها . ونركز فقط على العلاقة بين تغيرات الائمان وتغيرات الكميات المعروضة .

٥ - وأخيرا ، فإن منحنى العرض يبين الحد الأدنى لما يقبل المنتجون عرضه عند ثمن معين . ومعنى ذلك أن كافة الكميات التي تقع تحت المنحنى تكون كميات لا يقبل المنتجون عرضها . وعلى العكس ، فإن الكميات المعروضة الواقعة فوق المنحنى يمكن عرضها عند ائمانها . فمنحنى العرض ، والحال هذه ، يفصل بين الكميات الممكن عرضها ، والكميات غير الممكن عرضها .

**تفسير العلاقة الطردية بين التغير في الثمن والتغير في الكمية المعروضة :**

٣١٣ - لكل سلعة ترد الى السوق جانبان : جانب الطلب عليها :  
أى الرغبة فى شرائها المعززة بالقوة الشرائية عند ثمن معين ، وجانب العرض  
أى الرغبة فى بيعها عند ثمن معين .

وإذا كان تفسير العلاقة العكسية بين الكميات المطلوبة والأثمان ،  
تتطلب دراسة شروط توازن المستهلك سواء باستخدام نظرية المنفعة  
الحدية أو فكرة منحنيات السواء ، وهو ما قمنا بدراسته بالتفصيل . فان  
تفسير العلاقة الطردية القائمة بين الكميات المعروضة والأثمان ، تتطلب  
بدورها دراسة توازن المنتج الفرد ، وكذلك توازن الصناعة . وانظروا  
التي تتحكم فى هذا التوازن أعقد بكثير من تلك التى تتحكم فى توازن  
المستهلك . ولأهمية هذا الموضوع ودقته ، سوف نخصص له البحث  
الثانى من هذا الفصل .

**استثناءات على شكل العلاقة الطردية القائمة بين التغير فى الثمن  
والتغير فى الكمية المعروضة :**

٣١٤ - العلاقة الطردية بين الأثمان والكميات المعروضة تمثل  
الأحوال العادية . فالعرض يتوقف على نفقة الانتاج ، وهذه تزيد ، عادة ،  
مع زيادة الانتاج .

ولذا فاننا نحصل على هذا الشكل العام للعرض باعتبار الكمية  
المعروضة دالة متزايدة مع الثمن .

ومع ذلك فتوجد استثناءات على شكل هذه العلاقة العامة . وننبه  
الى ان الاستثناءات فى حالة العرض أهم بكثير من تلك التى عرفناها فى  
حالة الطلب . ويفسر ذلك بالدور الذى يلعبه الزمن فى العرض ، باعتبار  
ان العرض يتوقف على الانتاج ، وهذا بدوره يتطلب فترة زمنية .

**وأهم الاستثناءات ما يلى :**

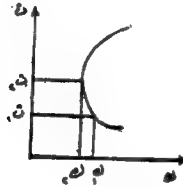
( ١ ) حالة العرض الثابت : هناك احوال لا يمكن فيها زيادة الكمية

المروضة رغم ارتفاع الثمن . ويمكن أن نجد هذه الاحوال بالنسبة لعناصر الانتاج اذا نظرنا اليها في مجموعها . فحجم العمل ، او مساحة الاراضى الزراعية والموارد الطبيعية بصفة عامة ، لا يمكن زيادتها بعد حد معين . ولكن هذا لا يصدق اذا نظرنا الى مرض نوع معين منها لاستخدام معين ، فعمال الزراعة ، او عمال الكهرباء ... الخ ، يمكن أن تتمدد الكمية المروضة منهم مع ارتفاع أجورهم .

ولكن تظل اهمية العرض الثابت ، اذا نظرنا الى المدة التى ندخلها في الحساب . ففي الفترة الزمنية القصيرة جدا ، لا يمكن تغيير الانتاج ، ومن ثم فان حالة ثبات العرض ، بالرسم من التغير في الثمن ، تتمتع بأهمية خاصة في هذه الحالة .

#### (ب) حالة منحنى العرض ( الكتوى او المتراجع ) :

هناك حالات نجد فيها أن الكمية المروضة تنكمش ، بعد حد معين ، مع ارتفاع الثمن ، ويكون منحنى العرض في هذه الحالة متراجعا او ملتويا ( انظر الشكل رقم ٢٧ ) .



الشكل رقم ( ٢٧ )

وأهم أمثلة لهذه الحالات ، حالة العارض الذى يحتاج الى مبلغ معين من الدخل ، وبعد ذلك لا يتأثر بالتغير الحاصل في الثمن . فالعامل ، على سبيل المثال ، يكون على استعداد لزيادة عرضه من ساعات العمل ،

حتى يحصل على القدر من الدخل الذى يكفيه ، ثم بعد ذلك ، يعمل على انقاص هذا العرض ، اذا ما ارتفع الثمن ولو بمقدار كبير ، لانه يحصل على المقدار من الدخل الذى يلزمه ، ولانه يوازن أيضا بين الاجر والتعب ، او الالم المترتبين على العمل ساعات اضافية . ونلاحظ ان هذا الاستثناء يعتبر استثناء من قانون العرض الفردى ، وليس من قانون العرض الكلى ، اذ ينذر ان كل الذين يمرضون سلعة ما يوجدون في نفس الظروف التى يوجد فيها العارض الفرد ، الذى لا يريد ان يحصل الا على مبلغ معين من النقود .

### (ج) حالة التوقعات :

يمكن ان نضيف حالة التوقعات ، حيث قد يؤدي ارتفاع الائتمان الى توقع المزيد من الارتفاع في الائتمان ، ومن ثم تنكمش الكمية المعروضة . وهذه هي احوال المضاربة ، وتحتل اهمية خاصة في بعض الظروف الاستثنائية ( حالات الحروب والازمات على سبيل المثال ) . كذلك قد يؤدي انخفاض الائتمان الى توقع المزيد من الانخفاض ، ومن ثم تتمدد الكمية المعروضة .

ومع ذلك فان هذه الحالة لا تعتبر استثناء حقيقيا ، حيث ان الائتمان المؤثرة في سلوك العارضين لا تكون الائتمان الجارية ، وانما الائتمان المتوقعة ، وفي هذه الحالة ، اذ حددنا العلاقة بين الكميات المعروضة وبين الائتمان الحقيقية ، لوجدنا ان منحنى العرض يأخذ شكله العادى (١) . كذلك ينبغى انه لا يمكن الاستمرار الى ما لا نهاية في هذا السلوك ، فالمضاربة بطبيعتها مؤقتة .

### ظروف العرض :

٣١٥ - نوجز تحت هذا العنوان دراسة التغيرات في الكمية المعروضة نتيجة للتغيرات في العوامل الاخرى المؤثرة ، غير الثمن . واهم هذه

(١) انظر :

د. حازم الببلاوى ، 'مشار اليه' ، ص ٤٥٤ .

العوامل ، والتي افترضنا ثباتها هي نفقة الإنتاج ، وأمان السلع المنافسة للسلعة المعروضة ، وعرض السلع المتكاملة ، رغبة المنتجين والمعادات الاجتماعية .

## ١ - نفقة الإنتاج :

لعل أهم العوامل المؤثرة التي تؤثر في العرض هي نفقة الإنتاج ، لاستعداد البائعين عرض كمية معينة ، هذا من معين ، يتوقف على نفقة الإنتاج التي يحصلونها . فكلما نقصت نفقة الإنتاج زادت الكمية التي يقبلون عرضها عند هذا الثمن ، وكلما زادت نفقة الإنتاج نقصت الكمية التي يقبلون عرضها ، وقد يمتنعوا كلية عن العرض . ولذا فان زيادة النفقات يؤدي الى انتقال منحني العرض بأكمله الى اليسار ، ونقص النفقات يؤدي الى انتقاله بأكمله الى اليمين .

ويمكن أن تتأثر نفقات الإنتاج ، اما عن طريق التغيير في العناصر المكونة لها ، واما عن طريق التقدم الفني .

فننفقات الإنتاج تزيد مع زيادة اثمان عناصر الإنتاج المستخدمة ، كذلك تزيد بزيادة فرض ضرائب أو رسوم على الإنتاج .

فان ذلك من شأنه أن يزيد من كفاءة عناصر الإنتاج المستخدمة ، وبالتالي انخفاض النفقات المتوسطة ، ومن ثم يكون المنتجون على استعداد لعرض كميات أكبر من السلعة عند كل ثمن . وفي تلك الحالة ينتقل منحني العرض بأكمله الى اليمين . ويحدث عكس ذلك في حالة تدهور الفن الإنتاجي .

## ٢ - أمان السلع المنافسة :

كذلك تؤثر أمان السلع المنافسة أو البديلة على عرض السلعة . إذ ان المنتج لا يأخذ في الحساب فقط نفقة الإنتاج التي يتحملها ، بل انه يأخذ أيضا في الاعتبار اثمان السلع المنافسة من ناحية العرض . ( ٢٩ - الاقتصاد )

وتكون السلع متنافسة من ناحية العرض ، إذا كان إنتاجها يحتاج الى نفس عوامل الإنتاج . وعلى ذلك يكون المنتج بالخيار ، في هذه الحالة ، بين استخدام الانتاج هذه في انتاج اية سلعة من السلع المتنافسة . وبمعنى آخر يمكن لعوامل الانتاج أن تنتقل من إنتاج احدى هذه السلع الى انتاج السلع الأخرى . فالأرض الزراعية تصلح لإنتاج القمح أو الشعير أو القطن . . الخ ، فإذا ارتفع ثمن سلعة من هذه السلع ، وظلت ثمن السلع الأخرى ثابتة ، وكانت نفقة الإنتاج واحدة أو متقاربة ، فالمزارع قد يتجه الى انتاج المحصول ذي الثمن الأعلى . ولذلك فإن ارتفاع الثمن السلعة المتنافسة يؤدي الى نقص عرض السلعة محل النقاش ، والعكس صحيح .

## ٢ - عرض السلع المتكاملة :

تعتبر السلع متكاملة من حيث العرض ، أي الإنتاج ، إذا كانت تنتج جميعاً في نفس العملية الإنتاجية ، بحيث لا يمكن انتاج أحدهما دون انتاج الأخرى ، وهذا ما يطلق عليه أحياناً اسم الانتاج المتصل أو المرتبط . ومثال ذلك انتاج لحوم الأغنام يرتبط به انتاج الصوف ، وانتاج القطن يرتبط به انتاج بقرة القطن . الخ .

فإذا حدث وارتفع عرض لحوم الأغنام ، فإن ذلك يستتبع ارتفاع الصوف ، والعكس صحيح .

## ٤ - رغبة المستهلكين والعادات الاجتماعية :

إذا زادت رغبة منتجي سلعة ما في الاحتفاظ بها ، فإن ذلك يؤدي الى تقليل عرض السلعة . وأما إذا قلت رغبتهم في الاحتفاظ بالسلعة ، فإن ذلك يؤدي الى زيادة عرض السلعة .

وتظهر أهمية هذا العامل في الاقتصاديات الزراعية التي يسود فيها ظاهرة الاستهلاك الذاتي ، فبالمزارع الذي يقوم بإنتاج القمح



أو الخضروات يرغب في الاحتفاظ بها لمواجهة استهلاكه الدائم ، حتى لو ارتفعت اثمانها ، وبالتالي يقل عرضها في السوق .

كذلك تؤثر بعض المعادلات الاجتماعية في ظروف عرض السلعة ، فعادة تقديس البقر تمنع من ذبحها ، وبالتالي فان عرض لحوم البقر لا يرتفع بالرغم من ارتفاع اثمانها . كذلك فان بعض المجتمعات النامية لا تحبذ عمل النساء ، ولذا فان عرض عملهن قد لا يرتفع بارتفاع اجورهن .

### التحرك على منحنى العرض وانتقال منحنى العرض :

٣١٦ - تعرف الآن ان الكمية المعروضة لا تتوقف على ثمنها فقط ، بل تتوقف ايضا على عوامل اخرى تشكل ظروف العرض ، واليهالف دراستها ، ولما كان يصعب دراسة اثر كافة المتغيرات دفعة واحدة فقد كان لابد من افتراض ثبات الاشياء الاخرى فيما عدا الثمن ، وننظر فقط الى اثر تغير الثمن على الكمية المعروضة . والمتفرقة بين تأثير الكمية المعروضة بالثمن ، وبين تأثيرها بالعوامل الاخرى التي تشكل ظروف العرض ، تظهر بيانيا بين التحرك على منحنى العرض من نقطة الى اخرى ( الانتقال من النقطة ا الى النقطة ب في الشكل رقم ٢٨ ) وبين انتقال المنحنى برمته الى اليمين أو الى اليسار .



الشكل (٢٨)

وللتفرقة بين التغير في الكمية المعروضة بناء على تأثير الثمن \* وبين  
تغيرها بناء على تغير ظروف العرض \* لذا نقول في الحالة الأولى : اننا  
بصدد تمدد أو انكماش الكمية المعروضة ، ونقول في الحالة الثانية :  
اننا بصدد زيادة أو نقصان العرض .

### مرونة العرض

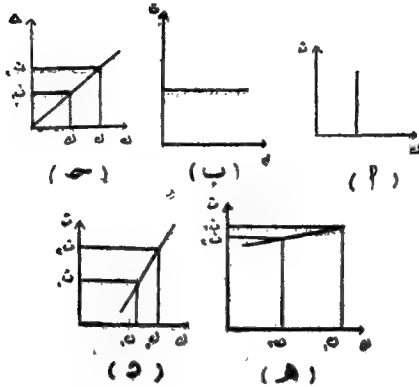
٣١٧ - يقصد بمرونة العرض ، مدى الاستجابة في الكمية المعروضة  
على اثر تغير في الثمن .

وتقاس المرونة بالعلاقة التالية :

$$\frac{\text{نسبة التغير في الكمية المعروضة}}{\text{نسبة التغير في الثمن}}$$

وبلاحظ أن نتيجة هذه العلاقة اما أن تكون صفرا ( الشكل رقم  
٢٩ أ ) ، وهذه هي حالة العرض عديم المرونة ، أو تكون لا نهائية  
( الشكل رقم ٢ ب ) ، وهذه حالة العرض اللامتناهي المرونة ، أو واحدا  
صحيا ( الشكل ٢٩ ج ) ، وهذه حالة العرض المتكافئ المرونة ،  
أقل من الواحد الصحيح ، وهذه حالة العرض غير المرن ( الشكل رقم  
٢٩ د ) ، أو أكثر من الواحد الصحيح ، وهذه حالة العرض المرن  
( الشكل رقم ٢٩ هـ ) .

وفي حالة العرض المرن نجد أن الكمية المعروضة تتغير بنسبة أكبر  
من التغير النسبي في الثمن ( معامل المرونة أكبر من واحد صحيح ) .  
وفي حالة العرض غير المرن ، نجد أن الكمية المعروضة تتغير بنسبة أقل  
من التغير النسبي في الثمن ( معامل المرونة أقل من الواحد الصحيح ) .  
ويكون العرض عديم المرونة ، إذا كان التغير في الثمن لا يؤدي إلى  
أي تغير في الكمية المعروضة ( المعامل يساوي صفر ) . وأما بالنسبة  
للعرض المتناهي المرونة ، فإن أي انخفاض في الثمن يؤدي إلى انكماش  
الكمية إلى صفر ، وأي ارتفاع في الثمن يؤدي إلى تمدد الكمية المعروضة



الشكل رقم ( ٢٩ )

الى ما لا نهاية (معامل المرونة يكون الى ما لا نهاية) . ومعنى ذلك  
عمليا أن الثمن يظل ثابتا أيا كانت الكمية المطلوبة .

ونلاحظ أن معامل مرونة المرض ، على عكس معامل مرونة الطلب ،  
يكون دائما موجبا نظرا لطبيعة العلاقة الطردية بين التغير في الثمن  
والتغير في الكمية المروضة .

### العوامل التي تتوقف عليها مرونة المرض :

٣١٨ - نلاحظ قبل كل شيء أن عنصر المدة يلعب دورا هاما في  
تحديد مرونة المرض . فهذه المرونة تزيد باستمرار مع زيادة المدة . وقد  
يصلي الأمر فتصبح المرونة منعدمة في المدة القصيرة جدا ، لتصبح أكثر  
مرونة في المدة القصيرة ، ومن باب أولى في المدة الطويلة .

ويمكن القول ، بصفة عامة ، أن مرونة العرض تتوقف ، من ناحية ، على مدى السهولة التي يستطيع بها كل مشروع أن يزيد من عرضه الفردي ، ومن ناحية أخرى ، على مدى السهولة التي تتمكن بها عناصر الانتاج الانتقال بين فروع الانتاج المختلفة . وهذا بدوره يتوقف على مدى مرونة عرض عناصر الانتاج النادرة ، ومدى إمكانية الاحلال بين عناصر الانتاج النادرة ، والعناصر الأقل ندرة . وبطبيعة الحال ، فإن هذه الامور تختلف بحسب المدة المأخوذة في الاعتبار .

وعلى ذلك سوف نميز بين مرونة الطلب تبعاً للمدة :

#### ١ - مرونة العرض في المدة القصيرة جداً :

في المدة القصيرة جداً لا يمكن زيادة عناصر الانتاج ، ولذا فإن التغير في عرض السلعة يتوقف على حجم المخزون ، فيمكن زيادة العرض اذا كان هناك مخزوناً من السلعة ، والعكس صحيح . كذلك تتوقف مرونة العرض على امكان تخزين السلعة ، فكلما كانت السلعة قابلة للتخزين كلما امكن زيادة حجم المخزون ، وبالتالي زيادة العرض ، والعكس صحيح . وبطبيعة الحال ، فإن القدرة على التخزين ترتبط بخصائص السلعة من ناحية ، وبتقنيات التخزين من ناحية أخرى .

#### (ب) مرونة العرض في المدة القصيرة والطويلة :

في المدة القصيرة والمدة الطويلة يمكن تغيير العرض عن طريق تغيير حجم الانتاج من ناحية ، وعن طريق انتقال عناصر الانتاج بين الفروع الانتاجية المختلفة ، من ناحية أخرى . وكلما طالت المدة ، كلما امكن التحكم اكثر في عرض السلعة ، ولذا تزيد المرونة مع طول المدة . فمع مرور الوقت يمكن تغيير حجم الانتاج ، بالزيادة أو بالنقص ، باستخدام العديد من العناصر المتغيرة (عمال ومواد أولية) ، أو بالاستغناء عنهم . كذلك فإن طول المدة يوفر عناصر الانتاج اللازمة سواء من حيث التدريب اللازمة أو إنشاء مباني أو إقامة آلات ، أي يمكن زيادة حجم المشروع .

الا انه يجب ان يلاحظ ان هناك حدودا علي مرونة العرض ، وهي ترجع في نهاية الامر الى القيود المفروضة بالموارد المتاحة من ناحية ، وبالفن الانتاجي من ناحية اخرى . . . ويلاحظ اخيرا ان انتقال عناصر الانتاج بين الفروع المختلفة يعنى ، من زاوية العرض وبالنسبة لهذه العناصر ان هذه العناصر يمكن ان تستخدم في انتاج هذه السلعة او تلك . وهذا يعنى ان المرونة تتوقف ، في نهاية الامر ، علي توافر البدائل لعناصر الانتاج ، بحيث تنتقل بينها بسهولة . وفي هذه الحدود ، يمكن ان نرى وجها للتشابه بين عوامل مرونة الطلب ومرونة العرض .

### توقف مرونة العرض على اعتبارات النفقة :

٣١٩ - عند دراسة ظروف العرض وينا ان الكمية المعروضة تتوقف على اعتبارات النفقة ، ولذا فان مرونة العرض تتوقف على اعتبارات النفقة . فالعرض يكون مرنا اذا كانت المشروعات القائمة قادرة على التوسع في الانتاج دون زيادة كبيرة في النفقة الحدية ، او اذا كان هناك عدد من المشروعات تتساوى النفقة المتوسطة الاقل لكل منها مع الثمن السائد في السوق ، بحيث ان اى ارتفاع قليل في الثمن يؤدي الى دخولها الصناعة ، وبحيث ان اى انخفاض قليل في الثمن يؤدي الى خروجها .

ونخلص من ذلك ان العرض يكون مرنا ، اذا أدت الزيادة الكبيرة في انتاج المشروع الفردي ، الى ارتفاع يسير في نفقة الانتاج الحدية ، وكذلك اذا أدت الزيادة اليسيرة في الثمن الى دخول عدد كبير من المشروعات في الصناعة . والعكس صحيح .

### اهمية مرونة العرض :

٣٢٠ - لمرونة العرض ، كما لمرونة الطلب اهمية اقتصادية كبيرة ، اذ انها تحدد سلطة المنتج او المنتجين (على حسب الأحوال) عندما ترى من دراسة انواع السوق المختلفة في تحديد الثمن ، كما تحدد مدى تقلبات الأثمان ، وتحديد من يتحمل عبء الضريبة .

### (أ) مرونة العرض وتحديد الثمن :

إذا كان عرض السلعة مرنا امكن للمنتجين أن يتحكموا في الثمن عن طريق تحكيمهم في تغيرات العرض ، إذ أنهم يستطيعون أن يقللوا من العرض في حالة العرض المرن ، فيرفعوا الثمن . وعلى ذلك فإن العرض المرن يعطي المنتج أو المنتجين سلطة كبيرة في تحديد الثمن . أما إذا كان العرض غير مرن فإن سلطتهم في التحكيم في تغيرات العرض ، وبالتالي في تغيرات الثمن تكون كبيرة .

### (ب) مرونة العرض وتقلبات الائتمان :

رأينا أن درجة مرونة الطلب تلعب دوراً في تحديد مدى تقلبات الائتمان . ونضيف هنا أن درجة مرونة العرض تلعب هي الأخرى دوراً مماثلاً ، في تحديد مدى هذه التقلبات ، بمعنى أن تقلبات الائتمان تكون محدودة في حالة العرض المرن ، وتكون شديدة في حالة العرض غير المرن .

فإذا كان العرض مرنا فإن المنتج يستطيع التحكم بقدر أكبر في الكمية المعروضة ، وبالتالي يعمل على الحد من انخفاض أو ارتفاع الثمن في حركة عكسية وفقاً لمصلحته (أي وفقاً لإرادته) . وبالعكس، إذا كان العرض غير مرن فإنه يوجد من جانب العرض ما يحد من ارتفاع أو من انخفاض الثمن في حركة عكسية .

### (ج) مرونة العرض وعبء الضريبة :

إذا فرضت الضريبة على سلعة عرضها مرن مرونة لا نهائية ، فإن البائعين يستطيعون أن يلقوا بعبء الضريبة كلها على المشتري ، إذ يلجأون إلى تخفيض العرض ، وبالتالي إلى رفع الثمن بما يتضمن عبء الضريبة كلها . وأما إذا كان عرض السلعة عديم المرونة فإن المنتجين ، وقد امتنع عليهم أن يتحكموا في العرض ، لا يستطيعون أن يلقوا بأي قدر من عبء الضريبة على المشتري .

الا انه لما كانت الحالتان السابقتان للمرونة ( المرونة اللانهائية وانعدام المرونة ) استثنائيتين ، وان الحالات الغالبة لمرونة العرض بين اللانهائية والعدم . لذا نجد انه في أغلب الحالات يقسم عبء الضريبة بين المنتج والمستهلك تبعا لدرجة مرونة العرض . فكلما ارتفعت درجة مرونة العرض كلما قل نصيب المنتج من عبء الضريبة ، وكلما انخفضت درجة مرونة العرض كلما ازداد نصيب المنتج من عبء الضريبة .

وتطبيقا لما سبق ، فانه لما كان عرض السلع الزراعية يتميز - بصفة عامة - بقلّة المرونة عن عرض السلع الصناعية ، فيمكن القول بأن قدرة المنتج الصناعى على نقل الضريبة الى المستهلك اكبر من قدرة المنتج الزراعى على ذلك . وكذلك يمكن القول - بصفة عامة - انه لما كانت درجة مرونة العرض تتجه الى التزايد فى المدة الطويلة عنها فى المدة القصيرة ، فان قدرة المنتجين على نقل عبء الضريبة الى المستهلك تزيد فى المدة الطويلة عنها فى المدة القصيرة .

ومع ذلك تجدر الاشارة الى ان النتيجة النهائية فى تحديد كيفية تقسيم الضريبة بين المنتج والمستهلك تتوقف - بالاضافة الى درجة مرونة العرض - على درجة مرونة الطلب . وعلى ذلك فان تقسيم عبء الضريبة بين البائع والمشتري يتم على أساس مدى مرونة كل من العرض والطلب ، فاذا كانت مرونة العرض اكبر من مرونة الطلب تحمّل البائع جزءا اقل مما يتحمّله المشتري ، واذا كانت مرونة الطلب اكبر من مرونة العرض تحمّل المشتري جزءا اقل مما يتحمّله البائع .

## الفصل الثانى

### نظرية نفقة الإنتاج

٣٣٩ - تحتل نظرية النفقة مكان المصدارة فى النظرية الاقتصادية - وبصفة خاصة - فى نظرية الثمن . ويفسر ذلك بأن النظرية الاقتصادية تسمى الى تفسير القيم النسبية للسلع المختلفة ، ولا يمكن الوصول الى تفسير صحيح لذلك دون الاحاطة بنفقة السلعة . فهذه الاخيرة تلعب دورا رئيسيا فى تصرف المنتج المفرد ، وبالتالي فى مرض السلعة ، وهذه الاخيرة تؤثر بدورها فى اثمانها ، اى فى قيمها النسبية .

### معنى النفقة :

جرى الاقتصاديون على التفرقة بين نوعين من نفقة الانتاج : نفقة الانتاج النقدية ، ونفقة الانتاج الحقيقية ( نفقة الاختيار ) .

ويقصد بنفقة الانتاج النقدية المبالغ النقدية المنفقة في الانتاج ، أى التى دفعت فعلا مقابل خدمات عوامل الانتاج ، وهذا المعنى لنفقة الانتاج هو ما يعنيه رجال الأعمال عند التكلم عن نفقة الانتاج . أما حينما يتكلم الاقتصاديون عن نفقة الانتاج ، فانهم يقصدون معنا آخر لنفقة الانتاج ، وهو نفقة الانتاج الحقيقية .

ويقصد بنفقة الانتاج الحقيقية لا مجرد المبالغ النقدية التى دفعت لعناصر الانتاج المستخدمة في العملية الانتاجية ، بل يقصد بها خدمات الموارد الحقيقية التى استخدمت في العملية الانتاجية ، أى خدمات العمل ، ورأس المال ، والأرض المستخدمة في انتاج السلعة .

ولبيان الفرق بين المعنيين لنفقة الانتاج نفترض أننا بصدد مصنع للسيارات ينتج ألف سيارة . نفقة انتاج هذه الكمية من السيارات في نظر الاقتصادى تتكون من خدمات العمل ، ورأس المال ، والموارد الطبيعية التى استخدمت في سبيل انتاجها . أما في نظر رجال الأعمال فهى عبارة عن المبالغ النقدية التى دفعها فعلا في سبيل انتاج هذه الكمية . وعلى ذلك فان الاقتصادى لا يعتبر المبالغ المدفوعة الا بقدر دلالتها على استخدام موارد حقيقية في انتاج السلعة . ويمكن أيضا أن نعبّر عن النفقة الحقيقية للانتاج ، بالسلع التى كان يمكن للموارد المستخدمة أن تنتجها لو لم تستخدم في انتاج السلعة موضوع الدراسة ( السيارات ) ، وهو ما يعرف بنفقة الاختيار ،

### نفقة الاختيار :

قلنا ان نفقة الانتاج بالمعنى الاقتصادى تتكون من الموارد الحقيقية المستخدمة في انتاج السلعة . وإذا عرفنا أن هذه الموارد يمكن أن تستخدم في انتاج سلع أخرى مختلفة ، فيمكن إذن للمنتج أن يختار الاستخدام الذى يوجه اليه هذه الموارد . وإذا وجه المنتج هذه الموارد لانتاج سلعة معينة ، فإن معنى ذلك أنه فوت على المجتمع انتاج السلع الأخرى التى يمكن لهذه الموارد أن تنتجها . ومعنى ذلك ان اختياره لانتاج سلعة معينة قد فوت على المجتمع انتاج سلع أخرى . ويتضح من ذلك ان السلع الأخرى التى فات على المجتمع الحصول عليها هى نفقة اختيار opportunity cost .



السلعة التي اختار انتاجها ، وأنها تشكل لذلك ما يعرف بالنفقة الحقيقية لأنها تمثل ما خضع على المجتمع في سبيل انتاج السلعة موضوع الدراسة . ويتضح أيضا أن النفقة الحقيقية هي النفقة من وجهة نظر المجتمع أو الاقتصادي لا من وجهة نظر رب العمل الذي لا يهتم إلا بما دفع من تقود .

وعلى ذلك فنفقة انتاج السلعة أ هي السلع ب أو ج أو د . . أو غير ذلك من السلع التي فات على المجتمع انتاجها بسبب اختياره توجيه موارده الى انتاج السلعة أ دون غيرها . ويطلق الاقتصاديون على السلع ب أو ج أو د . . أو غير ذلك من السلع التي فات على المجتمع انتاجها بسبب انتاج السلعة أ نفقة الاختيار ، وهي النفقة الحقيقية التي يتكبدها المجتمع بسبب اختياره أن ينتج السلعة أ دون غيرها من السلع الممكن انتاجها بنفس الموارد التي استخدمت في انتاج السلعة .

ولبيان ذلك نفرض أن لدينا قدرا من العمل ورأس المال والموارد الطبيعية ، وأنه استخدم في انتاج ١٠٠٠ سيارة في السنة - كما ذكرنا في مثالنا السابق - ولكن يمكن استخدام هذه الموارد في انتاج ٥٠٠ جرارا زراعيا . وعلى ذلك فإن استخدام الموارد السابقة في انتاج السيارات يكون قد فوت على المجتمع انتاج الجرارات التي كان يمكن انتاجها باستخدام نفس الموارد .

#### عدم التطابق بين التعريف النقدي للنفقة والتعريف الاقتصادي لها :

قلنا : أن النفقة في الاصطلاح الجارى تنصرف الى المبالغ المدفوعة فعلا . أما في الاصطلاح الاقتصادي فهي تنصرف الى الموارد الحقيقية اللازمة لانتاج السلعة ، أو هي السلع الأخرى التي كان يمكن لتلك الموارد انتاجها .

#### ولكن هل هناك فرق بين التعريفين للنفقة ؟

يوجد بالفعل فرق بين التعريفين . وبمعنى آخر : يوجد عدم تطابق بين التعريفين للنفقة .

ويظهر ذلك الفرق ، أو عدم التطابق ، من ناحيتين :

(١) أن النفقة النقدية تقصر عن شمول بعض العناصر التي تدخل في نفقة انتاج السلعة بالمعنى الاقتصادي . وبالفعل فإن النفقة النقدية لا تشمل عند حسابها على الربح العادي للمشروع .

(ب) ان النفقة النقدية تشمل بالفرق بعض المصاريف التي يتمين استعمالها من نفقة انتاج السلعة بالمعنى الاقتصادي . وبمعنى آخر ، فان النفقة النقدية تشمل على مبالغ تزيد عن تقدير الموارد الحقيقية التي ضاعت على المجتمع ، أي تشمل على مبالغ لا تدخل في النفقة الحقيقية ، وهي ما تعرف بالفائض الاقتصادي او شبه الربح .

وبعبارة أخرى فان تعريف النفقة النقدية يعتبر تعريفا غير جامع لكل عناصر النفقة ، وغير مانع من دخول بعض العناصر التي يلزم اغفالها ، على النحو التالي :

#### أولا : النفقة بالمعنى الاقتصادي تشمل على الربح العادي :

يقصد بالربح العادي للمشروع اقل ربح يكفي لحمل المنظم على ان يستخدم عناصر الانتاج المستخدمة في عملية الانتاج التي يقوم بها المشروع ، بحيث لو قل ربح المنظم عن هذا القدر لتحول بعناصر الانتاج التي يقوم بالتكاليف بينها في العملية الانتاجية الى عملية انتاجية أخرى . فالربح العادي اذن هو الربح الذي يكفي بالكاد لحمل المشروع على الاستمرار في الانتاج وعلى تجديد رأسماله حينما يستهلك .

ولكن لا يكفي ان نقول ان نفقة الانتاج تشمل الربح العادي للمنظم ، بل يلزم ان نعرف كيف يتحدد هذا الربح العادي . ويتحدد الربح العادي للمنظم بما يمكن ان يحصل عليه لو انه اشتغل في مشروع آخر او مهنة أخرى من المشروعات والمهن الممكنة له .

ولبيان ذلك نفترض ان مصنع السيارات الذي ينتج ١٠٠٠ سيارة في السنة يدفع اجور للعمال ، ونمنا للموارد الأولية ، وفائدة على رأس المال المفترض ، بما يعادل مليون جنيه . هذا المبلغ يمثل نفقة الانتاج الكلية بالمعنى الجارى ( نفقة الانتاج النقدية ) . فهو يمثل كل ما دفعه المنظم في سبيل انتاج ١٠٠٠ سيارة .

ولكن المبالغ التي دفعها المنظم تقصر عن شمول كل عناصر النفقة . فصاحب المصنع ، أي المنظم ، يبذل وقته وجهده في ادارة المصنع ، ومن ثم يتمين ان نضيف الى النفقة النقدية المدفوعة فعلا مبلغا آخر يمثل اجر المنظم على ما يقوم به من عمل . فالعمل الذي يقوم به المنظم يمثل موردا حقيقيا أنفق في سبيل انتاج السلعة . فاذا أردنا ان تكون النفقة النقدية مقياسا حقيقيا للموارد الحقيقية ، وجب اضافة مبلغا يمثل مجهود المنظم الى النفقة النقدية . وهذا هو معنى قول الاقتصاديين ان نفقة الانتاج تشمل الربح العادي normal profit الجهنظ .

ولقياس الربح العادى نفترض فى مثالنا السابق أن المنظم يستطيع الحصول على ١٠٠٠ جنيه فى السنة ، لو أنه عمل لحساب شخص آخر فى مشروع آخر أو فى مهنة أخرى بدلاً من اشتغاله لحسابه الخاص ، فإن الربح العادى للمنظم يكون ١٠٠٠ جنيه . ومن ثم تكون النفقة الاقتصادية لانتاج السيارات هو مليوناً والـ ألف من الجنيهات ( مليون النفقة التقديرية لانتاج السيارات المدفوعة بـ ١٠٠٠ جنيه الربح العادى للمنظم ) .

فإذا كان الأيراد العادى لانتاج من بيع السيارات هو مليوناً والـ ألف من الجنيهات ، فإن معنى ذلك أن المنظم يحقق ربها عادياً فقط وهو الألف جنيه . أما إذا كان الأيراد الكلى الناتج عن بيع السيارات هو مليوناً وعشرة آلاف جنيه ، فإن معنى ذلك أن المنظم يحقق ربها غير عادى أو ربها صافياً مقداره ٩ آلاف جنيه ( ١٠ آلاف - ألف جنيه الربح العادى ) . وعلى العكس من ذلك ، فإذا كان الأيراد الناتج عن بيع السيارات هو فقط مليوناً جنيه ( قيمة النفقة التقديرية المدفوعة بالفعل ) ، فمعنى ذلك أن المنظم لا يحقق ربحه العادى لو أنه اشتغل لحساب شخص آخر أو فى مشروع آخر . وفى هذه الحالة يكون من مصلحة المنظم أن ينهى مشروعه أو أن ينتقل الى مشروع آخر أو مهنة أخرى . وبين من ذلك أن الربح العادى يمثل الحد الأدنى الذى يلزم أن يحصل عليه المنظم كي يستمر فى العملية الانتاجية لحسابه (١) .

**ثانياً : نفقة الإنتاج بالمعنى الاقتصادى لا تشتمل على الفائض الاقتصادى أو شبه الربح :**

نعرف أن عناصر الإنتاج يمكن استخدامها استخدامات عديدة ، وكل استخدام معين من الاستخدامات العديدة يمكن أن يعطى دخلاً معيناً يتفاوت تبعاً لخصائص كل عنصر . ومثال ذلك قطعة أرض زراعية ، يمكن أن تستخدم لزراعة الفاكهة وتأتى بدخل قدره ١٠٠٠ جنيه فى السنة ، ويمكن أن تستخدم فى زراعة الخضراوات وتأتى بدخل قدره ٨٠٠ جنيه فى السنة ، ويمكن أن تستخدم فى زراعة الخبواب وتأتى بدخل قدره ٥٠٠ جنيه فى السنة .

ومن البديهي أن يعمل صاحب الأرض على زراعتها فاكهة ليحصل على أكبر دخل يمكن أن تعطيه الأرض ( ١٠٠٠ جنيه ) . ولكن إذا انخفض

(١) ومع ذلك فقد يرى أنظم ألبقاء فى مشروع رغم أنه يحصل على أقل من ربحه العادى إذا كان يفضل العمل مستقلاً مع العمل لحساب شخص آخر ، أو إذا كان يعتقد أن من السيارات سوف يرتفع بحيث يحقق الأيراد الكلى مبلغاً يفوق ربحه العادى .

بمن الفاكهة ، لسبب ما ، فان ذلك يؤدي الى انخفاض الدخل الذى يحصل عليه صاحب الأرض . ولكن من الواضح أن صاحب الأرض يبقياها في زراعة الفاكهة طالما انه يحصل على دخل يزيد على ٨٠٠ جنيه في السنة ، وهو الدخل الذى يستطيع الحصول عليه من زراعتها خضراوات . ولكن اذا انخفض الدخل من الفاكهة بحيث أصبح ٨٠٠ جنيه أو أقل ، فلا مصلحة لصاحب الأرض أن يبقياها في زراعة الفاكهة ، ومن مصلحته أن يحولها الى زراعة الخضراوات . وعلى ذلك يمكن القول انه طالما ان الأرض مستغلة في الفاكهة ، فان ثمن التحويل *transfert price* بالنسبة لها يكون ٨٠٠ جنيه ، وهو الحد الأدنى الذى يتعين أن يأتى به الأرض في الفاكهة ، والا فان صاحبها يحولها الى المهنة التالية في ترتيب الدخل . فاذا ما انتقلت الأرض لزراعة الخضراوات ، فان ثمن التحويل بالنسبة لها يصبح ٥٠٠ جنيه ، وهو الدخل الممكن في المهنة التالية للخضراوات في ترتيب الدخل . وهكذا .

ويصدق ذلك على سائر عناصر الانتاج . فيمكن ترتيب الاستخدامات الممكنة لكل عنصر ترتيبا تنازليا على حسب مقدار ما يعطيه كل استخدام من دخل ، ويكون بقاء العنصر في أى استخدام مشروعا بحصوله على مبلغ يساوى على الأقل المبلغ الذى يستطيع الحصول عليه في الاستخدام التالى من حيث ترتيب الدخل . ويسمى ذلك المبلغ ثمن التحويل .

ومن البديهي أن « ثمن التحويل » يتوقف على قدرة عناصر الانتاج على التحويل من استخدام الى استخدام آخر . فاذا انعدمت هذه القدرة على التحويل ، ومثال ذلك تخصص عنصر الانتاج تخصصا ضيقا ، بحيث لا يستطيع العمل الا في استخدام واحد ، فان « ثمن التحويل » يكون في هذه الحالة صفرا .

وقد سبق أن عرفنا القدرة على التحويل من استخدام الى استخدام آخر بتوقف على المدة التى نأخذها في الاعتبار . ففي المدة القصيرة جدا تكاد تكون عناصر الانتاج نوعية الاستخدام ، أى لا تصلح الا للاستخدام الذى أعدت اليه بالفعل ، ويكون « ثمن التحويل » بالنسبة لها صفرا . اما اذا طالت المدة ، فانه يمكن أن تتحول الى استخدامات أخرى ويكون لها ثمن التحويل . كذلك تتوقف القدرة على التحويل على طبيعة العنصر ، فهناك من الموارد لا تصلح الا لاستخدام معين وفقا لطبيعتها ، وبالتالي يصعب تحويلها الى استخدام آخر . وتتوقف أخيرا على مقدار سيولة رأس المال . فكلما زاد عنصر سيولتها كلما يمكن انتقالها من استخدام الى آخر . . .

وثالثى أهمية « ثمن التحول » في أنه يحدد لنا الفائض الاقتصادى أو « شبه الربح » أو ما يسمى أحيانا فائض المنتج *Prodcer's surplus* . ويقصد بالفائض الاقتصادى الفرق بين ما يحصل عليه عنصر الإنتاج بالفعل في الاستخدام الذى يوجد فيه ، وبين ما يمكن أن يحصل عليه في استخدام آخر يلى الاستخدام الأول من حيث ترتيب الدخل . وبمعنى آخر يتحدد الفائض الاقتصادى بالفرق بين ما يحصل عليه عنصر الإنتاج في الاستخدام الذى يوجد فيه وبين ثمن التحول بالنسبة له .

ويترتب على ذلك أن عناصر الإنتاج يمكن أن تحصل على دخل في الاستخدامات التى توجد بها يتجاوز ثمن التحول بالنسبة لها . وبعبارة أخرى فإن ما يدفعه المنظم بالفصل ينطوي في الواقع على جزئين : جزء يمثل ثمن التحول بالنسبة لعناصر الإنتاج ، وهو الحد الأدنى الذى يتعين الحصول عليه كي تبقى في استخدامها الموجودة فيها ، وجزء آخر يمثل الفائض الاقتصادى أو فائض المنتج ، وهو ما يدفعه المنظم زيادة على ثمن التحول .

ومن البديهي أن التفرقة السابقة بين ثمن التحول والفائض الاقتصادى ليست لها أهمية من وجهة نظر المنتج ، فهو يدفع ثمنها للحصول على خدمات عناصر الإنتاج ، سواء كان هذا الثمن يعادل أو يتجاوز ثمن التحول . ولكن لهذه التفرقة أهمية لتحديد النفقة من الوجهة الاقتصادية ، وذلك لتحديد النفقة الحقيقية - من وجهة نظر المجتمع - لإنتاج السلعة . ذلك أن كل ما يدفع على سبيل الفائض الاقتصادى لا يدخل في النفقة الحقيقية لإنتاج السلعة ، وإنما تتحدد النفقة الحقيقية بثمن التحول لعناصر الإنتاج دون زيادة . وتفسير ذلك أن التحول هو المقياس الصحيح لما فات على المجتمع من سلع بسبب اتجاه عناصر الإنتاج الى إنتاج سلعة معينة دون غيرها من السلع الأخرى التى كان يمكن إنتاجها . وبعبارة أخرى فإن ثمن التحول هو المقياس الصحيح لنفقة الاختيار أو النفقة الحقيقية التى يتكبدها المجتمع . أما ما يدفع للعنصر زيادة على ثمن تحوله فلا يمثل نفقة حقيقية .

وفكرة الفائض الاقتصادى فكرة عامة - كما أشرنا - تنطبق على كافة عناصر الإنتاج ، وهى بالنسبة للمنتج تسمى فائض المنتج أو الربح غير العادى . ويقصد « بالربح غير العادى » للمشروع الزيادة في الربح لبقاء المنظم برأسماله في المشروع .

و « الربح غير المادى » يشبه فكرة الربح عند ريكاردو ، فهو غير لازم لاستمرار المشروع فى الإنتاج . ولكنه يختلف عنه فى أنه يجبل الى الاختفاء فى المدة الطويلة ، ولذلك يسمى « يشبه الربح » . كذلك يختلف عنه فى أنه ظاهرة عامة تصدق على كافة عناصر الإنتاج ، وليس قاصراً على الأرض كما هو الحال عند ريكاردو .

بعد هذه التفرقة بين نفقة الإنتاج النقدية والنفقة الاقتصادية ، تنقسم دراستنا لنظرية نفقة الإنتاج فى هذا الفصل الى مبحثين : نتناول فى الأول العلاقة بين نفقة الإنتاج وكمية الانساج ، وفى الثانى توازن المشروع أو توازن المنتج .

### المبحث الأول

#### العلاقة بين نفقة الإنتاج وكمية الإنتاج

##### عناصر النفقة وأنواعها :

٣٢٢ - يتحمل المنتج للحصول على كمية معينة من الإنتاج عدة نفقات يمكن أن نميز بين عدة أنواع منها على النحو التالى :

١ - النفقة الكلية Total cost : وهى تمثل مجموع ما يتحمله المشروع فى سبيل انتاج كميات معينة من السلع المنتجة . وقد سبق أن بينا أنه لكى نحصل على فكرة صحيحة عن النفقة الحقيقية يتعين أن نضيف إليها مبلغاً يمثل الربح المادى للمشروع ، وأن يستبعد منها ما يعتبر ربحاً اقتصادياً .

ويمكن اجمال عناصر النفقة النقدية فى الآتى : -

(أ) أجور العمال .

(ب) الفائدة التى تدفع أو تحسب على رأس المال المستثمر فى المشروع .

(ج) الربح الذى يدفع نظير استخدام الأرض أو الآلات التى تدفع نظير استخدام براءات الاختراع .

(د) تكاليف المواد الخام والوقود والسلع الوسيطة المستخدمة فى العملية الانتاجية .

(هـ) تكاليف صيانة المباني والآلات والأدوات أو تكاليف تجديدها عندما تستهلك ( وذلك لضمان استمرار عنصر رأس المال ) .

( و ) الأرباح العادية التي يحصل عليها المشروع ، أى الأرباح التي تكفى فقط لحفزه على الاستمرار في نوع النشاط الذى يقوم به دون التحول عنه الى نوع آخر من النشاط أكثر أرباحا .

وتنقسم النفقة الكلية الى قسمين :

( أ ) النفقة الكلية الثابتة Total fixed cost : وهى النفقة التى يتحملها المشروع بصرف النظر عن حجم الانتاج . فيتحملها المشروع حتى لو كان الانتاج صفرا . ولكن لا يفهم ان النفقة الثابتة لا تتغير على الإطلاق ، فهى ثابتة مادام حجم المشروع ثابتا . ولذا فانها ثابتة فى المدة القصيرة ، أى المدة التى لا تسمح بزيادة حجم المشروع . وهى بالتالى متغيرة فى المدة الطويلة ، أى المدة التى تسمح بزيادة حجم المشروع .

ومن عناصر النفقة الكلية الثابتة استهلاك رأس المال ، أجرة المصنع ، مصاريف التأمين .

( ب ) النفقة الكلية المتغيرة Total variable cost : وهى النفقة التى تتغير بتغير الكمية المنتجة . والعلاقة بين هذه النفقة والكمية المنتجة هى علاقة طردية ، بمعنى انها تزيد بزيادة الكمية المنتجة ، وتقتضى عند انخفاضها .

ومن عناصر النفقة الكلية المتغيرة : أجور العمال ، ائمان المواد الخام ، ائمان الوقود .

٢ - متوسط النفقة الكلية Average cost النفقة المتوسطة : وهى عما يخص الوحدة المنتجة من النفقة الكلية ثابتة ومتغيرة .

ويمكن تقسيم متوسط النفقة الكلية الى نوعين :

( أ ) متوسط النفقة الكلية الثابتة Average fixed cost وهى عبارة عما يخص الوحدة المنتجة من النفقة الكلية الثابتة .

( ب ) متوسط النفقة الكلية المتغيرة Average variable cost وهى عبارة عما يخص الوحدة المنتجة من النفقة الكلية المتغيرة .

٣ - النفقة الحدية Marginal cost : وهى عبارة عن المتغير الحاصل فى النفقة الكلية على اثر التغير الحاصل فى الكمية المنتجة بوحدة واحدة من وحدات الانتاج . وبمعنى آخر هى عبارة عن الزيادة ( ٣٠ - الاقتصاد )

في النفقة الكلية على اثر زيادة كمية الانتاج بوحدة واحدة ، او هي عبارة عن النقصان في النفقة الكلية على اثر نقصان كمية الانتاج بوحدة واحدة . مثال ذلك : اذا انتج مصنع السيارات ١٠٠٠ سيارة في السنة بنفقة كلية تبلغ مليوناً من الجنيهات . ثم اراد ان ينتج سيارة واحدة اضافية ، وترتب على ذلك ان زادت النفقة الكلية بمقدار ٩٠٠ جنيه ، فان النفقة الحدية لالف سيارة هي ٩٠٠ جنيه . كذلك لو اراد المصنع ان ينقص انتاجه بمقدار سيارة واحدة ، وترتب على ذلك ان نقصت النفقة الكلية بمقدار ١٠٠٠ جنيه ، فان النفقة الحدية لانتاج الف سيارة هي ١٠٠٠ جنيه في هذا المثال .

### العلاقة بين نفقة الانتاج وكمية الانتاج

**اهمية التفرقة بين المدة القصيرة والمدة الطويلة في تحديد حجم الانتاج:**

٣٢٣ - عندما يتخذ المنتجون قراراً بانتاج كمية معينة ، فانهم ينظرون في نفس الوقت الى الايراد المتوقع من هذه الكمية والنفقة التي يتكبدها في سبيل انتاج هذه الكمية . وبطبيعة الحال فان الفرض من ذلك هو تحقيق اكبر قدر ممكن من الربح ، والذي يتحدد بالفرق بين الايراد والنفقة .

ولكن تحديد الكمية المنتجة يتوقف بدوره على المدى الزمني الذي يأخذه المنتجون في الاعتبار . ومن هنا تأتي اهمية التفرقة بين المدة القصيرة والمدة الطويلة .

١ - المدة القصيرة The short run وتحديد حجم الانتاج : تعرف المدة القصيرة بانها الفترة الزمنية التي تكون من القصر بحيث لا تسمح للمشروع بان يغير - بالزيادة او بالنقصان - في كمية ما يستخدمه من بعض عناصر الانتاج . هذا النوع من العناصر يطلق عليه : عناصر النفقة الثابتة ، ومثال ذلك : الارض والمباني والمعدات والالات .

فالمشروع لا يستطيع في المدة القصيرة ان يضيف الى ما لديه من الات ومعدات مثلاً ، اذا ثبت ان ما يستخدمه منها اقل من حاجته الفعلية في الوقت الحاضر ، لما تتطلبه هذه الاضافة من وقت لا تسمح به المدة القصيرة بحكم التعريف . وبالمثل فانه لا يستطيع ان ينقص من هذه العناصر الثابتة اذا ثبت ان ما يستخدمه منها اكثر من حاجته الفعلية ، لما يقتضيه ذلك من تصفية liquidateion لا تسمح بها المدة القصيرة .

وبالتالي تكون وسيلة المشروع لزيادة او نقص الانتاج ، في المدة القصيرة ، قاصرة على تغيير عناصر الانتاج الاخرى المتغيرة .



مثل العمال والمواد الأولية والوقود . وبطبيعة الحال فان ذلك يضع حدا أقصى على قدرة المشروع على زيادة الانتاج ، كما تفرض عليه حدا أدنى لما يمكن أن يصل اليه الانتاج في حالة انقاصه .

ومن المفيد أن نشير أن المدة القصيرة لا يمكن تحديدها بفترة زمنية محددة في جميع الحالات ، إذ أنها تتفاوت من صناعة الى أخرى . فقد تبلغ عدة سنوات في بعض الصناعات مثل صناعة الحديد والصلب ، أو صناعة السيارات ، أو صناعة الكهرباء .. الخ . وقد تبلغ فقط عدة شهور في بعض الصناعات الأخرى كصناعة الأحذية ، أو صناعة الأخشاب ، أو صناعة الفزل والنسيج .. الخ . والمسألة تتوقف على حجم العناصر الثابتة في كل صناعة وسهولة تغييرها . وبوجه عام يطلق على الصناعات التي تكبر فيها عناصر الانتاج الثابتة أو تلك التي يصعب تغييرها بالصناعات الثقيلة . أما الصناعات التي تقل فيها عناصر الانتاج الثابتة بالمقارنة بعناصر الانتاج المتغيرة بالصناعات الخفيفة .

تسمح للمشروع أن يغير - بالزيادة أو النقصان - في كمية ما يستخدمه

## ٢ - المدة الطويلة The long run وتحديد حجم الانتاج :

تعرف المدة الطويلة بأنها الفترة الزمنية التي تكون من الطول بحيث تسمح للمشروع بأن يغير أي عنصر من عناصر الانتاج . وبمعنى آخر ففي المدة الطويلة لا تكون هناك عناصر ثابتة وعناصر متغيرة ، بل تكون جميعا قابلة للتغير .

فالمشروع يستطيع أن يضيف أو ينقص مما لديه من عدد أو آلات أو أرض ، كما يستطيع - بداهة - نفس الشيء بالنسبة للعمال والمواد الخام وسائر العناصر الأخرى المتغيرة .

وأهمية المدة الطويلة في دراسة النفقة أنها تتعلق بالظروف التي تواجه المشروع الإنتاجي في مرحلة التخطيط Planning الخاصة به : سواء كان الغرض من اعداد الخطة هو انشاء مشروع جديد ، أو التوسع في نطاق الانتاج في مشروع قائم فعلا ، أو الخروج من صناعة الى أخرى ، أو اجراء تغيير شامل في المعدات والآلات واستخدام فن انتاجي جديد .. الخ . كل هذه القرارات التخطيطية للمشروع يترتب عليها ارتباطه لفترة من الزمن بإمكانيات انتاج ثابتة ، عليه من اللحظة الأولى أن يتحمل نفقاتها . وكما سبق ، يصعب تحديد الفترة الطويلة بمدة زمنية .

ولبيان العلاقة بين النفقة وكمية الانتاج ، سوف نبحث هذه العلاقة أولا في المدة القصيرة ، ثم ثانيا في المدة الطويلة .

قلنا : أن المدة القصيرة هي الفترة الزمنية التي تكون من القصر بحيث لا تسمح للمشروع بأن يغير من عناصر الإنتاج ، وبالتالي عناصر النفقة ، سواء بالزيادة أو بالنقصان .

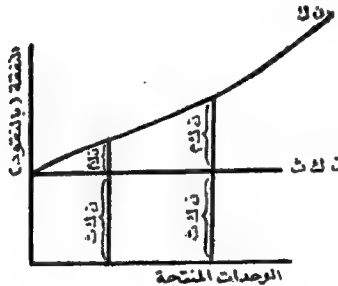
ولبيان العلاقة بين النفقة وكمية الإنتاج ، في المدة القصيرة ، سوف نبحث هذه العلاقة بالنسبة للنفقة الكلية ، ثم بالنسبة للنفقة المتوسطة . وأخيرا بالنسبة للنفقة الحدية .

### ١ - العلاقة بين النفقة الكلية وكمية الإنتاج ( حجم الإنتاج ) :

٣٢٤ - قلنا : أن النفقة الكلية تنقسم الى نوعين من النفقات : النفقة الكلية الثابتة ، والنفقة الكلية المتغيرة .

والنفقة الكلية الثابتة لا يتغير كميتها بما لحجم الإنتاج ، لكن نصيب الوحدة المنتجة ( متوسط النفقة الكلية الثابتة ) من السلعة من هذه النفقة يتغير بما لتغير حجم الإنتاج ، لأن النفقة الثابتة تقسم على عدد الوحدات المنتجة من السلعة ، فيزيد هذا النصيب إذا قل عدد الوحدات المنتجة من السلعة ، وينقص هذا النصيب إذا زاد عدد الوحدات المنتجة . أما النفقة الكلية المتغيرة فتتناسب طرديا مع الكمية المنتجة من السلعة ، بمعنى أنها تزيد بزيادتها وتنقص بانخفاضها . لكن نصيب الوحدة المنتجة من السلعة النفقة الكلية المتغيرة يبقى ثابتا أو يكاد .

والشكل رقم (٣٠) يبين العلاقة بين نوعي النفقة الكلية ( النفقة الكلية الثابتة ، والنفقة الكلية المتغيرة ) وحجم الإنتاج .

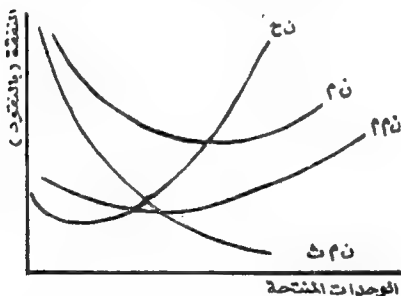


الشكل رقم (٣٠)

وفي الشكل السابق يمثل المنحنى  $N$  ك ث ، الذي يأخذ شكل الخط المستقيم : النفقة الكلية الثابتة ، وهو يأخذ شكل الخط المستقيم لأن هذه النفقة لا تتغير في المدة القصيرة بتغير الكمية المنتجة ( حجم الانتاج ) . ويمثل المنحنى  $N$  ك النفقة الكلية ، وهي عبارة عن النفقة الكلية الثابتة مضافا إليها النفقة الكلية المتغيرة  $N$  ك م عند كل كمية منتجة .

## ٢ - العلاقة بين النفقة المتوسطة ( متوسط نصيب الوحدة من النفقة الكلية ) وكمية الانتاج :

٣٢٥ - يمكن ايضا ان نميز بين عنصرين من النفقة بشكلان المتوسط : النفقة المتوسطة الثابتة (  $N$  م ث ) ، والنفقة المتوسطة المتغيرة (  $N$  م م ) . والنفقة المتوسطة الثابتة تأتي من حاصل قسمة النفقة الكلية الثابتة على عدد وحدات الانتاج . ومنحنى هذه النفقة (  $N$  م ث ) ينخفض باستمرار مع زيادة الكمية المنتجة ، كما يظهر من الشكل رقم (٣١) .



الشكل رقم ( ٣١ )

وسبب نزول أو انخفاض منحنى النفقة المتوسطة الثابتة (  $N$  م ث ) مع زيادة كمية الانتاج ، هو أن النفقات الثابتة الكلية التي يتحملها المشروع ايا كان حجم الانتاج ، تتوزع - مع زيادة كمية الانتاج - على عدد أكبر من وحدات الانتاج ، فيقل متوسط نصيبها كلما زادت كمية الانتاج .

والنفقة المتوسطة المتغيرة تأتي من حاصل قسمة النفقة الكلية المتغيرة على عدد وحدات الانتاج ، ومنحنى هذه النفقة (  $N$  م م ) يكون

مرتفعاً في بادئ الأمر ، ثم يأخذ في الانخفاض حتى يصل الى حد أدنى معين ، وبعد ذلك يعود الى الارتفاع .

حقيقة لقد قلنا : أن التكلفة المتغيرة الكلية تتناسب طردياً مع كمية الانتاج فتزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها . ولكن الأمر يختلف بالنسبة لمتوسط النفقة المتغيرة ( نصيب وحدة الانتاج من النفقة الكلية المتغيرة ) . وذلك لتفاعل قانون النسب المتغير - السابق دراسته - وتأثيره على اتجاه منحني النفقة المتوسطة المتغيرة .

ولتوضيح ذلك .. لو فرضنا أن مصنعاً للسيارات قد صمم لانتاج ١٠٠ سيارة في اليوم ، وأنه يحتاج الى ١٠٠ عامل لتشغيله ، فليس معنى ذلك أننا لو شغلنا عاملاً واحداً فقط في اليوم يستطيع أن ينتج سيارة واحدة في اليوم ، بل أن الأمر يحتاج الى أكثر من ذلك ، ربما الى عشرين أو ثلاثين عاملاً لانتاج السيارة الواحدة في اليوم بسبب لزومهم لإدارة آلات المصنع . وبرغم أن العمل من عناصر النفقة المتغيرة ، والتي تتناسب طردياً مع كمية الانتاج ، إلا أن هذا التناسب ليس تناسباً كاملاً . وفي المراحل الأولى نجد أن متوسط النفقة المتغيرة للسيارة الواحدة يكون مرتفعاً ، ويأخذ هذا المتوسط في الانخفاض كلما زادت الكمية المنتجة حتى يصل الانتاج الى حجم معين ، هو الحجم الذي صمم من أجله المشروع ( ١٠٠ سيارة ) . ونفس الشيء يصدق بالنسبة لعناصر النفقة المتغيرة الأخرى كالوقود والمواد الخام . فإذا ما تجاوز حجم الانتاج الحجم السابق ، بدأت النفقة المتوسطة المتغيرة في الارتفاع أما بسبب تعطل الآلات بسبب عملها بأكثر من طاقتها ، أو سوء التنظيم ، أو الاستعانة بعمال أقل مهارة ، أو دفع أجور إضافية للعمال .. الخ .

والظاهرة السابقة ليست الا تطبيقاً لقانون النسب المتغيرة ، والذي يفسر تناقص الناتج المتوسط ( والناتج الحدي أيضاً ) لأي عامل من عوامل الانتاج الأخرى المستخدمة .

ومنحني النفقة المتوسطة ( ن م ) ليس الا تجميعاً لكل من منحني النفقة المتوسطة الثابتة ، ومنحني النفقة المتوسطة المتغيرة . وبمعنى آخر فهو يعبر عن المحصلة النهائية لاتجاهين ، اتجاه منحني النفقة المتوسطة الثابتة ( ن م ث ) والذي يتجه باستمرار الى الانخفاض كلما زادت الكمية المنتجة ، واتجاه منحني النفقة المتوسطة المتغيرة ( ن م م ) الذي يتجه الى الانخفاض في المراحل الأولى لزيادة الكمية المنتجة حتى يصل الى حد أدنى ، ثم يميل بعد ذلك الى الارتفاع . ولذا نجد منحني النفقة المتوسطة يميل الى الانخفاض

في المراحل الاولى للانتاج تحت تأثير انخفاض كل من منحني النفقة المتوسطة الثابتة ومنحني النفقة المتغيرة . ثم بعد حجم معين يميل الى الارتفاع تحت تأثير . ارتفاع منحني النفقة المتوسطة المتغيرة ، وذلك بالرغم من انخفاض منحني النفقة المتوسطة الثابتة (١) .

## ٢ - العلاقة بين النفقة الحدية وكمية الانتاج :

٣٣٦ - قلنا ان النفقة الحدية تتمثل بالتغير الحاصل في النفقة الكلية بالزيادة أو النقصان ، على اثر التغير الحاصل في الكمية المنتجة بالزيادة أو بالنقصان بوحدة واحدة . وبطبيعة الحال فانها لا تشمل الا على عناصر النفقة المتغيرة وفي بداية الانتاج ، وبالدات عند الوحدة الاولى للانتاج ، تتساوى كل من النفقة المتوسطة والنفقة الحدية . ثم مع تزايد الانتاج يميل منحني النفقة الحدية الى الانخفاض ، وذلك للأسباب التي تفسر انخفاض النفقة المتوسطة المتغيرة . ثم عند وصول حجم الانتاج الى حد معين يبدأ هذا المنحني في الارتفاع لنفس الاسباب التي تفسر ارتفاع النفقة المتوسطة المتغيرة ( انظر اتجاه المنحني ن ح في الشكل رقم ٢٣ ) .

(١) وأما من مقدار ومدى النقصان في منحني النفقة المتوسطة ، وكذلك من مقدار ومدى ارتفاع هذا المنحني بعد مرحلة التناقص ، فيتوقف كل ذلك على العوامل التالية :

١ - العلاقة بين عناصر النفقة الثابتة وعناصر النفقة المتغيرة في الم شروع . فإذا تفلبت الأهمية النسبية لعناصر النفقة الثابتة من تلك المتغيرة فإن مرحلة التناقص في النفقة المتوسطة تكون مهمة ولفترة كبيرة مع تزايد حجم الانتاج ، والعكس صحيح ، بمعنى أنه لو تفلبت عناصر النفقة المتغيرة على عناصر النفقة الثابتة فإن مرحلة التناقص تكون قليلة الأهمية وقصيرة ، وبدأ مرحلة تزايد النفقة المتوسطة بسرعة بعد انخفاض معين في بداية مرحلة الانتاج .

٢ - إمكانية انقسام المعدات والآلات الثابتة ، التي تشكل معظم عناصر النفقة الثابتة فإذا كانت قابلة للانقسام ، بمعنى أنه يمكن أن يستخدم جزءاً منها فقط يتناسب مع العناصر المتغيرة فإن ذلك من شأنه أن يحد من انخفاض النفقة المتوسطة في بداية مرحلة الانتاج ؛ وأن بعد ذلك من ارتفاع النفقة المتوسطة بعد انتهاء مرحلة الانخفاض . وبمعنى آخر فإن شكل منحني النفقة المتوسطة يكون أقرب الى الخط المستقيم . أما إذا كانت العدد والآلات غير قابلة للانقسام ، بمعنى أنه يجب استخدامها كلها حتى لانتاج وحدة واحدة من الانتاج ؛ فإن ذلك من شأنه أن يزيد من انخفاض النفقة المتوسطة وكذلك من ارتفاعها بعد انتهاء مرحلة الانخفاض . ومنحني النفقة المتوسطة يتخذ شكل المنحني في هذه الحالة الذي يظهر فيه مرحلة الانخفاض ثم مرحلة الارتفاع .

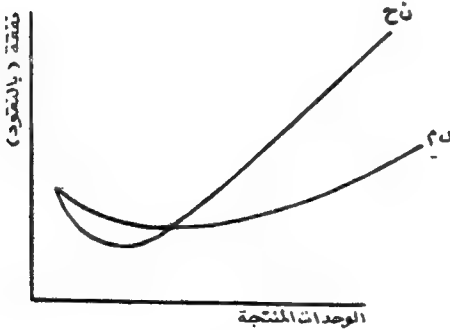
انظر :

### العلاقة بين النفقة المتوسطة والنفقة الحدية :

٣٢٧ - تخضع النفقة الحدية الى نفس القواعد التي تخضع لها النفقة المتوسطة ، بمعنى ان النفقة الحدية تنخفض أولا على اثر زيادة الكمية المنتجة الى أن تصل الى حد أدنى ، ثم تبدأ في الارتفاع .

والعلاقة بين النفقة المتوسطة والنفقة الحدية شبيهة تماما بالعلاقة بين الناتج المتوسط والناتج الحدى ، والتي سلفت الإشارة إليها عند دراسة قانون القلة المتناقصة .

فاذا كانت النفقة المتوسطة في مرحلة تناقص ، فان النفقة الحدية تكون في مرحلة تناقص أيضا ، ولكن معدل التناقص في النفقة الحدية يكون أكبر من معدل تناقص النفقة المتوسطة ، وذلك كما يبين من الشكل رقم ( ٣٢ ) . ففى هذا الشكل حينما يكون منحنى النفقة المتوسطة في تناقص ، فان منحنى النفقة الحدية يكون تحت منحنى النفقة المتوسطة .



الشكل رقم ( ٣٢ )

واذا كانت النفقة المتوسطة في مرحلة ارتفاع ، فان النفقة الحدية تكون في مرحلة ارتفاع أيضا . ولكن معدل التزايد في النفقة الحدية يكون أكبر من معدل التزايد في النفقة المتوسطة . ويبين ذلك من الشكل

رقم ( ٣٢ ) ، ففي حالة كون منحني النفقة المتوسطة في تزايد فان منحني النفقة الحدية يكون فوق منحني النفقة المتوسطة .

واخيرا حينما تتساوى كل من النفقة الحدية والنفقة المتوسطة ، فان هذه المساواة تحدث حينما تصل النفقة المتوسطة الى اقل حد تصل اليه من الانخفاض (١) .

### ثانيا : العلاقة بين النفقة وكمية الإنتاج في المدة الطويلة :

٣٢٨ - اذا كان منحني النفقة المتوسطة ، في المدة القصيرة ، يتجه بحيث تسمح للمشروع بان يغير جميع عناصر الانتاج ، الثابتة والمتغيرة ، وبالتالي جميع عناصر النفقة بالزيادة أو النقصان . وبعبارة أخرى ، فان المدة الطويلة هي التي تسمح بتغيير حجم المشروع بحيث يمكن انتاج الكمية التي يرغب في انتاجها في احسن الظروف الممكنة ، أي بأقل التكاليف الممكنة ، وبحيث لا يكون هناك ضغط على عناصر الانتاج الثابتة يؤدي الى تشغيلها بكفاءة أقل من كفاءتها العادية .

وفي المدة الطويلة لا تكون هناك تفرقة بين النفقة الكلية الثابتة والنفقة الكلية المتغيرة . وعلى ذلك نكون بصدد نفقة متوسطة ، والعلاقة بين حجم الإنتاج والنفقة الحدية .

### ١ - العلاقة بين حجم الانتاج والنفقة المتوسطة في المدة الطويلة :

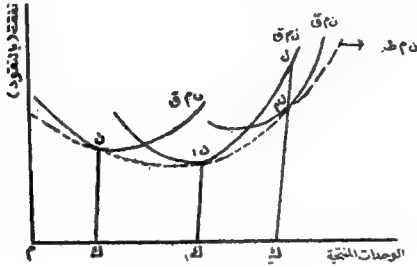
٣٢٩ - اذا كان منحني النفقة المتوسطة ، في المدة القصيرة ، يتجه في مراحل الانتاج الأولى الى التناقص ، ثم مع استمرار زيادة حجم الانتاج يميل الى الارتفاع ، للأسباب السالف ذكرها ، فان منحني النفقة المتوسطة في المدة الطويلة يتكون من مجموعة لا حصر لها من منحنيات النفقة المتوسطة في المدة القصيرة . وكل منحني للنفقة المتوسطة في المدة القصيرة حجم انتاج يمثاله . وعلى ذلك يكون لدينا مجموعة عديدة من احجام الانتاج في المدة الطويلة .

ومنحني النفقة المتوسطة في المدة الطويلة هو المنحنى الذي يصل

---

(١) العلاقات السابقة بين النفقة المتوسطة والنفقة الحدية تجد تفسيراً لها في ذات الأسباب التي تفسر العلاقات بين الناتج المتوسط والناتج الحدي .

بين تلك المجموعة من منحنيات النفقة المتوسطة في المدة القصيرة ، على النحو المبين في الشكل رقم ( ٣٣ ) .



الشكل رقم ( ٣٣ )

وبلاحظ أن منحنى النفقة المتوسطة في المدة الطويلة ( ن م ط ) ، لا يعلو في أية نقطة من تقاطع منحنيات النفقة في المدة القصيرة ( ن م ق ) . وتفسر ذلك أن المدة الطويلة تسمح للمشروع لكي يقوم بإدخال كل التعديلات التي يراها على نطاق الإنتاج ، بحيث ينتج الكمية التي يريدها بأقل نفقة ممكنة . ولذا فإن منحنى النفقة في المدة الطويلة ( ن م ط ) أكثر اتساعاً وأقل تقعرًا من منحنيات النفقة في المدة القصيرة ( ن م ق ) .

وبعبارة أخرى فكل نقطة توجد على منحنى النفقة في المدة الطويلة ( ن م ط ) ، وتوجد في نفس الوقت على منحنى النفقة في المدة القصيرة ( ن م ق ) ، وهي بطبيعة الحال نقطة تماس المنحنيين ، كالنقاط : ن ١ ، ن ٢ ، تمثل أحجاماً للإنتاج يمكن الحصول عليها بأقل نفقة ممكنة . ومن ثم فإن هذه النقاط تعبر عن أن المشروع يعمل عند أحجام معينة وبكفاءة عالية وتوضح ذلك ، فلكي ينتج المشروع الكمية م له فإنه في المدة القصيرة تكون النفقة المتوسطة ( متوسطة نفقة الوحدة الواحدة تكون م ل ، ولكنه في المدة الطويلة ، وهي المدة التي تسمح له بأن يلائم ظروف إنتاجه عن طريق تغيير كافة عناصر الإنتاج الثابتة والمتغيرة بحيث ينتج بأقل نفقة ممكنة ، تكون النفقة المتوسطة م ن . وهي أقل من م ل .

٢ - العلاقة بين حجم الإنتاج والنفقة الحدية في المدة الطويلة :

٣٣ - إذا كان منحنى النفقة الحدية في المدة القصيرة يتجه في



مراحل الانتاج الاولى الى التناقص ، ثم مع استمرار زيادة حجم الانتاج يميل الى الارتفاع ، للأسباب السابق دراستها ، فان منحني النفقة الحديدية في المدة الطويلة يتكون من مجموعة عديدة من منحنيات النفقة الحديدية في المدة القصيرة . وكل منحني للنفقة الحديدية في المدة القصيرة حجم انتاج معين . ومن ثم يكون لدينا مجموعة عديدة من أحجام الانتاج في المدة الطويلة . ومنحني النفقة الحديدية في المدة الطويلة مثله مثل منحني النفقة المتوسطة في المدة الطويلة يكون أكثر اتساعا ( أكثر تسطحا ) واقل تقعرا .

والعلاقة بين منحني النفقة الحديدية في المدة الطويلة ، ومنحني النفقة المتوسطة في المدة الطويلة مشابهة للعلاقة بين المنحنيين في المدة القصيرة . فكلما كان منحني النفقة الحديدية أسفل منحني النفقة المتوسطة كان اتجاه هذا الأخير نحو الانخفاض ، وأنه اذا كان فوقه يكون اتجاه منحني النفقة المتوسطة نحو الارتفاع ، وان منحني النفقة الحديدية يقطع منحني النفقة المتوسطة عند أدنى نقطة يصل إليها هذا الأخير .

## البحث الثاني

### توازن المشروع ( توازن المنتج )

٣٣١ - بعد أن بينا عناصر النفقة وأنواعها ، والعوامل التي تحكم اتجاهاتها في المدة القصيرة وفي المدة الطويلة ، فان المشروع عليه أن يلاحظ عاملا ثانيا يتعلق بالإيراد .

نعرف أن المشروع ، خاصة في النظام الرأسمالي ، يهدف الى الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح النقدي . وربح المشروع يتحدد بالفرق بين الإيراد الكلي والنفقة الكلية . ويكون المشروع في حالة توازن عندما يصل بهذا الفارق الى أقصى ما يمكن ، أي يحقق أكبر قدر ممكن من الربح ، وذلك في ضوء الظروف المحيطة بالمشروع والتي تحدد نشاطه . وبعبارة أخرى ، فان المشروع يكون في حالة توازن عندما يحقق أكبر ربح ممكن ، أي أكبر فارق بين الإيراد الكلي والنفقة الكلية . وعندئذ لا يكون هناك ما يدعو المشروع الى زيادة الكمية المنتجة من السلعة أو الى انقاصها ، أو الى تغيير الأساليب الفنية المستخدمة في الانتاج ، أو ترك النشاط ( أو فرع الصناعة ) التي يعمل بها والانتقال الى نشاط آخر .

وعلى ذلك ، فان الإيراد يتحدد بالقواعد التي تحكم كل من النفقة وكل من الإيراد . وقد درسنا تلك التي تتعلق بالنفقة ، وبقي علينا أن نبحث تلك القواعد المتعلقة بالإيراد .

### الإيراد وأنواعه :

كما ميزنا بين النفقة الكلية ، والنفقة المتوسطة ، والنفقة الحدية ، نستطيع أن نميز بين الإيراد الكلى ، والإيراد المتوسط ، والإيراد الحدى .

**الإيراد الكلى :** الإيراد الكلى للمشروع هو مجموع المبالغ التى يحصل عليها المشروع نتيجة لبيعه كمية معينة من الوحدات المنتجة للسلعة . وإذا كان المشروع ينتج سلعة معينة ، وأنه يبيع الكميات المنتجة بشئ واحد ، هو الثمن السائد فى السوق ، فإن الإيراد الكلى يتمثل فى عدد الكميات المنتجة مضروبة فى الثمن . ولكن يلاحظ أن الثمن السائد فى السوق يتوقف على نظام المنافسة التى يخضع لها المشروع . ومن المعروف أنه يوجد عدة أنواع لأنظمة الأسواق ( المنافسة الكاملة ، المنافسة غير الكاملة ، الاحتكار ) سوف تخصص لدراستها باباً مستقلاً هو الباب الثالث من هذا القسم .

**الإيراد المتوسط :** نحصل على الإيراد المتوسط بقسمة الإيراد الكلى على عدد الوحدات المنتجة من السلعة . فإذا كانت الوحدات المنتجة من السلعة تباع بشئ واحد ، فإن الإيراد المتوسط يساوى الثمن السائد فى السوق . وقد قلنا أن الثمن السائد فى السوق يتوقف على أنظمة المنافسة المختلفة التى تخضع لها المشروع والتى سوف ندرسها بالتفصيل فى الباب القادم .

وأنه لما كان منحنى الطلب الكلى على سلعة معينة يمثل العلاقة بين الأمان افتراضية لهذه السلعة وبين الكميات التى تطلب منها عند كل ثمن من هذه الأثمان ، ولذا فإن هذا المنحنى ذاته يمثل الإيراد المتوسط الناتج من بيع كميات مختلفة من السلعة . وبعبارة أخرى ، فإن منحنى الإيراد المتوسط للسلعة التى ينتجها مشروع معين هو اذن منحنى طلب المستهلكين على هذه السلعة .

**الإيراد الحدى :** وهو التغير الحاصل فى الإيراد الكلى نتيجة زيادة أو نقصان الكميات المباعة من السلعة بوحدة واحدة إضافية من السلعة . وبطبيعة الحال فإن هذا التغير فى الإيراد الكلى يكون بالزيادة نتيجة بيع وحدة إضافية من السلعة ، ويكون بالنقصان نتيجة نقصان الكميات المباعة بوحدة واحدة من السلعة .

والعلاقة بين الإيراد المتوسط والإيراد الحدى هي نفس العلاقة بين الكميات المتوسطة والكميات الحدية والسابق لنا دراستها عند التكلم عن الناتج المتوسط والناتج الحدى ، وعند التكلم أيضا عن النفقة المتوسطة والنفقة الحدية ، والتي لا داعى لتكرارها هنا .

ولما كان الإيراد سواء الكلى أو المتوسط أو الحدى يتوقف على نظام المنافسة التى يخضع لها المشروع والتي سوف ندرسها فى الباب القادم ، فسوف نعود الى بيان اتجاه أنواع الإيراد المختلفة فى ظل أنظمة المنافسة الكاملة .

### توازن المشروع أو توازن المنتج

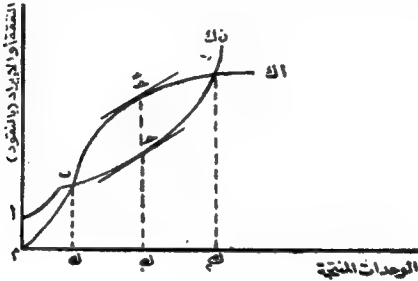
٣٣٣ - قلنا ان المشروع يكون فى حالة توازن اذا كان يحقق اكبر قدر ممكن من الربح ، وهذا القدر يتحقق بدوره بالفارق بين الإيراد الكلى والنفقة الكلية . وعندما يحقق المشروع هذا القدر الأعظم من الربح نقول ان المشروع فى حالة توازن . وعندما يكون المشروع فى حالة توازن فليس من صالحه ان يغير فى الكمية المنتجة لا بالزيادة او النقصان ، او ان يغير فى اساليب الانتاج المستخدمة او ان ينتقل من النشاط الذى يعمل فيه الى نشاط آخر .

وبطبيعة الحال فان التوازن يتوقف على الظروف التى يعمل فيها المشروع ، وخاصة تلك المتعلقة بنظام المنافسة الذى يخضع لها ، حيث انها تحدد الإيراد الذى يحصل عليه وكذلك النفقة التى يتحملها فى سبيل انتاج كمية معينة من السلعة . وعلى ذلك يكون هناك شروط للتوازن تختلف باختلاف أنظمة المنافسة ، او أنظمة الاسواق التى يعمل فى ظلها المشروع .

ولكن بصرف النظر عن أنظمة المنافسة التى يخضع لها المشروع ، فان هناك شرطا واحدا لتحقيق التوازن بالنسبة للمشروع ، أى لتحقيق اكبر قدر من الربح من انتاج كمية معينة من السلعة % هذا الشرط هو ان يكون الفارق بين الإيراد الكلى والنفقة الكلية لانتاج كمية معينة اكبر ما يمكن . والشرط السابق يتحقق أيضا حينما تتساوى النفقة الحدية مع الإيراد الحدى .

شروط توازن المشروع بالنظر الى الفرق بين الإيراد الكلى والنفقة الكلية :

فلنا ان المشروع يكون في حالة توازن اذا كان الفارق بين الإيراد الكلى  
والنفقة الكلية أكبر ما يمكن ، وذلك كما يظهر في الشكل رقم ٣٤ .



الشكل رقم (٣٤)

وفي هذا الشكل يمثل المنحنى ن ك منحنى النفقة الكلية ، وهو لا يبدأ من نقطة الأصل م ، ولكن يبدأ من نقطة فوقها ، هي النقطة ا ، لأن هناك حد أدنى من النفقة الكلية تمثل النفقات الثابتة التى يتحملها المشروع حتى لو لم ينتج شيئا .

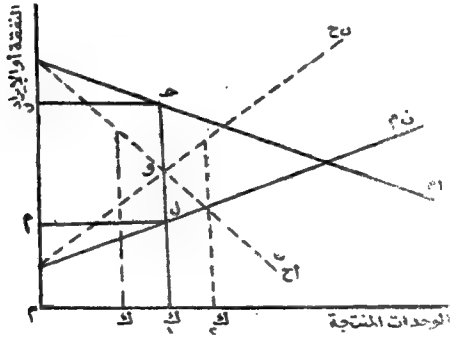
وبلاحظ أنه طالما أن الإنتاج أقل من المقدار م ك فإن المشروع يتحمل خسارة لأن منحنى النفقة الكلية ( ن ك ) أعلى من منحنى الإيراد الكلى ( ا ك ) ولنفس السبب يتحمل المشروع خسارة اذا زادت الكمية المنتجة عن المقدار م ك . وتنحصر احتمالات الربح فقط بين الكميتين م ك ، م ل ك ، حيث يعلو منحنى الإيراد الكلى ( ا ك ) منحنى النفقة الكلية ( ن ك ) . ولكن يصل الربح الى اقصاه عندما ينتج المشروع الكمية م ك ، لأنه عند هذا المقدار من الكميات المنتجة يصل الربح الى اقصاه . وبمعنى آخر يصل الفارق بين الإيراد الكلى ( ا ك ) والنفقة الكلية ( ن ك ) الى اقصاه ، ويتمثل هذا الفارق بالمقدار ح ح . وبلاحظ أنه عند النقطتين ح ح يكون ميل منحنى الإيراد الكلى وميل منحنى النفقة الكلية متساويا . ويمكن لنا ان نتحقق من هذه المساواة اذا كان المماس لأحد المنحنيين موازيا لمماس المنحنى الآخر .

واذا كانت هذه الطريقة لبيان توازن المشروع ( طريقة أكبر فرق بين

الإيراد الكلى والنفقة الكلية ( تتميز بالسهولة ، إلا أنه يعيبها عدم سهولة التعرف على كمية الإنتاج التى يتساوى عندها ميل كل من منحنى النفقة الكلية ومنحنى الإيراد الكلى . ولذا يستخدم طريقة أخرى لبيان الشرط النظرى لتوازن المشروع ، وهى طريقة تساوى النفقة الحدية مع الإيراد الحدى .

### شرط توازن المشروع بالنظر الى النفقة الحدية والإيراد الحدى :

٣٣٣ - يمكن أيضا بيان شرط توازن المشروع ، أيا كان نظام السوق الذى يخضع له ( المنافسة الكاملة ، المنافسة غير الكاملة ، الاحتكار ) بالنظر الى كل من النفقة الحدية والإيراد الحدى .



الشكل رقم (٣٥)

فى الشكل رقم (٣٥) يظهر المنحنى 'م' وهو يمثل منحنى الإيراد المتوسط والمنحنى 'أ ح' ، وهو يمثل منحنى الإيراد الحدى ، وكذلك المنحنى 'ن م' وهو منحنى النفقة المتوسطة ، والمنحنى 'ن ح' ، وهو منحنى النفقة الحدية .

وعندما يكون منحنى الإيراد الحدى أعلى من منحنى النفقة الحدية ، فإنه يكون من الممكن للمشروع أن يحقق ربحاً من إنتاج وحدات إضافية من السلعة . وتبقى إمكانية زيادة الأرباح طالما يظل منحنى الإيراد الحدى أعلى من منحنى النفقة الحدية ، وعلى ذلك يكون من مصلحة المشروع أن يستمر

في الانتاج كلما كانت في استطاعته زيادة الأرباح . ولكنه لا يكون من مصلحته أن يستمر في الانتاج اذا قل الإيراد الحدى عن النفقة الحدية ، اذ يحقق المشروع في تلك الحالة خسارة . وعلى ذلك فان المشروع يحقق أكبر قدر ممكن من الربح حينما ينتج م ك وهى الكمية التى تتساوى عندها النفقة الحدية مع الإيراد الحدى . ويقال أن المشروع عند انتاجه هذه الكمية في وضع توازن لأن المشروع يكون عندها قد استنفذ كل فرص الربح المتاحة له ، وبعبارة أخرى يكون قد حقق الحد الاقصى من الربح . اذ لو انتج المشروع الكمية م ك ، فانه يكون قد أنتج كمية أقل من الكمية التى تتساوى عندها النفقة الحدية مع الإيراد الحدى ، ويكون بالتالى ضيع على نفسه فرصا للربح ، ومن ثم يكون من مصلحته زيادة الانتاج حتى يصل الى الكمية م ك ، وهى الكمية التى تتساوى عندها النفقة الحدية مع الإيراد الحدى ويتمثل ذلك عند تقاطع منحنى كل من النفقة الحدية والإيراد الحدى في النقطة و . وكذلك لو أن المشروع انتج الكمية م ك ، وعندها تزيد النفقة الحدية على الإيراد الحدى ، ومن ثم يحقق المشروع خسارة . وفي تلك الحالة يكون من مصلحته تقليل خسارته الى أقل حد ممكن ، فينقص من حجم انتاجه شيئا فشيئا حتى يصل الى حجم الانتاج م ك ، وهو وضع التوازن بالنسبة له ، أى الوضع الذى يحقق فيه أكبر قدر ممكن من الربح ، وهو الوضع الذى يتساوى فيه الإيراد الحدى مع النفقة الحدية في النقطة و . والربح الأقصى الذى يتحقق عند انتاج الكمية م ك يتمثل في المساحة ا ب ج د اذ يمثل العمود ب ك متوسط النفقة للوحدة الواحدة ( النفقة المتوسطة ) المتوسطة ، والعمود ح ك يمثل الثمن الذى تباع به السلعة عند انتاج الكمية م ك ، وذلك لأن النقطة ب تقع على منحنى النفقة الكمية المباعة هى نفس الكمية م ك ، لأن النقطة ح تقع على منحنى الإيراد المتوسط . والفارق بين العمودين ويتمثل في المسافة ب ح يعبر عن متوسط الربح من انتاج وحدة واحدة . واذا ضرب هذا الربح المتوسط للوحدة الواحدة في الكمية المنتجة م ك ، نصل الى الربح الكلى ويتمثل في المساحة ا ب ح د ( يلاحظ أن ا ب = م ك ) .

## الباب الثاني

### تكون الائمان ونظم الاسواق

٣٣٤ - درسنا حتى الآن الطلب والعرض . وبذلك تكون قد درسنا العوامل التي يمكن أن تؤثر في الثمن ، باستثناء تدخل الدولة ، فالطلب والعرض ليسا الا صياغة اقتصادية للعوامل التي تتدخل في تكوين الثمن . وقد اقتصرنا في دراستنا السابقة على بيان اثر الثمن ، بجوار اثر العوامل الاخرى في كل من الطلب والعرض ، وننتقل الآن لدراسة اثر العرض والطلب في الثمن .

فالثمن يتحدد بالتقاء العرض والطلب ، ويعتبر الثمن مفعولا عكسيا للعرض يرتفع بانخفاضه وينخفض بارتفاعه . ويعتبر ، على العكس من ذلك ، مفعولا طرديا للطلب يرتفع بارتفاعه . وينخفض بانخفاضه .

ولكن امر تكون الثمن لا يقف عند هذا الحد ، ذلك أن العرض والطلب ليسا من طبيعة واحدة في كل الحالات . فالقوى التي تتحكم في العرض او في الطلب تختلف من حالة الى حالة اخرى . فقد يرجع العرض السكلي الى كثرة من المنتجين بحيث لا يكون لاحدهم اى اثر في العرض . وقد يتحكم منتج واحد او قلة من المنتجين في العرض . ونفس الحال يصدق على الطلب فقد لا يستطيع اى مشتري أن يتحكم في الطلب ، ويمكن أن يتحكم مشتري واحد او قلة من المشتريين في الطلب .

ويترتب على ذلك أن تختلف العوامل التي تسيطر على تكوين الثمن في كل حالة ، وبصبح من الضروري ، نتيجة لاختلاف القوى التي تتحكم في العرض وفي الطلب ، ونتيجة لاختلاف الظروف التي تحيط بهما ، أن نفرق بين أنواع مختلفة من الاسواق ، وبالتالي بين نماذج مختلفة لتكوين الائمان .

وقد اهتم الكتاب الكلاسيكيون بنموذجين ، اى نوعين من أنظمة المنافسة ، وهما حالتى المنافسة الكاملة والاحتكار . ولكن اهتم الاقتصاديون الحديثون بنظام آخر للمنافسة يقع في موقع وسط بين المنافسة الكاملة والاحتكار ، وهو نظام منافسة القلة . واذا ما اخذنا في الاعتبار الحياة الواقعية ، نجد أن هناك سلعا لها نظم خاصة لتكوين الائمان ، وهذه السلع هي السلع الزراعية والسلع التي تتدخل الدولة في تحديدها ( السلع المسعرة ) ، ثم السلع التي تنتجها المشروعات العامة .

وعلى ذلك تنقسم دراستنا في هذا الباب الى فصلين ، نتناول في الاول نظم الاسواق المختلفة وتكوين الائمان ، ونتناول في الثاني النظم الخاصة لتكوين ائمان بعض السلع .

## الفصل الأول

### نظم الأسواق وتكوين الألمان

٣٣٥ - قلنا أن الكتاب الكلاسيكيين قد درجوا على الاهتمام بنظامين من نظم الأسواق ، وهما سوق المنافسة الكاملة ، وسوق الاحتكار . ونظرا لأن الواقع قد أظهر أن غالبية السلع لا تخضع للنظامين السابقين ، وإنما تخضع لنظام وسط بين هذين النظامين ، وهو نظام المنافسة غير الكاملة ، أو المنافسة الاحتكارية ، أو منافسة القلة . لذا فقد اهتم الاقتصاديون الحديثون بهذا النظام الوسط .

وبذا تناولوا دراستنا هذه الصور المختلفة للأسواق ، ومن ثم تنقسم دراستنا في هذا الفصل الى دراسة تكون الثمن في المنافسة الكاملة في مبحث أول ، ثم تكون الثمن في ظل نظام الاحتكار في مبحث ثان ، وأخيرا تكون الثمن في ظل نظام المنافسة الاحتكارية ( أو المنافسة غير الكاملة أو منافسة القلة ) في مبحث ثالث .

### المبحث الأول

#### تكون الثمن في المنافسة الكاملة

٣٣٦ - يفترض الثمن وجود مشتري وبائع يبادلان السلعة والثمن فيما بينهما ، أحدهما يدفع ويحصل على السلعة ، والثاني يسلم السلعة ويحصل على الثمن . والمشتري يحصل على السلعة ويدفع الثمن في مقابلها لأنها نافعة له ، البائع بدوره يستطيع أن يقتضى من المشتري ثمنها لأنها تتميز بصفة الندرة . ومن تأثير هاتين القوتين المتضادتين التي تقف أحدهما في جانب الطلب ، والأخرى في جانب العرض ، يتحدد الثمن .

والسلع على أنواع مختلفة . . فهناك سلع الاستهلاك ، وهناك سلع الإنتاج . كذلك تعتبر عوامل الإنتاج سلعا يتحدد لها ثمن ( الأجر ، الفائدة ، الربح ) . والسلع تختلف كذلك من نواحي أخرى ، فهناك السلع المتجانسة والسلع غير المتجانسة . فالسلع المتجانسة هي السلع التي تساوى الواحدة منها مع أية وحدة أخرى من نفس السلعة من وجهة نظر المستهلك فيما تقدمه له من منفعة ( أرغفة الخبز ، أو وحدات البرتقال



أو الموز على سبيل المثال) . أما السلع غير المتجانسة فهي التي وإن كانت تشبع نفس الحاجة وتقدم نفس المنفعة بوجه عام ، إلا أن نظرة المستهلك إليها تختلف تبعاً لاختلاف مصدرها ، أو اسم منتجها أو ماركتها .. الخ .

كذلك من السلع ما هو قابل للتجزئة ، ومنها ما هو غير قابل للتجزئة . والسلع القابلة للتجزئة هي التي يمكن قسمتها إلى أقسام أصغر دون أن يتغير نوع الانتفاع بها كالسكر ، وكالقمح .. الخ . أما السلع غير القابلة للتجزئة فهي التي لا تقبل هذه القسمة كالسيارة ، والطائرة ، أو آلة النسيج .. الخ .

والفكر الاقتصادي الرأسمالي ، خاصة إبان المدرسة التقليدية ، عندما يبدأ دراسة كيفية تكون الثمن في السوق ، لا يبدأ فقط بدراسة كيفية تكون أثمان السلع الاستهلاكية ، وإنما يركز على كيفية تكون أثمان نوع معين فيها ، هو السلع المتجانسة القابلة للتجزئة . وهو يدرس كيف يتحدد ثمن هذه السلع في نوع معين من الأسواق هو السوق الذي تسوده المنافسة الكاملة .

وتتناول دراستنا لهذا النوع من الأسواق للشروط اللازم توافرها لتحقيق المنافسة الكاملة ، ثم كيفية تكون الثمن في ظل هذا النظام ، ثم توازن المنتج في هذا النظام . وأخيراً أوجه النقد التي وجهت إلى هذا النظام من الأسواق .

### المطلب الأول

#### شروط المنافسة الكاملة

٧٣٣ - نفترض المنافسة الكاملة توافر عدة شروط لتحقيقها ، وهي تلخص في الآتي :

#### ١ - تعدد البائعين والمشتريين :

يلزم لكي تكون في ظل المنافسة الكاملة أن يتعدد كل من البائعين (المنتجين) والمشتريين ، بحيث لا يستطيع أي واحد منهم لو انسحب من السوق أو حضر إليه ، بعد أن كان غالباً ، أن يؤثر في الثمن السائد في السوق .

#### ٢ - تجانس السلعة :

يلزم أيضاً أن تكون السلعة التي يجري التعامل عليها في السوق

متجانسة يعتبر المستهلك كل وحدة منها متساوية تماما مع أية وحدة أخرى منها من ناحية الإشباع الذي تحققه له . وبعبارة أخرى يجب أن تكون الوحدات من السلعة الواحدة متماثلة من وجهة نظر المستهلك ، بحيث لا يكون هناك سبب يدعو أن يفضل وحدات من السلعة يقوم بانتاجها منتج معين ، أو تعمل ماركة معينة .

### ٣ - حرية الدخول والخروج من السوق :

والحرية هنا لا تعنى فقط حرية المشتري في أن يشتري أو لا يشتري وأن يشتري الكمية التي يريدها ، وإنما تعنى أيضا حرية البائع في أن يبيع أو لا يبيع . وكذلك حرية المنتجين في أن يدخلوا ميدان الانتاج لهذه السلعة ، وفي أن يخرجوا من هذا الميدان وقت ما يشاءون . وبعبارة أخرى يتعين ألا يكون في استطاعة المشروعات التي تتنافس في انتاج السلعة في أن تعارض دخول مشروع جديد الى ميدان انتاج السلعة ، وأن هذا الأخير يستطيع أن يحصل في يسر وسهولة على عناصر الانتاج اللازمة لانتاج السلعة .

### ٤ - العلم الكامل بظروف السوق :

ومعنى هذا الشرط أن يكون في مقدور كل من المشتريين والبائعين أن يعرف الأثمان التي تعرض بها السلع للبيع أو تطلب عندها للشراء .

### ٥ - حرية انتقال عناصر الانتاج بين فروع الانتاج المختلفة :

ومقتضى هذا الشرط ألا تكون هناك عوائق أو حواجز قانونية أو فعلية تمنع انتقال عناصر الانتاج المختلفة من أن تنتقل الى ذلك الفرع الذي ينتج السلعة ، إذا كان هناك اتجاه للتوسع في انتاجها ، أو أن تنتقل من الفرع الذي ينتج السلعة ، إذا كانت ظروف السوق تتطلب خفض الانتاج . وأهمية هذا الشرط تظهر في المدة الطويلة .

### ٦ - ألا يؤدي انتقال السلعة من مكان لآخر داخل السوق الى تحمل

البائع أو المشتري تكاليف اضافية تضاف الى ثمن السلعة .

ويلاحظ أن الشروط السابقة تهدف جميعا الى تحقيق أمرين : الأول

ذرية كل من العرض والطلب ، ثانيا انسياب كل من العرض والطلب .

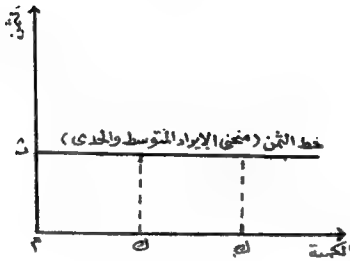
## المطلب الثانى

### تكوين الثمن فى المنافسة الكاملة وخصائصه

٣٣٨ — اذا توافرت الشروط السابق بيانها لتحقيق نظام المنافسة الكاملة ، فان كل من العرض والطلب الفرديين يعتبران ذرة فى بنيان كل من العرض الكلى والطلب الكلى . ومعنى ذلك أن سلطة البائع الفرد فى التأثير على العرض الكلى تكون منعدمة ، وكذلك الحال بالنسبة للطلب الفردى . والثمن الذى يتكون بتلاقى كل من الطلب والعرض يكون معطاة بالنسبة للبائعين والمشتريين على السواء . واذا حصل وأراد البائع الفرد أن يرفع من الثمن ولو بمقدار طفيف ، فان المشتريين سوف يتحولون الى البائعين الآخرين . وبالتالي تكون مرونة الطلب فى حالة المنافسة الكاملة مرونة لا نهائية . ومما يساعد المشتريين على التحول من بائع الى بائع آخر شرط تجانس السلعة . وعلى ذلك فان ضالة حجم العرض الفردى بالنسبة للعرض الكلى من ناحية ، ولانهائية مرونة الطلب من ناحية اخرى ، يجردان البائع الفرد فى المنافسة الكاملة من أى ساطة على الثمن ، ويجعلان الثمن معطاة بالنسبة له .

ويترتب على استقلال الثمن فى حالة العرض الفردى أن يكون الإيراد الحدى بالضرورة مساويا للثمن السائد فى السوق . ذلك أن الإيراد الحدى لا يعدو أن يكون ثمن بيع وحدة اضافية من وحدات الانتاج ، والقرض أن الثمن ثابت بصرف النظر عن حجم الانتاج ، وهو ما يعنى أن الوحدة الانسانية نباع بنفس الثمن السائد فى السوق ، وهو ما يعنى اذن تساوى الابراد الحدى مع الثمن .

ويترتب على كون الثمن معطاة لعرض المشروع الفردى ، وعلى ثبات الابراد المتوسط وثبات الابراد الحدى عند مختلف مستويات العرض الفردى ، أن يكون منحني الابراد الحدى ( وهو نفس الوقت منحني الابراد المتوسط ، خطأ افقيا مستطيلا ، كما يظهر فى الشكل رقم ( ٣٦ ) .



الشكل رقم ( ٣٦ )

ولما كان الثمن يعتبر ممطاة بالنسبة للمشروع ، بمعنى أن المشروع الفردي لا يستطيع أن يؤثر في الثمن مهما غير من حجم الانتاج ، فانه يترتب على ذلك أن الثمن هو الذى يحدد عند تساويه مع النفقة الحدية توازن المشروع ، ويحدد بالتالى عرض المشروع الفردي .

#### خصائص الثمن في المنافسة الكاملة :

٣٣٩ - قلنا أن الثمن يتحدد في المنافسة الكاملة بتلاقي العرض والطلب نقطة التلاقي هذه هي وحدها التي تحقق التوازن بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة ، وهي وحدها التي تحدد ثمن التوازن .

وثن التوازن لا يمكن الا أن يكون واحدا ، وهو وحده الذى يمكن أن يكون الثمن الفعلى او الحقيقى للسوق ، وهو أخيرا الذى يحقق أكبر كمية ممكنة من المبيعات .

#### ١ - وحدة الثمن :

يفسر وحدة الثمن في المنافسة الكاملة بدرجة العرض والطلب ، وبحرية الدخول والخروج في السوق ، وحرية التنقل داخل السوق ، ويتوافر شرط العلم وبنجانس السلعة . وكل الشروط السابقة تعنى أن الطلب على المنتج الفرد يكون لا نهائى المرونة . فاذا حدث ورغب أحد البائعين في رفع

التمن انصرف عنه المشترون ، الامر الذى يضطر معه الى خفض الثمن ، ومن ناحية اخرى لا يكون من مصلحة المنتج ان يبيع بأقل من ثمن السوق ، لأن الفرض ان كل بائع يستطيع ان يبيع الكمية التى يرغب فيها .

ويتربط على وحدة الثمن نشأة ما يسمى بفائض المستهلك وبفائض المنتج .

ويقصد بفائض المستهلك الفرق بين الثمن الذى كان المشتري على استعداد للحصول به على السلعة وبين ثمن السوق . فكل مشتري يذهب الى السوق وفى ذهنه فكرة من الثمن الذى يقبل الشراء به . فاذا وجد ثمن السوق أقل من الثمن الذى كان على استعداد لدفعه ، فإنه يحقق وفراً يسمى بـ « فائض المستهلك » .

ويلاحظ ان فائض المستهلك ينتج نتيجة اختلاف تقدير المشتري للأمان الذين هم على استعداد لدفعها للحصول على السلعة ، وهو لذلك يعد من طبيعة شخصية ، وهو كذلك من طبيعة سلبية لأنه يتمثل فى عدم اتفاق جزء من دخل المستهلك . ولكن يلاحظ من ناحية اخرى ان فائض المستهلك يميل الى الانتهاء فى المدة الطويلة لحرص المنتجين فى الحصول عليه عن طريق التمييز فى السلعة ( تعدد الماركات مثلا ) وبالتالي عن طريق التمييز فى ثمنها .

ويقصد بفائض المنتج الفرق بين الثمن الذى باع به بالفعل السلعة ( ثمن السوق ) ، والثمن الذى كان يقبل البيع به بالفعل . وهذا الأخير يتحدد بنقطة الانتاج .

ويلاحظ على فائض المنتج انه من طبيعة ايجابية ، وذلك على عكس فائض المستهلك ، لأنه يمثل الربح غير العادى لأن نفقة الانتاج تشتمل على الربح العادى . ولكن يميل فائض المنتج الى الاختفاء فى المدة الطويلة ، وهى تلك المدة التى تشهد توازن الصناعة .

## ٢ - التوازن فى المنافسة الكاملة هو ثمن التوازن :

ويقصد بضمن التوازن انه الثمن الذى يحقق التوازن بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة .

وهو يكون كذلك لأنه لو ارتفع الثمن سوف يصبح العرض أكثر من الطلب . وتؤدي زيادة العرض الى تنافس المنتجين حتى يمكنهم ان يصفروا منتجاتهم ، ولا بد ان يقبلوا انخفاض الثمن الى المستوى الذى يسمح بذلك ،

أى الى المستوى الذى يسمح بالمساواة بين الطلب الكلى والعرض الكلى .

كذلك اذا حدث وانخفض الثمن عن ثمن التوازن زاد الطلب عن العرض ، وتؤدى زيادة الطلب الى تنافس المشترين للحصول على ما يلزمهم من السلعة ، فيرتفع الثمن الذى يسوى بين الطلب والعرض .

## ٢ - ثمن التوازن هو الذى يحقق أكبر كمية ممكنة من المبيعات :

لما كان ثمن التوازن هو الذى يساوى بين العرض الكلى والطلب الكلى ، فانه عند ثمن التوازن يتم بيع أكبر كمية من السلعة ، بحيث لو ارتفع الثمن أو انخفض عن ثمن التوازن لانخفضت الكمية المباعة . وتفسر ذلك أنه لو ارتفع الثمن عن ثمن التوازن يزيد العرض ويقل الطلب ، والكمية المباعة تتحدد فى تلك الحالة بالكمية المطلوبة . وعند انخفاض الثمن يقل العرض ويرتفع الطلب والكمية المباعة تتحدد فى تلك الحالة بالكمية المعروضة .

### المطلب الثالث

#### توازن المشروع فى المنافسة الكاملة

٣٤ - رأينا أن المنتج الفرد لا سيطرة له ، فى ظل المنافسة الكاملة على ثمن السلعة . فالثمن يتحدد بفعل المنتجين فى مجموعهم وفعل المستهلكين فى مجموعهم . ومن ثم فلا مناص من أن يقبل المنتج ثمن السلعة كحقيقة مسلمة ، وعليه أن يحدد الكمية التى ينتجها فى ضوء هذه الحقيقة .

ولكن ما هى شروط توازن المنتج فى ظل المنافسة الكاملة ؟

وللإجابة على هذا السؤال علينا أن نفرق بين المدة القصيرة والمدة الطويلة .

#### أولا : توازن المشروع فى المدة القصيرة :

نعرف أن المدة القصيرة هى تلك المدة التى لا تسمح للمشروع الا بتغيير عوامل الإنتاج المتغيرة دون الثابتة . وعلى ذلك فان هذه المدة لا تتسع لتغيير حجم الإنتاج عن طريق تغيير حجم المشروع . ولذا فان المدة القصيرة تقتصر بتوازن المشروع لا بتوازن الصناعة .

وفي المدة القصيرة قد يجد المنتج أن الثمن السائد في السوق ، والذي يعتبر ممطاة بالنسبة له ينخفض عن نفقة انتاجه . وفي هذه الحالة لا يحقق المنتج اى ربح ، بل يحقق خسارة . وفي هذه الحالة اما ان يقرر المنتج التوقف عن الانتاج كلية ، او يستمر في الانتاج ريثما يرتفع الثمن السائد في السوق ، او ريثما يدخل بعض التحسينات على المشروع التي تخفض من نفقة انتاجه . ومن الطبيعي أن يحدد المنتج كمية انتاجه التي تضمن له ادنى خسارة ممكنة .

وعلى العكس من ذلك قد يجد المنتج أن الثمن السائد في السوق مرتفع عن نفقة انتاجه ، ومعنى ذلك أن المشروع يحقق ربحا غير عادي ، لان الربح العادي تتضمنه نفقة الانتاج . ومن الطبيعي أن يكون من مصلحة المنتج أن يختار كمية الانتاج التي تحقق له أقصى ربح ممكن . ولكن كيف نعرف الكمية من الانتاج التي تحقق أقصى ربح ممكن او ادنى خسارة ممكنة ، وهي الكمية التي تحقق توازن المنتج ؟

للإجابة على هذا السؤال نقول : ان كمية الانتاج التي تحقق اكبر ربح ممكن او ادنى خسارة ممكنة تكون الكمية التي تساوى عندها النفقة الحدية مع الثمن السائد في السوق . اذن ساوى الثمن مع نفقة الانتاج الحدية هو شرط توازن المنتج في المنافسة الكاملة .

وتفسر ذلك أن المنتج يجد نفسه عادة ازاء كميات انتاج ممكنة ، ولكل كمية نفقة حدية تختلف عن النفقة الحدية للكميات الأخرى . وقد تكون النفقة الحدية اعلى او اقل من الثمن السائد في السوق . والمنتج يستمر في الانتاج الى ان يصل الى تلك الكمية التي تساوى نفقتها الحدية تماما مع الثمن السائد في السوق ( ثمن التوازن ) . فاذا وصل الى تلك الكمية يكون قد وصل الى حالة التوازن ، اى يكون قد حقق أقصى ربح ممكن او ادنى خسارة ممكنة . اما اذا كانت النفقة الحدية للكمية التي ينتجها اقل او اكبر من الثمن السائد في السوق ، فانه لا يكون في حالة توازن ، بمعنى انه يستطيع أن يزيد من ارباحه او يقلل من خسارته بالتغيير في تلك الكمية .

ثانيا : توازن المشروع في المدة الطويلة ( توازن الصناعة ) :

نعرف انه يقصد بالمدة الطويلة تلك المدة التي تسمح للمشروع بتغيير

كافة عناصر الإنتاج الثابتة والمتغير ، أى عن طريق تغيير حجم المشروعات وعددها ، أى عن طريق تغيير الطاقة الإنتاجية من آلات ومباني ، وعن طريق النقل بين فروع الإنتاج المختلفة . ويتحقق التوازن بتلاقى منحني الطلب ومنحني العرض ، إلا أنهما يخضمان في المدة الطويلة لتغيرات أكبر من التغيرات التي يخضمان لها في المدة القصيرة . ولذا فإن الثمن يقترن في المدة الطويلة لا بتوازن المشروع فحسب ، وإنما بتوازن الصناعة .

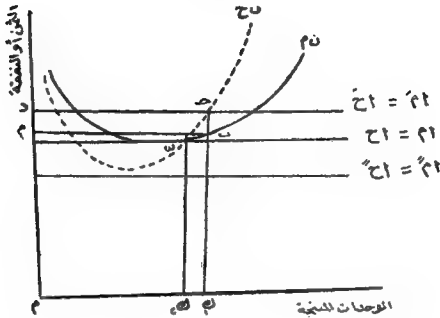
ويقصد بتوازن الصناعة ، أى تحديد حجم الصناعة ، بحيث لا يتجه ما دامت ظروف الطلب والعرض باقية على ما هي عليه ، لا إلى التوسع ولا إلى الانكماش . ويتحقق ذلك حينما يكون لا من مصلحة المشروعات الموجودة بها أن تخرج منها ، ولا يكون من مصلحة غيرها من المشروعات أن تدخل إليها . ويحدث ذلك حينما يحقق المشروع الحدى الربح العادى لا أكثر ولا أقل .

ويقصد بالمشروع الحدى الذى يعمل فى أسوأ الظروف ، أى الذى ينتج بأكثر نفقة متوسطة ، وتكون السوق محتاجة إليه ، أى يكون لازماً لمواجهة الطلب على إنتاج الصناعة . وينجم عن ذلك أن المشروعات السابقة على المشروع الحدى تنتج بنفقة متوسطة أقل منه ، وبالتالي تحقق ربحاً غير عادى .

وشرط التوازن فى هذه الحالة هو أن الثمن يميل فى المدة الطويلة إلى التساوى مع أقل نفقة متوسطة للمشروع الحدى .

فإذا حدث وأن كان الثمن أقل من أقل نفقة متوسطة للمشروعات الحدية ، فإن الصناعة تتجه نحو الانكماش . وذلك يؤدى إلى اختفاء عدد من المشروعات مما يؤدى إلى خفض النفقة المتوسطة من ناحية ، ورفع الثمن من ناحية أخرى حتى يتساوى . والعكس صحيح ، بمعنى أنه إذا كان الثمن أكبر من النفقة المتوسطة للمشروعات الحدية فإن الصناعة تميل إلى التوسع بدخول مشروعات جديدة إلى الصناعة ، مما يؤدى إلى رفع النفقة المتوسطة ، وخفض الثمن حتى يتساوى .





الشكل رقم ( ٣٧ )

ولبيان ذلك يظهر في الشكل رقم ( ٣٧ ) منحنى النفقة المتوسطة (نم) وهي تحتوى على الأرباح العادية ، وكذلك منحنى النفقة الحدية (نح) ، وهما يتقاطعان عند أدنى نقطة ن يصل إليها منحنى النفقة المتوسطة . وبذلك يتحقق شرط توازن الصناعة ، لأن تساوى النفقة المتوسطة (والتي تدخل فيها الأرباح العادية) مع الإيراد المتوسط يعنى عدم وجود أرباح غير عادية تجذب المشروعات التي خارج الصناعة إليها ، كما يعنى عدم وجود خسائر تدفع المشروعات الداخلية في الصناعة إلى الخروج منها . والنقطة ( ن ) هي النقطة التي يلتقى عندها منحنى النفقة الحدية مع منحنى الإيراد الحدى ( ا ح ) .

فإذا حدث وارتفع الثمن إلى المستوى الذي يمثل مستوى الإيراد المتوسط ( ا م ) ، وهو يساوى الإيراد الحدى ( ا ح ) فسوف ينجم عن ذلك أن المشروع ينتج الكمية م ك ، لأنها الكمية التي تتساوى عندها النفقة الحدية الجديدة مع الإيراد الحدى الجديد ، ويتم هذا التساوى عند النقطة ( ح ) . وفي هذا الوضع يحقق المشرع ربحاً غير عادى ، وهذا الربح غير العادى يساوى المساحة ا ب ح د . ولكن في الزمن الطويل يؤدي هذا الوضع إلى دخول مشروعات أخرى جديدة في ميدان الصناعة ، ومن ثم عودة الأرباح والأثمان إلى الانخفاض إلى المستوى المعتاد ، أي عند الخط ا م .

ونفس الشيء يمكن أن يحدث لو انخفض الثمن الى المستوى الذى يمثلته منحني الإيراد المتوسط  $ام$  ، وهو يساوى الإيراد الحدى  $اح$  ، وسوف ينجم عن ذلك تحقق خسارة للمشروع تؤدي الى خروجه من ميدان الانتاج ، مما يترتب عليه في الزمن الطويل عودة الأثمان فالأرباح الى الارتفاع الى المستوى المعتاد ، أى عند الخط  $ام$  .

ونتيجة هذا التحليل أن شرط التوازن في المدة الطويلة هو أن يحقق المشروع الحدى ربحه المادى لا أكثر ولا أقل ، وأن المشروعات التى تحقق أرباحا غير عادية ( المشروعات التى تنتج في ظروف احسن ، وبالتالي بنفقة متوسطة أقل عن المشروع الحدى ) ، سوف تميل أرباحها غير العادية في المدة الطويلة الى الاختفاء ، نظرا لاتجاه مشروعات أخرى جديدة الى ميدان الصناعة . وهذا الوضع يؤدي الى زيادة التنافس على عوامل الانتاج الثابتة مثل الأرض او المتخصصة تخصصا دقيقا ، مما يؤدي الى رفع أثمانها ، وهذا يؤدي الى انخفاض كل من الأرباح والأثمان حتى يصل الربح الى مستواه العادى . والربح يكون عند مستواه العادى عندما تتساوى النفقة الحدية ( التى تتضمن الربح العادى مع الإيراد الحدى ) أى ثمن السوق .

### المطلب الرابع

#### أوجه النقد الموجهة الى نظام المنافسة الكاملة

٣٤١ - بندر ، أن لم يكن يستحيل ، أن تتوافر في الواقع الشروط اللازمة لتوافرها للمنافسة الكاملة .

فمن ناحية أولى اذا كان نظام المنافسة الكاملة كان يصلح كنموذج للأسواق في ظل النظام الرأسمالى الحر الذى كان سائدا أبان القرن التاسع عشر ، حيث كان يسود الانتاج وحدات انتاجية صغيرة ، فانه لا يصلح في عالم اليوم - خاصة في نطاق الرأسمالية المنظمة - حيث يسود الانتاج الوحدات الانتاجية الكبيرة ، وبالتالي تسود المنافسة لا بين وحدات انتاجية صغيرة وعديدة ، وانما بين وحدات انتاجية كبيرة وقليلة العدد . وقد سبق أن عرفنا أن النظام الرأسمالى المعاصر يتميز بظاهرة تركيز المشروعات ، وبالتالي يتخلف أحد الشروط الرئيسية لتحقيق نظام المنافسة الكاملة ، وهو شرط ذرية كل من العرض والطلب ، بحيث لا يستطيع المنتج الفرد أن يؤثر في العرض الكلى .

ومن ناحية ثانية ، تتميز الاقتصاديات المعاصرة بتطور وسائل الاعلام والتي نجحت في اقناع المستهلكين بوجود فروق في السلعة ، والتي يتولى انتاجها كل منتج فرد ، وذلك عن طريق تمييزها ببعض الفروق الطفيفة ( الماركات ) . ومن ثم يتخلف شرط مهم من شروط المنافسة الكاملة ، وهو شرط تجانس السلعة .

ومن ناحية ثالثة فان شرط حرية الدخول والخروج من ميدان الصناعة التي تنتج سلعة معينة يستحيل توافره في عالم اليوم ، وذلك لتعاضد مقدار الاستثمارات اللازمة لاقامة وحدات الانتاج المثلئ ، ولصعوبة الحصول بسهولة على عناصر الانتاج اللازمة للانتاج ، اذ تسيطر المشروعات القائمة بالفعل على عناصر انتاجها وتعمل على عدم انتقالها الى المشروعات الجديدة التي تريد ان تدخل ميدان الصناعة .

ومن ناحية رابعة فان النموذج الكلاسيكي للمنافسة الحرة يفترض العلم التام بظروف السوق ، وهذا يستتبع الغاء المخاطر ومعرفة المستقبل . ولكن تتميز الحياة الاقتصادية المعاصرة بوجود قدر من المخاطر لعدم القدرة على معرفة الظروف السائدة في المستقبل مهما تقدمت وسائل التنبؤ ، ومن ثم يتخلف شرط مهم من شروط المنافسة الكاملة .

وعلى ذلك ، فان النموذج الكلاسيكي للمنافسة الكاملة وظروف تكون الائتمان في ظله لا يوجد في عالم اليوم .

واذا ما نظرنا الى الحقائق الاقتصادية المسيطرة على الاقتصاديات المعاصرة ، نجد ان نظام المنافسة الذي يسود الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة هي خليط من نظام المنافسة والاحتكار . ولذا اطلق عليها البعض نظام المنافسة الاحتكارية ، بينما يطلق عليها البعض الآخر نظام المنافسة الواقعية الذي يتميز بوجود عدد من المشروعات تختلف في أحجامها ، وفي نفقات انتاجها ، وفي المجال الاقليمي الذي تعمل به ، وبسياساتها المختلفة . وهي تهدف قبل كل شيء الى الجديد في فئونها الانتاجية ( التقدم الفني ) بنية التوصل الى خفض ائتمان منجاتها واكتساب عملاء جدد . وبذلك يستفيد المستهلك ، وكذلك عوامل الانتاج التي تستخدمها عن طريق رفع مكافئاتها . ومن ثم فان الائتمان السائدة في السوق لا تتحكم في ظروفها ، بقدر استطاعتها التحكم في هذه الائتمان .

ومفهوم المنافسة الاحتكارية ، أو منافسة القلة ، السائد في عالم اليوم لا يتميز فقط بقلّة عدد المشروعات المتنافسة ، وتركزها ، وانما يتميز أيضا بعدم تساوي الظروف التي تعمل في ظلها هذه المشروعات ، بحيث توجد مشروعات تباشر علاقات السيطرة **Domination effect** على المشروعات الاخرى .

## المبحث الثاني

### تكون الثمن في الاحتكار

٣٤٢ - قلنا أن الاقتصاديين التقليديين قد اهتموا ، بخلاف نظام السوق الذي تسوده المنافسة الكاملة ، بنظام آخر للأسواق هو سوق الاحتكار .

وتكون بصدد احتكار كامل إذا كانت الصناعة ( أى إنتاج سلعة معينة ) تتكون من منتج واحد ، وكانت السلعة محل الاحتكار لا يكون لها بديل قريب يمكن الاستعاضة به عن هذه السلعة ( أى أن تكون المرونة المتقاطعة لهذه السلعة صفر أو قليلة الأهمية ) . وفى تلك الحالة يستطيع المحتكر - وفقا لمشيئته - التحكم فى الثمن أو فى الكمية المباعة ، ولكن عليه أن يختار أما تحديد الثمن أو الكمية المباعة ، لأنه لا يستطيع أن يتحكم فى الاثنين معا فى وقت واحد . وقد يمكن للمنتج أن يتحكم فى السوق عن طريق التمييز فى الثمن .

وكما يمكن أن توجد حالة احتكار من جانب المنتج ( البائع ) يمكن أن توجد حالة احتكار من جانب المشتري ، فيمكن أن يكون هناك مشتري واحد للسلعة وعديد من المنتجين . كما يتصور أن يوجد محتكر واحد فى جانب عرض السلعة ( منتج واحد ) ومحتكر واحد من جانب الطلب ( مشتري واحد ) . وسوف نتناول بالشرح الصور المختلفة للاحتكار .

### المطلب الأول

#### الاحتكار الكامل

٣٤٣ - تكون بصدد احتكار كامل حينما ينفرد مشروع واحد بعرض سلعة ليس لها بديل . ومقتضى ذلك أن هذا المشروع لا يقابل أية منافسة فى السوق لا من مشروع ينتج نفس السلعة ، ولا من مشروع ينتج سلعة بديلة . وعلى ذلك فشرط الاحتكار الكامل هو اختفاء المنافسة تماما بانفراد منتج واحد بإنتاج سلعة ليس لها بديل .

وفى حالة الاحتكار الكامل يستطيع المنتج أن يحصل على كافة دخول المستهلكين المخصصة للانفاق على السلعة أيا كان حجم انتاجه . ومن ثم فهو يستطيع أن يرفع الثمن الى المستوى الذى يحصل معه على كل دخول المستهلكين . ونتيجة لذلك فإن الإيراد الكلى للمشروع يكون ثابتا عند أى ثمن ، وهذا يستتبع أن تكون درجة مرونة منحني الطلب ( منحني الإيراد المتوسط ) واحدا صحيحا .

وما دام أن المنتج في حالة الاحتكار الكامل يستطيع أن يحصل على إيراد كلى ثابت بصرف النظر عن حجم الانتاج ، فإن ربحه يبلغ أقصاه ، حينما تكون النفقات الكلية عند أدنى حد ممكن . ومن ثم فهو يسمى ، تحقيقا لهذا الفرض ، الى خفض الانتاج الى أدنى حد ممكن ، ورفع الثمن الى أقصى مستوى ممكن . وهو بالتالى يحصل على جميع دخول المستهلكين المخصصة للانفاق على السلعة .

ولكن بلاحظ أن حالة الاحتكار الكامل أو الخالص ، حالة افتراضية يصعب وجودها في الواقع ، إذ يستحيل أن يوجد منتج يحتكر انتاج سلعة معينة ولا يواجه منافسة من السلع الأخرى ، فالسلع متنافسة فيما بينها ، ولا توجد أية سلعة لا بديل لها خاصة في المدة الطويلة . وعلى ذلك يتمين ، لكى تتحقق حالة الاحتكار الكامل أو الصافي ، ان يقوم المنتج باحتكار انتاج كافة السلع ، وهو أمر مستحيل .

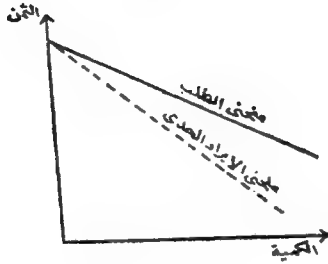
## الطلب الثاني

### الاحتكار البسيط

٣٤٤ - يقصد بالاحتكار البسيط أن ينفرد منتج بانتاج سلعة معينة، أى أن الصناعة تتكون من مشروع واحد ، ولكن يكون للسلعة بديل غير قريب ( أى رديء ) وهذا يعنى أن المحتكر يقابل منافسه في الواقع من السلع الأخرى التى يمكن أن تكون بديلا لسلعته ( بديل غير تام ) . ومن هنا يتضح الفرق بين حالة الاحتكار البسيط وحالة الاحتكار الكامل . فعالة الاحتكار البسيط حالة واقعية ، بعكس حالة الاحتكار الكامل التى تعد حالة افتراضية لا وجود لها في الواقع .

ويهدف المحتكر ، شأن المنتج في المنافسة الكاملة ، الى الحصول على أكبر ربح ممكن ، ولذا عليه أن يوازن بين إيراده ونفقة انتاجه .

وبلاحظ أن منحني الطلب على السلعة في حالة الاحتكار يختلف من منحني الطلب في حالة المنافسة الكاملة . ففي الحالة الأخيرة يكون منحني الطلب خطا أفقيا موازيا لمحور الكميات ، وذلك إشارة الى أن الثمن مستقل استقلالا كليا عما يفعله المنتج الفرد . أما في حالة الاحتكار فهو ينحدر الى أسفل ناحية اليمين إشارة الى أن ثمن السلعة ينخفض اذا أراد المنتج أن يزيد كمية مبيعاته والعكس صحيح ، وذلك كما يظهر في الشكل رقم (٣٨) .



الشكل رقم ( ٣٨ )

وبلاحظ أيضا في حالة الاحتكار البسيط ان الإيراد الحدى يختلف عنه في حالة المنافسة الكاملة . ففي الحالة الأخيرة يكون الإيراد الحدى مساويا للثمن ، كما سبق وأن ذكرنا . وتفسير ذلك هو استقلال الثمن كلية عما يفعله المنتج الفرد . فإذا أراد المنتج أن يزيد مبيعاته بوحدة إضافية فإن الثمن لا يتأثر بهذه الزيادة في العرض ، وبالتالي يزيد الإيراد الكلى بمقدار ثمن هذه الوحدة .

أما في حالة الاحتكار البسيط ، فإذا أراد المحتكر أن يزيد مبيعاته بوحدة إضافية ( أى يزيد العرض ) فإن ثمن جميع الوحدات المنتجة ينخفض على أثر هذه الزيادة في العرض . ومن ثم فإن الإيراد الكلى لا يزيد بمقدار ثمن الوحدة الإضافية ، وإنما بمقدار يقل عن ذلك . لذا يكون الإيراد الحدى أقل من الثمن دائما في حالة الاحتكار ، وذلك كما يظهر في الشكل ( ٣٨ ) .

ويتوقف مقدار الانخفاض الذى يحصل فى الإيراد الحدى على درجة مرونة الطلب . وتفسير ذلك أن الثمن يميل الى الانخفاض مع زيادة الكمية المباعة ( زيادة العرض ) . أما عن درجة الانخفاض فى الثمن ، نتيجة لزيادة العرض ، فتتوقف على درجة مرونة الطلب . فإذا كانت مرونة الطلب كبيرة ( أكثر من واحد ) كان الانخفاض فى الثمن قليلا ، وكان الانخفاض فى الإيراد الحدى قليلا . وبالعكس إذا كانت درجة مرونة الطلب قليلة ( أقل من واحد ) كان الانخفاض فى الثمن كبيرا ، وكان الانخفاض فى الإيراد الحدى كبيرا ، واشتد انخفاض الإيراد الحدى عند أى مستوى من مستويات

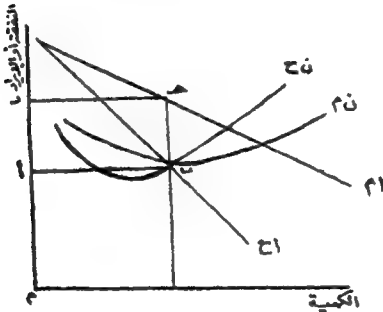
الانتاج . ومن هنا يتضح أن الإيراد الحدى يتوقف على مدى تغيرات الثمن ، وبالتالي على درجة مرونة الطلب .

ويمكن لنا أن نحدد الإيراد الحدى بالمعادلة التالية :

$$\text{الإيراد الحدى} = \text{الثمن} \left( 1 + \frac{1}{\text{المرونة}} \right) .$$

توازن المنتج في حالة الاحتكار :

٣٤٥ - يتحقق توازن المنتج في حالة الاحتكار عندما تتساوى النفقة الحدية مع الإيراد الحدى . فإذا أنتج المحتكر هذه الكمية من الإنتاج تتساوى عندها النفقة الحدية مع الإيراد الحدى فإنه يحقق عندها أقصى ربح ممكن ، ومن ثم لا تكون له مصلحة في أن ينتج كمية أكثر أو أقل منها ، وذلك كما يظهر في الشكل رقم ( ٤٠ ) .



( الشكل رقم ٤٠ )

فإذا أنتج المحتكر الكمية  $Q^*$  ، وهى الكمية التى تتساوى عندها النفقة الحدية مع الإيراد الحدى ( النقطة ب ) هى نقطة تقاطع المنحنى  $MR$  مع المنحنى  $MC$  ( منحنى النفقة الحدية ) ، فإنها تكون كمية التوازن ، أى الكمية من الإنتاج التى يحقق عندها المحتكر أقصى ربح ( ٣٢ - الاقتصاد )

ممكّن . ويتجدد ربحه بالمساحة  $a$  ب  $c$  د ( المسافة ب  $c$  تمثل ربحه في الوحدة الواحدة  $\times a$  ب ، وهي تمثل الكمية المنتجة (  $a$  ب = مك ) .

وتفسير ذلك ، انه وان كان المحتكر يستطيع أن يحدد أى ثمن يشاء من بين الائمان الموجودة في جدول الطلب على سلعته ، إلا أن سلطته محدودة بأنه كلما رفع الثمن انخفضت الكمية المباعة . وعلى ذلك إذا رفع المحتكر الثمن عن  $c$  فإن الكمية المباعة سوف تقل عن القدر  $m$  ك ، وعلى ذلك لن يكون ربحه الذى يحققه عند الكمية الجديدة أقصى ربح ممكن . ونفس الوضع يصدق في حالة خفض الثمن ، فإذا خفض المحتكر الثمن ، فسوف تزيد الكمية المباعة ولكن سوف ينخفض ربحه في الوحدة الواحدة ، ولن تعوض الزيادة في الكمية المباعة الانخفاض الحاصل في الربح الذى يحصل عليه في الوحدة الواحدة ، وبالتالي لن يحقق أقصى ربح ممكن عند انخفاض الثمن عن ذلك الذى يتساوى مع النفقة الحدية . وبذا نخلص أن شرط توازن المنتج في حالة الاحتكار البسيط هو تساوى النفقة الحدية مع الإيراد الحدى ( أى الثمن الذى يتحدد على ضوء الكمية المعروضة ) .

ويمكن أن نستخلص مما سبق الملاحظات التالية :

( أ ) ليس صحيحاً ما يقال أنه في حالة الاحتكار تكون سلطة المنتج مطلقة في رفع الثمن ، وإنما تتوقف سلطته في رفع الثمن على درجة مرونة الطلب على سلعته .

( ب ) في حالة التوازن فإن النفقة الحدية تكون أقل من الإيراد الحدى ( أى الثمن الذى يتحدد في السوق على ضوء الكمية المنتجة ) . وبدلنا الفرق بين الثمن والنفقة الحدية على درجة الاحتكار التى يتمتع بها المشروع .

وتقاس درجة الاحتكار التى يتمتع بها المشروع بالمعادلة التالية :

$$\text{درجة الاحتكار} = \frac{\text{الثمن} - \text{النفقة الحدية}}{\text{الثمن}}$$

وتكون درجة الاحتكار كبيرة كلما قلت مرونة الطلب على السلعة التى ينتجها المشروع المحتكر .

( ح ) يتمتع على المحتكر أن يراعى منحنى نفقاته حتى يتمكن من تحديد كمية الإنتاج التى يتم عندها التوازن ( أى التى تتساوى عندها النفقة الحدية من الثمن ) . فإذا كان المشروع يعمل في ظل ظروف الغلة المتزايدة ( النفقة المتناقصة ) كان من مصلحته أن يزيد من الكمية المنتجة وأن يقبل بالتالى



ثمنا منخفضا . وإذا كان المشروع يعمل في ظل ظروف الفلة المتناقصة ( النفقة المتزايدة ) ، كان من مصلحته أن يقلل من الكمية المنتجة وبالتالي يرفع من الثمن .

( د ) نستطيع أن نستنتج مما سبق أن المحتكر لا يستطيع أن يتحكم في نفس الوقت في كل من الكمية المنتجة والثمن ، بل عليه أن يختار ، وفقا لمصلحته أن يتحكم إما في الكمية المنتجة وإما في الثمن . ومن ثم فهو لا يستطيع أن يتحكم إلا في الثمن أو في الكمية المنتجة .

### المطلب الثالث

#### الاحتكار عن طريق التمييز في الثمن

Le monopole discriminat

٣٤٦ - قد لا يلجأ المحتكر إلى المنتج الذي يفرّد بآنتاج سلعة معينة إلى تحديد ثمن واحد للسلعة ، بل يقوم بالتمييز في الثمن عن طريق اقتضاء ثمنا مرتفعا عن بعض الوحدات المنتجة ، و ثمنا آخر منخفضا عن بعض الوحدات الأخرى من السلعة .

وعادة ما يتم التمييز تبعا لاختلاف الأسواق التي تباع فيها السلعة ، أو تبعا لاختلاف طوائف المستهلكين ، أو تبعا للكميات المطلوبة للمستهلك .

#### ( ١ ) التمييز في الثمن تبعا لاختلاف الأسواق :

عادة ما يلجأ المحتكر إلى التمييز بين ثمن السلعة التي ينتجها تبعا لتنوع الأسواق التي يصرف فيها سلعته . وهو يلجأ إلى ذلك في حالة اختلاف الأسواق من ناحية درجة مرونة الطلب على سلعته . فإذا واجه المحتكر على سبيل المثال سوقا يكون فيها الطلب على سلعته مرنا فإنه يضطر إلى خفض الثمن حتى يستطيع أن يبيع أكبر كمية من الانتاج ، إلا أنه يلجأ إلى تعويض ذلك الانخفاض في الثمن في سوق آخر يكون فيها الطلب على سلعته غير مرن ، فيرفع ثمن السلعة .

ومثال ذلك التمييز في ثمن السلعة بين السوق الوطنية والسوق الأجنبية ففي السوق الوطنية يجد المحتكر نفسه وحيدا في السوق الوطنية بناء على احتكار فعلى أو قانوني ( استناد إلى عقد امتياز حصل عليه من الدولة على سبيل المثال ) ، وفي تلك الحالة يحاول المحتكر الاستفادة من مركزه الاحتكاري ويرفع الثمن لعدم وجود منافسة على سلعته . ولكنه يجد منافسة في السوق الأجنبية من المشروعات الأجنبية التي تنتج نفس السلعة عند تصدير السلعة ، وبالتالي لا يستطيع أن يتحكم وحده في الثمن .

ومن ثم يضطر الى أن يخفض ثمن السلعة حتى يستطيع مواجهة منافسة غيره من المنتجين (١) . وفي حالة السوق الوطنية يتميز الطلب على سلعة المحتكر بقلّة المرونة لعدم وجود بديل للسلعة ، وبالعكس يتميز الطلب على السلعة بالمرونة في السوق الاجنبية لوجود بديل للسلعة .

#### (ب) التمييز في الثمن تبعا لاختلاف طوائف المستهلكين :

قد يكون من مصلحة المحتكر أن يميز في الثمن في السوق الواحدة ( السوق المحلية ) تبعا لاختلاف فئات المستهلكين . ومن الامثلة المعروفة على ذلك التجاء المشروعات المحتكرة لانتاج السكر أو الالبان .. الخ ببيع منتجاتها بثمن مرتفع للاستهلاك المباشر ، وبثمن منخفض للاستهلاك الوسيط ( مثال ذلك استخدام السكر كمادة اولية في صناعة الحلويات ) .

وأساس التمييز في هذه الحالة هو نفس الامر بالنسبة للحالة الاولى ، الا وهو تفاوت مرونة الطلب على السلعة بين طوائف المستهلكين . فطلب السكر أو اللبن للمستهلك العادي ( المباشر ) أقل مرونة من طلبهما لصناعة الحلوى أو لصناعة منتجات الالبان . فالمشروعات التي تنتج الحلوى أو منتجات الالبان يمكن أن تستبدل السكر أو اللبن بمواد اولية أخرى ، ومن ثم فإن طلبهما على السكر أو اللبن يتميز بالمرونة . اما المستهلك العادي للسكر فيصعب عليه أن يجد سلعة بديلة للسكر ، ومن ثم يتميز طلبه على السكر بقلّة المرونة . ومن هنا يتمكن المحتكر من أن يقتضى ثمنا مرتفعا في حالة الاستهلاك المباشر ، ولا يمكنه الا الحصول على ثمن منخفض في حالة الاستهلاك الوسيط .

وبطبيعة الحال يشترط لنجاح هذه السياسة أن يكون في وسع المحتكر أن يفصل بين الطائفتين من المستهلكين بحيث لا تستطيع أن تبيع طائفة للآخرى .

---

(١) تعتبر حالة الإغراق Dumping المعروفة في التجارة الدولية تطبيقا لحالة الاحتكار مع التمييز في الثمن . فالمحتكر يحاول « إغراق » السوق الأجنبية لسلعة ذات الثمن المنخفض ، وبموجب ذلك بانتفاء ثمن مرتفع في السوق الوطنية التي يتمتع فيها باحتكار فعلي أو قانوني .

## (٥) التمييز في الثمن تبعا لاختلاف الكميات المطلوبة بمعرفة المستهلك

### الواحد :

قد يكون من مصلحة المحتكر أن يميز في الثمن تبعا للكميات المطلوبة بمعرفة المستهلك الواحد . ومثال ذلك ما تلجأ اليه شركات الكهرباء التي تتمتع باحتكار قانوني أو فعلي من اقتضاء ثمن مرتفع لكمية معينة من الكهرباء المستهلكة ، فإذا ما زاد الاستهلاك عن هذه الكمية ، فإنها تخفض الثمن بالنسبة لكميات من الكهرباء التي تتجاوز الكمية المحددة .

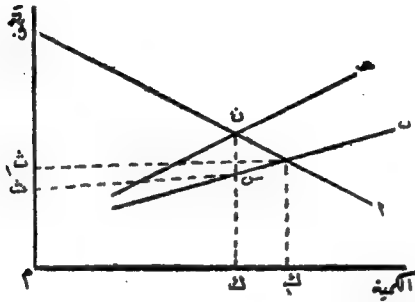
وأساس التمييز في هذه الحالة هو فائض المستهلك . فالمنفعة الحدية للوحدات الأولى التي يستهلكها الشخص تكون أكبر من المنفعة الحدية للوحدات التي تليها . ولما كان المستهلك يدفع عادة ثمنا واحدا لكل الوحدات التي يشتريها . وهو الثمن الذي يتحدد لمنفعة الوحدة الأخيرة ، فإن المبلغ الذي يدفعه فعلا يكون أقل من المبلغ الذي يقبل أن يدفعه لكي لا تفوت الصفقة عليه . ومن ثم يعتمد المحتكر الى التمييز في الثمن تبعا للكميات المطلوبة طالما أن طبيعة السلعة تسمح بذلك ، فيقتضي ثمنا مرتفعا عن الوحدات الأولى ذات المنفعة الحدية المرتفعة ، وثمنا منخفضا عن الوحدات الأخرى التالية ذات المنفعة الحدية المنخفضة .

### المطلب الرابع

#### احتكار المشتري Le monopsonie

٣٤٧ - درسنا حتى الآن الصور المختلفة للاحتكار من ناحية المنتج (البائع) ، ولكن قد يحدث أن تكون بصدد العديد من المنتجين الذين ينتجون السلعة ، ولكنهم يواجهون جميعا طلبا على سلمهم صادرا عن مشتري واحد . ويطلق على هذه الحالة احتكار المشتري Le monopsonie . وفي هذه الحالة يتمتع المشتري بسلطة التأثير على الثمن عن طريق تحديد الكمية المطلوبة والتي يتنافس على انتاجها العديد من المشروعات ( مثال ذلك منتجى قصب السكر أو الجوت الخام ، والتي يتولى شراؤها شركة واحدة تتولى تصنيعها ) .

ولفهم كيفية حدوث مثل هذا التأثير يبين المنحنى المنفعة الحدية لكميات من السلعة التي يرغب المشتري ، الذي يوجد في وضع احتكاري ، في الحصول عليها . والمنحنى أ يمثل في الواقع منحنى الربح الحدي لكل



شكل رقم (٤٠)

وحدة من الوحدات المشتراه ، وهو يتوقف على الطلب على السلعة التي ينتجها والتي يدخل في إنتاجها السلعة محل المناقشة والتي يتعدد منتجاتها ، ولذا فهو شكل منحنى الطلب العادي .

والمحنى ب يمثل منحنى عرض المنتجين المتعددين وهو يأخذ شكل منحنى العرض العادي .

والمحنى ج يمثل منحنى الانفاق الحدى لكل وحدة اضافية من السلعة محل المناقشة يريد شراؤها ، وهو يرتفع بطريقة الحال كلما اراد المشتري ان يزيد من مشترياته .

ولما كان المشتري المحتكر يريد ان يحقق أقصى قدر ممكن من الأرباح فإنه يحدد الكمية التي يشتريها عند تلك التي يتساوى عندها الربح الحدى مع الانفاق الحدى . وتمثل هذه المساواة عند تقاطع المنحنى أ مع المنحنى ج في النقطة ن . ومن ثم يكون من مصلحة المحتكر المشتري أن يشتري فقط الكمية م ك ، وعندها يتحدد الثمن بالمسافة م ث ( يلاحظ أن ك س = م ث ) .

وبطبيعة الحال فإنه اذا لم يوجد المشتري الذي في وضع احتكار فإن الكمية المشتراه تتحدد بالكمية م ك ، والتي يكون الثمن عندها مرتفعاً ( م ث ) ، عن الوضع الأول ( أي عند تقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض )

وفي حالة احتكار المشتري نلاحظ أن الكمية المشتراة تكون أقل منها في حالة المنافسة . وأن الثمن الذي يدفع للبائعين يكون أقل منه في حالة المنافسة .

### المطلب الخامس

#### Le monopole bilatéral الاحتكار المزدوج

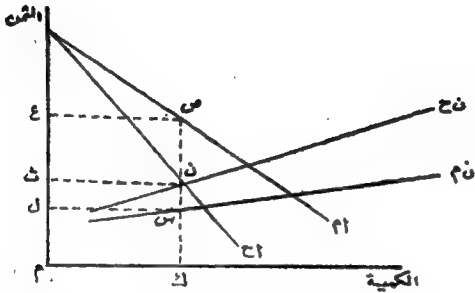
٣٤٨ - نفترض هذه الحالة وجود منتج في وضع احتكاري لانتاج السلعة ، ولكن يواجه من ناحية أخرى مشتري واحد محتكر لشراء السلعة ( حالة التفاوض على الأجر بين إحدى نقابات العمال ومع إحدى نقابات أصحاب الأعمال المستخدمة لهؤلاء العمال ، أو حالة التفاوض بين دولتين على تبادل سلعة معينة . . الخ ) .

وبطبيعة الحال في مثل هذه الحالة يحاول كل طرف أن يستغل موقفه الاحتكاري . فالمنتج المحتكر يريد أن يحصل على أكبر ثمن ممكن ، ولكنه لا يستطيع الوصول إلى ذلك عن طريق التحكم في الكمية المعروضة لأنه يواجه مشترياً واحداً . ونفس الوضع يصدق على المشتري فهو يريد أن يشتري بأقل ثمن ممكن ، ولكنه لا يستطيع أن يصل إلى ذلك عن طريق التحكم في الكمية المطلوبة ، لأنه يواجه منتجاً واحداً يتحكم في عرض السلعة وليس لها بديل .

وفي تلك الحالة يتحدد الثمن داخل منطقة تتحدد بحد أدنى لا يمكن أن يقل الثمن عنه ، وبحد أقصى لا يمكن أن يرتفع الثمن عنه . ولتوضيح ذلك ، نفترض أننا أمام منتج محتكر لانتاج القطن ، ومشتري في وضع احتكاري لشراء القطن .

في الشكل رقم (٤١) يمثل المنحنى  $ام$  الإيراد المتوسط الذي يحصل عليه المشتري من إعادة بيعه للقطن في السوق العالمية على سبيل المثال ، ويمثل المنحنى  $أ$  ح الإيراد الحدي . والآخر يقع تحت الأول ما دام أن منحنى الإيراد المتوسط متناقص ( والمنحنيات السابقة تمثل أيضاً منحنيات الربح المتوسط والربح الحدي بالنسبة للمشتري ) . ويمثل المنحنى  $نم$  التكلفة المتوسطة لانتاج القطن ، و  $نح$  منحنى التكلفة الحدية . والآخر يقع فوق الأول لأن منحنى النفقة المتوسطة متزايد .

ويكون من مصلحة المشتري للقطن ( الذي في وضع احتكاري ) أن يشتري الكمية التي تساوي عندها الإيراد الحدي مع النفقة الحدية والبينة



الشكل رقم ( ٤١ )

على الشكل في النقطة ن . وهي تشير الى انه يكون من مصلحة المشتري ان يشتري الكمية م ك ، وان يدفع الثمن ح بالنسبة للوحدة الحدية ، وان يدفع ثمنًا متوسطًا بالنسبة للكمية كلها هو ل . وبعبارة أخرى يريد ان يشتري الكمية كلها بتكلفتها دون ان يترك ربحًا غير عادي للمنتج .

ولكن من ناحية أخرى يكون من مصلحة البائع للقطن ( اى المنتج الاحتكاري للقطن ) ، ان يبيع الكمية م ك بالثمن ع ، لانه عند النقطة ص الواقعة على منحنى الإيراد المتوسط للمشتري سوف يأخذ كل ما يمكن ان يحصل عليه المشتري ثمنًا لبيع هذه الكمية ولا يترك له اى ربح . وعلى ذلك فان المسافة م ل تمثل الحد الأدنى للثمن الذى لا يمكن ان يقل عنه ، والمسافة م ع تمثل الحد الأقصى للثمن بالنسبة للكمية م ك .

ولكن نظرا للمركز الاحتكاري لكل من المنتج للقطن والمشتري له فان الثمن لابد ان يقع بين الحد الأدنى والحد الأقصى بالنسبة للكمية م ك . أما عن تحديد النقطة التى يقع فيها الثمن بالضبط بين هذين الحدين فانه يتوقف على مدى الضغط الذى يستطيع ان يمارسه كل منهما على الآخر . وهذا بدوره يتوقف على عدة عوامل أهمها ما يلى :

( ١ ) القدرة على تخزين السلعة بالنسبة للمنتج ، والقدرة على الانتظار من أجل الشراء بالنسبة للمشتري .

(ب) الحاجة للسيولة النقدية بالنسبة للمنتج ، والحاجة لتشغيل الطاقة الانتاجية بالنسبة للمشتري ( اذا كان يستخدم القطن كمادة أولية في مشروع ) أو الحصول على دخل من طريق إعادة بيعه .

### البحث الثالث

#### المنافسة غير الكاملة

٣٤٩ - قلنا ان النظام الذى تسود فيه المنافسة الكاملة يعد ، على ضوء الظروف الاقتصادية السائدة في عالم اليوم ، من قبيل الغرض النظري . كما ان حالات الاحتكار ، وان كانت من قبيل الحالات الواقعية ، التى نَجدها ، الا انها ليست الحالات السائدة .

وبناء عليه فان نظام السوق السائد في عالم اليوم هو نظام المنافسة غير الكاملة . ونكون بصدد المنافسة غير الكاملة اذا تختلف الشروط الواجب توافرها لقيام هذا النظام الأخير ، وهى كثرة البائعين والمشتريين ، وحرية الدخول والخروج والعلم الكامل بظروف السوق ، وتجانس السلعة وعدم وجود موانع قانونية أو فعلية تمنع من شراء السلعة . كذلك نكون بصدد منافسة غير كاملة اذا لو توافر حالات الاحتكار السابق دراستها . وبناء عليه فان نظام المنافسة غير الكاملة هو حالة وسط بين المنافسة الكاملة والاحتكار . وهو يعد ، في النظام الرأسمالى المعاصر ، النظام السائد الذى تتكون في ظله الائتمان . ومن ثم فان الأسواق الحقيقية تقع بين حالة المنافسة الكاملة وحالة الاحتكار . وهى تتميز بأن هناك عناصر للمنافسة وعناصر للاحتكار في كل سوق .

ولكن في ظل المنافسة غير الكاملة يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين :  
النوع الأول ويسمى احتكار القلة ( أو شبه الاحتكار ) Oligopoly  
ويتميز بوجود عدد محدود من المشروعات التى تتقاسم فيما بينها الشطر الأعظم من الانتاج في السوق . والنوع الثانى ويسمى المنافسة الاحتكارية Monopolistic competition ، ويتميز بتعدد المشروعات التى تنتج السلعة ، ولكن يخفى بالنسبة لها شرط التجانس في السلعة ليحل محله التمايز . وعلى ذلك فان توافر تعدد المشروعات يتفق مع فكرة المنافسة ، ولكن التمايز يكاد يجعل من كل مشروع محتكراً لنوع أو صنف معين من السلعة . ولذا يعرف هذا النوع باسم المنافسة الاحتكارية .

ونتناول في هذا البحث احتكار القلة ، والمنافسة الاحتكارية ، ونخصص لكل منهما مطلباً .

### الطلب الأول

#### احتكار القلة Oligopole

٣٥٠ - قلنا أن احتكار القلة يتميز بتواجد عدد محدود من المشروعات في الصناعة ( أى التي تنتج السلعة الواحدة ) تتقاسم فيما بينها الشرط الأعظم من الطلب على السلعة . وتكون أيضا بصدد احتكار القلة حتى لو وجد إلى جوار العدد القليل من المشروعات التي تتقاسم فيما بينها الجزء الأكبر من الطلب على السلعة ، عدد كبير من المشروعات الصغيرة الأخرى التي تنتج نفس السلعة ولكن سلوكها غير مؤثر . فالمشروعات الكبيرة هي التي تسيطر على السوق وترسم فيما بينها السياسة التي تضطر المشروعات الصغيرة الأخرى إلى السير وفقا لها خاصة فيما يتعلق بالائمان أو حجم الانتاج .

وأهم ما يميز احتكار القلة ليس فقط في قلة عدد المشروعات التي تتحكم في السوق ، وإنما أيضا في قيام ثمة روابط متبادلة بين السياسات التي تتبعها هذه المشروعات للسيطرة على السوق . فكل مشروع منها يعرف المشروعات الأخرى المنافسة له ، ويراقب تصرفاتها ويدخلها في حساباته . ولذا فإن كل مشروع في سوق احتكار القلة يأخذ في اعتباره ليس فقط الآثار المترتبة على السياسات التي تتبعها المشروعات الأخرى ، وإنما أيضا الآثار المترتبة على سياسته هو عبر ردود أفعال المشروعات الأخرى .

ويشترط لقيام حالة احتكار القلة صعوبة الدخول إلى الصناعة أما بسبب ضخامة الاستثمارات التي تتطلبها إقامة المشروع ، أما بسبب صعوبة الحصول على المعلومات الفنية اللازمة للانتاج ، أو بسبب حقوق الماركة المسجلة .. الخ .

وبالرغم من أن دراسة سوق احتكار القلة قد بدأت منذ زمن طويل (٢) ، وترجع هذه الدراسة في بدايتها إلى الاقتصادي الفرنسي كورنو Cournot

#### Oligopoly بالانجليزية (١)

(٢) يمكن التمييز بين ثلاثة مراحل مرت بها دراسة احتكار القلة :  
١ - المرحلة الأولى وترجع إلى الاقتصادي الفرنسي Cournot ، والذي أصدر كتابه في سنة ١٨٣٨ وتناول فيه كيفية تكون الائمان في السوق التي يحتكرها منتجان فقط Dupoyl ثم تبعه برتراند G. Bertrand ، وادجوراث Edgworth والنماذج القديمة منهم تبين سلوك المنتج الآخر سواء من ناحية تحديد الكمية أو الزمن . ولكن التحليل عند كورنو يركز على أن المشروع يقبل الكمية التي ينتجها المشروع الآخر =



الا انه يصعب القول بوجود نظرية عامة لاحتكار القلة . فهناك العديد من النظريات الخاصة ، وكل منها يمثل محاولة جزئية .

ولتوضيح كيفية تكون الاثمان في سوق احتكار القلة سوف نتناول بعض حالاته ، وهي تنقسم الى نوعين رئيسيين : تكون الاثمان في سوق احتكار القلة بدون وجود اتفاق أو تنسيق بين المشروعات القليلة التي تتقاسم الطلب على السلعة المنتجة ، وتكون الاثمان في حالة وجود اتفاق أو تنسيق بين المشروعات .

### اولا - حالة عدم وجود اتفاق بين المشروعات المتنافسة :

٣٥١ - ويقصد بهذه الحالة حالة سوق احتكار قلة لا تجمع بين مختلف المنتجين فيها رابطة سيطرة أو قيادة أو اتفاق . ومن ثم يسود هذه السوق التنافس بين المشروعات .

وهذه الحالة تعتبر من أصعب الحالات تعقيدا . وسبب ذلك أن المتغيرات التي تواجه كل منتج ليست الثمن أو الكمية التي تتحدد ، بل أن سلوك المنتج يتوقف أيضا على سلوك غيره من المنتجين . لذا يضطر المنتج أن يدخل في اعتباره سلوك الآخرين ، وهو لا يعرف هذا الأخير على وجه أكيد ، بل يعتمد في تقديره على افتراضات معينة . وباختلاف هذه الافتراضات تختلف النماذج التي يمكن وضعها تصورياً .

ويتصرف على أساسها . أما التحليل عند برتراند فيركز على أن المشروع يقبل الثمن الذي يحدده المشروع الآخر ويأخذه كمعطاة ويتصرف على أساسه . أما التحليل عند اندجوارث فإن كان يأخذ في الاعتبار ، كما لدى برتراند ، أن الثمن هو المتغير ، إلا أنه يدخل فرضاً جديداً وهو أن حجم إنتاج ( العرض ) كل من المشروعين محدود .

٢ - المرحلة الثانية وقد بدأت مع أعمال W. Fellner والذي أصدر كتابه «Competition» في سنة ١٩٤٩ ، ويتميز بوجود أكثر من مشروعين في الصناعة كما يتميز بالتركيز على اتجاه المشروعات الى الاتفاق فيما بينها «among the few» Oligoholy للحصول على أكبر قدر من الربح لهم جميعاً ، وبذا تسود حالة الاحتكار بدلا من حالة المنافسة . ولكن بما أن المشروعات لا تتساوى في الظروف أو الامكانيات ، فإن مشروما سوف تمكنه ظروفه وامكانياته من السيطرة على المشروعات الأخرى . ومن هنا تظهر فكرة المشروع المسيطر أو المشروع القائد ، والذي يتوقف على سلوكه تحديد الثمن في السوق .

### R. W. Rotchild

٣ - الحالة الثالثة وقد بدأت مع مقالة ويتميز بالتركيز على عدم وجود اتفاق بين المشروعات ، وبالتالي يركز التحليل على سلوك المنتج أخذاً في الاعتبار ودود فعل المشروعات الأخرى . وقد استخدم هذا الاتجاه نظرية اللعب أو المباريات الرياضية «Price theory and oligophly The theory of games» لتوضيح هذا السلوك .

وأزاء هذا كله فقد ذهب عدد من الاقتصاديين الى القول بأن هناك عدم تحديد في حالة احتكار القلة فلا يمكن تحديد كافة الأمور اللازمة لسلوك المشروع . فالسوق والاثمان ليست اطارا مناسباً لدراسة سلوك هذه المشروعات ، وحيث تصبح المشروعات قادرة على التغيير باستمرار في هذا الإطار .

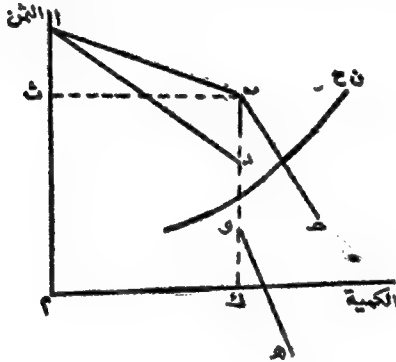
ومن بين الاحتمالات الممكنة في هذا الصدد أن يقوم المنتجون ، في حالة احتكار القلة ، بشن الحرب التنافسية بعضهم على بعض لاسباب متعددة ؛ منها رغبة واحد منها في احتلال السوق احتلالا كاملا وتحويلها الى سوق احتكارية أو سوق يتولى فيها القيادة ، ومنها أيضا الرغبة في الضغط على بعض اعضاء السوق وأجبارهم على عقد اتفاق معين من حيث تحديد الاسعار أو تقسيم الأسواق . الخ . وكما تختلف اسباب الحرب بين المشروعات ، تختلف اساليب الحرب المتبعة . فقد تدور المعركة حول مستويات الاسعار بصفة خاصة ، فتتولى موجات التخفيض الواحدة وراء الأخرى . وبطبيعة الحال فإن هذا الأسلوب يلحق الضرر بالجميع ولا يستفيد منه إلا المستهلك . وقد لا يسلك المنتجون «حرب الاثمان» ويلجأون الى اسلحة أخرى منها الدعاية واسعة النطاق بطرقها المتنوعة ، ومنها سلاح منح الهدايا والهبات والعمولات للملاء . الخ .

والاحتمال السابق ، وهو قيام العراك بين المشروعات ، لا يدوم بطبيعته كثيرا ، إذ ينتهى أما باتفاق بين المشروعات ، وأما بترك المشروعات ذات الامكانيات المتواضعة المجال للمشروع القوى ، فتحول السوق الى سوق احتكارية ، وأما بالاتفاق بين المشروعات .

كذلك من بين الاحتمالات الممكنة أن يعمل المشروع على تجنب خوض معركة لا يأمن نتيجتها ، وإنما يضع سياسته على أساس تقديره ليس لحالة الطلب وحالة التفقات فحسب ، بل على أساس تقديره لسلوك المشروعات الأخرى التي تشاطره السوق .

ومن أقرب صور هذا التقدير احتمالا أن يعتقد المنتج انه اذا رفع الثمن الذى يبيع به ، فانه سوف يتبعه في ذلك بقية المشروعات المنافسة له ، وذلك رغبة منهم في توسيع نطاق عملياتهم وجذب عملائه اليهم . أما اذا خفض المنتج الثمن لى يزيد من مبيعاته فإن الأكثر احتمالا أن يقابل بقية المشروعات المنافسة هذا الاجراء بمثله ، أى بتخفيض الثمن ، حتى لا تترك له فرصة اجتذاب عملائهم ، وبالتالي انقاص ارباحهم .

ومعنى ذلك ، وفيما لمنطق هذا الاحتمال ، أن الطلب في هذه الحالة هو طلب ذو شطرين : شطر مرونة مرتفعة عند أسعار أعلى من السعر السائد ، وشرط مرونة منخفضة عند أسعار أدنى من السعر السائد . فالزيادة في الثمن تحرم المشروع من جزء كبير من مبيعاته مادام الغير يبقى على ثمنه ثابتا ، والانخفاض في الثمن لا يعود على البائع بتغير كبير في مبيعاته اذ يخفض الجميع من أثمانهم . وقد جرت العادة على تصوير هذا الوضع بما يعرف بمنحنى « الطلب المنكسر » كما يظهر في الشكل رقم (٤٢) .



الشكل رقم (٤٢)

ويبين من الشكل السابق انه اذا كان الثمن السائد في السوق هو  $P$  ، فإن المنتج في سوق احتكار القلة يبيع ( ينتج ) المقدار  $Q$  ، ويمثل هذا المقدار نصيبه من الطلب في السوق . واذا اراد المنتج ان يبيع بثمان أكثر من  $P$  ، فإنه سوف يواجه طلبا مرنا ، بحيث سوف ينجم عن هذا الارتفاع انخفاض أكبر في الكمية المباعة ، ويعبر عن ذلك الجزء  $أ$  به من منحني الطلب . اما اذا اراد ان ينقص الثمن الذي يبيع به عن المستوي  $P$  ، فإنه سوف يواجه طلبا غير مرنا ، بمعنى أنه لن يترتب على خفض الثمن الا زيادة اقل في الكمية المباعة ، ويعبر عن قلة مرونة الطلب الجزئية  $ب$  من منحني الطلب .

ونلاحظ أن منحنى الطلب هو منحنى متكسر ، وينقسم إلى قسمين :  
القسم أ ب وهو قليل الانحدار ليمبر عن مرونة الطلب عند مستوى من  
الأمان أعلى من م ث ، والقسم ب ج وهو شديد الانحدار ليمبر عن قلة  
مرونة الطلب عند مستوى من الأمان أقل من م ث . ومن منحنى الطلب  
المتكسر ( ذو الشقين ) نستطيع استخلاص (١) منحنى الإيراد الحدى ،  
ويظهر بدوره في صورة قسمين : القسم أ ويشترك من الجزء من منحنى  
الطلب أ ب ، والقسم هـ ويشترك من الجزء من منحنى الطلب ب ج .

ونلاحظ أن بين هذين القسمين فقرة عند الثمن السائد لا يتعين عندها  
مستوى الإيراد الحدى . وكل ما يمكن أن نقرره أن الإيراد الحدى قبل ذلك  
( أ د ) مرتفع نسبياً ، وأنه بعد ذلك منخفض نسبياً . والفرق بين الارتفاع  
والانخفاض يتوقف على درجة مرونة الطلب في كل من القسمين ( أ ب ، ب ج )

وإذا عبرنا عن منحنى النفقات الحدية للمنتج بالمنحنى ن ح ، فإن من  
مصلحة المنتج في هذه الحالة أن يبقى على الثمن عند المستوى م ث ، فلا يميل  
إلى زيادته ، ولا يميل إلى انقاصه . ولكن إذا طرأت ظروف رفعت من  
نفقات المنتج ، بحيث تجعل منحنى النفقات الحدية ينتقل إلى أعلى ليقطع  
منحنى الإيراد الحدى أ د ، فإنه يكون من مصلحته أن يرفع الثمن عن  
المستوى م ث . كذلك إذا طرأت ظروف مكنت المنتج من خفض نفقاته ،  
بحيث ينتقل منحنى النفقة الحدية إلى أسفل ليقطع منحنى الإيراد الحدى  
و هـ ، فإنه يكون من مصلحته أن يخفض الثمن عن المستوى م ث .

وتبعاً لما تقدم ، فإنه يمكننا أن نلاحظ أن المنتج في احتكار القلة ،  
وذلك على عكس حالات المنافسة الكاملة والاحتكار ، لا يغير من الكمية  
المنتجة أو الثمن لأقل تغيير يطرأ على نفقاته . ولذا كثيراً ما يستخدم منحنى  
« الطلب المتكسر » ليفسر ثبات الأثمان في الأسواق التي يسودها احتكار  
القلة . فالمنتج في هذه السوق أقل تأثراً لتغيرات الأثمان أو لتغيرات نفقاته ،  
ومن مصلحته أن يبقى على الأوضاع كما هي .

#### ثانياً - حالة وجود اتفاق بين المشروعات التنافسة :

٣٥٢ - قلنا أن الحالة السابقة التي لا تتميز بعدم وجود اتفاق بين  
المنتجين لا تدوم كثيراً ، إذ كثيراً ما ينتهي الأمر بين هذه المشروعات التي

(١) يمكن استخلاص الإيراد الحدى على أساس المعادلة التالية :

$$\frac{1}{1 + 1} = \frac{\text{الإيراد الحدى} = \text{الثمن}}{\text{وزنة الطلب}}$$

تتنافس في سوق احتكار القلة الى « تنظيم » عملية المنافسة التي تجري بينها ، والى الاتفاق على السياسات التي تتبع بالنسبة لائتمان السلع مثلا ، أو على اقتسام الأسواق ، أو على تحديد أجور العمال ، أو أئتمان المواد الأولية .. الخ . وتكون هذه الاتفاقات إما صريحة أو ضمنية ، وكثيرا ما تجاوز نطاق البلد الواحد لتشمل كل القائمين على انتاج السلعة الواحدة في البلدان الرأسمالية الكبرى ، مكونة ما يعرف بالكارتلالات الدولية ( صناعة البترول ، والنقل البحري ، والطيران .. الخ ) .

وتتصرف المشروعات التي تتفق فيما بينها عندئذ ، كما لو كانت تحتكر انتاج السلعة احتكار كاملا . ولكن يوجد مع ذلك فارق بين هذه الحالة وحالة الاحتكار الكامل ، ويتلخص ذلك في أن كل مشروع من المشروعات التي يتضمنها الاتفاق يحتفظ بشخصيته وبظروفه الخاصة به . ويترتب على ذلك أن الثمن الذي يسود في هذه الحالة : حالة احتكار القلة مع وجود اتفاق ، يختلف عن الثمن الذي يسود في حالة الاحتكار الكامل ، وذلك من عدة وجوه أهمها ما يلي :

١ - أن الثمن في حالة احتكار القلة ليس ثمنا ناشئا عن ارادة واحدة تتخذ قراراتها على ضوء هدف واحد هو تحقيق أقصى قدر من الأرباح حيث أن هذا الثمن يكون وليد مساومات ومفاوضات بين مختلف أطراف هذا الاحتكار . ولذا فهو ثمن وسط لا يعتبره أى مشروع ثمنا يناسب ظروفه بل أنه ينظر اليه على أنه أقل الحلول شرا ، اذ يجنبه خوض معركة تنافسية لا يأمن أحد نتائجها .

٢ - والثمن الذي يسود في حالة احتكار القلة لا يحقق للمشروع الواحد أقصى ربح ممكن لاضطرار كل مشروع أن يحرص على الاحتفاظ بنصيبه في السوق وبكيانه الذاتي ، هذا بصرف النظر عما يكون هناك من فوارق النفقات والإنتاجية . أما في حالة الاحتكار فالمشروع لا يكون مقيدا بهذه القيود ، ويستطيع بالتالى تكييف سياسته بما يكلفه أدنى نفقة ، فيحصر نشاطه في الموارد والمنشآت الأكثر إنتاجية ويمتل ما هو دونها .

ومن الاعتبارات التي تجعل احتكار القلة أقل فعالية في تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح ، عبء النفقات المتغيرة التي يضطر كل مشروع قبول تعددها نتيجة تعدد الوحدات المنتجة ورغبة كل منها في الحفاظ على شخصيتها . فجميع النفقات الإدارية الجارية ( مثل أجور المديرين ، مصروفات الدعاية ، نفقات التوزيع .. الخ ) يتحملها كل مشروع على حدة ، بينما يتحملها الاحتكار الكامل مرة واحدة .

ولمعرفة تكون الثمن في حالة احتكار القلة ، الذي يرتبط بوجود اتفاق بين أعضائه ، يمكن لنا التفرقة بين أمرين : حالة الاتفاق التام على توزيع الأسواق فيما بينهم والثمن الذي يسود ، بحيث يمكن القول بأن هذه المشروعات تتمتع بمركز إدارة واحد يجمع فيما بينها ( حالة الكارتل ) . وحالة عدم وجود الاتفاق الكامل بينها يتولى تنفيذه مركز إدارة واحد ، بل ينصب الاتفاق على مجرد التنسيق بين المشروعات المتنافسة ، على أن يتمتع كل مشروع بشخصيته واستقلاله .

#### ١ - حالة الاتفاق التام ( الكارتل ) :

في هذا الفرض تكون في حقيقة الأمر أمام احتكار يهدف الى تحقيق أقصى قدر ممكن من الربح للمشروعات أعضاء الكارتل . وللوصول الى هذا الهدف ، فان إدارة الكارتل تحاول التقليل من النفقات الكلية للصناعة ( أى صناعة السلعة التي يتقاسم انتاجها عدد قليل من المشروعات ) . كما تعمل على اقتسام السوق فيما بين المشروعات أعضاء الكارتل بحيث ينتج كل مشروع كمية معينة من السلعة التي تتساوى عندها النفقات الحدية للمشروعات أعضاء الكارتل . وأخيراً تعمل على توزيع الأرباح فيما بينها . ونتيجة لما تقدم ، فان تكون الثمن في هذه الحالة ( حالة الكارتل ) يشبه طريقة كونه في حالة الاحتكار .

#### ٢ - حالة التنسيق فقط بين المشروعات :

إذا لم تصل درجة الاتفاق بين المشروعات الى حد قيام مركز إدارة واحد يقوم بالزام المشروعات بتنفيذ الأمور السابق بيانها بهدف الوصول الى تحقيق أقصى ربح ممكن لأعضاء المشروعات الداخلة في كارتل ، بل اقتصر الأمر على اتفاقات جرتية تقوم بينها ، سواء من ناحية تقسيم الأسواق أو الانساق على ثمن واحد يلتزم به الجميع ، وبحيث يحتفظ كل مشروع بإدارته وبالتالي بشخصيته ، فان تكون الثمن في هذه الحالة يختلف من الحالة السابقة .

ففي حالة التنسيق ( الاتفاق الجزئي ) يكون الهدف أيضاً منه تحقيق أقصى قدر ممكن من الربح للمشروعات أعضاء الاتفاق . ولكن يختلف الأمر هنا من حيث أن كل مشروع يكون له منحى الطلب الخاص به ، وهو جزء من منحى الطلب الكلي على الصناعة ، ويكون له أيضاً منحى النفقة الخاص به .

وبطبيعة الحال ، فان كل مشروع يحاول أن ينتج الكمية من السلعة التي تتساوى عندها نفقته الحدية مع إيراده الحدى ( أى التي يحقق عندها

أقصى ربح ممكن ) . ولكن يتعين على كل مشروع أن يراعى الاتفاق الذي بينه وبين المشروعات الأخرى المنافسة له ، والذي قد ينصب على الثمن الذي يبيع به ، أو على الجزء من الطلب على الصناعة الذي سوف يختص به . ومن ثم فإن أرباح كل مشروع سوف تختلف عن أرباح المشروع الآخر ، تبعاً للثمن الذي اتفق على البيع على أساسه ، أو تبعاً لكمية الطلب التي اتفق على أن يختص بها كل مشروع ، وتبعاً لمستوى نفقاته .

ونتيجة لذلك ، فإن الأرباح التي تحققها المشروعات مجتمعة تكون - في هذه الحالة - أقل مما تكون عليه في حالة وجود كارتل . وتكون النفقة الكلية للصناعة أكثر ارتفاعاً في هذه الحالة عما تكون عليه في حالة وجود كارتل .

### ثالثاً : احتكار القلة مع وجود مشروع مسيطر :

كثيراً ما يحدث أن تكون المشروعات القليلة المنافسة على انتاج السلعة لا تتساوى من ناحية الامكانيات أو الظروف ، بحيث يوجد مشروع يتميز على زملائه بميزات تجعله بمثابة المشروع المسيطر . وهذا الأخير يستطيع ، عن طريق الميزات التي يتمتع بها ، أن ينتج الكمية التي تحقق له أكبر قدر ممكن من الربح ( أي عند تساوى نفقته الحدية مع إيراده الحدي ) . ومن ثم يستطيع أن يؤثر في الثمن الذي يبيع به والذي يتناسب مع كل من إيراده الحدي ونفقته الحدية . أما المشروعات الأخرى فما عليها إلا أن تتبع المشروع المسيطر وتكيف سياستها على ضوء الثمن الذي يبيع به . ولذا تعرف هذه الحالة بحالة « الثمن القائد » ( ١ ) .

### المطلب الثاني

#### المنافسة الاحتكارية Monopolistic competition

٣٥٣ - قلنا أنه يمكن التمييز ، في ظل نظام المنافسة غير الكاملة ، بين نوعين من المنافسة : احتكار القلة أو « تنافس القلة » ، وقد درسناها في المطلب السابق ، والثاني هو المنافسة الاحتكارية ، وهي السائدة في عالم اليوم .

---

(١) قد يثور التساؤل من أسباب عدم تحول هذا المشروع المسيطر الى محكر . ويفسر ذلك ، اعتقادنا ، أن المشروع المسيطر يكون من مصلحته أن يسيطر على السوق دون أن يتحول الى مشروع محكر ، لأنه يحصل على مزايا المحكر ، وفي نفس الوقت يتفادى و ظل الوضع التشريعات التي تصدرها كثير من الحكومات لمحاربة الاحتكار .

وقد ظل الاهتمام بحالة المنافسة الاحتكارية مهملًا حتى الثلاثينيات من هذا القرن ، حتى بدأت الكتابات الاقتصادية تولى هذا النوع من المنافسة قدرًا كبيرًا من العناية على اثر ظهور كتابي جوان روبنسون J. Robinson و تشمبرلين E. H. Chamberlin (١) .

ويمكن القول بأن هذا النوع من المنافسة الاحتكارية هي السائدة في عالم اليوم . فمن ناحية تكاد لا تتوافر الشروط اللازمة لقيام سوق المنافسة الكاملة ، ومن ناحية ثانية تعمل الغالبية العظمى من الدول على محاربة الاحتكار ، اللهم الا اذا كان احتكارًا للدولة . ومن هنا فان نظام المنافسة غير الكاملة هو النظام السائد ، خاصة نوعه الثاني ، الا وهو المنافسة الاحتكارية .

وتتميز سوق المنافسة الاحتكارية ، من ناحية ، بتعدد المشروعات التي تنتج السلعة ، وهي في ذلك تتفق مع المنافسة الكاملة . وتميز ، من ناحية أخرى ، في أن كل مشروع يحاول أن يميز السلعة التي ينتجها عن تلك التي ينتجها المشروع الآخر . وبمعنى آخر فان شرط التجانس بين السلعة يختفى ، بحيث يمكن القول بأن كل مشروع يحتكر « صنفًا » معينًا من السلعة الواحدة . وهي في ذلك تختلف عن المنافسة الكاملة ومن هنا سميت المنافسة الاحتكارية .

وأهم ما يميز هذه السوق هو تمايز الأصناف المتعددة من السلعة الواحدة ، بحيث تكون أمام عدة سلع . وهذا التمايز أو التباين في السلعة الواحدة التي ينتجها كل مشروع قد يرجع الى صفات حقيقية في السلعة ، أو الى مجرد صفات وهمية ، ومن الأساليب التي تلجأ اليها المشروعات للوصول الى عدم تجانس السلعة : ادخال بعض الصفات غير المهمة على السلعة ( كتغيير الشكل أو اللون ، أو الدوق ، أو طريقة التعبئة ، أو اقترانها باسم الشهرة الذي يتمتع به المشروع .. الخ ) . ومن هنا تتعدد الماركات للسلعة الواحدة .

كذلك من الأساليب التي تتبع لابهام المستهلك انه أمام سلعة متفاربة عن تلك التي تنتجها المشروعات الأخرى : استخدام الظروف المحيطة بتسويق السلعة ( مثال ذلك مكان المشروع الذي يبيع فيه السلعة ، أو ما يقوم المشروع بتقديمه من خدمات إضافية أو تسهيلات متنوعة بمناسبة شراء السلعة .. الخ ) .

---

J. Robinson «Economics of imperfect competition»

(١)

E. H. Chamberlin «Theory of monopolistic competition»



وأيا كانت أنواع الاساليب المستخدمة للتمايز بين «الاصناف» المختلفة من السلعة الواحدة ، فان كل المشروعات تركز على استخدام أسلوب الدعاية والإعلان الواسع لاقتناع المستهلك بهذا التمايز ، وأنه أمام سلعة أخرى تختلف عن تلك التي تنتجها المشروعات الأخرى . ولذا اهم ما يميز هذه السوق أهمية الدعاية والإعلان ، واحتلال نصيبها من النفقات الكلية للمشروع أهمية خاصة . ومن ثم فان هذه المصاريف تمثل نسبة كبيرة من الثمن الذي يبدو به المشروع (١)

### كيفية تكون الثمن في المنافسة الاحتكارية :

٣٥٤ - قلنا ان المنافسة الاحتكارية تتميز ، من ناحية بتعدد المشروعات المنتجة للسلعة ، ومن ناحية أخرى بتمايز «الاصناف» التي تنتجها هذه المشروعات . وينجم عن ذلك اننا نكون بصدد عدد من السلع التي تعد بدائل فيما بينها . حقيقة ان البديل لا يعتبر تاماً ، من وجهة نظر المستهلك ، والا كنا أمام سلعة واحدة متجانسة بتعدد منتجوها ( أى أمام منافسة كاملة ) . ومقتضى ذلك أن يتأثر كل مشروع بالثمن التي تقتضيها المشروعات الأخرى . ومن ثم فان الطلب على المشروع يتميز بارتفاع المرونة ( المرونة المتقاطعة ) .

وكذلك فان كل مشروع استطاع أن يمايز سلعته ، ويقنع المستهلك بذلك يعتبر محتكراً لانتاج هذا الصنف من السلعة . ومعنى هذا ان الطلب على منتجاته يتأثر بالثمن الذي يحدده المشروع ، أى يرتفع بانخفاض الثمن ، وينخفض بارتفاع الثمن . ولكن يختلف عن الطلب في حالة الاحتكار ، ان الطلب على المشروع ، في ظل المنافسة الاحتكارية ، لا يمثل الطلب الكلى على السلعة في السوق ، بل يمثل جزءاً من هذا الطلب

---

(١) يذكر البعض - بحق - أن مصاريف الدعاية والإعلان تمثل أحياناً نسبة من الثمن تفوق تلك التي انفق لانتاج السلعة . وفي تقدير أن هذه المصاريف وصلت في الولايات المتحدة إلى عام ١٩٦٠ الى ١٢ ملياراً من الدولارات ، وأنها تعتبر من الناحية الاقتصادية البعثة تضيقها للموارد الاقتصادية . حقيقة قد يرد على ذلك بأن هذه المصاريف تمثل دخلاً لكثير من العاملين في مجال الإعلان ، وبالتالي تساهم في خلق فرص للعمالة ، الا أنه يمكن الوصول إلى هذه النتائج من طريق استخدام هذه الأموال في خلق سلع أخرى ، أو في زيادة انتاج السلع القائمة ، بدلاً من استخدامها في الضغط على المستهلكين لشراء سلع لا يحتاجون إليها ، أو هي بالفعل ضارة بصحتهم ( السجائر والمشروبات الكحولية ) أو لتفريقها ، وهي لا تحتاج إلى ذلك .

انظر : د . فوزي منصور « محاضرات في نظرية الثمن » دار النهضة العربية ، ١٩٧٣ ، ص ٧١٠ .

الكلى . هذا فضلا عن أن الطلب على المشروع ، في حالة المنافسة الاحتكارية ، يكون ذو مرونة مرتفعة لتوافر البدائل للسلعة .

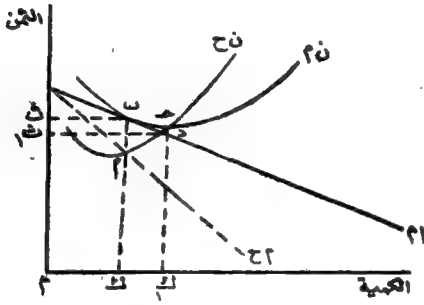
وبطبيعة الحال ، فإن المشروع في المنافسة الاحتكارية يسعى الى تحقيق أقصى قدر من الربح ، ويتحقق ذلك عند الكمية من الانتاج التي تتساوى عندها النفقة الحدية مع الإيراد الحدى . ولما كان الطلب على المشروع يتميز بالمرونة لتوافر البدائل على سلعته من ناحية ، ولتأثر الطلب بالأثمان التي تباع بها المشروعات الأخرى المنتجة للأصناف الأخرى من السلعة ، من ناحية أخرى ، فإنه على ضوء ذلك لا يكون المشروع حرا تماما في تحديد الكمية التي يرغب في انتاجها والتي تصل عندها النفقة الحدية الى أدنى حد ممكن ، اذ عليه أن يراعى الطلب الكلى على الصناعة من ناحية ، والأثمان التي يحددها منافسوه الآخرون من ناحية أخرى . ولذا فإن الكمية من الانتاج التي تتساوى عندها النفقة الحدية مع الإيراد الحدى (توازن المشروع ) قد تقترب في المدة القصيرة أما بظهور أرباح غير عادية ، أو بأرباح عادية فقط ، أو حتى بخسارة .

أما في المدة الطويلة ، فإن الأرباح غير العادية ، وكذلك الخسارة تختفى ، وتحقق المشروعات في المنافسة الاحتكارية الأرباح العادية فقط وتفسير ذلك أنه في حالة المنافسة الاحتكارية ، وخلافا للوضع في حالة الاحتكار ، لا يوجد عوائق أمام دخول مشروعات جديدة الى ميدان الصناعة ، اذا كانت المشروعات تحقق أرباحا غير عادية ، أو خروج بعض المشروعات التي تحقق خسارة من ميدان الصناعة . ويترتب على دخول مشروعات عديدة الى ميدان الصناعة زيادة عرض السلعة بصفة عامة ، فيميل ثمنها الى الانخفاض ، وتميل نفقاتها الى الارتفاع بزيادة الطلب على عوامل الانتاج اللازمة لها ، الأمر الذي يترتب عليه - أن عاجلا أو آجلا - عودة أرباح المشروعات العاملة في الصناعة الى المستويات العادية . وعلى العكس يترتب على خروج بعض المشروعات التي تحقق خسارة من ميدان الصناعة انخفاض العرض الكلى للصناعة ، الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع الأثمان ، وتميل النفقات الى النقصان لانخفاض الطلب على عوامل الانتاج اللازمة للصناعة .

ويترتب على هذه التغيرات أن كل بائع يواجه تحرك منحني الطلب على منتجاته ، وكذلك تحرك منحني نفقاته . فمعد دخول مشروعات جديدة الى ميدان الصناعة يتحرك منحني الطلب الى أسفل ( أى انخفاض الطلب على المشروع ) ، وانتقال منحني النفقات المتوسطة الى أعلى ( دلالة على زيادة النفقات ) . وعلى العكس من ذلك ينتقل منحني الطلب على المشروع

الى اعلى في حالة خروج بعض المشروعات من ميدان الصناعة ( دلالة على زيادة الطلب على منتجات المشروع ) ، وانتقال منحني النفقات المتوسطة الى اسفل ( دلالة على انخفاض النفقات التي يتحملها المشروع ) . وتبقى هذه التغيرات حتى يسود الربح العادي بالنسبة للمشروعات العاملة في الصناعة (١) .

ولذا فان التوازن في المدة الطويلة يتحقق بالنسبة للمشروع ، داخل الصناعة كلها ، عندما يتساوى الثمن ( الايراد المتوسط ) مع النفقة المتوسطة والتي تشتمل على الربح العادي .



( الشكل رقم ٤٣ )

في الشكل رقم ( ٤٣ ) يمثل المنحني  $م ح$  الايراد المتوسط ( اي خط الثمن أو الطلب ) ، وهو ينحدر الى اسفل دلالة على ارتفاع مرونة الطلب للأسباب السالف ذكرها . وبمعنى آخر ، فان التكمية المطلوبة تتأثر

(١) يشترط بداية لكي تحقق المشروعات الارباح العادية فقط ، في المدة الطويلة ، ان تتماثل ظروف المشروعات من حيث الطلب ونفقة الانتاج . ولكن في الحقيقة يمكن ان تتميز بعض المشروعات على غيرها ببعض الزوايا تمكنها من زيادة طلبها او خفض نفقة انتاجها . ولذا يمكن ان تحقق هذه المشروعات - فضلا عن الارباح العادية - ارباحا غير عادية . بالرغم من المنافسة التي تطلقها من المشروعات الجديدة التي تدخل ميدان الصناعة .

انظر :

شديدا بالتغيرات الحاصلة في الثمن ، فتقل بارتفاعه ، وترتفع بانخفاضه .  
ويمثل المنحنى  $ا ح$  الإيراد الحدى وهو يقع أسفل منحنى الإيراد المتوسط  
(  $ا م$  ) ، وذلك تطبيقا للعلاقات القائمة بين منحنى الإيراد المتوسط ومنحنى  
الإيراد الحدى والسالف دراستها . ويمثل المنحنى  $ن م$  منحنى النفقة  
المتوسطة ، ون ح منحنى النفقة الحدية .

وكما قلنا فان توازن المشروع ، في ظل المنافسة الاحتكارية ، وفي المدة  
الطويلة ، يتحقق عندما يتساوى الثمن ( الإيراد المتوسط ) مع النفقة  
المتوسطة ، والتي تستعمل على الربح العادى . ويتحقق ذلك عند تماس  
منحنى الإيراد المتوسط ( الثمن ) مع منحنى النفقة المتوسطة ، ويتحقق ذلك  
في النقطة ب . وعند هذه النقطة ينتج المشروع الكمية  $م ك$  ، وعندها  
ايضا تتساوى النقطة الحدية مع الإيراد الحدى ، ويتحقق هذا التوازن عند  
تقاطع المنحنيين في النقطة ١ .

وبلاحظ انه في المنافسة الاحتكارية

( ١ ) ينتج المشروع اقل من حجمه الأمثل ، اذ استمر المشروع في  
الانتاج لانخفضت نفقاته ، فعندما ينتج الكمية  $م ك$  تصل النفقة المتوسطة  
الى ادنى حد ممكن ( النفقة ح تمثل تقاطع منحنى النفقة المتوسطة والحدية ) .  
ومعنى ذلك أن المشروع في ظل المنافسة الاحتكارية لا ينتج عند افضل حجم  
ممكن من الانتاج ، اذ يمكنه تخفيض النفقات بزيادة الانتاج ، ويفسر هذا  
الوضع بأن منحنى الطلب في المنافسة الاحتكارية ذو ميل سالب . وينجم عن  
ذلك وجود فائض في الطاقة الانتاجية في ظل المنافسة الاحتكارية ، وذلك  
بالمقارنة لما هو عليه الحال في نظام المنافسة الكاملة .

( ب ) يكون الثمن في حالة المنافسة الاحتكارية أكثر ارتفاعا عنه في  
حالة المنافسة الكاملة . وتفسير ذلك أن المشروعات لو استطاعت العمل  
بكامل طاقتها أى تنتج الكمية  $م ك$  بدلا من انتاج الكمية  $م ل$  لانخفض الثمن  
من  $ث ا$  الى  $ث ب$  . ومعنى ذلك أن مركز المستهلك في سوق المنافسة الاحتكارية  
أسوأ من مركزه في سوق المنافسة الحرة . فضلا عن أن الاقتصاد القومى  
يصاب بآسره بخسارة ناشئة عن أن الانتاج في سوق المنافسة الاحتكارية  
لا يصل بالمشروعات الى حجمها الأمثل .

## الفصل الرابع

### الأنظمة الخاصة لتكوين الائتمان

٣٥٥ - تقتصر أنظمة الأسواق ، السابق دراستها ، على إعطاء محاولة لوصف جهاز الثمن في مختلف الأسواق . وكما اشرنا الى أن بعض هذه الأنظمة تتصل ، بقدر كبير أو صغير بالواقع العملي ( الاحتكار والمنافسة غير الكاملة ) ، والبعض الآخر يعتبر من قبيل العرض النظري ( المنافسة الكاملة ) . ولكن الحياة الاقتصادية تتميز ، في الوقت الحاضر ، خاصة بعد ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، بأن كثيرا من الائتمان لا تعتمد على قوى العرض والطلب والتي ، حاولنا دراستها في الفصول الثلاثة السابقة .

فهناك من ناحية ائتمان السلع الزراعية والتي يتميز تكوينها بوضع خاص يرجع الى ظروف طلب وعرض هذه السلع ، وكيفية حساب نفقة انتاجها .

وهناك من ناحية أخرى الائتمان الادارية ، ونقصد بها تدخل الدولة لتحديد الثمن ، دون أن نترك هذا التحديد الى قوى العرض والطلب ، وان كانت يجب عليها أن تأخذ في الاعتبار هذه القوى عند قيامها بالتحديد . وتتمثل الأسعار الادارية ، في سياسة التسعير الجبري ، كذلك تتمثل ائتمان المشروعات العامة التي لا تهدف ، في غالب الاحيان ، الى تحقيق أقصى قدر من الأرباح كما هو الحال بالنسبة للمشروعات الخاصة . وانما يقصد من كيفية تحديدها ، تحقق اغراض أخرى اقتصادية واجتماعية ، وتعتبر احد الوسائل التي تستخدمها الدولة لتنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية وبذا فهي تعتبر نوعا ثانيا من الائتمان الادارية ، التي قد لا تتحكم في تحديدها قوى الطلب والعرض .

ونتناول بالدراسة في هذا الفصل كيفية تكوين الائتمان الزراعية ، ثم سياسة التسعير الجبري ، وأخيرا سياسة ائتمان المشروعات العامة ، أو ما يطلق كثيرا عليها الثمن العام (١) .

(١) لا يقتصر تدخل الدولة في التأثير على الائتمان على الصور المذكورة في المتن ، بل يمكن أن يتخذ تدخلها اشكالا أخرى بهدف التأثير على كيفية تكون الثمن اذا ما تركت قوى الطلب والعرض . فقد تتدخل الدولة للتأثير في قوى العرض والطلب للتأثير في الثمن على نحو معين . ومن أمثلة تدخل الدولة للتأثير على قوى الطلب : التدخل لتشجيع تصدير بعض

## المبحث الأول تكون الائتمان الزراعية

٣٥٦ - تتميز السلع الزراعية ببعض الخصائص التي تؤثر في ظروف كل من الطلب والعرض عليها ، الأمر الذي يجعل عرض هذه السلع يتصف بعدم الانتظام ، والطلب عليها جامدا .

والخصائص التي تتميز بها الزراعة يمكن تلخيصها في الآتي : -

١ - نعرف أن الانتاج الزراعي يتوقف على عديد من الأمور التي تخرج ، إلى حد كبير ، عن سيطرة الإنسان . فالظروف الجوية تؤثر تأثيرا كبيرا على الانتاج من حيث الكم والنوع . كذلك تؤثر الآفات والكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والجفاف على هذا الانتاج . حقيقة مع تقدم العلم استطاع الإنسان أن يزيد من سيطرته على الظروف السابقة ، سواء عن طريق وسائل التنبؤ الحديثة بالأحوال الجوية ، أو باستحداث المبيدات الحشرية والجدور المنتقاه ، أو اقامة السدود حتى يمكن التغلب على مشاكل الفيضانات والجفاف .. الخ . ولكن مع هذا التقدم ، الذي تعرفه بصفة خاصة الزراعة في البلاد المتقدمة ، ما زالت سيطرة الإنسان غير كاملة على الظروف السابقة والتي تسبب تقلبات عنيفة في كميات الانتاج . ومن هنا يعرف عرض السلع الزراعية بأنه عرض متقلب ، وبالتالي قليل المرونة ومما يزيد من هذه الخاصة ، وهي قلة مرونة السلع الزراعية ، أن الانتاج الزراعي يخضع لمواعيد محددة ، تجعل هذا الانتاج يتصف بالطابع الموسمي ، وهذا يؤدي إلى التراخي الزمني بين تغيرات الائتمان واستجابة العرض .

٢ - كذلك نعرف أن نفقة الانتاج تؤثر في العرض ، بل تعتبر أهم ظرف من ظروف العرض . وإذا ما عرفنا أن نفقة الانتاج لا يمكن حسابها مقدما ( أي توقعها ) إلا بعد نهاية المدة ، أي بحصاد المحصول ، فإن عدم التأكد من ظروف النفقة يؤثر بشكل أو بآخر على العرض . ومن ناحية

---

السلع من طريق إعطاء بعض الإعانات لها ، أو التدخل في السوق بالشراء وتخزين المنتجات . ومن أمثلة تدخل الدولة للتأثير على قوى العرض وضع حصص للانتاج ، أو تحديد المساحة المزرعة .

وعادة ما تتخذ الدولة سياسة الإعانات العامة ، وكذلك السياسة الضريبية ، كوسيلتين للتأثير على كل من قوى الطلب أو العرض تبعاً للأهداف التي تتوخاها من وراء تدخلها .  
أنظر بالتفصيل حول هذه الموضوعات مؤلفنا « المالية العامة » دار الفكر العربي بالقاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ١٥٩ - ١٦٤ ، ص ١٧٤ - ١٨٦ ، ص ٢١٦ - ٢٤٣ .

أخرى يصعب حساب تكلفة أو نفقة الوحدة الواحدة من الانتاج الزراعى ( سواء النفقة المتوسطة أو النفقة الحدية ) حتى بعد معرفة كمية الانتاج فى نهاية المدة للأسباب التالية :

( أ ) نعرف أن عادة مسك الحسابات غير منتشرة بالنسبة للاستغلالات الزراعية ، خاصة الصغيرة منها . وهذا من شأنه أن يجعل من الصعب معرفة النفقة الكلية ، وبالتالي النفقة المتوسطة والحدية .

( ب ) نعرف أيضا أن ظاهرة الاستهلاك الذاتى تنتشر بالنسبة للقطاع الزراعى ، وهذه الظاهرة تجعل من الصعب معرفة القيمة الحقيقية لنفقة الانتاج .

( ج ) غالبا ما تنتج الاستغلالات الزراعية عدة محاصيل ( سلع ) ، ويصعب معرفة نصيب كل سلعة من السلع الزراعية من التكلفة الكلية التى تحملها المزارع ، خاصة نصيب كل سلعة من النفقات الثابتة والنفقات المتغيرة والتى قد يمكن ، إذا ما توافرت الحسابات المنتظمة وانتفت ظاهرة الاستهلاك الذاتى أو ادخلت فى الحساب ، حسابها إجمالا بالنسبة للاستغلالات الزراعية .

( د ) وأخيرا يصعب تحديد ثمن العناصر الطبيعية ( خاصة الأرض ) حتى يمكن أن تدخل فى حساب نفقة الانتاج .

وللأسباب السالفة الذكر ، من الصعب التكلم عن نفقة انتاج بالنسبة للسلع الزراعية . وإمام هذا الوضع فإن الائتمان تتسم بعدم التأكد ، بل وبالتقلبات الشديدة .

٣ - وأخيرا يتميز الطلب على السلع الزراعية ، خاصة السلع الغذائية الضرورية ( مثل القمح والخضروات والأرز .. الخ ) بالجمود . وهو يكون قليل المرونة بالنسبة لطائفة أخرى من السلع الغذائية الأقل ضرورة ( مثل الفواكه ، أو الزيت .. الخ ) . وهى تكون أكثر مرونة بالنسبة للسلع الزراعية التى تستخدم كمواد خام صناعية .

وإمام جمود عرض السلع الزراعية من ناحية ، وعدم القدرة على تحديد نفقة انتاجها من ناحية أخرى ، وأخيرا أمام قلة مرونة الطلب عليهما ( بل جموده بالنسبة للسلع الغذائية الضرورية ) تتميز الائتمان الزراعية بالتقلبات الشديدة . وهذه الأخيرة قد لا تكون فى صالح المنتج إذا ما انخفضت انخفاضا شديدا ، وقد لا تكون فى صالح المستهلك إذا ما ارتفعت ارتفاعا كبيرا . ومن هنا نجد معظم الدول تتدخل لمنع هذه التقلبات الشديدة عن

طريق رسم سياسات زراعية تهدف اما حماية المنتج الزراعى او حماية المستهلك الزراعى وذلك بحسب الاحوال . ولذا فان ائمان السلع الزراعية تتأثر بهذه السياسات التى تهدف الى التأثير فيها ، ومن هنا كثيرا ما يطلق على هذه الائمان بأنها « ائمان سياسية » ، بمعنى انها لا تعكس تفاعل قوى الطلب والعرض اذا ما تركت دون تدخل من جانب السلطات العامة .

**بعض انواع السياسات الزراعية التى تؤثر فى كيفية تكون الائمان الزراعية (١) :**

**٣٥٧ -** تختلف هذه السياسات تبعا لدرجة نمو الاقتصاد من ناحية ، وتبعا لطبيعة النظام الاقتصادى السائد .

اما بالنسبة للبلاد الرأسمالية ، فغالبا ما كانت تهدف السياسات الزراعية الى حماية طبقة المزارعين ، عن طريق ضمان حد أدنى من الائمان للمنتجات الزراعية ، وبالتالي تهدف الى رفع دخول هذه الطبقة .

اما بالنسبة للبلاد الاشتراكية ، فغالبا ما كانت السياسات لا تهدف الى حماية طبقة المزارعين عن طريق رفع دخولهم ، وانما على العكس من ذلك كانت تهدف الى تحديدها بشكل منخفض بالمقارنة الى الائمان السلع الصناعية ، خاصة تلك التى يستخدمها القطاع الزراعى كمدخلات ( الاسمدة ، المبيدات ، الآلات الزراعية .. الخ ) . وبعبارة أخرى فان معدل تبادل السلع الزراعية بالسلع الصناعية كان فى غير صالح الأولى . وحكمة هذه السياسات هو امتصاص الفائض الزراعى واستخدامه فى تمويل النمو الصناعى .

اما بالنسبة للبلاد النامية ، فغالبا ما تهدف سياسة الائمان الزراعية الى حماية المستهلكين ، خاصة طبقة العمال . فمن المعلوم أن هذه البلاد تتميز بوجود ضغوط تضخمية فى بداية مراحل نموها ، نظرا لارتفاع الطلب على اثر زيادة الدخل الناتجة عن الانفاق الاستثمارى . ولكن نظرا لانسام الإنتاج الزراعى بالجمود ، فانه يترتب على ذلك كله ميل اسعار السلع الزراعية ، خاصة السلع الغذائية ، للارتفاع . وهنا تتدخل الدولة عن طريق وضع حد أقصى لهذه الائمان ، عن طريق سياسة التسعير الجبرى التى سوف ندرسها فى المبحث الثانى من هذا الفصل .

---

(١) راجع :

P. Samuelson «Economics, an introductory analysis» traduction française, par G. fain paris, 1957, Towre II, 425—433.



وسوف تقتصر هنا على بيان بعض السياسات التي تتبعها البلاد  
الرأسمالية والتي تهدف ، كما قلنا ، الى ضمان دخول طائفة المزارعين ،  
عن طريق تحديد حد أدنى للأثمان الزراعية .

والسؤال الذي يثور الآن هو : ماذا يحدث عند تحديد حد أدنى  
لثمن السلعة ؟

وللإجابة على هذا السؤال ، يتعين التفرقة بين ما اذا كان الثمن  
المفروض كحد أدنى اقل أو أكثر من ثمن التوازن . وتقصد بثمن التوازن  
الثمن الذي يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب على السلع الزراعية والتي  
سبق بيان خصائصها . فإذا كان الثمن المحدد لثمن السلعة الزراعية  
أقل من ثمن التوازن ، فمن الواضح أن تحديد هذا الثمن الأدنى لن يكون  
له اثر ، إذ أن الثمن السائد في السوق سيكون أعلى ، ومن ثم لا يتصور  
أن تحدث مخالفة لهذا الحد الأدنى .

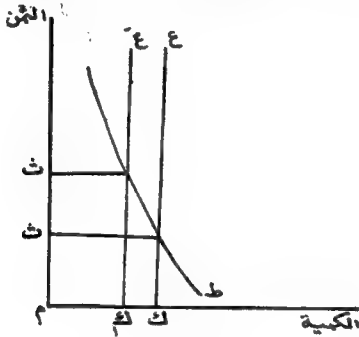
أما اذا كان الحد الأدنى أعلى من ثمن التوازن ، فإنه سوف ينجم  
عن هذا الثمن الجديد اختلال بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة .  
فالمنتجون يمرضون عند هذا الثمن ، المفروض كحد أدنى ، كمية أكبر  
والمستهلكون يطلبون عند هذا الثمن كمية أقل . ويترتب على هذا الوضع  
ظهور فائض في السوق . ومن ثم تظهر مشكلة كيفية تصريف هذا الفائض  
من السلعة والذي لا يجد مشترين عند هذا الحد .

وقد طبقت بعض الدول عدة سياسات لتصريف هذا الفائض من الانتاج  
الزراعي والذي ينتج عندما يكون الحد الأدنى للثمن أعلى من ثمن التوازن  
ومن أهم هذه السياسات ما يلي :

#### ( ١ ) الاتفاق على تحديد المساحة المزروعة :

٣٥٨ - لجأت بعض الدول ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية (١) ،  
الى هذه الطريقة بهدف تحديد انتاج القمح ، حتى لا ينجم عن عدم التحكم في  
كمية الانتاج انهيار ائمانه . وبمقتضى هذه الطريقة تقوم وزارة الزراعة  
بالإتفاق مع المزارعين على تحديد المساحات التي تزرع بالقمح ، مقابل ضمان  
لهم كحد أدنى لكمية القمح التي تنتج من المساحات المتفق عليها .

فبدون الاتفاق على تحديد المساحات المزروعة ، بالقمع على سبيل المثال ، يكون في وسع المنتجين انتاج ، وبالتالي عرض كمية كبيرة بمثلها



الشكل رقم ( ٤٤ )

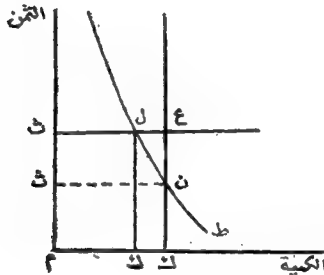
المنحنى ع ك . ولما كان الطلب على السلع الزراعية ، خاصة الغذائية منها ، يتميز بقلّة المرونة وبمثله في الشكل المنحنى ط . فان الثمن الذي يتحدد ، وفقا لقوى الطلب والعرض في حالة عدم الاتفاق على تحديد الانتاج ، يتلاقى منحنى الطلب والعرض ، أي يتحدد الثمن عند المستوى ث . ولكن عند الاتفاق على تحديد الانتاج ، فانه سوف يترتب على مثل هذا الاتفاق أن تقل الكمية المعروضة ، وينتقل منحنى العرض الى اليسار ، وبمثله في الشكل المنحنى ع ك ، وتكون الكمية المطلوبة م ك . ولما كان الطلب قليل المرونة فانه يترتب على هذا الوضع أن يرتفع الثمن الى المستوى ث ، حيث يتلاقى منحنى العرض الجديد مع منحنى الطلب . وينجم عن ذلك كله أنه بالرغم من انخفاض الكمية المطلوبة عند تحديد الانتاج الا أن الارتفاع في الثمن قادر على أن يعوض هذا الانخفاض ، بل ويزيد الإيراد الكلي للمنتجين على الوضع الأول ( أي أن م ك ،  $\times$  ث تكون أكبر من م ك  $\times$  ث ) .

وجوهـر هذه السياسة تتلخص ، كما يظهر مما تقدم ، هو التدخل للتأثير في عرض السلعة عن طريق انقاص هذا العرض .

(ب) تدخل الدولة عن طريق شراء الفائض :

٣٥٩ - تلجأ بعض الدول الى سياسة أخرى لامتناس الفائض الذى يظهر عند تحديد حد ادنى لثمن السلعة الزراعية . ومقتضى هذه السياسة أن تضمن الحكومة للمزارعين حداً أدنى للسلع الزراعية دون تحديد للمساحة المزروعة بهذه السلعة .

وينجم عن تحديد الحد الأدنى للسلعة ، ظهور فائض من السلعة ، حيث يرتفع العرض عند هذا الثمن عن الطلب عنده كما يظهر في الشكل ( ٤٥ ) .



( الشكل رقم ٤٥ )

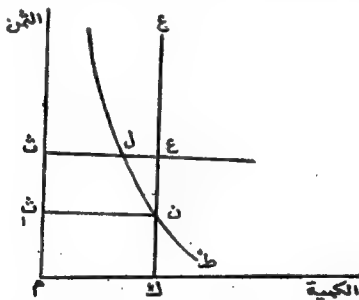
فالدولة تحدد حداً أدنى لثمن السلعة هو ث . ويمثل المنحنى ط منحنى طلب السلعة الذى يتميز بقلّة المرونة . وعند هذا الثمن ينتج المزارعون ، وبالتالي يعرضون الكمية م ك ، ولكن عند الثمن ث لن يطلب المستهلكون الا الكمية م ك ، وهى التى تتحدد بتلاقى منحنى الطلب ( ط ) مع خط الثمن ( ث ) فى النقطة ل . ولكن عند الثمن ث ، تظل كمية من الانتاج المعروضة على الحد الأدنى للثمن ث ، تتدخل الدولة مشترية القدر الفائض ( ك ل ) . ويلاحظ عند ث لانخفاض الثمن الى المستوى ث<sub>١</sub> ، أى عند تقاطع منحنى العرض مع الكمية المعروضة فى السوق فى ن .

وبطبيعة الحال فان الدولة تقوم بتمويل شراء الكمية الفائضة عن طريق الميزانية العامة أو عن طريق صندوق خاص . أما عن مصير هذه الكمية الفائضة والمشتراه ، فالدولة تقوم بتخزينها أما تمهيدا لتصريفها في الخارج في شكل معونات أو بأسعار منخفضة ، وأما أن تتركها حتى تهلك . والاتفاق الذي تقوم به الدولة لشراء القدر الفائض من الانتاج الزراعى يتمثل في الشكل بالمساحة ك ع ل ( أى الكمية الفائضة ك ل ع م الثمن المحدد كحد أدنى م ث ) . ويمثل هذا الاتفاق اعانة للمزارعين ، والتي تمثل زيادة في دخولهم ، لا يحصلون عليها بدون تدخل الدولة مشترية لجزء من المحصول عند الثمن المفروض كحد أدنى .

وتبعا لهذه السياسة يتمكن المزارعون من عرض وبيع كل انتاجهم بثمن أعلى بثمن التوازن . ومن ثم لا يلزمون بتحديد انتاجهم ( عن طريق تحديد المساحة المزروعة ) كما هو الحال في السياسة السابقة .

(ج) تحديد الثمان متغايرة (مختلفة) بالنسبة لكل من المنتج والمستهلك:

تتبع بعض الدول سياسة أخرى تهدف أيضا الى اعانة المزارعين . وتفرض هذه السياسة ان تضمن الدولة ، كما هو الحال في الحالتين



( الشكل رقم ٤٦ )

السابقتين ، حدا أدنى من الثمن . وفي نفس الوقت تترك المزارعون احرارا في انتاج القدر الذى يرغبونه ، وهى تضمن لهم ثمنا لكل الكمية المنتجة

يمثل حدا أدنى . ولكل خلافا للسياسة الثانية ، تعمل الدولة على تصريف الكمية المنتجة في السوق المحلي عند ثمن التوازن .

ويظهر من الشكل رقم ( ٤٦ ) أن الدولة تضمن حدا أدنى للثمن يتمثل في ث ، والمزارعون أحرار في إنتاج أى كمية من السلعة . لنفرض أن الإنتاج ، وبالتالي العرض يتحدد بالكمية م ك . ولكن عند عرض هذه الكمية فإن ثمن التوازن يتحدد بتلاقى منحنى العرض ع ك مع منحنى الطلب ط في النقطة ن ، ويكون ثمن التوازن ث ١ ، وهو أقل من الثمن المفروض كحد أدنى وهو ث . ولكى تضمن الدولة للمزارعين حصولهم للثمن المحدد ث ، فإنها تقوم بدفع الفرق لهم عن كمية مباعه ( والفرق يتمثل في ث ١ ك ) .

وبطبيعة الحال فإن الدولة تتحمل انفاقا . لتصريف كل الكمية المعروضة م ك . ويتمثل هذا الانفاق بالمساحة ن ث ١ ث ع .

والفرق بين هذه السياسة ، والسياسة السابقة ، أن كمية الإنتاج يتم تصريفها في السوق المحلي عند ثمن التوازن ، أى الثمن الذى يشتري به المستهلك ، في حين أن المنتج يحصل على ثمن أعلى هو ث .

## المبحث الثانى

### سياسة التسعير الجبرية

٣٦٠ - رأينا في المبحث الأول انه غالبا ما تتدخل الدولة لتحديد ائمان بعض دخول المزارعين . ومعنى ذلك أن ثمن السلع الزراعية لا يترك لقوى الطلب والعرض . وانما يتم تحديده ، فى الغالب ، عن طريق فرض حد أدنى لثمن السلعة الزراعية .

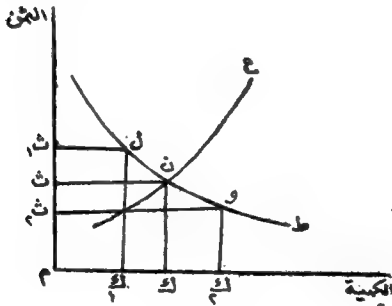
وتستطيع الدولة ايضا التأثير فى كيفية تكون الائمان ، اذا ما اقتضت سياستها الاقتصادية والاجتماعية ذلك ، عن طريق وضع حد أقصى لثمن السلعة . وهذه السياسة تعرف بسياسة التسعير الجبرى .

وغالبا ما تلجأ معظم الدول الى هذه السياسة فى اوقات الحروب ، حيث تودى الندرة فى السلع المخصصة للاستعمالات المدنية ، نتيجة لتحول جزء كبير من موارد الإنتاج للأغراض الحربية ، الى ارتفاع ائمان هذه السلع . وهذا الارتفاع فى الائمان قد تكون له آثار اجتماعية ضارة وخطيرة

ولذا تلجأ الدول الى وضع حد أقصى للأثمان لبعض السلع الضرورية ( كالسلع الغذائية أو غيرها كالملابس الشعبية الخ ) .

كذلك تلجأ معظم الدول النامية الى هذه السياسة ، لما تعرفه هذه الدول من ضغوط تضخمية تسبب ارتفاع الاسعار ، خاصة بالنسبة للسلع الضرورية زراعية كانت ام صناعية . وسبب التضخم هو زيادة الانفاق الاستثمارى الذى ينجم عنه زيادة فى الدخول أكبر من الزيادة الاولى ( تطبيقا لفكرة المضاعف ) ، وهذه الزيادة فى الدخول ، اى المقدرة الشرائية لا يقابلها زيادة مماثلة فى عرض السلع نظرا لجمود الهيكل الانتاجى للبلاد النامية من ناحية ، ولاحتياج المشروعات التى تحتاج للانفاق الاستثمارى لاقامتها الى وقت لكى تنتج ، من ناحية أخرى . ولذا تلجأ هذه الدول الى اتباع سياسة التسعير الجبرى بالنسبة لبعض السلع الضرورية ( عن طريق فرض حد أقصى للأثمان ) .

والسؤال يطرح لمعرفة ماذا يحدث عندما تقوم الدولة بفرض حد أقصى للثمن ؟ .



( الشكل رقم ٤٧ )

لو فرض وان الدولة لم تتدخل فان الثمن سوف يتحدد بتلاقى منحنى كل من العرض ( ع ) والطلب ( ط ) فى النقطة ( ن ) . ويكون الثمن السائد فى هذه الحالة هو ( ث ) ، وعنده تطلب الكمية مك . ولكن ترى الدولة ان الثمن ث مرتفع ويرهق الطبقات المحدودة الدخل ، ولذا تتدخل لفرض

حد أقصى للثمن . ويلاحظ أنه لو كان الحد الأقصى للثمن مرتفعاً عن ثمن التوازن ، مثل ث ، كما يظهر في الشكل ، فلا تظهر مشكلة ، إذ عند هذا الثمن سوف تطلب الكمية م ك ، وهي كمية أقل من الكمية المعروضة . ولكن الفرض أن الدولة تتدخل بفرض حد أقصى أقل من ثمن التوازن مراعاة لمصالح المستهلكين ، ولو فرضنا أن هذا الثمن هو ث ، وهو أقل من ثمن التوازن ( ث ) ، فعنده سوف تطلب الكمية م ك ، وهي تزيد عن الكمية المعروضة في السوق ( م ك ) ، وأنه يصعب زيادة الكمية المعروضة ويظهر بالتالي عجز عن العرض عند الثمن الأقصى ( التسعيرة الجبرية ) يقدر في الشكل رقم (٤٦) بالمقدار ك ك .

### ولكن ماذا تعمل الدولة لمواجهة العجز في العرض ؟

إن سياسة فرض حد أقصى للسلمة ( التسعير الجبري ) ، تعنى كما رأينا فرض ائتمان تقل عن الائتمان التي تميل الأسواق إليها لو تركت حرة . ويتربط على ذلك ، كما سبق بيانه ، وجود زيادة في حجم الطلب عن حجم العرض المتاح عند الثمن المحدد كحد أقصى .

وينجم عن هذا الوضع حدوث ضغط من الطلب الذي لا يتم اشباعه على العرض القائم ، مما يهيئ الفرصة لارتفاع الائتمان علناً أو خفياً .

وغالباً ما تلجأ الدولة التي تقدم على اتباع هذه السياسة الى مواجهة العجز في العرض ، وارتفاع الائتمان عن الحد الأقصى المفروض ، عن طريق توزيع الكميات المعروضة والمحدودة بين المستهلكين لتحقيق المساواة بينهم (١) . ويتم التوزيع عن طريق « نظام البطاقات » أو « نظام الحصص » والذي تتلخص في أن يحدد لكل فرد أو لكل أسرة حصة معينة من السلعة يكون له الحق في الحصول عليها من البائعين المعتمدين بالمعمر الرسمي .

---

(١) قد يتصور أن تترك الدولة توزيع السلعة ، مع تحديد ثمنها الأقصى ، حراً دون اتباع « نظام البطاقات » . وعلى ذلك فإن من يذهب الى السوق أولاً يستطيع ان يحصل على الكمية التي يريد ، ومن يذهب الى السوق متأخراً فإنه لا يحصل على شيء . كما قد تتحكم مدى الصلة بين المستهلك والبائع في حصوله على السلعة فالمستهلك الذي تربطه علاقة قريى أو معرفة وثيقة يحصل على السلعة ، وذلك الذي لا تربطه بالبائع أية علاقة لا يحصل عليها .

وبلا شك فإنه يترتب على عدم الأخذ بنظام البطاقات عدم المساواة بين المستهلكين ، فضلاً على انتشار ظاهرة الطوابير أمام التاجر ولذا تلجأ معظم الدول التي تقرر سياسة التسعير الجبري الى الأخذ بنظام البطاقات ، والذي يتم بمقتضاه تحديد حصة كل فرد أو أسرة من السلعة يشترطها من بائع معتمد من السلطات العامة .

ويترتب على الاخذ بنظام البطاقات تحديد حجم الطلب على السلعة بحيث يتناسب مع حجم عرضها عند الثمن المفروض كحد اقصى .

ويتوقف نجاح الاخذ « بنظام البطاقات » ، وبالتالي سياسة التسعير الجبرى على مدى الفرق بين الثمن الذى تحدده السلطات العامة وبين ثمن التوازن . فكلما كان الفرق صغيرا كلما كانت هناك امكانية لنجاح هذه السياسة ، والعكس صحيح .

كذلك يتوقف نجاحه على مدى الجزاءات المفروضة على مخالفة نظام البطاقات فكلما كانت الجزاءات رادعة كلما كانت هناك امكانية اكبر لنجاح سياسة التسعير الجبرى ، والعكس صحيح .

واخيرا يتوقف نجاح هذه السياسة على مدى كفاءة ونزاهة الجهاز الادارى الذى يتولى تطبيق سياسة التسعير الجبرى ، كما يتوقف هذا النجاح على القيم السائدة فى المجتمع . فكلما كان هناك وعى لدى المواطنين بأهمية هذه السياسة ، وأن غالبيتهم ينظرون الى الخروج عن الائتمان المحددة على أنه اثم وجريمة تقترب ضد الصالح العام ، كلما ازدادت امكانية نجاح سياسة التسعير الجبرى ، والعكس صحيح .

ومع ذلك فإنه يندر أن تنجح سياسة التسعير الجبرى ، وخاصة فى الدول النامية ، لعدم توافر العوامل التى تكفل نجاح سياسة التسعير الجبرى . ومن ثم فإنه غالبا ما يصاحب هذه السياسة ظهور ما يسمى السوق السوداء Black market ، وهى السوق التى تتبادل فيها السلعة بثمان أعلى من الثمن القانونى . وتفسر ذلك أن وجود عجز فى السلعة من ناحية ، ووجود مشترين راغبين فى الحصول على السلعة بثمان أعلى بكثير من الثمن المفروض كحد اقصى ، من ناحية أخرى ، من شأنه أن يدفع العديد من الافراد الى محاولة خرق القانون وتحقيق الكسب غير المشروع . بل انه يحدث فى كثير من الاحيان ، خاصة فى البلدان النامية ، ارتفاع فى الائتمان فى السوق السوداء بقدر يفوق الائتمان التى يمكن أن تسود لو ترك تحديد ثمن الطلب والعرض ( ائتمان التوازن ) ، وذلك نتيجة لوضع حد اقصى لائتمان السلع .

ويفسر الوضع السابق بأن كثيرا من الافراد يقومون ، فى ظل قيود التسعير الجبرية ، بالمضاربة عن طريق الحصول ، بطريق غير مشروع ، على كميات من السلعة المسعرة ، ومحاولة تصريفها فى السوق السوداء . كذلك يمكن أن يفسر هذا الوضع بعدم قدرة الدولة باحكام الرقابة على انتاج



السلع المسعرة ، بحيث يتمكن بعض المنتجين من البيع بأكثر من الثمن المحدد .  
ويترتب على الأوضاع السابقة تمكن بعض الافراد من تحقيق مكاسب غير  
مشروعة ، وهؤلاء كثيرا ما يطلق عليهم « باغنياء » .

### المبحث الثالث

#### أمان المشروعات العامة « الثمن العام » (١)

٣٦١ - يقصد « بالثمن العام » ثمن السلع والخدمات التي تنتجها  
وتقدمها المشروعات العامة ذات الطبيعة الاقتصادية ، وذلك للمقابلة بينه  
وبين الثمن الخاص يمثل منتجات المشروعات الخاصة .

وقد سبق أن بينا أن الدولة تقوم بأشباع الحاجات العامة عن طريق  
إقامتها للمشروعات العامة ، والهدف هو تحقيق الصالح العام . كذلك فإن  
نطاق المشروعات العامة يختلف تبعا لطبيعة النظام الاقتصادي والسياسي (٢)

فالمشروعات العامة تكون الوحدات الانتاجية الاساسية المشكلة  
للبنيان الاقتصادي في البلاد الاشتراكية ، ومن طريقها تهيم الدولة على  
ادارة الاقتصاد القومي بأكمله . وقد اخذت البلاد الرأسمالية بفكرة  
المشروعات العامة ، وتوسعت على اثر حركة التأمينات التي أعقبت  
الحرب العالمية الثانية ، بفرض ضمان الاستقرار الاقتصادي ، وضمان نوع  
مطرود في النتائج القومي . وقد لجأت البلاد النامية الى الاخذ بهذا النوع من  
المشروعات من أجل الاسراع في حركة التنمية وتغيير البنيان الانتاجي ، من  
بنيان يفلب عليه الطابع الزراعي الى بنيان يفلب عليه الطابع الصناعي .

وأهم ما يميز المشروعات العامة أنها لا تهدف الى تحقيق أقصى قدر  
من الربح ، بل تهدف الى تحقيق المصلحة العامة . وتمثل المصلحة العامة  
في اشباع الحاجات العامة التي يترتب على اشباعها تحقيق منفعة جماعية  
يدخل في تحديدها اعتبارات سياسية واجتماعية واقتصادية . ومن ثم فإن  
الحكم على نجاح هذه المشروعات العامة يكون من خلال تحقيق الاهداف

(١) انظر حول هذا الموضوع :

R. Turvey «Public enterprises» Penguin modern economics 1968.

والكتاب يشتمل على مجموعة من المقالات من كيفية تحديد الثمن العام بصفة عامة ،  
وكيفية تكونه في بعض الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها الدولة .  
وكذلك :

G. Turnely «Economie des services Collectifs et de la dépense publique»  
Danod, Paris. 191, chap. X, 322—359.

(٢) انظر غني ٣٧٩ وما بعدها من هذا المؤلف

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أدت الى انشاء هذه المشروعات العامة ، وذلك على العكس من المشروعات الخاصة ، فالحكم على نجاحها يكون أساسا من خلال معدل الربح الذي تحققه هذه المشروعات .

ومن أهم المشكلات التي تثار في وجه الإدارة عند اقامتها للمشروعات العامة هي كيفية تحديد اثمان منتجات مشروعاتها العامة ، أي تحديد ما يسمى « الثمن العام » .

### وهنا يتعين ان نفرق بين امرين :

**الاول :** أن تسيطر الاعتبارات المالية على اقامة المشروعات العامة ، وفي تلك الحالة ، تصرف الدولة تماما كالأفراد عند ادارتها وتحديداتها للثمن العام ، ويكون الهدف في هذه الحالة هو تحقيق أقصى قدر من الربح . وفي هذا الفرض غالبا ما ينظم الإنتاج العام على أساس احتكاري ، فتمنع الدولة المشروعات الخاصة من دخول بعض الميادين لتقصرها على مشروعاتها ( احتكار قانوني ) . ويمكن أيضا ألا تلجأ الدولة الى اعطاء مشروعاتها صفة الاحتكار القانوني ، وإنما تؤدي ظروف الإنتاج الى احتكارها الفعلي للسوق ، وتكون في هذه الحالة بصدد احتكار عام فعلي .

وفي الحالات التي تسيطر الاعتبارات المالية ، بهدف تحقيق إيرادات للخزانة العامة ، يتحدد الثمن تماما وفقا للقواعد التي يتحدد بها في ظل الاحتكار . وتطبيقا لتلك القواعد يحقق المحتكر أكبر قدر ممكن من الأرباح فهو الذي يتحدد عند تقاطع محور الكميات مع منحنى الطلب ( أي منحنى الإيراد المتوسط ) (١) وبطبيعة الحال ليس من صالح المشروعات العامة الاحتكارية ، ما دام الفرض منها ، تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح الذي يمثل أحد مصادر الإيرادات العامة ، أن تخرج عن القواعد التي تحكم المحتكر عند تحديده للكمية المنتجة وللثمن الذي يبيع به . وتعتبر احتكارات الدولة المالية أهم تطبيقات لهذه الفكرة (٢) .

---

(١) راجع حالة الاحتكار البسيط ، والشكل الذي يمثل توازن المنتج في هذه الحالة ، ويظهر من الشكل المساحة التي تبين مجموعة الأرباح التي يحققها المحتكر .

(٢) يقصد بالاحتكار المالي أن تنفرد الدولة بملكية واستغلال فرع معين من فروع الإنتاج بقصد الحصول على موارد تفوق ما يمكن أن تحصل عليه لو تركت هذا الفرع للنشاط الخاص، واكتفت بفرض ضرائب على ما يحققه من دخل .

ولكي ينجح الاحتكار المالي Fiscal monopoly يتعين أن تختار الدولة موضوعا لاحتكارها سلما ذات طلب غير مرن ، حتى لا ينخفض الطلب عليها عند ارتفاع ثمنها ، مما يفوت الفرض من الاحتكار المالي . كما يتعين أن تختار الدولة الأنشطة من الإنتاج ( سلما ) ليست ذات أهمية غذائية أو صحية مبنية ، حتى لا يترتب على حرمان البعض منها (الطبقات

**الثاني :** ان تسيطر اعتبارات المصلحة العامة كالرغبة في توفير السلعة او الخدمة بشمن معقول يجعلها في متناول أكبر عدد ممكن من أعضاء الجماعة ( ويتحقق ذلك بالنسبة للسلع الاستهلاكية الضرورية المسماة بالسلع الشعبية كالخبز والشاي والسكر .. الخ ) ، او الرغبة في تحقيق أكبر نفع اجتماعي للجماعة بغض النظر عن الربح ( ويتحقق ذلك بالنسبة لمرافق الخدمات العامة الأساسية المسماة *infrastructure* ، كخدمات المواصلات ، والمياه والكهرباء ... الخ ) .

وفي تلك الحالة تعمل المشروعات العامة ، التي قد تتخذ الصفة الاحتكارية ، على بيع منتجاتها بأثمان تقل كثيرا عن الاثمان التي يسمح لها مركزها الاحتكاري بفرضها . وربما يصل بها الأمر الى الاكتفاء بتغطية نفقة الانتاج ، او حتى الى البيع بأقل من نفقة الانتاج وتحمل خسارة تغطيتها الدولة عن طريق تقديم أمانات لمشروعاتها من الميزانية العامة . ولكن ماهو الثمن المعقول الذي يتيح للمشروعات العامة مراعاة المصلحة العامة وكيف يتحدد ؟ .

وهنا يفرق الكتاب بين مذهبين او مسلكين يمكن ان تنتهجها المشروعات العامة عند تحديدها للثمن العام .

**( ١ ) مذهب النفقة المتوسطة :** ومقتضى هذا المذهب تقوم المشروعات العامة ، عند تحديدها للثمن العام في الحالات التي تغلب فيها اعتبارات المصلحة العامة ، بالاسترشاد بمتوسط النفقة الكلية ( الثابتة والمتغيرة ) . ويعنى ذلك ان تقوم المشروعات العامة بتحديد أثمانها على اساس النفقة المتوسطة التي يتحملها المشروع ، وبالتالي لا يحقق المشروع خسارة او ربح (١) . وبطبيعة الحال لا تواجه المشروع العام عند الاخذ بهذا الثمن أية مشاكل نظرا لان حساباته سوف تكون في حالة توازن ، فلا يحمل بالتالي الميزانية العامة اية اعباء ، كما انه لا يضمن لها ايرادا يحسب ضمن الإيرادات العامة للدولة .

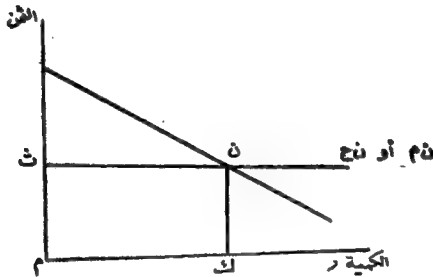
---

١٠ محدود الدخل) نتيجة لارتفاع ثمنها ، مضار صحية او اجتماعية . ولعل من أهم الأمثلة على الاحتكارات المالية احتكار الدولة لانتاج الدخان او صناعة السجائر ، و انتاج الكحول والكبريت في كثير من الدول .

(١) تبعا لهذا المذهب قد يصيف المشروع العام على النفقة المتوسطة قدرا بسيطاً او هامشاً يضمن للمشروع قدراً من الأرباح لمرسة توسيع الطاقة الإنتاجية للمشروع او مكافأة العاملين فيه .

(ب) **مذهب النفقة الحدية** : ومقتضى هذا المذهب تقوم المشروعات العامة بالاسترشاد بالنفقة الحدية التى يتحملها المشروع .  
ولتوضيح هذا المذهب ، وبيان الفرق بينه وبين مذهب النفقة المتوسطة يتعين التفريق بين ظروف ثلاثة قد يعمل المشروع العام فى ظلها .

١ - **مرحلة ثبات النفقة المتوسطة** : ومعنى ذلك أن المشروع العام يعمل فى ظل مرحلة ثبات الغلة ، وبالتالي ثبات النفقة . ونحن نعرف انه فى مرحلة ثبات الغلة تتساوى كل من النفقة المتوسطة والنفقة الحدية . وفى هذه الحالة يكون كل من الثمن العام والكمية المنتجة واحدا وفقا للمذهبين مذهب النفقة المتوسطة ، ومذهب النفقة الحدية ، وذلك كما يظهر فى الشكل رقم ( ٤٧ ) .

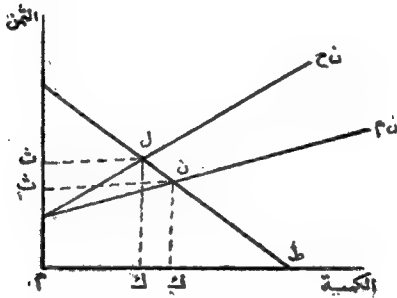


شكل رقم ( ٤٧ )

فعند عمل المشروع العام فى ظل مرحلة ثبات الغلة ، تتساوى كل من النفقة المتوسطة والنفقة الحدية . ويكون تحديد الثمن العام واحدا وفقا للمذهبين ، فيحدد بالثمن ث ( أى عند تقاطع منحنى الطلب (ط) مع منحنى كل من النفقة المتوسطة والحدية فى النقطة ن والذي يمكن تمثيلها بمنحنى

واحد لتطابقهما عند ثبات القلة ، وبالتالي ثبات النفقة ( . كما تتحدد الكمية المنتجة بالمقدار م ك١ .

٢ - مرحلة تزايد النفقة المتوسطة : ومعنى ذلك أن المشروع العام يعمل في ظل مرحلة تناقص القلة . ونحن نعرف أن في هذه المرحلة تميل كل من النفقة المتوسطة والنفقة الحدية الى التزايد ، ولكن معدل تزايد النفقة الحدية يكون اكبر من معدل تزايد النفقة المتوسطة . ونتيجة يكون منحنى النفقة الحدية ( ن ح ) فوق منحنى النفقة المتوسطة ( ن م ) كما يظهر في الشكل رقم ( ٤٨ ) .

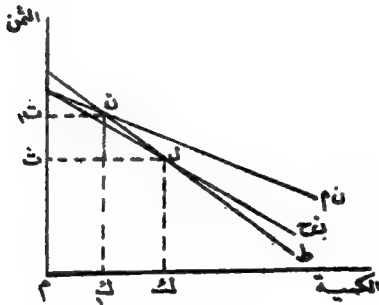


شكل رقم ( ٤٨ )

وفي هذه الحالة يشير مذهب النفقة المتوسطة بتحديد كل من الثمن والكمية المنتجة عند تقاطع منحنى الطلب مع منحنى النفقة المتوسطة في ن . وبالتالي تكون الكمية المنتجة م ك١ والثمن ث . وعلى العكس من ذلك ، يشير مذهب النفقة الحدية بتحديد كمية الإنتاج والثمن عند تقاطع منحنى الطلب مع منحنى النفقة الحدية في ( ج ) ، وبالتالي تكون الكمية المنتجة م ك والثمن ث . ويتضح أنه سوف يترتب على الأخذ بمذهب النفقة الحدية أن يقلل المشروع العام من الكمية المنتجة وأن يرفع من ثمن السلعة عن الحالة التي يسترشد فيها بتحديد الثمن العام بمذهب النفقة المتوسطة . ولكن يدافع أنصار مذهب النفقة الحدية عن هذا الوضع بالقول أن تحديد الثمن العام على أساس النفقة المتوسطة ، سوف يترتب عليه انقاص معدل الرافاهية العامة . وتفسر ذلك أنه تبعاً لمذهب النفقة المتوسطة سوف ينتج

المشروع الكمية م ك ) ويتحدد الثمن عند المستوى ث . ولكن عند هذا المستوى الأخير من الثمن سوف تزيد النفقة الحدية على الثمن الذي تطلب به السلعة ( بالفرق ث ث١ ) . ومعنى ذلك أن تزيد النفقة التي يتحملها المشروع عن الوحدات الإضافية على قيمة هذه الوحدات بالنسبة للجماعة ، وهي قيمة يمثلها الثمن الذي تطلب به هذه الوحدات . وهذا يعنى أيضا أن التضحية التي تتحملها الجماعة في صورة النفقات الحدية عند إنتاج كمية تزيد عن المقدار م ك تفوق المنفعة المائدة عليها من استهلاك الوحدات الإضافية . وينبنى على ذلك أن تحديد الإنتاج بالمقدار م ك وبالثمن ث ، سوف يحقق للجماعة أقصى قدر من الرفاهة للجماعة حيث يتساوى عند هذه الكمية من الإنتاج التضحية والمنفعة التي تمود على الجماعة .

٣ - مرحلة تناقص النفقة المتوسطة : ومعنى ذلك أن المشروع العام يعمل في ظل مرحلة تزايد الفلة . ونحن نعرف أن في هذه المرحلة تميل كل من النفقة المتوسطة والنفقة الحدية الى التناقص ، ولكن معدل تناقص النفقة الحدية ( ن ح ) يكون أكبر من معدل تناقص النفقة المتوسطة ( ن م ) ، وذلك كما يظهر في الشكل رقم ( ٤٩ ) .



الشكل رقم ( ٤٩ )

في هذه الحالة يشير مذهب النفقة المتوسطة بتحديد الثمن عند المستوى ث١ ( أى عند تقاطع منحنى الطلب ( ط ) مع منحنى النفقة المتوسطة في النقطة ن ) ، وتحديد الكمية المنتجة بالمقدار م ك . أما مذهب النفقة

الحدية فيشير بتحديد الثمن عند المستوى ث ( اى عند تقاطع منحني الطلب (ط) مع منحني النفقة الحدية في النقطة ل ) ، وتحديد الكمية المنتجة بالقدر م لك .

والفرق بين المذهبين في هذه الحالة انه سوف يترتب على الاخذ بمذهب النفقة الحدية أن ينتج المشروع العام كمية اكبر وأن يبيع بثمن اقل عن الحالة التى ياخذ فيها بمذهب النفقة المتوسطة ) .

ويمكن ان نلاحظ انه سوف يترتب على الاخذ بالنفقة الحدية للاسترشاد في تحديد الثمن العام ، ان يحقق المشروع العام ارباحا في حالة تواجد متوسط النفقة ، وان يعود عليه بخسارة في حالة تناقص متوسط النفقة . ولكن لا يهتم انصار الاخذ بالنفقة الحدية بالارباح والخسائر التى يمكن ان يحققها المشروع العام ، وانما ينصب اهتمامهم على مدى اسهام المشروع العام في الرفاهة العامة ، اى زيادة المنافع التى يجنيها المجتمع على الاعباء التى يضطر الى تحملها نتيجة لنشاط المشروع العام .

وبطبيعة الحال فان الاخذ بمذهب النفقة الحدية سوف يثير مشكلة المجز في حسابات المشروع العام ، وذلك في الحالة التى يحقق فيها خسارة ، اى في حالة تناقص متوسط النفقة .

اما عن كيفية حل هذه المشكلة فتختلف الآراء ، فمنهم من يرى تغطية الخسائر في نطاق السياسة المالية العامة ، اى عن طريق تنظيم الإيرادات العامة بما يخصص منها جزءا لخسائر بعض المشروعات العامة .

ويقترحون لهذا الغرض انشاء صندوق خاص تودع فيه جزءا من ارباح المشروعات العامة التى تحقق ارباحا ، ويقوم بتغطية خسائر المشروعات العامة التى تحقق خسارة . ومنهم من يرى التمييز في الثمن تبعا لاختلاف فئات المستهلكين ، فالفئات القادرة تدفع ثمنا اعلى من النفقة الحدية والفئات المحدودة الدخل تدفع ثمنا يوازي النفقة الحدية ( مثله ذلك التمييز بين ركاب الدرجة الاولى وركاب الدرجة الثانية في وسائل النقل ) . ومنهم من يقترح ان يطلب من كل مستهلك ثمنا اعلى من النفقة الحدية بالنسبة للوحدات الاولى المستهلكة ، ثم ثمنا يساوى النفقة الحدية فيما يزيد عن ذلك من الوحدات المستهلكة ( مثال ذلك ما يجرى عليه العمل في تحديد اثمان الكهرباء او الغاز ، فالوحدات الاولى المستهلكة تكون مرتفعة الثمن ، ثم ما يزيد عن حد معين تكون بثمن منخفض ) .

## فهرس

٣	تقديم
٥	مقدمة - طبعة علم الاقتصاد
٧	أولا : الحاجات الانسانية
١٢	ثانيا : الأموال الاقتصادية
١٤	ثالثا : الانتاج
١٦	رابعا : التوزيع
١٩	خامسا : القوانين الاقتصادية
٢٥	الباب التمهيدي : المشكلة الاقتصادية والحساب الاقتصادي
٢٧	الفصل الأول : المشكلة الاقتصادية
٢٧	المبحث الأول : الجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصادية
٢٧	١ - تعدد الحاجات الانسانية
٢٨	٢ - الندرة النسبية للموارد الاقتصادية
٣٠	٣ - الجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصادية
	المبحث الثاني : التصور العام لحل المشكلة الاقتصادية في الأنظمة
٣٢	الاقتصادية المختلفة
٣٢	١ - النظام الرأسمالي والمشكلة الاقتصادية
٣٨	٢ - النظام الاشتراكي والمشكلة الاقتصادية
٤٥	الفصل الثاني : الحساب الاقتصادي
٤٧	المبحث الأول : التحليل الاقتصادي الجزئي
٤٨	أولا : المنفعة والحساب الاقتصادي
٦١	ثانيا : منحنيات السواء والحساب الاقتصادي
٧٨	ثالثا : تقدير نظرية الحساب الاقتصادي الفردي



صفحة

٨٠	المبحث الثاني : أدوات التحليل الكلى
٨١	أولا : الكميات الاقتصادية الكلية
٨١	١ - الناتج القومى
٩٣	٢ - الدخل القومى
٩٤	٣ - الانفاق القومى
٩٥	ثانيا : التشابك القطاعى فى الاقتصاد القومى
٩٦	١ - حسابات المستخدم - المنتج
٩٩	٢ - حسابات التيارات النقدية
١٠٣	القسم الأول : النظم الاقتصادية
١٠٥	مقدمة : تطور النظم الاقتصادية
١٠٨	كيفية دراسة النظم الاقتصادية
١١٠	النظم الاقتصادية الهامة
١١٦	الباب الأول : النظم الرأسمالية
١١٦	مقدمة : نشأة النظام الرأسمالى
١٢٠	الفصل الأول : المذاهب الاقتصادية الرأسمالية
١٢٠	المبحث الأول : مذهب التجاريين
١٢٥	المبحث الثانى : مذهب الطبيعيين
١٢٨	المبحث الثالث : المذهب التقليدى ( الكلاسيكى )
١٣٠	أولا : آدم سميث
١٣٢	ثانيا : ر. مالتس
١٣٣	ثالثا : د. د. ريكاردو
١٣٥	رابعا : د. د. ستوارت ميل
١٣٦	خامسا : جان باتست ساي
١٣٨	المبحث الرابع : النظرية الكينزية

صفحة	
١٤٥	الفصل الثانى : الخصائص الرئيسية للنظام الرأسمالى الحر .
١٤٥	المبحث الأول : الخصائص الرئيسية للنظم الرأسمالية .
١٤٥	أولا : الحرية الاقتصادية . . . . .
١٤٧	ثانيا : السعى لتحقيق أكبر كسب ممكن . . . . .
١٤٧	ثالثا : هيمنة نظام السوق وجهاز الثمن . . . . .
١٤٨	رابعا : الانفصال بين العمل ورأس المال . . . . .
١٤٩	المبحث الثانى : خصائص الرأسمالية المعاصرة ( المتدخلة ) .
١٥٠	١ - ظاهرة تركيز المشروعات وظهور الاحتكارات . . . . .
١٥٢	٢ - انفصال الملكية من الإدارة . . . . .
١٥٣	٣ - انهيار جهاز السوق . . . . .
١٥٣	٤ - ازدياد التدخل الحكومى . . . . .
١٥٧	الباب الثانى : النظم الاشتراكية . . . . .
١٥٧	مقدمة : نشأة الافكار الاشتراكية . . . . .
١٦٢	الفصل الأول : الأسس الفكرية العامة للنظم الاقتصادية المعاصرة
١٦٩	الفصل الثانى : الخصائص الأساسية للنظم الاشتراكية .
١٧٧	الباب الثالث : النظم الاقتصادية الانتقالية . . . . .
١٨٠	الفصل الأول : الخصائص العامة للبلدان النامية . . . . .
١٨٤	الفصل الثانى : السمات الهامة للنظم الاقتصادية فى البلدان النامية
١٨٩	القسم الثانى : نظرية الانتاج . . . . .
١٩١	مقدمة : تعريف الانتاج . . . . .
١٩٨	الباب الأول : عوامل الانتاج . . . . .
٢٠١	الفصل الأول : العمل . . . . .
٢٠١	تعريف العمل . . . . .

صفحة	
٢٠٢	المبحث الأول : السكان . . . . .
٢٠٣	المطلب الأول : حجم وبنيان السكان وآثاره على القوى العاملة
٢٠٣	١ - معدل المواليد والوفيات . . . . .
٢٠٨	٢ - البنيان السكاني وتأثيره على القوى العاملة . . . . .
٢١٠	٣ - حجم وبنيان السكان وآثاره على القوى العاملة في مصر
٢١٥	المطلب الثاني : الآثار الاقتصادية للزيادة السكانية . . . . .
٢١٥	• السكان والاستهلاك . . . . .
٢١٦	الأوجه الإيجابية للزيادة السكانية . . . . .
٢١٧	الأوجه السلبية للزيادة السكانية في البلاد النامية . . . . .
٢٢٦	المطلب الثالث : بعض النظريات الاقتصادية للسكان . . . . .
٢٢٧	١ - نظرية مالتس للسكان . . . . .
٢٣١	٢ - نظرية دركايم . . . . .
٢٣٢	المطلب الرابع : السياسة السكانية . . . . .
٢٣٥	المبحث الثاني : انتاجية العمل . . . . .
٢٣٥	تطور معنى انتاجية العمل . . . . .
٢٣٧	المطلب الأول : تقسيم العمل . . . . .
٢٤٢	المطلب الثاني : استعانة العمل بالآلات ( آلية العمل ) . . . . .
٢٤٣	المطلب الثالث : ترشيده العمل . . . . .
٢٤٥	المطلب الرابع : نسب التاليف بين عناصر الانتاج . . . . .
٢٤٦	المطلب الخامس : المستوى المادي والثقافي للقائمين بالعمل . . . . .
٢٤٧	المطلب السادس : ظروف التشغيل . . . . .
٢٤٨	المبحث الثالث : تطور النظام القانون والاجتماعي للعمل . . . . .
٢٤٩	أولا : النظام القانوني والاجتماعي للعمل في النظام الرأسمالي

صفحة

ثانيا : النظام القانونى والاجتماعى للعمل فى النظام الاشتراكى	٢٥١
ثالثا : النظام القانونى والاجتماعى للعمل فى مصر	٢٥١
الفصل الثانى : رأس المال	٢٥٢
المبحث الأول : فى تعريف رأس المال وبيان تقسيماته	٢٥٥
تطور مفهوم رأس المال عبر المدارس الاقتصادية	٢٥٧
تنوع مفاهيم رأس المال	٢٦١
المبحث الثانى : فى تكوين رأس المال ( التراكم )	٢٦٧
المطلب الأول : جوهر عملية التراكم	٢٦٨
المطلب الثانى : التراكم فى المجتمعات الحديثة	٢٧٣
أولا : الادخار	٢٧٤
١ - الادخار الاختيارى	٢٧٥
٢ - الادخار الجبرى	٢٨٣
ثانيا : الاستثمار	٢٨٨
ثالثا : الاستثمار ومستوى النشاط الاقتصادى	٢٩٥
رابعا : الاستثمار والتقدم التكنولوجى	٣٠١
خامسا : التراكم والتخلف الاقتصادى	٢٠٤
الفصل الثالث : الموارد الطبيعية	٣٠٨
مفهوم الموارد الطبيعية	٣٠٨
خصائص الموارد الطبيعية كمنصر من عناصر الانتاج	٣٠٨
الندرة النسبية للموارد وفكرة حدود النمو	٣١٣
الباب الثانى : التالىف بين عناصر الانتاج	٣٢١
الفصل الأول : التالىف بين عناصر الانتاج	٣٢٥
المبحث الأول : منحى امكانيات الانتاج	٣٢٦

صفحة

**٣٣٥ . . البحث الثاني : التأليف بين عناصر الانتاج وقوانين الفلة . .**

٣٣٥ . . . . . دالة الانتاج  
العوامل التى يتوقف عليها تعدد نسب التأليف بين عناصر  
٣٣٧ . . . . . الانتاج

٣٤١ . . . . . حدود التأليف بين عناصر الانتاج ( قانون النسب المتغيرة )

٣٤٢ . . . . . مضمون قانون النسب المتغيرة

٣٤٤ . . . . . الناتج الحدى والناتج المتوسط

٣٤٧ . . . . . مراحل الفلة

٣٤٩ . . . . . قانون الفلة المتناقضة

٣٥٤ . . . . . قوانين الفلة وقوانين النفقة

٣٥٧ . . . . . العلاقة بين النفقة الحدية والنفقة المتوسطة

**٣٦٠ . . . . . الفصل الثانى : المشروعات الاقتصادية**

**٣٦٢ . . . . . البحث الأول : انواع المشروعات**

٣٦٣ . . . . . أولا : المشروعات الخاصة

٣٦٨ . . . . . ثانيا : المشروعات التعاونية

٣٧١ . . . . . ثالثا : المشروعات العامة

**٣٧٨ . . . . . البحث الثانى : اتجاهات المشروعات**

٣٧٩ . . . . . أولا : التخصص

٣٧٩ . . . . . ثانيا : التوطن

٣٨٢ . . . . . ثالثا : التركيز والتكتل

**٣٨٧ . . . . . القسم الثالث : نظرية الثمن والتوزيع**

٣٨٨ . . . . . اهمية نظرية الثمن فى الفكر الاقتصادى

٣٨٩ . . . . . العلاقة بين اثمان وتخصيص الموارد

٣٩٠ . . . . . العوامل المحددة للائتمان

صفحة

**الباب التمهيدى : النظريات المفسرة للقيمة** ٣٩٢ . . .

أولا : النظريات التى اعتمدت فى تفسير القيمة على نفقة الانتاج ٣٩٤

ثانيا : النظريات التى اعتمدت فى تفسير القيمة على نظرية

المنفعة ٣٩٩ . . . . .

ثالثا : النظريات التى اعتمدت فى تفسير القيمة على كل من

المنفعة ونفقة الانتاج ٤٠٢ . . . . .

رابعا : الاتجاهات التى ترد القيمة الى اعتبارات اجتماعية ٤٠٣

**الباب الأول : الطلب** ٤٠٦ . . . . .

**الفصل الأول : العوامل المحددة للطلب** ٤٠٨ . . . . .

جدول الطلب ٤٠٩ . . . . .

منحنى الطلب ٤١١ . . . . .

تفسير العلاقة العكسية القائمة بين التغير فى الثمن والتغير

فى الكمية المطلوبة ٤١٣ . . . . .

استثناءات على شكل العلاقة العكسية ٤١٤ . . . . .

العوامل الأخرى المؤثرة فى الطلب على الثمن ( ظروف الطلب ) ٤١٧

**الفصل الثانى : مرونة الطلب** ٤٢٣ . . . . .

معنى المرونة ٤٢٣ . . . . .

قياس المرونة ٤٢٤ . . . . .

العوامل المحددة لمرونة الطلب ٤٢٩ . . . . .

مرونة الطلب الأخرى ( مرونة الطلب غير السعرية ) ٤٣٣ . . . . .

اهمية مرونة الطلب ٤٣٦ . . . . .

**الباب الثانى : العرض** ٤٤٠ . . . . .

**الفصل الأول : العوامل المحددة للعرض** ٤٤١ . . . . .

صفحة	
٤٤٢	جدول للمعرض . . . . .
٤٤٤	منحنى المعرض . . . . .
٤٤٦	تفسير العلاقة الطردية بين التغير في الثمن والتغير في الكمية المعروضة . . . . .
٤٤٦	استثناءات على شكل العلاقة الطردية . . . . .
٤٤٨	ظروف المعرض . . . . .
٤٥٢	مرونة المعرض . . . . .
٤٥٧	الفصل الثاني : نظرية نفقة الانتاج . . . . .
٤٥٨	معنى النفقة . . . . .
٤٦٤	المبحث الاول : العلاقة بين نفقة الانتاج وكمية الانتاج . . . . .
٤٦٤	مناصر النفقة وانواعها . . . . .
٤٦٦	اولا : العلاقة بين نفقة الانتاج وكمية الانتاج في المدة القصيرة . . . . .
٤٦٨	١ - العلاقة بين النفقة الكلية وكمية الانتاج . . . . .
٤٦٩	٢ - العلاقة بين النفقة المتوسطة وكمية الانتاج . . . . .
٤٧١	٣ - العلاقة بين النفقة الحدية وكمية الانتاج . . . . .
٤٧٢	٤ - العلاقة بين النفقة المتوسطة والنفقة الحدية . . . . .
٤٧٣	ثانيا : العلاقة بين النفقة وكمية الانتاج في المدة الطويلة . . . . .
٤٧٣	١ - العلاقة بين حجم الانتاج والنفقة المتوسطة في المدة الطويلة . . . . .
٤٧٤	٢ - العلاقة بين حجم الانتاج والنفقة الحدية في المدة الطويلة . . . . .
٤٧٥	المبحث الثاني : توازن المشروع ( توازن المنتج ) . . . . .
٤٧٦	الإيراد وانواعه . . . . .
٤٧٧	توازن المشروع . . . . .
٤٧٧	شرط توازن المشروع بالنظر الى الفرق بين الإيراد الكلي والنفقة الكلية . . . . .
٤٧٩	شرط توازن المشروع بالنظر الى النفقة الحدية والإيراد الحدى . . . . .
	( ٣٥ - الاقتصاد )

صفحة	
٤٨١	الباب الثانى : تكون الائتمان ونظم الاسواق . . .
٤٨٢	الفصل الاول : نظم الاسواق وتكون الائتمان . . .
٤٨٢	المبحث الاول : تكون الائتمان فى المنافسة الكاملة . . .
٤٨٣	المطلب الاول : شروط المنافسة الكاملة . . .
٤٨٥	المطلب الثانى : تكوين الثمن فى المنافسة الكاملة وخصائصه . . .
٤٨٨	المطلب الثالث : توازن المشروع فى المنافسة الكاملة . . .
٤٩٢	المطلب الرابع : اوجه النقد الموجهة لنظام المنافسة الكاملة . . .
٤٩٤	المبحث الثانى : تكون الائتمان فى الاحتكار . . .
٤٩٤	المطلب الاول : الاحتكار الكامل . . .
٤٩٥	المطلب الثانى : الاحتكار البسيط . . .
٤٩٩	المطلب الثالث : الاحتكار عن طريق التمييز فى الثمن . . .
٥٠١	المطلب الرابع : احتكار المشتري . . .
٥٠٣	المطلب الخامس : الاحتكار المزدوج . . .
٥٠٥	المبحث الثالث : المنافسة غير الكاملة . . .
٥٠٦	المطلب الاول : احتكار القلة . . .
٥٠٧	اولا : حالة عدم وجود اتفاق بين المشروعات التنافسة . . .
٥١٠	ثانيا : حالة وجود اتفاق بين المشروعات التنافسة . . .
٥١٢	١ - حالة الاتفاق الكامل ( الكارتل ) . . .
٥١٢	٢ - حالة التنسيق فقط بين المشروعات . . .
٥١٣	ثالثا : احتكار القلة مع وجود مشروع مسيطر . . .
٥١٣	المطلب الثانى : المنافسة الاحتكارية . . .
٥١٩	الفصل الرابع : الانظمة الخاصة لتكوين الائتمان . . .
٥٢٠	المبحث الاول : تكون الائتمان الزراعية . . .



صفحة

بعض انواع السياسات الزراعية التى تؤثر فى كيفية تكون الائتمان  
الزراعية . . . . .

٥٢٢

١ - الاتفاق على تحديد المساحات المنزرعة . . . . .

٥٢٣

ب - تدخل الدولة عن طريق شراء الفائض . . . . .

٥٢٥

ج - تحديد ائمان متغايرة بالنسبة لكل من المنتج والمستهلك

٥٢٦

المبحث الثانى : سياسة التسعيرة الجبرية . . . . .

٥٢٧

المبحث الثالث : ائمان المشروعات العامة . . . . .

٥٣١

١ - مذهب النفقة المتوسطة . . . . .

٥٣٣

ب - مذهب النفقة الحديثة . . . . .

٥٣٤

فهرست . . . . .

٥٣٨

تم الطبع بالمراقبة العامة  
لمطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعى  
المراقب العام  
البرنس حموده حسين  
١٩٧٨/٦/٦

رقم الايداع ٤٦٧٢ سنة ١٩٧٧  
الترقيم الدولى ٠٧٧ - ٣٠٦ - ١٩٧٧

( مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعى ١٠٠٩/١٩٧٧/٣٠٠٠ )



